



خطبة الكتاب	٢
مقدمة علم الفرائض	٥٣
باب أسباب الميراث وموازعه	٥٩
باب الوارثين من الرجال والنساء	٨٠
باب الفروض المقدرة	٩١
باب التعصيب	١٢٨
باب الشب	١٤٧
باب المشتركة	١٥٧
باب المجدد والاختوة	١٦٢
باب المحاسب	١٨٥
باب المناسبات	٢٢٣
باب ميراث المخفى المشكل	٢٤٧
باب ميراث الغرق والمهدي ونحوهم	٢٦٢
خاتمة تشمل على أبواب	٢٦٨
الباب الاول في الرد وذوي الارحام وفيه نصول الفصل الاول في الخلاف فيما	٢٦٨
الفصل الثاني في الرد	٢٧٠
الفصل الثالث في ذوي الارحام	٢٧٢
الباب الثاني في الولاء وفيه فصلان الفصل الاول في سببه	٢٧٧
الفصل الثاني في حكم الولاء	٢٨٠
الباب الثالث في قسمة التركات	٢٨٣
الباب الرابع في المسائل الملقاة	٢٨٦
الباب الخامس في تماثل النسب والابناء وفيه فصلان الفصل الاول في تماثل	٢٨٩
النسب	
الفصل الثاني في الالة	٢٩٠

3685-

S/A



حاشية العالم العلامة المحبر البحر الفهامة  
الشيخ ابراهيم الباجوري على شرح  
الشنشوري على متن الرحبية  
في علم الفرائض نفعنا  
الله تعالى بهم  
آمين

٢

\*(مزينه الهوامش بالشرح المذكور)\*



بسم الله الرحمن الرحيم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

الحمد لله الذي برز الارض ومن عليها وهو خير الوارثين واشهد ان لا اله الا الله وحده  
لا شريك له قويم السموات والارضين واشهد ان سيدنا محمد دايم بعدد ورسوله افضل الخلق  
اجمعين صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه الذين شادوا الدين (أما بعد) فيقول العبد  
الفقير الى مولاه القدير ابراهيم الباجوري ذوالنقصير قد طلب مني بعض الاحباب  
الاذكياء الاتقياء أن اكتب حاشية على الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحيمه  
تعزيزا لها قد استر وتجمع ما في حواشيها قد انتشر فأجته لما طاب متوسلا بسمه  
الهم والعرب ومعيتها التحفة المحسنة على الفوائد الشنشورية وهما انا قد شرعت في  
المقصود بعون الله الملك المعبود فقالت وبالله التوفيق لاهدي سبيل وأقوم طريق  
(بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء الشارح بالجملة ثم بالمجدة اقتداء بالكتاب العزيز وعلا  
بغير كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء أو قطع أو جذم أي ناقص  
وتسبيل البركة وخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالمجدة الخ واستشكل العلماء هاتين  
الروايتين بأن فيهما تعارضا لأنه ان ابتداء الشخص بالجملة فانه السدادة بالجملة  
وبالعكس واجب باجوبة أشهر هان الابتداء نوعا من حقيق واضاف فالاول هو الابد  
بما تقدم امام المقصود سبقه شيء وعليه جعل حديث البسملة والثاني هو الابتداء بما  
تقدم امام المقصود سبقه شيء لا وعليه جعل حديث المجدة ولم يعمم من مع اندفاع  
التعارض به أيضا للكتاب والاجماع ثم ان بعضهم قال يناسب البسملة من فن الفرائض  
كذا ككون الباء باثنين عددا أصحاب الربيع مثلاً وناقشه المحقق الامير بان هذا لا يليق  
لان فيه انحرافا لا شرفا للمجل من المعاني المجتلية الى المعاني المنسذلة الى كيكه وأجاب  
بعضهم بان هذا مأخوذ بطريق الرمز والاشارة لا بطريق التصريح والعمارة فان البسملة  
مشيرة ومتضمنة بجميع معاني القرآن كما هو مشهور ومن جملة معاني القرآن معاني آيات

لموارث فتدبر (قوله الحمد لله) بما اختار التعبير بالجملة اللاحقة تأسيًا بالكتاب ولدا لهما  
على الدوام والاستقرار لكن لا بأصل الوضع بل بالقرينة فلا ينافي ما صرحوا به من أن قصور  
نولك زيد منطلق لا يدل على أكثر من ثبوت الانطلاق زيد وهذه الجملة خبرية لفظا لأنشأ  
معنى واستشكل بأن الحمد ثابت لله أزلا فلا يمكن العبث بإنشأه وأجيب بأنها لإنشاء الثناء  
بمضنون الجملة الذي هو ثبوت الحمد لله لا لإنشاء نفس المضنون حتى يرد ما ذكر ويصح أن  
تكون خبرية لفظا ومعنى واستشكل بأن المطلوب من الشخص أن يكون حامدا لا مخبرا  
بالحمد فلا يخرج الشخص من عهدة الطلب بالانحمار بالحمد وأجيب بأن الانحمار بالحمد  
لأن معناه الثناء بالجميل ولا شك أن الانحمار بأن الحمد ثابت لله فيه ثناء يجهل وجنثه لا يخبر  
بالحمد حامدا فيخرج من عهدة الطلب بالانحمار لكن الانحمار الأول (قوله رب) يطلق على  
معان تطمحها بعضهم في قوله

الحمد لله رب العالمين

قريب محط مالك ومدير \* رب كسرا مخبرا والمولى النعم  
وخالفنا القبيح وجا بر كسرنا \* هو مصحفنا وأصحاب الثابت القدم  
وجامعنا والسدا حفظ هذه \* معان أنت للرب قاعد عن نظم  
وأصله امارب فيكون اسم فاعل حذف ألفه تخفيفا تمسكت الباء الاولى وأدغمت في  
الثانية و امارب فيكون صفة مشبهة تمسكت الباء الاولى وأدغمت في الثانية  
وعلى الاول فهو من رب كشد بمعنى جمع وأصله فيكون متعد بالامن ويا أرف بعد إنشاء  
المضغفة والا كان قاسمه مريسا وعلى الثاني فهو من رب كشد أيضا لكن بمعنى لزم أو أقام  
فيكون لازما لان الصفة المشبهة لا تأتي من متعدي أو يجعل مما تخرج عن القياس وإضافته  
للعالمين من حيث لفظ تقارهم له افتقا وأطلقا (قوله العالمين) التحقيق أنه جمع لعالم لان العالم  
وان كان يطلق على ماسوى الله تعالى يطلق أيضا على كل جنس وعلى كل صنف فيقال  
عالم الحيوان عالم الانسان وهكذا فيصير جمعه على عالمين بالاطلاق الثاني ويكون خاصا  
بالعقلاء لانه لا يجمع بالواو والنون الا العقلاء وقبله يشمل غيرهم أيضا كما صرح به الراغب  
والسكن غالب العقلاء على غيرهم في جمعه بالواو والنون لشرهم نعم هو جمع لم يستوف  
الشروط لان العالم ليس بعلم ولا صفة ولا يجمع هذا الجمع إلا ما كان علما أو صفة على أنه قد  
جرى في الكشف على أنه جمع استوفى الشروط لان العالم في حكم الصفة فانه علامة على  
وجود خالفه فما جرى عليه الاستاذ المحقق من انه اسم جمع وتبعه عليه بعض المحواشي  
خلاف التحقيق وقد عللوا كونه اسم جمع لاجعابان عالم ليس بعلم ولا صفة وبأن شأن الجمع  
أن يكون أعم من مفردة ومنها بالعكس فان العالم اسم لجميع ماسوى الله تعالى والعالمين  
خاص بالعقلاء ولخص العالم بالعقلاء فقط لم يفد لان غاية ما يستفاد بذلك مساواة الغير  
لجمعه وشأن الجمع أن يكون أعم كما علمت ونافسه المحقق الامير في ذلك بأن التعليل الاول  
لا ينتج أنه اسم جمع وانما ينتج أنه جمع لم يستوف الشروط فلا يقياس جمعه هذا الجمع وبأر  
التعليل الثاني كما يميل الجمعية يميل كونه اسم جمع فان كلا من الجمع واسم الجمع لا بد

وأشهد أن لا إله إلا الله  
وحده لا شريك له الملك

يكون أهم من مفردة أى أكثر منه والافتحاف معنى كونه اسم جمع حيث لم يسا والجمع في ذلك نعم  
اسم الجمع من باب الكل والجمع من باب النكسة ولذلك قالوا الفرق بين اسم الجمع وبين الجمع  
أن الأول مادل على الأحاد المجتمعة دلالة المركب على أجزائه فأذا قلت جاء القوم فقد  
حكمت على الهيئة المجتمعة حكما واحدا والثاني مادل على الأحاد المجتمعة دلالة تكرار  
الواحد بصرف العطف فإذا قلت جاء الزيدون فقد حكمت على كل فرد فردا فكذلك قلت  
جاء زيدوزيدوهكذا (قوله وأشهد الخ) هذا الجملة مستأنفة وليست معطوفة على جملة  
المجملات لعدم التناسب بين الجملة من جملة المجملات مع جملة المجملات وهذه قطعية وإن نظرت لقولهم  
الجملة الاسمية أصلها الجملة الفعلية والأصل أجد جدا لله حصلت المناسبة بهذا الاعتبار  
فخصص العطف حيث شئت ومعنى أشهد اعترف بإساقى مع الأذان بأن القلب الذى هو حدث  
النفس التادم للمعرفة ولا يكتفى الاعتراف باللسان فقط كما كان يفعل المنافقون ولا المعرفة  
من غير أذان لأن بعض الكفار يعرفون كما يعرفون أسماهم وقوله أن لا إله إلا الله أى أنه أى  
الحال والشأن لا إله إلا الله فإن عطفه من الثقلة واسمها ضمير الشأن ولا نافية للجنس والله  
اسمها مبني على الفتح في محل نصب والاداة حصر ولفظ الجلالة يرفع بدل من الضمير  
المستتر في الخبر أو بالنصب على الاستثناء لأعلى السدلية من محل اسم لا لأنها لا تعمل إلا  
في التكررة وقام الله معرفة وهل يقدر المخبر من مادة الوجود أو من مادة الامكان اختار  
بعضهم الأول لأنه لو قدر من مادة الامكان لم يقدروا وجود الله تعالى والراجح الثاني لأنه  
لو قدر من مادة الوجود لم يقدروا إمكان غيره تعالى من الآلهة مع أنه المقصود من  
الكلمة المشرفة وأما وجوده تعالى فتفق عليه بين أرباب الملل كلها فاضطرر في عدم إقاديه  
على هذا التقدير والمعنى عليه لا إله يمكن إلا الله فإنه ممكن أى غير متمتع بمصدق بالواجب  
والمجائز والواقع أنه واجب فهو كقولك الله موجود بالامكان العام بمعنى أن عدم وجوده  
ليس بواجب بل مستحيل فيكون وجوده واجبا فضايط الامكان العام سلب الضرورة  
بمعنى الوجوب عن الطرف الخالف لما انطقت به بخلاف الامكان الخاص فضايطه سلب  
الضرورة بالمعنى المذكور عن كل من الطرف الموافق لما انطقت به والخالف له فإذا قلت  
زيد موجود بالامكان الخاص كان المعنى وجوده ليس بواجب وعدم وجوده ليس بواجب  
فيكون وجوده جائزا والحق أن المعنى في الكلمة المشرفة المعصود بحق غير الله باعتبار  
الواقع كما انقطع عليه كلام الشيخ الأمير والمعنى لا معبود بحق في الواقع إلا الله وفي الكلمة  
الضرورية أصوات آخر من أرادها فليراجعها (قوله وحده) أى حال كونه منفردا فهو حال  
من لفظ الجملة يتأويله بتكرره وقوله لا شريك له حال بعد حال فان عطفه في كل منهما  
كانت الثانية للتأكيد وإن خصصنا الأول بكونه وحده في ذاته والثاني بكونه لا شريك  
له في صفاته ولا في أفعاله كانت الثانية للتأسيس وهو خير من التأكيد (قوله الملك) بكسر  
اللام من الملك بضم الميم أى المتصرف بالامر والنهي سواء كان له أعبان مملوك أم لا وأما  
مالك بالالف فهو من الملك بكسر الميم أى المتصرف في الأعبان المملوك سواء كان معصرا

أيضا بالامر والنهي أم لا وعلى هذا فقدمنا العزم والمخصوص الوجهي والله تعالى  
متصرف بالامر والنهي ومتصرف في الآعيان المملوكة له فهو مالك ومالك وذلك قرئ بهما  
في قوله تعالى مالك يوم الدين والفرقة بين الملك بضم الميم والملك بكسر هـا عرف طارئي  
والا فهما الغتان في مصدر ملك كما قاله البضاوي في تفسيره (قوله الحق) أي الثابت من حق  
الشيء ثبت فهو تعالى ثابت أزلا وأبداً فلا يسبقه ولا يلحقه عدم بخلاف ما عده فانه  
مستبوق بعدم ومعلوم به ولو لا قابلية كالجنة والنار وهو المراد بالمطلان في قوله  
\* ألا كل شيء ما خلا الله باطل \* ويصح أن يكون المعنى الحق ملكه أي أن ملكه بطريق  
الحق لا بطريق التغلب فيكون قوله الحق احتراسا (قوله المدين) أصله مدين يسكون الباء  
وكسر الباء فقلت حركة الساء لاسا كن قبلها ومعناه المظهر للحق فيقبح وللباطل فيجذب  
أو المظهر للأموال المحببة الذي لا على ملكه وحقيقته وهذا كما أن أخذ من أن ما يعني أظهر  
فإن أخذ من أن ما يعني أن أي ظهر كان معناه الذين الظاهر الذي لا يخفى عنه (قوله  
وأشهد أن الخ) إنما كلفنا الشهادة مع الاستغناء عنه بأشهاد الأول فانه سلب على ذلك  
بواسطة العطف لم يبدل الاعتناء بالشهادة المتعلقة بديننا صلى الله عليه وسلم وقوله سيدنا أي  
جميع المخلوقات أنسا وجنا وملائكة والسيد يطلق على الخلق الذي لا يستغنى عنه وعلى  
من كثر سواده أي جشده وعلى غير ذلك (قوله محمد) يدل من سيدنا وهذا الاسم أشرف  
أسمائه صلى الله عليه وسلم وأشهرها بين العالمين ولذا خصت به الكلمة المشرفة وقوله  
عبيده ورسوله خبر أن لان وإنما قدم الوصف بالعبودية على الوصف بالسالة أمثالا لقوله  
صلى الله عليه وسلم ولكن قولوا عبد الله ورسوله ومعنى العبودية هنا التذلل والمخضوع  
وأما العبادة فمعناها غاية التذلل والمخضوع فالعبادة أبلغ من العبودية ولكنها أوصاف  
شريف جليل ولذلك وصف بها في أسنى المقامات كنام الامراء ومقام انزال الكباب وغير  
ذلك ومما رمزى للقاضي عياض

الحق المدين (وأشهد) أن  
سيدنا محمدا عبده ورسوله  
خاتم النبيين والمرسلين  
صلى الله عليه وعلى آله

ومما زادني شرفا وتبها \* وكذب بأخصى أطل الثريا  
دخول تحت قولك باعادي \* وأن صيرت أجدني نبيا  
وفي جملة من العدد والسيد من المحسنات البديعة جناس الإطباق وهو الجمع بين صفتين  
في الكلام (قوله خاتم النبيين والمرسلين) بحث فيه بأنه يلزم من ختم الأعم ختم الأخص  
فذكر المرسلين مستدرك وأجيب بأنه ذكرهم لشرافهم (قوله صلى الله عليه وسلم الخ) إنما  
اختار التعبير بالمأضي إشارة إلى تحقيقهما كما قاله في أي أمر الله وقوله عليه أي على سيدنا  
محمد وفي التعبير بعل إشارة إلى أن الصلاة والسلام تمكنا منه صلى الله عليه وسلم كتمكن  
المستعمل من المستعمل عليه ففي الكلام استعارة تبعية في الحرف وتقريره أن يقال شبه  
مطلق ارتباط دعاءه قوله بمطلق ارتباط مستعمل بمستعمل عليه فصرى التشبيه من  
الكلمات للخصيئات واستعربت على من ارتباط مستعمل بمستعمل عليه خاص من الارتباط دعاء  
بمعنوله خاص والتحقيق أن صلى الله عليه وسلم على فلا حاجة للاستعارة (قوله وعلى آله)  
عطف على الضمير في عليه باعادة الحذف لأنه لا يجوز العطف على الضمير المحرور من غير

اعادة التجار عند الجمهور وأجازهم ابن مالك ولا إشارة إلى أن العطة الواصلة لا لوالهيب  
دون العطة للواصله صلى الله عليه وسلم وإنما قدم الال على الهيب لان الصلاة على  
الال ناسية بالنسبة كقول صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آله وأما الصلاة  
على الهيب فهي ناسية بالقياس والمراد بالال في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وفي مقام  
المدح الانتباه وفي مقام الزكاة سواهم وبما اطلب عندنا معاشر النافعة وأما عند  
المالكية فمذهبهم فقط (قوله وجميعه) عطف على الال وهو من عطف الخاص على  
العام وهو ما مطلقا لم يعلم من أن المراد بالال في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وأما  
بالنظر لاطلاق الال على بني هاشم وبني اطلب فيكون من عطف الخاص من وجهه على  
العام من وجه فانه يجمع الال والهيب في سببنا على وينفرد الهيب في سببنا إلى بكر  
وينفرد الال في الاشراف الا ان (قوله أجمعين) ناسية لكل من الال والهيب (قوله  
صلاة وسلاما) هما اسماء صدر لى وسلم متصويان على المنعولة المطلقة مبدئان لنوع  
عالمهما وهو الصلاة والسلام الدائمان (قوله دائمين) استشكل بأن المراد دائمين من  
لغتان يقضيان بمجرد النطق بهما فكيف بوصفان بالدوام واجب بان المراد دائمين من  
حيث ثوابهما وهذا متضمن للدعاء بقبول صلاة المصلى وسلامه وباستمرار إيمانه وموته  
على الإيمان والمحق أن الصلاة والسلام هنامطلوبان من الله تعالى والدوام وصف لهما  
حقيقة ولا يصح أن يكون قوله دائمين نعنا موصولا لاختلاف العاملين معنى ولا مقطوعا  
لان شرطه تعيين المتبوع بدون النعت وهما لم يتعين هل هما دائمان أولا وحيث قد فهمى  
حال من التكررة وان كان قلبا على حد صلى رسول الله في مرضه حالما وصلى وراءه رجال  
قيام كذا قاله الشمس المحمدي ووقش بتوجه كونه موصولا بان العاملين في حكم المتبوعين  
معنى اذ معنى الصلاة الرحمة والتعظيم ومعنى السلام التحية وهي رحمة وتعظيم ووقش أيضا  
بتوجه كونه مقطوعا بان التسبوع في هذا المقام متعين فان الالائق به صلى الله عليه وسلم  
الصلاة والسلام الدائمان على أنه يمكن التخلص من القلة بجعله حالا من محذوف مع  
العامل فهموا التقدير اطلبهما دائمين (قوله الى يوم الدين) أى الى يوم الجزاء الذى هو يوم  
القائمة وأوله النسخة الثانية ولا انتهاء له وقيل انتهاءه باستقرار أهل الجنة في الجنة وأهل  
النار في النار والغرض من ذلك التأكيد كما هو عادة العرب فان عادتهم أنهم يأتون بمثل ذلك  
ويريدون منه التأكيد كما في قوله

وجميعه أجمعين صلاة  
وسلاما دائمين متلازمين  
الى يوم الدين (وبعد)

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم \* كراما وأنتم ما أقام الأثم  
أى إذا غاب عنكم أسود العين وهو حيل معروف كنتم كراما وأنتم الأثم مدة أقامته أى دائما  
وأيد افتككون الغاية هنا داخله على خلاف الغالب في الغالب إلى والمناسبتة لتأكيد أن مراد  
بيوم الدين مالا انتهاء له كما هو القول الاول (قوله وبعد) قد استمررت ان الواو ناسية عن أما  
وهي ناسية عن مهمما والاصل الاصيل مهمما يكن من شئ فيقول بعد الخ فحذف مهمما  
ويكن ومن شئ وأقيمت أمام مقام ذلك فصارا أمام بعد بعض العلماء يعبر بذلك فيقول أما  
بعد وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم تحطت فقال أما بعد وبعضهم يحذف أما ويعوض.

عنها الواو فقول وبعد كما هنا فالواو ثمانية النائب ويصح أن تكون للاستئناف أو لعطف  
قصة على قصة والظرف مبني على الضم محذوف المضاف إليه ونسبة معناها أي النسبة  
التقييدية التي بين المضاف والمضاف إليه وهذه كلمة تأتي بها للانتقال من أسلوب إلى  
أسلوب آخر أي من نوع من الكلام إلى نوع آخر وبين النوعين نوع مناسب كما هنا فإن  
بين ما قبلها وما بعدها نوع مناسب لأن كلامه يدل على ألف فهمي من قبيل الاقتضاب  
المشوب بالتخلص أي الاقتطاع المخلوط بالتخلص وأما الاقتضاب المحض أي الاقتطاع  
المخالص فهو الانتقال من كلام إلى آخر ملائمة بينهما كما في قوله

لورأى الله أن في الشب خيرا \* جاورته الولدان في الخلد شيئا

كل يوم تبدى صروق اللساني \* خلقا من أي سعد غريبا

فلا مناسبة بين البيت الأول والثاني فيسمى الانتقال في ذلك الاقتضاب المحض وأما  
التخلص المحض فهو الانتقال من كلام إلى آخر مع المناسبة الظاهرة كما في قوله

أطلع الشمس تبغي أن تؤمينا \* فقلت كلاما لكن مطلع المجد

فبين مطلع الشمس ومطلع المجد مناسبة ظاهرة فيسمى الانتقال في ذلك التخلص المحض  
والمحاصل أن أقسام الانتقال ثلاثة اقتضاب محض وتخلص محض واقتضاب مشوب

بمقتضى وبقيت أصح في هذه الكلمة مشورة لا تظيل بذكرها (قوله فقول) الفاء واقعة  
في جواب أما التي نأت عنها الواو وفي جواب الواو والثانية عن أما وهذا على جعلها نائبة عن

أما أو أماعلى جعلها للاستئناف أو لعطف فتكون الفاء زائدة أو واقعة في جواب أما أو ههنا  
وكان مقتضى الظاهر أن يقول فاقول بهزة التكلم ومدوله إلى باد الخسة فبد التفات على

مذهب السكاكي وحده القائل بأنه لا يشترط في تسميته التفاتا أن يتقدم على ما وافق  
الظاهر هذا أن لم ينظر لقوله أشهد فمما تقدم والمتعلق بالجملة كما أولف فإن نظر لذلك

كان التفاتا أيضا على مذهب الجمهور القائلين بأنه يشترط في تسميته التفاتا أن يتقدم  
ما ذكر ولا بد للتفات من نكته ونكتته هذا التوصل إلى وصف نفسه بالافتقار لرحمة ربه

على وجه كونه عذرا فإنه إذا قال فاقول حال كوني فقرا مثلا كان فضله (قوله الفقير) أي  
كبرا لافتقار أن جعل صفة مبالغة أو دأبه أن جعل صفة مشبهة وهو مأخوذ من قوله

تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله وقوله لرحمة ربه أي إحسانه فهي صفة فعل بخلاف  
ما لو فسرت بإرادة الإحسان فإنها صفة ذات لكن المناسب هنا الأول وقد تقدم الكلام على

الرب (قوله القريب) أي قربا معنويا لا حسا استقامته عليه تعالى وقوله الجيب أي  
المن دواء ولا يخفى ما في هذين الوصفين من التلميح لقوله تعالى وإذا سألك عبادي عني فإني

قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان (قوله غيدا لله) بدل أو عطف بيان وفواهم المزايا  
وقوله الشنشوري ضبطه بدر الدين القرافي بشين مجتهدين الأولى مقروحة والثانية

مضمومة وهذا هو المشهور على الالة وضطه البولاق بكسر الشين الأولى وقم الثانية  
وهو نسبة الشنشور بلدة بالمتروية وقوله الشافعي أي المتعبد على مذهب الإمام الشافعي

رضي الله تعالى عنه فهو نسبة للشافعي والقاعدة أنه إذا جرى المنسوب إليه ياء النسب

فقول العبد الفقير إلى  
رحمة ربه القريب الجيب  
عبد الله الشنشوري  
الشافعي

تُحذف وتُؤتى بأنرى كما قال ابن مالك «ومثله مما حواه حذف» ووقوله الفرضي نسبة  
 للفرضي عليه بها وسبأ في الكلام على ذلك عند قول المصنف عن مذهب الامام زيد  
 الفرضي (قوله الخطيب) أي بالجامع الازهر ولد سنة خمس وأست وثلاثين وتسعمائة  
 وتوفي سنة تسع وتسعين وتسعمائة ودفن في الجياور بن الصبراء رحمه الله تعالى رجة واسعة  
 (قوله قدسأني الخ) هذه الجملة في محل نصب مقول القول وقد للتحقيق وسأل بمعنى طلب  
 وقوله ولدى عبد الوهاب كان شابا نشأ في عبادة الله تعالى مواظبا على الاشتغال بالعلم  
 الشريف وتوفي وله من العمر نحو ست وعشرين سنة (قوله وفقه الله) هذه جملة معترضة  
 بين مفعولي سأل قصد بها إنشاء الدعاء لولده بالتوفيق وهو خلق قدرة الطاعة في العبد ولا  
 حاجة لقول بعضهم وتسهل سبيل الخير اليه ليخرج الكافر لان الرأجح ان المراد بالقدر  
 عرض يقارن الفعل بخلق الله تعالى في العبد ولم يوجد من الكافر فعل الطاعة حتى تقارنه  
 تلك القدرة فهو خارج من أول الامر فان فسرت بسلامة الاكالات أي الاعضاء كالسد  
 والرجل وان كان هذا التفسير مرجوحا احتج بآية ما ذكر ليخرج الكافر فانه ليس بموفق  
 مع سلامة آياته فان لم كان توفيقا ما أي متعلقا بجميع الطاعات وان خص كان توفيقا  
 خاصا أي متعلقا ببعض الطاعات ولم يذكر في القرآن الامر واحدة ولذلك يقولون التوفيق  
 عزيز (قوله للصواب) أي الامر المرافق للواقع كانه ارتكب التجرد حتى احتاج لقوله  
 للصواب فأراد من التوفيق خلق القدرة فقط فكانه قال خلق فيه قدرة للصواب أي  
 لموافق الواقع أو انه رأى ان المقام يقتضي الالطاب (قوله أن أشرح) في تأويل مصدر  
 مفعول ثان لسأل والمفعول الأول هو الماع في سألني أي سألني شرح والشرح لغة الكشف  
 والبيان ومنه قولهم أشرح لي ما في خبرك واصطلاحا الفاظ مخصوصة دالة على معان  
 مخصوصة على وجه مخصوص كبيان الفاعل والمفعول وتفسير الضمير وغير ذلك وقوله  
 المنظومة صفة لموصوف محدوف أي المقدمة المنظومة من النظم وهو لغة الجمع واصطلاحا  
 الكلام الموزون المعنى قصد بخلاف ما إذا كان لا تصدا كما يقع في القرآن فانه لم يقصد  
 كونه نظما وفي كلام الشارح اشار إلى أن ما كان من بحر الخ يسمى نظما خلافا لمن  
 قال يحدثوا وقوله الرحبة أي المنسوبة لولدها الامام أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسين  
 الرضي المعروف بابن التقي كذا في القلوة وغيره ما وفي البرماوى على السبط بديل الحسين  
 المحسن وفيه أنه عرف بابن موفق الدين اه ويمكن الجمع وفي شرح التنقي وغيره ان  
 علي بن محمد بن أحمد اه والرحي نسبة للرحبة وفي القاموس لها معان منها قرية يدمشق  
 أو الجامة وموضع بغداد قال وبنو رحبة بن من جهم وبنو رحب محرط بن من همدان  
 ولم يعلم ما ينسب المؤلف له من ذلك (قوله أسكن الله مولها) جملة خبرية لفظا انشائية  
 معني قصد بها الشارح إنشاء الدعاء للمؤلف وقوله الغرف جمع غرفة يضم الأول وفتح الثاني  
 في الجمع وسكونه في المفرد وهو المنزل العالية وتجمع أيضا على غرفات يضم الراء وفتحها  
 وسكونها وقوله العلة صفة كاشفة ان كانت بمعنى العالية لان من شأن الغرف أن تكون  
 عالية فان كانت بمعنى الزائدة في العلو لكونها أصيخة مبالغة كانت صفة مخصوصة فمكأنه

الفرضي الخطيب بالجامع  
 الازهر قدسأني ولدى  
 عبد الوهاب وفقه الله  
 للصواب أن أشرح المنظومة  
 الرحبة أسكن الله مولها

آل أسكنه الله الآسكنة العالية الزائدة في العلوي غيرها (قوله فأجبت) معطوف على  
 أني والفاء مشعرة بالعقيب وهو ظاهر إن كانت الآحية بالوعدو كذا إن كانت بالشروع  
 إن التعقيب في كل شيء محسوم ولم يؤثر لاستخارة أو استشارة لما رأى في الآحية من الخير  
 قوله لذلك أي للشرح المطلوب لاسائل المستفاد من أشرح (قوله سالكا) حال من التاء  
 أجبت وقوله من الاختصار بيان لا حسن المسالك مقدم على المين لاجل الجمع  
 الأصل سالكا أحسن المسالك من الاختصار أي وذلك الإحسن هو الاختصار وهو تقليل  
 لفظ وتكثير المعنى كما ذكره شيخ الإسلام وغيره وبعضهم قال تقلل اللفظ سواء كثر المعنى  
 ونقص أو ساءى والمسالك جمع ممالك وهو طريق السلوك (قوله وعلمته) بكسر الميم في  
 ناضي والضمير عائد للشرح المفهوم مما تقدم وعبر بالماضي لقوة رجائه حصول ما ذكر  
 كذا يقال فعلم فلا ينافي في المحطة سابقة على التأليف كما يقتضيه سابق الكلام  
 بعث غير فيما تقدم بالفعل المضارع بقوله فيقول ولا حقه حدث قال هذا أو أن الشروع  
 بالمقصود وقوله عمل الطبيب للصعب أي عملا كعمل الطبيب محبوب وفصل الأول  
 في اسم الفاعل والثاني بمعنى مفعول والغرض من هذا التقدير بيان كمال الاجتهاد في  
 فهمه المراد لكن اعترض هذا بقول الأطباء المذهب لا يخطب بمحبوبه والعاشق لا يخطب  
 عشوقه والوالد لا يخطب ولده وأجيب بأن معنى قوله لم يخطب لا يخطب بمحبوبه لا بالجملة في  
 محله لثلاث تالم فلا ينافي أن المذهب يصنع نحو مجنون ويجمع فيه الأدوية النافعة لمحبوبه  
 يبالغ في النصيحة فاعلم أن الشيخ بالغ في الاجتهاد في هذا الشرح وجمع فيه ما ينفع  
 لطلة كما يبالغ الطبيب في صنع المجون لمحبوبه ويجمع فيه الأدوية النافعة وأخذ  
 لشرح ذلك من قول أن هشام في قواعد علمته عمل من طبيب يحب (قوله وقررت فيه  
 لعبارات أي تقررت أي تقررت في الشرح المذكور العبارات لاذهان الطلبة تقريرا كاملا  
 قوله أي تقررت منصوب على المفعولة المطلقة وهو موضوع لافادة السكال فان قلت  
 كلامه ظرفية الشيء في نفسه لان العبارات هي نفس الشرح قلت بلا حظ في العبارات  
 لتفصيل وفي الشرح الاجال فهو من ظرفية التفصيل في الجملة أو ظرفية الاجزاء في الكل  
 قوله وتقررت فيه للخلاف بين الأئمة أي في الجملة والافقد لا تعرض للخلاف في كثير  
 من مسائله والأئمة يتحققون الهجرتين وتسهل التأنيب وما قرئ في السبع وبأيد الهام  
 بها قرئ من طريق الطبية لامن طريق الشاطبية والمراد بالأئمة عند الإطلاق الأئمة  
 لأربعة المجتهدون (قوله وينت فيه ما اجتمعت عليه الأئمة) أي في الجملة كما قرئ الذي  
 نسبه والمراد بالأئمة المجتهدون منهم الأربعة المشهورون وغيرهم لا غير المجتهدين إذا دخل  
 فهم في الاجماع (قوله وسيمته الخ) أي وضعت عليه هذا الاسم والتحقيق أن أسماء  
 الكتب من حيز علم الشخص كإسماء العلوم بناء على أنه لا ينظر لتعدد الشيء بتعدد  
 محله لانه قد يقع فلسفي لا يعتبره أرباب العربية فأسماء الكتب موضوعة للألفاظ  
 المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وهي إذا كانت مستحضرة في ذهن المصنف هي  
 بعينها إذا كانت مستحضرة في ذهن غير ذاك الأمر أنه شيء واحد تعدد محله وهكذا أسماء

الغرف الطبية فأجبت  
 لذلك سالكا الاختصار  
 أحسن المسالك وعلمته  
 عمل الطبيب للصعب  
 وقررت فيه العبارات  
 أي تقررت في الشرح  
 فيه للأئمة  
 وينت فيه ما اجتمعت  
 عليه الأئمة وسيمته



العلوم فهي مرشوعة للقواعد المخصوصة وهي اذا كانت مستحضرة في ذهن زدهي  
 بعينها اذا كانت مستحضرة في ذهن غيره غاية الامر انه شيء واحد تعدد محله فان نظر تعدد  
 الشيء بتعدد محله كما عليه المحكماء فكل من أسماء الكتب وأسماء العلوم من قبيل  
 علم الجفص وأسماء الكتب موضوعة للنوع الشامل لما في ذهن المصنف وغيره وأسماء  
 العلوم كذلك فالتفرقة بينهما يجعل أسماء الكتب من حيث علم الجفص وأسماء العلوم  
 من قبيل علم الشخص تحكما (قوله الفوائد الخ) هذا كله هو المقبول الثاني فكل كلمة من  
 هذا التركيب بمنزلة الزاى من زيد فلامعنى له بعد العلة وأما في الاصل فالقواعد جمع  
 قائمة وهي لغة المستفيدة من علم أو مال أو غيرهما كحساء واصطلاح المصلحة المترتبة على  
 الفعل من حيث انها مقترنة ونتيجته وأما من حيث انها في طرف الفعل فتسمى غايته فهما  
 متحدان ذاتا متغايران اعتبارا كما ان العلة والغرض كذلك فالعلة هي  
 المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها عاقبة لفاعله على الفعل وأما من حيث  
 انها مقصودة لفاعل من الفعل فتسمى غرضا والفايدة والغاية أهم من العلة  
 والغرض مجرمان مطلقا فتجتمع الاربعة فيما لو حرق قصيد الماء وقد تمام المحرر  
 ظهر الماء ويوجد الا ولا يوجد الا غير ان كما هو بقصد الماء فبعد تمام  
 المحرر ظهر كثر فقال له فائدة وطاعة ولا يقال له علة ولا غرض وقال بعضهم قد تفرق الفائدة  
 عن الغاية فيما أوجر بقصد الماء فعلى نصف المحرر كثر ولم يقطع المحرر بل أتته فقال  
 لهذا السكر فائدة ولا يقال له غايته لانه ليس في طرف الفعل ورة بعضهم بان في طرف  
 الفعل الذي قبله وأما الذي بعده فيعمل جديد كما يعلم من شرح رسالة الوضع مع حواشها  
 والشنشورية نسبة للشنشوري على الضبط السائقين وقوله في شرح الخ أي الكاشف في  
 شرح الخ وهو من ظرفية المدلول في الدال وقد علمت أن هذا كله قبل العلة والاقتصار  
 التركيب كله على (قوله وأنا أسأل الله المان) هكذا في نسخة وفي نسخة المان  
 ومعناها المنعم الآن الثاني بقصد السكر من المن وهو الانعام و يطلق المن ايضا على تعداد  
 النعم وهو مذموم الامنة تعالى يومن الرسول والشيع والوالد وقوله بفضل متعلق بالمان أو  
 المان على ما تقدم ويحتمل تعلقه بالمان وتكون الباء للتميم وقوله أن ينفع به في تأويل  
 مصدر مفعول ثان لاسأل والاول لفظا للجملة لكن الادب أن يقال منصوب على التعظيم  
 (قوله كاتفع بأصله) أي كاتفع بأصله كما مصدرية أي آله في تأويل ما بعد هاء مصدر  
 وأما قول العلاء تؤول مع ما بعد هاء مصدر فقيه تسع والمراد ما قلناه والشارح ان المراد  
 بأصله الكتب التي ألف منها هذا الشرح ويحتمل أن المراد به المتن لان الشرح تابع للمتن  
 فهو وأصل له (قوله وأن يعصني) معطوف على أن ينفع فقد سأل المؤلف شعثين الزنج  
 والعصية والمراد بها العصية المجازة وهي المحفظ من الذنب مع جواز وقوعه لا العصية  
 الواجبة وهي المحفظ من الذنب مع استحالة وقوعه فالاولى يجوز سؤال المادون الثانية  
 لاختصاصها بالانبياء والملائكة وقوله وقارنه أي على وجه التدريس أو المطالعة  
 أو نحو ذلك (قوله من الشيطان) يحتمل أن المراد به ابليس ويحتمل أن المراد به كل معمد

الفوائد الشنشورية في  
 شرح المنظومة الرحبية  
 وأنا أسأل الله المان بفضل  
 أن ينفع به كما نفع بأصله  
 وإن يعصني وقارنه من  
 الشيطان

عانت وهذا هو الاولى وقوله الرحيم أى الراحم الناس بالوصفة أو المرحوم بالشبه  
لان الشماطين كانوا يسترقون السمع من السماء فرجوا بالشبه منعاهم من  
استراق السمع فرسم فعل بمعنى فاعل أو مفعول (قوله فانه الخ) عليه لقوله وأنا أسأل الله  
الخ وقوله رؤف أى كثير الرأفة هو شدة الرحمة وقوله رحيم أى كثير الرحمة وهو معلوم  
من قوله رؤف لكن مقام التنا مقام اطنا وقوله جواد أى كثير الجود وهو بتخفيف الواو  
في الاكثر وروى بالتشديد لكنه نادر كما يعلم من قول الشيخ الدقشيرى

ورسل بسند متصل ضد \* جاء المجوذا في صفات السند  
مخفف الواو رواء الاكثر \* وشده يروى ولكن يشدو

فعل هذا يجوز عند المجوذا بالتخفيف والتشديد وان اشتهر منع التشديد وقوله كريم أى  
كثير الكرم وهو معلوم من قوله جواد لكن مقام التنا مقام اطنا كما علمت والبالغة  
منها معنى الكثرة التى هي المبالغة النحوية لا بمعنى اعطاء الشئ فوق ما يستحق التى هي  
المبالغة البانية لانها بهذا المعنى مستعجلة على الله تعالى (قوله وهذا أو ان الشروع في  
المقصود) أتى وهذا الزمن المحاذر وقت الانحد في المقصود الذى هو شرح الكتاب من  
أوله الى آخره وليس المراد به المقصود بالذات لان أوله باب اسباب الميراث الخ وقوله بعون  
الملك العمود أى متلبس باطانة الملك العمود أى المستحق للعبادة وقدم الكلام على  
الملك (قوله قال المؤلف الخ) صريح فى أن البسملة من كلام المصنف وهو الذى أطلق عليه  
الشارحون ويدل له كتابه بقل الحجة كغيرها من بقية نقوش المتن وكما لمقام المصنف فانه  
يقضى أنه يشدئ بالبسملة وفي الاثرية يحتمل أن لا تكون البسملة من كلام الناظم  
ف تكون ابتداء ما محمد حقيقا له وهو بعد وكان شبهه ان المتن نظم والبسملة ليست نظما  
وبرد ذلك بان الاولى أن لا تدخل البسملة فى النظم فافعله الناظم حيث قال «بدأت بسم  
الله فى النظم أولا» بخلاف الاولى (قوله رحمه الله تعالى) جملة دعائية (قوله بسم الله  
الرحمن الرحيم) اشتملت البسملة على خمسة ألفاظ الباء واللام ولفظ المحلاة والرحمن  
والرحيم وقد تكلم الشارح على الباسم ذكر متعلقها وأما معناها فهو والاستعانة  
أو المصاحبة على وجه التبرك واللام مشتق من الجمع عند البصريين أو من بسم عند  
الكوفيين ومعناه ما دل على معنى ولفظ المحلاة علم على الذات الاقدس  
وقوله الراحم الجود الخ تحقق بجمع الحامد تعيين للمعنى لامن جملة المعنى كما هو  
التحقيق وهو اسم الله الاعظم عند الجمهور والرحمن الرحيم معنى المحسن لكن الاول هو  
المحسن بحد لال النعم والثانى هو المنعم بدقائق النعم والكلام على البسملة كثير وشهير  
(قوله أى أفتخ) اشارة لتعلق الباء كما تقدم وأقسامه ثمانية لانه اما ان يكون فعلا أو يكون  
اسما وكل منهما اما عام واما خاص وكل منهما اما مقدم واما مؤخر فالجملة ما ذكره اولاد ان  
يكون فعلا خاصا مؤخرا أما الاول فلان الاصل فى العمل لا لافعال واما الثانى فلان كل  
شارع فى شئ يضعه فى نفسه لفظا ما جعل التسمية به لله واما الثالث فلان عادة المحصر  
ولتقديم اسمه تعالى وقول الشارح أى أفتخ مشتمل على وجهين من الثلاثة المذكورة

الرحيم فانه رؤف رحيم جواد  
كريم وهذا أو ان الشروع  
في المقصود بعون الله الملك  
العمود \* قال المؤلف  
رحمه الله تعالى آمين  
(بسم الله الرحمن الرحيم)  
أى أفتخ وأولى منه أولف

كونه فعلا وكونه مؤنوا ولم يشغل على الوجه الثالث وهو كونه ناعما ولذلك قال الشارح  
 وأولى منه أول فهو وجه ما علمت من أن كل شارب في شيء يضر في نفسه ما جعل  
 التسمية مبدأ له وأما تقديره كذلك فيقد أن تكون جميع أجزاء التالف ملائمة للتسمية  
 فتعذر تركها عليها وإنما قدر الشارح أولا غير الأولى مع إمكان تقدير الأولى لما كلفه قوله  
 في المجد تستفتح كما قاله الأستاذ المحقق (قوله أول الخ) لفظ أول بالرفع على الابتداء وبذكر  
 خبره على أن الداء زائدة أو للتصوير والمعنى أول استفتاحنا القول ذكر جدر بنا ومصور  
 بذكر جدر بنا وبمعنى قراءته بالنصب على أنه ظرف لمحدوف يتعلق به قوله بذكر والتقدير  
 ننطق في أول استفتاحنا بذكر الخ والظاهر أن هذا الخبر من المصنف بأنه بذكر كالمجد بعد  
 واليه يشير قول الشارح فيما يأتي ثم حقق ما وعد به ويحتمل أن المصنف قصد بذلك إنشاء  
 جد لا ينافي اعتراف بأن المجد رتبة التقديم وهذا يتعين الثناء فأداه المحقق الأمر (قوله  
 ما تستفتح) أي استفتاحنا فما صدر به لا موصول أهى بل موصول سوف وإنما أتى  
 بالنون الدالة على العظمة لظاهر تعظيم الله حيث أحله الحمد ثم دنا بالنعمة والسبب  
 والتأخر إذ ثابت لنا كيد والمبالغة لا لا يطلب كافي قوله تعالى يستفتحون على الذين كفروا أي  
 يطلبون الفتح أي النصر عليهم ولا للضرورة كما تستمر الطين أي صار هرا ولا لنفسه وعذ  
 الشئ على صفة مخصوصة كما تستمر العدل واستفتحت الظلم (قوله أي تفتح) أشار  
 بذلك إلى أنه ليس المراد بالاستفتاح الاستدعاء وهو الطلب كما قاله السكاكي بل المراد به  
 الافتتاح وقوله أي يتبدى مجرد توضيح هذا هو المتعين كما قاله العلامة الأمر ويشير إليه  
 كلام المؤلف وأما قول المؤلف في ما كان الافتتاح يطلق على الاستدعاء وليس مجردا وإنما  
 المراد الاستدعاء قال أي يتبدى غير ظاهر لأن الذي يطلق على الاستدعاء والطلب  
 الاستفتاح والسبب والتأخر وهذا قد تدفع بالتفسير الأول في الشرح فالمحقق أن التفسير الثاني  
 مجرد الإيضاح والمراد بتبدى بذكر أضافا فلا ينافي استدعاء أو لا بد له على ما تقدم (قوله  
 المفعول) مفعول لتستفتح وهو مصدر ميمي بمعنى القول كما ذكره الشارح بعد (قوله بالف  
 الإطلاق) أي ألف التي حصل بها إطلاق الصوت وامتداده كافي قوله

(أول ما تستفتح) أي تفتح  
 أي يتبدى (المفعول) بالف  
 الإطلاق الموضوع للمعنى  
 خلافاً لمن أطلقه على الماهل  
 أيضا كما نقله الجلال  
 السيوطي عن أبي حيان

أقلى اليوم جائل والعنا \* وقولني ان أصدت لقد أصابا

(قوله أي القول) تفسير للقال وقوله وهو اللفظ الخ تفسير للقول ولا يخفى أن اللفظ يشعل  
 المفرد والمركب وقوله الموضوع للمعنى ظاهر في المفرد وكذا في المركب على الأصح من أن  
 دلالة المركب وضعية ومن يقول بأن دلالة عقلية سيدل الوضع بالدلالة (قوله خلافاً) أي  
 أخالف خلافاً أو أقول ذلك حال كوني مخالفاً وقوله على الماهل أي كدبر مغلوب زيد وقوله  
 أيضا أي كما أطلقه على المستعمل (قوله كما نقله) أي نقل الإطلاق على الماهل وقوله الجلال  
 أي جلال الدين وأما جميعه عبد الرحمن ولقبه والده وهو صغير بجلال الدين واشتهر بأبي  
 الكتب لما قيل إن أباه أرسل أمه تأتبه بكتبه من كتبه فوضعت من الكتب والسيوطي  
 نسبة إلى سيوط من مشقة السين وهي بلدة شهيرة بالصعيد وقال لها أسوط بالهمزة المختومة  
 كما نقله الأستاذ المحقق عن بعض حواشي الفيض عن الثلب للسيوطي (قوله عن أبي حيان)

هو أمين الدين بن يوسف بن علي بن يوسف وهو يفتي لغوي لازم بها المدين بن النحاس  
قدم القاهرة وتوفي بها وكان على مذهب داود الظاهري (قوله رحمه الله تعالى) جفا  
دعا ثمة لها (قوله ويطاق) أي القول وعلى هذا الإطلاق يعدي بالياء فقال قال أ  
حنيفة بكذا أي رأوا حنيفة وقوله على الرأي والاعتقاد والتطف فيه لا تفسر (قوله  
مجازاً) أي حال كونه مجازاً بالاستعارة ومجازاً من سلاف على الأول شبه الرأي والاعتقاد مع  
القول وهو لفظ الموضوع لغيري بجامع ترسياً للعائدية على كل واستعير اسم المشبه به لثمة

على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية وعلى الثاني أطلق اسم المذهب وأريد السبب  
لأن الاعتقاد سبب عنه التلقظ به الألف مع أو ألقى اسم الحال وأريد المدلول لأن القول  
يدل على الاعتقاد فإن من قال الله وأحد لنا ذلك القول منه على اعتقاده للتوحيد أفاده  
العلامة الأمير باضح ووقع في عبارة بعضهم في تقرير المجاز المرسل من إطلاق اسم السبب  
على السبب إذا الاعتقاد سبب عن القول اهـ والأظهر عكسه كما قلناه (قوله والقول  
والقول والمقالة) مبتدآت وقوله مصادر خبر عنها قال الامة تاذ المحقق الأول قياسي قال في  
الخلاصة فعل قياس مصدر المعدي \* من ذي ثلاثة كذرتا

والأخير ان \* صاعان اهـ ببعض حذف وناقشه المحقق الأمير بان معاً المصدر مجيء  
وأصله مقول على وزن مفعول وصوغ فعل من الثلاثي مطرد مقس كضرب ومقتل  
ومذهب يقال قياسي ومقالة تأنثه (قوله لقول بقول) الأول ماض والثاني مضارع  
لا يفتي (قوله وأصل قال الخ) وأصل يقول يقول كينصرف نقل الضمة للساكن قبل  
فصار يقول والمراد بقوله الأصل كذا أي حتى النطق أن يكون كذا وليس المراد أنهم  
نطقوا بذلك ثم غيره وقوله قول أي يفتح الواو لا يكسر ها والالكان مضارعه يقال كذا ف

فان أصل ماضيه يخوف بكسر الواو لا يفتحها والالكان لازم مع أنه متعد في نصب الجار  
كقالت الحمد لله أو المفرد الذي في معنى الجملة كقالت قصيدة أو المفرد الذي قصد به لفظ  
كقالت زيدا أي هذا اللفظ وضعت القافية في قلب لعل أن المحذوف وأدركا كسرت الهمزة

في رمت لعل أن المحذوف باء وانما كسرت الخاء في تحذف مع أن المحذوف وأوليه لعل أ  
أصلها اليكسر (قوله تحركت الواو وانفتح ما قبلها) أي وجدت الواو متحركة ووجه ما قبلها  
مفتوحاً وهكذا في الباء كما في نحو باع فان أصله سيع فقال فيه تحركت الباء وانفتح ما قبلها  
بالحذف المذكور وقوله فقلت أله أي للقصص لأن حركة الواو أو الباء المذمومة ثقيلة عليه  
ولو سكا صار امر يقين للمحركة ولم يأمنها فاستجار بحرف يستحيل فيه الحركة وهو الألف  
فقلت أله بأمن من الحركة (قوله ويقال لافتي) أي لما اشتهر وكثر وقوله من القو  
سيان لافتي وقوله قاله وقال قبل كان الظاهر الرفع لأنه نائب فاعل ليقال ويقام  
جار على مذهب الانحسار الجوزية الجار والمجرور نائب الفاعل مع وجود المفعول فيكون

النائب عن الفاعل قوله لافتي على حذف قوله  
وانما عرضي التيسيره \* مادام معناه ذكر قوله  
بنصب قلبه نية الجار والمجرور وهو يذكركه نائب فاعل ليعني وأصله معنونا اجتماع

رحمهما الله تعالى ويطابق على  
الرأي والاعتقاد مجازاً  
والقول والمقال والمقالة  
مصادر لقول بقول وأصل  
قال قول تحركت الواو  
وانفتح ما قبلها فقلت أله  
ويقال لافتي من القول

الواو والياء وسقطت احداهما بالكون فقلت الواو باء وادغت الباء في الباء وقلت  
ضمة النون كسرة الياء ويحباب ايضا بانه نصب على حكاية ما وقع في قولهم قال قائله الخ  
لكنه شاذ فلا يحكي تغير اى الا العلم به من كذا قال فعنه رأت زيدا فتقول من  
زيدا (قوله ويقال أقولتني الخ) كان القياس اعلا له فيل أقلتني كما تبتى وأصله أقولتني  
فعمل بقل حركة الواو والفتحة ثم يقال تحركت الواو بحسب الاصل وافتتح ما قبلها الا ان  
قلت الفاعل ثم حذفته لان لقاء الساكنين وقد يقال ترك الاعلال هنا خوفا من أن يلتبس  
بأقلتني من البيع مثلا ابتداء كما جعلوا العبد على اعادة مع أن القياس اعدوا لانه واوى  
فانه من عاد حرر لئلا يلتبس بأعدوا الخشب وقوله ما لم أقل أى الذى لم أقبله وقوله  
وقولتني أى ما لم أقل فعنه حذف من الثانى لدلالة الاول عليه وقوله نسبتته الى أى فاعله زيدا  
فى الاول والتضعف فى الثانى لان اعادة النسبة قوله (ورجل) أى ويقال رجل وقوله مقول  
بوزن مقول وقوله ومقول على وزن مفعال وقوله وقول على وزن فعال وقوله كثير القول  
استفادة السكون من الاخيرين نظايرة لسكونهما من صبيغ المالغة وأما من الاول فباعتبار  
أصله لان الاصل مقول حذففت الفه تخفيفا فقه من صبيغ المالغة باعتبار أصله فانه  
النسب المحفى وفي بعض المحاشى المقول بكسر الميم يطلق على الإنسان كما فى المصباح  
فاستفادة الكثرة فيه باعتبار أنه من أسماء الآلة فلا حاجة الى ارتكاب حذف فيه يجعل  
الاصلى مقول لا فتخ حذفتها اه وفيه تغير بعض بما تقدم لك عن المحفى مع أن كلام  
الشيخ المحفى أظهر وكلام بعض المحاشى فيه نظران أحدهما الآلة تصدق بالغة الآن  
بلاحظ جملة كله لسانا مالغة والاظهر من ذلك كله ان السكون من مجرد وضع الواضع كما  
قوله العلامة الامر فيكون الواضع وضع هذه الصيغة للكثرة (قوله وقوله) مبتدأ خبره  
مستفاد من قوله أى مالكا الخ فكانه قال يقال فى شرحه بذلك كرسد مالكا الخ وأما قوله  
بذلك كرسد الخ فقول القول وقال بعضهم لعل الأحسن جعل قوله مبتدأ وبذلك كرسد مقوله  
خبره محذوف أى واضح فلا يحتاج للكلام عليه وقوله ريتا ليس من مقول القول  
وقرر الشارح بقوله أى مالكا الخ اه والاول هو المأخوذ من هو كلام الشارح  
واضافه ذكر الجمع من اضافة العام لخاص وان أن تحصل المذكور على المعنى المصدرى  
فافهم والمجد على المعنى الخاص بالمصدر (قوله أى مالكا وسيدنا الخ) قد تقدمت لك  
هذا المعنى مع خبره فى النظم السابق (قوله أيضا) كذا فى بعض النسخ وكتب بعض  
الفضلاء أى خبر مجاز كرسد خبره وكتب بعضهم قوله أيضا لعله وتضمن تقديم أى  
معبودنا أى أى أنه كما يطلق على المالك وما بعده يطلق على المعبود اه والاولى حذفتها  
كما قاله المحقق الامير (قوله تعالى) أى تنزه ويرسم هذا بالالف مناسبة المبالغة كما هو  
مناسب لفظنا على ذلك بعض المحققين وان كان حقه ان يكتب بالياء لان أصل الفاء باء  
وكذا يقال فى قوله العما وقوله بما يقوله المحامدون أى من الكفر وانكار صفاته فالمراد  
بالمحامدين ما يشمل الكافرين وأهل البدع وقوله علوا كبيرا أى تنزهها عما يجلبت  
لا يشوبه شئ من ضلالهم ولا شبههم وأخذ الشارح ذلك من معنى التفاعل الذى يفهم من

قائلة وقالوا قسلا ويقال  
أقواتنى ما لم أقل وقولتني  
نسبته الى ورجل مقول  
ومقول وقول كثير القول  
وقوله (بذلك كرسدنا) أى  
مالكا وسيدنا ومصلحنا  
وغيرنا ومعبودنا كما قاله  
الشيخ عز الدين رحمه الله  
تعالى أيضا (تعالى) عما  
يقوله الجاحدون حقا

تعالى (قوله ثم حقق ما وعده) أي أثبتته في الخارج ما وعده في الخارج بأنه يـ<sup>ل</sup>حق الشئ أثبتته في  
الخارج وقال الشارح ثم وفي ما وعده لكان أوضع والوعده عند الإطلاق يستعمل في  
الخبر وأما الشرع فيستعمل فيه الآية إذا قال الشاعر

واق وان أوعده أروعه \* لخلف أبعادى ومغزى موعدى

وقوله من ذكر الحمد يـ<sup>ل</sup>ان ما وعده ولا ولى أن يقول من الاستفتاح بذكر الحمد لانه الموعود  
به لا ذكر الحمد مطلقا وقوله متعلق بحقق (قوله فالمدح) الفاء فاء القضية سميت  
بذلك لانها أفصح من شرط مقدروا التقدير اذا أردت يـ<sup>ل</sup>ان الحمد الموعود بالآلة متفتح به  
بالحمد الخ وال في الحمد اما للاستغراق كما عليه الجمهور أو للعنف كـ<sup>ل</sup>عليه الزمخشري أو  
للهود كما عليه ابن النحاس وعلى كل فاللام في الله اما للاختصاص أو للاستغراق أو لك

فهى تسعة من ضرب ثلاث في ثلاثة متمم منها بدل اللام لك مع جعل ال للام هـ<sup>ل</sup>ان جعل  
الموعود الحمد القديم فقط لان القديم لا يتصف بالملوكة فان جعل الموعود جـ<sup>ل</sup>الام  
بجمله قدمها كان أوحدا ولو لحظت المباشرة لاجتماعه مع بدل اللام للام حينئذ  
(قوله أي الوصف الخ) هذا تفسير لوضع القضية من حيث هو بقطع النظر عن جد  
المصنف نفسه وهذا التفسير شامل للجمع القديم بخلاف قوله بعضهم قوله أي التناء

بالله ان الخ وقوله بالجميل إشارة للحمود به ولا فرق فيه بين أن يكون اختيارا أو لا واما  
الحمود عليه فمستطرقه أن يكون اختيارا باحتماله وهو ظاهر أو حكما كذا قال الله وصفاته  
فيدخل الحمد عليه أي تعريف الحمد وانما قلنا بكونهم من الاختيارى حكما لان الذات  
وصفات التأثير من شأنها لافعال اختيارية وفيه صفات التأثير كالسمع والبصر ملازم للذات

وقال الزمخشري الحمد والمدح أخوان وعليه فلا يشترط في الحمد وعليه ان يكون اختياريا  
وفهم بعض المحواشي أن قوله بالجميل بيان للجمع وعليه فقدم الاختيارى وبدل كلام  
الشارح اما على طريقة المتقدمين المتجاوزين للتعريف بالأعم واما على رأى الزمخشري  
والظاهر أنه إشارة للجمع وبه وقد علمت أنه لا يقدر بالاختيارى (قوله ثابت) إشارة لتعلق

الحمار والجمهور وقد رده من مادة الثبوت ليشمل الاحتمالات الثلاثة التي هي الاختصاص  
والملك والاستحقاق (قوله وكل من صفاته تعالى جيل) أي ووصفات الافعال فان أفعاله  
تعالى اما أفضل أو عدل وكلاهما أحسن ولذلك وجب الرضا بالقضاء مطلقا وانما يتصف  
بالحسن تارة والقيح تارة من حيث كسب العبد أو أمان من حيث صدور ما عن المولى فالكل

حسن وما أحسن قول سيدى محمد وفارضى الله عنه

سمعت الله في سرى يقول \* أنا في الملك وحدى لا أزل

وحيث الملك على لا قبح \* وقبح القبح من حيث جيل

قوله فهو وصف لله تعالى بجميع صفاته أي حمد الله من حيث هو الذي هو موضوع  
القضية وصف لله لا جد المصنف الواقع منه به لانه جملة لانه جملة لانه جملة لانه جملة  
استحقاق الحمد أو اختصاصه أو ملكه فكان المصنف قال أجد الله باحتماله الحمد  
أو اختصاصه به أو ملكه له وانما كان جدا لله من حيث هو وصفه تعالى بجميع الصفات

كبريا ثم حقق ما وعده من  
ذكر الحمد الله وقوله (الحمد)  
أي الوصف بالجميل ثابت  
(الله) وكل من صفاته جيل  
فهو وصف لله تعالى بجميع  
صفاته

مع أن معناه الوصف بالجبل وهو صدق بكل الصفات وبعضها لأن الغرض التعظيم  
ورعاية جميعها بالبلغ فيه قبوا سطة ذلك كان جمدا لله وصفاته تعالى بجميع صفاته وينبغي  
ذلك قياسا نظمته هكذا جند الله وصفه تعالى بالجبل وكل وصفه تعالى بالجبل وصفه  
بجميع صفاته فحمد الله وصفه بجميع صفاته فالصغرى وهى قولنا أجد الله وصف  
له بالجبل تعلم من قول الشارح فى تفسير الحمد أى الوصف بالجبل والكبرى وهى قولنا  
وكل وصفه تعالى بالجبل وصفه بجميع صفاته تعلم من قول الشارح وكل من صفاته  
جبل مع ما ذكرناه من أن الغرض التعظيم ورعاية جميعها بالبلغ فيه وأما النتيجة فقد ذكرها  
الشارح بقوله فهو وصف لله الخ (قوله على ما أنعمنا) على تعليلية وما مصدرية فهو موصول  
حرفى لا موصول اسمى والاحتياج لما ذكره حذف بمرور بغير ما جريه الموصول والتقدير على  
ما أنعم به فالوصول بمرور يعلى والعائد بمرور بالياء ولا يجوز حذفه حيث لا يشذو واو هذا  
مانع لغنى وهناك مانع معنوى أيضا وهو أنه لو كانت ماموصولا اسميا كان المحو دعليه  
المنعم به الذى هو أثر الانعام مع أن الحمد على الانعام بالبلغ وأولى من الحمد على الأثر لأن الأول  
جد على فعل الله من غير واسطة والثانى جد على واسطة الأثر هذا والذى أشتهر واختار  
الشيخ الأبرار أن الحمد على الأثر بالبلغ وأولى من الحمد على الانعام لأن الحمد على الأثر لا يتم  
الإبلاحة إلا بالتأثير فكأنه حمدان قدس (قوله على ما أنعمنا) أشار بذلك إلى أن  
ما مصدرية وليست موصولا اسميا وقد علمت توجيه ذلك (قوله والله لا إطلاق) أى  
لا إطلاق الصوت كالم (قوله ولم تعرض لذكر المنعم به الخ) أى حيث لم يقل على أنعمنا  
مكذبا وكذا فلم تعرض لذكر المنعم به لا كلا ولا بعضا لا اجالا ولا تفصيلا لأناس تعرض  
لذكر المنعم به أربعة تعرض لذكر المنعم به كلا تفصيلا وهذا لا يمكن قال تعالى وإن تعدوا  
نعم الله لا تحصوها وتعرض لذكر المنعم به كلا اجالا كأن يقول الحمد لله على أنعمنا  
بجميع نعمه وتعرض لذكر المنعم به بعضا تفصيلا كأن يقول الحمد لله على أنعمنا بالجمع  
والصغر وتعرض لذكر المنعم به بعضا اجالا كأن يقول الحمد لله على أنعمنا ببعض النعم  
فهذه الأنواع الثلاثة ممكنة بخلاف الأول كما علمت (قوله قال الشيخ سعد الدين التفتازانى  
الخ) أى فى شرح قول الشيخ الخطيب القزوينى فى أول التلخيص الحمد لله على ما أنعم فقال  
السعد ولم تعرض لذكر المنعم به أيها الخ وإنما لم يقدم قوله قال الشيخ سعد الدين على  
قوله ولم تعرض لذكر المنعم به مع أنه من كلام السعد أيضا لأن الضمير فى قول السعد ولم  
يتعرض راجع للشيخ الخطيب القزوينى والضمير فى قول الشارح ولم تعرض راجع  
للشيخ الرضى فليحسن نسبة ذلك للسعد (قوله أيها لقصور العبارة الخ) اعترض بأن  
العبارة قاصرة عن الإحاطة به قطعا فكان الظاهر أن يسقط أيها بأن يقول لقصور  
العبارة الخ وأجيب بأن المراد بالأيهام الاتباع فى الوهم بمعنى الذهن مع كون القصور  
محققا فأيهام مطابق للواقع بالنظر للإحاطة بالكل تفصيلا ولا يقع فى الوهم معنى  
القوة الواهمة مع كون القصور غير محقق فأيهام غير مطابق للواقع بالنظر للإحاطة  
بالكل اجالا لا يقع كونه يمكنه الإحاطة بالكل اجالا أيهم السامع قصور العبارة عن

(على ما أنعمنا) أى على  
أنعامه وألفه للأطلاق  
ولم تعرض لذكر المنعم به  
قال الشيخ سعد الدين  
التفتازانى رحمه الله تعالى  
أيها لقصور العبارة عن

الاحاطة به لعظمه وكثرته فالمراد بالاهام المضمان المذكور ان على التوزيع ويحصل انه  
 غلب الثاني على الاول فسمماهما يما ويحصل ان المراد بهما السكون ذلك مع احتمال  
 ان الامة ثنى آخر فيكون المعنى ولم يتعرض لذكر المنع به لهما السامع ان قصور العبارة  
 عن الاحاطة به على ذلك مع كونه يحتمل ان الامة غير ذلك والظاهر الجواب الاول وعملت  
 من هذا ان هذه على صورتين اعني عدم التعرض لذكر المنع به كلاً تفصيلاً أو جالاً وسعمل  
 الشارح الصورتين الاخيرتين بقوله ولثلاثوهام الخ كما يصرح بذلك صبيح الأستاذ المحفي  
 وبعضهم جعل الامة الاولى للاربعه وصرح به كلام الشيخ الامير لسكن بعده تعبير الشارح  
 بالاحاطة قد بر (قوله ولثلاثوهام الخ) اي لو تعرض للبعض تفصيلاً أو جالاً فهو على لفظي  
 التعرض للبعض تفصيلاً أو جالاً كما علمت من القوله السابقة (قوله جدا) العامل فيه على  
 الوجهين المذكورين في الشارح لفظ الحمد السابق ان قلنا ان الالامتنع من اعمال انصدر  
 أو العامل فيه محذوف والتقدير اجد جدا وهذا ظاهر على الوجه الثاني وكذا على الاول  
 ان قلنا يجوز حذف المؤكد فلا نالنا الثالث (قوله منصوب على انه مفعول مطلق) ويمكن  
 انه منصوب على انه مفعول به لعامل محذوف من مادة الدكر بقرينة قوله بذكر جدد بنا  
 والتقدير يترك جدد السكون بعد (قوله وهو مؤكد) أي ان لوحظ مجرد الموصوف وقطع  
 النظر عن الصفة وهي جلة به يميلو عن القلب العماقان لوحظ الموصوف والصفة كان  
 نوعاً ايضاً ولذلك قال الشارح ويجوز ان يكون الخ وكسب الشمس المحفي قوله وهو مؤكد  
 أي ان جعلت الجملة مستأنفة فان جعلت صفة كان نوعاً كما اشار اليه الشارح اه وفيه  
 ان الاستئناف بعد كما قاله العلامة الامير (قوله ايضاً) أي كما هو مؤكد لان المبين للنوع  
 مؤكد ايضاً وقوله وصفه على الثاني وقوله بقوله متعلق وصفه (قوله به مملو عن القلب  
 العماء) أي سميت ذلك بمملو الله العماء القلب فالعبر في به يعود على الحمد والضمير في  
 يميلو يعود على الله والمراد القلب هنا اللطيفة الزبانية كما يأتي قريباً لانها التي ينبغي  
 بالمعارف والمراد العماء في كلام المصنف الجمل كما يأتي قريباً ايضاً ويكتفي في كلام  
 المتن بالالفشامة كقوله انما (قوله اي جدا يذهب الله به عن القلب عماء) هذا  
 تفسير لقوله جدا به يميلو عن القلب العماء وانما ذكر الشارح جدا مع انه لم يصره هنا  
 اشارة الى الربط بينه وبين الجملة بعده وقوله يذهب الله تفسير لميلو عن فاعله وفي قوله  
 عن القلب عماء اشارة الى ان الفاعل هو عن الضمير على مذهب الكوفاين وأما  
 على مذهب الصريين فيقال انه حل معنى فقط (قوله والقلب معلوم) فيطلق على الجسم  
 المتصور برى الشكل أي الذي على هيئة قمر الصنوبر وهو ضمير بوجه في بلاد الشام ثمرة  
 غلظت الأعلى دقيق الاسفل كراس السكر وهكذا القلب بمعنى الجسم المذكور كما يشاهد  
 في قلب الدجاجة والخراف ويطابق على اللطيفة الزبانية وهي المرادة هنا لانها التي  
 تفصيلي بالمعارف كما مر وهذا للطفة تسمى قلباً من حيث تغلبها كما انها تسمى روحاً من  
 حيث تغلبها بالامور الاخروية ونفساً من حيث تغلبها بالامور الدنيوية كما قاله الغزالي في  
 الاحياء فقلت اللطيفة تسمى باسماء باعتبار ان معتقده وكما تسمى بذلك تسمى عقلاً باعتبار

الاحاطة به ولثلاثوهام  
 اختصاصه بشئ دون آخر  
 (جدا) منصوب على انه  
 مفعول مطلق وهو مؤكد  
 ويجوز ان يكون مبيناً للنوع  
 ايضاً لوصفه بقوله (به)  
 يميلو عن القلب العماء أي  
 جدا يذهب الله به عن  
 القلب عماء والقلب معلوم



انه يعقل بها العلوم الضرورية والنظرية وادعى بعضهم ان المراد باللطيفة شيء أسود داخل  
الجسم الجسماني ولا سلف له في ذلك ولا دليل له عليه فلا عبرة به وقال في شمس المعارف  
الموسمى ان القلب الجسماني ثلاث تجويفات احدها في اعلاه وهو محل الاسلام والقوة  
الناطقة ايضا والثانية في وسطه وهي محل الفكر والتذكر والثالثة في آخره وهي الظفها  
وهي محل الايمان ومحل الحب والغضب ولها عين تدرك العلويات والمكونات تسمى  
البصرة اه باختصار (قوله والمعنى مقصور) أى لا محدود ومعنى مقصور لانه قصر  
عن ظهور الحركات فيه وقوله يكتب بالباء أى لان ألفه متعامدة من الباء لكن في عبارة  
المصنف يكتب بالالف كما مر (قوله وهو فقد البصر) أى عما من شأنه أن يكون بصيرا  
وخدا على القول بان العصى عدى وهو قول المحكماء فالنقاب بينه وبين البصر من تقابل  
العدم والمملكة واما على القول بأنه مجردى وهو قول أهل السنة فيعرف بأنه أمر وجودى  
بضاد البصر فالنقاب بينه وبين البصر من تقابل الضدين واعلم ان البصر عند أهل السنة  
قوة أودعها الله في العتق يحصل الادراك عندها يخفق الله تعالى وأما عند المحكماء فهو  
قوة أودعها الله في العتق يحصل الادراك عندها يخفق الله تعالى وأما عند المحكماء فهو  
المحمة أى إلى اليسرى وبالعكس فتلاقضان تلاقضا مائلا هكذا - وقيل تلاقضان  
كتلاقى الدالين مقولتين ظهر كل منهما في ظهور الآخر فكذلك - (قوله والاطلاق) أى  
العصى وقوله على معنى البصرة كان الاولى أن يقول على جهل البصرة يستغنى عن الجملة  
التي بعد ذلك والبصرة عن في القلب وقيل قوة تدرك بها المعقولات وقوله وهو المحل  
أى معنى البصرة هو المجمل وقوله اطلاق مجازى بالاستعارة التصريحية وتقرى بها ان  
يقال شبه المجمل بمعنى العصى بجامع التصبر وعدم الاهتداء للقصود ونسب كل منهما  
واستعمل لفظ المشبهة وهو العصى للشبه على ما ريق الاستعارة المصروفة (قوله والمعنى  
الضار ومعنى القاب) كان الاولى تأخير ذلك عن قوله ومعنى المجمل بالعصى الخ لانه في  
الحقيقة توجب للاطلاق المجازى فقد وسط هذا بين المجاز وما يناسبه ثم أى ما يقابل  
المتوسط حيث قال واما معنى البصر الخ فانه مقابل لقوله والمعنى الضار ومعنى القاب  
ولا يخفى ما في ذلك من نشئت التركيب كقوله العلامة الامير (قوله ومعنى المجمل بالعصى)  
أى مجازا كما علمته مما سبق وقوله لأن المجمل الخ لا يخفى أن المجمل اسم أن وجهه يشبه  
الاعشى خبرها وقوله لكونه مقصرا عنه متوسط بين اسم أن وخبرها (قوله واما معنى البصر  
فليس بضار الخ) قد عرفت انه مقابل لقوله والمعنى الضار ومعنى القلب وقال ابن  
عباس لما عصى في آخر عمره

والعصى مقصور يكتب  
بالباء وهو فقد البصر  
والاطلاق على معنى البصرة  
وهو المجمل اطلاق مجازى  
والعصى الضار ومعنى  
القلب ومعنى المجمل بالعصى  
لان الجاهل لكونه  
متعبرا يشبه الاعشى واما  
معنى البصر فليس بضار في  
الدين قال الله سبحانه وتعالى

ان ياخذ الله من عصى فورهما \* فان قلبى مضى ما به ضرر  
أرى قلبى ذى نياى وأترقى \* والقلب يدرك ما لا يدرك البصر

(قوله قال الله سبحانه وتعالى الخ) استدلال على ما دعاه من أن الضار إنما هو معنى القلب  
واما معنى البصر فليس بضار في الدين وسب نزول هذه الآية أنه لما نزل قوله تعالى ومن كان  
في هذه أعشى فهو في الآخرة أعشى قال ابن أم مكتوم أنا في الدنيا أعشى أفأكون في الآخرة

أعني فنزلت (قوله فأنما الاتعمى الابصار) أي فإن القصة لا تعني الابصار عني ضارا في الدين فالضمر للقصة بغيره المجمل بهذه والمنفي عنها هو المعنى الضار في الدين والأعني الابصار واقع لا يصح نفسه وقوله ولكن تعني القلوب أي ولكن تعني القلوب عني ضارا في الدين وقوله التي في الصدور لئلا كدلان القلوب لا تكون إلا في الصدور فهو على حد قولك سمعت بأذني رأيت بعتني ونظيره قوله تعالى يقولون بأفواههم (قوله وقال قتادة الخ) أي بذلك لأنه يعني منه أن فقد البصر الظاهر لا يضر وأن فقد بصر القلب هو الضار وقاتدة تابعي جليل ثقة يقال ولد أكموقدا فتقوا على أنه أحقنا أصحاب الحسن البصري (قوله البصر الظاهر) أي الذي هو بصر العين وقوله بأنه أي شيء قليل يبلغ به الإنسان ما يريد من ادراك الانخفاض والالوان وفي المختار البلغة ما يتلهم به من العيش أي يكفي به وقوله ومنفعة عطف تفسير وقوله وبصر القلب هو النافع أي في الدين فهو نافع بقا كاملا وقوله انتهى أي كلام قاتدة (قوله ولما حمد الله تعالى صلى الخ) دخول على كلام المصنف ثم إن كانت لما حذر الربط فالمراد هو أن كانت بمعنى حين أشكل الأمران كلام من الحمد والصلاة متعلقان بالسان وهو لا يكون مورد للمعنى في آن واحد كما يقتضيه كلامه حينئذ لان المعنى على هذا وحين جدا لله صلى الخ وأجب بأن المراد بقوله صلى أراد الصلاة (قوله لقوله تعالى الخ) أي امتثالا لقوله تعالى الخ فهو متعلق بمحذوف هو العلة في الحقيقة ويحتمل أن التقدير لان الصلاة مطلوبه لقوله تعالى الخ وعلى الأول فاللام تعدية لا للتعلل وعلى الثاني بالعكس (قوله ما أياهم الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) أغما كدفي الآية السلام بالمصدر وهو قوله تسليما دون الصلاة لان الصلاة مؤكدة بلفظتان ولان الله قولها بنفسه وقولها ملائكته كما أخبر بذلك تعالى بقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي ولانها قدمت لفضا والتقديم يدل على الاهتمام ولان مصدره هو التصلية في اطلاقه بشاعة بخلاف التسليم فان قبل التأكد كما يكون بالمصدر يكون باسم المصدر أحسن بان التناسب مطلوب بين التأكد كدين فان قيل كان يمكن الاتيان باسم المصدر فهو ما يفصل التناسب مع عدم الشاعة أوجب بأن الأصل التأكد بالمصدر فإذا أتى بالصلواته وإنما يقتدر عن ترك التأكد في الصلاة بتقديم وأبدى العلامة لا مبر في ذلك وجهها آخر حاصله ان الصلاة لم تؤكد كدينها لا تستعمل في العامة بخلاف السلام فانه يستعمل في العامة فالولم يؤكد لترهه انه سلم على النبي كسلام العامة فاعني وسلموا عليه تسليما عظيما كما أن تقول السلام عليك يا رسول الله أو نحو ذلك لا كسلام بعضهم على بعض فهو من باب قوله تعالى لا تصعبوا داء الرسول بدينكم كدعاء بعضهم بعضا (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم) عطف على قوله لقوله تعالى وقوله من صلى على في كتاب أي من كتب الصلاة على وتلفظ بها في كتاب فهذا الثواب المخصوص لا يكون إلا من جميع بين الكتابة والتلفظ وان كان المقصود على أحدهما يحصل له أجر والتقدير ان المراد بالكتاب الأول المكتوب كالثاني على القاعدة من ان النكرة فإذا اصبحت معرفة كانت صائرا جعل بعضهم الكتاب الأول بمعنى المصدر والكتاب الثاني بمعنى المكتوب فيكون فيه شبه استخدام والمعنى من صلى على في حال كتابة

فأنما الاتعمى الابصار ولكن  
تعني القلوب التي في الصدور  
وقال قاتدة رحمه الله تعالى  
البصر الظاهر بلغة ومنفعة  
وبصر القلب هو البصر  
النافع ولما حمد الله تعالى صلى  
على نبيه محمد صلى الله عليه  
وسلم لقوله تعالى يا أيها الذين  
آمنوا صلوا عليه وسلموا  
تسليما ولقوله صلى الله  
عليه وسلم من صلى على في  
كتاب لم تزل الملائكة  
تستغفر له ما دام اسمي في

اسمى الخ ويكون حينئذ على خلاف القاعدة لانها اعلية وقوله لم تزل الملائكة تستغفله  
 أى بصيغة الاستغفار وأما يرجع إليها الحديث ان الملائكة تصلى على أحدكم ما دام في مصلاه  
 تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه والأظهر ان المراد بالملائكة خصوص المحفظة كما قال بعضهم  
 ويحتمل أن المراد ما يشغلهم وغيرهم وقوله ما دام اسمى في ذلك الكتاب أى مدة دوام اسمى  
 في ذلك الكتاب والمراد من اسمه اللفظ الدال عليه ولو ضمير أو وصفاً اشغوا عليه الصلاة  
 والسلام أو الصلاة والسلام على البشر ولو بما خفض اسم النبي من كتاب فهل ينقطع ثواب  
 المصلي أولاً وهل يحرم على المساجي أولاً والذي قرره بعض الأشاخين أنه لا ينقطع ثواب المصلي  
 وأنه يحرم على المساجي ولعله مقيد بما إذا جاءه لغير عذر لكونه قاصداً. ثم قد قطع ثواب  
 المصلي فيما لم ينقض قصده ثم ان هذا المحدث يستدعي ضعف ما قاله ابن حجر في كتابه  
 الدر المنثور وقال ابن الموزي انه موضوع وقال ابن كثير انه يصح من وجوه كثيرة (قوله  
 وقال) صاف على صلي (قوله ثم) هي هنا لترتيب الأخبارى أو أثارى لتأخرية ثمة ما يتعلق  
 بالمتعلق وان كان أفضل المحقق على الإطلاق عن رتبة ما يتعلق بالمتعلق وما حسن قول  
 بعضهم

ذلك الكتاب فقال (ثم)  
 الصلاة بعد أى بعد ما تقدم  
 وهو دنا منى على الضم كما  
 هو مقرر عند النجاة والصلاة

العدد ودلوتسمى \* والمولى مولى وان تزل

وقوله الصلاة قد اشتهر انها من الصلاة لانها واصله بن العدد وبه وهو من الاشتقاق الكبير  
 وهو لا يضر فيه اختلاف ترتيب الحروف وقوله بعدنا كيد لاستفادة العبدية من ثم كذا  
 قال بعضهم والاحسن انه تأنيس لانه خبر من التأكد ووجه كونه تأنيساً ان ثم للترتيب  
 في الأخبار أو في الرتبة كما علمت بعد لترتيب الوقوعى ففاد كل خبر مفاد الاخرى (قوله أى  
 بعدما تقدم) أى من الجملة والمجمل وأشار الشارح بذلك الى تقديم المضاف اليه  
 المحذوف وقوله وهو هنا مبنى على الضم أى ولفظ بعدنى كلام المصنف ويحرمه من كل  
 تركيب كرفيه بعدم حذف المضاف اليه مبنى على الضم محذوف المضاف اليه ونية  
 معناه والمراد بمعناه التسمية التقيدية التى بين المضاف والمضاف اليه وانما أطلقوا عليها  
 معناه الاضافة الى خبر المضاف اليه مع انها تسمية بين المضاف والمضاف اليه لانها لا تتحقق  
 الا بالمضاف اليه وليس المراد به دل المضاف اليه كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ ثم ان  
 ما ذكره الشارح من البناء غير متعين اذ يجوز ان نصب من غير تنوين محذوف المضاف اليه  
 ونية لفظه (قوله كما هو مقرر عند النجاة) أى كما هو مقرر عند النجاة من انه مبنى على الضم  
 محذوف المضاف اليه ونية معناه فالكاف بمعنى لام التحليل (قوله والصلاة الخ) انما أثار  
 الكلام على الصلاة عن الكلام على بعدنى ان المناسب لترتيب المتن العكس لطول  
 الكلام عليها وقد كرر معناها لغة فقط ومعناها شرعاً فقط أقوال وأنما لم يقتضه بالتكثير  
 عنجزة بالتكثير بشرائط مخصوصة ومعناها لغة وشريعاً من الله الرحمة ومن الملائكة  
 الاستغفار ومن غيرهم التضرع والدعاء وان شئت قلت من الله الرحمة ومن غيره ولون  
 الملائكة الدعا لأن الاستغفار سمي دعاء وهذا صريح في انها من قبيل المشترك اللفظي  
 وضابطه ان يقصد اللفظ ويتعد المعنى والوضع كلفظ عين فانه لفظ واحد لكن وضع

للإبصار بوضع البعارة بوضع والذهب بوضع وهكذا وهذا على تفسير الجمهور المتقدم  
 ونفسها أن هشام بالعطف بفتح العين ويختلف معناه باختلاف المسند إليه فالنسبة لله  
 تعالى الرحمة والنسبة للإنسان الاستغفار والنسبة للغير الضرع والدعاء وإن شئت قلت  
 بالنسبة لله الرحمة والنسبة للغير ولو الملائكة الدعاء وهو يعمل الاستغفار كما مر وعلى هذا  
 التفسير فهي من قبل المشترك المعنوي وضابطه أن يتحدا اللفظ والمعنى والوضع لكن هناك  
 أفراد اشتركت في ذلك المعنى كالغنى أسد فانه لفظ واحد وضع وضاعوا أحد المعنى واحد وهو  
 المحبوان المقترس وهناك أفراد اشتركت فيه ووجه ابن هشام في معناه ما اختاره وجوده منها  
 أن الأصل عدم تعدد الوضع ومنها أنه ليس لنا فصل يختلف باعتبار ما ينسب إليه ورده  
 الدمايني بورد أفعال كثيرة كذلك على أن العطف الذي قال به هو مختلف معناه باعتبار  
 ما ينسب إليه ومنها غير ذلك (قوله لغة) أي حال كونها مندرجة في الألفاظ اللغوية فهو  
 حال لكن نفسه أنه حال من المسند ومحاب بأنه حائز على رأي سيده أو يعقد مضاف  
 والأصل وتفسير الصلاة لا يقال يلزم عليه حينئذ أنه حال من المضاف إليه وهو غير حائز إلا  
 بشرطه كما يعلم من قول ابن مالك ولا يجوز حال من المضاف إليه لأننا نقول شرطه متحقق وهو  
 كون المضاف يقتضي العمل في المضاف إليه لكون المضاف مصدرا ومعنى اللغة في اللغة  
 اللهج في الكلام أي الأسراع فيه وفي الاصطلاح اللفاظ موضوعة بازاء معانيها يعبر بها  
 كل قوم من أغراضهم (قوله الدعاء) قبل مجزئ وقيل مطلقا ولا يلزم من كون الصلاة بمعنى  
 الدعاء أن لا تعدى في الخبر بعلى كالدعاء فإنه إذا عدى بعلى كان للأصرة لأنه لا يلزم في  
 المترادين أن يصح حاول أحدهما عمل الآخر فلا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن يعدى  
 فعدى وفي المسئلة خلاف عند الأصوليين (قوله والصلاة) بطلوبة الخ فيه إشارة إلى أن  
 جلة الصلاة عبرة لفظا إنشاء بمعنى وهو المختار وقال الشيخ يس وجساعة بأنها خبرية  
 لفظا ومعنى نظرا إلى أن المقصود التعظيم وإظهار الشرف وذلك حاصل بالأخبار والمرضى  
 الأول كما علمت (قوله هي رحمة) ظاهر أنها أصل الرحمة وعليه فيشكل العطف في قوله  
 تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لأن العطف يقتضي المغفرة ومحاب بأن العطف  
 في الآية للتفسير وبعضهم قصر الصلاة بالرحمة المقرونة بالتعظيم فيكون العطف في الآية  
 من عطف العام على الخاص ومحت فيه أن قولهم المقرونة بالتعظيم مخصوص المقام النبوي  
 وليس من جلة المعنى الموضوع له (قوله وقيل مغفرة) وجهه الاستدلال بأن الرحمة في  
 القلب وهي مستحيلة في حق تعالى فلا يناسب تفسير الصلاة بها بل بالمغفرة وعليه فالعطف  
 في الآية من عطف المغفرة والمغفرة ما جعلت فيها التعدد ما بعد الذنوب بالمغفرة ولا يفتي حسن  
 الاحسان بعد الغفران والمراد بالمغفرة بالنسبة للإبداء برفع درجاتهم لأحوال الذنوب  
 لاستحالتهم في حقهم ولذلك يقولون المغفرة لا تستدعي سبق الذنب (قوله وقيل كرامته) أي  
 التي بكرمهم به وهو قريب من الأول كما قاله الشيخ الأمير بل وقريب مما قبله باعتبار تفسير  
 المغفرة برفع الدرجات ووجه بعضهم هذا القول بأن الرحمة بمعنى الرقة في القلب مستحيلة  
 والمغفرة تشعر بالذنب فلا يليق تفسير الصلاة بذلك بل بالكرامة (قوله وقيل ثناؤهم عند

لغة الدعاء والصلاة  
 الطلوبة من الله هي رحمة  
 وقيل مغفرة وقيل كرامته  
 وقيل ثناؤهم عند الملائكة

الملائكة) أى ثناؤه تعالى على نبيه عند الملائكة انظار الشرفه بينهم ووجه بعضهم هذا  
 القيل بأن الرحمة بمعنى الرقة مستحيلة والمغفرة موهمة للذنب والصكرامة نوع من  
 السكال والنبي صلى الله عليه وسلم قد أفرغت علمه السكالات كلها فالانسبان نفس  
 باثنا عند الملائكة ورد بأنه مامن كمال الا وعند الله أعلى منه وهذه الاقوال لا قوة لها  
 (قوله مذكر هذه الواجبه الشجرا) كان المناسبان يقول هذه الاقوال كما يصرح بذلك  
 تبسره بقوله وقيل كذا وقيل كذا فهى اقوال لا احتمالات حتى يسرعها بأوجه وأوجب  
 بأنه غير بأوجه اشارت الى أن تلك الاقوال لا ينبغي جعلها اقوالا لتقاررها وانما ينبغي  
 جعلها أوجها أفاده بعضهم (قوله وقرنها بالسلام) أى قرن الصلاة بالسلام أى عقبا به  
 لان مقارنة لفظ لا تزدكر عقبه وقوله نروحا من كراهة افراد أحدهما عن الآخر أى عند  
 المتأخرين وأما عند المتقدمين فلا يكره الافراد نعم هو خلاف الاولى قطعا ومحل كراهته  
 عند المتأخرين في غير الواردة في غير داخل الحجر الشريفة وفيما اذا كان منا فان كان في  
 صيغة واردة فلا كراهة وكذا لا يكره لدخول الحجر الشريفة الاقتصار على السلام فيقول  
 يخضع وادب السلام عليك يا رسول الله واذا كان منه صلى الله عليه وسلم فلا كراهة لانه  
 حقه وهل كراهة الافراد خاصة بنينا صلى الله عليه وسلم أوجارية فيه وفي غير الاصح  
 الثاني لكتبتها في غير نيتا تكون شفعة (قوله فقال) عطف على قرن وقوله والسلام  
 عطف على الصلاة وقوله أى التحية تفسير للسلام ولم يرض بعضهم تفسير السلام بالامان  
 لانه صلى الله عليه وسلم لا يخاف خوف عذاب لعصته وان كان يخاف خوف مهابة وجلال  
 وقد يقال المراد الامان بما يخاف على أمته لانه صلى الله عليه وسلم وان كان لا يخاف  
 العذاب على نفسه يخاف على أمته فانه بالمؤمنين رؤوف رحيم والمراد من الحقيقة في حقه صلى  
 الله عليه وسلم ان يجمعه تعالى كلامه القديم الدال على رقة مقامه العظيم كما قاله الشيخ  
 السنوسي في شرح المجزاترية (قوله على نبى) أى كائنان على نبى فهو متعلق بمحمد وفي خبر  
 منها وليس من باب التنازع لانه لا يجرى في المصادر ولا في أسماء المصادر وانما قال على  
 نبى ولم يقل على رسول انما قاله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي وبعضهم  
 جعل في كلام المصنف حذف والتقدير على نبى ورسول كما أن في كلامه الآخر وهو خاتم رسل  
 ربه حذف والتقدير خاتم رسل ربه وانما قاله يكون في كلامه احتباك وهو ان يحذف من  
 كل نظير ما انتهى في الآخر (قوله دينه الاسلام) جملة من مبتدأ خبر صفة لذى خصصة ان  
 فلنا بان الاسلام لا يطلق الا على دين نبينا صلى الله عليه وسلم وهذا هو الظاهر من قول  
 الشارح وهو نيتا وعلى هذا قول المصنف بعد ذلك محمد بيان اللوائح وان قلنا بان  
 الاسلام يطلق على دين غير نبينا ايضا فالتست الجملة صفة مخصوصة ويكون قول الشارح  
 وهو نيتا أى في هذا المقام فلنا فى انه يشمل غير نبينا ايضا وقول المصنف بعد ذلك محمد  
 مختص للنبى المذكور ومعنى الجملة هى قوله دينه الاسلام أحكامه التى يتدين بها هى  
 الاحكام المعبر عنها بالاسلام أو المعنى طريقتة التى اتى بها الاتقاد والخضوع لارادته  
 تعالى فالدين المسمى بالاسلام المتدين بها والاسلام بمعنى الاحكام المتقادها وانما عني

ذكر هذه الواجبه الشج  
 شهاب الدين بن الهمام  
 وجه الله وقرنها بالسلام  
 نروحا من كراهة افراد  
 أحدهما عن الآخر فقال  
 (والسلام) أى التحية  
 على نبي دينه الاسلام

الطريقة والاسلام بمعنى الايمان والخضوع وعلى هذين الجانبين فالانبياء وظاهروا وما على  
تفسير الشارح فالانبياء غير ظاهري لانه فسر الدين بما شرعه الله تعالى من الاحكام ثم قسم  
الاسلام بالانقياد والخضوع لاهيئته تعالى وحقيقته فلا يظهر الجمل والاحكام الا ان يقدر  
مضاف والتقدير دينه متعلق بالاسلام فظهر الجمل والاحكام يتقدير بهذا المضاف لان  
الاسلام بمعنى الانقياد والخضوع متعلق بكسر اللام والاحكام متعلق بفتحها فتقدير  
(قوله وهو نبينا) أي والذي الذي دينه الاسلام نبينا وقد عرفت أن هذا يقتضي أن  
الاسلام لا يطلق على دين غير نبينا وهو قول وبعضهم يحمله ويحمل أن المعنى وهو نبينا في  
هذا المقام فلا ينافي أن الاسلام يطلق على دين غير نبينا أيضا كما هو القول الثاني والمخ أن  
الانقياد لفظي لان القول بان الاسلام محصور بهذا الدين متطوفا به للاسلام المخصوص  
والقول بان الاسلام يطلق على كل دين متطوفا به لطلاق الاسلام أفاده الحقق الامير (قوله  
قال الله سبحانه وتعالى) هذا استدلال على أن دين نبينا هو الاسلام وعلى الدليل قوله  
هو سماكم المسلمين لانه يعلم من تسميتنا مسلمين تسمية ديننا الاسلام ولو استدلل بقوله  
تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديننا لكان  
أوضح في الاستدلال (قوله ملة أيكم) منصوب على الاغراء والتقدير ان مواصلة أيكم  
ويحمل أن المعنى وسع عليكم ملةكم توسعة ملة أيكم كما يدل عليه قوله تعالى وما جعل عليكم  
في الدين من حرج فذهب المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانصب انتصابه ولا رد على  
الاول انما أمورون يلزم ملة سيدنا محمد فلا يلزم ملة أينا ابراهيم لانا نقول ملة أينا ابراهيم  
هي ملة سيدنا محمد في الاصول وان خالفتم في بعض الفروع وقوله ابراهيم يدل من أيكم  
أو عطف بيان وقوله هو سماكم المسلمين أي الله تعالى سماكم المسلمين فالضمير عائذ على  
الله تعالى عن هذا الاكثرين ويدل له ما قرئ شاذ الله سماكم المسلمين والمعنى عليه الله  
سماكم المسلمين من قبل وفي هذا أي في الكتب السابقة التي أنزلها من قبل القرآن وفي  
هذا القرآن ولا إشكال على هذا وبعضهم جعل الضمير واجعا لبراهيم لانه قال ربنا  
واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك يا صاحب الله له فعلها أمة محمد صلى الله عليه  
وسلم واستشكل هذا عطف قوله وفي هذا على قوله من قبل فانه يقتضي أن تسميتنا مسلمين  
وقعت من أينا ابراهيم في القرآن وهو غير صحيح اذ القرآن إنما أنزل بعد ما وجب بانه  
ليس من عطف المفردات حتى يلزم ما ذكر من عطف الجمل والكلام فسه حذف  
والتقدير هو سماكم المسلمين من قبل وانما سماكم المسلمين في هذا فالضمير في الجملة الاولى  
لابراهيم وفي الثانية لله تعالى (قوله والتي الخ) شروع في تفسير اللفاظ التي تفسر لفظ  
الذي ولفظ الدين ولفظ الاسلام ولما فسر الاسلام احتاج الامر لتفسير الايمان لما سألني  
من أن كل مؤمن مسلم وبالعكس (قوله انسان أوحى اليه بشريع) اعترض بعضهم على  
التعبير بالانسان حيث قال والذي ذكر من بني آدم أوحى اليه بشريع ثم قال وقولنا ذكر اولى  
من قوله انسان للاجتماع على علم استنباطه من بني آدم اه وأنت خير بأن ما دعاه  
من الاجماع ممنوع لانه قد ذهب الاشعري الى عدم اشتراط المذكور في النبوته ولذا

وهو نبينا صلى الله عليه وسلم  
قال الله سبحانه وتعالى ملة  
أيكم ابراهيم هو سماكم  
المسلمين والذي انه أوحى  
اليه بشريع

قبل نبوة بعض النساء كبريم وآسية وهاجر وسارة لكن الراجح اشتراط الذكورة فلم تكن  
الآنثى نبية ولذلك قال صاحب بدء الأمانى

وما كانت نبيا قط أنثى \* ولا عبد وشخص ذو فعال

أى فعل قبيح على ان الاعتراض إنما يقبحه على ان الانسان يقال للذكر والانثى لا على انه  
يقال للذكور فقط \* وأما الآنثى فمقال لها انسانة كما قال القائل

انسانة فتانة \* بطوارحها مناجيل (قوله وان لم يؤمر بنبيلغه) أى سواء أمر بنبيلغه أو لم  
يؤمر بنبيلغه \* فان قبل قد تعلق الارسال بالنبى في قوله تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول

ولا نرى الآن فتفتنى ترادفهما التسلط الارسال عليه مامعا ويكون العطف فى الآية من  
عطف المراتف أحجب بان المراد بالرسول فى الآية من أرسل بشر جديد والمراد بالنبى

فيه مائى مخصوص وهو من أرسل مقرر الشريعة من قبله كسليمان وداد وغيرهما من  
أنبياء بني اسرائيل الذين بين موسى وعيسى فانهم أرسلوا بالقرروا التوراة والعطف حينئذ

من عطف الغاير وقيل المراد والله أعلم ولا ينافى ان نبى فيكون من باب وزجج المحواجب  
والهونا فيقدر له حامل مناسبه ويكون من عطف الجمل ومعنى الآية على سبيل الاجمال

ان الله لم يرسل رسولا ولا نسا على ما تقدم الا اذا دعا لامة حاك الشيطان صوته ودعا بأصمته  
لاتتبع قزير بل الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته وليس المراد ان الشيطان يلقى فى

قراءة الرسول شيئا من عنده كما قال بذلك بعض المفسرين والله أعلم بحقيقة الحال (قوله  
فان أمر بذلك فرسول أيضا) أى فان أمر بنبيلغه فهو رسول كما انه نبى وقوله فالنبى أهم من

الرسول أى عمومًا مطلقا لان كل رسول نبى ولا عكس وبعضهم جعل الرسول أهم من النبى  
أيضا قال لان الرسول يكون من الملائكة بدليل الله يصطفى من الملائكة رسلا ولم يعلم من

هذا مع الاول ان بينهما العموم والخصوص الوصى لكن الحق ان الرسول كالنبى لا يكون  
الامن نبى آدم والمراد من كون الملائكة رسلا فى الآية انهم سفراء أى نواب واسطة بين

الله وبين رسله (قوله وقبله ما معنى واحد) أى النبى والرسول ملتصقان معنى واحد وقوله  
وهو معنى الرسول أى وهو انسان أو نبى الله بشرع يعمل به وأمر بنبيلغه ويلزم على هذا

القول أن من أوى إليه بشرع يعمل به ولم يؤمر بنبيلغه ليس نبيا ولا رسولا ولا له وفى أو  
القول مرتبة من الولى فخصر ر (قوله والنبي بالهمز الخ) وانما انتهى صلى الله عليه وسلم من

المهموز بقوله لا تقولوا يا نبى الله بالهمز لانه قدر بمعنى الطريق فغشى صلى الله عليه وسلم  
فى ابتداء الاسلام سبق هذا المعنى الى بعض الأذهان فنهاهم عنه فلما قوى اسلامهم ولم

يحش هذا التوهم نسخ النبى عنه زوال سببه (قوله من النبأ) أى مأخوذ من النبأ وقوله  
أى المخبر تفسر للنبا وقوله لانه مخبر عن الله تعالى عليه لاخذهم من النبا معنى المخبر وبهم

قراءة مخبر بفتح الباء لان الملك مخبره بالاحكام عن الله تعالى وبكسر هاء لانه مخبر نابه عن  
الله تعالى ان كان رسولا ومخبر نابه بنبوته لاعتزان كان ندما فقط فهو اما معنى اسم الفاعل

أو اسم المفعول (قوله وبلاه من) أى لكن بالتشديد وقوله وهو الاكثر أى عدم الهمز أكثر  
من الهمز وقوله من النبوة أى مأخوذ من النبوة ففتح النون وسكون الباء وفتح الواو ويحتمل

وان لم يؤمر بنبيلغه فان أمر  
بذلك فرسول أيضا فالنبى  
أهم من الرسول وقيل هما  
معنى واحد وهو معنى الرسول  
والنبى بالمهمز النبأ أى  
المخبر لانه مخبر عن الله تعالى  
وبلاه من وهو الاكثر من  
النبوة وهى الرتبة

أنه يخفف المهموز وقوله وهي الرفعة اعترض بأن الذي في القاموس أنها المكان المرتفع  
 واجب بأنه يمكن جعل كلام القاموس على التسامح لأن الرفعة يلزمها المكان المرتفع غالباً  
 (قوله لأن الذي مرفوع الزبنة) أي ولأنه واقع زبنة من اتبعه فهو ما يبعث في أمم الغافل  
 أو أمم المنقول أيضاً في كل من أخذ من النساء من النوبة فسه الوهان وكون الذي  
 مرفوع الزبنة أما مطلقاً وذلك في نفي ما صلى الله عليه وسلم فإنه مرفوع الزبنة على غير من  
 الخلق مطلقاً وأما على غيره لا مطلقاً وذلك في غير نبيستان كل نبي مرفوع الزبنة على أمته  
 وبعض الأنبياء مرفوع الزبنة كما في العزم على بعض كافي الانبياء (قوله والمدين ما شرعه  
 الله تعالى) أي الدين شرعاً ما شرعه الله تعالى وينسبه على لسان الرسول وقوله من الأحكام  
 لسان ما شرعه الله تعالى وأما لغة فله معان منها الجزاء والمحاسب وغير ذلك وما ذكره  
 التفسير من التمرين في المختصر مساو للترديد الطول وهو وضع الهي سائق لذوي العقول  
 السليمة باعتبارهم المجهود إلى ما هو خير لهم بالذات لئلا يساعده الدارين وقد أضعفنا في  
 حاشية أنجوهرة وغيرها (قوله والاسلام هو الخ) أي شرعاً وأما لغة فهو مطلق المنفوع  
 والانتقاد وقوله هو المنفوع والانتقاد لا لوجه الله تعالى أي لأحكامها يعني المنفوع  
 والانتقاد لها ظاهر أو أن لم يفعل على التحقيق وقيل الاسلام هو الايمان وبذلك قوله تعالى  
 أن شرح الله صدره للاسلام أفاده الشيخ الألبان زيادة (قوله ولا يتحقق الا بقبول الامر  
 والتمسك) أي ولا يثبت ذلك عند الله بحيث يكون معتبراً ونافعا لا بقبول الامر والتمسك  
 بطلنا بأن يصدق بذلك قلبه (قوله والايان هو الخ) أي شرعاً وأما لغة فهو مطلق  
 التصديق ومنه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا أي بصدق لنا وقوله هو التصديق أي  
 حديث النفس وأذا طعننا التايح "عرفة أولاً لا اعتقاداً ولا بالتقليد لأنهم يعرفون وجودها  
 عند بعض الكفار الموجودين في زمنه صلى الله عليه وسلم قال تعالى يعرفونه كما يعرفون  
 أبناءهم فليس المراد التصديق المنطوق الذي هو أدراك وقوعه كشيء أو لا وقوعه بل  
 حديث النفس وأذا طعننا كما علمت وقوله بما جاء من عند الله أي بعلم من الدين بالضرورة  
 كفرض الصلاة والزكاة والصوم وتحذير ذلك وقوله والاقراء به أي بأن ينطق بالشهادتين  
 فالمراد به الاثنان به ما وظاهر كلام الشرح أنه شرط وهو ذهب بعض العلماء وعليه  
 قالوا ايمان مركب من جزأين أحدهما التصديق وهو لا يتحقق السقوط وثانيهما الاقرار وهو  
 يتحقق السقوط كالولم يكن من النطق لا كراه أو نحوه والراجح أن الاقرار شرط لأجراء  
 الأحكام الدينية فقط كالصلاة عليه ودفعه في مقابر المسلمين والأرض منه وتحذير ذلك فمن  
 صدق قلبه ولم ينطق بلسانه كان مؤمناً لكن لا يصح عليه الأحكام الدينية وبحال ذلك  
 ما لم ينطق منه المنطق فيمتنع والا كان كافراً (قوله وعما وان اختلافاً مفهوم ما فها  
 صدقاً واحداً) أي والاسلام والايان والجمال انهما اختلافان جهة المعنى المفهوم من  
 لفظهما والمذكول لهما معهما واحد فلهذا ظهر للعالم على الاسلام والايان من حيث تدان  
 جله قوله ما صدقاً واحداً وأما الباء فتارة تنوين اللفظ والواو للجمال وان وصلياً والمراد  
 بالمفهوم المعنى المفهوم من اللفظ والمذكول له وليس المراد به المفهوم ضد المنطوق

لأن الذي مرفوع الزبنة والدين  
 ما شرعه الله تعالى من الأحكام  
 والاسلام هو المنفوع  
 والانتقاد لا لوجه الله تعالى  
 ولا يتحقق الا بقبول الامر  
 والتمسك هو  
 التصديق بما جاء من عند  
 الله والاقراء به وهما وان  
 اختلافاً مفهوم ما فها صدقاً  
 واحداً



والمصدق مركب مركب فهو مرفوع القاف كافي للؤلؤة عن ابن جدامق وبصح نصها على  
الحكاية من ماصدق عليه معنى هذا اللفظ الافراد لكن المراد منه المجل كما يصرح به قول  
الشرح بعد ولا تعني بوجدتها سوى هذا وذلك لان ماصدقهما يعني افرادهما مختلف  
اذ ماصدقات الاسلام اتقادات كانت قاذر يدوانتقادهم وواقتصادبكر الخ يبر ذلك وما  
صدقات الايمان تصدقات كصدق زيد وصدق عمرو وصدق بكر الى غير ذلك  
لكن مجلهما متحد فكل محل للايمان محل للاسلام وبالعكس كما يدل له قوله تعالى فان وجدنا  
من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين وهذا في الايمان الكامل  
والاسلام المتميز شرعا والافتد يكون الشخص مصداقا بقله غير منقاد ظاهرا فكونه مؤمنا  
لاسلاما وقد يكون منقادا ظاهرا غير مصدق بقله فيكون مسلما لا مؤمنا ولذلك قال الله  
تعالى قالت الاعراب انما نقل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا والمحال ان الاسلام والايمان  
مختلفان مفهوما وافرادا لكن مقصدان محلا باعتبار الايمان الكامل والاسلام المتخس والا  
فقد يختلفان محلا ايضا فانهم (قوله فلا يصح في الشرح الخ) تقريرهم على اتحادهما  
ما صدقوا لكن بمعنى المجل لا بمعنى الافراد كما علمت وقوله ان محكم بالبناء للمجهول وانما  
الفعال المجاز والمجرور بعد وقوله وبالعكس أي ولا يصح ان يحكم عليه بأنه مسلم وليس  
بمؤمن وقد عرفنا ان هذا في الايمان والاسلام المتخس الكاملين (قوله ولا تعني بوجدتها  
سوى هذا) أي ولا تقتصد ولا تريد بوجدتها في الماصدق سوى هذا وهو الاتحاد في المجل فلا  
ينافي ان افراد الاسلام اتقادات وافراد الايمان تصدقات تو قدر تحت مقفه (قوله محمد)  
هو بان الواقع ان كانت الصفة اعني قوله ذمة الاسلام مخصصة للنبي رسما لا محمد  
وللتخصيص ان كانت الصفة للذكورة غير مخصصة للنبي ويحذفه اوحدا الاعراب الثلاثة  
ولكن النصب لا يساعد الرسم لعدم رسم الف بعد الدال ولذلك لم يذكره الشرح الا ان  
يقال انه مروي على طريقته من رسم المنصوب بصورة المرفوع والمجرور والاهام حيث  
الاعراب المجرى على أنه يدل لانه لا يجوز للتقدير أو لاها من حيث التعظيم الرفع لاجل ان  
يكون الاسم مرفوعا ومحمد كانا المسما مرفوعا والترتبة ومحمد المخلوق (قوله يدل من نبي)  
أي هو يدل من نبي فان قيل للقاعدة ان المبدل منه في نية الطرح والرمي فتفقد المدلية  
ان وصف النبوة ليس مقصودا وليس كذلك احسب بان القاعدة اقلية وبان ذلك بالنظر  
لعمل العامل وليس ذلك محترجا على قاعدة ان تحت المعرفة اذا تقدم عليها اعراب صحب  
العوامل وأمر بتي بدلا أو عطف بيان لان ديانا نكرة ومحمد معرفة والمجهول ان المعرفة  
لا تحت بالنكرة فليس أصله نعتا لمحدثي يكون مبنيا على تلك القاعدة فواقع في اللؤلؤة  
وغيرها من بنائه عليها هو كانه عليه العلامة الامير (قوله فيكون مجرورا) تقريره على  
كونه بدلا (قوله ويجوز رفعه الخ) ويجوز نصبه ايضا على أنه مفعول لفعل محذوف  
والقدير أمدح محمد وهذا نص صحيح يجوز قطع الدليل وقد ذكر في التوضيح في باب العلم  
انتهى لؤلؤة (قوله على انه خبر مبتدأ محذوف) أي والتقدير هو محمد وعلى تعليمه أي لانه  
خبر لمبتدأ محذوف (قوله وهو واسم من اسماء نبينا) بل هو اشرها وانهرها (قوله وهي

فلا يصح في الشرع ان  
يصحكم على أحد بانه  
مؤمن وليس يعلم وبالعكس  
ولا تعني بوجدتها سوى  
هذا وقوله (محمد) يدل  
من نبي فيكون مجرورا  
ويجوز رفعه على أنه خبر  
لمبتدأ محذوف وهو واسم  
من اسماء نبينا صلى الله  
عليه وسلم وهي كانت ابن  
الهاشم عن أبي بكر بن مرفي  
وعن النووي وهو حاله  
القاسم

كما نقل الخ) لا يخفى ان هي مبتدأ أخبره الفاعل والمراذبه احسن من انما يشتمل الاوصاف  
 كالشبر والنذر ولا شك انها بهذا الاعتبار تبلغ هذا العدد لكثرة صفاته المختصة به  
 والغالبة فعله والمشاركة بينه وبين غيره من الانبياء ومنهم من جعلها تسعة وتسعين موافقة  
 لاسمائه تعالى المحسن وقد اوصاه بأجاعة كالكافى وابن العربي وابن عبد الناس الى  
 اربع مائة وينبغي تسمى التسعة باسم من اسمائه صلى الله عليه وسلم للاحداث الواردة في  
 ذلك وان كان متكاملا فمما بالضعف (قوله واختار) أى المصنف وقوله هذا الاسم أى  
 الذى هو محمد وقوله من الخ ومنها انه أشرف اسمائه صلى الله عليه وسلم ومنها انه قرن  
 باسمه تعالى في كلتي الشهادة ومنها غير ذلك وقوله ان الله ذكره الخ أى في قوله تعالى  
 نحمد رسول الله والذين معه أشد اعل على الكفار الخ وقوله أنه أشهر أى أكثر شهرة من حيث  
 المعرفة ولا يلزم من ذلك أكثرية في الاستعمال فلذلك زاده بعده وقوله من بعدهم أى  
 قريبا بعد قرن الى قرب يوم الدين (قوله وقوله) مبتدأ أخبره ما خوذ من قوله أى وأنبأه أى  
 يقال في شرحه كذا كما تقدم يظهره (قوله خاتم ربه) يسكون السين كما هو لغة أى  
 آخر رسل ربه ومجمعهم وهو نعت محمد لا يقال أنه مبتدأ لأنه اسم فاعل وهو لا يعرف  
 بالاضافة والمعرفة لا تتبع بالنكرة لا نقول هو معرفة لأنه وان كان اسم فاعل لكنه بمعنى  
 الخفى وهو حشيد يتعرف بالاضافة وانما كان صلى الله عليه وسلم آخر الرسل لتسكون  
 شربته فاختاره ربه من الشرائع لا العكس ولأنه هو المقصود من بينهم وجوب عادة  
 الله بأن المقصود بآي آخر العمل كما قال القائل

نعم ما قال السادة الاول \* أول الفكر آخر العمل

هذا أو يحتمل أن يكون معنى كلام المصنف أنه صلى الله عليه وسلم كالخاتم الذى يختتم به  
 وهو الحلقة التى فيها فاص من غير هافان لم يكن فيها ذلك فهي فتحة بفتحات كفى بعض كتب  
 اللغة وانما شبه صلى الله عليه وسلم بالخاتم المذكور لأنه صلى الله عليه وسلم منع من ظهور  
 نبي معه أو بعده تمتد أنبؤه كما يمنع الخاتم ظهور الشئ المعلوم عليه عند الطبع فالجميع  
 مطلق المتع من الظهور (قوله أى وأنبأه) أى فى كلام المصنف كفاء على حد قوله  
 تعالى سرايل تقدم المحرر والبرد تقدم أن بعضهم يجعل فى كلام المصنف احتياكا  
 وانما احتيج لذلك لأن الرسل أخص والانبياء أعم ولا يلزم من ختم الاخص ختم الأعم  
 بخلاف العكس ويحتمل أن المصنف أراد بالرسول مطلق الانبياء من اطلاق الخاص واردة  
 العام (قوله قال الله تعالى الخ) استدلال على ما ذكر من كونه صلى الله عليه وسلم خاتم  
 الرسل والانبياء لأنه وان كان المصرح به في الآية التبيين لكنه يلزم من حققة للتدين حققة  
 للرسل لأنه يلزم من ختم الأعم ختم الاخص (قوله والصلاة والسلام على آله) قصد  
 الشارح بذلك توضيح المعنى فقط ولم يقصد أن العطف على قول المصنف وآله من عطف الجمع  
 والاصل هكذا واللام حذف حرف الجر وباقى عمله فهو عطف على نبي من عطف المفردات  
 لا على محمد لأنه يدل من نبي والمطوف على البديل فيلزم أن الال يدل من نبي وهو غير  
 صحيح نعم يلزم على عطفه على نبي الفصل بين المطوف عليه والمطوف بالبديل وهو لا يضر

واختار هذا الاسم لوجوبها  
 ان الله تعالى ذكره في القرآن  
 في سياق الامتناع ومنها  
 أنه أشهر وأكثرت استعمالا  
 في السنة الصالحة والتابعين  
 من بعدهم وقوله  
 (خاتم ربه) أى  
 وأنبأه قال الله تعالى  
 ولكن رسول الله وخاتم  
 النبيين (و) الصلاة  
 والسلام على (آله)

لان القاعدة بتقديم البدل على المطلوب عطف نسق (قوله وهم مؤمنون بني هاشم وبني  
 المطلب) المراد ما يشبه مؤمنات بنات هاشم وبنات المطلب فبعبارة تطلب المذكور على  
 الاناث لشرعهم وأما اولاد البنات فلا يدخلون وهذا التفسير يفسر لآل في مقام الزكاة  
 عند الشافعية وأما عند المالكية فبنو هاشم فقط على المعتمد وأما أن هاشم والمطلب  
 ولدان لعبد مناف فبعد خمس وقوف فهو لاء الاربعة اولاد عبد مناف والاولان شقيقان  
 والاخيران كذلك واولاد الاخيرين ليسوا بآل اتفاقا واولاد هاشم آل اتفاقا والخلاف  
 في اولاد المطلب فهم آل عندنا معاشر الشافعية والمطلب غير عبد المطلب الذي هو جد  
 النبي صلى الله عليه وسلم لانه ولد هاشم وهاشم شعبة المحمديانما اشهر به عبد المطلب لان عمه  
 المطلب أردفه خلقه حين أتى به من المدينة الشريفة وكانهم شترته فكان كل ما شئ عنه  
 قال صدق حياء أن يقول ابن أختي فلما أحسن من حاله أظهر أنه ابن أخيه (قوله وقيل  
 جميع الامة) أي أمة الاجابة وهم الذين أحابوهم صلى الله عليه وسلم في الايمان ولوعصاة  
 وهذا التفسير يناسب مقام الدماء كما هنا لانه بناسبه التهم فالنبي لا يقتصر على هذا  
 التفسير هنا (قوله وقيل عترته الذين ينتسبون اليه) قال في اللؤلؤة المعترية بكسر العين  
 المهملة بعد هاء تاء نسل الانسان قال الأزهرى وروى ثعلب عن ابن الاعراب ان العترة  
 ولد الرجل وذريته وحقه من صلبه ولا تعتبر العرب من العترة غير ذلك انتهى (قوله وهم  
 اولاد فاطمة ونسبهم) قال الاستاذ المحقق فيه قصور فكان الظاهر ان يقول وهم اولاده  
 واولاد بناته ونسبهم أعتبره المنسوبون اليه لا يختصون بمن ذكرهم اهـ وأوجب بان وجه  
 تخصيصهم بالذكرا أنهم هم الذين اعتدوا (قوله وقيل آثاره من قریش) أي سواء كانوا من  
 نسبه اولاد وقوله وقيل غير ذلك أي كالتقول بأنهم أمة الامة وهذا مناسب لمقام المدح  
 والذي ارتضاه بعض المحققين أنه لا يطلق القول في تفسير الآل بل يفرض بحسب القرينة  
 (قوله من بعده) أي حال كونه من بعده في الصلاة كما أشار الى ذلك الشارح بقوله أي  
 تعافا الصلاة على غيره صلى الله عليه وسلم تعاملا بعبادة أو بالاستقلال لا قبل مكرهه وقيل  
 خلاف الاولى وقيل بمجموعة والراجح الاول لانها من شعار الانبياء وحمل الكراهة اذا كانت  
 متأما اذا كانت منه صلى الله عليه وسلم فلا كراهة اذ هي حقه فله أن يدعوهم الى شاء  
 كما ورد في حديث الهم صلى على آل بني أدنى (قوله وحببه) عطف على بني لان العطف  
 اذا تكرر بحرف غير مرتب يكون على الاول في القول بالراجح وقوله من بعده أي في كلام  
 المصنف المحدث من الشافعي لدلالة الاول وقوله أيضا أي كاذرت هذا الكلمة في الآل  
 (قوله وهوام جمع لصاحب) أي لان المصنف أنفع الناس جعل الفاعل ومعنى صاحب  
 من طالت عترته به وهذا ليس مرادنا هنا بل المراد به الصحابي فلذلك قال بمعنى الصحابي  
 (قوله وهو من اجتمع الخ) أي اجتماعا معارفه بخلاف الاجتماع غير المعارف كمن كشف  
 عنهم ليلته الاسراء وراوده فيها وكذا كل من رأى في غيره عالم الشهادة كالنمام لان هذا ليس  
 من الاجتماع المعارف وقال ابن قاسم ان مع اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم يعنى  
 والمخبر فليس هذا من الاجتماع المعارف انتهى والذي اعقده المشايخ ثبوت العبادة

وهم مؤمنون بني هاشم وبني  
 المطلب وقبل جميع الامة  
 وقبل عترته الذين ينتسبون  
 اليه وهم اولاد فاطمة  
 ونسبهم وقيل آثاره من  
 قریش وقيل غير ذلك  
 (من بعده) أي تعاله  
 (وحببه) من بعده أيضا  
 وهوام جمع لصاحب  
 بمعنى الصحابي وهو من  
 اجتمع به

لهما لان اجتماعهما على الوجه المعتاد خلا فالماذ يحكىه ابن قاسم وان تبعه في التولية  
 (قوله مؤثنا) أى حال كونه مؤثنا ولو تبعا لدخل الصغير ولو غير مؤثنا ونوج بذلك من  
 اجتمع به صلى الله عليه وسلم غير مؤثنا به ولو آمن به بعد ذلك لكن لم يتحقق به بعد الاعان  
 كرسول قصر وقوله به تنازع كل من اجتمع ومؤثنا فيخرج به من اجتمع بغيره قديمي  
 حوار بالانصاف من اجتمع به مؤثنا بغيره كرسول غير مؤثنا فليس محاسبا وهو الذي  
 جزم به شيخ الاسلام في الاصابة وعده بعض المحدثين من الصحابة (قوله ولو ساعة) أى  
 ولو لحظة لطيفة فالمراد من الساعة اللغوية لا الفلكية وهذه نافية للرد على من يقول بشرط  
 طول المدة فالراجح عدم اشتراطه بخلاف التام في فاته من اجتمع بالصحابي بشرط طول الصفة  
 والفرق عظم نور النبوة عن نور الصفة فالاجتماع به صلى الله عليه وسلم يؤثر في تنوير  
 القلب بمجرد اللقاء اضعا ف ما يؤثر الاجتماع الطويل بالصحابي بدليل ان المخلص من  
 الاعراب كان بمجرد الاجتماع به صلى الله عليه وسلم ينطق بالحكمة (قوله ومات على ذلك)  
 هذا بشرط دوام الصفة لا اتمامه والا لم يكن مستمرا لانه يقتضي عدم الحكم بالصفة  
 لاحد حتى يوتى على الاسلام وليس كذلك فان ارتدا انقطعت صفة من مات مرتدا  
 كعبد الله بن خطيل فهو غير صحابي ومن عاد للاسلام عادت له الصفة لكن مجردة من الثواب  
 عندنا (قوله وقيل من طالت صفة الخ) هذا القول يشترط هذه الامور الثلاثة وهي  
 طول الصفة وكثرة المجالسة والاحتضنه (قوله وقيل غير ذلك) أى كالقول بانها من طالت  
 صفة فقط وكالقول بانها من روى عنه فكل من هذين القولين يشترط شيئا أو لهما  
 بشرط الطول فقط وانهما بشرط الرواية فقط كما جعلهما كتبتناه على الخطب في الفقه  
 وبه يدفع ما قيل هنا (قوله ولما جحد الله تعالى وصلى الخ) المناسب لما صنعته في دخوله على  
 الصلاة أن يقول ولما جحد الله تعالى وصلى الخ المناسب لما صنعته في دخوله على  
 على ما قصد فقال الا ان يقال انه تغنى في الدخول (قوله قال) جواب لما (قوله ونسأل الله  
 لنا الخ) اعترض بان مقام السؤال مقام ذلة وخصوع فلا يناسبه الاثنان بنون العظمة  
 فكان الاولى أن يقول وسأل الله الخ وأجاب بأنه أثنى بنون العظمة أظهر والتعظيم لله  
 لم يقصدنا بالتحمة لقوله تعالى وأما بتعظيمه بلفظ غدت وهذا لا ينافي ذله لولا وثناؤه  
 في ذاته وبأنه أثنى بنون المتكلم ومعه غير متعظيم لنفسه عن أن يستعمل السؤال فشارك  
 اخوانه فيه لكن السؤال منهم حكيم وتقديرى لا تصفيقى لانه لم يتحقق منهم هذا السؤال  
 (قوله الاعانة) أى اعطاء العون والقوة بين الاعانة والابانة جناس لاحق وضابطه  
 أن يختلف الكلمتان في حرفين متباينين المخرج كضج العين والباء هنا وأصل اعانة  
 وابانة أعوان وإسان نقلت حركة الواو في الأول والباء في الثاني لساكن قبلهما ثم يقال  
 فحركات الزاوة والياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلهما الا أن قلنا الباء فاجتمع الثمان  
 حذفت إحدى اللغتين وعوض عنها التاء فصار اعانة وابانة فنصير بفهما واحد الا أن  
 الأول واوى والثاني بائى (قوله فيما توأخينا) أى على الذي توأخينا فقه معنى على لان  
 الاعانة تتعدى على ملامم موصول بمعنى الذى والعائد محذوف وقوله أى تخبرنا

مؤثنا ولو ساعة ومات  
 على ذلك وقيل من  
 طالت صفة له وكثرت  
 محالسته له والاحتضنه  
 وقيل غير ذلك ولما جحد الله  
 تعالى وصلى على نبيه محمد  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 (ونسأل الله لنا الاعانة  
 فيما توأخينا) أى تخبرنا  
 وقصدنا

وقصدنا تفسير لقوله **قواخينا والعطف للتفسير أيضا** (قوله يقال) أي **قولا** موافقا  
 للغة وهذا استدلال على التفسير الذي ذكره وقوله **فلان يتوخي الحق** و**يتأخاه بالواو**  
 وتشديد الحاء في الأولى وبالهمزة وتشديد الحاء أيضا في الثانية وهذا يقتضي أن عبارة  
 الناظم **قواخينا** بتشديد الخاء غير ألف وفي نسخة بالتخفيف مع الألف والمناصب لما نال بقول  
 الشارح **فلان يتوخي الحق** الخ لكن هذه الثالثة ليست في الصحاح والمصباح بخلاف  
 الأولين فانهما يؤخذان منهما (قوله أي يقصده ويقصراه) المناسب لتفسيره أولاً أن  
 يقول أي يقصراه ويقصده ولكن الخطب سهل (قوله ويقال تأخيت الشيء) بصيغة  
 الماضي مهموزة مشددة الحاء وقوله **تخريته** أي قصده وقوله **والقصرى طلب الأخرى**  
 أي طلب الأولى (قوله وكثيرا ما يستعمله الفقهاء) أي الاجتهاد الواو داخلة على استعماله  
 والأصل ويستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد كثيرا ما واو الضمير راجع للقصرى وما زائدة لتوكيد  
 الكثرة وإضافة المعنى للاجتهاد للبيان (قوله والألفاظ الثلاثة) أي التي هي لفظ التوخي  
 والقصرى والاجتهاد وقوله **مقاربة أي قرب** بعضها من بعض وأنت ضمير بأن الذي نقله  
 عن الشيخ ذكره **بما يقتضي الترادف** والذي ذكره **أخا** يفيد التماثل في الجملة فليس في سابق  
 كلامه ولا بعده ما يقتضي التقارب ومحاب بأن الذي ذكره عن شيخ الإسلام من تسامحات  
 الفقهاء والذي ذكره **أخا** يفيد المشاركة في الجملة كالاستعمال في محل العشرة والمحبر وهذا  
 هو المراد بالتقارب ذكره **الشمس المحفي** بزيادة من حاشية الشيخ الأمير (قوله قال الشيخ ذكره  
 الخ) **هنا بيان لاستعمال الفقهاء** وقد عرفت أن فيه تسامحا لأنه يقتضي الترادف (قوله  
**بذل الجمهور في طلب المقصود**) أي **بذل الشخص مقدوره** في طلب مقصوده (قوله انتهى)  
 أي **كلام شيخ الإسلام** ذكره **أخا** (قوله ويقال اجتهد الخ) أشار بذلك إلى تخصيص الاجتهاد  
 بالامر المسمى بحمل العشرة دون غيره كحمل فؤاد وهذا يفهم من قوله **بذل الجمهور الخ** إذ  
 لا يقال ذلك إلا في الامر المسمى ولذلك قالوا **المقام للقيام** بالخدمة للتفرغ لأن هذا مقرر على  
 ما قبله وقد يقال **الواو قد تأتي للتفرغ مع** (قوله وذكره أبو عبد الله الخ) أشار بذلك إلى تخصيص  
 التوخي بالمحبر فخصص أن الاجتهاد يختص بالامر المسمى خيرا كان أولا والتوخي يختص بالمحبر  
 مشقا كان أولا والقصرى يختص بالامر الأخرى وهو أخص من الامر المسمى (قوله ولعل هذا  
 هو السبب الخ) أي ولعل كون التوخي لا يكون إلا في المحبر هو السبب الخ وقوله دون  
 القصرى ومثله الاجتهاد (قوله من الأمانة) بيان لما قواخينا وقوله **أي الأظهار والكشف**  
**تفسير للأمانة والعطف للتفسير أيضا** (قوله عن مذهب) متعلق بالأمانة والمراد بالمذهب  
 هنا الأحكام التي ذهب إليها بدلا لا في كاس بشير بله الشارح بقوله وهو المراد هنا (قوله  
**مفعل يصح الخ**) أي هو على وزن مفعل يصح الخ فهو مصدر مجي يصح للحدث وللكان  
 وللزمان بحسب الأصل ثم نقل للأحكام المذهب إليها والمنقول عنه المصدر فيكون  
 من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول وأما المكان فمكون من باب الاستعارة  
 التصريحية الطبيعية وتقريره أن تقول شبه اختيار الأحكام بمعنى الذهاب بجماعه أن كلاً  
 يوصل للمقصود واستيعاب الذهاب لاختيار الأحكام واشتق من الذهاب بمعنى اختيار الأحكام

يقال فلان يتوخي الحق  
 ويتأخاه أي يقصده ويقصراه  
 ويقال تأخيت الشيء  
 أي قصرته والتجري طلب  
 الأخرى وكثيرا ما يستعمله  
 الفقهاء بمعنى الاجتهاد  
 والألفاظ الثلاثة مقاربة  
 وقال الشيخ ذكره بارجع الله  
 الاجتهاد والقصرى والتوخي  
 بذل الجمهور في طلب  
 المقصود انتهى ويقال  
 اجتهد في حمل العشرة ولا  
 يقال اجتهد في حمل فؤاد  
 وذكر أبو عبد الله أن التوخي  
 لا يكون إلا في المحبر ولعل  
 هذا هو السبب في تخصيص  
 الناظم التوخي بالذهاب كردون  
 القصرى وقوله (من الأمانة)  
 أي الاظهار والكشف  
 (عن مذهب) مفعل يصح

مذهب يعني أحكام مختارة على طريق الاستعارة والتصريح بالبيعة والمناسبة بين المكان  
والأحكام كالأحكام على الترتيب فالمكان محل للتردد الأقدام والأحكام محل للتردد الأذهان ولا  
مناسبة بين الزمان وبين الأحكام فلا يحتمل أن يكون متقولا عنه وهذا كله بحسب الأصل  
والافتقار المذهب حقيقة اصطلاحية كما أشار إليه الشارح بقوله واصطلاحاً الخ (قوله  
للصدر) أي المحدث ولو عبر به المكان أو وضع وقوله والمكان أي مكان المذهب وقوله والزمان  
أي زمان المذهب كما صرح بذلك بعد وقوله بمعنى الخ في مع ما قبله لف ونشر مرتب  
فالذهب راجع للصدر ومجمله راجع للمكان وزمانه راجع للزمان وقوله وهو المورر تفسير  
للذهب وقوله أو محله أو زمانه معطوفان على المذهب وجمله وهو المورر معترضة بين  
المتعاطفين ولا يصح المعطوف على المورر كما يخفى أفاده الشمس المحففة (قوله واصطلاحاً الخ)  
معطوف على محذوف يعلم مما سبق والتقدير هذه اللغة وقوله مخرج عند المجتهد أي الحكم  
الذي ترجع عنده المجتهد فأوقعه على الحكم وقوله في مسئلة فامتنع بترج أي في أي مسئلة  
كانت سواء كانت تقليدية أو عقلية خارجة للتعظيم والمسئلة هي القضية من حيث أنها  
يسأل عنها كما أنها تدعى مقدمة لكونها مقدمة قياس ودعوى لكونها تدعى ونتيجة  
لكون الدليل ينتجها إلى غير ذلك وتطلق أيضاً المسئلة على النسبة في القضية وبصرعتها  
بأنها مطلوب خبري يرهن عليه في العلم وقوله بعد الاجتهاد ظرف لترجع وقوله فصار له  
معتقداً ومنه ما هذا تقرير خارج عن التعريف وليس منه والازم الدور لاخذ  
المعرف في التعريف وهو موجب للدور وعطف المذهب على المعتقد من قبيل عطف  
التفسير (قوله وهو المراد هنا) أي المعنى الاصطلاحي بمعنى الأحكام التي ترسخت عنده  
المجتهد وهو المراد في عبارة المصنف (قوله الامام) يجمع على أمته وعلى امام فستعمل مفرداً  
وجماً ومنه قوله تعالى واجعلنا للدين اماماً لكن يلاحظ أن مركبات المفردات ككاتب  
ويلاحظ أن مركبات الجمع ككركات هيان وقوله أي الذي يقتدى به تفسير الامام وقوله  
وقيل غير ذلك أي كقول بأنه اللوح المحفوظ قال تعالى وكل شيء احصيناه في امام مبین  
والقول بأنها كتب الاعمال لا يمكن لا يخفى ان هذا معان مستقلة لا ينافي عليها مقابلة  
لما في المقام فالاولى أن يقول الشارح ويطبق على غير ذلك نعم لو اعتبر تفسيره بالحقبة مثلاً  
ناسب ذلك أفاده العلامة الامر وقوله وأبدل من الامام قوله الخ أي بدل كل من كل (قوله  
زید بن ثابت الخ) قد كانت الصحابة يعترفون له بالتقدم في الفرائض ومن جملة الأخذین  
ضنه عند الله بن عباس ترجمان القرآن وقد بلغ من عظمتهم أن نزلت به قدمت السه  
لربكم فآخذوا من حاسب بركابه فقال له زيد دخل عقلك يا ابن عم رسول الله فقال هكذا  
نفعل يعلمنا فقبل زيد به وقال هكذا نفعل بأهل بيت نبينا رضي الله عنهم أجمعين  
ونفعناهم اه الاستاذ المحففة (قوله الصحابي) صفة أولي زيد وقوله الانصاري صفة  
ثانية له والانصاري نسبة للانصار وهم قبيلتان الاوس والخزرج فلم يمتد كونه اوسياً  
أو خزرجياً فلذلك قال الشارح الخزرجي وهو صفة ثالثة له والخزرجي نسبة للخزرج فان  
قبل الانصار جمع وقاعدة النسب أنه لا ينسب للفظ الجمع بل المفرد أعجيب بأن محل

للصدر والمكان والزمان  
بمعنى المذهب وهو المورر  
أو محله أو زمانه واصطلاحاً  
مخرج عند المجتهد في  
مسئلة فامتنع بترج أي في أي  
مسئلة فامتنع بترج أي في أي  
فصار له معتقداً ومنه ما  
وهو المراد هنا وقوله  
(الامام) أي الذي يقتدى  
به وقيل غير ذلك وأبدل  
من الامام قوله (زيد بن  
ثابت بن الخطاب الصحابي  
الانصاري الخزرجي

القاعدة مما لم يصرح بها والانسب للفظه لانه أشبه الواحد كما قال ابن مالك  
والواحد اذ كرنا للجمع \* ما لم يشابه واحدا بالوضع

والانصار صار علما على الاوس والخزرج لانهم نصره صلى الله عليه وسلم (قوله من بنى  
النجار) قبيلة مشهورة (قوله يكتفى) يسكون الكاف يتقفى النون أو يفتح الكاف  
وتشد النون وقوله وقبل الخ يحتمل تكتفئ باللام كما قاله الشمس المحفى (قوله أبا  
خارجة) كان خارج من فقهاء المدينة السبعة المنظومة في قول بعضهم  
الاكل من لم يقتدى بالجمعة \* فقصته ضري عن الحق خارجه

فخذهم عبيد الله مرة قام \* سعيد أبو بكر سليمان خارجة

فالاول عبيد الله بن عتبة بن مسعود والثاني عروة بن الزبير والثالث قاسم بن محمد بن أبي بكر  
السديق والرابع سعيد بن المسيب والخامس أبو بكر بن عبد الرحمن والسادس سليمان  
ابن يسار والسابع خارجة بن زيد (قوله قدم النبي صلى الله عليه وسلم) أى حين الهجرة  
(قوله وهو ابن خمس عشرة سنة) أى والحال ان زيدا كان ابن خمس عشرة سنة (قوله بعد  
الهجرة) أى الانتقال من مكة للمدينة المشرفة لانه صلى الله عليه وسلم ولد في مكة وهاجر الى  
المدينة (قوله قاله) أى قال ما ذكر من انه مات بعد الهجرة ستة عشر واربعين وقوله  
الترمذي بكسر اوله وثالثه ويضمه - ما وفتح الاول وكسر الثاني وهو منسوب لترمذي بلدة  
من بلاد النخع (قوله وقبل غرضك) فى شرح التلخيص لهذا المتن انه مات سنة اربع او  
خمس وخمسين (قوله ومناقبه) أى خصاله الحميدة وقوله شهيرة أى مستغنية بن الناس  
وقوله وفضاؤه أى صفاته النجيلة فهى قريبة من المتأق وقوله كثيرة أى فى ذاتها  
والكثرة غير الشهرة (قوله روى ان ابن عمر الخ) هذا بيان لبعض مناقبه وبعض فضائله  
وقوله البهائم عالم المدينة هذا مقول القول وبوم منصوب على الظرفية مقدم وعالم  
المدينة أى العالم فيها ما لا يتألف على معنى (قوله بالجماعة) اسم مكان بالشام (قوله من)  
اسم شرط ويسأل فعل الشرط وجوابه قلنا ناخ (قوله وقال مسروق الخ) انما سمى  
مسروقا لانه سرق فى صغره ثم وجده وكان ثقة طالما عابدا زاهدا كاتله الشيخ السجاعي  
عن المناوى فى شرح التلخيص (قوله من الراى من فى العلم) أى التالين فى العلم جمع  
واسم بمعنى ثابت بصحت يعرف قصارى الكلام وموارد الاحكام ومواقع المواظ ونقل  
عن الامام مالك رضى الله عنه انه سئل عن الراى من فى العلم فقال الراى من اجتمع فيه  
اربعة اشياء التقوى فيما بينه وبين الله والتواضع فيما بينه وبين خلقه والزانة فيما بينه  
وبين الدنيا والمجاهدة فيما بينه وبين نفسه قاله الشمس المحفى (قوله علم زيد) ببناء الفعل  
للفعل وتاوية زيد مناب الفاعل وقوله بمصنعتين فيه انه علم بمصنعتين فم لا يقتصر علمهما  
وقد يقال لشهرتهما اكثر من غيرهما وقوله بالقرآن أى بعلمه وتاويله وقوله والفرائض  
أى علمها ولا يخفى أن قوله بالقرآن والفرائض يدل من قوله بمصنعتين (قوله فائدة) خبر  
لمبتدأ محذوف أى هذه فائدة والغرض من هذه الفائدة بيان المناسبات فى اسم زيد التى  
تعلق بالقرائض وقد اورد بعضهم ذلك بتأليف لشخصين الذين بمسائل الفن اجابا (قوله

بن بنى النجار يكتفى بالبعد  
وقيل أباصد الرحمن وقيل  
أبا خارجة قدم النبي صلى  
الله عليه وسلم المدينة وهو  
ابن خمس عشرة سنة وتوفى  
بالمدينة سنة خمس واربعين  
قاله الترمذي وقيل غير  
ذلك ومناقبه شهيرة  
وفضاؤه كثيرة روى ان  
ابن عمر رضى الله عنهما  
قال يوم مات زيد اليوم مات  
عالم المدينة وخطب عمر  
رضى الله عنه بالجماعة  
وقال من يسأل عن الفرائض  
فليأت زيدا بن ثابت رضى  
الله عنه وقال مسروق  
دخلت المدينة فوجدت بها  
من الراى من فى العلم زيد  
ابن ثابت رضى الله عنه  
وقال السجاعي علم زيد بن  
ثابت بمصنعتين بالقرآن  
والفرائض «فائدة»

قد اجتمع في اسم زيد رضي الله عنه مناسبات يفتي كسر السين على معنياتها تناسب  
 المقام واصافة اسم زيد من اضافة الاسم للشيء أو للبيان وهذه المناسبات توجد في اسم  
 زيد ولوار يده غير الصافي المشهور لكن الظاهر انهم أرادوه بخصوصه لان السياق فيه  
 (قوله افراداً) أي من جهة افراد بعض حروفه عن بعض وقوله وجماء أي ومن جهة جمع  
 بعض حروفه إلى بعض وقوله وعدد أي ومن جهة عدد حروفه وقوله وطرحاً أي ومن جهة  
 الطرح وهما سقطا هدم من عدد بشرط كون المطروح أقل من المطروح منه وقوله وضرباً  
 أي ومن جهة ضرب عدد حروفه في مثلها كما سأل في بيان ذلك كله (قوله فاما لافراد الخ) أي  
 فاما المناسبات التي تتعلق ببعض جهة لافراد الخ (قوله فازي بسبعة) أي في الجمل وقوله  
 وهي عدد أصول المسائل أي المتفق عليها وهي اثنتان وثلاثة وأربعة وستة وسبعة وثمانية واثنا  
 عشر وأربعة وعشرون وقوله وعدد من يرث بالفرض وحده أي وهم الزوجان والمجدتان  
 والام وواحد من أولاد الام والمدة منهم وانما ساعد الواحد نوعاً والمدة نوعاً باختلاف  
 الفرض وقوله وعدد من يرث من النساء باختصار أي وهن المذت وذات الابن والام  
 والزوجة والمجدة والاخت والعققة (قوله والياء بعشرة) أي في الجمل وقوله وهي عدد  
 الوارثين باختصار وهم الابن وابن الابن والاب والمجد والاخت وابن الاخ لغیرهم والعم  
 وابن العم لغیرهم أيضاً والزوجة والمعتق وقوله وعدد الوارثات بالسط وهي السبع السابقة  
 بزيادة ثلاث لان المدة اما واحدة اب وام واحدة أم فزادت واحدة والاخت اما شقيقة أو لاب  
 أو أم فزادت ثنتين وحشد فازا لثلاثة فاذا ضمت للسبعة كان المجموع عشرة بالسط  
 (قوله والدال بأربعة) أي بالجملة وقوله وهي عدد أسباب الارث أي التي هي القرابة  
 والنكاح والولاء وجهة الاسلام ولا يرد قول المنصف أسباب ميراث الورى ثلاثة الخ لانه  
 انما يقتصر على المتفق عليه وجهة الاسلام بخلاف فيها كما علم بما يأتي وقوله والاصول  
 التي لا تعمل أي التي هي الاثنتان والثلاثة والاربعة والخمانية فهذه الاصول هي التي  
 لا تعمل (قوله واما الجمع) أي واما مناسبات جهة الجمع أي جمع بعض حروفه مع بعض ونحوه  
 أو بصح ورازاي مع الباء والزاى مع الدال والياء مع الدال (قوله والياء والدال)  
 فازاي مع الباء بسبعة عشر) أي لان الزاي بسبعة والياء بعشرة فمجموعهما مائة  
 وهي عدد الوارثين والوارثات باختصار أي لان الوارثين بالاختصار عشرة والوارثات  
 بالاختصار سبعة ومجموعهما مائة (قوله والزاى مع الدال بأحد عشر) أي لان الزاي  
 بسبعة والدال بأربعة وعشرون فمجموعهما مائة وهي عدد الوارثات على طريق السط  
 أي على طريق هي السط لكن تقدم انهن بطريق السط عشرة فلذلك احتاج افعوله  
 بزيادة ولولا مولاة أي معتقة المعققة وقوله والياء مع الدال بأربعة عشر أي لان الدال  
 بأربعة والياء بعشرة ومجموعهما مائة (قوله وهي عدد الوارثين بالسط اذ هدم بالسط  
 خمسة عشر لكن يضر من منهم المولى فالباقى أربعة عشر ولذلك قال الشرح خلا المولى أي  
 من له الولاء وعقله وقوله لانه قد يكون أنثى والمنظور له هنا من كان ذكر اذاً كالابن والاب  
 وهكذا (قوله ورازاي مع الباء والدال أحد وعشرون) أي لان الزاي بسبعة والياء بعشرة

قد اجتمع في اسم زيد  
 رضي الله عنه مناسبات  
 تتعلق بالقرائن  
 فجميع في اسم غيره افراداً  
 وجماء وعدد وطرحاً وضرباً  
 فاما الافراد فازاي بسبعة  
 وهي عدد أصول المسائل  
 وعدد من يرث بالفرض  
 وحده والياء بعشرة وهي  
 عدد الوارثين بالاختصار  
 وعدد الوارثات بالسط  
 والدال بأربعة وهي عدد  
 أسباب الارث والاصول  
 التي لا تعمل واما الجمع  
 فازاي مع الباء بسبعة  
 عشر وهي عدد الوارثين  
 والوارثات بالاختصار  
 والزاى مع الدال بأحد  
 عشر وهي عدد الوارثات  
 على طريق السط بزيادة  
 مولاة الولاء والياء مع  
 الدال بأربعة عشر وهي  
 عدد الوارثين بالسط خلا  
 المولى لانه قد يكون أنثى  
 والزاى مع الباء والدال  
 بأحد وعشرون وهي عدد  
 جميع من يرث بالفرض من  
 حيث اختلاف أحوالهم



والدال بأربعة ومجموعها أحد وعشرون وقوله عدد جميع من برث بالفرض أى فهم أحد وعشرون وقوله من حيث اختلاف أحوالهم أى لا من حيث ارثهم بالفرض مع قطع النظر عن اختلاف أحوالهم ككون الزوج تارث برث النصف وتارة برث الربع وكون الزوجة تارثة برث الربع وتارة ترث النصف وهكذا ولو قطع النظر عن ذلك لم يبلغ مجموعهم هذا العدد فبواسطة النظر لم يبلغ مجموعهم ما ذكر وقوله كما سيأتى أى كالمذى سبأى من اختلاف أحوالهم (قوله لأن أصحاب النصف الخ) علة لقوله وهى عدد جميع من برث بالفرض من الحصة المذكورة وقوله والربع اثنان أى وأصحاب الربع اثنان وصحة الاخبار باثنين عن اسم أن وهو أصحاب باعتبار أن المراد بالجميع ما فوق الواحد وكذا يقال فى قوله والثلاث اثنان وأما قوله والنن وأحد أى وأصحاب النن واحد فلا ينفع فيه ذلك وصحة الاخبار فيه على حصة أفرادها هذا النوع فنوع الزوجة تحت أفراد أى زوجة واحدة واثنان وثلاثة وأربعة (قوله وضعت ذلك بعضهم) أى ضبط من برث بالفرض الشيخ المجعبرى وقوله فقال عطف على ضبط وقوله ضبط ذوى الفروض من هذا الزاى أى ضبط أصحاب الفروض من هذا البيت الذى هو من بحر الزاى وقوله تحت مرتبى أى تحت ضبطهم حال كونه مرتباً وقوله وقل هذا بر ذلك لأن الاصطلاح الجارى فى حساب الاحرف بأجمل الصغير أن الهاء مضممة فهى لمن برث النصف والباء مائتين فهى لمن برث الربع والالف واحد فهى لمن برث النن والدال بأربعة فهى لمن برث الثلث والياء مائتين كملت فهى لمن برث الثلث والزاى بسبعة فهى لمن برث السدس (قوله وأما لعبد) أى وأما مناسباته من جهة العدد أى عدد حروفه وقوله فعدد حروف اسمه ثلاثة وهى الزاى والياء والدال وقوله وهى عدد شروط الارث أى التى هى تحقق موت المورث وتحقيق حماة الوارث بعدموت المورث والعلم بالجمعة مقتضية للارث وقوله وعدد الاصول التى تعول أى وهى الستة والاثناعشر والاربعة والعشرون وان شئت قلت الستة وضعفها وضعف ضعفها وان شئت قلت الاربعة والعشرون ونصفها ونصف نصفها وان شئت قلت الاثناعشر ونصفها ونصف نصفها فالاربعة والاولتان للترقى لكن الاولى مصرح فيها بأسماء الاعداد درن الثانية والثالثة للندلى والاربعة للوسط أفاده فى الاوثنة (قوله وأما الطرح) أى وأما مناسباته من جهة الطرح أى إسقاط عدد من عدد بالشروط السابق وقوله فاذا طرحت الدال من الباء أى عدد الدال وهو اربعة من عدد الباء وهو عشرة وقوله بقى ستة أى بعد اخراج الاربعة من العشرة وقوله وهى عدد الفروض القرآنية أى التى هى النصف والربع والنن والثلثان والثلث والسدس ومعنى كونها قرآنية انها مذكورة فى القرآن وقوله وعدد المواضع أى المذكورة فى المتن والشرح وهى الزق والقتل واختلاف الدين واختلاف ذوى الكفر أى الاصل بالذمة والمحرمة والركة والعبد بالله تعالى والدور المحكمى (قوله واذا طرحت الدال من الزاى) أى عدد الدال وهو اربعة من عدد الزاى وهو سبعة وقوله بقى ثلاثة أى بعد طرح الاربعة من السبعة وقوله وهى عدد المحروف أى عدد حروف اسم زيد وقوله وتقدم ما فيها أى من انها عدد شروط الارث وعدد اصول المسائل التى تعول (قوله)

لأن أصحاب النصف خمسة  
والربع اثنان والنن واحد  
والثلاثين اربعة والثلاث  
اثنان والسدس سبعة وقد  
ضبط ذلك بعضهم فى ضمن  
بيت فقال  
ضبط ذوى الفروض من  
هذا الزاى \*  
تقدم مرتباً وقل هذا بر  
وأما العدد فعدد حروفه  
ثلاثة وهى عدد شروط  
الارث وعدد الاصول التى  
تعول وأما الطرح فاذا  
طرحت الدال من الباء بقى  
ستة وهى عدد الفروض  
القرآنية وعدد المواضع  
واذا طرحت الدال من  
الزاى بقى ثلاثة وهى عدد  
المحروف وتقدم ما فيها

واذا طرحت الزاي من الياه) أي عدد الزاي وهو سبعة من عدد الياه وهو عشرة وقوله  
 بقي ثلاثة أي بعد طرح سبعة من عشرة وقوله أيضا أي كاي ثلثة فيما قبله وقوله  
 وتقدم ما قبله فقلت بيانه (قوله وأما الضرب) أي وأما مناسباته من جهة الضرب أي  
 ضرب عدد حروفه في مثلها وقوله تبلغ تسعة وهي فاعلم من ضرب ثلثة في مثلها وقوله  
 وهي عدد أصول المسائل وهي السبعة المتفق عليها وزيادة اثنين وهما ثمانية عشر وستة  
 وثلاثون وقوله على الرابع أي من أن الثمانية عشر والستة والثلاثين في باب المجدد  
 والاختصاص لاندلسان وقبل تصحيحان (قوله وأكثر ما ذكرته) أي من كون حروف زيد أفرادا  
 وجما الخ موافقة لاشياء تتعلق بالفرائض وقوله عدد اشياء غير ذلك أي عدد لاشياء غير  
 الذي ذكرته وذلك ككون الزاي بسبعة عدد من برث السدس وعدد الموانع بزائدة الألمان  
 على الستة الأتي بيانها وعدد أحوال المجدد والاختصاص وككون الياه بعشرة عدد أصناف  
 ذوي الارحام وعدد من برث النصف والثلاثين والثلث وعدد من برث النصف والثلث  
 والرابع والثلث وككون الدال بأربعة وهي عدد أحوال الوارث من كونه برث وبورث وهو  
 ظاهر وكونه لا برث ولا بورث كالزاي وبورث ولا برث كالسبع وعكسه كالآليات وككون  
 عدد حروفه ثلاثة بعدد أحوال الأرب بالفرض فقط وبالاعتصاف فقط أو بهما معا وعدد  
 صفات الوارث من حيث المحب وعدمه فإنه قد يصح بحسب حومان أو نقصان أو لا يصح  
 أصلا كما أفاد ذلك كله الأستاذ المحقق مع زيادة (قوله والله أعلم) أي بحقيقة المحال وفي  
 ذلك تفويض العلم إليه تعالى وأفضل التفصيل على بابه أن نظر للظاهر فإن نظر للواقع كان  
 على غير بابه (قوله ولنرجع إلى كلام المؤلف) فيه ادخال لام الامر على فعل المتكلم المدحوم  
 بالنون وهو «سبحك يا آية» ونعمل خطا بأك وقوله فقوله أي فنقول قوله (قوله  
 الفرضي) أنت لازيد وهو نسب إلى واحد الفرائض وهو فرضية بوزن فعله قال في الخلاصة  
 «وهي في فعله القوم» ولذلك قال الشرح بفتح الفاء والراء وقوله أي العالم بالفرائض  
 قال الشمس المحففة الظهور في التفسير أن يقال أي المنسوب للفرائض لازيد عليه بها  
 وهذا بناءه على أن المراد النسب كما هو الظاهر والذي حكاه صاحب المحكم عن ابن الاعراب  
 أنه يقال للعالم بالفرائض فرضي وفارض وفرضي كما لم يعلم انتهى وبه تعلم أنه ليس  
 مقصود به النسب بل هذا اسم للعالم بالفرائض وحديث فلا اعتراض على الشرح (قوله  
 ويقال له فارض) أي يقال للعالم بالفرائض فارض بصفة اسم الفاعل وقوله وفرضي  
 أي بصفة المبالغة التي على وزن فاعل وقوله كما لم يعلم تنظر لفارض وفرضي الأول  
 للأول والثاني للثاني وقوله وفارض أي بصفة المبالغة التي على وزن نعال ويصح أن  
 يكون صيغة نسب كقوله أي ذي قبل ومثله قوله تعالى وما ربك بظلام للعبد أي ذي ظلم  
 فظلام بصفة نسب وليس بصفة مبالغة والا لا تقتضى الآية ثبوت أصل الظلم وهو لا يصح  
 قال تعالى ولا يظلم ربك أحدا وقوله وفرضي يسكون الراء أي نسبة لفرض فقد نهى  
 لفرضي كاستعمال الفرضية وقوله أيضا أي كما يقال له فرضي بفتح الراء فهو واجع لقوله  
 ويقال له الخ (قوله وأجاز ابن الهائم رحمه الله أن يقال فرائضي) أي نسبة لفرائض وقوله

واذا طرحت الزاي من الياه  
 بقي ثلاثة أيضا وتقدم  
 ما قبلها وأما الضرب فإذا  
 ضربت حروفه وهي ثلاثة  
 في نفسها تبلغ تسعة وهي  
 عدد أصول المسائل على  
 الأربع وأكثر ما ذكرته عدد  
 أشياء غير ذلك والله أعلم  
 ونرجع إلى كلام المؤلف  
 رحمه الله فقوله (الفرضي)  
 بفتح الفاء والراء أي العالم  
 بالفرائض ويقال له فارض  
 وفرضي وكما لم يعلم  
 وفارض وفرضي يسكون  
 الراء أيضا وأجاز ابن الهائم  
 أن يقال فرائضي أيضا

أضاً أى كمال فرضى وغيره مما تقدم وقوله وإن قال جماعة أنه خطأ أى فلا التفات لقولهم أنه خطأ لعلنا له بأن القاعدة أنه إذا أريد النسب للجمع فالنائب بسبب فردة لذلك ووجد عدم الالتفات أن الجمع صار لقباً لهذا الفن فقد شبهه الواحد وحينئذ ينسب إلى لفظة كما يعلم من قول ابن مالك

والواحد إذا كرر ناسب للجمع \* ما لم يشابه واحداً بالوضع

وقد تقدم نظيره في الانصاري (قوله والفرائض) أى بمعنى المسائل المشبهة بالفرائض وقوله جمع فرضية بمعنى مفروضة أى فعلية بمعنى مفعولة وقوله أى مقدرة بمعنى مفروضة وقوله لما فيها من السهام المقدرة على التخفيف أى وسعت مسائل هذا الفن بالفرائض لما فيها من السهام المقدرة وتوخى من ذلك أن قولهم فرضية من باب المحذف والاصال أى حذف الجار والاصال الضمير والاصل مفروض فيها تخذف حرف الجر واتصل الضمير ومعلوم أن هذه العملية إنما تظهر في المسائل التى فيها سهام مقدرة مع أن السعى بالفرائض مسائل فسيحة الموارىث بالفرض أو بالتعصيب فلا بد من ملاحظة التغليب ولذلك قال الشرح فغلطت على غيرها أى فغلطت الفرائض التى هي المسائل المشتملة على السهام المقدرة على غيرها وهى مسائل التعصيب وسعى الكل فرائض وقيل المعنى فغلطت السهام المقدرة على السهام غير المقدرة وهى سهام التعصيب وعلى الأول فقول الشرح بعد أى فغلطت على التعصيب معناه فغلطت الفرائض على مسائل التعصيب وسعى الكل فرائض وعلى الثاني معناه فغلطت السهام المقدرة على سهام التعصيب والأول أظهر كما ارتضاء العلامة المحقق وإن حقت النظر فالتغليب لا بد منه

فهما فغلطت السهام المقدرة على السهام غير المقدرة وتغلب مسائل الأولى على مسائل الثانية كما أشار إليه الشيخ الأثير وإنما غلظت مسائل الفرض على مسائل التعصيب لشرف الفرض على التعصيب لتقديمه عليه في القسمة على الورثة ولأن صاحب الفرض لا يسقط بغير حاجب وصاحب التعصيب يسقط باستحقاق الفروض والتركه وهناك قول بأن التعصيب أشرف لأن صاحب التعصيب إذا أفرد خارج جميع المال بخلاف صاحب الفرض وسأنى ذلك (قوله انتهى) أى كلام الجلال المولى وقوله أى فغلطت الخ تفسير لكلام الجلال المولى وقد عرفت موضعه وقوله وجعلت لقباً لهذا العلم أى جعلت لفظة الفرائض اسماعلى هذا الفن وقوله وسأنى تعر به أى سأنى تعر بهذا العلم بعد قول المصنف فهالكفه القول عن اصحاب معارض وصحة الالغاز \* ونصه هناك مقدمة على الفرائض فقه فسيحة الموارىث الخ (قوله وقوله) مبتدأ آخره مأخوذ من قوله أى المذكور فإنه قال يقال فى شرحه كذا كما تقدم نظيره وعلى هذا أبداً فاقس (قوله إذ كان ذلك الخ) أى لأن هذا أهم فاذل لتلليل وقوله أى المذكور وإنما احتاج لهذا التأويل بالنظر لتفسير اسم الإشارة بالآية فإنها مؤنثة ولعلنا إذا أشار به للفرد المذكور فيحتاج لتأويل الآية بالمذكور لأن النظر لتفسير اسم الإشارة بتوحيها لانه مذكور من غير تأويل (قوله من أهم الفرض) أى من أهم التصديقان فصرام الإشارة بالتوحي أو أهم المقصودان فصرام الإشارة

وإن قال جماعة أنه خطأ  
والفرائض قال الجلال  
المولى وجه الله جمع فرضية  
بمعنى مفروضة أى مقدرة  
لما فيها من السهام المقدرة  
فغلطت على غيرها انتهى  
أى فغلطت على التعصيب  
وجعلت لقباً لهذا العلم  
وسأنى تعر به وقوله (إذ  
كان ذلك) أى المذكور من  
الآية أو توحيها (من أهم  
الفرض)

بالمذكور من الامة فانها مقصودة فتكون من أهم المقصود (قوله لمن يريد التصديق في علم الفرائض) اعترض بان التخصيص بمن يريد التصديق لا دليل عليه فان المدرس والطلاب كذلك وأجب بان الذي يخص المصنف التصديق فالمقصود به النظر للقيام (قوله فهو تعليل لما ذكر) أي من سؤال الامة على ما توخا من الامة فكانه قال نسأل الامة الامة على الذي قصدناه من الامة عن مذهب الامام زيدلانه أهم من الغرض وكتب بعضهم ان المناسبتة هو ويكون قوله تعليل خبر القول الواقع يستدعي المدخول على المتناهي لكن تقدم لك ان خبره مأخوذ من حل الشرح فلامناسبة للمصنف (قوله قال العلامة الخ) انما أتى بذلك تقوية لما قبله وقوضه بالكلام المتروك وقوله بسيط المارديني وهو بدر الدين محمد بن محمد بن أحمد كان في عصر السلطان قايتباي والمارديني نسبة لماردين بلده قال بهجهم وكان المارديني جد السلطان الواقع انه ابن بنته وان كان السبط في الأصل ولده ولد ذكرنا كان أو اني اه أمير بالمعنى (قوله فيما قصدناه) تفسير لقول المصنف فيما توخا من قوله من الاظهار والكشف تفسير للإبارة الواقعة في كلام المصنف وعطف الكشف على الاظهار عطف تفسير وقوله لان هذا من أهم المقصد تفسير لقول المصنف اذ كان ذاك من أهم الغرض (قوله فانه لا يجب من قصد) أي وانما سألت الله لانه تعالى لا يريد من قصد خاتماً أي غير ظاهر بمقصود فان المحبة عدم الغفر بالمقصود وكان المناسبتة أن قول من سأل به بدل من قصده الا ان يقال المراد من قصده بالسؤال (قوله قال الله تعالى) هذا استدلال على أنه تعالى لا يجب من قصده لكن الاستدلال بذلك فيه عناية لان هذه الامة انما دلت على طلب السؤال ولذلك احتاج الشرح لقوله قال بعض العلماء الخ مع قوله وقال الامام تاج الدين الخ فأتى بذلك لبيان وجه الاستدلال ولو استدلل بقوله تعالى ادعوني استجب لكم أو بقوله تعالى أحسن دعوة الداع اذا دعان لم ينجح لذلك فانه ظاهري الاستدلال على ما ذكر (قوله واسئلو الله من فضله) أي شأمن فضله لا وجوب اعلمه (قوله قال بعض العلماء الخ) قد عرفت انه أتى بذلك مع ما بعده لبيان وجه الاستدلال لا لآية وبراهين بعض العلماء من عذته كما في اللؤلؤة نقلا عن الكشاف وقوله لم بأمر بالمسئلة أي في قوله تعالى واسئلو الله من فضله وقوله لا له على أي أخذنا من قوله تعالى ادعوني استجب لكم لكنه لا بد من توفر شروط الاحابة التي من أعظمها كل المحال وانتفاء موازها التي من أعظمها كل المحرم والاحابة اما بعين المطلوب أو باحسن منه أو يدفع ضرر عن الداعي أو ما أن تكون محبة أو ما أن تكون مؤجلة فكل دعاء مستجاب بقية السابق (قوله انتهى) أي كلام بعض العلماء (قوله) قال الامام تاج الدين بن عطاء الله أي صاحب المحكم المشهورة نفعا لله به وقوله متى وفقك الله للطلب أي للطلب منه وقوله فاعلم انه يريد أن يعطيك أي على الوجه الذي يريد لا على الوجه الذي تريد ليعصرك كما في المحكم (قوله انتهى) أي كلام ابن عطاء الله (قوله وقوله علماء الخ) لما كان ما تقدم متضمنا لان متعلق المقصود علم ولانه خصوص علم الفرائض ولانه على مذهب الامام زيد بن ثابت علم ذلك بتعليل يشغل على ذلك

لمن يريد التصديق في علم  
الفرائض فهو تعليل  
لما ذكر قال العلامة بسيط  
المارديني رحمه الله أي  
ونسأل الله لنا الامة فيها  
قصدناه من الاظهار والكشف  
عن مذهب الامام زيد  
رضي الله عنه لان هذا من  
أهم المقصد فانه لا يجب  
من قصد قال الله تعالى  
واسئلو الله من فضله قال  
بعض العلماء لم بأمر بالمسئلة  
الا على انتهى وقال الامام  
تاج الدين بن عطاء الله  
رضي الله عنه متى وفقك  
للطلب فاعلم انه يريد أن  
يعطيك انتهى وقوله (عالم)

لا شبهة فقوله علماء بان العلم خبر ماسى الخ راجع للاول وقوله وبان هذا العلم مخصوص  
بما الخ راجع للثاني وقوله وبان زيدا خاص لا جماله الخ راجع للثالث (قوله منصوب على  
أنه مفعول لأجله) استشكله الشيخ المحقق بان شرط نصب المفعول لأجله أن يتقدم عامله  
فاعلا كما في قولك قتلت أجيالا لا كما في قولك فاعل الإحلال والقيام المستكمل وهما ليس كذلك  
فان مرفوع كان اسم الإشارة وفاعل العلم المصنف وهذا على جملة علمه لقوله أذا كان ذلك  
من أهم الغرض وأما على جملة علمه لتواضعنا فلا شك لان فاعل العلم والتواضع واحد  
وهو المصنف وأجاب الشيخ الأمير بان الاتحاد موجود بمعنى فكاكه قال أعده من أهم الغرض  
علمنا الخ لان المراد أن كان ذلك من أهم الغرض عندى فالإشهاد موجود بمعنى كما قالوه  
في قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ما فاتهم أعربوا خوفا وطمعا فبعضه  
لأجله جامع ان فاعل الخوف والطمع المخاطبون وفاعل يرى هو الله تعالى لكن قالوا  
الاتحاد موجود بمعنى فاته في قوة أن يقال وهو الذي يجعلكم ترون البرق خوفا وطمعا  
(قوله وهو) أى علمنا وقوله علمه لقوله أذا كان الخ وعلى هذا فيكون علمه لله فهو من باب  
التدقيق وقوله أول قوله وتواضعنا الخ وعلمه فلا مرد الاشكال السابق كما علمت وقوله أى لأجل  
علمنا تفسير لمعنى كونه علمه وقوله دخول على ما بعده (قوله بان العلم) أى كل علم أو العلم  
المعبر عنه قال أما للاستغراق أول قوله كما سيذكر المشرح لكن في الاحتمال الأول شئ إذا  
من جملة العلوم ما لا ينشئ تعاطيه كالعلوم المحسوسة وعلوم المصنوعة ونحوها ويمكن أن يجاب  
بأن ما ذكرتم مثل منزلة العلم عدم لان الاعتبار إنما هو بالعلم النافع وإعلم ان العلم يطلق على  
الملكة وعلى الادراك المجازم المطابق للواقع من دليل على القواعد المدونة والفنون  
المبينة وجملة هنالك القواعد والفنون أنسب لكن الشرح فسره بحكم الذهن المجازم  
المطابق للواقع وكأنه لاحظ أن ذلك هو الغرض المستمدة من الفنون (قوله وهو حكم الذهن  
الخ) هذا تعريفه عند الأصوليين والمحكم هو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة  
والذهن قوة للنفس معدة لا ككتاب الأرقام والحساب كفى في الحقيقة هو النفس الناطقة  
والذهن آلة للحكم فإضافة الحكم إليه من إضافة الشئ لآلته وقوله المجازم بالرفع صفة  
أولى للحكم ونسبة الجزم إليه مجاز حتى لان المجازم صاحبه ويحمل ان اسم الفاعل بمعنى اسم  
المفعول فالجوازم بمعنى الجزوم به على حد قوله تعالى في عيشة راضية وتخرج بذلك الظن  
والشك والوهم بذاته على ان في الشك والوهم حكما وان كان التحقيق ان الشك ليس حكما  
وكذلك الواهم بالاولى وقوله المطابق للواقع بالرفع أيضا صفة ثانية للحكم والمراد المطابق  
متعلقه وهو النسبة المحكوم فيها متعلق الواقع وهو النسبة التي في علم الله الذي هو المواد  
بالواقع على أحد الأقوال فالمطابقة إنما هي بين النسبة التي تدرك من الكلام والنسبة التي  
في الواقع لا بين الحكم نفسه والواقع لأنه لا معنى لمطابقة نفس الادراك للواقع وتخرج بذلك  
حكم الذهن ان تجازم غير المطابق للواقع وهو الاعتقاد الفاسد وكان على الشرح أن يريده قيدا  
فان ما هو الدليل لخراج حكم الذهن المجازم المطابق للواقع لتفسيره دليل بل التحديد ونسبته  
الاعتقاد الصحيح ويمكن أن يجاب بأنه سكت عن ذلك الإشارة إلى أن المراد بالعلم ما يشمل

منصوب على أنه مفعول  
لأجله وهو علمه لقوله أذا  
كان ذلك من أهم الغرض  
أول قوله وتواضعنا أى لأجل  
علمنا (بان العلم) وهو حكم  
الذهن المجازم المطابق  
لواقع

الاعتقاد الصحيح (قوله وهو خلاف الجهل) مراده بالخلاف المتأني الشامل للضد وللعدم  
 المتقابل للملكة لا بالخلاف الاصطلاحي لان المخالفين اصطلاحا يجوز اجتماعهما  
 وارتقاعهما والمجهول والعلم ليسا كذلك بل بالنسبة للجهل البسيط وهو عدم العلم بالشيء مما  
 من شأنه ان يكون عالما بكون التقابل بينهما من تقابل العدم والملكية وهي الصفة الشبوتية  
 كالعلم فيعرفون عنها بالملكة وعن مقابلها بالعدم بالنسبة للجهل المركب وهو ادراك الشيء  
 على خلاف ماهو عليه في الواقع بكون التقابل بينهما من تقابل الضدين وهما الامران  
 الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف لا يمتنعان وقد يرتفعان وانما سمى الجهل بمعنى  
 ادراك الشيء على خلاف ماهو عليه في الواقع جهلا مركبا لاستلزامه جهلين جهله بالشيء كما هو  
 في الواقع وجهله بأنه جاهل فليس مركبا منهما حقيقة بل هو مستلزم لهما لانهما عريان  
 وهو وجودي والوجودي لا يكون مركبا من عدمين واطلاق الجهل على كل من البسيط  
 والمركب حقيقة فهو من قبيل المشترك وقبل حقيقة في المركب محاذ في البسيط (قوله  
 والالف واللام) كان الأولى التعبير بالان القاعذة ان الكلمة اذا كانت على حرفين غير  
 عنها بلقطعا كقولهم من وفي وعن ومنها ال واذا كانت على حرف واحد غير عنها بامتصاصها  
 كقولهم والواو العطف وفاؤه والام الجمل لكن الشرح عبر بذلك لتوضيح وقوله للاستغراق أي  
 استغراق جميع افراد العلم النافع لان غير النافع بمنزلة العدم كما مر وتوله واللفظ الشرعي  
 أي المعهود وعند أهل الشرع وكان الأولى أن يقول العلي لان المعهود من أقسام المعهود  
 الشرعي وهي الذكري والمحضوري والعلي واجب بان مراده العلي وعبر بالشرعي تنبيها  
 على انه المعهود عند علماء الشرع وصارده السوولي العلم المعهود أي الشرعي فكان الشرح  
 تصرف فيها (قوله وهو علم التفسير الخ) أي العلم المعهود بشرحها وهو علم التفسير الخ وقوله  
 ويلحق ذلك ما كان آله أي ويلحق بالمدكور من العلوم الثلاثة ما كان آله كالنحو  
 (قوله فالعلم من خيرا الخ) اعترض من وجهين الأول تغريب اعراب المتن والثاني اخلاء أن في  
 كلام المصنف عن الخير لا يقال عذر والشرح في تفسير الأعراب افادة ان العلم بعض الخير  
 وبعض الأولى لا نقول افادة ذلك تفصيل بتقدير متضاف بان يقول بعد قول المصنف خير  
 أي بعض خير ويقول بعد قوله أولى أي بعض أولى وانما يحتاج لذلك كله اذا جعلت آل  
 في العلم لا بعد العلي لان علم التوحيد ليس مندرجا فيه حينئذ مع انه افضل وأولى وأما على  
 جعلها للاستغراق فلا يحتاج لذلك بل هو مضر لاجتماعه أن هناك مساوياه وأفضل منه  
 وليس كذلك وحاول في التولوة فعل كونه من الخير لاساني كونه الخير على الإطلاق  
 واتضح ان الاجام حاصل ومحل عدم الاحتياج للتقديم المذكور على جعلها للاستغراق اذا  
 لوحظ مجموع الافراد بخلاف ما لو لوحظ كل فرد على حدة فانه يحتاج للتقديم السابق بالنظر  
 لبعض دون البعض وأحسب من الوجه الاول بان الحق جواز التفسير خصوصا اذا كان  
 الشرح مزوجا مع المتن كما هنا عن الوجه الثاني بان الشرح أعاد المبتدأ أطول الفصل  
 فهو من باب عادة المبتدأ الا من باب تقديم المبتدأ ولك ان تقول انه محل معنى لاجل اعراب  
 انتهت ملخصا من حاشية المحقق وحاشية الأمير عز بآية لطيفة (قوله من خير مسمى فيه)

وهو خلاف الجهل والالف  
 واللام فيه للاستغراق أو  
 للعلم الشرعي وهو علم  
 التفسير والمحدث والفقه  
 ويلحق بذلك ما كان آله  
 فالعلم من (خير مسمى فيه)

أى أفضل الامر الذى سعى الانسان فيه كسائر الصنع وقوله ومن اولى ماله العبد دعى أى  
ومن اولى الامر الذى طلب العبد له ولا يخفى التحنيس بين سعى ودعى وقدر من ثانيا اشارة  
الى ان اولى معطوف على خبر المساط عليه من فقيدان العلم بعض الخبر وبعض الاولى ولولم  
يقدر من ثانيا لاحتمال أن يكون معطوفا على الخبر والخبر هو ما فقيدان العلم هو الاولى وهو  
مناف لمجمله أولا بعض الخبر ولا ان تقول لا منافاة لان كون انشى افضل على الاطلاق  
لا ينافي كونه بعض الافضل كالتى صلى الله عليه وسلم فانه افضل المخلوق على الاطلاق ومع  
ذلك هو بعض الاشياء الدين هم افضل من غيرهم فيكون بعض الافضل افاده في الاولوية  
لكن فيه ما تقدم (قوله قال الله تعالى الخ) هذا استدلال على خبرية العلم وأوليت لان  
الاية الاولى فيها مدح العلماء ومدحهم متضمن لمدح العلم والاية الثانية دللت على رفع  
العلماء درجات وهو بسبب العلم ففيها مدح للعلم ضمنيا كالاية الاولى وأما الاية الثالثة  
ففيها امر جميعه باستزادته من العلم فلا يشرف فلما أمره بذلك وجب ما ورد في مدح العلماء  
محمول على العلماء العاملين والافضل العاملين مذمومون غاية الذم (قوله اغنا عني الله من  
عباده العلماء) بنصب الاسم التثنية ورفع العلماء كما هو القراءة المتواترة وقرئ شاذا  
برفع انظ الجملة ونصب العلماء وهي أبلغ في مدح العلماء من القراءة المتواترة لان المعنى  
عليهم انما يعظم الله من عباده العلماء فالمراد بان تحسية في حقه تعالى التعظيم والمعنى على  
القراءة المتواترة انما يخاف الله خوفا ماع احلال من عباده العلماء لانهم أعلم بالله وبما يليق  
به ولهذا كان أشد الناس خوفا الانبياء وبعضهم جل العلماء في هذه الاية ونحوها على  
علماء الباطن وهم من أعلمهم الله على مكنون غيبه بسبب ترتيبهم تحت يد شيخ عارف  
بمقام النفس وعلم من التفسير المذكور ان الخشية على القراءة المتواترة بمعنى الخوف مع  
احلال قال الراغب الخشية عن خوف بشو به تعظيم وأكثرا ما يكون عن علم وقال السوطي هي  
أشد الخوف (قوله برفع الله الذين آمنوا الخ) جواب انشروا بمعنى ارتفعوا مقابل تعصوا  
وصدر الاية بأية الذين آمنوا اذا قبل لكم فقصوا في المجالس فاقصوا وبفسح الله لكم واذا  
قبل انشروا فانشروا برفع الله الذين آمنوا الخ وقوله والذين أوثروا العلم ذهب ابن عباس الى  
ان الذين أوثروا العلم منصوب بفعل محذوف والتقدير من يد الذين أوثروا العلم درجات  
فكبر قدم الكلام عند قوله تعالى منكم وعلى هذا الاستدلال بالاية على شرف العلم  
ظاهر وأما على جملة معطوفا على الذين آمنوا من عطف الخاص على العام فلا يظهر  
الاستدلال كذا قبل وجه بعضهم الاستدلال بالاية على العطف أيضا ان ذكر الخاص بعد  
العام لا بدله من نكتة والنكتة هنا شرفهم على غيرهم والى ذلك اشار الشيخ الامير حيث  
قال لخصوا بالذكريا هتاهل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون (قوله وقل رب زدني  
علما) أى زقل يا محمد رب زدني علما فهو أمر لى صلى الله عليه وسلم بالاستزادة من العلم  
وهو دليل على شرفه (قوله والا حاديت الخ) لما استدلت على شرف العلم بالآيات القرآنية  
شرح استدلت على ذلك بالا حاديت النبوية وقوله كثرته مبررة لا بل من الكثرة الشهيرة  
فان ذلك ذكر ما بعده (قوله منها قوله صلى الله عليه وسلم الخ) ومنها أيضا حديث البخاري

(ومن) (أولى ماله العبد دعى)  
قال الله تعالى اغنا عني  
الله من عباده العلماء وقال  
تعالى يرفع الله الذين آمنوا  
منكم والذين أوثروا العلم  
درجات وقال تعالى وقل  
رب زدني علما والا حاديت  
في فضائل العلم كثرته  
شبهة منها قوله صلى الله  
عليه وسلم

ما جميع أعمال البر في الجهاد إلا كصصة في بحر وما جميع أعمال البر والجهاد في العلم إلا كصصة في بحر انتهى (قوله لاحسد الا في اثنين) أي لا غبطة بمدوحة مدحا أكيد في خصلة من الخصال الا في اثنين بناء على ما ثبت فالمراد بالجهاد في الحديث الغبطة التي هي غنى مثل ما للغير وبقدرا للجهاد من مادة المدح وتحوه لامن مادة الجواز اذ لو قيل لا غبطة حائزة الا في اثنين لا تقتضي ان الغبطة حرام في غير المستثنى وهو باطل وليس المراد بالجهاد في الحديث الجهاد المعروف وهو يقتضي زوال نعمة الغير لانه حرام مطلقا ولو قيل لاحسد حائرا الا في اثنين لم يصح الاستثناء لان يحصل منة مطلقا لان المستثنى غبطة والمستثنى منه حسد وقوله رجل أي خصه رجل فهو على تقدير مضاف وهو اما بالجر بدل أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف وقوله آناه الله ما لا عبد الهمة أي أعطاه الله ما لا غيره فسلطه على هلكته في الخير بفتح اللام أي سلطه على اهلاكه وانفاقه في الخير كالصدة وهذا بيان لفصلة الاولى وقوله ورجل أي وخصه رجل وهو بالجر أو بالرفع تقدير ماقدم وقوله آناه الله المحركة بمدة الهمة أي أعطاه الله المحركة وهي بكسر الحاء تطلق على العلم النافع المؤدى الى عمل وهو المناسب هنا وتطلق على اصابة الصواب قولوا وفلا وعقد اوعلى العلم بمقتضى الاشياء على ما هي عليه وبما فيها من المصالح وغيرها على علم الشرائع وفي شرح الفاسي على الدلائل انها تفسر بالنبوة والقرآن والفهم فيه والغفقه في دين الله ومعرفة الاحكام والفضيلة واللب والموضحة وتحقيق العلم والفهم من الله والمحكم واتقان الفعل ووضع الاشياء مواضعها وتوفيقها حقها والمحكم بالحق والعدل وقوله فهو يقضى بها ويعلمها الناس أي يحكم بها بين الناس ويعلمها لهم بغير قضاء كندر بس وهذا بيان لفصلة الثانية (قوله رواء البخاري من حديث ابن مسعود) أي حال كونه من جملة الاحاديث التي رواها ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد ثبت مجرد مضاف بع (قوله من سلك طريقا) أي حسنة أو معصية أوهما معا فتشمل أنواع الطريق المرصلة الى تحصل أنواع العلوم الدينية وقوله يلتمس فيه علما أي يطلب في ذلك الطريق علما نافعاسوا جل أو قل وقوله سهل الله له طريقا الى الجنة أي في الدنيا بأن يوفق له للعمل الصالح وفي الآخرة بأن يسلك به طريقا لا صعوبة فيه حتى يدخل الجنة سالما وسعدا شأن العلم انما يحصل بتعب ونصب وأحب الاعمال اجزاء اما المجاهد الممثلة وازاى المجهدة أى اشقتها فمن تحصل المشقة في تحصل العلم سهل الله له طريقا الى الجنة وظاهر الحديث انه يترب له ذلك وان لم يحصل المطلوب من بذل الجهد فيه صافية وان لم يحصل شأنه في بلادته يحصل له الجزاء الموعود به لعدم نقصه لكن اذا حصل المقصود كان أعلى والذي في التجميع الصريح سهل الله به والظاهر على هذه الرواية ان الضمير عائد لاسلوب المفهوم من سلك وتكون التامدية بخلافه على الرواية التي هنا فان الضمير عائد ان واللام لام التمدية وبعضهم جعل اللام بمعنى الباء وجعل الضمير في الرواية راجعا لاسلوب المفهوم من سلك وجوز ان تكون الباء للتمدية والضمير قسم حاطة لمن لتتفق الروايتان (قوله وقال الشافعي رضى الله عنه الخ) لما استدلل على شرف العلم بالآيات والاحاديث استدلل عليه ايضا بهذا الاثر المنقول عن الامام الشافعي رضى الله عنه وقوله

لاحسد الا في اثنين رجل  
آناه الله ما لا فسطه على  
هلكته في الخير ورجل آناه  
الله المحركة فهو يقضى بها  
وعلمها الناس ورواه البخاري  
من حديث ابن مسعود  
ومن أ قوله صلى الله عليه  
وسلم من سلك طريقا يلتمس  
فيه علما سهل الله له  
طريقا الى الجنة رواه  
الترمذي وحسنه ابن  
هريرة رضى الله عنه وقال  
الشافعي رضى الله عنه



طالب العلم أفضل من صليبة النافلة أى طلب العلم النافع أكثر فإيمان من صليبة النافلة  
والكلام في العلم المتدرب والافالم الغرض أفضل الغرض من كان فله أفضل النوافل  
وعن أبي هريرة وأبي ذر رضي الله عنهما قال لا ياب من العلم تنبيل أحب النافان ألف  
ركعة تطوعا وياب من العلم تتعلمه عمل به أو لم يعمل أحب النافان مائة ركعة تطوعا جمعنا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا جاء طالب العلم الموت وهو على هذه الحالة فهو  
شاهد وعن أبي هريرة رضي الله عنه لأن أعلم بابا من العلم أحب إلى من سبعين غزوة في سبيل  
الله إلى غير ذلك من الآثار (قوله وليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم) أى المتدرب  
والافالم الغرض داخل في الفريضة والحاصل أن طلب العلم ينقسم ثلاثة أقسام فغرض عين  
وهو ما تنويع عليه العبادات أو صحتها وفرض كفاية وهو ما زاد على ذلك إلى بلوغ درجة  
الفتوى كالنوى والرافى ومتدرب وهو ما زاد على ذلك إلى ما لا نهاية له ولا غاية له ودفع  
الشافى بقوله وليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم ما قد يتوهم من أن هنالك شأدون  
الفريضة في التواضع يليه طلب العلم (قوله انتهى) أى كلام الامام (قوله وكفى بالعلم  
شرفا أن كل أحد يدعيه) أى وكفى بالعلم من جهة الشرف ادعاء كل أحد له وإن لم يحسنه  
فالباهل زائد في المفعول وأن ومع مولاها موقلة المصداق وهو ما فعل كفى وشرفا منصوب على  
التخبر وقوله وبالمجهول نعم أن كل أحد ينكره أى وكفى بالمجهول من جهة القبح انكار كل أحد  
له ويقال فيه ما سبق في الذي قبله (قوله وعليما بأن هذا العلم الخ) أى ولعلنا بأن هذا العلم  
المشروع فيه الخ فالق في العلم لا عهد محضورى وبعضهم جعلها العهد الذى كرى لتقدم ذكره  
مكتبا عنه محمد بن زيد الغرضى وقوله وهو علم الفرائض أشار به إلى أن العهد المحضورى  
أوله العهد الذى كرى كافر وقوله مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء أى مخصوص  
بالذى قد شاع واشتهر به عند جميع العلماء وقوله بأنه أول علم الخ يدل من قوله بما قد شاع  
فيه الخ وبعضهم جعله بيان له والباء بمعنى من فكأنه قال من أول علم الخ وقوله يفتقد  
الأرض أى يفتقد من الأرض يفتقد العلماء به لا بتأخره من صدور العلماء محمد بن الله  
لا يقبض العلم انتزاع الخ وفي معنى من كما انتزاع إلى في المحل وقوله بالكلية أى ملأها بأكملته  
أى بجمعه وأخذ هذا من إطلاق الغنى في الأرض إذا شئ عند الإطلاق بنسب فرد  
الكمال ودفع به ما قد توهم من أن المراد فقد بعضه (قوله حتى الخ) حتى لغاية أن لو حظ  
التصريح بأن يفتقد شأنا فتربعة أن لو حظ الفقد دفعه وقوله لا يكاد يوجد الخ أن كاد  
كغيره فافتقارها واثباتها اثبات فاذا قلت كاد زيد أن يقوم فاعنى قرب زيد من القيام  
فالقرب من القيام ثابت لكن القيام نفسه غير ثابت وإذا قلت لا يكاد زيد يقوم فاعنى  
لا يقرب زيد من القيام فالقرب من القيام منى وكذا القيام بالادنى ولذلك كان قوله تعالى  
لم يصعد براعا بالغ من أن يقال لم يرها وما قبل من أن اثباتها نفي ونفيها اثبات على  
عكس غيرها والاشفاق قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون مردودا لانتقاض  
في الآية لأن مقتضاها من الذبح كان قبيل الذبح ثم ذبحوها وشرط الانتقاض اتحاد  
الزمن فاعنى فذبحوها أتوا ما قربوا من فعلهم للذبح أولا وكلام المصنف انما

طالب العلم أفضل من  
صليبة النافلة وليس بعد  
الفريضة أفضل من طلب  
العلم انتهى وكفى بالعلم شرفا  
أن كل أحد يدعيه وبالمجهول  
نعم أن كل أحد ينكره  
(و) عليما بأن هذا العلم  
وهو علم الفرائض مخصوص  
بما قد شاع فيه عند كل  
العلماء بأنه أول علم يفتقد  
في الأرض حتى لا يكاد  
يوجد

يقضي على الطريقة الاولى دون الثانية لانه يقتضي على الثانية انه يوجد لان  
 كاد للشيء وقد دخل عليه النفي ونفي اثبات (قوله أي حتى لا يقرب من الوجود)  
 المناسب أن يقول من الوجود وكذا يقال في ما سجد (قوله وما فقد حقيقة الخ) هذا  
 جواب عما قد يقال قد أخبر المصنف بأنه يفقد حقيقة فكيف يخبرنا بأنها لا يقرب من  
 الوجود وحاصل الجواب انه لا تنافي لانه اذا كان لا يقرب من الوجود كان مفقودا  
 حقيقة (قوله وما فهمه الخ) مبتدأ أخيره قوله فليس يظهر وأدخل القاع عليه لشمه  
 المتدأ بالشرطي العموم وقوله حدث قال أي وقتان قال فثبت معنى وقت ظرف لقوله  
 فهمه و يصبح كونه للتعديل بل هو الأظهر وقوله فليس يظهر وكذا ما قبل من يناله على  
 الطريقة الضعيفة القائلة بأن اثبات كاد في ونفيها اثبات فهذا اللفظ ليس يظهر كما  
 قاله الشيخ الامير وان وقع في بعض النجاشي خلافه أما أولا فهذا مردود والمخلافه وأما  
 ثانيا فلان المعنى على هذه الطريقة انه يوجد لان نفي النفي اثبات كما هو وخلافه ما ذكره  
 الشيخ البسيط (قوله لان لا لثابتة الخ) ولانه يقتضي الحكم على المفقود حقيقة بأنه يقرب  
 من عدم الوجود وهو فاسد ويمكن جملة على ما قبل الفقد بالفعل فهو قبل الفقد بالفعل  
 يقرب من عدم الوجود وتكافؤ لاداعي اليه (قوله من ابن ماجه) بقرائنها وقفا  
 ووصله وكذا ابن سدره وابن رزبه وما جهم اسم أمه وهو ممنوع من الصرف للعلمية والجهة  
 وقوله في المستدرک اسم كتاب لعمركم استدرک فيه على الشخص الاحداث التي تركها  
 وقوله مرفوعا أي التي صلى الله عليه وسلم (قوله تعلموا الفرائض) أي وجوبها كغنائها  
 وكذا قرأه وعلوه والضعف على الفرائض بمعنى الفن في كالفرد أو إلى مضاف محذوف أي  
 علم الفرائض وفي رواية لعمركم تعلموا الفرائض وعلوها الناس فإني امرؤ مقبوض وإن  
 العلم سيقض وتظهر الفتن حتى يختلف الرحلان في الفريضة فلا يجدان من ينصلي بينهما  
 وإنما قدم الامر بالتعلم على الامر بالتعليم لان الشخص يتعلم ثم يعلم فالتعلم متقدم على التعليم  
 طبعاً فقدم وضع الامر بالواقع الوضع العليم وضابط المتقدم بالوضع أن يكون المتأخر متوقفاً  
 على المتقدم من غير أن يكون المتقدم علم في المتأخر كما هنا فان تعليم علم الفرائض متوقف  
 على تعلمه من غير أن يكون التعلم علم في التعليم والالزام حصول التعلم عند وجود التعلم لان  
 المعلول يوجد عند سبب وجوده وكم من الناس يتعلمون الفرائض ولا يعلمونها انتهى  
 لمخصان الأوالة (قوله فانه نصف العلم) ان قلت عارض ذلك ما روي عن عبد الله بن  
 عمرو بن العاص رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل  
 آية محكمة أو سنة ماضية أو فريضة حادثة قلت أنه حديث ضعيف ويتقدم برحمته فاجمع  
 بين المحدثين ان التصديق باعتبار احوال الاحياء والاموات والتثبت باعتبار الادلة فان  
 العلم ينطبق من ثلاثة أشياء من كتاب الله تعالى ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ومن احساب الذي نشأ عنه هذا العلم قاله الامام العسقلاني كما هو في الأوالة (قوله وهو  
 ينسب) أي ينسب اليه النسيان لتوقفه على علم الحساب واتسار مسائله وارتباط بعضها  
 ببعض كما سيذكره الفرح وقوله وهو اول علم ينزع من أتى أي يموت أهله لانه ينزع

أي حتى لا يقرب من  
 الوجود وما فقد حقيقة  
 بصدق عليه أنه لا يقرب  
 من الوجود وما فهمه الشيخ  
 بدر الدين سبط المارديني  
 رحمه الله من كلام المصنف  
 حيث قال أي يقرب من  
 عدم الوجود فليس يظهر  
 لان لا لثابتة الخ في  
 كلامه على بكاد لا على يوجد  
 وإنما شاع عند العلماء أنه  
 أول علم يفقد لما روي ابن  
 ماجه وأما كافي المستدرک  
 عن أبي هريرة رضي الله  
 عنه مرفوعاً تعلموا الفرائض  
 وعلوها الناس فانه نصف  
 العلم وهو ينسب وهو اول  
 علم ينزع من أتى

من صدورهم كما هو ظاهر اللفظ والسري في التعبير بالاتزان التشبيه بالشئ الذي ينزع من حيث أنه لا ينبغي له أن يقر في أقرب وقت (قوله ورواه البيهقي) فألوا هكذا في النسخ التي بأيدينا ووقع لبعضهم رواه البيهقي بغير واو فكنت عليها كأن المناسب أن يقول ورواه البيهقي بالواو وقوله وقال تقر به حفص الخ أي فيكون الحديث ضعيفا وقوله وليس بالقوي أي وليس حفص عندنا قويا لأنه تكلم به (قوله ولما كان علم الفرائض الخ) غرض الشرح بذلك توجيه الحديث على تعلمه وتعليمه وسياق توجيهه كونه نصف العلم ولا يخفى أن قوله علم الفرائض أهم كان وجهه قوله من يشتغل به قليل خبره ما وعمل فله من يشتغل به بقوله لتوقفه على علم الحساب الخ وقوله كان عرضة للنسيان جواب لما كان الظاهر أن يقول ولما كان علم الفرائض متوقفا على علم الحساب متشعب المسائل مرتباً ببعض مسائله ببعض كان المشتغل به قليلا وكان عرضة للنسيان أهاده الأستاذ المحفي (قوله وتشعب مسائله) أي انتشارها كالشعب وقوله وارتباط بعضها ببعض أي تعلق بعض مسائله ببعض (قوله كان عرضة للنسيان) أي شأ من شأنه النسيان وقوله فلاجل هذا حدث صلى الله عليه وسلم الخ أي فلاجل كونه عرضة للنسيان أمر صلى الله عليه وسلم أمراً كدأب تعلمه وتعليمه (قوله وأما قوله فانه نصف العلم الخ) معاً بل لهدؤف والتقدير أما وجه كونه ينسى ووجه شئ صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقد علمتهما وأما قوله فانه نصف العلم الخ (قوله وفي الفرائض معظم الأحكام الخ) أقدم لفظ معظم لأن بعض الأحكام المتعلقة بالموت كفسل الميت وتكفنته والصلاة عليه ودفنه لا يثبت منه في الفرائض بل في علم الفقه وقوله المتعلقة بالموت المناسب لما قبله المتعلقة بحالة الموت ويمكن أن يقال أنه أشار بذلك إلى أن الإضافة في محله للناس أي بحالته في الموت وحالته في الحياة (قوله وقيل غير ذلك) أي كالقول بأن المراد بالتصنيف هذا الصنف كما قال الشاعر

أذا مت كان الناس فصفاً شامت \* وأخبرني بالذي كنت أصنع

فإن المراد بالتصنيف الصنفين أي النوعين وقد ورد هذا البيت على لغة من يلزم المثني الألف وجعل بعضهم من هذا المعنى قوله تعالى في الحديث القدسي قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين أسكن إذا كان المراد بالتصنيف الصنف بعني النوع وان لم يكن مساوياً لم يكن نفسه مدح الاعتوان الظاهر وكالقول بجملة على المبالغة في فضله على حد المجع عرفة وكالقول بأنه يكون نصفاً حقيقة لو بسطت مسائله وفيه ما من غيره لو بسط أكثر أيضاً وكالقول بأنه باعتبار الثواب وهو مهيوم على الغيب ولبعضهم أن هذا الحديث من المقشاة (قوله مما أضر بناه) بيان لغرض ذلك أي معاصر فناعنه الهمة وتركاه وقوله خوف الإطالة عليه لضر بناه أي مخوفنا أطالة الكلام (قوله وقد ورد في علم الفرائض) أي في شأنه وقوله أيضاً أي كأورد ما سبق وقوله من الأحاديث أي عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله والآثار أي عن الصحابة والتابعين وأتباعهم ثم إن قوله من الأحاديث والآثار حال من أشباه مقدم وقوله مما يدل الخ بيان لأشياء مقدم أيضاً والاصل وقد وردت أسماء كثيرة حالة كونها من الأحاديث والآثار وتلك الأشياء مما يدل الخ ولوقال من الأحاديث والآثار

ورواه البيهقي في سننه وقال  
أنقر به حفص بن عمرو ليس  
بالقوي ولما كان علم  
الفرائض من يشتغل به قليل  
لتوقفه على علم الحساب  
وتشعب مسائله وارتباط  
بعضها ببعض كافي مسائل  
المجسد وغيره كان عرضة  
للنسيان فلاجل هذا حدث  
صلى الله عليه وسلم على تعلمه  
وتعليمه وأما قوله فانه نصف  
العلم فاختلف في معناه على  
أوجه أقرها أن للناس  
حالتين حالة حياة وحالة موت  
وفي الفرائض معظم الأحكام  
المتعلقة بالموت وقيل غير  
ذلك مما أضر بناه مخوف  
الإطالة وقد ورد أيضاً في علم  
الفرائض من الأحاديث

والأثر المانع لـ **لـ** مكان أوضح كما قاله الشرح المحقق (قوله على فضله وشرفه)  
 العطف للتفسير (قوله أشياء كثيرة) فن الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم من علم  
 فريضته كان كمن أعتق عشرين رقاب ومن قطع مراً فاقطع الله ميراثه من الجنة وما روى عن  
 ابن عمر موقوفاً تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن ومن الآثر ما روى عن عمر رضي الله  
 عنه أنه قال إذا تمجدتم فجدوا بالفرائض وإذا هوتم فاهلوا بالزحى (قوله وعلى أن زيداً  
 الخ) أي وعلى أن زيداً الخ وقوله الإمام المذکور أي الفرضي (قوله خص من بين  
 الهبات) أي خصه الله تعالى وميزه عن بقية الهبات حالة كونه بينهم ومن زائدة وقوله  
 لا محالة أي موجودة فلا نافية للخص وخبرها محذوف تقديره ما ذكرناه وهذه الجملة  
 معترضة بين العامل أعني خص ومفعوله أعني قوله بما حيا ما الخ (قوله أي لاجلة) أي  
 موجود تغيرها محذوف كما تقرر والمجمل هي المحذوف وجودة النظر والقدرة على التصرف  
 والمعنى على هذا أن تخصيص زيد بما ذكره بعض الفضل لا يحدق ولا جوده نظر ولا قدرة  
 على التصرف كذا في حاشية الشيخ المحقق قال العلامة الامرو والنظاران المناسب للقيام  
 لاجلة لتغير زيد في نفي هذه الخصوصة عنه بل هي ثابتة ولا يداه بعض تغير (قوله  
 ويصور أن يكون من المحول) أي أن يكون هذا اللفظ وهو محالة مأخوذاً من المحول  
 والمعنى على هذا أن تخصيص زيد بما ذكره لاجلة له فيه ولا قدرة له عليه ولا حركة له فيه  
 وقوله والقوة عطف تفسير فإني الشرح بذلك للتفسير لا لكونه مأخوذاً منه كما هو ظاهر  
 وقوله والأحركة أشار بذلك للخلاف في تفسير المحالة فأولها كناية للخلاف وفي بعض النسخ  
 بالواو وهي بمعنى اد (قوله وهي) أي محالة وقوله مفعلة أي بوزن مفعلة وقوله منهما أي  
 من المحالة والمحول فعل أخذها من المحالة أصلها محالة بالياء وعلى أخذها من المحول  
 فأصلها محولة بالواو ونقل حركة الياء أو الواو الساكن قبلها ثم يقال فحركات الياء أو الواو  
 بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فقلت ألفاً كذا فؤخذ من حاشية الشيخ المحقق لكن  
 قال الشيخ الامرو قد يقال أن المحول مادة المحالة فأصلها محولة فقلت الواو ياء لسكونها اثر  
 كسرة كما قالوا في ميزان وميقات اه والمعنى (قوله وأكثرت ما تعمل معنى القين الخ) أي  
 وأكثر ما تعمل ما أن تستعمل فيه معنى هو القين الخ فما مصدرية فيقول الفعل بعدها  
 بمصدر وهو الاستعمال والياء بمعنى في وهي متعلقة بمحذوف تقديره أن تستعمل وإضافة  
 بمعنى ما بعده لليان ولعله خبراً أكثر تقرر بالصدق والافهوا ثم ولا يفتن في المعاني التي  
 ذكرها متقاربة وكل منها تفسير لخواص الاعمال لاجلة فقط والافهوا المعنى وليس هذا المعنى  
 حقيقة لهذا اللفظ لأن المعنى الحقيقي له لاجلة في استعماله بلزوم ذلك أن يكون بقرينة افهوا  
 تفسير باللازم وقوله أو بمعنى لا بد أي لا فإزمن كذا ولا حاجة لقوله بمعنى لأن العطف يفيد  
 وقوله واليه زائدة أي لا تنال بوزن مفعلة فاليم مقابلة بنفسها كما هو قاعدة أن اليتنال باليم مالم  
 «وزائد بلفظه كتنى» وقوله انتهى أي كلام ابن الأمير (قوله فيكون المعنى الخ) هذا  
 من كلام الشرح توضيح للقيام وقوله حقيقة أو يقينا كان المناسب لمسا قبله أن يقول يقينا

والآثار ما يدل على فضله  
 وشرفه أشياء كثيرة فراجعها  
 في المطولات (و) (هـ) (ب) أن  
 زيداً الإمام المذکور  
 (خص) من بين الهبات  
 رضى الله عنهم (لا محالة)  
 قال ابن الأمير رحمه الله في  
 النهاية أي لاجلة ويعوز  
 أن يكون من المحول والقوة  
 أو الحركة وهي مفعلة منها  
 وأكثر ما تستعمل بمعنى  
 القين أو الحقيقة أو بمعنى  
 لا بد واليم زائدة انتهى فيكون  
 المعنى وإن زيداً خص حقيقة

أوحققة ليكون على ترتب ألف والمخطب سهل (قوله بما جاء) متعلق بخص والباء  
داخله على أنقصور كما هو الأكبر قال سدي على الأجهوري

والماء بعد الاختصاص بكثر \* دخولها على الذي قد قصر أو

وعكسه مستعمل وحيد \* ذكر المجرى الموصوف بالسم

أي والسعد أيضا لا تنافحا على ذلك كائن عليه بعض المحققين (قوله أي أعطاه) أي  
وصفه به وقوله والمجودة العطية أي التي المعطى وقوله والمجاء العطاء أي نفس الفعل  
ان أريد من المجاء بفتح الحاء والمصدر مجاء مجبولا كنه مصدره رقباسي والقياس  
جبر أو التي المعطى ان لم يرد منه المصدر بل أريد أنه اسم للشي المعطى فالمجاء بفتح الحاء مع  
الدام مصدر وأما اسم فاعلى المعطى والعطاء أما اسم مصدر لا على وأما معنى الشيء المعطى  
وأما المجاء باله كسر والمقام للشي المعطى فقط والعطاء مصدره على بمعنى أخذ ليس  
مرادنا لعدم مناسيته للقيام انتهى ملخصا من حاشية الأستاذ المحقق (قوله خاتم الرسالة)  
أي ذوبها وهم المرسلون وقوله والنسوة أي ذوبها أيضا وهم الانبياء في الكلام مضاف  
محذوف وأشار الشرح بذلك إلى أن كلام المصنف فيه اكفاء كما تقدم نظيره وقوله سيدنا  
بدل من خاتم وقوله محمد يدل بمعدّل ويصح غير ذلك (قوله من قوله) بيان لما جاء به  
واخبر من قوله هاند لخاتم الرسالة وقوله في فضله أي في بيان فضله وقوله أي في فضل  
زيد غير ضمه تفسير الضمير ولو قال أي زيد لكان أخصص مع كونه ذوبا بالمراد (قوله منها)  
أي حال كونه منها وهو حال من الضمير المضاف إليه لفظ قول لوجود شرط محيي الحال  
من المضاف إليه فإذا مضاف مقتضى العمل في المضاف إليه لكونه مصدرا قال في الخلاصة  
ولا يجوز حال من المضاف له \* الا اذا اقتضى المضاف عمله

والسئلة تنجّمه كوزة في كتب النحو وقوله على فضله وشرفه قال في المؤاودة نقل عن ابن  
عمره جامة ترادفان على معنى واحد وهو زيادة الانحلال الكريمة الظاهرة انتهى ببعض  
تغير (قوله أفرضكم زيد) قول القول أي أعلمكم في الفرائض زيد (قوله باسناد جيد)  
أي حسن لكون رواة ثقاف والاسناد يطلق على ذكره سند الحديث يقال أسندت الحديث  
أي ذكرت سنده كما يعلم من فن المصطلح وقوله قال أي ابن الصلاح وقوله وهو حديث  
حسن وهو ما عرفت طرقة واشتهرت برجاله بالعدالة وال ضبط دون رجال الصحيح كما قال في  
البيقونية

والحسن المعروف طرقا وغدت \* رجاله لا كالصحيح اشتهرت

وقوله انتهى أي كلام ابن الصلاح (قوله وروى الترمذي) أي ورواه الترمذي  
فالمعول محذوف كما قاله العلامة المحقق وقوله باسناد صحيح أي لكون رجاله أكثر وثقا  
من وثوق رجال الحسن كما يعلم مما مر وقوله بلفظ أعلم الخ أي بلفظ أعلم الخ لا إضافة  
للبيان (قوله وإنما قال ذلك الخ) المحصور فيه محذوف دل عليه قوله قال العلماء الخ  
والتعديب وإنما قال ذلك صلى الله عليه وسلم نجسة أوجه والمقصود بذلك الجواب عما تحقق

أو يقينا أو لا يد (بما جاء)  
أي أعطاه والمجودة العطية  
والمجاء العطاء (خاتم الرسالة)  
والنسوة سيدنا محمد صلى  
الله عليه وسلم (من قوله)  
صلى الله عليه وسلم (في  
فضله) أي فضل زيد بن  
ثابت المذكور (منها)  
على فضله وشرفه (أفرضكم  
زيد) ذكر ابن الصلاح ان  
الترمذي والنسائي وابن  
ماجه ورووا باسنادا جيدا  
قال وهو حديث حسن  
انتهى وروى الترمذي  
في جامعه باسناد صحيح عن  
أنس رضي الله عنه بلفظ  
أعلم أمي بالفرائض زيد بن  
ثابت وإنما قال ذلك صلى  
الله عليه وسلم قال ابن الهيثم  
نقل عن السارودي رحمه  
الله

من أفضله عز زيد عليه كسب ناعلي كرم الله وجهه ولا يخفك ان خصوص الميزة لا يقتضي  
 عموم الافضلية فلا تناقض أصلاً (قوله للعامة في ذلك) أي في قبحه ذلك وقوله خمسة أوجه  
 أقول انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك حائطاً للفرائض وعلى الرغبة في عملها كرضية زيد  
 لانه كان منقطعاً إلى الفرائض فانها انما صلى الله عليه وسلم قال ذلك مدحاً زيدا وان شاركه  
 في ذلك غيره كما قال أقروا لي وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ وأصدكم كلمة أبوزرارة أقصاكم  
 على ما أتتها أن الخطاب جماعة مخصوصين كان زيداً فرضهم ولو كان الخطاب للعامة جميعاً  
 لما استطاع أحد منهم مخالفتهم ويعتد هذا الرواية السابقة في الشرح وهي أعلم أم هي الخ  
 رابعة انه صلى الله عليه وسلم أراد ان زيداً أنذهم اعتناءه ورضاه وخامساً ما ذكره الشرح  
 وهذه الأوجه متعارفة في المال كما قاله الحق الامير (قوله وعدها إلى ان قال) أي وعدها  
 منتبهاً في عدها إلى قوله فالجواب الجهر ومنتطق بمحذوف وقوله الخامس انه قال ذلك الخ  
 انما أقصر عليه الشرح لانه أريح الأوجه ومال إليه ابن الماسم رحمه الله كما في التلويح  
 (قوله لانه) أي زيداً وقوله كان أصحهم حساباً أي من جهة الحساب وقوله وأسرهم  
 جواباً أي من جهة التجواب فاذا حسب مسألة كان حسابها أصح من حسابهم وإذا سئل  
 عن مسألة كان أسرع من غيره في الجواب (قوله ثم قال) أي ابن الماسم قال الماوردي  
 الخ يقول القول وقوله ولاجل هذه المعاني أي الأوجه الخمسة وهذه علة مقدمة على المعلول  
 وهو قوله لم يأخذ الشافعي الخ وقوله الا يقوله أي لا يوافق قوله (قوله وناهيك بها)  
 يحتمل ان ناهيك مبتدأ والضمير خبر زيدت فيه الباء والمعنى الذي ينالك عن ان تطلب  
 غيره في بيان فضل زيد هذه الشهادة وبالعكس والمعنى في هذه الشهادة تنالك عن ان  
 تطلب غيره او يحتمل ان الضمير فاعل الوصف على حد فائز أو لو الرشد وتكون الشهادة زائدة  
 في الفاعل ويحتمل خبر ذلك وقوله أي حسبك بها أي كافيتك هذه الشهادة فالسألة زائدة  
 ويحتمل ان حسب بمعنى الكفاية والسألة متعلقة بمحذوف والمعنى كفايته حاصله بها  
 وهذا تفسير بالآلزم وقوله لانما غاية أي في بيان فضل زيد فلا شيء فوقها وقوله فهي  
 تكفيك أي به نتيجة للتعليل قبله (قوله فكان زيد بن ثابت أولى الخ) أي قد يسب على  
 هذه الشهادة كون زيد المذموم كروا حق من غيره معاذ كره المصنف وهو قوله بأنواع  
 التابع أي بان يتبعه من أراد أن يتبع واحداً من الصحابة مثلاً وكان المناسب لما سبق أن  
 يقول لا ياتى عن مذهبه فيكون من أهم الغرض كما هو المدعى لانه في سياق التعليل  
 لذلك وقوله وتقليد التقليد تفسير لتابع التابع لان تقليد المقلد أخذ بقول الغير ولا معنى  
 لتابع التابع الا أخذ بقول المتبوع (قوله لامين) علة للاولوية وقوله أقواهما هذه  
 الاحاديث أطلق الجمع على ما فوق الواحد والاقامة قدم حديثان بل روايتان فيكون قد  
 نزلها منزلة المحدثين المستقلين (قوله والثاني انما تكلم الخ) أي ان الحمل والشأن  
 ما تكلم الخ فالضمير للحال والشأن وقوله فانه لم يقل قولاً الخ أي لا بد ان يأخذ به ولو بعض  
 الأئمة ولا يتفقون على جهره (قوله وذلك) أي المذموم من الاحاديث وعدها لا يتفق على  
 جهره قوله بخلاف غيره وقوله يقتضي الترجيح أي ترجيحه على غيره فيكون أولى بأربع

للعامة في ذلك خمسة أوجه  
 وعدها إلى ان قال  
 الخامس انه قال ذلك لانه  
 كان أصحهم حساباً وأسرهم  
 جواباً ثم قال الماوردي  
 ولاجل هذه المعاني لم يأخذ  
 الشافعي رضي الله عنه  
 الا بقوله رضي الله عنه  
 انتهى وقوله (وناهيك  
 بها) أي يهينه الشهادة  
 من سيد البشر وطام الرسل  
 صلى الله عليه وسلم أي  
 حسبك بها لانها غاية تنالك  
 عن ان تطلب غيرها فهي  
 تكفيك انتهى (فكان)  
 زيد بن ثابت (أولى) من  
 غيره (بأنواع التابع)  
 وتقليد المقلد لامين  
 أقواهما هذه الاحاديث  
 والثاني انما تكلم أحد من  
 اصحاب النبي صلى الله عليه  
 وسلم في الفرائض الا وقد  
 وجد له قول في بعض المسائل  
 قد جهره الناس بالاتفاق  
 الا زيد فانه لم يقل قولاً  
 معجوراً بالاتفاق وذلك  
 يقتضي الترجيح كما قال  
 القفال رحمه الله تعالى

التابع له (قوله لا سيما) الصحيح وقوع الجملة بعدها كما هنا والمضي هنا خصوصاً أي انحص  
 زيد بأولوية الاتباع خصوصاً والحال أنه قد نجاه الشافعي فصاحب الحال محذوف وإذا  
 وقع بعدها اسم جاز نفسه الجبر بإضافة مضي اليه فتكون ما من زبدة والرفع على أنه غير مبتدأ  
 محذوف والجملة صلة لما على جعلها موصولة أو صفة لما على جعلها انكارة موصوفة وماز  
 نفسه أيضاً ان كان نكرة النصب على التميز وما كافة وعلى كل من هذه الأحوال فلا نافية  
 للجنس ومضي اسمها منصوب فتحة ظاهرة على الوجهين الأولين لأنه مضاف ومبني على الفتح  
 في محل نصب على الوجه الأخير لأنه غير مضاف على هذا الوجه وخبرها في الكل محذوف  
 والتقدير على الوجه الأول لا سيما أي لا مثل زيد أو رجل موجود وعلى الثاني لا سيما أي الذي  
 أرشى هو زيد أو رجل موجود وعلى الثالث لا سيما جلام موجود وإن أردت مزيد الكلام  
 على ذلك فعلبك يكتب النحو وقال الشيخ الأمير وقد أوردت لا سيما مؤلفاً لطيف (قوله  
 من أدوات الاستثناء عند بعضهم) هو مذهب الكوفيين وجاعف من البصريين وقد  
 وجهه الدماعني بأن ما بعدها يخرج مما قبلها من حيث أوله منه بالحكم المتقدم فأمراد  
 بالاستثناء الأخراج من المساواة وجعله بعضهم منقطعاً ولا وجهه للانقطاع فإن قولك قام  
 أقدم لا سيما زيد في قوة قولك تساوى القوم في القسام إلا زيد فهو أولى به لئلا تنكته فافهم  
 (قوله والصحيح أنها ليست منها) هو مذهب سيوريه وجهه والبصريين ومنهم به الصحيح  
 يقتضي أن مقابله ما قبل لكن قد علمت قبحه فتكون معها أيضاً فعمل الصحيح على الزايع  
 وقوله بل مضادة للاستثناء اضرب انتقالي وكان المناسب أن يقول بل مضادها مضاد  
 للاستثناء أو يقول بل هي مضادة لأداة الاستثناء ويمكن أنه أراد بالاستثناء أداته فتدبر  
 (قوله فإن الذي بعدها الخ) تعليل لقوله بل هي مضادة للاستثناء وحاصل التعليل أنها  
 الإدخال والاستثناء للأخراج فهي مضادة له وقوله داخل في ما دخل الخ أي داخل في  
 الحكم الذي دخل الخ بخلاف الاستثناء فإن الذي يستثناءه خارج مما دخل فيه ما قبلها  
 والتصير بالدخول في الحكم فيه ضرب من التسخيع وكان الأولى أن يقول لأن الذي بعدها  
 ثابت ما ثبت الذي قبلها أو يقول فإنها لا تدخل ما بعدها فيما قبلها وقوله ومشهوره  
 بأنه أحق بذلك من غيره أي ومشهور الذي بعدها بأنه أولى بالحكم من غيره وهو ما قبلها  
 فتميم معناه بغير وجه غيره قبله عما قبلها فتنفذ إذا قلت قام القوم لا سيما زيد شهدت قرآن  
 الأحوال بأن زيد أحق بالقسام من بقية القوم وأفادت هنا أن زيد في حال قصد الشافعي  
 لمذهبه أحق بأولوية الاتباع منه في غيره هذه الحالة فالذي بعدها زيد في حال قصد الشافعي  
 لمذهبه والذي قبلها زيد في غيره هذه الحالة والحكم هو أولوية الاتباع (قوله وقد نجاه الخ)  
 أي والحال أنه قد نجاه الخ أي قصده ومال إليه موافقة له في الاحتياط لأنه قلده لأن المذهب  
 لا يقلد مجتهداً كما سذكره الشرح وقوله أي تمام مذهب الامام الخ ظاهره أنه جعل الضمير  
 في تمامه عائداً على مذهب زيد مع أنه لم يتقدم له ذكر في العبارة القريبة قالوا في عادة على  
 زيد ثم يجعل على حذف مضاف ويمكن جعل كلام الشرح على ذلك (قوله الامام) أي  
 المقتدي به وقوله أبو عبد الله كنية للامام وقوله مجتهداً له وقوله ادريس أبوه وقوله

(لا سيما) قال ابن المصنف  
 رحمه الله تعالى هي من  
 أدوات الاستثناء عند  
 بعضهم والصحيح أنها ليست  
 منها بل هي مضادة للاستثناء  
 فإن الذي بعدها داخل فيها  
 ودخل فيه ما قبلها ومشهور  
 له بأنه أحق بذلك من غيره  
 (وقد نجاه) أي تمام مذهب  
 الامام زيد المذكور الامام  
 أبو عبد الله محمد بن إدريس  
 ابن العباس بن عثمان بن  
 شافع بن السائب بن عبد  
 ابن عبد بن زيد بن هاشم بن  
 المطلب بن عبد مناف بن

العباس جده الاول وقوله عثمان جده الثاني وقوله شافع جده الثالث واليه نسب الامام  
 حيث قالوا الشافعي تناؤا لا بالشفاعة وتبركا بالنسبة اليه لانه صحابي ابن صحابي لانه نفي التي  
 صلى الله عليه وسلم وهو مترعرع اى شاب واسلم أبوه السائب يوم بدر وقوله السائب جده  
 الرابع وقوله عبيد بالتصغير جده الخامس وقوله عبيد بن زيد جده السادس وقوله هاشم  
 جده السابع ولا يخفى ان هاشم هذا غير هاشم الذي هو جد النبي صلى الله عليه وسلم لانه  
 أخو أبيه وقوله المطلب جده الثامن وهو أخو هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم فهو صلى  
 الله عليه وسلم هاشمي والامام الشافعي مطلق وقوله عبد مناف جده التاسع وقوله قصي  
 جده العاشر وانما ذكرهم ان الامام يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف  
 فتميز العبد مناف المذكور هاشمي من عبد مناف المذكور في نسبه صلى الله عليه وسلم من  
 جهة أمه فانه صلى الله عليه وسلم ابن آمن بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب  
 أحد أجداده صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه وهذا النسب المذكور للامام الشافعي  
 نسب عظيم كإبيل

نسب كان عليه من خمس الف \* فورا ومن فلق الصباح عودا

ما قبله الاسيد من سيد \* حاز المكارم والتقى الجودا

وهذا نسبه من جهة أبيه وأما نسبه من جهة أمه فهو محمد بن فاطمة بنت عبد الله بن الحسن  
 بن الحسين بن علي بن أبي طالب كما قاله الناج السبكي في الطبقات ونسبه الخطيب عن  
 النسبه عن نونس بن عبد الاعلى وعلى هذا فهي من قريش وقيل من الازد وقد قال صلى  
 الله عليه وسلم الازد أزد الله في الارض وهذا يدل على مزيد الشرف (قوله الشافعي) قد  
 عرفت انه نسبة محمد شافع وقوله القرشي نسبة لقريش وهي قبيلة مشهورة تجتمع في  
 فهو وقيل النضر ولذلك قال العراقي في السيرة

أما قريش فالاصح فهر \* جماعة والاكثر النضر

سواء بذلك لانهم كانوا يقرشون أي يقتشون عن غلة المحتاج فيسدونها وقوله المطلب نسبة  
 للمطلب أي هاشم جده صلى الله عليه وسلم وقوله المجازي نسبة للمجاز وقوله المكي نسبة لمكة  
 لانه جعل اليها وهو ابن ستمين ونسأها وقوله يلقي مع النبي أي يجتمع معه وقد أخطأ من  
 طعن في نسب الامام الشافعي من فقهاء الحنفية وهو المجرياني حيث قال ان أصحاب مالك  
 لا يسلمون أن نسب الشافعي من قريش ويزعمون أن شافعا كان مولى لابي لهب فطلب من  
 عمر ابن عبد الله من مولى قريش فامتنع فطلب ذلك من عثمان ففعل اه ولا شك ان هذا  
 كذب وبهتان ولم يذكر هذا الطعن الا هذا التعصب وانما حمله عليه أن الناس أجمعوا  
 على ان أبا حنيفة من مولى العتاقة أو الحلف والنصرة فأراد أن يقابل ذلك بهذا البهتان  
 وما شمله الا كما قال الله تعالى يريدون لطفة وأور الله ما فواهمهم والله متم نوره ولو كره  
 الكافرون ذكره الرازي في مناقب الشافعي (قوله ومناقبه مشهورة) أي خصاله الحميدة  
 مشهورة وقوله وفضائله كثيرة أي خصاله الحميدة كثيرة والتعبير أولا المناقب وثانيا  
 بالفضائل تفنن وقوله وقد صنف الأئمة الخ قد للتحقيق وقوله قديما أي في الزمن القديم

قصي (الثاني) القرشي  
 المطلب المجازي المكي  
 رضى الله عنه يلتقي مع  
 النبي صلى الله عليه وسلم في  
 عبد مناف ومناقبه مشهورة



وقوله وسدنا أي وفي الزمن المحدث أي المحدث القريب (قوله ولد رضي الله عنه سنة  
جسبن ومائة) وتوفي سنة أربع ومائتين كما سيذكره الشرح فعمره أربع وخمسون سنة  
وولد أبو حنيفة سنة ثمانين وتوفي سنة تسعين ومائة وهي السنة التي ولد فيها الإمام الشافعي  
رضي الله عنه فعمره سبعون سنة وولد الإمام مالك سنة تسعين وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة  
فعمره تسع وثلاثون وولد الإمام أحمد سنة أربع وستين ومائة وتوفي سنة إحدى وأربعين  
ومائتين فعمره سبع وسبعون وقد ضبط بعضهم مولدهم ووفاتهم وعمرهم بقوله

تاريخ تيمان يكن سيف سطا \* ومالك في قطع خوف سطا

\* والشافعي حين يدرنت \* وأحمد سبق أمر محمد

فاحمد على ترتيب نظم الشعر \* ملادهم فوتم فالعمر

فاحسن ضبط لمولده أي حقيقة لأن الباء بعشرة والكاف بعشرين والنون بمئتين  
فالمجملة ثمانون وهو قد ولد سنة ثمانين و(سبط) ضبط لموته لأن السين بستين والياء بعشرة  
والفاء بثمانين فالمجملة مائة وخمسون وهو قد توفي سنة مائة وخمسين و(سطا) ضبط لعمره لأن  
السين بستين والطاء بنسعة والالف بواحد فالمجملة سبعون وعمره كذلك و(في) ضبط لمولده  
الإمام مالك لأن الفاء بثمانين والياء بعشرة فالمجملة تسعون وهو قد ولد سنة تسعين و(قطع)  
ضبط لموته لأن القاف بمائة والطاء بنسعة والسين بستين فالمجملة مائة وتسعة وسبعون  
وكانت وفاته كذلك و(خوف) ضبط لعمره لأن الحيم بثلاثة والواو بسنة والفاء بثمانين  
فالمجملة تسع وثلاثون وكان عمره كذلك وقوله ضبطها تكملة للبيت و(حين) ضبط لمولده  
الإمام الشافعي لأن الصاد بثمسين والياء بعشرة والنون بمئتين فالمجملة مائة وخمسون  
وكان مولده كذلك و(يدر) ضبط لوفاته لأن كلام من الباء ثمانين والراء أربعمائة ثمانين  
فالمجملة مائتان وأربعة وكانت وفاته كذلك و(ند) ضبط لعمره لأن النون بمئتين والذال

بأربعة فالمجملة أربعة وخمسون وكان عمره كذلك و(سبق) ضبط لمولده الإمام أحمد لأن كلام  
من الباء ثمانين والسين بستين والقاف بمائة فالمجملة مائة وأربعة وستون وكان مولده  
كذلك و(أمر) ضبط لوفاته فالألف بواحد والميم بأربعين والراء أربعمائة ثمانين فالمجملة مائتان  
وواحد وأربعون وكانت وفاته كذلك و(جدد) ضبط لعمره لأن الحيم بثلاثة والسين بستين  
بستين والذال بأربعة فالمجملة سبع وسبعون وكان عمره كذلك (قوله والذي عليه الجمهور

أما الخ) هو المعتمد والاقوال التي هي مضعفة وقوله بغزة هي بلدة من بلاد الشام وقوله

وقبل يسقلان هي قرية كبيرة قريبة من غزة وقوله وقبل بالعين لم أره من عمل منته

بخصوصه وقوله بخيف متى أي بخيف هو متى فلاضافة بيانية والخيف الخطا وسجي به

المكان المعروف بمكة لأجتماع خلطاء الناس فيه اذ منهم المحدث والدي (قوله ثم جعل إلى  
مكة وهو ابن سنتين) أي نقل إلى مكة التي هي أم القرى والحال انه ابن سنتين ونشأ بها

وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشر وفقهه على مسلم بن خالد الزنجي  
وأذن له في الاحتاد وهو ابن خمس عشرة سنة ثم رحل إلى مالكة بالمدينة ولازمه عدة ثم قدم  
بغداد فقام بها سنتين فاجتمع عليه علماء أهلها وصنف بها كتابه القديم ثم عاد إلى مكة فقام

وفضائله كثيرة وقد صنف  
الاثني عشر في الله عنهم في  
مناقبه قد عدا وحدها وولد  
رضي الله عنه سنة تسعين  
ومائة والذي عليه الجمهور  
أنه ولد بغزة وقيل بسقلان  
وقيل باليمن وقيل ببيضا  
ثم رحل إلى مكة وهو ابن  
سنتين

بها مائة ثم عاد إلى بغداد فأقام بها شهرا ثم خرج إلى مصر العتيقة ولم يزل بها ناشرا للعلم  
بها معهما العتيق إلى أن توفي راحة الله عليه اه خطيب في شرح الغاية (قوله وتوفي بمصر)  
أي العتيقة كآمر وكانت السبعة نفيسة رضي الله عنها موجودة أذاك فأرسلت إلى  
السلطان الذي كان بمصر وطلمت أن يعرفوا عليها بمنازاة الامام ففعلوا فصارت عليه مأمومة  
(قوله وهو ابن أربع وخمسين سنة) كان المناسب التفريع لأنه لما ذكر سنة مولده وسنة  
وفاته علم أنه عمره الآن يقال الواو قد تأتي للتفريع كآمر (قوله ودفن بالقرافة) ظاهر  
كلام الشرح أن مذهب الامام الشافعي من القرافة وهو موافق للذي في الخطط للقريري  
أنه تربة أولاد عبد الحكم وعنده في مشاهد القرافة وكيف هذا مع أن جميع ما في القرافة  
يحب هذه نعم ذكر الشرا في المتن أن السيوطي أفتى بدم هذه مشاهد الصالحين بالقرافة  
فبما صلى الله عليه وسلم بسد كل خوخة في المسجد الا خوخة أبي بكر وهو فوضه في  
الجملة وهذا المشهور أن مذهب الامام الشافعي ليس من القرافة بل من بيت ابن عبد الحكم  
وكان حوله المحو ابنت أمي الدكا كين فالقبعة عليه ليست من بناء القرافة حتى يحتاج لآمر  
وعلى أهل المعروف بالقرافة لأنه تربة بطن من متافر يقال لهم القرافة فهي باسمهم وقال  
الشيخ العدوي أن القرافة تركب من فعل ومفعول والاصل القرافة فزجا وجعلوا على  
على هذا الحل لأن الشخص بمذهب القرافة في ذنبه إذا مر به وما أحسن ما قال بعضهم

إذا ما ضاق صدرى لم أجدي \* مقبر عبادة الاقصرافه  
لئن لم رحم المولى اجتهدى \* وقلة ناضرى لم الترافه

(قوله وعلى قبره الخ) المحار والجرور خير مقدم وما هو لائق بمبتدأ مؤخر ومن الجسالة  
والاحترام بيان ما هو لائق مقدم عليه (قوله ومعنى كون الامام الخ) غرضه بذلك دفع  
ما قد يتوهمه بعض الأذهان القاصرة والطامع المتبلدة أن الامام الشافعي قلدها (قوله  
موافقة له في الاجتهاد) أي حاله كونه موافقا له في الاجتهاد لا مقلدا له (قوله لما سبق)  
هذه ليكون قصده ومال الدول لم مراده بما سبق الامران الله كوران بعد قول المصنف  
فكان أولى بتابع التابع فانه قال هناك لآمرين أقواهما هذه الاحداث الخ وقوله حتى  
ترددت ترد دباب في موافقة أي حتى ان الامام الشافعي تردد بان قال قواين في المسئلة  
التي تردد فيها زيد بان كان له فيها قولان (قوله فهناك الخ) أي إذا أردت بيان مذهب زيد  
فهناك الخ وقوله فقد يشير بذلك إلى أن هك اسم فعل بمعنى أخذ والتحقيق أن اسم الفعل ها  
فقط وأما الكاف فحرف خطاب مفتوح في المذكر كسورة في المؤنث وتثنى وتجمع فيقال  
ها كما هو كما وقد تبدل الكاف همز نونته قوله تعالى حكاية عن أوتى كاهه بمنه هاؤم  
أقروا كايه (قوله فيه) الاظهر صلته بمذهب صفه للقول بعده والتقدير نرى هذا القول  
الكاين فيه أي في مذهب زيد كما قال الشرح ويكون حشنتن ظرفية الدال في المدلول  
(قوله القول عن ايجاز) أي حاله كونه ناشئا عن ايجاز كذا كتب بعضهم والاظهر منه ان  
عن معنى مع أي حال كونه محال لا يحاز وقوله أي اختصار معنى على ترادف الاختصار  
والايجاز وهو المراد وقيل الاختصار هو المحذف من عرض الكلام أي تكراره كزيد

وتوفي بمصر ليلة الجمعة  
بعد الغروب آخر يوم  
من رجب سنة أربع ومائتين  
وهو ابن أربع وخمسين سنة  
ودفن بالقرافة بعد العصر  
يوم الجمعة وعلى قبره من المجلا  
والاحترام ما هو لائق بمقام  
ذلك الامام رحمه الله ورضي  
عنه ومعنى كون الامام  
رحمه الله تعال مذهب زيد  
رضي الله عنه أنه قصده  
ومال اليه موافقة له في  
الاجتهاد كما سبق حتى تردد  
حيث تردد وليس المراد  
أنه قاده لان المذهب لا يقلد  
مجتهدا (فهناك) أي نفس  
(فيه) أي في مذهب زيد  
رضي الله عنه (القول عن  
ايجاز) أي اختصار

والأعجاز هو المحذف من ملول الكلام أي زيادته على المقصود كمتاج ومنهج فالاختصار تركه ألتكرار والايجاز ترك الزيادة وقبل غير ذلك وقد سرت عادة المتأخرين بالاختصار ليحفظ الكلام وعادة المتقدمين بالبسط لفهم ولدك قال المحلل الكلام ببسطا لفهم وبختصار لفهم (قوله والختصار مائل لفظة وكثر معناه) أي لأن الاختصار يقلل الالفاظ وتكثير المعاني وهذا التقيد ينبع فيه شيخ الاسلام والمجاهد وعلى ان المنار على تقليل الالفاظ سواء كثرت المعاني أو نقصت أو ساوت وقال الشيخ السجاعي فيما كتبه على المخطب ان ما ذكره الشرح هو ما ذكره أهل اللغة كالنور في دقائق المتاج وصاحب المصباح قال وحقيقة الاختصار الاتصاف على تقليل اللفظ دون المعنى ١٥ وحسنه حقيقة المختصر ما ذكره الشرح (قوله مبرأ الخ) أي حال كون القول المذكور مبرأ الخ وقوله أي منزها عن تفسير لمبرأ والمقصود من ذلك أنه واضح جدا وقوله من وصمة الخ أي من وصمة هي الالفاظ لا إضافة للبيان وقوله واحد الوصم أي هي واحد الوصم فهو غير ملتصق بما هو ذوف وقوله والوصم اسم جنس يعني أي اسم دال على الجنس لكن بشرط تحققه في جماعة أفراد كما هو ضابط اسم الجنس الجعي ويفرق بينه وبين واحد به بالثناء قال كما هنا وكافي بمرمرة وقد يفرق بينه وبين واحد به بالنسب كروم ورومي وأما اسم الجنس الأفرادي فهو ما صدق على الجنس من غير قيد تحقيقه في جماعة كما وتراب (قوله بمعنى العيب) الظاهر أنه تفسير للوصمة التي هي واحد الوصم بدليل الأفراد حيث قال بمعنى العيب (قوله الالغاز) أي جنسها الصادق بالواحد فلا يرد ما قد يقال مقتضى كلام المصنف أنه ليس مرأ عن وصمة لغز واحد ولغز من لأنه إنما قال مرأ عن وصمة الالغاز وحاصل الجواب أن الالعن الصادق بالواحد (قوله جمع لغز) يضم اللام وسكون العين أو فتحها أو يفتح اللام مع سكون العين أو فتحها ولغز يضم اللام وفتح العين مشددة وزبادة باء ساكنة ولغز بزيادة الف مقصورة ولغز بزيادة الف معدودة ذكره في اللؤلؤة بفتح اللام (قوله وهو الكلام المعنى) أي المفعول به التعمية وهي الخفاء وقبل التعمية ترجع إلى الخفاء في المعنى واللغز يرجع إلى الخفاء في اللفظ مثال التعمية قوله ما مثل قولك الذي يشكك والمحبيب أسكت رجوع أي ما مثل قولك للشخص الذي يشكك والمحبيب عندك أسكت عن هذه الشكايه فانه يرجع عما تشكك به فتراد السؤال عن اللفظ إنما مثل لقولك أسكت وهو صفة فانه مثل أسكت وعن اللفظ المسائل لرجوع وهو باء فانه مثل رجوع فالذي مثل قولك أسكت ورجع صه باء فان معناهما أسكت ورجع ومثال اللغز قول الآخر

والختصار مائل لفظة وكثر  
(مبرا) منزها (عن وصمة)  
واحد الوصم والوصم اسم  
جنس يعني العيب  
(الالغاز) جمع لغز وهو  
الكلام المعنى

يا أيها العطار أعرب لنا \* عن اسم شيء قل في سومك

تراه بالعين في نقطة \* كما ترى بالقلب في نومك

أي بين لنا عن اسم شيء قل في سومك له صفة ذلك أنك تراه بالعين في حال النقطة كما تراه بالقلب في نومك وهو الكون فأنك إذا قلبت نومك وقرأته من آخره صار كونا وقد أحسن بعضهم حيث قال

إنما الالغاز عيب يعتنب \* فارتكنها والتمزج حسن الادب

ان من أوجهها أوله \* طارأعي ترقى فانقلب

أي لفظ طارأعي أي بازالة العين منه ترقى يجعل أحاده عشرات فالف بواحد تحصل بهشرة والحرف الذي في الحساب بهشرة هو الباء والجيم شلثة تحصل شلثان والحرف الذي في الحمد أب شلثان هو اللام والزاى تسعة تحصل تسعين والحرف الذي في الحساب تسعين هو العين فانقلب بقراءته من آخره فصار اسم على (قوله يقال ألفز في كلامه عني وشبهه) أي أخفى وأوقع الـهـ به معنى الاشتباه في الكلام وقوله والبر بوع في جهره أي ويقال ألفز البر بوع في جهره ومعطوف على فاعل ألفز في كلامه وقوله مال عينا وشمالا في حفره أي مال في حفر جهره وجهه العين وجهه الشمال والبر بوع يقع الياء حيوان قصر الدين طوبل الرجلين يحفر جهره في مهب الرياح الأربع ويقطفه كوى أحداها تسمى أئنا فقاء والثانية القاصعاه والثالثة الأخطاء فاذ طالب من هذه الكوة تخرج من النافقاء واذ طالب من النافقاء تخرج من القاصعاه وهومن الحيوان الذي له رئيس مطاع فان قصر رئيسهم حتى أدركهم أحد وصاد منهم شياً اجتمعوا على رئيسهم وقتلوه وولوا غيره ويجعل أكله لأن العرب تستطيعه وقال أبو حنيفة لا يؤكل لأنه من حشرات الارض (قوله ومعنى البيت) أي معنى جلته لأنه قد ذكر معنى مفرداته فغرضه هنا ذكر معنى جلته (قوله في علم القرائن على مذهب زيد) كان مقتضى الجمل السابق أن يقول في مذهب زيد من أول الأمر قلعه زاد ذلك توضيحاً (قوله مختصراً) أخذ من قولهم لا يبارأى اختصار وقوله واضعاً منها الخ أخذ من قوله مبرأ عن وصحة الالغاز وقوله عن عب الخفاء الاضافة اليماين (قوله مقدمة) خبر لمبتدأ محذوف على ما هو أظهر الاحتمالات في مثل هذا المقام والمقدمة في الأصل صفة مأخوذة من قديم اللازمة بمعنى تقدم فهي بمعنى مقدمة أو من قديم المتعدي يقال قدم زيد عرفاً فهي بمعنى مقدمة من اعنتي بما راعى هذين الوجهين فهي بكسر الدال ويجوز قصها على أنها من قديم المتعدي فهي بمعنى أن الغير قدمها ثم نقلت وجعلت اسمها لفظاً للمقدمة أمام الجيـش ثم نقلت في الاصطلاح لمقدمة الكتاب ومقدمة العلم والاولى اسم لالفاظ تقدمت أمام المقصود لا رتباً له بها وانساع بها فيه كمقدمة الشيخ السنوسي التي ذكرها بقوله اعلم أن الحكم العقلي الخ والثانية اسم لمعان يتوقف عليها الشروع في القصود على وجه البصيرة لتحده وموضوعه وناتية الى آخر المبادئ العشرة المنظومة في قول بعضهم

ان مبادئ ككل فن عشرة \* المحدود الموضوع ثم الثمرة

وفصله ونسبه والواضع \* والامم الاستعداد حكم الشارع

مسائل والعرض بالعرض اكتفى \* ومن درى الجمع حاز الشرفا

وهذه المقدمة مقدمة علم لان الشرح ذكر كمال العلم وموضوعه وحذف غايته التي هي معرفة لانها تعلم من التعريف حيث قال فيه الموصول لمعرفة ما يخص كل ذي حق من التركة فعمل ان غايته معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة فتحصل ان مقدمة الكتاب الفاظ ومقدمة العلم معاني فينتجها التباين لكن بين ذات مقدمة الكتاب والالفاظ الدال على مقدمة العلم العموم والخصوص الوجهين يحتمل ان فيها اذا ذكر المؤلف قبل المقصود الالفاظا

يقال ألفز في كلامه عني وشبهه  
فيه والبر بوع في جهره مال عينا  
وشمالا في حفره ومعنى في  
البيت فكذا القول في علم  
القرائن على مذهب زيد  
ان ثابت رضي الله عنه  
قولا مختصراً واضعاً منها  
عن عب الخفاء (مقدمة)

المادة على مقدمة العلم كان ذكر الالفاظ الدالة على المحذور والموضوع والغاية فهذا الالفاظ  
مقدمة كتاب ودال مقدمة علم وتتفرع مقدمة الكتاب فيما اذا ذكر المؤلف قبل المقصود غير  
تلك الالفاظ كمقدمة ما الشيخ السوسي فقال لها مقدمة كتاب فقط ويغرد ال مقدمة العلم  
فما اذا ذكر المؤلف الالفاظ الدالة على المحذور والموضوع الخ بعد المقصود كما وقع في بعض  
الكتب فقال لهذا الالفاظ الدالة مقدمة العلم لان مدلولها معان يتوقف عليها الشروع في  
المقصود وان ذكرت دولها آخر او لا يقال لها مقدمة كتاب لانها لم تقدم امام المقصود حتى  
يقال لها مقدمة كتاب وجعل الحق الامر بينهما جامعوما ونصوصا مطلقا لوجهه لان  
المعاني التي يتوقف عليها الشروع في المقصود ان آخرت لم تكن مقدمة فان قيل جعل  
مقدمة الكتاب الالفاظا ومقدمة العلم معاني قصه واجيب بأنه لا يصح لان الكتاب اسم  
للالفاظ فناسب أن تكون مقدمته كذلك والعلم اسم للمعاني فناسب أن تكون مقدمته  
كذلك على انه اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله علم الفرائض هو الخ) علم من هذا  
التمر بفان حقيقة علم الفرائض مركبة من فقه الموارث وعلم الحساب المخصوص أعني  
الموصل الخ وقد سبق أن كل علم يطلق على الادراك وعلى القواعد والضوابط وعلى الملكية  
فان أر يد من علم الفرائض المعنى الاول وهو الادراك كان فقه الموارث بمعنى فهم مسائل  
قصة التركة وعلم الحساب المخصوص بمعنى ادراك المسائل الحساب المذ كور فكانه قال  
علم الفرائض هو فهم مسائل قصة التركات وادراك المسائل الحساب المخصوص وان أر يد  
من علم الفرائض المعنى الثاني وهو القواعد والضوابط كان فقه الموارث بمعنى القواعد  
والضوابط المفقوه المتعلقة بالتركات وعلم الحساب المخصوص بمعنى المسائل المعلومة  
المتعلقة بالحساب المذ كور فكانه قال علم الفرائض هو القواعد والضوابط المفقوه  
المتعلقة بالتركات واما سائل المعلومة المتعلقة بالحساب المخصوص وان أريد من علم الفرائض  
المعنى الثالث وهو الملكية كان فقه الموارث بمعنى الملكية التي يقتدر بها على علم مسائل الحساب  
الموارث وعلم الحساب المخصوص بمعنى الملكية التي يقتدر بها على علم مسائل الحساب  
المذ كور فكانه قال علم الفرائض هو الملكية التي يقتدر بها على فهم مسائل قصة التركات  
 والملكية التي يقتدر بها على علم مسائل الحساب المخصوص والاحتمال الاول اقرب ثم الثاني  
ثم الثالث فتدبر (قوله فقه الموارث) خرج فقعه غيرها كالوضوء والصلاة وقوله وعلم  
الحساب معطوف على فقه الموارث فهو جزء من حقيقة علم الفرائض كما مرنا بالاشارة اليه  
وقوله الموصل الخ قصة علم الحساب ودخل فيه علم الجبر والمقابلته وما لم يأت به من الطرق  
المعمول بها في الوصاير والدوريات وخرج منه ما لا يصل لذلك كالأدلة المطبق وهي كلمة نونية  
معناها خواص العدد كقولهم كل عددها ونصف مجموع حاشيته المتساوية من قربا  
بعدا كالربعة بين خمسة وثلاثة أو ستة واثنين وهكذا مجموع الخمسة والثلاثة ثمانية وكذا  
مجموع الستة والاثنين ونصف الثمانية أربعة فصددق ان الاربعة تساوت نصف مجموع  
اثنتين الفربتين او الاربعة متساوية على السواء (قوله لمعرفة ما يخص كل ذي حق من  
التركة) كذا في بعض النسخ الصحيحة وهي ظاهرة وفي بعضها زيادة لفظ حقيقة بعد ذلك

علم الفرائض هو فقه  
الموارث وعلم الحساب  
الموصل لمعرفة ما يخص  
كل ذي حق من التركة

وهو لا يناسب الا لو قال الشرح لاعطاء كل ذي حق حقه وأما على ما في الشرح فلا يناسب  
ولا يستقيم التركيب بذكره الا يجعله مجرد اعطاف بيان أو منصوب باستقدير أعني ولا يخفى  
أنه خشو لأائدة نفسه فالأولى حذفه ثم ان المتبادر ان المراد معرفة ما يخص كل ذي حق من  
التركة بالنسبة لمحقوق الاوت بخلاف فصول الذين والاقرار والوصايا فذكره في كنهه  
استطراد وقيل المراد معرفة ما يشمل ذلك والاستطراد اه أمير بتصريف وزيادة من المحقق  
(قوله وموضوعه التركات) أي من حيث قسمتها وموضوعه انما هو قسمة التركات فان دفع  
ما يقال ان علم الغرائض من علم الفقه وموضوعه عمل المكلفين والتركات ليست عملا ووجه  
الأندفاع ان التركات ليست موضوعه من حيث ذاتها بل من حيث قسمتها ولا شك ان  
قسمتها عمل وموضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ومن المعلوم أنه يبحث في علم  
الغرائض من أحوال القسمة وقوله لا العدد أي لان العدد موضوع علم الحساب فلا يكون  
موضوعا للغير لان كل علم يميز عن غيره بموضوعه كما يميز بتصريفه فكم لا يكون تعرفه  
تعريفه بالغير لا يكون موضوعه موضوعا للغير والا لزم خلط علم بالتعرف وهو متعمد كذا قاله  
ابن الحسام في شرح الكفاية وتبعه الشرح ولذلك قال لا العدد (قوله خلافا لما زعم ذلك)  
أي اختلف خلافا أو أقول ذلك حال كوني محالفا لما زعم ذلك وهو العلامة أبو بكر بن محمد  
ابن يحيى بن عبد السلام فإنه قال ذلك في نهاية الرأى في علم الغرائض والانصاف أنه حيث  
أدخل علم الحساب المتقدم في تعريفه أدخل العدد في موضوعه من حيث التأصيل والتفصيل  
كما قاله العلامة الأمير ومحل قولهم الموضوع لعل لا يكون موضوعا لعلم آخر اذا جعل  
موضوعا لعلم الاستقصاء بخلاف ما اذا كان متضمنا للغير كما هنا فان الموضوع مجزوع  
التركات والعدد لا العدد وحده والثاني مع غيره غير في نفسه كما نبه عليه في الأثر لولا تعلقا من  
شيخ الاسلام (قوله واعلم) هذه كلمة توفيقيها الشدة للاعتناء بما بعدهما والمخاطب بذلك  
كل من يتأني منه العلم محازا لانه موضوع لان مخاطبه معين وقوله انه يتعلق الخ أي  
ان المحال والشان يتعلق الخ فالضمير للمحال والشان وقوله خمسة حقوق أي لا زائد عليها  
بدليل الاستقراء من موارد الشرح وأيضاً الحق المتعلق بالتركة اما ثبات قبل الموت  
واما ثبات بالموت والاوّل اما متعلق بالعين واما متعلق بالذمة والثاني اما ثبات وهو مؤن  
التجهيز واما للغير وهو اما ان يكون بموتة من جهة الميت بحيث يكون له نصيب في ذلك  
وهو الوصية او لا وهو الارث فالجملة خمسة حقوق وقوله مرتبة أي مقدم بعضها على بعض  
فالمراد بالترتيب هنا كما قاله شيخ الاسلام المعنى القوي وهو كون كل شيء في مرتبته لا  
المعنى الاصطلاحي وهو كون الاشياء بحيث يطابق عليها اسم الشيء الواحد ويكون لبعضها  
نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر انتهى ملخصا من الأثر (قوله أوّلها الحق المتعلق  
بعين التركة) انما أقدم ذلك على مؤن التجهيز لان صاحبه كان يقدمه في المعاماة مع متعلق  
التركة بالاموال بالمجر لا يقتضي ان يقدم حقه على مؤن التجهيز بل هي تقدم (قوله  
كان كانه والجناية والرهن) أشار بالكافي الى أن أفراد الحق المتعلق بعين التركة ليست  
مقتصرة فيما ذكره وقد نظرها بعضهم في قوله

وموضوعه التركات  
لا العدد خلافا لما زعم  
ذلك (واعلم) أنه يتعلق بتركة  
المتخسصة حقه وفي مرتبة  
أوّلها الحق المتعلق بعين  
التركة كان كانه والجناية  
والرهن

يقدم في المرات فذرو مسكن \* زكاة ورموهن مبيع لفلس  
 وحان قراض ثم قرهن كتابة \* وردت بعب فاحفظ العلي ترأس  
 فصوره النذران بقول الله على أن أضحي بهذه أو أتصدق بها أو فخذوا ذلك فدعهم انراجها  
 للهمة المعينة وهذا مبني على أنه لا نزول ملكه عنها حتى تدبج وتصدق بجمعها حتى تعد  
 من المحقوق المتعلقة بين التركة والصحيح زوال ملكه عنها بالنذر وصوره المسكن سكنى  
 الممتدة عن وفاة فتقدم بها على غيرها وصوره الزكاة ان تعلق الزكاة بالنصاب ويكون  
 النصاب باقيا فتقدم الزكاة لكن قال السبكي لا حاجة لذلك لانها اذا كان النصاب باقيا  
 فالاصح ان تعلق الزكاة بالنصاب تعلق شركة فلا يكون قدر الزكاة تركة واجاب عنه شيخ  
 الاسلام بصحة اطلاق التركة على المجموع الذي منه قدر الزكاة ولو قلنا بالاصح من ان  
 تعلقها تعلق شركة نظر الجواز ثمانية الزكاة من محل آخر واما اذا كان النصاب قائما فتكون  
 الزكاة من الديون المرسله في الذمة كما في شرح الترتيب وصوره المرموهن أن تكون التركة  
 مرموهة بدون على الميت فقضى مهادسه مقدم ما على مؤن التجهيز وسائر المحقوق وصوره  
 المبيع لفلس أن يشتري عبدا مثلاً يفتن في ذمته ويموت المشتري متفلسا ويحيد البايع مبيعه  
 فله الفسخ وأخذ المبيع فتقدم به واستشكله السبكي بأنه اذا فسخ نزع المبيع عن التركة  
 فلا استثناء وأجيب بأن الفسخ انما يرفع العقد من حينه لامن أصله على الصحيح وعروجه  
 عن التركة من حين الفسخ لا يضر كالأبض نزع وج العبد المجاني عما يبعه في الجناية وصوره  
 المجاني ان يقتل العبد نفساً أو يقطع طرفاً خطأ أو شبه عمد أو عمداً اقتصاص فيه كقتله ولده  
 أو فيه قصاص ولكن عفى على مال أو أناف مال انسان ثم ماتت سدا العبد أو أرس الجناية  
 متعلق برقته فالجني عليه مقدم في هذه الصورة بأقل الامر من أرس الجناية وقيمة العبد  
 وصوره القراض ان يقارضه على مائة ريال يجزها والربح بينهما مائة مائة فسدان  
 ظاهر الربح وقبل فسخته ماتت ربا المال فالعامل مقدم بمحضته من الربح وصوره القرض  
 ان يقرضه ديناراً ثم يموت المقرض من عين المال الذي اقترضه فالمقرض مقدم به وصوره  
 الكفاية ان يقض السيد نجوم الكفاية من المكاتب ويموت قبل الانتهاء الواجب عليه  
 فالمكاتب مقدم على غيره بأقل معقول لانه الواجب في الانتهاء وصوره الرذال لعب أن يرد  
 المشتري المبيع بعب بعد موت البايع وكان الثمن باقيا فتقدم به المشتري ولو اختلف بعض  
 هذه المحقوق مع بعض قدم منها كما في شرح المعبري الزكاة ثم حق الجناية ثم حق الزهن  
 ثم حق بيع الفلاس ثم حق القراض وانظر الروايات (قوله فتقدم على مؤن التجهيز) أي  
 فتقدم المحق المتعلق بين التركة على مؤن التجهيز خلافاً للجناية كما في الاثر (قوله  
 والثاني مؤن التجهيز) انما قدمت على الديون المرسله لان المحي اذا جرحه بالفلاس قدم  
 بما يحتاج اليه على ديون الغرماء فكذلك الميت بل أولى لان المحي يسعى على نفسه واليت قد  
 انقطع عن سعيه ولانه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي وقضته تافته كفنته في نوبه  
 ولم يستفصل صلى الله عليه وسلم على طه دين أم لا وترك الاستفصال في وقائع الاحوال  
 اذا كانت قلوبية ينزل منزلة العموم في المقال واذا ثبت ذلك في الكفن فسائر مؤن التجهيز

فتقدم على مؤن التجهيز  
 والثاني مؤن التجهيز

في معناه أضاف في أوله نقلا عن شيخ الاسلام (قوله بالمعروف) أي حالة كونها متصلة  
 بالمعروف بحيث تكون من غير اسراف ولا تقتير ولا تنظر إلى ما كان عليه في المحل من  
 اسرافه وتقتيرها انتهى أوله (قوله فإذا كان الميت فاقدا الخ) لا حاجة له في القيام لأنه من  
 التفصيل الذي يذكر في كتب الفقه (قوله فقهره على من عليه نفقته في حال الحياة) أي  
 ولو بالقوة فيشمل ما لو كان الميت ابنا بالفاصحةا لعزها بالموت وما لو كان الميت مكاتبان  
 المكاتبه تنسخ بالموت وأما البعض فيؤن تجهيزه على نفسه وعلى سيده بحسب ما فيه من  
 الرق والمحر به أن لم تكن بينهما وبين سيدهما مائة والأقل من مات في نوبته ولو مات من  
 حجب نفقته على غيره وقبل أن يخرج مؤن تجهيزه مات صاحب المال وضاعت تركته فهل  
 يقدم الأول لتقديم حقه أو الثاني لتبين أنه عاجز عن تجهيزه غيره خلاف والمعقد الثاني  
 (قوله فان تعذر في بيت المال) ولا نزاع في كمن من جهز من بيت المال على قوب واحد  
 وكذا من كمن من وقف على إكمال فلا يجوز الزيادة عليه في هاتين العورتين وأما من  
 كمن من مال من حجب عليه نفقته أو من مال أغنياء المسلمين فيجوز الزيادة عليهم ما على الثوب  
 الواجب كما في الأول نقلا عن شيخ الاسلام (قوله فان تعذر على أغنياء المسلمين) أي فرض  
 كإبائه كنفقته في مثل هذا المحال والمراد أغنياء المسلمين من عنده كفاية سنة وزيادة مؤن  
 التجهيز (قوله وهذا الخ) تقيد لأصل الكلام أعني تعلق مؤن التجهيز بالتركة فاسم  
 الإشارة عائد لكون مؤن التجهيز يخرج من التركة وقوله في غير الزوجة أي غير الزوجة  
 التي حجب نفقتها أخذها بعد صدق بالزوجة التي لا حجب نفقتها النشوز وأصرأ لعدم  
 تسامحها له للإلحاح وأما وقوله وأما الزوجة التي لا حجب نفقتها الخ مثل الزوجة خادمتها  
 غير المكبرة إذ ليس لها إلا الزوج ومثلها الزوجة الرجعية ومثلها المطلقة ثائتا وهي حامل  
 وقوله فيؤن تجهيزه على الزوج المورس أي لمن تركها وتزوج بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز  
 زوجة أبيه وإن لم ينفقها في الحياة وتزوج بالمورس العسر فلا يلزمه مؤن تجهيزها فتخرج  
 من أصل تركتها لمن حصته فقط وضابط العسر من لا يلزمه الانفقاء لعسرين ويحتمل أن  
 يقال من ليس عنده فاضل عما يترك للأفلس وضابط المورس على العكس فيها ولو صار  
 مورسا لمجرد أنه من الأثر لزمه مؤن تجهيزها وهذا مذهب الشافعية وكذا الحنفية  
 وأما من ضررها ما يؤن تجهيزها من تركها ولو كان الزوج غنيا ووجه الأول أن علاقة  
 الزوجة ماقسة لأنه برئها وبسملها ونحو ذلك ووجه الثاني أن التجهيز من ترايع النفقة  
 والنفقة وجبت للاستمتاع وهو قد انقطع بالموت (قوله والثالث الديون المرسلة في الذمة)  
 أي المطلقة عن تعلقها بعين التركة وانما قدمت على الوصية لأنها حق واجب على الميت  
 فقضاؤه واجب والوصية تبرع فلذلك أنوت فان قبل قد قدمت الوصية فقبل الدين في  
 قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين أوجب بأنها قدمت في الآية فلا اهتمام بشأنها  
 لأن شأنها أن تشيع بها النفس ليكونها مأخوذة في نظريتي سنت السنة بتقديم الدين  
 عليها ويجب تقديم دين الله تعالى على دين الأدي إذا مات قبل أدائها وضاعت التركة  
 منها لقوله عليه الصلاة والسلام دين الله أحق بالقضاء ما قبل الموت فان كان محبورا

بالمعروف فان كان الميت  
 فاقدا لم يصح تجهيزه على  
 من عليه نفقته في حال  
 الحياة فان تعذر في بيت  
 المال فان تعذر فعلى  
 أغنياء المسلمين وهذا في غير  
 الزوجة وأما الزوجة التي  
 حجب نفقتها مؤن تجهيزها  
 على الزوج المورس ولو كانت  
 غنية والثالث الديون  
 المرسلة في الذمة فهي  
 مؤن تجهيزه عن مؤن التجهيز



عليه قدم دين الآدمي جزاوا لا قدم حق الله جزاوا محل هذا التفصيل ان لم يتعلق الزكاة  
بالعين والاقدمت سواء كان محبورا عليه أم لا ولو اجتمع عليه ديون الله تعالى فالأوجه كما  
قوله المكي انه ان كان النصاب موجودا قدمت الزكاة والا فلا لتسوية ومن حق الله  
اسقاط الصلاة اذا أوصى به وهو لكل صلاة نصف صاع ولو الزرع عند الخنفية كما في شرح  
السرachine للسيد المجرى واذا كثرت الصلاة كفت الحيلة وهي كاذرة انتهى ههنا  
يخرج الكفاية عن صلاة المسكين ثم يربها المسكين للصدق ثم يخرجها عن صلاة أخرى  
وهكذا حتى يبرأ من عليه الصلاة وقد نقل عن المزي ذلك فينبغي أن تفعل احتياطا انتهى  
ملخصا من القول وتوضيحا للشيخ الامير (قوله والرابع الوصية الخ) انما قدمت على الارث  
تقدمها اصلها الملت كما في الحجة ولقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها وقوله بالثلث الخ  
كان الاولى حذف ذلك من ههنا لان التفصيل بين الامضاء والارث لا غرض له لا يخص نأخذ  
الغرض هـ اذكر الترتيب وقوله لا يخفى أى من ليس وارث وان كان قريبا ساعى لارث  
وقوله فان كانت بأكثر من الثلث او كانت لوارث وقوله ففيما تنص به الخ وهو انه ان كان  
للث وارث خاص فوصيته بأكثر من الثلث من عقدة لكن يتوقف على اجازة الورثة  
بالنسبة انزلنا ان لم يكن له وارث خاص فوصيته بمصحة في قدر الثلث باطله فيمضى اذ عليه  
لان الحق للسليين ولا يحيز ولا تخرج على قولنا نفي الصفقة فهو مستثنى من القاعدة  
المعروفة واذا أوصى للوارث توقفت الوصية على اجازة باقي الورثة ولو كانت بأقل مما يقول  
(قوله والخامس الارث) المراد به تسلط الوارث على التركة بالاصرف اي حيز تأخر عما  
قوله والا فلا يصح ان الدين لا يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث انتهى لؤلؤة (قوله وهو)  
أى الارث لا بمعنى التسلط المذكور بل بمعنى الاستحقاق وقوله المقصود بالذات أى  
المقصود لذاته وأما غيره فهو مقصود لغيره (قوله وله أركان) أى للارث بمعنى الاستحقة  
أركان لا يتحقق الا بتحقق مات ولا وارث له وله وارث ولا مال له فلا ارث منه وقوله وهو  
ثلاثة مورث الخ فاذا مات زيد عن ابنه وخان شيا فز يدمورث وابنه وارث والشيء الذى  
خافه حق موروث ولو لم يصح بيعه كالاختصاص ومنه كالمسند مثلا ولو لم يكن مالا ولا  
اختصاصا كالقصاص وحده الغذف (قوله وله شروط) أى للارث شروط وهي ثلاثة  
تحقق موت المورث او المحاق بالموثق حكما كما في المفقود اذا حكم القاضي بموته أو تدميرها  
في الحتم الذى انقضى ليجنبه على أمه فوجب غيرة وتحقق حياة الوارث بعدم موت المورث  
او المحاق بالاحياء تقدير ان تحمل انه حصل حاجة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند  
الموت ولو نطفة والعلم بالجهة المقترضة للارث وههنا غرض بالقاضى ومثله المفتى وقوله  
يعلم أكثرهما من ميراث الخ المراد بالأكثر الشرطان الاولان ونرجح بالاكثر الشرط الثالث  
فانه لا يعلم ما ذكر وقوله وسأنى أى الأكثر (قوله وله أسباب وموانع) أى للارث أسباب  
ثلاثة وموانع ثلاثة على ما ذكره المصنف فمهما وقوله ذكرهما أى الأسباب والموانع  
وقوله بقوله أى فى قوله وظرفية المذكور فى هذا القول المخصوص من ظرفية العام فى الخاص

والرابع الوصية بالثلث فما  
دونه لا يخفى فان كانت  
بمختلف ذلك ففيها تفصيل  
مذكور فى كتب الفقه  
كمقابلة المحقوق السابقة  
والخامس الارث وهو  
المقصود بالذات فى هذا  
الكتاب وله أركان وهي  
ثلاثة مورث ووارث وحق  
موروث وله شروط يعلم  
أكثرهما من ميراث القرى  
والمدى وسأنى فى آخر  
الكتاب وله أسباب وموانع  
ذكرهما بقوله

**(باب أسباب الميراث)**

أى باب بيان أسباب الارث فالميراث بمعنى الارث وإن كان يستعمل بمعنى الموروث أيضا كما  
سذكره الشرح وانما غلبت اللفظة لانه أمهل فى وحدان المسائل وأدعى لمحسن الترتيب  
والنظم ولأن القارئ اذا ختم بابا وشرع فى آخر كان انشط وابته كما سافر اذا قطع  
فرضه وشرع فى آخر ولذا كان القرآن سورا واعتبر على الترجمة بأن فيها قصور لانه كما  
ذكره أسباب الارث ذكر موانعه وأجب بأن فيه حذف الواو مع ما عطفت فكون فيه  
الكماه كما أشار إليه الشرح بقوله أى وموانعه واعتبر بعضهم بأن الترجمة لكفى والزيادة  
عليه لانه دعيا وانما به دعيا الترجمة لكفى والنقص عنه وعمل ذلك اذا كان الترتيب  
من المؤلف كما لا يخفى وقد قبل ان الناظم لم يترجم عليه فلا يظهر ذلك كما قاله الأستاذ  
الحنفى وقال الشيخ الامرناني يظهر ولو كان المترجم غير المصنف لانه ينزل منزلة قال ولا  
يظهر فرق خلافا فى المحاشية (قوله والباب الخ) قد اشتملت الترجمة على ثلاثة ألفاظ  
الاول لفظ الباب والثاني لفظ الأسباب والثالث الميراث وقد أخذنا الشرح بشككم طبع على  
هذا الترتيب (قوله المدخل) أى والفخرج ففقد حذف الواو مع ما عطفت والمراد بالمدخل  
بفتح الميم مكان الدخول لانفس الدخول لازمانه وان صلح لهما وضع لانه مصدر ميمي  
وحينئذ فالجار والمجرور به مذهب متعلق بمحذوف أى الموصول الى لكفى لان اسم المكان  
لا يعمل حتى فى الجار والمجرور وعديله وهو الظرف (قوله واصطلاح اسم بجملة مختصة)  
أى بجملة وقوله من العلم لا يقتضى على التحقيق من أن أسماء التراجم موضوعة للألفاظ  
المختصة الدالة على المعاني المختصة إلا أن بقدر مضاف بأن يقال من دال العلم بمعنى  
المسائل المدولة للألفاظ المختصة وقوله تحت فصول ومسائل أى بدرجة تحتها الخ  
وكان عليه أن يقول تحت فصول وفروع ومسائل غالبا والاندراج المذكور من اندراج  
الاجزاء تحت كلها ومجمله بالنسبة للسائل ان أرديها الجمل وان أرديتم المعاني كان  
اندراجها تحت الباب من اندراج المدلول تحت الدال وعليه فالمراد بالاندراج ما يشتمل  
اندراج الاجزاء تحت كلها وهذا بالنسبة للفصول واندراج المدلول تحت داله وهذا  
بالنسبة للسائل وقوله غالبا ارجع لهما وقد لا يذكرفيه الا فصل كتاب أنهار الاولاد وقد  
لا يذكرفيه الامثلة واحدة وتقذف ذلك فى نحو البخارى فيعقد للحدث فى الحكم الواحد  
بابا والحاصل ان أسماء التراجم المذمورة تحت الاول كتاب وهو اسم بجملة مختصة مشتملة  
على أبواب وفصول وفروع ومسائل أيضا والثاني باب وهو اسم بجملة مختصة مشتملة  
على فصول الخ والثالث فصل وهو اسم بجملة مختصة مشتملة على فروع الخ والرابع  
فروع وهو اسم بجملة مختصة مشتملة على مسائل الخ والخامس مسئلة وهي تطلق على  
مجموع القضية وعلى النسبة وتعرف بأنها مطلوب خبرى يبرهن عليه فى العلم  
ومعناها التقوية لا تخفى عليك (قوله والاسباب الخ) لما تكلم على الكلمة الاولى  
من الترجمة شرع بشككم على الكلمة الثانية منها (قوله وهو لغة ما يتوصل به الى

**(باب أسباب الميراث)**

أى وموانعه والباب لغة  
المدخل الى الشئ واصطلاحا  
اسم بجملة مختصة من العلم  
تحت فصول ومسائل غالبا  
والاسباب جمع سبب وهو  
لغة ما يتوصل به الى

غيره) أى سواء كان حسبا كالحمل ومنه قوله تعالى فلم يدب سب إلى السماء أو معنويا  
 كالعلم فإنه سب القهر ومنه قوله تعالى وآتيناها من كل شئ شيئا فأنا بعضهم فغيره بالعلم  
 (قوله) واصطلاحا ما يلزم المخ) هذا ما عرفه كثيرون وعرفه الأمدى أنه كل وصف ظاهر  
 منضبط معرفي محكم شرعي وهو أنسب ليكون تعريفا للسبب الشرعي الذي الكلام فيه  
 ولا يضر إلا تباين فيه بكل لأنه قصد جعله ضابطا محيطا في بكل المفسدة لا لاحالة  
 والتعريف الأول يشعل العقلي كالنظر فإنه سبب عقلي للعلم على المختار والشرعي كالصفة  
 الموضوعية للعقل فإنها سبب له والعمادي كخزانة فإنه سبب للقتل (قوله لذاته) واجمع  
 لأطرفين فكأنه قال ما يلزم من وجوده الوجود لذاته ويلزم من عدمه الصدق لذاته وهو في  
 الأول لدفع ما قد يقال بردي التعريف بالنظر للشيء الأول ما لا اقترن بالسبب مانع أو فقد  
 شرط كان اقترن بالقرابة قتل أو عدم تحقق حياة الوارث بعد موت المورث فإنه لم يلزم من  
 وجوده الوجود لكن لذاته بل لسانه أوله قد بشرط وفي الثاني لدفع ما قد يقال بردي  
 التعريف بالنظر للشيء الثاني ما إذا وجد السبب عند عدم السبب لكونه خلفه سبب آخر  
 كان نقدر القرابة وخلفه سبب آخر وهذا بالنظر لمن السبب كما هو المناسب للوجود  
 بخارجي من أن كلاما من الأسباب سبب مستقل والألا سبب في الحقيقة واحد لا بعينه  
 وحينئذ لا يتأني بوجود السبب بدون السبب أصلا وقررا الشيخ العدوي أن قوله لذاته  
 توضيح لمعنى من فأنه التعليل والمعنى ما يلزم من أجل وجوده الوجود ومن أجل عدمه عدم  
 وحينئذ فلا يرد ما ذكره فلهجرد التوضيح (قوله والميراث المخ) شروع في اللفظة الثالثة من  
 الترجمة (قوله يطلق بمعنى الارث) أى كما يطلق بمعنى الموروث وسأني وإضافة معنى لما  
 بعده لبيان وقوله وهو المقصود بالترجمة أى بلفظ الميراث المذكور في الترجمة (قوله  
 وهو) يحتمل أن الضمير طائفة على الميراث بمعنى الارث ويحتمل عوده على الارث وقوله البقاء  
 فالوارث بمعنى الباقي لأنه باق بعد موت المورث ومنه اسمها تعالى الوارث ومعناه الباقي بعد  
 فناء خلقه وقوله وانتقال الشيء المخ لا يخفى عليك أنه ان يدعى هذا سبب أو غيره كان  
 معناه اصطلاحا لكن فيه ان الارث صفة الوارث والانتقال صفة الشيء المنتقل كالمال  
 المنتقل من المورث للوارث فلفظ الانسب أن يقول وأخذ الشيء المخ أو واستحقاق الشيء  
 المخ بدل قوله وانتقال الشيء المخ (قوله وهو) فيه الاحتمالان المتقدمان في الضمير قبله  
 وقوله مصدر وورث بكسر الراء وقوله ورواية وميراثا ورواية مصدر ثلاثة الأولان زيدان  
 والثالث مجرد وأصل ميراث موراث قلت الواو باء كافي ميزان ومقات (قوله وأصله  
 الواو) أى أصل الارث المادة المتلصقة بالواو في عبارته تسامخ والضمير طائفة على الارث  
 لا الميراث لأنه بمعنى منه قوله فقلت همزة فاذ الميراث وان كان أصله الواو أيضا لكن لم  
 تقلب الواو همزة بل باء كما مر (قوله ويطلق بمعنى الموروث) هذا مقابل لقوله قبل ذلك  
 يطلق بمعنى الارث فذلك إطلاق مصدرى وهذا إطلاق غير مصدرى بل بمعنى اسم  
 المفعول وقوله ولتراث عطف على الموروث من قبيل عطف المرادف قال تعالى وبأكلون

غيره واصطلاحا ما يلزم من  
 وجوده الوجود ومن عدمه  
 عدمه لذاته والميراث يطلق  
 بمعنى الارث وهو المقصود  
 بالترجمة وهو لفظ البقاء  
 وانتقال الشيء من قوم إلى  
 قوم آخرين وهو مصدر  
 ورث الشيء ورواية وميراثا  
 وانما وأصله الواو فقلت  
 همزة ويطلق بمعنى الموروث

التراث كالأصل وأصله وراث كجاء في وجه (قوله وهو لغة) الضمير راجع للارث يعني  
 الموروث بدليل قوله ومنه خبر مسلم الخ وإن كان الظاهر من السياق أنه راجع للارث يعني  
 الموروث والمعنى واحد وقوله الأصل والقيمة ومنه معنى ما ألت المبت ارثا لأن أصله كان  
 للغير وهو بقيمة من سفيلن خلف (قوله ومنه) أى من هذا المعنى وهو الأصل والقيمة  
 وقوله خبر مسلم أى الارث في خبر مسلم وقوله أنبتوا بضم الهمزة والباء وقوله على  
 مشاعر أى على معالم دينكم وهي المأمورات وتطلق المشاعر على المحاسن وعلى مواضع  
 المناكس وقوله فأنتم على ارث أبيكم إبراهيم هذا هو عمل الشاهد وقوله أى أصله وبقية  
 منه أى أصل دينه وبقية من دينه (قوله وشرا) عطف على لغة وقوله ما ضبطه القاضي  
 الخ هذا تعريفه بالمعنى الأصح أى كونه اسم الموروث كما هو سياق كلام الشرح  
 والأسباب انما تحسن لاعدوه وهو المراد في الترجمة كما تقدم (قوله الخ يضي) قال العلامة  
 الامر بضم الخاء المعجمة وسكون الواو وقع النون نسبة لمخوذة ككوزة لمدة كذا في  
 القاموس اه والمعجم عن أفواه المشايخ الخ يضي بفتح الخاء والواو وسكون الذون  
 (قوله بأنه) متعلق بضبطه وقوله حق جنس يتناول المال وغيره كحق الجبار والشفعة  
 والقصاص وكذا المنة قبل دفعه والخبرة المحترمة وقوله قابل للقبول قبله أول مخرج  
 لولاية الذكاح فأنها وإن انتقلت للأبعد بعد موت الأقرب لكن لا تقبل للقبول قبله أول مخرج  
 واحد من الأخوة بعد الأب مثاله ولاية كاملة لأن الولاية موزعة عليهم وأجوابه أيضا  
 الولاء فإنه وإن انتقل للأبعد بعد موت الأقرب لكن لا يقبل للقبول قبله والخبري أيضا هو  
 الارث به فهو داخل في التعريف وأما نفس الولاء فكذلك لا يقبل لا يقبل كذا قبل والحق  
 أنه يقبل الخبري بنفسه معلى أن التحقيق أنه ثابت للأبعد في حياة الأقرب وأما المتأخر  
 فوائده فيكون خارجا بقوله بعد ثبت مستحق بعدموت من كان له ذلك فإن قيل إن الخيار  
 والشفعة والقصاص من جهة الموروث مع أنها لا تقبل للخبري اذ ليست شرا بغير زويقتهم  
 أحسب أنه ليس المراد بقول الخبري قبول الأقارب والشفعة بل المراد به قبول أن يكون  
 لهذا نصيب وهذا ثلثه ونحو ذلك وهذه الثلاثة تقبل للخبري بهذا المعنى وإن لم تقبل للأفراد  
 والشفعة وقوله يثبت مستحق بعدموت من كان له ذلك قبله أن يخرج به المحقوق الثانية  
 بالشراء والاتباب ونحوهما فإن كلامها حق يثبت للشيخ لكن لا بعدموت من كان له  
 ذلك بل في حياته ولو أحسب كرامة أو مهزة لم ترجع له التركة لزوال الملك عنه بغير موته  
 والقول بأنه تبين عدم موته بخلاف الفرض ولو لم يمت شخص جادا فسقط تركته لتزويل  
 ذلك منزلة المورث وقيل سأل قولهم تمتد امرأته عدة الوفاة أو حيوانا يفرق قيم التركة إلى  
 موته وقيل كالمال الضائع يجب حفظه وهو كقرعة الطلاق فتستد امرأته عدة الطلاق ولو  
 عاد لا تعود له زوجته لا بعد جدد يدان مسخ نصفين فالعبرة بالنصف الأعلى كذا قيل  
 وهو لا يشمل التنصيف لولا فلا تمل والأحسن أن يقال إن فعل ما للحيوان من حركة  
 وتنفس حيوان والاقحام وقوله اقربا بينهما أو نحوها أى من زوجة وولاء واصلام  
 وهذا قيد ثالث يخرج به الوصية بناء على القول بأنها تملك بالموت فأنها حق يثبت مستحق

والتراث وهو لغة الأصل  
 والقيمة ومنه خبر مسلم  
 أنبتوا على مشاعركم  
 فأنتم على ارث أبيكم إبراهيم  
 أى أصله وبقية منه وشرا  
 ما ضبطه القاضي أقضـل  
 الدين الخو يضي رحمه الله  
 بأنه حق قابل للقبول  
 يثبت مستحق بعدموت  
 من كان له ذلك اقربا

الحل لكن لا لقراءة أو نحوها (قوله وقد ذكرت ما في هذا الضابط في شرح الترتيب) أي  
من بيان محترقات قوده وشرحه وتعود ذلك وعبارته بعد ذلك الضابط بقوله لاحق ويتناول  
المسأل وغيره كالخيار والشفعة والقصاص الخ وقد علمت المهم منها مع توضيحها (قوله  
أسباب) مبتدأ لأنما تنحصر وقوله أي ارتأى أشار به إلى أنه ليس المراد بالمراث الموروث  
وقوله الورى هو في الأصل اسم للخلق بمعنى الخلق الوافين والمراد به هنا خصوص الأدميين  
والجن فهو عام أريد به خاص كما أشار إليه الشرح وقوله أي الأدميين أي والجن لأنهم  
مكافون بفروع شريعتهم الأصلية وان كان لا تدري تفاصيل تكليفهم وقوله وان كان  
الورى في الأصل المخلوق أي والمحال أن الورى في الأصل الخلق وانما هو بذلك لوارثهم  
الأرض وألوارات بعضهم له نص (قوله متفق عليها) دفع به ما يقال أنها أربعة زيادة  
الاسلام (قوله كل من الأسباب الخ) أتى به بعد قوله أسباب ميراث الورى ثلاثة فدل على  
قديمتهم من أن الارث انما يكون عند اجتماع الأسباب الثلاثة فأذا كان كل واحد  
يفيد الارث على الاستقلال فالمراد الكل الجبجي لا الكل الجزوي والتتويين في كل عوض  
عن المضاف إليه والأصل كل واحد من الأسباب الخ (قوله أي صاحبه) تفسير للرب  
وقوله والمراد المتصف به انما قال ذلك لان المفهوم من قولك صاحب كذا عدم قيام كذا به  
وانتفاء عنه ألا ترى لقولك زيد صاحب مال فان المال منفصل عن زيد وغير قائم به  
وهذا ليس مراد ابل المراد أنه متصف به (قوله وهي) مبتدأ لكن لا يصح الاخبار عنه  
بنكاح لان المبتدأ كناية عن الأسباب الثلاثة فلا يصح الاخبار عنه بواحد منها وأشار  
الشرح لتصح الاخبار بقوله أولها لان المحرم حنفية قوله أولها بنكاح وبسبب عطف  
عليه قوله وثانيها أولها الخ وقوله وثالثها نسب ذلك طريق ثان لتصح الاخبار وهو ملاحظة  
العطف قبل الاخبار فان قل قد صرحوا بمنع العطف اذا كان المجموع أوجب بأن  
يحل ذلك اذا كان المجموع مؤثرا لو كان كافي قولهم الزمان حلوا من أي من خلاف ما اذا  
قصد كل منها في ذاته أعاده العلامة الأمير (قوله أولها بنكاح) هو لغة الضم والمجمع وشرطا  
ما ذكره الشرح بقوله وهو عقد الزوجية الصحيح ونرجح بالقدوم على الشبهة وان لم ينجح به الولد  
وهو ما نزا به الصحيح الفاسد فلا أثر له في الارث لكن المتفق على فساده كالصحيح عند  
المالكية في إيجاب الارث الانكاح والخيار وبنكاح المرض لا لتحلل الأول انتهى الشارع  
عن ادخال وارث في الثاني بخلاف المتفق على فساده كبنكاح الخامسة ولا عبرة بمذهب  
المخوارج حيث جوزوا بنكاح أكثر من أربع كما قال القائل

بدنهما أو نحوها وقد ذكرت  
ما في هذا الضابط في شرح  
الترتيب (أسباب ميراث)  
أي ارتأى (الورى) أي  
الأدميين وان كان الورى  
في الأصل المخلوق (ثلاثة)  
متفق عليها (كل) من  
الأسباب (يفيد به) أي  
صاحبه والمراد المتصف به  
(الوارثه) أي الارث  
(وهي) أي الأسباب  
الثلاثة أولها (بنكاح)  
وهو عقد الزوجية الصحيح  
وان لم يحصل وطء ولا خوة  
ويورث به من المجانين  
لقوله تعالى ولكم نصف

وليس كل خلاف حاصلا \* الاختلاف له حظ من النظر  
وما وقع في كشف التوامض من ان الفاسد لا وارث به اتفاقا لا بتغير نظاره و يمكن حمله على  
المتفق على فساده ولو اختلف بمذهب الزوجين ولم يترافعا كما قاله غيره عندنا معاشرة  
الشافعية بمذهب الزوج كافي لا أثر لثبوت ابن حجر (قوله وان لم يحصل وطء ولا خوة) أي  
سواء حصل وطء أو خوة أم لا (قوله ويورث به من المجانين) فثبت الزوج الزوجة اذا ماتت  
وبالعكس اجماعا حيث لا مانع وقوله لقوله تعالى الخ دليل لقوله ويورث به من المجانين  
فقوله

فقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم دليل لارث الزوج من الزوجة وقوله ولمن الربع مما تركتم دليل لارث الزوجة من الزوج ولذلك قال الشرح الخ (قوله وتوارث الزوجان في عدة الطلاق الرجعي) أي لأن الرجعية زوجة لا في جواز الوطء وقوله ولو كان الطلاق في العدة أي سواء كان الطلاق في العدة أم في المرض (قوله لا الزوجة المطلقة ما شاءت) أي كأن طقت ثلاثاً وقوله في مرض الموت أما لو كان في العدة فلا يرث بينهما ما جاءنا فأنقذ المذكور لبیان محل الخلاف وقوله عندنا أي فلا يرث عندنا ما عاشرنا فيه مطلقاً أي سواء انقضت عدتها أم لا وسواء تزوجت أم لا وقوله خلافاً للامة الثلاثة أي أخالف خلافاً للامة الثلاثة أو أقول ذلك حال كوني مخالفاً للامة الثلاثة وقد بين هذا هم بقوله فانها الخ (قوله ما لم تنقض عدتها) فان انقضت لا يرث عندهم وقوله ما لم تزوج فان تزوجت لا يرث عندهم وقوله ولو انقضت عدتها وانصحت بأزواج أي ما لم يصح من مرضه صفة بنته قال في شرح الترتيب وهذا اذا اتهم في طلاقها بالافرام من ارثها أما اذا لم يتم كالأبائهم أو المأا أو طلق طلاقاً على شيء لم يأنه ببدأ أي غنى ولا تأتم بتركه ففعله حالة أو عاق طلاقها في العدة على شرط فوجد في المرض ونحو ذلك فلا يرث لمسلمهم التهمة في الافرام من ارثها انتهى لكن المعتقد عندهم انها ترثه في الجميع سواء للدرائع وطرد ذلك على وتيرة واحدة وان كانت العلة في الاصل التي هي عن اخراج وارث (قوله وعند المالكية أيضاً) أي كان عندهم ما سبق وقوله فالعقب ما لم ينم ان مات قبل الدخول فلا يستحق صداقاً ولا أرثاً وان دخل بها قبله الاقل من ثلث ماله أو المسمى أرضاً مثل المثل وقوله ولا ترثه أي ولا يرثها أيضاً للعقد السبب كما هو مقتضى حكمهم بطلان العقد وقوله ولو تزوجت المرضة الخ هذه المسئلة عكس ما قبلها وقوله لم يرثها أي لم يطلان العقد ولا ترثه أيضاً لهذا العلة وفي كلام الشرح احتياك ولا توافق الشافعية على عدم الارث بشكاح المرض الا فيما اذا اعتق أمته في المرض وعندها فانها لا يرث لزوم الدور فانها لو ورثت لكان عتقها تبرعاً على وارث في مرض الموت وهو يتوقف على اجازة الورثة وهي منهم وانما نصح اجازتها اذا اعتقت فتوقف عتقها على اجازته او توقفت اجازته على عتقها فانما فصل من الدور بقولنا متفق ولا يرث (قوله وتامها وولاه) هو لغة الساطنة والنصرفو يطلق على القرابة قال المحمدي يقال بنته - ما ولاء بالفتح أي قرابة وشرعاً ما سذكره الشرح بقوله وهو عصبوبة الخ وهي ذلك ولا تساب العتيق الى معتقه كما تساب الولد والده وقوله وهو بفتح الواو محدود احتراز من الولاء بكسر الواو (قوله والمراد ولاء العتاقة) أي ولاء سببها العتاقة بمعنى العتيق وليس المراد ولاء الموالاة والمخالفة التي كانت في الجملة وصورتها أن يقول الزجل لا نسحره مدعي هدمك أي هدمي بسفلي مدعي كهدمك بسفلي دمعك وسلي سلك أي صلى صلحك وحرق حريقك ترقى وارثك وتتصرفي وأنصرك وتعمل غنى وأعمل منك فيوافقه الآخر ويصير كل خليفاً للآخر وموالماله ووارثاً له وقد أبطل الشرح لك (قوله ومع) أي اصطلاحاً كما مر تأشيرة اليه وقوله عصبوبة أي ارتباط بين المعتق والعتيق كالارتباط بين لوالد وولده ووجه الشيء ان العبد كان في

ما ترك أزواجكم الخ وتوارث الزوجان في عدة الطلاق الرجعي باقياً الاثمة الاربعة ولو كان الطلاق في العدة لا الزوجة المطلقة باثنائي مرض الموت عندنا خلافاً للامة الثلاثة فانها ترثه عند الحنفية ما لم تنقض عدتها ودانها ما لم تزوج وعند المالكية ولو انقضت عدتها وانصحت بأزواج وعند المالكية أيضاً ولو تزوج المرضة في مرض الموت امرأة فالعقب ما لم يرثه ولو تزوجت المرضة في مرض الموت رجلاً لم يرثها (و) تامها (ولاه) وهو بفتح الواو محدود والمراد ولاء العتاقة وهو عصبوبة

حال الرق كالمعدوم لانه لا يملك ولا يتصرف فلما أعتقه سيده صبره وجودا كاملا لم كونه  
 حينئذ ملكا ويتصرف كما أن الولد كان معدوما والاب يتصرف في وجوده فكل من المعتق  
 والاب يتصرف في الوجود وقوله سيدها نعمة المعتق على رقيقه أي سب تلك الصورة  
 انفس المعتق على رقيقه بالاعتاق لكن التعبير بالعنق فيه قصورا لانه لا يشمل ما لو ورث  
 انسان أصله أو فرقه فعتق عليه تهرأفه الولاء ومع ذلك لا يقال فيه عصبية سيدها نعمة  
 المعتق على رقيق بل سيدها المعتق دون الاعتاق ولذلك اعترض أن كمال باشا على السيد  
 المحرجاني في تفسيره بالمعتق وشنع عليه بأنه أفصح عن قلة المضاعة في هذا الصنعة  
 وأجيب بأن ذلك نادر فالحق بالغالب والسيد الشريف مقدس من حديث جده صلى الله  
 عليه وسلم لم حيث قال إنما الولاء لمن أعتق فلا يستحق هذا التشنيع وعرف بعضهم الولاء  
 بأنه صفة حكمية توجب لموصوفها حكم العصبية عند عدمها وبعضهم ترك تعريفه أو جامع  
 النبي صلى الله عليه وسلم لانه عرفه بشئ له الولاء نعمة كجملة النسب لا يباع ولا يورث قال  
 الأبي هذا منه صلى الله عليه وسلم لم تعريف حقيقة شرطها ولا يحد أيتم منه اهـ فخص من  
 حاشية الأمير بزيادة (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا استدلال على قوله سيدها  
 نعمة المعتق ووجه الاستدلال أن تعليق الحكم بالمعتق يؤذن بطهارة ماله من الاشتقاق  
 والموصول وصلته في قوة المشتق فكانه قبل الولاء للمعتق لأجل اعتاقه فعلم من ذلك أن  
 الاعتاق هو سبب الولاء وقوله إنما الولاء لمن أعتق أي لاغيره لكن يلحق به من نسب  
 في العنق بشرأف أصله أو فرقه ومثله الارث كما تقدم وقوله معتق عليه أي ابن البخاري ومسلم  
 وقوله من حديث عائشة أي حال كون ذلك الحديث من الأحاديث التي روتها عائشة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم فحديث المضاف لعائشة مفرد مضاف بغير (قوله ورث بها المعتق)  
 أي لا العتيق قال شيخ الاسلام وانما كان الارث بالولاء ثابتا من جانب المعتق خاصة لأن  
 الانعام من جهة فقط فاختص الارث به اهـ وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم ورث عتقا  
 من معتقه فضعف كما قاله الترمذي وبغرض محته فيجعل على إعطائه مصلته لا أن يورثه  
 من حيث كونه معتقا انما زاد هذه المحبة للارتداد الصورة الآتية وهي ما لو اشترى ذمي هذا  
 وأعتقه ثم اتفق بدارا لم يورث واسترق واشترى عتقه فكل منهما يورث الآخر لكن  
 من حيث كونه معتقا لا من حيث كونه عتقا ومثله هذه الصورة ما لو اشترى عتيق أبا  
 معتقه وأعتقه فان اتفق يرث من سيده كإنا السيد يرث من عتقه لم يكن لامن حيث  
 كونه عتقا بل من حيث كونه معتقا لا سيده فيثبت له ولأهله الميراث كما ثبت لسيد  
 ولأهله الميراث وكذلك ما لو اشترى شخص أمه فصنعت عليه ثم ماتت أبا ولها وأعتقه  
 فانه يرث للولد على أمه ولأهله الميراث ولا ماله عليه ولأهله الميراث انتهى أو يؤخذ فلا يصح  
 الاسلام يتصرف (قوله وعصبته المتصون بأنفسهم) أي كان المعتق وأمه وأخيه  
 وجده وأخواته بقوله المتصون بأنفسهم عن بنات المعتق مع بنات فانه من عصبته بالغير  
 وعن أخوات المعتق مع بناته فانه من عصبته بالغير فلا يرث بالولاء (قوله لقوله  
 صلى الله عليه وسلم الخ) هذا استدلال على كون الولاء ميلا للارث الذي ذكره المصنف في

سبها نعمة المعتق على  
 رقيقه لقوله صلى الله عليه  
 وسلم إنما الولاء لمن أعتق  
 معتق عليه من حديث  
 عائشة رضي الله عنها  
 ورث به المعتق من حيث  
 كونه معتقا وعصبته  
 المتصون بأنفسهم على  
 تفصيل سيده في بعضه ان  
 شاهد الله تعالى آخر الكتاب  
 لقوله صلى الله عليه وسلم

المتن فالحديث دليل لكلام المصنف (قوله الولاء محبة كلمة النسب) أى علقته وارتباطا  
كمعلقة وارتباطا بالنسب واللمعة تضم الكلام وقصها النسبة كإلى المصباح العلقمة والقربة  
فثبت للمشبه مائتة للمشبه به وقد ثبت للمشبه به الأرض فثبت للمشبه ولكن المشبه لا يعطى  
حكم المشبه به من كل وجه فلا يقال القسمة يقتضى أنه يورث به من الجانبين كإلى النسب  
مع أنه لا يورث به إلا من جانب واحد وقوله لا يورث أى لا يورثه سبعة ولا مائة  
(قوله وقد ثبت العتق المقتضى) أى فمتصور الأرض به من الجانبين كإلى الصورة التى ذكرها  
وكإلى صورتين السابقتين وقوله كما لو اشتري ذى عبد الخ أشار إلى الكاف إلى عدم المحصر  
فى هذه الصورة بل مثلها صورتان السابقتان وقوله حيث لا مانع أى كقتل أو نحو هذه  
حسبة تعقيد وقوله من حيث كونه فمقتضى ربط وقوله وقد ثبت العتق أو بقوله فكل  
منهما يورث الآخر وهذه حسبة تعليل (قوله وثالثها نسب) أى وثالث الأسباب نسب من  
جهة العلو أو السفلى أو التوسط وقوله وهى الآية أى مباشرة وقوله والبنوة أى مباشرة  
أيضا وقوله والأولاد أى أحدهما أى الانتساب بأحد الأبوة والبنوة فالمدى بالأبوة الأجداد  
والجدات والاختوة والأخوات والأعمام والعلمات والأخوال والخالات والمدى بالبنوة  
أولاد من نصف بها ولو أنى فدخل فى ذلك ذوى الأرحام ولا يضر تأخيرهم عن غيرهم  
كما لا يضر تأخيرهم عن الآخر من الابن فى كونه وارتباطا بالقربة اه لولؤ تقلا عن شرح  
الترتيب (قوله قد ثبت بها الأقارب) تقرير على جعلها سببا للأرث وقوله وهم  
أى الأقارب وقوله الأصول أى كالأب والجد وقوله والفروع أى كالابن وابن  
الابن وقوله والمحوالى أى كالأخ وابن الأخ وقوله فلا يورث الخ هذا استدلال  
على قوله قد ثبت بها الأقارب وقوله وما لم يورث بذلك أى بالمدى كونه من الآباء والأحداث  
وقوله باجتماع أو قياس أى من اجتماع أو قياس فالبايع بمعنى من البايعة فهو يسان  
لمحق بذلك ويحتمل أن اسماء للتصوير فيكون ما ذكر تصويرا لمحق بذلك وقوله على  
تفصيل الخ مرتبط بقوله قد ثبت بها الأقارب (قوله ويورث به من الجانبين تارة) أى يورث  
بسمه من الجانبين فى حالة وقوله كالابن مع أنه أى لأنه إذا مات أحدهما ورث الآخر  
وكذلك الأخ مع أخيه وقوله ومن أحد الجانبين أى يورث به من أحد الجانبين  
دون الجانب الآخر فى حالة أخرى وقوله كالجد أم الأم مع ابن بنتها أى لا يورثه إذا  
مات وهو لا يورثها إذا مات لأنه من ذوى الأرحام (قوله وأثر القربة الخ) المناسب وأثر  
النسب الخ لأن لفظ النسب هو الواقع فى كلام المصنف لكن معناه القربة وهذا جواب  
عما قد يقال لم أنو القربة الأم عنهما بالنسب مع أنها أقوى الأسباب وحاصل الجواب  
عن ذلك أنه أثرها بالاستقامة النظم ولطول الكلام عليها فاجاب من وجهين وقوله  
وان كانت أقوى الأسباب أى والحال أنها أقوى الأسباب لأنها من أصل الوجود فان  
الشخص فى وقت ولادته يكون ابنا أو أخا ونحو ذلك بخلاف النكاح والولاء فان كلا منهما  
يطرأ بوضاهى لا تزول والنكاح قد يزول بأن يطلقها أمثلا ولا يوجب النكاح قصدا  
والولاء حرمانا وهما لا يجعلاها أيضا يورث بها بالعرض والتعصيب وأن ككاح يورث

الولاء محبة كلمة النسب لا  
يباع ولا يوهب واد الشافعى  
رحمه الله وقد ثبت العتق  
العتق كما لو اشترى ذى  
عبد أو اعتقه ثم اتفق  
السيد بدار الحرب فاسترق  
فاشترى بعتقه فاعتقه فكل  
منهما يورث الآخر  
لا مانع من حيث كونه عتقا  
لان من حيث كونه عتقا  
وثالثها (نسب) أى  
قربة وهى الأبوة والبنوة  
والأولاد أحدهما يورث  
بها الآخر وهم  
والفروع والمحوالى والآباء  
الكره والاحداث الصبيحة  
وما لم يورث بذلك باجتماع  
أو قياس على تفصيل  
سابقى بعضه يورث من  
الجانبين تارة كالابن مع  
أبيه والأخ مع أخيه ومن  
أحد الجانبين أخرى  
كالجد أم الأم مع ابن بنتها  
وأثر القربة وان كانت



به بالقرض فقط والولد يورث به بالتصيب فقط فهذه أوجه للقوة فتبطل عما قيل هنا كما  
 قاله العلامة الأمير (قوله لأجل تبيين النظم) أي استقامته وقوله وأطول الكلام عليها  
 بحث فيه الاستاذ المحفني بأن هذا لا يظهر إلا لو ذكر أحكام القرابة عنها حتى يؤثر الطول  
 الكلام عليها فراراً من طول الفصل بكثرة الكلام على ما حقه التقدم وأجاب الشيخ  
 الأمير بأنه أراد أن تكون بقرب المباحث المتعلقة بها وقوله لأن كثرة الأحكام الاستثنائية  
 فيها أي وبعضها في النكاح وفي الولاء فتدبر (قوله متفق عليه) فصح لكلام المصنف  
 فالتفت فيما نجا هو السبب المتفق عليه فلا ساقى أن هناك سبباً مختلفاً فيه وقوله والا  
 فهناك الخ أي الأقل ذلك فلا يصح لأن هناك الخ وهكذا نظائر هذه العبارة فإن شرطية  
 مدخلة في لا التافية وليست استثنائية كما قد يتوهم وقوله سبب وأربع وزاد المحفني خامساً  
 وهو ولا الموالاة بعد القرابة والعقود وصورته أن يقول الرجل لثمن أنت مولاي ترى  
 إذا مات وتعتقل غني إذا جئت فيقول قبيلت قبيلت بذلك الأثر لاولي وعصيته عند عدم  
 القرابة والمتفق كما قاله الأمير بقلا عن السراجية ولعل هذا غير ما تقدم عن المجاهدة فتأمل  
 (قوله جهة الاسلام) أي جهة هي الاسلام بالاضافة للبيان قال شيخ الاسلام في شرح  
 الفصول وفي حمله جهة الاسلام سبباً تنبيهه على أن الوارث هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة  
 الشرح وغيرهما وهو التحقيق وما قبل من أنه جهة الاسلام لا المسلمون لجهة الوصية بثبات  
 ماله لهم ليس بشئ وكذلك قول المولى في إشارته إلى أن الاسلام ليس سبباً للأثر والألزم  
 استبعاد المسلمين اه فهو ليس بشئ أيضاً وعدم لزوم الاستبعاد لتعذره فهو تقييد شخص  
 طائفة مخصوصة من المسلمين كالوصية بالثالث لقوم غير محصورين كالغفران فإنه لا يجب  
 استبعاده بل يجوز هذا الواحد كما قال السبكي أنه الظاهر اه شيخ الاسلام أفاده  
 في المأثرة مع زيادة من حاشية المحفني (قوله فثبت به الخ) تفريع على جعل جهة الاسلام  
 سبباً في الأثر أي فثبت سبب الاسلام فاضمه عائد للاسلام ويعلم أن يكون عائداً  
 لجهة الاسلام ولم يؤثّر لا كسببه التذكري من المضاف إليه والمراد أنه يورث انا  
 مراعاة المصلحة فلا يسفه انا تخلفاً ولا مصلحة محضة اذ لو كان انا محضاً لا يمنع صرفه  
 لمن يطرأ وجوده أو سلامه أو حرته بعد موت المورث ويفضل الذي كره على الاثني ولم  
 يصرف للرجل مع أبيه ولو كان مصلحة محضة لمجاز صرفه للكاتب أو للكافر إذا اقتضت  
 المصلحة الدفع له وفي القاتل وجهان أحدهما المدع وقوله يات المال أي المثل الذي يحفظ  
 فيه مال المسلمين فثبت بذلك ما أمام أو تائبه والوارث في الحقيقة المسلمون كما تقدم تحقيقه والا  
 فلا معنى لكون الميت الذي هو محل حفظ المال وارثاً في نسبة الأثر له نسج وقوله  
 ان كان متعلماً أي أن كان متوليه عادلاً بحيث يصرف المال الذي فيه في مصارفه  
 الشرعية وقوله عندنا أي معاشرة الشافعية وقوله عن الأراج راجع لقوله يورث وقوله  
 ان كان متعلماً والمقابل الأول أنه مصلحة بحيث يعطى منه للقاتل ونحوه والمقابل الثاني  
 انه يورث وان لم ينظم لأن الحق للمسلمين فلا يسقط باختلاف قائم كان كافر أو يفرق بأن  
 الزكاة مستحقها غير كراه والمالك موجود بخلاف المورث كما في شرح الترتيب (قوله

أقوى الأسباب لأجل تبيين  
 النظم وأطول الكلام  
 عليها لأن كثرة الأحكام  
 الاستثنائية فيها (ما بعدهن)  
 أي هذه الأسباب  
 (لوارث) جمع ميراث  
 يعني الأثر (سبب) أي  
 متفق عليه والأفهام  
 سبب أربع مختلف فيه  
 وهو جهة الاسلام فثبت به  
 بيت المال ان كان متعلماً  
 فقد ناهى الأراج

وسواء كان منتظما أم لا على الأرجح عند المسالكية) هذا هو ظاهر كلام ابن المحاسب  
والشيخ خليل لكن ذكر الخطاب نقولا صريحة في اشتراط الانتظام وهو المعتقد كما في  
شرح الجوهري فلا يصرف له شيء أن كان غير منتظما بأن كان متوليه حائرا بل يرتضى من  
يرد عليه فان لم يكن فلذوي الارحام فان لم يكونوا صرفه شخص عارف بوجوده فغيرها  
وهو ما جاور على ذلك ويحوز له أن يأخذ منه لنفسه بقدر كفايته كما هو مذكور في الفقه  
(قوله ولا يرث عند الخنفئة والمخالبية) أي سواء كان منتظما أم لا واستدلوا بقوله تعالى  
وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض بقوله تعالى وصيكم الله في أولادكم وغير الخال وارث  
من لا وارث له يعقل عنه ويرثه فظاهر ذلك كله أن يثبت المسال الارث وأجاب عن ذلك في  
شرح الترتيب فراجع (قوله ثم اعلم أن الموانع الخ) هذا دخول على قول المصنف وعن  
الشخص من الميراث الخ (قوله وهو في اللغة المحال) ومنه قوله ههنا مانع بين كذا  
وكذا أي محال بينهما وقوله واصطلاحا ما يلزم الخ وعرفه الا تمدي بأنه الوصف  
الوجودي المنضبط المعروف ببعض الحكم وذلك كالحق فانه وصف وجودي منضبط معرف  
نقص الحكم الذي هو الارث ونقصه عدم الارث ويصدق التعريف الذي ذكره الشرح  
بالق أيضا فانه يلزم من وجوده عدم الارث ولا يلزم من عدمه وجود الارث لاحتمال أن  
لا يكون رقبا ولا يرث لاقد شرط كتحقق حياة الوارث بعدموت المورث ولا يلزم من عدمه  
أيضا عدم الارث لاحتمال أن لا يكون رقبا ولا يرث لوجود الشرط وعلم من ذلك أن المانع  
انما يؤثر طرف الوجود بخلاف السبب فانه يؤثر طرف الوجود والعدم بخلاف الشرط  
فانه انما يؤثر طرف العدم كما سبقي (قوله لذاته) راجع للشيء الاول وللشيء الثاني طرفه  
فالمعنى بالنظر للشيء الاول ما يلزم من وجوده العدم لذاته فلا يرث اذا كان على الشخص  
شخصا وفقدا الماء فانه يصل فاقدا الطهورين وعليه الاعادة فلم يلزم من وجوده الخاصة عدم  
صفة الصلاة لكن لا لذاته بل لوجوده المخصص وهو فقدا الماء والمعنى بالنظر للشيء الثاني  
بطرفه ولا يلزم من عدمه وجود لذاته ولا عدم لذاته فلا يرث وجود الارث عند عدمه  
لوجود السبب وتحقق الشروط فانه وان لم يلزم من عدمه وجود الارث لكن لذاته بل  
لوجود السبب وتحقق الشروط ولا يرث ايضا عدم الارث عند عدمه لعدم قد الشرط كان لم  
يتحقق حياة الوارث بعدموت المورث فانه وان لم يلزم من عدمه عدم الارث لكن لذاته بل  
لعدم الشرط وفي الحقيقة هذا الشرط للتوضيح لان ذلك كله يعلم من جعل من لتعليل  
كما تقدم التنبه عليه في تعريف السبب (قوله عكس الشرط) أي خلافه اذا الشرط  
ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وذلك كتحقق حياة الوارث  
بعدموت المورث فانه يلزم من عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لاحتمال  
أن يتحقق حياة الابن بعدموت أبيه ولا يرث لقيام المانع به كالحق أو القتل ولا يلزم من  
وجود عدم الارث لاحتمال أن يتحقق حياة الوارث بعدموت المورث ولم يوجد مانع مع توفر  
أقية الشروط فالشرط انما يؤثر طرف العدم وقولنا لذاته راجع للشيء الاول وللشيء الثاني  
بطرفه فالمعنى بالنظر للشيء الاول ما يلزم من عدمه العدم لذاته فلا يرث اذا فقدت

وسواء كان منتظما أم لا عند  
المسالكية ولا يرث عند  
الخنفئة والمخالبية والكلام  
فيه مما يطول فراجع في  
كتابنا شرح الترتيب ثم  
اعلم أن الموانع جمع مانع وهو  
في اللغة المحال واصطلاحا  
ما يلزم من وجوده العدم  
ولا يلزم من عدمه وجود  
ولا عدم فانه عكس الشرط

الطهارة وقد استخلص الماء والتراب فانه صلى فاقد الطهورين وعليه الاعادة فلم يلزم  
 من عدم الشرط عدم صحة الصلاة لكن لا لذاته بل لوجود المرحض وهو فقد الطهورين  
 والمعنى بالنظر لشيء الشافي بطرفه ولا يلزم من وجوده وجود لذاته ولا عدم لذاته فلا يرد  
 ما اذا وجد الشرط لكن اقترن به مانع كان محققا شروط الارث لكن مع الرق أو القتل  
 فانه وان لم ينم من وجود الشرط عدم الارث هنا لكن لا لذاته بل للسابع ولا يرد أيضا ما اذا  
 وجد الشرط وانتفتت الموانع وتحققت بقية الشروط فانه وان لم ينم من وجوده الوجود  
 لكن لا لذاته بل لتوفر الشروط وانتفاء الموانع وفيه انه توضع كالم (قوله وموانع الارث  
 ستة) وما زاد عليها فحسبته مانعا تناهى لان المراد بالمانع كما قاله اراعى ما جامع السبب  
 والشرط بخلاف الامان وانما فان عدم الارث فيه حال انتفاء النسب وبخلاف استبعاد تأريخ  
 الموت لفرق وقته والشك في وجود القريب وعدم وجوده كالمفقود والمجل فان عدم الارث  
 فيها لعدم وجود الشرط وهو تحقق وجود الوارث عند موت المورث وعدم التولي بالنسبة من  
 الموانع فان من خصائص الانبياء انهم لا يورثون لقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء  
 لا نورث ما تركناه صدقة والتحقيق انها ليست بمانع لان شأن المانع ان من تعلق به لا يرث  
 ولا يورث كالحق أو لا يرث فقط كالقتل وليس لنا مانع يرتب عليه ان من تعلق به لا يورث  
 فقط كما في الانبياء فانهم يورثون ولا يورثون والحكمة فيه ان لا يفتى فيهم موتهم لاجل  
 الارث فيملك وأن لا يظن بهم الرضا في الدنيا وان تكون أم والمهم صدقة بعدهم فغضا  
 لاجورهم كما اشار اليه في الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم ما تركناه صدقة وأما قوله تعالى  
 حكاية عن زكريا فبطل من ذلك ولبارئ وورث من آل يعقوب فالمراد منه وراثة النبوة  
 والعلل لوراثة المال اه لؤلؤة تصيرف (قوله على المتفق عليه متناه وهو ثلاثة) أي التي  
 هي الرق والقتل واختلاف الدين وأما الثلاثة المأقاة فمختلف فيها كما سيأتي في الشرح  
 (قوله فقال) عطف على اقتصر (قوله أي الذي قام بسبب الارث) أي وجد فيه الشرط  
 بخلاف من لم يقيم بسبب الارث كالمتفي باللعان وانما فان عدم الارث فيه حال انتفاء  
 السبب وبخلاف من لم يوجد فيه الشرط كمن شك في وجوده وعدمه كالمفقود فان عدم  
 الارث فيه لعدم وجود الشرط (قوله عليه واحدة) اشار بذلك الى أن قول المصنف واحدة  
 صفة لموصوف محذوف دل عليه قوله من علل ثلاث (قوله أحدها رق) كان المناسب  
 أحدا هارق لكنه راعى الخبر وهكذا يقال في قوله وثانها قتل وقوله وثالثها اختلاف  
 دين (قوله وهو) أي شرعا وأما الفسنة فغناها العبودية وقوله يحجز حكى أي حكم به  
 الشارع لاحتياضه اذ لا قدرة على التصرف حصالا لكن الشارع منعه منه وحكم بعدم نفوذه  
 وقوله يقوم بالانسان أي يتصف به الانسان ذكرنا كان أو أنثى وهذا القيد لبيان الواقع  
 وقوله بسبب الكفر أي بسبب هو الكفر فالإضافة للبيان ونحو ذلك لانهما الحكمي  
 الذي يقوم بالانسان لا بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف كما في الصبي والمجنون  
 (قوله وهو مانع من المجانيين) أي جاني الزنى وقريبه مثله وقوله فلا يرث الرقيق هو  
 مع قوله ولا يورث مفرغ على قوله وهو مانع من المجانيين وقوله بجميع أنواعه أي التي

وموانع الارث ستة اقصر  
 المصنف رحمه الله على  
 المتفق عليه متناه وهو ثلاثة  
 فقال (ومنع الشخص)  
 الذي قام بسبب الارث  
 (من الميراث) أي الارث  
 عليه (واحدة من علل ثلاث)  
 أحدها (رق) وهو يحجز  
 حكى يقوم بالانسان  
 بسبب الكفر وهو مانع من  
 المجانيين فلا يرث الرقيق  
 بجميع

هي الفن والمذبر والمعلق عتقه بصفة الموصى بعتقه وأم الولد والمكاتب والمعتق (قوله  
 لأنه لو ورث لكان لسيده) أي لكن التالي باطل فهذا قياس استثنائي ذكر الشرح  
 الشرطية منه وطوى الاستثنائية لكن ذكر تعليلها بقوله وهو أجنبي من الميت فكأنه قال  
 لكن التالي باطل لأنه أجنبي من الميت وسان الملازمة في الشرطية أن الرقيق لا يملك  
 فيه مبيع ما تحت يده من أكتاب ونحوها لسيده اه حفي يتصرف (قوله ولا يورث)  
 أي بل ما تحت يده من الأكتاب ونحوها لسيده وقوله لأنه لا يملك له أي أصلا وهذا ظاهر  
 في غير المكاتب وكذا في المكاتب لأنه يموت تفتيح الكتابة فيرجع ما يملكه لسيده وقوله  
 ولو ملكه سيده أي بأن يرهه مباحا لملكه وهذه غاية للرد على القول بأنه عليه إذا ملكه  
 سيده (قوله) لكن البعض يورث عنه الخ هذا استدراك على قوله ولا يورث فقط فالقاعدة  
 أنه لا يرث الرقيق ولو مضافا ولا يورث إلا أن كان مضافا فيورث عنه ماملكه ببعضه الحر  
 وبعضهم استثنى أيضا ما لو كان كافرا له أمان ففي حال حرة وأمانه ثم نقض الأمان  
 فسي واسترق فسرت عليه الجناية ومات حال رقة فان قدر الدية يكون لورثته قال الطحاوي  
 وليس لناصر يورث فيها الرقيق مع رقة جميعه إلا هذه لكنهم إنما أخذوها بالنظر للحرية  
 السابقة فالاستثناء بالنظر لكونه حال الرق رقيقا وقوله على الأرجح عندنا أي معاشرا  
 الشافعية ومقابل الأرجح أنه من ورثته ومالك بعضه على نسمة الرق والحرية كذا في اللؤلؤة  
 وقال الأوبلاقي في حاشيته مقال له قولنا أحد ماله لملك بعضه وهو مذهب الإمام  
 مالك والثاني لبيت المال (قوله ولا يرث ولا يورث كالقن عند المالكية والحنفية) أي  
 تغلبا بجانب الرق وماملكه ببعضه الحر يكون لملكه الرقة ومذهب ابن عباس  
 أنه كالحر في جميع أحكامه وبه قال الحسن والحفي والشعي وجابر والثوري وأبو يوسف  
 ومحمد وزفر يورث ويورث ويصح كالحر اه لؤلؤة (قوله يورث) أي يورث عنه جميع  
 ماملكه ببعضه الحر عند الحنابلة كذهبا فلومات إن ببعض نصفه رقة رقيق عن  
 أسه وأمه فلامه ثلث ماملكه ببعضه الحر ولا به ما بقية عندنا وعند الحنابلة وأما عند  
 المالكية والحنفية فلا شيء لهنه وأما لملك بعضه وقوله ويرث ويصح على حسب  
 ما فيه من الحرية أي يرث بقدر ما فيه من الحرية ويصح بذلك التقدير معا لماله بعضه الحر  
 بجميع الأحرار ولعنه الرقيق بجميع الأرقاء فلومات حر عن أم وأخ حر وإن ببعض نصفه  
 حر ونصفه رقيق فلا ميسدس ونصف سدس لأن الابن يهجم من الثلث بنصفه الحر عن  
 نصف السدس ولو كان حرا كاملا يهجم عن السدس كله ولكل من الابن والمعتق والأخ  
 الحر نصف الباقي لأن الابن يرث بنصفه الحر ونصف الباقي ويوجب الأخ عن ذلك النصف  
 ويرث الأخ النصف الآخر فالسئلة أصلها من ستة للإمام واحد ونصف فأنكسرت على  
 مخرج النصف وهو اثنان فبأن في ستة مباحي عشر للإمام ثلاثة وهي سدس ونصف يبقى  
 تسعة ونصف لها حصص فأنكسرت على مخرج النصف أيضا وهو اثنان فبأن في اثني  
 عشر باربعة وعشرين للإمام ستة وللأبن تسعة وللأخ مثلها ولو كان هناك إنسان معصان  
 وأخ هو لكان لكل من الابن الربع وللأخ النصف وقيل فإنه ان تجمع حريتهما فهي

أنواعه لأنه لو ورث لكان  
 لسيده وهو أجنبي من الميت  
 ولا يورث لأنه لا يملك له ولو  
 ملكه سيده لكن البعض  
 يورث عنه جميع ماملكه  
 ببعضه الحر على الأرجح  
 عندنا ولا يرث ولا يورث  
 كالقن عند المالكية  
 والحنفية ويرث ويورث  
 ويصح على حسب ما فيه  
 من الحرية عند الحنابلة

حرة ابن تام ويقسم المال بينهما بسقط الاخر وهذا كله عند المحنابلة ولا يخفى المحكم عندنا  
 (قوله وثانها قتل) أي مطاعا عندنا وسأبقى فيه تفصيل عند الأئمة الثلاثة منذ كورفي  
 الشرح (قوله وهو مانع للقاتل فقط) أي عن الارث ولولا قال المقتول ورثه فوصية وقوله  
 لا لاقتول معلوم من معنى فقط ولو سقط متوازنان من علوا إلى سفلا وأحدهما فوق الآخر  
 فسأت السفلى لم يرده الأعلى لأنه قاتل له وإن مات الأعلى ورثه الأسفل لأنه غير قاتل له نقله  
 الاذعري وهو ظاهر وقوله فقد يرث قاتله وذلك كأن يهرج مع ابن أخيه جرحا يسري إلى  
 النفس ثم مات الم قبل ابن أخيه المجرورح وفيه حياة مستقرة فانه يرثه قطعا قال الصميط  
 وهذا خارج عن عبارة النظم فأقاده في الأصول (قوله واختلفت الأئمة في القاتل) أي  
 واختلفت الأئمة الأربعة في القاتل الذي لا يرث وقوله فعندنا لا يرث من له مدخل في  
 القتل أي فعندنا معاشر الشافعية لا يرث من له مدخل وتثبت في القتل تسبقا بر فلا يرث  
 ما إذا أجل الزوج زوجته فانت بالولادة فانه يرث وإن كان له تسبب في قتله بالاحتمال لأنه  
 تسبب بعدد وقوله ولو كان بحق أي سواء كان القتل بغير حق أو كان بحق خلافا للأئمة  
 الثلاثة فإن القاتل يرث عندهم إذا كان القتل بحق كما يرمي من كلام الشرح الآتي (قوله  
 كقتص) أي قاتل قصاصا به هذا وما بعده مثال إن له مدخل في القتل بحق المأخوذ  
 غاية وقوله وأمام فلا يرث من أمر بقتله وقوله وقاض فلا يرث من حكم بقتله عندنا وما عند  
 المالكية فيرث بلا خلاف كما في الخطاب وغيره وقوله وجللا فلا يرث من قتله وقوله  
 بأمرهما أو أمر أحدهما انما قد بذلك ليكون من أقراد من له مدخل في القتل بحق وأما  
 عدم ارثه فلا يتقدم بذلك وكان الظاهر أن يقد كلامنا الشاهد والركي بالصادق ليكون  
 كل منهما ممن له مدخل في القتل بحق وقوله وشاهد كان شهيدا على قربه بما يوجب  
 القتل وقيل: شهادته فلا يرث منه وقوله ومرك أي الشاهد أولئك كان طلبت زكاة  
 الشاهد بما يوجب القتل أو زكاة أمارك في زكاة وقتل بذلك فلا يرث منه سدا للباب وعلا  
 نظائر الخمر (قوله ولو كان بغير قصد) أي سواء كان القتل بقصد أو كان بغير قصد وقوله  
 كاتما الخ تخيل لنا نال بغير قصد المأخوذ فانه فلا يرث النسائم من قتله ولا المجنون من قتله  
 ولا العطل من قتله ولا يرث خبر رفع القلم عن ثلاث من الصبي حتى يبلغ وعن النسائم حتى  
 يستقط وعن المجنون حتى يفق لأن المرفوع انما هو قبل التكليف وما نحن فيه من قبل  
 خطاب الوضع وتالف أو خفة فقال يرث القاتل إذا كان صديا ومجنونا لا رماح القلم  
 عنهما وقد علمت أن المرتفع انما هو قبل التكليف ولا تعلق له بالارث (قوله ولو قصد به  
 مصلحة) أي ولو قصد بالقتل أي بسببه كالضرب وبط الجرح مصلحة لاقتول كالتأديب  
 والتداوى وقوله كضرب الاباءه للتأديب مثال لسبب القتل المقصود به المصلحة وكذا  
 قوله وبط الجرح بالمصلحة أي شق الجرح بالمصلحة المربى والمط بفتح الباء وتشديد الطاء  
 المصلحة مصدر وبط كرم ومثل ذلك سقمه دواء أفضى إلى موته كما في شرح الترتيب (قوله  
 والاصل في ذلك) أي الدليل على عدم ارث القاتل وقوله ليس للقاتل من المراث شي أي  
 ليس إن له مدخل في القتل شي من الارث (قوله والمعنى فيه تسمية الاستتجال في بعض

(و) ثانيا (قتل) وهو مانع  
 للقاتل فقط لا لاقتول فقد  
 يرث قاتله واختلفت الأئمة  
 في القاتل فعندنا لا يرث  
 من له مدخل في القتل ولو  
 كان بحق كقتص وأمام  
 وقاض وجللا بامرهما أو  
 أحدهما وشاهدا ومرك ولو  
 كان بغير قصد كنائم ومجنون  
 ومطل ولو قصد به مصلحة  
 كضرب الاباءه للتأديب  
 وبط الجرح للعاجلة والاصل  
 في ذلك قوله صلى الله عليه  
 وسلم ليس للقاتل من المراث  
 شي والمعنى فيه تسمية  
 الاستتجال في بعض

الصور) أى والعلة في عدم إرث القاتل خوف استتعال الوارث للارث بقتل مورثه في بعض الصور وهو إذا قتله عدا فاقضت المصلحة حرمانه من الارث مما لا باعده من استتعال شئ قبل أو أنه عوقب بحرمانه والاستتعال انما هو بحسب ظنه وبالنظر للظاهر والا فذهب أهل الحق ان المقتول بعينه بعمره كما قال صاحب الجوهرة

وميت بعمره من يقتل \* وغير هذا ما طل لا يقبل

وقوله وسد الباب في الباقي المناسب وسد الباب في الباقي كما في بعض النسخ لانه معطوف على قوله ثم ما لا استتعال أى وسد باب القتل في باقي الصور وهو ما إذا كان القتل بغر قصد كما في الذائم والمجنون والطفل (قوله ولا مدخل للفتى في القتل) أى ولو أخطأ في الافتاء ومثله راوى الحديث ولو ضعه فاعاد كذا القاتل بالعين والقاتل بالحال ومن أتى لأمراته بالحكم فأكلت منه سمعة ثم أكلت منه الزوجة فماتت ومن أحبل زوجته فماتت بالولادة كما تقدم وأما من شهد على مورث بمقتضى جلد فماتت فلا ينظر فيه بحال لكن ظاهر ما لا فقه منه بذلك وقوله وان كان على معين أى وان كان اقتضاؤه على شخص معين كان استيفاء في زيد بخصوصه لكنه قتل عدا عدا وانما فاقته وقوله لانه ليس يلزم أى بل يخبر بالحكم فقط وقوله بخلاف القاضى أى فإنه يلزم لا يخبر فقط (قوله وعندنا تحنفة كل قتل الخ) حاصل الامر

أن الله عندنا لا يقتل خطأ كان يرى الى صفة فيصيب انما فيجوز فوجب الدية على العاقلة والكفارة عليه أو شبهه عمد كان يعمد ضرب به بما لا يقتل فالبال كسوط فيقتل منه وكذلك مع الأثم أو جار مجرى الخطأ كان فام فاقته عليه فقتله أو دونه دابته وهو راكبا فسلك ذلك أيضا بلاثم أو قتل بالسب كان حفر ثرا في ملكه فماتت فماتت بمورثه فوجب الدية على العاقلة ولا كفارة ولا أثم ومعلوم ان القتل بحق لا يوجب شيئا والقتل العمد العدوان يوجب القصاص والأثم دون الكفارة كما يؤخذ من كتبهم فإذا تم هذا فقول قوله كل قتل أو جوب الكفارة منع الارث أى كالقتل الخطأ أو شبهه العمد أو المجارى مجرى الخطأ وقوله وما لا فلا أى وما لا يوجب الكفارة فلا يمنع الارث بذلك كالقتل بالسب والقتل بحق واحترز بالعدوان عن العمد غير العدوان فلو كان لا يمنع الارث عندهم وقوله فانه لا يوجب الكفارة عندهم أى بل يوجب القصاص مع الأثم وقوله ومع ذلك منع الارث أى ومع كونه لا يوجب الكفارة يمنع القاتل من الارث لانه قطع الموالاة التي هي معنى الارث (قوله وعندنا تحنافة كل قتل الخ) حاصل الامر ان القتل عندهم ما يقتل عدا عدوان فوجب القصاص أو قتل خطأ أو شبهه عمد فوجب الدية أو قتل قريبه المسلم الواثق في صف الكفار فرمى صفهم ولم يعلم فيهم مصل فوجب الكفارة فقط أو قتل بحق بأن ثبت عليه ما يوجب القتل فقتله فلا يوجب شيئا فإذا علمت ذلك فقول قوله كل قتل مضمون بقصاص أى كالقتل العمد العدوان وقوله أو دونه أى كقتل الخطأ أو شبهه العمد وقوله أو بكفارة أى كقتل قريبه المسلم الواثق في صف الكفار فرمى صفهم ولم يعلم فيهم مصل وقوله يمنع من الميراث أى يمنع القاتل من الارث وقوله وما لا فلا أى وما لا يكون مضمونا

الصور وسد الباب في الباقي  
ولا مدخل للفتى في القتل وان  
كان على معين لانه ليس  
يلزم بخلاف القاضى وعند  
الحنفة كل قتل أو جوب  
الكفارة منع الارث وما لا  
فلا لا يقتل العمد العدوان  
ونه لا يوجب الكفارة عندهم  
ومع ذلك منع الارث وعند  
الحنافة كل قتل مضمون  
بقصاص أو دونه أو بكفارة  
يمنع من الميراث وما لا فلا

شيء كالقتل بحق فلا نعلم من الميراث (قوله عند المالكية يرث قاتل الخطأ من المال دون الدية) أي من المال الموجود عنده قبل الموت والأفالية مال وانما يرث من المال المذكور لعدم تجهيل القتل وانما يرث من الدية لوجوبها عليه ولا معنى لكونه يرث شيئاً وجب عليه ويوجب في المال المذكور دون الدية فلو قتل ابن أبا خطأ فباعت عنه وعن زوجته والمزوجة ربع الدية وقمن المال فان القاتل لا يرث في الدية فلا يصح بيعها وما في شرح المراجعة عن سد فمالك من أن الزوجين لا يرثان في الدية غير معول عليه وتعدله بأن الزوجية انقطعت بالموت يقتضي عدم ارث الزوجين مطلقاً وقوله ولا يرث قاتل الجعد المدون أي لا من مال ولا من دية ومحل ذلك إذا كان القاتل بالغاً فلا يختلف ما إذا كان صبيّاً أو مختوراً لأن ههنا كالمخطأ فلا يصرمان من الارث على المعتمد وعم بعضهم أي حيث قال سواء كان كبيراً أو صغيراً طاعاً أو مكرهاً انتهى فان شك في القتل هل كان عبداً أو خطأ منع القاتل من اقراره لأن الشك كافٍ في المنع وهذا في غير ارث الولا فيرث عندهم قاتل العمد والمخطأ الولاء فيرث قاتل السد والولا على العتق فإذا مات العتق عنه ورث ماله بالولا وأعلم أن شبه العمد عندنا داخل في العمد فندهم لا مقابل له فقد فسروا العمد بأن يقصد الشخص ضرب غيره ولو بسلاح لا يقتل غالباً فليس القتل عندهم إلا قتل من عدا خطأ فأن دفعه بمال شبه العمد تنازعه الفقه وما نخرج بالعدوان قاتل العمد غير العدوان كان قوله لا دفعه له عن نفسه أو لكونه خارجاً عن طاعة الامام كما تقدم (قوله والسبب واسع) أي باب القتل واسع من حيث جهله وقوله وفروعه كثيرة في قوة التعليل لما قبله فكانه قال لأن فروعه أي مسائله كثيرة وقوله ومحل بسطها كتب الفقه أي فلا ينبغي بسطها هنا (قوله وتاليفها اختلاف دين) أي اختلاف دين الوارث والميت وقوله بالاسلام والكفر متعلق باختلاف فكل منهما دين لكن الاسلام دين حق والكفر دين باطل ويدل على أن التكفر يسمى ديناً قوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فإن يقبل منه ولا ينفيه قوله تعالى إن الدين عند الله الاسلام لأن المعنى والله أعلم أن الدين المرضي عند الله الاسلام ولذا كان اختلاف الدين من المجانين وأيضاً للكافر قطع ما بينه وبين الله فقطع الله الارث بينه وبين المسلمين (قوله فلا توارث بين مسلم وكافر) تفريع على جعل اختلاف الدين مانعاً من الارث وقوله مخبر للصحيحين لا يرث استدل على عدم التوارث بين المسلم والكافر فلو مات الكافر عن ابن مسلم وعمه كافر ورثه الم دون الابن ولومات المسلم عن ابن كافر وعمه مسلم ورثه الم دون الابن فوجود الابن كالعدم (قوله أماً عدم ارث الكافر المسلم فما لا إجماع) أي أن أماً كافر اختفى قسمة التركة فان أسلم الكافر قبل قسمة التركة لم يرث لكن لا لإجماع بدليل ما سذكركم عن الامام أحمد من أنه يرث حقيقته ترغيباً في الاسلام نه عليه العلامة لا مير (قوله وأما مكسبه) أي عدم ارث أسلم الكافر وقوله فعند الجمهور أي فثبت عند الجمهور وقوله خلافاً لما إذا أي حال كونهم مخالفة لما إذا المخ (قوله ودليلهما) يحتمل أن يكون بالجمهور معطوفاً على مدخول الامام في قوله خلافاً لما إذا المخ والظاهر قرايته بالرفع وقوله والجواب عنه مبتدأ على الاحتمال الاول ومعطوف على ما قبله

وعند المالكية يرث قاتل الخطأ من المال دون الدية ولا يرث قاتل العمد العدوان والباب واسع وفروعه كثيرة ومحل بسطها كتب الفقه (و) تاليفها (اختلاف دين) بالاسلام والكفر فلا توارث بين مسلم وكافر مخبر للصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم أماً عدم ارث الكافر المسلم فيما لا إجماع وأما مكسبه فعند الجمهور خلافاً لما إذا معاً وبه ومن وافقهما ودليلهما والجواب عنه ذكرته في شرح الترتيب

على الاظهر وقوله ذكرته في شرح الترتيب الصغير فاند على الجواب على الاحتمال الاول  
وعلى المذكور من الدليل والجواب على الاظهر ولكون الجواب متعلقا بالدليل كانا  
كالشي الواحد فلذلك لم يقل ذكرتهما بل افرد الصغير وعبارته في شرح الترتيب وذهب  
معاذ بن جبل رضى الله عنه ومعاوية بن ابي سفيان رضى الله عنهما الى توارث المسلم من  
الكافر ثم من الاسلام بزيد ولا ينقص وقيل ساعى النكاح والاعتناء أى فكأن المسلم  
يتزوج الكافر بالشرط كذلك يرث المسلم الكافر وكأن المسلم يقتسم مال الكافر كذلك  
يرث المسلم الكافر وأجيب بان النكاح من صفة فناء لا يرثها المسلم يقتسم مال المحرم ولا يرثه  
وأما القياس فورد بان العبد ينكح الحر ولا يرثها والمسلم يقتسم مال المحرم ولا يرثه انتهى  
بعض تصرف (قوله وسواء أسلم الكافر الخ) هذا تعميم في عدم ارث الكافر من المسلم  
فأدوات المسلم فلا يرثه الكافر سواء أسلم قبله أو بعد تركه المسلم أم لم يسلم قبله أو بعده  
بالقرابة الخ أى وسواء كان الارتباط بين المسلم والكافر بالقرابة الخ وقوله والنكاح  
والولاء أى أو النكاح أو الولاء فالواو فيها معنى أو وقوله خلافا للإمام أحمد أى خالف  
خلافا أو أقول ذلك حال كوني مخالفا للإمام أحمد وقوله في المستثنى أى المشار اليهما  
بالتعميم من وقوله حيث قال ان أسلم الكافر الخ أى لانه قال ان أسلم الكافر الخ ولا يفتي  
ان قوله قال ان أسلم الكافر الخ مقابل لتعميم الاول وقوله وقال المسلم يرث من صفة الخ  
مقابل لتعميم الثاني فحمل كون الكافر لا يرث المسلم عنده ان دام على كفره حتى قسمت  
التركة ويحمل كونه المسلم لا يرث الكافر عنده في غير الولاء واستدل على الثانية بصغر  
النسب أى لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عنده أو أمته صحبه الحما قلنا الولاء فرع  
النسب فهو أولى منه بعدم الارث وأما المحرم فعمل تأويله أن ما يده له منه كافي في الحياة  
لا الارث من العتيق لانه مع ما عدا كافي للأولوية بقلع شيخ الاسلام (قوله فائدة) أى  
هذه فائدة فهي خبر يستدعى على الاظهر من الاحتمالات المشهورة وقد تقدم معنى  
الفائدة لغة واصطلاحاً فارجع اليه ان شئت (قوله استثنى بعضهم الخ) انما يرثه لانه  
كإساقى وقوله فان الولد يرثه الخ عليه للاستثناء وقوله مع حكمنا بالسلامة أى مع حكمنا  
بالسلام الولد بسبب اسلام أمه فالسواء الاولى للعدية والثانية للسببية فلم يلزم تعلل حرفي  
بجميع واحد بناءً على واحد الحكم بالسلامة فالسلامة أمه هو مذهبنا والمشهور في مذهب  
المالكية انه لا يحكم بالسلام الولد غير الميراث لانه لا سلام أبية (قوله قال ابن الهيثم الخ)  
غرضه بذلك والاستثناء وقوله والتجدهم عدم استثناء ذلك أى عدم استثناء ما ذكره  
مالومات كافر الخ وقوله لانه ورثه منذ كان جلا أى وقت كونه جلا فلو يرث مسلم من كافر  
وانما ورث كافر ومن كافر فلا استثناء وانما استثناء بعضهم نظر الخال الولاد وهى شرعا  
الحق الارث (قوله وهذا) أى كونه ورث وقت كونه جلا من حيث لازمه وهو كون  
الحمل مال الكافر ورثه وقوله معنى قول بعض الفضلاء الخ كان المناسبات أن يقول هو المراد  
من قول بعض الفضلاء الخ واستشكل ذلك بانهم قد فسروا الجمادى الذين حيوانا ولا أصل  
حيوان ولا منفصل عن حيوان وهذا يخرج للحمل فالظاهر ان مراد بعض الفضلاء بالجمادى

وسواء أسلم الكافر قبل  
قسمة التركة أم لا وسواء  
بالقرابة أو النكاح أو  
الولاء خلافا للإمام أحمد  
رحمه الله في المستثنى  
حيث قال ان أسلم الكافر  
قبل قسمة التركة ورث  
ترغبنا له في الاسلام وقال  
المسلم يرث من تبقته  
الكافر (فائدة) استثنى  
بعضهم من عدم ورث  
المسلم من الكافر والومات  
كافر عن زوجة حامل  
ووقفنا الميراث للحمل  
فأسلمت ثم ولدت فان الولد  
يرثه مع حكمنا بالسلامة  
بالسلامة قال ابن الهيثم  
رحمه الله قلت والتجدهم عدم  
استثناء هذه لانه ورث  
منذ كان جلا وهذا معنى  
قوله بعض الفضلاء لنا



المعبد فانه اذا اوصى له شخص بشئ اورد به له وقيل له الناظر ملكه المسعد واجب بان يتصرفا بحماذير كذا في بعض الابواب فراد به في بعض الابواب بالارواح فيه وجيشه فنادى كره بعض الفضلاء صحيح في الحمل لكنه لا يظهر بعد فتح الروح فيه فالاولى ان يراد به هنا ما لم يتحقق حياته وجيشه فهو صحيح في الحمل مطلقا لانه لا يتحقق حياته مادام حيا كما اشار اليه العلامة الامر (قوله انتهى) أي كلام ابن الهائم وقوله أي لان العبرة في الارث الخ وتتم وتوضع لكلام ابن الهائم فلما كان قوله لانه ورثه مذ كان حيا لا حيا لما لبس ولقدمة خارجية اشار اليها بقوله لان العبرة في الارث الخ ولقدمة الخارجية بقوله واتحمل كان وقت الموت الخ ثم فرغ على ذلك قوله فلم يرث مسلم من كافر أي كما يقتضيه الاستثناء وانما ورث كافر من كافر قال بعضهم والحكم على الحمل قبل فتح الروح فيه بالكفر فيه نظر لان الكفر انما يتصف به بعد فتح الروح فيه اه وراد بانه يتقدم كافر انما لم يكن في اصوله مسلم تعالى والديه الكافرين فتدبر (قوله والله اعلم) فيه تدبر من دعوى العلامة وان نظر حقيقة الامر كان افعال التفضيل على غير ما به وان نظر للظاهر كان على بانه (قوله) ولما كان التعبير بالفهم يقتضي سبق شئ الخ بحث فيه بانه لا يقتضي ذلك لانه لا مانع من ان يراد فهم ما سيجي نعم الغناء يقتضي ذلك لما فيهم من معنى التفرع وبالحيلة فكان الاولى في الدخول ان يقول ولما كان ما سبق مطلب ففهمه قال فانهم الخ (قوله) أي اعلم علما حازما أي ما لم يراد بالفهم المأمورية المجازم لا مطلق الادراك ولما كان ذلك لا يذلل من دليل يدل عليه قال يدل الخ فقول المصنف فليس الشك كاليقين بل عمل الامر بالفهم بالمعنى المذكور (قوله وهو التردد الخ) هذا يتصرف له عند الاصوليين واما تفسيره عند الفقهاء فخلق التردد الشامل للظن والوهم وهو الانسب هنا لما بينه باليقين وقوله بين حكمين الخ معنى على ان الشك معه حكمان متكافئان والفتوي ان الشك لا حكم هذه وانما هو متصف بظن فبين وعكس على بعد ان يقال المراد بين حكمان عند غير الشاك فلا ينافي انه لا حكم عنده وقوله لا مز يد لاحدهما على الآخر اخرج الظن والوهم لانه ان كان برائحة ظن وان كان مجرد حوجة فهوهم وقد عرفت ان الانسب ان يصرنا فاعطى التردد فيشمل كلا من الظن والوهم (قوله كاليقين) أي مثل اليقين وقوله أي الحكم المجازم أي الادراك المجازم صاحبه (قوله فاندتان) أي هاتان باندتان وقوله الاولى أي الفائدة الاولى وذكر فيها الخلاف في كون الكفر ملة واحدة او ملة كمالا هل الكفر ملة واحدة او ملة الخ (قوله الاحص من مذهبنا ان الكفر كمال الخ) فتوارث الكفار بعضهم من بعض الاما ساقى استنساؤه ولو اختلفت ادبناهم كاليهود والنصارى والمجوس وعدة الاوثان فان قيل كيف تتوزع ذلك مع ان من انتقل من دين لا يخرج الاسلام لا بقرع له اجيب بان له صورته منها الولاء كما نعتي يهودي نصرانيا ومنها التماكح كما نعتي نصراني يهودية ومنها ان يكون احدا يهوديا والآخر نصرانيا فيقتير الولد بينهما بعد بلوغه كما جزم به الرافعي حتى لو ابعدا ولدان كان لاحدهما ان يختار اليهودية وللآخر ان يختار النصرانية ففي هذه الصورة يتحقق التوارث بالابوة والامومة والاعوة مع الاختلاف

جاء ذلك انتهى أي لان العبرة في الارث بوقت الموت والمحمل كان وقت الموت محكما بغيره فلم يرث مسلم من كافر والله اعلم ولما كان التعبير بالفهم يقتضي سبق شئ يفهم قال (فهم) أي الطائفة ما قلته لك أي اعلم علما حازما يدل على قوله (فليس الشك) وهو التردد بين حكمين لا مزية لاحدهما على الآخر (كاليقين) أي الحكم المجازم (فاندتان) الاولى هل الكفر كماله واحدة أم ملل الاصح من مذهبنا ان الكفر ملة واحدة وهو مذهب الخنفية

باليهودية والنصرانية أقامه في المأثرة نقلا عن شيخ الاسلام (قوله والثاني مل) وعليه فلا  
 تنوارث أهل المال بعضهم من بعض فلا يرث اليهودي النصراني وبالعكس وقوله  
 والنصارى مله الخ كان الأولى أن يقول والنصرانية مله واليهودية مله وما عداهما مله إلا  
 أن يقدر مضاف أي دين النصارى مله ودين اليهود مله ودين من عداهما مله وهذا  
 أحد قولين عند المالكية وهو ما نقله ابن عبد السلام عن مالك وتبعه عليه العلامة خليل  
 وعليه فبقع النوارث بين الجوس وعباد الشمس مثلا ونافي القولين ما ذكره ابن مرزوق عن  
 أ كابر المذهب واعتمده الأجهوري أن اليهودية مله والنصرانية مله وما عداها مله  
 كشمرة فالجوسية مله ولم جرو عليه فلا يبع النوارث بين الجوس وعباد الشمس مثلا (قوله  
 ولكل من القولين دليل مذكور في المخطولات) فدليل من قال بأن الكفر كله مله واحدة  
 قوله تعالى فإذا بعدنا نحق الالهلال وقوله تعالى لكم دينكم وفي دينه قوله تعالى وإن  
 ترضى عنك اليهود والنصارى حتى تتبع ملتهم ودليل من قال بأن الكفر كله مله قوله  
 تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وقوله صلى الله عليه وسلم لا تنوارث أهل ملتين  
 وأجاب الأول بأن معنى الآية ولكل من دخل دين محمد صلى الله عليه وسلم جعلناه القرآن  
 شرعة ومنهاجا كقوله المجاهد وبأن المراد الملتين في الحديث الاسلام والكفر بدليل أن في  
 بعض طرقه زيادة فلا يرث المسلم الكافر اه شرح الترتيب تصرف (قوله الفائدة  
 اثنا عشر) ذكر فيها خمسة الموانع الستة كلها والتحقيق في عدها وما زاد عليها فقتضته  
 ما عايناه تسادق ما تقدم (قوله بقي من موانع الارث ثلاثة أيضا) أي كان ما ذكره  
 المصنف ثلاثة فيكون مجموع ستة وقد عرفت ما في الزائد (قوله أحداهم اختلاف ذوي  
 الكفر الأصلي الخ) قضيه وان لم يختلف الدار وعليه فلو عقد الامام الذمة لمائة طائفة فطائفة  
 يدار الحرب لم يتوارثوا مع أهل الحرب لكن بقية الصغرى في شرح الكفاية يكون أهل  
 الذمة يدارنا وعالمه في المسألة المذكورة تنوارث أهل الذمة مع أهل الحرب لكونهم  
 قاطنين بدارهم قال الأذمعي ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا مخالفة واعلم أن  
 اختلاف الدار ليس بمانع عندنا بين المحرمين فبث المحرمي الزوي من المحرمي المنسبي  
 خلافا لابي حنيفة اه شرح الترتيب وقوله فلا تنوارث بين ذوي وجرى أي لعدم  
 الموالة بينهما بخلاف العادل والباغي فلا أثر لاختلافهما بذلك لاجتماعهما في أشرف  
 الجمعات وهو الاسلام أقامه في المأثرة (قوله وفاقا للحنفية) أي نقول ذلك حال كوننا  
 موافقين للحنفية وقوله وخلافا للمالكية والحنابلة أي وحال كوننا مخالفين للمالكية  
 والحنابلة (قوله وهل المعاهد) بفتح الهاء وكسر هاء من عاهدناه وطاهنا فليترك القتال  
 بيننا وبينه أرمه أشهر عند قوتنا وعشرين عند ضعفنا وقوله والمستأمن هو من عقده  
 الامان كأن قاله الامام أو غيره أدخل دارنا بأمان وأما الذي فهو من عقده الامام ذمة  
 على أن عليه كل سنة دينار أو مثلا وقوله وجهان أي في جواب ذلك وجهان وقوله  
 أوجههما كالذي أي انهما كالذي وقوله فلا يجرى النوارث بينهما وبين المحرمي وقوله  
 خلافا للحنفية أي والمالكية والحنابلة وعبارة شرح كشف الغوامض والثاني انهما

والثاني مال وهو مذهب  
 المالكية والحنابلة قالوا  
 واليهودية والنصارى  
 مله ومن عداهما مله  
 ولكل من القولين دليل  
 مذکور في المخطولات  
 والفائدة الثانية بقي من  
 الموانع ثلاثة أيضا أحدها  
 اختلاف ذوي الكفر الأصلي  
 بالذمة والحاربة فلا تنوارث  
 بين ذوي وجرى في الاظهر  
 وفاقا للحنفية وخلافا  
 للمالكية والحنابلة وهل  
 المعاهد والمستأمن كالذي  
 أو كالمحرمي وجهان أوجههما  
 كالذي خلافا للحنفية

كالحجري لانهما لم يستوطنا دارنا وبه قالت الاثمة الثلاثة اه وعلى هذا فيجري الثوارث  
بينهما وبين الحجري (قوله الثاني الردة) لا يفتي عنها اختلاف الذين لا يلقاوا ث بين  
آخون ارتدوا الى النصرانية مثلهما في اللؤلؤة من انهما داخل في صابة الغنم وهي اختلاف  
الذين سهو وهي اسم من الارتداد وهي لغة الرجوع والانصراف عن الشيء واصطلاحا قطع  
من يصح طلاقه الاسلام بفعل مكفرا أو اعتقاده أو قوله وقوله أعادنا الله والمسلمين منها  
أي أحارنا الله والمسلمين منها (قوله فلا يرث المرتد ولا يرث) أي لا يله ليس بينه وبين  
أحدموالا ولا يفرق بين المال والقصاص وان استوفاه وارثه لولا الردة فبما لو قطعت  
يده مثلما ارتد لانه لا يستوفيه ارنا كانه قله السهمي عن الاصحاب وقياس ذلك بما في  
حد القذف وكفى للؤلؤة أن الرافعي وابن المان وغيرهما نقلوا عن مالك رضى الله  
عنه أنه قال اذا ارتد في مرض موته فاتهم بانه قصد حرمان الورثة من المال وروثه لكان  
العلامة الامير هذا في معقول طه لبعده هذه التهمة كما في الشيخ عبد الماق وغيره اه  
فالمعقد عندهم عدم الارث (قوله حتى لو ارتد اخوان الخ) تنزيح على ما قبله وقوله مثلا  
الاولى تأخير عن قوله الى النصرانية ليكون راجعا اليها اضافة فقدان الارتداد الى غير  
النصرانية كالارتداد اليها كما يفقدان غير الاخوين مثلها وقوله لاوارث بينهما أي  
لانهما لا يقران على ما انتقلا اليه ولا عبرة بالوالة بينهما لانها حينئذ كالعديم كما فاده  
في اللؤلؤة (قوله ومال المرتد في) فخصس عندنا كما هو مقرر في لفظه ومثل المال غيره  
ما ينفع به كحلل المنة وكاب الصد وهذا ان قرئ مال بضم اللام والاولى قراءته  
بكسر هاو حينئذ تكون ما سها موصولا عليه فالعني والذي ثبت للرتدي في دخيل في  
ذلك المحقوق لا تنفع بها ولو غير مال ولا يفتي ان يحصل كون مال المرتد فباعد موته وأما في  
حياته حروف فان أسلم أخذه وان مات كان فدا (قوله ولو كان اني) أي في الملقى بعد  
موتها كالذكر وقوله خلافا للحنفية أي حيث قالوا مالها لورثتها سواء أكتسبه في حال ردتها  
أو أسلمها كما في شرح الترتيب والفرق بين الذكر والانثى عندهم ان الانثى لا تقتل عندهم  
بل تجلس حتى تعلم خلاف الذكر فانه يقتل (قوله وسواء ما اكتسبه الخ) هذا التعميم  
راجع لقوله ومال المرتد في وسواء غير مرة ذم وما اكتسبه الخ مستند مؤخر والمعنى  
ما اكتسبه في حال الاسلام وما اكتسبه في حال الردة سواء أي مستويان في أن كل في موقع من  
ذلك أن أو بمعنى الواو لان التسوية لا تكون الا بين شيئين وقوله خلافا لهم أيضا أي خلافا  
للحنفية كما في المسئلة التي قبلها وقوله حيث قالوا الخ أي لانهم قالوا الخ وقوله ما اكتسبه  
في حال الاسلام لورثته المسلمين أي وما اكتسبه في حال ردتها لم يلبث المال والعبرة بورثته  
المسلمين يوم موته لا يوم ردتته (قوله وسواء أسلم قبل قسمة التركة الخ) هذا التعميم راجع  
لقوله فلا يرث المرتد لاقوله ومال المرتد في فكان الاول أن يقدم ذلك عليه لان هذه  
القسوة متعلقة بكونه غير وارث لا بكونه غير موروث كما قاله الاستاذ المحقق فاذا مات  
المسلم من قريب المرتد فلا يرث منه ولو أسلم قبل قسمة التركة لان الاعتبار بوقت الموت وقوله  
خلافا للحنابلة أي حيث قالوا بانه ان أسلم قبل قسمة التركة يرث (قوله ولا ينزل محو بدار

الثاني الردة أعادنا الله  
والمسلمين منها فلا يرث  
المرتد ولا يرث حتى لو ارتد  
أخوان مثلالى النصرانية  
لاوارث بينهما ومال المرتد  
في ولو كان أنى خلافا للحنفية  
وسواء ما اكتسبه في حال  
الاسلام وفي حال الردة  
خلافا لهم أيضا حيث قالوا  
ما اكتسبه في حال الاسلام  
لورثته المسلمين وسواء أسلم  
قبل قسمة التركة أم لا  
خلافا للحنابلة ولا ينزل  
محوه بدار

الحرب منزلة موته) أي فيكون ماله موقوفا كالمولم يلحق بدار الحرب فان مات كان قفا وان  
 أسلم رجع له وقوله خلافا للحنفية أي حيث قالوا ان لم يلق بدار الحرب ينزل منزلة موته  
 فتقسم تركته بين ورثته المسلمين على ما عرفان أسلم رد الورثة ما بقي بأيديهم ولا يرجع عليهم بما  
 تصرفوا فيه أن اقتسموا بعد حكم الحاكم لم يحوقه والا يرجع عليهم كما يفيد شرح الترتيب  
 (قوله والزندقة كالردة) أي فلا يرث الزنديق ولا يرث الزنديق هومن يخفى الكفر ويظهر  
 الاسلام وكان يسمى في الصدر الاول منافقا وقيل من لا ينقل أي يختار ويناو قبل من ينكر  
 الشريعة وقوله خلافا للحنفية أي حيث قالوا مال الزنديق لورثته اذا مات قبل الاطلاع  
 على زندقته لاحتمال قوته أو طعنه في الشهود لو كان حيا وأما اذا اطلعنا على زندقته ما قراره  
 ودعاهم الى أن مات فلا يرث اجماعا لانه أقبح من المرتد أفاده العلامة الامر (قوله  
 والمدي الذي لا وارث له يستغرق) أي بان لم يكن له وارث أصلا أو له وارث لا يستغرق  
 كمن وقوله يكون ماله أي فيما اذا لم يكن له وارث أصلا وقوله أو الفاضل بعد  
 الغرض أي فيما اذا كان له وارث لا يستغرق كمن لا يشترط في ذلك انتظام بيت المال  
 لان انتظامه انما هو شرط في الارث لا في النفي فهو لو خلف عمة مثلا أو بنتا فالمال كله في الاولى  
 والباقي بعد نصف البنت في الثانية لبنت المال ولا شيء للعمة ولا رد على البنت كما قاله  
 الشرح في شرح الترتيب قال ولا يشك في ذلك وان وقف فيه بعض العصرين وادعى أن  
 البنت تأخذ الباقي رزا وان العمة مثلا تأخذ الجميع معلا بالأمان فحد أحد اخضر الرذائل  
 اذا كان بيت المال غير منظم وجوابه ما تقدم اه أفاده في الاثوثة (قوله الثالث وهو  
 آخر الموانع الستة الدورا المحكمي) علم من اقتصر على الموانع الستة أنه لو كان الموروث  
 صيدا أو الوارث عمره لم يمتنع ارثه وهو كذلك على الاصح والدور الرجوع للبداء كالأثر  
 التي لا يدري أن طرفاها وقبل له المحكمي لتعلقه بالاحكام ونرجبه الدور الكوفي والدور  
 الحسافي فالدور الكوفي أي التعلق بالكون الذي هو الوجود توقف كون كل من الشئين  
 على كون الآخر وهذا هو الواقع في فن التوحيد والمستفصل منه السبق وهو ما يقتضي كون  
 الشئ سابقا مسبوفا كالموافق لرضا ان زيدا أو جده عمر أو ان عمرا أو جده زيدا فان ذلك يقتضي  
 ان زيدا سابق من حيث كونه مؤثرا مسوق من حيث كونه أثر او كذلك عمر وجده بخلاف المدي  
 كالاتي مع النوة والدورا الحسافي أي المتعلق بالحساب توقف العلم بأحد المقدارين على  
 العلم بالآخر ولذلك يقال له الدور العلي وهذا دور في الظاهر فقط لمجر أن يحصل العلم بشئ  
 آخر غيرهما في الحقيقة لا دور الا اذا أردت علم أحدهما من الآخر ومثال ذلك ما اذا ذهب  
 أحد من مضين للآخر بعد افواهيه الثاني للآزول ولأمالهما غير موما فلا يعلم اصح فيه هبة  
 كل منهما وقد راجع اليه الا بعد العلم بالآخر لان هبة الاول صحت في ثلث العبد فصار  
 مالا شافيا وما وردت عليه هبة الثاني صحت في ثلث الثلث فصار ثلث الثلث المذكورين  
 مال الاول فقسمي اليه الهبة فله ثلثه للثاني بالهبة ثم يرجع به الثاني ثلث ما رد لسان  
 هبته فيه وهكذا فلا يقف على حد في التردد بينهما ويحصل العلم بطريق الجمع والمقابلة  
 ويبيانه أن تقول صحت هبة الاول في شئ من العبد في غير عبد الاشياء وصحت هبة الثاني

البيكفر منزلة موته  
 خلافا للحنفية والزندقة  
 كالردة خلافا للمالكية  
 والذي الذي لا وارث له  
 يستغرق يكون ماله أو  
 الفاضل بعد الغرض  
 فاما الثالث وهو آخر الموانع  
 الستة هو الدور المحكمي

في ثلث ذلك الشيء فصار مع الأول عبد الاثني شيء لان ثلث الشيء رجوع له بهية الثاني فبقي  
عنده ثلث الشيء وبضم ثلث الشيء لمساعد الأول فيكون معه عبد الاثني شيء ومعلوم أنه  
لا بد من أن يكون الباقي مع الواجب بعدل ضعف ما صححت فيه هبة وقد قلنا صحته  
الأول فبقي مجهول من العدد يقطع النظر عن هبة الثاني وحينئذ نقول ما بقي مع الأول  
وهو عبد الاثني شيء بعدل ششين وما ضعف ما صححت فيه هبة أي ساويهما وبعد ذلك  
فاجبر كلامنا من الطرفين بازالة النقص بأن ترد المستثنى على الجانبين فتجعل الطرف الأول  
وهو ما بقي مع الأول عبدا كاملا وتجعل الطرف الثاني ششين وثلثي شيء فتقول عبد كامل  
يقابل ششين وثلثي شيء ثم تخط الششين اثلاثا من جنس الكسرا هي ثلثي شيء فتصار هذا  
الطرف ثمانية كل واحد منهما ثلث شيء وهذا ما قسم الطرف الأول وهو العبد  
الكامل على الثمانية التي كل واحد منها ثلث شيء يخرج لكل ثلث شيء ثمن العبد فعلم  
أن ثلث الشيء ثمن العبد وأن الشيء ثلاثة أثمان العبد فيكون معنى قولنا صححت هبة الأول  
في الشيء أنها صححت في ثلاثة أثمان العبد ومعنى قولنا بقي عنده عبد الاثني أنه بقي عنده  
خمس أثمان العبد ومعنى قولنا صححت هبة الثاني في ثلث ذلك الشيء أنها صححت في ثلث  
الثلاثة أثمان وهو ثمن ومعنى قولنا فصار مع الأول عبد الاثني شيء أنه صار مع الأول ستة  
أثمان وهي ضعف ما صححت فيه هبة لأنها صححت في ثلاثة أثمان وضعة هامة أثمان ومعنى  
قولنا بقي عنده أي الثاني ثلث الشيء أنه بقي عنده ثمان وما ضعف ما صححت فيه هبة لأنها  
صححت في ثمن وضعة ثمان نقدي لورثة كل من الميرضين ضعف ما صححت فيه هبة أفاده  
العلامة الأمير بزادة اضاح وبه يتضح ما في الأول من شيخ الاسلام في شرح الكفاية  
(قوله وهو ان يلزم من التوريت عدمه) هذا تعريف للدور المحكي المانع من الارث  
الذي الكلام فيه والافال دور المحكي أعظم وضابطه كل حكم أدى ثبوته لنفيه فبدور على  
نفسه ويكره علمه بالعلان ومن صورهما إذا قال تجاريته ان صليت صلاة كاملة فأتت حرة  
قبلها فصارت مكشورة فقال أس فاشتهور أنها لا تعتق بحال والله يرجع الغزالي ايضا لا لا حلق  
المغضى الى الدور ولا نهال الوصية لكان كشف الرأس خلافا في صلاتها فلم تصل صلاة تامة  
فلم تعتق وقيل تعتق بعدها لا قبلها ويلي قوله قبلها فلا تحرى علم أحكام المحرمة لا بعد  
الصلاة اه من حاشية العلامة الأمير (قوله كأن يفرأخ) أي وكأن يعتق الاخ والتحال أنه  
لم يقره عدي من التركة فنشهد ان يابن لبيت وقيل القاضي شهدتها فثبتت نسبه ولا يرث  
للدور لأنه لو ورث للملك العبد من فيبطل حقه ما فيبطل شهادته ما رقهما فيبطل النسب  
ولا يرث فثبتت الارث يؤدى الى نفيه وقوله أخ أي بخلاف الاب فانه اذا استعتق مجهول  
النسب ثبتت نسبه ويرث وقوله حائز أي أخذ بجميع التركة فشرط المقر ان يكون حائزا  
عندنا سواء كان واحدا كأي المثال أم متعددا كالأول أو أخوة يابن وقوله يابن لبيت علم منه  
ان شرط عدم ارث المقر بنفسه كونه يحجب المقر ما قالوا في غير محجبه نقصانا كالأول  
أو قراب أو بنون يابن أو ثبتت نسبه وارتبه واستشكله امام المحررين كأي كشف الغوامض  
بان المقر في هذه الصورة يخرج عن كونه حائزا لجميع المال قبيل شرط الاقرار فكان

وهو ان يلزم من التوريت  
عدمه كأن يفرأخ حائز

مقتضى الظاهر ان لا يرث قال لكن الاصحاب لم يتطروا لذلك اه مخلصان الاولوة  
وحاشية الامر (قوله فثبت نسبه لورث للدور) أى لانه لو ورث لم يكن الاخ حائزا بل  
يكون محجوبا فلم يصح اقراره فلم يثبت فيه فلا يرث فاذا ارثه الى عدم ارثه فذلك نقول  
ثبت نسبه لورث في اظهر قولي الشافعي وهذا انما هو بالنظر لظاهره والا فصب على المقر  
بأننا ان كان صادقا في اقراره أن يدفع له التركة لانه يعلم استحقاقه المال والقول الثاني  
لشافعي ثبت نسبه مورث وبه قال أحد ونقل عن أبي خنيفة وقيل لا يثبت نسبه ولا  
يرث وهو مذهب داود الظاهري وعند مالك وأصحابه يرث ولا يثبت نسبه الا اذا أقر به  
عدلان من الورثة ولا يشترط كون المقر حائزا عندهم كذا بخط بعض الفضلاء (قوله  
فراجع) أى ما ذكر (قوله تنبيه) ذكر فيه فائدة قوله فيما تقدم أى الذى قام به  
سبب الارث مع ما يتبع ذلك وقوله في قولي الخ حجار والحجر خير مقدم وأما ما ابتدأ  
مؤخرو وجهه الأئمة أنه يشير الى أن الشيء لا يسمى مانعا الا اذا تحقق سبب الارث  
واللعان ليس كذلك لان انتفاء الارث فيه لا انتفاء السبب وهو النسب كما وضعه الشارح  
وقوله خلافا لمن زعم ذلك أى ان اللعان مانع وقوله فان انتفاء الارث الخ عليه لقوله ليس  
بمانع والظاهر جعله عليه لاعتناء الى ذلك وقوله بين الملاعن أى الذى هو الزوج وقوله  
ومن يدعى به أى كايه وقوله وبين المتن أى لو لم يمتنع باللعان وقوله لا انتفاء السبب  
عليه لان انتفاء الارث وقوله وهو أى السبب (قوله وليست أمه ولا عصمتها الخ) غرض  
الشارح بذلك الرد على المخالفة في قولهم أن أم من لا أب له شرعا عصمة له فان لم يكن  
فبعصمتها أراد الشارح الرد على المخالفة في قولهم بذلك لأن مذهب الشافعي كما يدل له  
قوله خلافا للأمام أحد اذا علمت ذلك علمت ما أطال به الاستاذ الخ في حاشيته  
حيث قال ما حاصله أن كان المراد نفي كونها وعصمتها عصمة له من النسب فلا داعي لذكر  
الأم اذا لا يتوهم من له أدنى اشتغال بالغن كون الأم عصمة من النسب وأما عصمتها فربما  
يتوهم كونها عصبة للثني لكونها كانت عصمة له قبل النفي فيحتاج للتنبيه على كون  
عصمتها ليست عصمة له وان كان المراد نفي كونها وعصمتها عصمة له من الوالد احتجيج لذكر  
الأم أيضا وصورة ذلك أن يتزوج امرأة متبعا فتأقن في ولد فينبغي باللعان فرما يتوهم كونها  
وعصمتها عصبة للثني بالولد الذى يسرى من الأب السبب فيحتاج للتنبيه على نفي كونها  
وعصمتها عصمة له لأن ثبوت العصوبة له ما ولد له صلتها على المتن بواسطة ثبوتها على أبيه وقد  
انتفت أبوة له فانفتت العصوبة لها ولعصمتها على المتن فتدبر (قوله وتوأم اللعان ليسا  
بشقيقين) لا يخفى ان التوأمين الولدان اللذان ليس بينهما شقة أشهر وكان في بطن واحدة  
فاذا كانا شقيقين اللعان لم يكونا شقيقين لان انتفاء قرابة الأب لانه نفي نسبه عنهما لمعناه فلا  
قوارب بينهما الا قرابة الأم لثبوت قرابتهما بينهما كتوأمي الزنا وقوله خلافا للكنة أى  
حيث قالوا انهما شقيقان واشتبك كونهما شقيقين بعدم قرابة الأب بشرط واجب  
بتحقق كون أبيهما واحد أو لو استحقهما الأب وأحدهما لهما مواعيل هذا فتوزانان  
بالتعصيب أفاده في الاولوة (قوله وتوأم الزنا ليسا بشقيقين عند الأئمة الأربعة)

بأن الميت فثبت نسبه ولا  
يرث للدور وفي الاقرار  
مباحث كثيرة وخلاف  
بين الأئمة فراجع في كتابنا  
شرح الترتيب والله أعلم  
\* تنبيه في قولي الذى قام به  
سبب الارث بعد قول  
المصنف وعن بعض الشخص  
الى أن اللعان ليس بمانع  
خلافا لمن زعم ذلك فان  
انتفاء الارث فيه بين الملاعن  
ومن يدعى به وبين المتن  
لا انتفاء السبب وهو النسب  
ولست أمه ولا عصمتها  
عصمة له خلافا للأمام أحد  
رحم الله وتوأم اللعان ليسا  
بشقيقين خلافا للكنة  
وتوأم الزنا ليسا بشقيقين  
عند الأئمة الأربعة

فلا يتوارثان الا بقراءة الام عند الأئمة الاربعة فان قيل ما الفرق بين قواي العان  
وقواي الزنا عند المالكة أحب بان الفرق انه يصح استحقاق الاولين دون  
الآخرين (قوله وإذا أكلت من ثماره) أي بان قال أنا كاذب في شأني أو في  
وقوله ولو بعد موت الولد أي سواء كان كذاب بنفسه قبل موت الولد بان كان حيا  
أو بعد موته وان لم يخلف ولدا ولا أنا وقوله ثبت النسب أي نسب الولد من أبيه وقوله  
وترتب عليه مقتضاه أي من الارث وغيره وقوله ولا التفات للتمتع أي ولا نظر لانتم ساهمه  
بأنه كذب نفسه لكونه يرث ما تركه فيها إذا كان بعد الموت بل لو قبله واستلحقه محقه ولا  
يقتضيه وقوله ولو كان ذلك بعد القسمة أي ولو كان كذابه نفسه الواقع بعد موت الولد  
بعد قسمة تركه الولد فهو غايه في الغايه وقوله وبه قال الشافعي أي وبما ذكر من ثبوت  
النسب بالا كذاب وترتب مقتضاه عليه قال الشافعي وقوله وهو قياس مذهب الامام  
أحمد أي موافق لمذهب الامام أحمد (قوله وقال أبو حنيفة وما لك الخ) حاصله ان في ذلك  
تفصيلا وهو انه ان كان الولد حيا ثبت النسب وحذو ويقع التوارث بينهما وان كان ميتا  
فان خلف ولدا أو ولدا وله أو أخا وله معه أو لم يخلف وقيل المال فكذلك وتنقض القسمة  
والافلاحيون ولا نسب كما يعلم من ذلك من كلام الشارح (قوله ثبت نسبه) أي وحذو  
ويقع التوارث بينهما وقوله وكذا ان مات الخ أي فثبت النسب ويحدو يرثه وقوله  
وخلف الخ أي أو لم يخلف وقيل المال وقوله ولد أي أو ولد ولد وقوله أو أخا وله معه  
أي بان كانا قوامين وقوله وتنقض القسمة فيها أي فيما إذا خلف ولدا أو أخا وله معه  
وقوله للحاجة الخ عليه لقوله وكذا ان مات الخ وقوله الى ثبوت نسب الولد أي فيما إذا خلف  
ولدا ومثل الولد ولد الولد وقوله أو الاخ الموجود أي فيما إذا خلف أخا وله معه وقوله  
من الشافعي متعلق بنفسه وقوله والافلاحيون ولا يرث أي وان لا يخلف ولدا ولا أنا ولد  
معه فلا يثبت لنفسه ولا يرث منه وقوله لانه لا حاجة لثبوت النسب اذا أي اذا لم يخلف  
ولدا ولا أنا وله معه وهو تعليل لقوله والافلاحي قد ذبح (قوله واهل لانه لا يختص  
الاستحقاق بالثاني) هذا عندنا وأما عند المالكة فيختص الاستحقاق بالاب والذي يكون  
من غيره اقرار الاستحقاق وقوله بل لو استلحقه الوارث أي الخاتم ولو عاذا مات بلا وارث  
فلو اتخى به الامام مجهول النسب وكان الميت مسلما كقيد في المسمات محقه كما أورد في  
الناوثة وقوله كما لو استلحقه المورث أي الذي هو الثاني ولو عصبه لكان أولى لانه لا نسب  
بقوله لا يختص الاستحقاق بالثاني وقوله قال ابن الهائم قال الزافعي الخ هذا ما يذهب وتقرينه  
لما قبله وقوله في كتاب الاقرار متعلق بقال الزافعي وقوله وبهذا أي بعدم اختصاص  
الاستحقاق بالثاني وهو متعلق بقوله قطع

### \* (باب الوارثين) \*

ما تنكلم على أسباب الارث وموانعه شرع تشكك على الوارثين فقال باب الوارثين وفي  
تعديره بالوارثين تغليب للذكر على الاناث لشرعهم فان دفع ما يقال ان في الترجمة قصورا

وإذا أكلت من ثماره  
نفسه ولو بعد موت الولد  
ثبت النسب وترتب عليه  
مقتضاه ولا التفات للتمتع  
ولو كان ذلك بعد القسمة وبه  
قال الشافعي وهو قياس  
مذهب الامام أحمد رحمه الله  
وقال أبو حنيفة وما لك  
رحمهما الله ان كان الولد  
حيا حين التكميل ثبت  
نسبه وكذا ان مات وخلف  
ولدا أو أخا وله منه وتنقض  
القسمة فيها ما للحاجة  
الداهية الى ثبوت نسب ولده  
أو الاخ الموجود من الثاني  
والافلاحيون ولا يرث لانه  
لا حاجة الى ثبوت النسب  
اذا واهل لانه لا يختص  
الاستحقاق بالثاني بل  
لو استلحقه الوارث بعد موت  
الشافعي محقه كما لو استلحقه  
المورث قال ابن الهائم قال  
الرافعي في كتاب الاقرار وبهذا  
قطع معظم العراقيين انتهى  
\* (باب الوارثين) \*

لأنه ترجم الوارثين دون الوارثات مع انه ذكرهما معا ويمكن أن يكون في الترجمة كفاها  
 فقوله باب الوارثين أي والوارثات أو يقال ترجم لشيء وزاد عليه على ما فيه وفي بعض النسخ  
 افراد كل ترجمة وأعلم أنه كان أهل الجاهلية يورثون الرجال دون النساء والكار دون  
 الصغارو يقولون الورث أموال الثامن لا تركب الخيل ولا يضرب بالسيف وكمالات أيضا  
 يورثون بالمخاف أي العهد والنصرة وكان ذلك في صدر الاسلام أيضا على المشهور كما يدل  
 عليه قوله تعالى والذين ما قدمت أيمانكم فآتوهم نصيبهم ثم نسخ ذلك وأقر التوارث بالهجرة  
 فكان المهاجروا إذا ترك أخوين أحدهما مهاجرا والآخر غير مهاجرا كان ارثه للمهاجر فقط كذا  
 صوره الماوردي وظاهره أنه لا بد أن يكون بين المهاجرين قرابة لكن ظاهر إطلاق القاضي  
 أبي الطيب وإن الزفة أنه لا يشترط ذلك وهو أقرب إلى ظاهر قوله تعالى إن الذين آمنوا  
 وهاجروا وجاهدوا إلى قوله حتى يهاجروا ثم نسخ ذلك بالوصية لوالدين والأقربين ثم نسخ ذلك  
 بأيات الموارث أفاده في اللزومة (قوله أجمعاً) - ترزبه عن المختلف في أرثهم وهم ذوو  
 الأرحام وقوله بالاسباب الثلاثة يخرج به الوارثون بجهة الاسلام وقد قال انهم خرجوا بقوله  
 أجمعاً لان الارث بجهة الاسلام يجمع عليه وقوله من الرجال والنساء بيان للوارثين وأشار  
 به للقلب السابق وهو من باب عموم المجاز أن رتبته معنى عام يشمل الحقيقة والمجاز ومن  
 باب الجمع بين الحقيقة والمجاز أن يراد بكل من الحقيقة والمجاز على حالهما من غير اعادة معنى  
 عام يشملهما وقد تقدم أنه يمكن أن يكون في الترجمة كفاها وأنه ترجم لشيء وزاد عليه فلا  
 تقفل (قوله والوارثون من الرجال) بسكون الميم للوزن وكذا يقال في قوله والوارثات من  
 النساء وفي بعض النسخ في بدل من وطبها فالوزن صحيح وهي التي شرح عليها العلامة أبو  
 الهيثم والمراد بالرجال ما قابل النساء وهو الذكور فيشمل الصبيان كما يدل عليه قوله بعد  
 فحمله الذكور هؤلاء فعبر المصنف أولاً بالرجال ثم أشار لتفسيرهم بما يشمل الصبيان كما عبر  
 النبي صلى الله عليه وسلم بالرجال ثم فسره بالذكور في قوله اتفقوا الفرائض بأهلها فما بقي  
 فلاولى رجل ذكر وقوله بالاختصار أي وأما البسط فخمسة عشر كما سأل وقوله أجمعاً  
 لأحاجة السه ثانياً بعد ذكره عقب الترجمة وما أحسب به من أن قوله أولاً أجمعاً أي في  
 الوارثين من الذكور والآث وقوله ثانياً أجمعاً أي في الوارثين من الرجال فقط لا يحدى شيئاً  
 لأنه حيث كان الأول في الوارثين من الذكور والآث أغنى عن الثاني أنخاص بالرجال قوله  
 عشرة) اعترض القاضي أبو الطيب على عدالة كور عشرة فإن ابن الابن لا يشمل النساؤل  
 إلا بمجازاً وقد ادرتكوه حيث قالوا وإن ابن الابن وإن نزل وكذا السكالات في أب الأبسفت  
 ارتكبو المجاز فكان الاختصار أن يقولوا الابن وإن سفل والاب وإن علا وأجيب بأنهم قصدوا  
 التنبيه على إخراج ابن البنت وأب الام أفاده في اللزومة (قوله أجمعاً ومعرفة) (أورد  
 عليه أن أجمعاً من ذكر كلمات فالتماس التعديل بالعلم لان المعرفة أعم من العلم في  
 المجزئات وقد دفع الشرح هذا الإيراد بقوله أي معلومة فأشار بذلك إلى أن الحقيقة  
 ترادف العلم والمعرفة ثم ذكر في الفائدة كلام السعد استدل بالاعلى صحة ذلك وقال البولافي  
 يرد أن التعديل بالعلم أولى خوفاً من الخلاف وأجاب بعضهم بأنه عبر بالعرفه لأنها مستدعى

أجمعاً بالاسباب الثلاثة من  
 الرجال والنساء والوارثون  
 من الرجال بالاختصار  
 أجمعاً (عشرة) أجمعاً ومعرفة



سبق جهل وهو حال المبتدئ واستبعد ذلك العلامة الأمر فراجع (قوله مشهور) أي مشهورة قالتا زائدة وقوله عندا لفرضين إنما احتاج لهذا لأن المراد الاشتراك بقيد الارت كإكفاله الأمر (قوله فائدة قال الشيخ الخ) قد عرفت أن الشرح ذكر ذلك استدلالا على صحة دفع الإراد السابق وعدم منه أن الإراد مبني على مذهب ضئيف وهو التفرقة بين العلم والمعرفة (قوله أنه أي النسق الخ) فرضه أن النسق الذي هو صاحب العقائد يعبر بالمعرفة في أوائل أسباب العلم أوائل الكتاب فأخبر العلامة السعد بأنه حاول بتعيينه بالمعرفة دون العلم التنبيه على أن المراد بهما معنى واحد دون التفرقة الضعيفة وعدم إطلاقهما على الله تعالى لعدم الأذن وتعرف إلى الله تعالى في الرضاء بعرفته في الشدة مشاكلة لا تنكفي في الأذن فطلق على الله عالم دون عارف وادعى شيخ الإسلام في رسالة الحمدود أنه يطلق على الله عارف أيضا لوروده قال ويصح استدعاؤه سابق المجل (قوله حاول التنبيه) أي رايه وقصده وقوله على أن مرادنا بالعلم والمعرفة واحد أي معنى واحد فلا فرق بين الكلمات والمجزئيات ولا بين المركبات والبسائط وهذا هو القول الرابع وما يؤهم التفرقة قول النجاة علم العرفانية تنعدي لواحد والعلمية تنعدي لآخرين والحق كما أفاده الرضى أنه من محركات العرب في استعمالهم من غير فرق في المعنى (قوله لا كما اصطلي عليه البعض) ظاهرة أن المخالف لبعض واحد وليس كذلك بل المخالف فرقتان فحقت هذا البعض فرقتان كما يظهر من كلامه فرقة تقول أن العلم يقتضي بالمركبات والمعرفة بالبسائط وفرقة تقول أن العلم يقتضي بالكلمات والمعرفة بالمجزئيات فتعبر الشرح بالمركبات المخلاف وقوله من يقتضي العلم بالمركبات أي على أول القولين المبرحوسين وقوله أو الكلمات أي على ثانيهما وقوله والمعرفة بالبسائط أو بالمجزئيات فبمع ما قبله لف ونشر مرتب في توزيع المخلاف وقرر الشيخ العدوي أن المراد بالمركبات النسب التامة المدلول عليها بالقضاء كما يكون القيام زيد المدلول عليه بقوله زيد قائم وبالسائط المفردات المدلول عليها بتعريفها بذكر بد لا خصوص النقطة التي هي الجموع الفرد أو العرض القائم بالجموع الفرد على التحقيق لأنه لا يمكن في مقابلة المركبات بالمعنى السابق والمراد بالكلمات الأمور التي تصدق على كثير كالإنسان والحيوان والمجزئيات ما لا يصدق على كثير كزبدومجرو والمحال أن الأقوال ثلاثة القول بالترادف وهو التحقيق والقول بقتضص العلم بالمركبات وهي النسب التامة سواء كانت كلمات أو جزئيات والمعرفة بالبسائط وهي المفردات كذلك وعلى هذا تقول علمت أن الإنسان حيوان وأن زيدا قائم دون عرفت ما تقول عرفت الإنسان وزيدا دون علمتها والقول بقتضص العلم بالكلمات نسبا أو غيرها بالمعرفة بالمجزئيات نسبا أو غيرها وعلى هذا تقول علمت أن الإنسان حيوان وعلمت الإنسان دون عرفت ما وتقول عرفت أن زيدا قائم وعرفت زيدا دون علمتها ما فظهر لك أنه سماعلي ثاني القولين المبرحوسين لا يختصان بالتصور خلافاً لخصه ما اقتدير (قوله انتهى) أي كلام الشيخ سعد الدين (قوله إذا تقررت ذلك) أي إذا ثبت ذلك في قرار وهو ذهن السامع أو محله من الكاغذ فالاول باعتبار المعنى والثاني باعتبار النقص واسم الإشارة

أي معلومة (مشهور) عند  
الفرضين (فائدة) قال  
الشيخ سعد الدين التفتازاني  
رحمه الله في شرح العقائد  
أنه أي النسق في رحمه الله  
حاول التنبيه على أن مرادنا  
بالعلم والمعرفة واحد لا كما  
اصطلي عليه البعض من  
قتضص العلم بالمركبات أو  
الكلمات والمعرفة بالبسائط  
أو بالمجزئيات انتهى والله  
أعلم إذا تقررت ذلك فالاول

راجع لكونها عشرة فقولها اذا تقرر ذلك مرتباً بأول الكلام ليرتب عليه الجزء كما افاده  
 الشيخ الامير (قوله الابن) انما يبدأ به لانه مقدم حتى عن الاب في المرات وقوله وان الابن  
 فيه موضع الظاهر موضع الضمير للوزن كما قاله الاستاذ المحفني (قوله مهمسا نزل) أي في أي  
 زمن نزل ابن الابن فهو مما ظرف زمان أو أي زمن نزل ابن الابن فيهما نائبة عن المفعول  
 المطلق أو مهمسا نزل ابن الابن فهو وارث فيهما شرطية ولا يخفى ان الالف في نزل لا مطلق  
 واحمل ان اللفظا مشهورا عند النساب الثاني المدعى من علو فاصل كل انسان أعلى منه فذلك  
 يقولون في الاصل وان علوا فرعه أسفل منه ولذلك يقولون في الفرع وان سفل وان نزل  
 ونحو ذلك فهو عكس الشجرة وذلك لان مرتبة الاصول أرفع من مرتبة الفروع في الشرف  
 لا في الارث فتأد بواقع الاصول يعلم في جهات العلو وأيضاً لانه قد تم على ابنه في الزمان  
 وشأن المتقدم أن يكون أعلى من المتأخر (قوله بدرجة) متعلق بنزله وقوله أو درجات أي  
 ثنتين فأكثر فالمراد ما يقع الواحد وقوله بعض الذي كور منه لقي نزلأ اصله لكن يلزم  
 عليه أنه متعلق حرفي بمعنى واحد يعامل واحداً لا أن تجعل الباء الاولى للتعدية والتثنية  
 للآلية أي حال كونه متلصفاً حال نزوله ببعض الذي كور أي الذي كور الهمزة أي المخلص  
 عن شوب النساء فهو من إضافة الصفة للصوف (قوله تخرج بذلك) أي بقوله بعض  
 الذي كور وقوله ابن بنت الابن أي وأما ابن البنت فقد خرج بقول المحسن وان الابن  
 وقوله ونحوه أي نحو ابن بنت الابن وقوله من كل الخ بيان لقوله أي كان ابن بنت الابن  
 وابن بنت الابن (قوله والمجذله) يحتمل أن الضمير فيه عائدة على الميت المعلوم من  
 السياق والأقرب أنه عائدة على الأب وهو الأول للوجهين الأولين وقد أشار الشرح  
 لاختيار هذا بقوله أي للأب ولما كان قد تبين أن المجذله لا يشعل أبا الأب لان المجذ  
 له لا يشخص أبوات الأب لذلك اشخص دفع الشرح ذلك التوهم بجعل اللام بمعنى من  
 وتقدير المضاف حيث قال أي من الأب أي من جهته وحتم فلا اشكال لان المجذ من جهة  
 الأب يشعل أبا الأب وكون اللام بمعنى من واقع في كلام العرب كما في قولهم سمعت له صرخا  
 أي منه (قوله ونحوه) أي بقوله لعل جعل الضمير للأب وقوله المجذ من جهة الأم أي  
 المجذ المتبنى للميت من جهة الأم فيشعل أباها وأبائها وان علاقته كأي الأم أي وكأي  
 أي الأم (قوله وان علا) أي المجذ وقوله أي بعض الذي كور أي حال كونه متلصفاً ببعض  
 الذي كور أي بالذ كور الهمزة فهو من إضافة الصفة للصوف كما مر (قوله وهكذا) لاجابة  
 اليه بعد الكافي وقد يقال انه لا توكيد وقد نفيهم أن الكافي استقصائية (قوله ونحوه  
 بذلك) أي بقوله بعض الذي كور وقوله كل حد أدنى بانني أي من جهة الأب كما في أم الأب  
 وأما المجذ الذي أدنى بانني من جهة الأم كما في الأم فقد خرج بقول النظم له على جعل الضمير  
 للأب كما مر (قوله وان ومنت) أي سواء ومنت تلك الانثى أم لا فالاولى كما في أم الأب  
 فان الانثى التي أدنى بها ثارت والثانية كما في أم أي أم الأب فان الانثى التي أدنى بها الارث  
 لكونها أدنى بذكر من اثنين (قوله وما فرقة من جعل الضمير في قوله له عائداً الى  
 الأب) أي حيث قال أي للأب وقوله أدنى من عود الى الميت قال بعضهم في عود الضمير

من العشرة (الابن و) الثاني  
 (ابن الابن مهمسا نزل)  
 بدرجة أو درجات بمعنى  
 الذي كور تخرج بذلك ابن  
 بنت الابن ونحوه من كل  
 من في نسبه لانت أنثى (و)  
 الثالث (الابن و) الرابع  
 (المجذله) أي الأب أي  
 من الأب أي من جهته  
 ونحوه المجذ من جهة  
 الأم كما في الأم وقوله (وان  
 علا) أي بعض الذي كور  
 كما في أي أب وأبيه وهكذا  
 ونحوه بذلك كل حد أدنى  
 بانني وان ومنت وما فرقة  
 من جعل الضمير في قوله  
 له عائداً الى الأب أدنى من

الى المت مناسبة الضمير الى الاثنين في قول الناظم المدلى اليه وفي قوله وابن الم من آسه  
 فان التشرح جعلهما راجعين الى الميت وأيضاً اذا جعل الضمير عائداً الى الميت دخل في  
 صدارة الناظم أبو الابل لا تكلف بخلافه على جعله عائداً الى الأب فانه لم يدخل في عبارة  
 الناظم الا بتكلف وقد تقدم بيانه (قوله لوجهين) لا يخفى أنه لم يأت لوجهين على غلط  
 واحد ولو قال أحدهما أنه لو أعاد الضمير الى الميت لم يعد الى مذكور في اللفظ لوافق الثاني  
 أو قال والثاني أنه على عوده الى الأب يخرج المجد أبو الأم لوافق الأول فتدبر (قوله أحدهما  
 أن فيه عود الضمير الى مذكور في اللفظ) أي بخلافه على جعله عائداً الى الميت لانه ليس  
 فيه عود الضمير الى مذكور في اللفظ بل الى معلوم من انقمام وقوله والثاني أنه لو عاد لقلت  
 لم يخرج الخ أي بخلاف ما لو عاد للأب لانه يخرج به المجد المذكور وقوله في المجد أبو الأم  
 يدل من المجد وقوله الآن حال المجد الخ فيكون خارجاً من أول الامر وقوله ليس جداً حقيقة  
 أي لان النسب ليس إلا لأبائهما وأيضاً فحصل أن في المجد لاهم مخرج المجد أبو الأم كما يدل  
 له قول الناظم معروفه مشتهر لان المعروف عند القرضين ان المجد الوارث اجاباً هو المجد  
 من جهة الأب لا من جهة الأم (قوله والخامس الاخ الخ) لا يخفى ان الناظم يصدده عدد  
 العشرة الوارثين من الرجال وصنيع الشرح مناسباً ما هو بصدده حيث قال والخامس  
 الاخ جعل الاخ غير المبتدأ صذوف وعليه يقول الناظم قد أنزل الله به القرآن كما تلتعلل  
 لما قبله بخلاف ما قد يتوهم من كلام الناظم من ان الاخ ممتدة أو قد أنزل الله به القرآن  
 خبر فان هذا ليس مناسباً لما هو بصدده (قوله أي سواء كان من جهة الأب فقط الخ)  
 علم من ذلك ان الأخوة ثلاثة أصناف الاخوة الاشقاء ويقال لهم بنو الاعيان سواء بذلك  
 لانهم من عين واحدة أي أبواً واحداً وأم واحدة والاخوة للأب ويقال لهم بنو العلات سواء  
 بذلك لان الرجل علازوجه الثانية بعد الاولى فهو بنو العلة وهو الشرب الثاني بعد النهل  
 وهو الشرب الأول والاخوة للأم وقال لهم بنو الاخفاء سواء بذلك لانهم من انحلاط  
 الرجال لا من رجل واحد والاخفاف الانحلاط كره في القول لونه في غير هذا المثل (قوله وهو  
 الاخ الشقيق) سعي بذلك لشاركتة في شقي القسب فسكانهما انشغاف من شئ واحد (قوله  
 قد أنزل الله به القرآن) أي بآرته والماء بمعنى أو أواء الملائسة وقد علمت ان هذا كالتعلل  
 لما قبله (قوله أما الاخ لا في قوله تعالى الخ) أي أما ارث الاخ لا في قوله قد أنزل الله في  
 قوله تعالى الخ وقوله وان كان رجل يورث الخ يحتمل ان كان ناقصة ورجل اسمها وكلالة  
 خبرها ويحتمل أنها تامة ورجل فاعلها وكلالة حال من الضمير المستتر في يورث وعلى كل  
 فحتمه يورث صفة رجل وقوله وأمرأة عطف على رجل وفيه تحذف من الثاني دلالة  
 الأول أي يورث كلالة ورجلة وله أخ أو أخت في عمل نصب على المحال وأقر الضمير لان  
 العطف بأقر فرجه في الحقيقة أحدهما ولذلك أتى بالضمر مذكراً ويحتمل انه عائداً الى  
 الميت المورث لانه مبدل عليه والكلالة هو الميت الذي لا والد له ولا ولد من تكله  
 النسب ذهب بطريقه وهما الوالد والولد وهذا أشهر الأقوال العشرة في معناها (قوله أي  
 من أم) هذا تخصيص للآية واستدل على ذلك بقوله كما قرئ به في الشراء فالكاف بمعنى

عوده الى الميت لوجهين  
 أحدهما أن فيه عود  
 الضمير الى مذكور في اللفظ  
 والثاني أنه لو عاد لقلت  
 يخرج به المجد أبو الأم لأن  
 يقال المجد أبو الأم ليس  
 جداً حقيقة (و) الخامس  
 (الاخ من أي الجهات كانا)  
 أي سواء كان من جهة  
 الأب فقط أو من جهة الأم  
 فقط أو من جهتهما معا وهو  
 الاخ الشقيق (قد أنزل الله  
 به القرآن) أما الاخ لا في  
 في قوله تعالى وان كان  
 رجل يورث كلالة أو امرأة  
 وله أخ أو أخت أي من أم

لام التحليل ومصدرية أى للقراءة به فى الشواذ والقراءات الشاذة تكبر الواحد فى الاحتجاج  
بها على الصحيح اذ مثل ذلك لا يكون الا بتوقف وخالف فى ذلك النووي فى شرح مسلم فقال  
انهم ليست تكبر الواحد لانها لم تنقل الا على وجه انها قرآن والقرآن لا ينبت الا بالآثار  
وهي غير متواترة فلم تثبت قرآنا واذ لم تثبت قرآنا لم تثبت خبرا اهـ والحق انها تكبر  
الواحد (قوله) وأما الاخ للابوين والاخ للاب (الخ) أى وأما ابن الاخ  
للابوين وابن الاخ للاب فقد أنزله الله فى قوله تعالى (خ) وقوله وهو أى الاخ لابوين  
أولاب لانهم أجمعوا على ان هذه الآية فى الاخوة لابوين وأولاب وفى ذلك مع ما تقدم من  
حمل الآية الأولى على الاخوة للام جمع بين الآيتين كما قاله شيخ الاسلام ادولجلى كل  
آية على مطلق الاخوة كانت الاخيرة ناسخة للآولى ولم يعكس لقوة الاخوة لابوين وأولاب  
على الاخوة للام (قوله المدلى) أى المنتسب وهو صفة للاخ وقوله اليمتعلق بالمدلى  
والصغير عائلى ثبت المعلوم من المقام كما قاله الشرح ووجه ذلك كما قاله شيخ الاسلام فى  
شرحيه على الكفاية انه اذا أطلقت النسبة فهي الى الميت فان أريد غيره صرح به فاذا  
أطلق الاخ مثلا فإراد اخو الميت وقوله بالابتغى بالمدلى وهو صادق بصورتين كما أشار  
إليه الشرح بقوله وحده (خ) وقوله هو ابن الاخ للاب أى ابن الاخ المدلى بالاب وحده  
هو ابن الاخ للاب وقوله أجمع اعطف على قوله وحده وقوله وهو ابن الاخ لابوين أى  
ابن الاخ المدلى بالاب مع الأدلة بالام وهو ابن الاخ لابوين (قوله تخرج بذلك) أى بقوله  
المدلى اليه بالاب وقوله المدلى بالاب وحده أى المدلى الى الميت بالام وحدها وقوله وهو  
ابن الاخ من الأم أى وابن الاخ المدلى بالام وحدها هو ابن الاخ من الام (قوله فاصبح جميع  
تدبر) أى تأمل للعاصى وقوله وتفهيم أى ادراك لامانى وقوله واذا نأى رضى قاي بها  
وأشار الشرح بقوله جميع تدبر وتفهيم واذا نأى انه ليس مراد المصنف الامر بالسمع  
مطلقا لانه لا ينفع الا اذا كان كذلك وقوله مقالا مصدر ميمي بمعنى القول كما أشار إليه  
الشرح بقوله أى قولا وقوله صادقا أخذ من قوله ليس بالكذب وكان الارى تأخيره  
عنه ليكون كالتفسير له ولان تقدمه صرح بقوله ليس بالكذب عن التأسيس الى التأكيد  
والأول أى من الثانى (قوله لانه محجج عليه) علة لقوله صادقا ليس بالكذب وقوله لوروده  
الخ سند للاجماع وقوله أو غير ذلك كالتفاس (قوله والمحجج) مبتدأ وقوله وان كان فى  
الأصل محتملا للكذب حال فالو والخصال وان وصلته والمراد من قوله فى الأصل فى ذات  
المحجج يقطع النظر عن قائمه أى والمحال انه فى حد ذاته محتمل للكذب عقلا وان كان المحجج  
لا يبدل الأعلى المصدق وان قصر على الكذب مع ان المحجج محتمل للصدق والكذب لانه  
منشأ الاعتراض وقوله لكن أخبار البارى الخ استدراك على محذوف كإمان خبر المبتدأ  
محذوف والتقدير والمحجج وان كان محتملا للكذب لا يحتمله هنا وانما يحتمله لو كانت  
أخبار البارى وأخبار اهل علم الصلاة والسلام ضرورة طوع بصدقها لكن أخبار  
البارى الخ والغرض بهذه الأعباء الجواب عما يقال ان ما فى القرآن والاخبار الواردة  
عنه صلى الله عليه وسلم خبر والمحجج محتمل للكذب فلا يكون الاجماع المستند الى القرآن

كما قرئ به فى الشواذ وأما  
الاخ للابوين والاخ للاب  
فى قوله تعالى فى آخر  
سورة النساء وهو ابن  
ابن لما ولد (و) السادس  
(ابن الاخ المدلى اليه) أى  
الميت المعلوم من المقام  
(بالاب) وحده وهو ابن  
الاخ للاب أو مع الأدلة  
بالام أيضا وهو ابن الاخ  
للابوين تخرج بذلك المدلى  
بالام وحدها وهو ابن الاخ  
من الام (فاصبح) سمع  
تدبر وتفهم واذا نأى  
أى قولا صادقا (ليس  
بالكذب) لانه محجج عليه  
فوروده فى القرآن العظيم  
والاخبار الصحيحة وغير  
ذلك وان خبر وان كان فى  
الأصل محتملا للكذب  
لكن أخبار البارى تعالى

والاخبار متخبا لكون ما ذكره المصنف قولا صادقا ليس بالمكذب وحاصل الجواب ان  
احتمال الخبر للمكذب من حيث ذاته يقطع النظر عن قائله وما هنا منظور لقائله وهو  
مقطوع صدقه وقوله مقطوع بجهتها الانسب بصدقها فيكون الاجماع المستدل بها  
متخبا للصدق وقوله وكذا ما اجمع عليه أى كالتماس فيه فانه صحيح عليه وهذا راجع لقوله  
سابقا وغير ذلك وقوله او تواتر أى من غير الاخبار وثلاثه تكرير مع الاخبار المتواترة وذلك  
كالأخبار بان مكة موجودة (قوله والسابع والثامن الخ) انما اجمعهما لشرح معاليم بقل  
والسابع الخ والثامن ابن الم كسابق الكلام ولا حقه للاشارة الى ان قوله من آية راجع  
لها معا فلوقال ما تقدم لتوهم انه راجع لابن الم فقط وقوله والم وابن الم فيه انطهاري  
مقام الاخبار للوزن وقوله من آية أى وحده ارفع الام والضمير راجع لثبوت كقائه الشرح  
وقد تقدم ان النسخة عندنا لا تطلق تنصرف لثبوت (قوله والمراد الخ) انما قال والمراد الخ لان  
الم من جهة أب الميت وابن الم من جهة أب الميت صدق ان بائى آية لاهم وابن آتى آية  
لاهم فالاول يقال له من جهة أبى الميت والثاني يقال له ابن الم من جهة أبى الميت وقد وقع  
ذلك مقوله والمراد الخ وقوله وتخرج بذلك الخ أى بواسطة المراد الذى ينسب الشرح وقوله الم  
للام أى أخو أب الميت لاهم وقوله ونحوه أى بنو الم الم (قوله فاشكر لى الخ) أى  
بالدعاء له أو بالذكر بما جمل أو نحو ذلك كالتصدق عنه فجزا الله خيرا ورجه رجة واسعة  
(قوله أى الاختصار) تفسير للاختصار على ترادفهما كما مر وقوله أى الايقاظ تفسير  
للتنبه لغنة وأما اصطلاحا فمقولة وان البحث اللاحق قصه مبالغة لفهم من الكلام السابق  
اجبالا (قوله فانه ينتمى الخ) له لقوله فاشكر الخ وقوله على هؤلاء الورثة فى بعض النسخ  
عن هؤلاء الورثة وعلتها كتب المحقق وعن فيها معنى على فان مادة التنبه انما تنتمى بهم  
وقوله بعبارة مختصرة أى موجزة (قوله وسأبقى فى معنى ذلك) أى فى معنى الشكر وقوله  
أحدث شريفة أراد بالجمع ما فوق الواحد لأن الذى ذكره هناك - هـ ثان فقط وهو ما قوله  
صلى الله عليه وسلم من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزا الله خيرا فقد ابلغ فى الثناء  
وقوله عليه الصلاة والسلام من صنع اليه معروف فلكافته فان لم يستطع فليذكره من ذكره  
فقد شكره (قوله فجزا الله خيرا) أى أعطاه ثوابا عظيما جزا على ذلك وقوله ورجه رجة  
واسعة أى وأحسن اليه احسانا واسما كثر أو دأبه شكره الشارح لنا ظم كانه معنا (قوله  
المتعق) أى حقيقة أو حكما كما أشار له بقله قول الولاء فانه وصفه بذلك دعما لما يتوهم  
من انه قاصر على مباشرة العتق وقد وضع ذلك الشرح بقوله ولما كان المراد به الخ وقوله  
المتعق وعصيته أى المتعصين بأنفسهم كما فيه ذلك بعد وقوله وصفه الخ جواب لما أى  
ولو كان المراد به المباشر للعتق فقط لم يجز لهذا الوصف لغيره من المتعق اذا الولاء وقوله من  
المتعق وعصيته الخ بيان لذى الولاء وقوله المتعصين بأنفسهم احسن اذن عن عصيته غير  
المتعصين بأنفسهم بل بالغير أو مع الغير فلا ريب لهم بالولاء كما قال المصنف  
وليس فى النساء طرأ عصبه \* الا انى منت بعق الرقبه  
(قوله فجملة المذكور الخ) هذا الجمل بعد تفصيل وعلم منه ان المراد بالجال مطلق المذكور

واخبار الرسل عليهم الصلاة  
والسلام مقطوع بجهتها  
وكذا ما اجمع عليه او تواتر  
(و) السابع والثامن  
(الم وابن الم من آية) أى  
الم والم راجع الميت أخو  
آية شقيقه وجه أخو آية  
لآية وأبناؤه ما وتخرج  
بذلك الم الم وبنوه  
(فاشكر لى) أى صاحب  
(الايمان) أى الاختصار  
(والتنبه) أى الايقاظ  
فانه يذهبك على هؤلاء  
الورثة بمسألة مختصرة  
وسأبقى فى معنى ذلك  
أحدث شريفة هذا قوله  
واشكرنا ظم له فجزا الله  
خيرا ورجه رجة واسعة  
(و) التاسع (الزوج و)  
العائش (المتعق) ولما كان  
المراد به المتعق وعصيته  
وصفه بقوله (ذر) أى  
صاحب (الولاء) من المتعق  
وعصيته المتعصين  
بأنفسهم (فجملة المذكور)  
انجم على أنفسهم (هؤلاء)



(زوجته) بأبائنا التاه وهو  
الاولى في الفرائض للتمييز  
وان كان الأشهر الأصغر  
تركها (و) الخامسة (جدة)  
من جهة الام أو من جهة  
الاب على تفصيل وهو ان  
أم الام وأمهاتها المدلىسات  
بأنات شلص وأم الآب  
وأمهاتها المدلىسات بأنات  
شلص يجمع عليهما فان  
أدت الجدة تامة كأم  
أبي الآب فلا ترث عند  
المالكة وترث عند  
المخيلة وأن أدت بآبي  
الجدة كأم أبي أبي الآب  
فلا ترث عند المخيلة وأما  
مذمة بنتا ومذمة المخيفة  
فترث جميع من ذكرنا وكذا  
كل جدة تدلى بجدوارث  
وأما الجدة التي تدلى بذكر  
بين اثنين وبغيرهما  
بالحجة المدلية بذكر غير  
وارث فهي من ذوى  
الارحام باتفاق الأئمة  
الاربعة وستأتى في كلام  
المصنف ان شاء الله تعالى  
١١٠ دسة (معتقه)  
رنداصيتها المتصون  
أنفسهم كسأنى (و) الصابغة  
(الاخت من أى الجهات  
كانت) أى سواء كانت  
شقيقة أو أب أو أم (فهذه  
هفتين) بالاختصار (بأنات)  
أى ظهرت وأما صفتين  
بالبسطة فعترة والبنت وبنت

عليه ما فعل الشافعية فهي أمهم مصدر وقوله والام من شأنها ذلك أى من حالها وصفتها  
الاشفاق فلذلك وصفها المصنف بقوله مشقة فهو لبان الشان كما جعلت (قوله) بأبائنا  
الهام) أى التي هي التاه وصحت هام لأنه وقف عليها هام (قوله وهو الاولى في الفرائض)  
انما لم يكن متعينا لمحصل التميز بغير الهام كصريح الوصف وجعله بعضهم متعينا فان قيل  
لم تثبت التاه في قوله تعالى ولستم نصف ما ترك اؤواكم جمع بمعلقة بالفرائض أحب بان  
القرينة أغنت عن اسمائها وتلك القرينة عود ضمير جمع الاناث عليهن في قوله تعالى ان لم  
يكن لمن ولد ونظام جمع المذكور في قوله تعالى ولستم نصف الخ فان قيل في كلام الناظم  
قرينة وهو قوله والوارثات من النساء فلا تستغنى بها عن اثبات التاه أحب بأنه أتى بها  
للاشارة الى انها مطلوبة في الفرائض في الجملة والوزن ايضا انتهى حنفى (قوله للتمييز) أى  
بين الذكرا والاتي ولذلك استحسنه الشافعى في الفرائض وقوله وان كان الأصغر والأشهر  
تركها والاولى والصل وان وصلته (قوله من جهة الام أو من جهة الاب) أى أو من جهتهما  
فأما نصه ولو نحو جزاء الجمع (قوله وهو) أى التفصيل (قوله يجمع عليهما) أى على أرثهما  
(قوله فلا ترث عند المالكة) أى لان الجدة لا ترث عندهم الا التي اتصلت بالام وأمهاتها  
والتي اتصلت بالاب وأمهاتها (قوله فلا ترث عند المخيلة) أى ولا ترث عند المالكة  
أضاً كما علمت بالاولى من التي قبلها (قوله فترث جميع من ذكرنا) أى من أم الام وأمهاتها  
وأم الاب وأمهاتها وأم أبي الاب وأم أبي أبي الاب وقوله وكذا كل جدة تدلى بذكور وارث  
أى فانها ترث (قوله وأما الجدة الخ) مقابل لقوله وكذا كل جدة تدلى بذكور وارث فان  
هذه أدلت بذكر غير وارث سوله كانت من جهة الام كأم أبي الام أو من جهة الاب كأم أبي  
أم الاب وقوله وبغيرهما بالحجة الخ وبغيرهما أيضاً بالحجة الغاسدة بالحجة الساقطة  
وقوله المدلية بذكر غير وارث أى أرثا بغير ساعده فلا ينفى فيه وارث أرثا بخلافه لانه  
من ذوى الارحام وقوله فهي من ذوى الارحام الاولى فهي من ذوات الارحام الا ان  
يقال المراد بذوى الارحام ما يشمل ذوات الارحام (قوله معتقه) فترث عتقه ومن انقضى  
السه ينسب كانه أولاد كعتقه فليس أرثا خاصا عن مباشر عتقه ولم يقل ذات الولاء كما  
قال في المعتق ذوالولاء لا لاشارة الى أنه لا عصبة من النساء في الولاء المعلقة وهذا أولى من  
قوله في التالوة اما الضرورة الظلم أولاد كخذف من هنا لدلالة ما سبق عليه (قوله وكذا  
عصبتها الخ) اعترض بأنه ان أراد عصبتها من الذكور كما هو ظاهر قوله المتصين بأنفسهم  
فلا محل لذلك هنالكان الكلام في أرث النساء وان أراد عصبتها من النساء مع التجوز في  
قوله المتصين بأنفسهم فلا يصح اذ لا عصبة من النساء في الولاء المعلقة كما علمت راجع  
باختيار الأول كما هو الظاهر ويجعل مجرد فائدة بقطع النظر عن المقام واختيار الثاني  
ويجعل على مقتضى الحق والجمع باعتبار امكان تعددها كأن تعق ثلاث من النساء أمة  
وتلك الامة اعتقت أمة فتدبر (قوله بالاختصار) لاحاطة اليه لعله من قوله بالاختصار  
عقب قوله والوارثات من النساء الا أن يقال أعاده موطئة لقوله وأما عتقته بالبسط (قوله  
فعترة) ثلاث ممن يرى من أعلى النسب وهو الام والجدة من قبلها والجدة من قبل الاب

واثنتان من أسفله وهما البنت وبنت الابن وثلاث من المحواشي وهن الأخت من الابوين  
والأخت من الاب والأخت من الام واثنتان من غير النسب وهما الزوجة متوذاً للولاء  
وبعضهم يزيدوا واحدة وهي مولاة المولاة ويحمل الأولاد بالبط إحدى عشرة (قوله  
فأنته) ذكر فيها حكم انفردوا بحد من الذكور أو واحدة من النساء وحكم اجتماع كل الرجال  
أو كل النساء أو يمكن الجمع من الصنفين (قوله إذا انفردوا بحد من الذكور ورث جميع  
المال) أي لأنه عاصب وحكم العاصب أنه إذا انفردوا بحد جميع المال وقوله الا الزوج  
والاخ للام أي ما لم يكن كل منهما ابن عم والاولا راجع المال فرضاً وتخصيصاً (قوله وكل  
من انفردت من النساء لا تحوز جميع المال) أي لأنها ليست عصبة وقوله الا المعتقة أي  
فإنها إذا انفردت تحوز جميع المال لأنها عصبة (قوله ومن يقول الخ) أي هذا عند من  
يقول من العلماء بعدم الرد من يقول الخ (قوله الا الزوج فقط) أي بدون الاخ للام فإنه  
إذا انفرد يحوز جميع المال فرضاً ورداً وأما الزوج فلا يرث عليه ما لم يكن ذارحاً لأن الرد  
إنما يستحق بالرحم وكذا يقال في قوله الا الزوجة (قوله وإذا اجتمع كل الرجال ورث منهم  
ثلاثة) أي وما عداهم محجوب بالابن والابن فيجعل كأن الميت خلفه هؤلاء الثلاثة فقط  
ومستأثرتهم من اثني عشر لأن فيها بنات وسدسا والسدس وأربع من اثني عشر فالزوج  
الرابع ثلاثة وللأب السدس اثنتان وللأب الباقى وهو سبعة (قوله وإذا اجتمع كل النساء  
ورث منهن خمسة) أي وما عداهن محجوب فالحجة محجوبة بالام وذات الولاء محجوبة  
بالأخت الشقيقة مع البنت كما حجت بها الأخت للاب والأخت للام محجوبة بالبنت  
ومستأثرت من أربعة وعشرين لأن فيها اثنا وسدسا وهما من أربعة وعشرين فللبنت  
النصف اثنا عشر وبنت الابن السدس تكمله الثلثين وهو أربعة وللأم السدس أربعة  
أبنا والزوجة الثمن ثلاثة يبقى واحد تأخذه الأخت لأنها عصبة مع الغير كما قال المصنف  
والأخوات إن تكن بنات فهن معهن مصصات (قوله أو يمكن الجمع من الصنفين) أي بان  
اجتمع كل الذكور وبسبعة الأناث فيما إذا ماتت الزوجة أو كل الأناث مع بقية الذكور فيما  
إذا مات الزوج وقوله ورث الابوان والولدان واحد الزوجين أي الذي كان كان الميت  
أنثى والابن كان كان الميت ذكرًا والمثلة الأولى من اثني عشر لأن فيها ربعاً وسدساً فالزوج  
الرابع ثلاثة وللأبوين السدسان أربعة يبقى خمسة للابن والبنت ليست متعصبة على  
ثلاثة رؤس لأن الابن برأسين والبنت برأس تضر بالثلاثة في اثني عشر يستوي ثلثين  
فالزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة وللأبوين أربعة في ثلاثة ثمانية يبقى خمسة عشر فالابن  
عشرة وللبنات خمسة فأصلها من اثني عشر وتضع من ستة وثلاثين والمثلة الثانية من أربعة  
وعشرين لأن فيها اثنا وسدساً فالزوجة الثمن ثلاثة وللأبوين السدسان ثمانية يبقى ثلاثة  
عشر ليست متعصبة على الابن والبنت فالتسعة على ثلاثة رؤس تضر بالثلاثة في  
الأربعة والعشرين بأثنين وسبعين فالزوجة ثلاث في ثلاثة تسعة وللأبوين ثمانية في ثلاثة  
بأربعة وعشرين يبقى تسعة وثلاثون فالابن ستة وعشرون وللبنات ثلاثة عشر وأشير  
قوله أو يمكن الجمع بأنه لا يمكن اجتماع كل الصنفين لأنه لا يمكن اجتماع الزوج والزوجة

الابن والام والمجسدة من  
قلها والمجسدة من قبل الاب  
والأخت الشقيقة والأخت  
للأب والأخت للام  
والزوجة والمعتقة (فأنته)  
إذا انفردوا بحد من الذكور  
ورث جميع المال الا الزوج  
والاخ للام وكل من انفردت  
من النساء لا تحوز جميع  
المال الا المعتقة ومن يقول  
من العلماء بالرد يقول كل  
من انفرد من الرجال يحوز  
جميع المال الا الزوج فقط  
وكل من انفردت من النساء  
تحوز جميع المال الا الزوجة  
وإذا اجتمع كل الرجال ورث  
منهم ثلاثة الابن والاب  
والزوج وإذا اجتمع كل  
النساء ورث منهن خمسة  
البنت وبنت الابن والام  
والزوجة والأخت الشقيقة  
أو يمكن الجمع من الصنفين  
ورث الابوان والولدان  
واحد الزوجين وسقط من  
عداها ذكرها يستقر في  
الحب والله أعلم وبالله  
السلام على الورثة من  
الذكور والافات شرع  
بين كل ما يربو واحد منهم



ولا ترد بمثله المفقوف وهي ما لو كان هناك شخص ملفوف فأقام رجل بيته بأنه زوجته  
وهؤلاء أولادهم منها وأقامت امرأة بيته بأنه زوجها وهؤلاء أولادها منه فكشف عنه فإذا هو  
تخني له ألتان لأن الأصح ما قاله الأستاذ أبو طاهر أن بيته الرجل مقدمة لأن محرق الأولاد  
بالزوجة بطريق المشاهدة ومحرقهم بالاب أمركم ولا يقال هذه الشهادة إنما تقيد  
بمحق الأولاد بالمفقوف لأن الرجل الزوج لا نقول حيث محقها الأولاد قطع بأنها أنثى  
فهي من زوجته بمقتضى الشهادة وقيل الإرث لكل من المدعين وأولادهم فالزوج يدعي  
الربع فتنازعه الزوجة في نصفه وهو الثمن فيقسم بينهما ثمانية ثلثي دعواها وأولادها الزوجة  
بنازعه في نصفه الآخر بناء على أنه الفاضل بعد أمهم فيقسم بينهم وبينه وبينهم ونصف  
الأبوين لا يختلف والباقي بين الأولاد من الفريقين وقوضع ذلك أن أصل المسئلة باعتبار  
ربع الزوج مع سدس أحد الأبوين اثنا عشر لوجود الربع والسدس فيها فالزوج الربع  
ثلاثة يقسم نصفها بينهم وبين الزوجة ويقسم نصفها الآخر بينهم وبين أولادها فالزوجة  
ربعها وأولادها كذلك والربع لها صحيح فيضرب عجزه وهو أربعة في اثني عشر بمائة  
وأربعين وأصلها باعتبار أن الزوجة مع سدس أحد الأبوين أربعة وعشرون فتنازع  
الزوج مع الزوجة في ثمنها وهو ثلاثة فتقسم بينهما ويقتارع الزوج مع أولاد الزوجة  
في بقية الربع الذي له وهو ثلاثة فتقسم بينهم وبينهم وكل من الثلثين لأن نصفه صحيح  
فيضرب عجزه وهو اثنان في أربعة وعشرين بمائة وأربعين فعلى كل من الأصليين  
يقسم من ثمانية وأربعين فالزوج سهمانستة والزوجة ثلاثة وأولادها ثلاثة ولكل من  
الأبوين السدس ثمانية يبق عشرون تقسم بين أولاد الزوج وأولاد الزوجة فلكل عشرة  
وأولاد الزوجة الثلاثة التي أخذوها من أجل المنازعة مع الزوج تقسم لعشرتهم فكل  
لهم ثلاثة عشر فإذا فرض أن الأولاد من كل من المجمتين خمسة فالثلاثة عشر لا تقسم عليهم  
فتضرب عدد رؤسهم الخمسة في الخامسة والأربعين يحصل مائتان وأربعون فنلهم شيء  
من الثمانية والأربعين أخذوا من عجزه وبقي جزء السهم وهو خمسة فالزوج ستة في خمسة  
بثلاثين والزوجة ثلاثة في خمسة بخمسة عشر ولكل من الأبوين ثمانية في خمسة بأربعين  
وأولاد الزوج عشرة في خمسة بخمسين لكل منهم عشرة وأولاد الزوجة ثلاثة عشر في خمسة  
بخمسة وستين لكل منهم ثلاثة عشر فاجملة مائتان وأربعون هذا قوضع ما في التالوة عن  
شيخ الإسلام (قوله مقدمة الارث الخ) أي حال كونه مقدمة الارث الخ وقوله لتقديمه على  
التعصيب اعتبارا أي في الاعتبار فيعتبر أولا الارث بالفرض ثم يستل الارث بالتعصيب لانه  
لا يعرف ما يعطى للعاصب إلا بعد معرفة ما يعطى لصاحب الفرض وإن جازعاه  
العاصب أولا وقوله وإن كان الارث بالتعصيب أقوى أي لأن الوارث به قد يستحق كل  
المال ولأن الفرض إنما يفرض له لضعفه لتساقطه القوي ولهذا كان أكثر من  
فرض له الأثاث وهذا ما جزم به الرشدي في شرح المجعبرية واختاره الشرح في شرح  
الترتيب حيث قال وهذا هو الذي ينبغي اعتناؤه وجزم ابن الماشم في شرح الاشبية  
بالمعكس لعدم سقوطه بضيق التركة وهذا هو المشهور بخلاف في ذلك مما لا يظهر له غرة

مقدمة الارث لتقديمه على  
التعصيب اعتبارا وإن  
كان الارث بالتعصيب أقوى

(قوله فقال) عطف على شرع (قوله باب الفروض المقدرة) أي باب ما فيها ومعنى  
 الفروض الأنصاف المقدرة لكن يرتكب فيها التحريم بأن يرادها الأنصاف والألزام  
 لتكرار وقال الشيخ الأمير ما معناه أن الفروض غلبت عليها الأجمة فلذلك صرح بعدها  
 بالمقدرة وقوله في كتاب الله تعالى متعلق بالمقدرة وقوله والثابت بالاجتهاد عطف على  
 الفروض وكذلك قوله ومستحقها وأشار بهذا إلى قصور في الترجمة فإن الناظم ذكر فيها  
 باقي الفروض الثابت بالاجتهاد حيث قال «فمثل الباقي لما عرت» وذكر فيها باقي أيضا  
 مستحق الفروض بقوله «فإن نصف فرض خمسة أفراد الخ» (قوله يقال للعلماء) أي يطلق على  
 معان وقوله أصلها أي الكبر والغالب أو أن غيره مستفوع عليه لسرمان معناه فيه في  
 الجملة وكان الأنسب بما بعده أن يقول منها كذا وهو الغالب ومنها الخ وقوله المحز بقبح  
 النجاء المهملة وهو ابتداء القطع التدريجي وقوله والقطع أي ولو دفعه فبينه - ما معوم  
 وجهي ومن ذلك قولهم فرض المحاط الثوب إذا خروا قطعهما (قوله ومنها التقدير) أي  
 ومنها العطف ومنها الإنزال ومنها البيان ومنها السنة ومنها الإحلال قال تعالى فنصف  
 ما فرضتم أي قدرتم وتقول فرضت أنرجل أعطيت وقول تعالى أن الذي فرض عليك  
 القرآن لادلك أي معاد أي أنزله وقال تعالى سورة أنزلناها وفرضناها بالقصص أي بيناها  
 وتقول فرض من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي من وقال تعالى ما كان على النبي من حرج  
 فيما فرض الله أي فيما أحل الله له اه شيخ الاسلام (قوله النصيب) أي الحظ من  
 الشيء يخرج النصيب المستغرق وقوله المقدر ترجع النصيب غير المستغرق لعدم تقديره  
 ونحوه به أيضا نكته القريب لأن المدافعة على قدر الكفاية وقوله شرعا أي من جهة  
 الشرع أي الشارع ونحوه به الوصة فإنها مقدرة جعل لا شرعا أي يجعل الموصي لها أصل  
 الشرع وقوله لو ارتج نرج به نحو العشر في الزكاة فإنه مقدر شرعا للغير وارث وقوله  
 خاص لسان الواقع وأما معوم أسطن فخرج بما خرج به النصيب وقوله الذي لا يراد  
 الخ اعترضه العلامة القلوبي بأنه لا حاجة إليه وإن جعل لبيان الواقع لم يعم لأنه ليس من  
 حقيقته فإن زيادته بالزاد تفصاته بالعلول أمراض والتعاريف إنما تكون بالتحقيق  
 وحينئذ فلا يحتاج للعوارض وأجيب بأن قوله الذي لا يراد الخ بيان وقوض للعرض  
 لأن تمام الحذف (قوله إلى الفرض والنصيب) جرى في ذلك على ظاهر المتن والأفراد إلى  
 الارث بالفرض والارث بالنصيب (قوله أي الناظر في هذا الكتاب) فالأمر بالمعروف  
 معين وهو من قبل الجاز وإنما أثر التعديل على غيرهما من أفعال الامراك عرف وافهم  
 اقتداء بالقرآن فإنه ورد فيه الأمر بالمعروف قال تعالى فاعلم أنه لا إله الا الله وغير ذلك (قوله بأن  
 الارث الخ) ضمن أصل معنى اجزم فعدها بالساء وانها زائدة لصفة الوزن وقوله فونان أي  
 لأن لو ارثت أماله منهم مقدر شرعا فإنه لا فرض أولا فبالنصيب وقوله لا ثالث لهما أي في  
 الارث المتفق عليه فلا يراد بالزاد ولا بيت المال ولا ذور ولا زحاج على أن الارث بالزاد تابع للفرض  
 بدليل أنه يرد بحسب الفروض عند تعددها (قوله فرض ونصيب) لما كان الفرض  
 والنصيب ليسا نوعين للارث وإنما فواها الارث به ما حوّل الشرح العبارة إلى قوله أي

فقال

\* (باب الفروض المقدرة  
 في كتاب الله تعالى) \*  
 والثابت بالاجتهاد ومستحقها  
 والفروض جمع فرض وهو  
 في اللغة يقال للعلماء أصليا  
 المحز والقطع ومنها التقدير  
 وفي الاصطلاح النصيب  
 المقدر شرعا للغير خاص  
 الذي لا يراد بالزاد ولا  
 ينقص إلا بالعلول وقدم  
 المصنف رحمه الله تعالى  
 على ذكر الفروض  
 تقسيم الارث إلى الفرض  
 والنصيب فقال (واعلم)  
 أي الناظر في هذا الكتاب  
 (بأن الارث فونان) لا ثالث  
 لهما (هما) أي النونان  
 (فرض) أي ارث به وقدم

أثره به لكن لاحقا في هذا التأويل الأعلى جعل الارث بالمعنى المصدري وأما على جعله  
بمعنى الموروث المعترف بأنه حق قابل للتعزى الخ فلا حاجة إليه لان الفرض والتعصيب  
فوقان له (قوله أيضا) هو الزمن القريب ويستعمل للأضي والمستعمل فضاء في الزمن  
القريب (قوله على ما قسمها) أي حال كون التقسيم الذي ذكرناه على التقسيم الذي ذكره  
الفرضيين أو على التقسيم الذي اعتبره الشارع وأما الشرح الى أن على معنى الدوام أن  
ما مصدرية بحيث قال أي بهذا التقسيم أي حال كونه متساويا بهذا التقسيم ولا يخفى أن  
الالف في قسمها للإطلاق ونائب الفاعل ضمير يعود على الارث (قوله والمراد أنه لا يخلو  
منهما) أي وليس المراد ما هو ظاهر العبارة من أن الارث إما بالفرض فقط أو بالتعصيب  
فقط ولا يكون بهما معاً انه قد يكون بهما معا ولذلك قال الشرح كما سيأتي انه قد يجمع  
الارث بهما أي بالفرض والتعصيب (قوله والارث بذلك الاعتبار) أي وهو انه لا يخلو  
عنهما وقوله لا يكون بهما معاً أقام وهي الارث بالفرض فقط كآثار الزوج والارث  
بالتعصيب فقط كآثار الابن والارث بالفرض والتعصيب ولا يجمع بينهما كآثار البنت  
فترث بالفرض ان لم يكن معها معصب وترث بالتعصيب ان كان معها معصب والارث  
بالفرض والتعصيب ويجمع بينهما كآثار الاب مع البنت وقوله كما سئذ كراهي في الثقة  
الثانية آخر باب التعصيب (قوله والفرض في نص الكتاب) أي الفروض المذكورة في  
نص الكتاب فالق بالفرض للفرض الصادق بالمتعدد فلا ذلك صح الاخبار عنه بقوله مستنة  
واضافة نص الكتاب من اضافة الصفة للموضوع أي الكتاب النص أي الضريح وهو  
مادل لانه مصرحة وقوله أي القرآن العزيز تفسر الكتاب قال فيه لا عهد (قوله والسابع)  
أي الذي هو ثلث الباقي وقوله ثبت بالاجتهاد أي فلا يرعى قول المصنف ستة لانه إنما  
ذكر الفروض المذكورة في نص الكتاب (قوله لا فرض في الارث) أي من الارث بمعنى  
الموروث وقوله نص القرآن في ذلك تصحيح كلام الناظم فانه قد مر على إطلاقه ثلث  
الباقي ويدل لهذا القصد قوله في نص الكتاب (قوله البنت) قطع الحجة لان ال فيه جعل  
كالحجز من الكلمة وقال الشيخ الامر المحقق ان هجرته هجرة وصلى والثالث فيه للوحدة  
صكانه قال أجزم بذلك المجزم الواحد الذي لا ترد نفسه كما في الله ما من شيء على المثني  
وقوله أي قطعا أي أقطع بذلك قطعا فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وقوله والثالث  
القطع أي لان البنت المطلق فهو تمليل للتفسير قبله (قوله فخرج بقولنا بنص القرآن)  
أي فلا يرعى قول المصنف لا فرض في الارث سواء بعد تنقيده بما ذكر (قوله)  
والفروض الستة الخ اعلم أن لهم في عقد الفروض طرقاً ثلاثة الأولى طريقة التثني وهي  
أن تذكر أولاً الكسرة الأعلى ثم تنزل الى ما تحته وهكذا كأن تقول الثلثان والنصف  
ونصف كل ونصف نصفه أو تقول الثلثان ونصفهما أو نصف والنصف ونصفه ورعيه  
وعبارة المصنف قريبة من ذلك الا أنه أضاف الثلثين لصفي التعليل كما سئذ كراهي الشرح والثانية  
طريقة التثني وهي أن تذكر أولاً الكسرة الادنى ثم ما فوقه وهكذا كأن تقول الثمن  
والسدس ونصفهما أو تقول الثمن وضعفه وضعف وضعفه والسدس وضعفه وضعف وضعفه

منها أيضا (وتعصيب)  
أي ارب به وسأفي شرحه  
(على ما قسمها) أي بهذا  
التقسيم والمراد أنه لا يخلو  
منهما كما سيأتي انه قد يجمع  
الارث بهما والارث بذلك  
الاعتبار يكون أربعة  
أقسام كما سئذ كراهي شاه  
الله تعالى (فالفرض في  
نص الكتاب) أي القرآن  
العزيز (سته) والسابع  
ثبت بالاجتهاد (الفرض  
في الارث) بنص القرآن  
(سواها) أي الفروض  
الستة (البنت) أي قطعا  
والثالث القطع وأما السابع  
الذي هو ثلث الباقي فخرج  
بقولنا بنص القرآن  
والفروض الستة

أحدها (نصف) وإنما  
 (ربع) وهو نصف النصف  
 (ثم نصف الربع) وهو الثمن  
 وهو ثلثها (و) رابعها  
 (الثلث) خامسها (السدس  
 ينص الشرع في القرآن  
 العزيز (و) سادسها  
 (الثلثان وهما) أي الثلثان  
 (التمام) للفروض الستة  
 وقال بعبارة أخرى النصف  
 والثلثان ونصفهما ونصف  
 نصفهما وقال غير ذلك  
 من العبارات التي أحصرها  
 الربع والثلث ونصف كل  
 منها ونصف كل وإنما أشر  
 الثلثين عن الثلث والسدس  
 مخالفاً لغيره ومخالفاً  
 سبباً كره عند ذكر أصحاب  
 الفروض لضيق النظم  
 ولأنه كسر مكرر وما تقدمه  
 كسور مفردة ثم غلبت في  
 المحفوظ بقوله (فاحفظ) أيها  
 الناظر في هذا الكتاب ما  
 ذكرته لك وما لم أذكره من  
 هذا العلم وغيره فإن حذف  
 المسمول بثوبن العموم  
 (فكل حافظ امام) أي  
 مقدم على غيره خصوصاً  
 ان انضم الى حفظه فهم  
 معناه بل ربما يذكره  
 المحفوظ بغير فهم لاسيما به  
 وينبغي تقييد العلم بالكتابة  
 أيضاً

والثالثة طريقة التوسط وهي أن تذكر أولاً الكسر الوسط ثم تنزل درجة ونصف درجة  
 كان يقول الربع والثلث ونصف كل ونصف كل أو تقول الربع ونصفه ووضعه والثلث  
 ونصفه ووضعه والمقصود من العبارات واحد فهو متفق في التعبير (قوله أحدها نصف)  
 انما يبداه المصنف كالمجهول لأنه أنكر كسر مفرد كذا علمه السامي ثم قال وكنت أدنو  
 بدواً بالثلثين لأن الله تعالى بدأ بهما نحو رأيت بعضهم بدأ بهما فأعجبني ذلك والنصف  
 بثلاث فونه والاربعة نصف كعنف والخامسة نص يضم النون وتشديد الصاد وقوله  
 وثانيه اربع يسكون المضاف في كلام المصنف والافقه ثلاث لغات ضم الباء وسكونها  
 وربيع وزن فعيل وكذا في الثمن وقوله ثم نصف اربع يضم الباء وقوله ورابعها  
 الثالث يسكون اللام في كلام المصنف والافقه اللغات الثلاث التي في الربع وهكذا في  
 السدس وقوله ينص الشرع أي حال كون ذلك متلباً بنص الشارع عليه وقوله في  
 القرآن متعلق بنص وقوله والثلثان يضم اللام في كلام المصنف والافقه ثلاث لغات  
 ضم اللام وسكونها أوله ثمان كعنفان وحسنه فصرى هذه اللغات الثلاث في جميع  
 الفروض ويزيد النصف بما تقدم (قوله وهما أي الثلثان) هي الضمير هنا نظراً لفظ  
 الثلثين وأفرده في قوله الاتي وهو كذلك لبيان الازدواج في قوله بعد وهو للثنتين فما زيد  
 نظراً لكونهما فرضاً كما أشار إليه بالشرح هناك وقوله التمام أي المقتان وقوله  
 للفروض متعلق بالتمام (قوله ويقال بعبارة أخرى النصف الخ) هذه طريقة التدي  
 المختصرة وقوله التي أحصرها الربع الخ هذه طريقة التوسط المختصرة وأما طريقة الترتي  
 فلم يصرح بها بالشرح وقد تقدمت وقوله ونصفه أي نصف كل منهما (قوله وإنما أشر  
 الثلثين الخ) هذا جواب عما يقال قد سلك المصنف طريقة التدي حيث قال نصف وربع  
 الخ فلم أنو الثلثين عن الثلث والسدس مع أن تلك الطريقة تقتضي تقديمهما وحاصل  
 الجواب من وجهين الأول ضيق النظم والثاني أنه كسر مكرر وما قبله كسور مفردة والمفرد  
 مقدم على المترك ولأنه بزم منه والمجزع مقدم على الكل (قوله مخالفاً لغيره) أي لغيره  
 ذكر الثلثين قبل الثلث والسدس وقوله ومخالفاً لاسبب كره عند ذكر أصحاب الفروض  
 أي لانه ذكر أصحاب الثلثين قبل ذكر أصحاب الثلث والسدس (قوله ثم غلبت في المحفوظ  
 بقوله الخ) أي حيث أمر به وعليه بقوله فكل حافظ امام وقوله أيها الناظر أي فالحافظ  
 بقوله فاحفظ غير معين كما تقدم في نظيره (قوله فان حذف المسمول الخ) حله لتعريف قوله  
 فكانه قال وإنما عماني ذلك لان حذف المسمول الخ (قوله فكل حافظ امام) أي لان  
 كل حافظ امام فهو مقبل للام بالمحفوظ وقوله خصوصاً ان انضم الخ أي أحصه بذلك  
 خصوصاً ان انضم الخ فهو في حال كونه يضم الى حفظه فهم المحفوظ وأولى منه في حال كونه  
 لا يضم الى حفظه فهم المحفوظ وقوله بل ربما يذكره الخ أضراب عما قبله لانه يقتضي  
 أن مجرد المحفوظ معتبر وقد قالوا فهم سطرين خبر من حفظ وقرين ومناظرة اثنين خبر من  
 هذين (قوله وينبغي تقييد العلم بالكتابة أيضاً) أي كما ينبغي حفظه فلا يقتصر الشخص  
 على المحفوظ وحده ولا على الكتابة وحدها وما أحسن قول بعضهم

العلم صمد والكفاية قديمه \* قد صمدوك بالجمال الواصفه  
فمن الحماقة أن تصيد غزالته \* وتسيرها بين الخلائق طالقة

وقوله لما ورد في معنى ذلك فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم أمر عبد الله بن عمرو بن العاص  
أن يكتب عنه فإنه قال يا رسول الله أنا سمع منك الحديث فتكتبه قال نعم قالت يا رضا  
والخطب قال نعم فاني لا أقول فهما الاحق وهذا ما علمه طامة الناس وكره بعضهم الكفاية  
وهو محمول على ما اذا قيل عليها دون النور القلي الذي هو حقيقة العلم (قوله اذا عرفت  
ذلك) أي ما ذكر من الفروض الستة وقوله وارتدت معرفة اصحاب هذه الفروض أي  
التي سبق ذكرها (قوله فالنصف الخ) الفاء فاء التوضيح كما أشار إليه الشرح وقوله  
فروض خمسة أفراد أي مفروض خمسة موصوفة بأنها أفراد فافراد صفة تجسده وما نقل عن  
حاشية الشيخ المحقق من أنه حال فلم تجده فيها ولعله في بعض النسخ وعليه فكسره للروى  
مع كونه منصوباً على المحال بناء على أن الضرورة تجوز هنا لغير حركة الأعراب وفيه خلاف  
وقوله أي كل واحد منهم منفرداً بالرفع جملة مفسرة بالأفراد في بعضها ينصب منفرداً على أنه  
حالة من نائب فعل محذوف والتقدير يعتبر منفرداً أي عن بساويه وهذا القيد لبيان  
الواقع بالنسبة للزوج إذا لم يكن إلا منفرداً أو يسعد ملاحظة انفردا عن الفرع الوارث  
(تنبه) الذي يمكن اجتماعه من ذوي النصف الزوج والاخت الشقيقة أو التي لا ب  
كافي الأولى من شيخ الاسلام (قوله أحدهم) المناسب بأن في بقول الأول وقوله  
عند عدم الفرع الوارث بأن لم يكن هناك فرع أصلاً أو كان هناك فرع غير وارث  
وقوله بالاجماع يحتمل أنه متعلق بالوارث وعليه طالعني أنه يشترط لارث الزوج النصف  
عدم الفرع الوارث المجمع على أنه بأن لم يكن هناك فرع أصلاً أو كان هناك فرع غير  
وارث أو كان هناك فرع وارث يختلف في أنه كولد العنت فلا يحميه من النصف إلى  
الربع إلا الفرع الوارث المجمع على أنه ويحتمل أنه راجع لاصطلاح الكلام فيكون  
استدلالاً على كون الزوج يرث النصف ويؤيد الاحتمال الأول قوله ذكرنا كان أو أختي فإنه  
تعمم في الفرع الوارث وقوله لقوله تعالى الخ استدلال على كون الزوج يرث النصف  
على الاحتمال الأول وسند للاجتماع على الاحتمال الثاني وعلى كل فلا حاجة إلى أن يقال  
الأولى أن يأتي بالواو فيقول وأخوه تعالى الخ إذا لم يكن له ذلك الأول كان الاجماع دللاً أولاً  
والآية دللاً ثانياً وقوله وإني نصف ما ترك أزواجكم أي ولكل زوج نصف ما تركه  
زوجته فهذه مقابلة المجمع بالمجمع تقتضي القسمة على الأعداد وقوله أن لم يكن لمن أي  
للأزواج معية الزوجات (قوله وإنما لم يذكر اشتراط الخ) جواب عما يقال لم يذكر المصنف  
أنه يشترط في ارث الزوج النصف عدم الفرع الوارث مع أنه شرط وقوله للعلم به الخ فيه أنه  
قد يتوهم قبل الوصول إلى ما سأني في إرضاء الربع أنه يرث النصف بدون شرط فكان على  
المصنف أن يذكر الاشتراط هناك دفع هذا التوهم من أول الأمر على أنه قد سرت المادة  
بذكر القيود مع الأول ويصلون عليه فيها بعدد المصنف قد خالف ذلك وقوله من مفهوم  
الخ المراد بالمفهوم ما قبل المنطوق فالأول ما دل عليه اللفظ لا في محل الطلق والثاني ما دل

لما ورد في معنى ذلك  
إذا عرفت ذلك وأردت  
معرفة اصحاب هذه الفروض  
(فالنصف فرض خمسة  
أفراد) أي كل واحد منهم  
منفرداً أحدهم (الزوج)  
عند عدم الفرع الوارث  
بالاجماع ذكرنا كان أو أختي  
لقوله تعالى ولكم نصف ما  
ترك أزواجكم أن لم يكن لمن  
ولد وإنما لم يذكر اشتراط عدم  
الفرع في ارث الزوج النصف  
للعلم من مفهوم ما سألني  
في ارث الربع (و) الثاني

عليه اللفظ في عمل النطق (قوله الاثنى الواحدة) لاحاجة لقوله الواحدة هنا وفيما يأتي  
لغيرهم من قوله أفراد فيجعل على أنه توضيح لقيام وقوله عندنا أفرادها من معصيا أي  
بخلاف ما لو كانت مع معصيا فانه يكون للذ كمثل خطأ الاثنين وقوله كما سيذكره أي  
في عموم قوله عندنا أفرادها من عن معص (قوله لقوله تعالى الخ) استدلال على أدب الميت  
الواحدة النصف وقوله وان كانت واحدة أي وان كانت المتروكة واحدة فاسم كان ضمير  
يعود على المتروكة المعلومة من السياق واحدة خبر هذا على قراءة النصب وقرئ بالرفع  
على أن كان تامة واحدة فاعل أي وان حدث واحدة (قوله بنت الابن) بخلاف بنت  
الميت فهي من ذوى الارحام وقوله الواحدة قد علمت ما فيه وقوله عند فقد البنت  
فأكثر أرى وأما عند وجود الميت فاما الثالث فكملة الثلث وعند وجودها لا أكثر من الميت  
فلا شيء لها ما لم تعصب بيان ان كما سأتى (قوله وقد لا ين أيضا) أي وعند فقد الابن  
كفقد الميت فلو كان هناك ابن خبيها سواء كان أباه أو لا وقوله وعندنا أفرادها من  
معصيا أي كما سيذكر في عموم قوله عندنا أفرادها من عن معص وقوله من أخ أو ابن  
عصيان لا لعصيا (قوله اجام) استدلال على كون بنت الابن ترث النصف بالشروط  
وقوله قياسا استدلالا جاع وقوله لان ولد الولد الخ حلة تقاس وكان الاولى أن يقول  
ولد الابن لان قوله ولد الولد يشمل ابن الميت وبنت الميت وقوله ارثا وجهيا أي من  
جهة الارث والمحجب وقوله الذ كذا كذا الاثنى كالاثنى هذا تفصيل لما أجله أولا بينه  
ان المراد ان ابن الابن كالابن ارثا وجهيا وان بنت الابن كالبنت كذلك حيث كان المراد  
ما ذكر فلا بد أن كلامه يقتضي أن ابن الابن كالابن ارثا وجهيا وان بنت الابن كالابن  
كذلك مع أنه ليس كذلك ولا يحتاج للجواب بأن المعنى في مطلق الارث والمحجب (قوله  
والاثنى) المراد به خصوص الشقيقة والقرينة على ذلك قوله فيما بعد وهكذا الاثنى  
الذي من الاب وقوله الواحدة قد علمت ما فيه وقوله الشقيقة قد بينا القرينة على كون  
المراد بالاثنتا خصوص الشقيقة وقوله عندنا أفرادها من معصيا أي كما سيذكره  
في عموم قوله عندنا أفرادها من عن معص وقوله من أخ شقيق أو حسيان لا لعصيان وقوله  
منه أنها لو كانت مع أخ شقيق لا يفرض لها النصف بل معصيا وكذا مع الجمدة الاثني  
مسائل المعادة فانه يفرض لها فهمها معه وذلك كزوجته وحيدة وشقيقة وأخوين فلزوجته  
الربع والاضلعة ثلث الباقي فسقط النصف فتأخذ الشقيقة ولا شيء للأخوين كما سأتى  
في الشرح وقوله بل وعن الاولاد واولادهم لا وجه لهذا الاضرب فالاولى حذف بل  
واحتراز بذلك عما إذا كانت مع الاولاد واولادهم فانه لا يفرض لها النصف معهم بل تعصب  
بالابن وابن الابن وتكون عصبة مع الميت أو بنت الابن وقوله الذ كور والاثان أي  
الوارثين بخصوص القرابة فلا بد أن ولد الميت لا يمنع الاثنتا عن نصفها وقوله وعن  
الاب أي والا بحيث به (قوله في مذهب كل مفتي) أي حال كون هذا الحكم مندرجا في  
الاحكام التي ذهب اليها كل مجتهد والمراد من المذهب الاحكام والمراد بالمفتي المجتهد كما  
أشار اليه الشرح بقوله أي مجتهد وسواء استنبط الاحكام من الكتاب والسنة (قوله لان

(الاثنى) الواحدة (من)  
الاولاد وهي البنت عند  
افرادها من معصيا أو هو  
أخوها كما سيذكره لقوله  
تعالى وان كانت واحدة  
فلهما النصف (و) الثالث  
(بنت الابن) الواحدة (عند  
فقد الميت) فأكثر وقد  
الابن أيضا وعندنا أفرادها  
من معصيا من أخ أو  
ابن عم اجام فاسما على  
بنت الصلب لان ولد الولد  
كالولد ارثا وجهيا الذ ك  
كالذكور والاثنى كالاثنى  
(و) الرابع (الاثنى)  
الواحدة الشقيقة عند  
افرادها من معصيا لها  
من أخ شقيق أو حذبل  
ومن الاولاد واولادهم  
الذ كور والاثان (مفتي) أي  
مجتهد لان

ذلك جميع عليه) أي لأن الحكم المذكور هو كون الاختصاص النصف جميع عليه عند  
 العلماء وهذا قبل ما يحكم المصنف بأن ذلك في مذهب كل مفتي أو بلا حظ التخصيص ثم  
 الاجال فلا يلزم قبل الشيء نفسه (قوله وأصل المذهب مكان الذهب) أي مذهب عليه مع  
 أنه مصدر بمعنى يصلح للزمان والمكان والمحدث كما تقدم في كلامه لأنه المعنى المتقول عنه  
 فيما يظهر بخلاف الزمان فلا يصح النقل عنه لعدم التماسية بينه وبين المتقول إليه  
 وبخلاف المحدث فإنه وإن صح النقل عنه لكن لا يظهر نقله عن المكان وقوله ثم أطلق  
 على ما ذهب إليه المباح أي على سبيل الاستعارة التصريحية وقد تقدم تقريرها وقوله المجتهد  
 أي كلام الشافعي وقوله وأصحابه أي أو أصحابه فالأول بمعنى أو ما ذهب إليه أصحاب  
 المجتهد المأثورون بقواعده ومداركه بعد مذهبها بخلاف غير المأثورين فقد سئل إن عرفة  
 هل يجوز أن يقال في طريقه من الطرق أنها مذهب مالك فأجاب بأنه إن كان مستقرها  
 طارفا بقواعده وأعماله مع ما ذكره والا فلا وقوله من الأحكام في المسائل بيان لما ذهب  
 إليه المجتهد وأصحابه والمراد بالأحكام النسب النامة وهي ضمن المسائل المركبة من  
 الأصول والفرع والاولى سمة نظرية الأحكام في المسائل من نظرية المحرزة في الكل كما قاله  
 الاستاذ النجفي ومن قال من نظرية المدلول في الدال أراد ما سأل أهل الدال الفعل الأحكام  
 وقوله لا يباحث أي بطريق الاستعارة التصريحية لكن هذا محسب الأصل والا  
 فقد صار المذهب حقيقة عربية في الأحكام المذكورة (قوله وهكذا الخ) أي مثل  
 الاخت الشقيقة لأخته التي من الأب في إرث النصف وقوله وهي الخامسة كان الأولى  
 تأخير عن قوله الاخت التي من الأب وتوله وفي معنى النسخ وبهذا هذه النسخة فقد  
 اشترط عدم الشقيقة لأب في النسخ التي من الأب للنسخة وقوله الاخت مستند مؤخر  
 وهكذا غير مقدم وقوله الواحدة تقدمت ما فيه وقوله التي من الأب صفة للاخت  
 وقوله عند أفرادها عن مصعب شامي كما ذكره المصنف في وقوله عند أفرادها عن  
 مصعب وقوله من أخ لأب أو جد ساذج مصعبا وقوله ومن شرطنا فقد في الشقيقة  
 أي من الأب والأولاد وأولادهم الوارثين بخصوص القرابة والاخت الشقيق وقوله وعن  
 الأشقاء من ذكر أو أنثى لا يعني أن ذكر الشقيق داخل فيما شرط تقدمه سابقا وهو مندرج  
 في قوله وعن شرطنا فقد في الشقيقة كائنه عليه العلامة الأمر (قوله وقوله) مبتدا  
 وقوله عند أفرادها عن قوله ل القول وخبر المبتدأ محذوف في غير تفسير الشرح أي  
 تقول في شرحه كما وكذا كما تقدم وبعضهم قال أي راجع لمبدأ الزوج من وراثات  
 النصف وقوله عند أفرادها عن كل واحدة ممن أي من البنت وبنت الابن والاخت  
 الشقيقة والتي من الأب فهو راجع لمبدأ الزوج كما حلت وقوله عن مصعب متعلق  
 بأفرادها من قوله من ذكرته في كل واحدة ممن بيان للحصص على الاجال وقد تقدم  
 تفصيله (قوله والأصل في إرث كل واحدة من الاختين النصف) أي الدليل على إرث  
 كل من الاختين النصف وقوله قبل الاجماع أفاد أن ذلك جميع عليه ومستند الاجماع  
 الآية وقال المحقق الأمر لاحاطة إليه مع أنه أخذ الاجماع في الدليل بعد انتهى لكن

ذلك جميع عليه وأصل المذهب  
 مكان الذهب ثم أطلق على  
 مذهب إليه المجتهد وأصحابه  
 من الأحكام في المسائل  
 اطلاقا مجازيا (وهكذا)  
 وهي الخامسة وفي بعض  
 النسخ وبهذا (الاخت)  
 الواحدة (التي من الأب)  
 عند أفرادها عن مصعب  
 لها من أخ لأب أو جد وعن  
 شرطنا فقد في الشقيقة  
 وعن الأشقاء من ذكر أو أنثى  
 قوله (عند أفرادها عن)  
 أي عند أفرادها عن مصعب  
 ممن (عن مصعب) عن  
 ذكرته في كل واحدة من  
 إرث كل واحدة من  
 الاختين النصف قبل الاجماع

قد علمت قائده وهذا الاجماع غير الاجماع المذكور بعد فتدبر (قوله ان امرؤ) أى  
 ان هلك امرؤ فهو فاعل فعل لم يحدوف يفسر الماذكور لان ادوات الشرط لا تدخل الاعلى  
 الانفعال على طريقة البصريين وقوله ليس له ولأى ولا ولد ابن وقوله وله أخت أى  
 شقيقة أو لابن ماذكور به من الاجماع وقوله فلها نصف ما ترك أى فلا تحت شقيقة  
 كانت أو لابن نصف ما ترك الميت (قوله لانهم قد أجمعوا الخ) تعليل ليكون الآية دالة على  
 ارث كل من الاختين النصف فكذا قال وانما كانت الآية دالة على ماذكور لانهم قد  
 أجمعوا الخ وقوله على ان الآية أى التى فى آخر السورة وهى قوله تعالى ان امرؤ هلك  
 الخ وأما التى فى أولها وهى قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة الخ فاجمعوا على انها فى  
 الاخوة كلام دون الاخوة لابوين والاخوة لاب وفي ذلك جمع بين الآية من كمال شيخ  
 الاسلام وقد تقدم ذلك فراجعهم (قوله ثم اعلم ان الذى علم الخ) فى ذلك توركه على المصنف  
 فى كونه لم يعلم من كلامه لا اشتراط فقد المصعب لكل واحد من الاربع وفوقه بأنه  
 علم من كلامه ايضا اشتراط افرادهن عن المساوى حيث قال خمسة أفردوا اشتراط فقد  
 البنت فى بنت الابن حيث قال وبنت الابن عند فقد البنت وعلم منه ايضا اشتراط فقد  
 الشقيقة فى الاخت التى للاب وأوجب بأن المراد الذى علم من كلام المصنف صراحة فلا  
 ينافى ماذكره فيه تأمل (قوله وأما ماذكرته) أى من الشروط وقوله غير ذلك أى حال  
 كونه غير فقد المصعب فهو حال من مفعول ذكره وقوله فانما تركه كغيره الخ غرضه  
 بذلك الاعتقاد من التورك السابق وأشار بلفظ الى أن المصنف سلفا فى ذلك حيث قال  
 كغيره من المصنفين وقوله اكتفاء بذكره فيما ساقى أى فى بيان بعض اصحاب الفروض  
 الاثمة وفى باب النجيب (قوله ولود كروا جميع ما يحتاج اليه الخ) أى كان يقولوا فى بيان  
 اصحاب النصف شرط ارث الزوج النصف عدم الفرع الوارث ثم يقولوا فى بيان اصحاب  
 الربع شرط ارث الزوج للربيع عدم الفرع الوارث وقوله لا دى الى التكرار والتطويل  
 أى لان احدى العاريتين كافية عن الاخرى (قوله والربيع) يسكون الباء ليصح الوزن  
 وقوله فرض اثنين أخذته الشرح من كلام المصنف بعد وليس من باب حذف الخبر (قوله)  
 فرض الزوج) أى مفروض للزوج وقوله ان كان معه من ولد الزوج من قدمته أى ان  
 وجد مع الزوج الشخص الذى منه من النصف وورقه الى الربيع وهو ولد الزوج فكذا كان  
 قائمه بمعنى وجد من ولد الزوج سنان لمن قدمته فهو سنان مقدم على الدين ومن قد  
 منه فاعل كان ويحتمل أن ولد الزوج هو الفاعل بزيادة من فى الاثبات على طريقة من جوز  
 ذلك ومن قدمته صفة لولد الزوج ويكون احترازاً عن ولد الزوج الذى لا يمنع الزوج  
 كالتاقل والرقب والاول وهو الاظهر (قوله من النصف) متعلق بمنه وأشار به الى أنه  
 ليس المراد أبه منه عن الارث بالسكبة وقوله وورقه الى الربيع عطف على منعه وقوله  
 وهو الابن أو البنت تفسيران فله منعه عن النصف وورقه الى الربيع فلا فرق بين الذكر  
 والانثى بل والخمسة وقوله سواء كان أى الابن أو البنت وأفردوا التفسير لان القطع بما هو  
 فرجه أحدهما أو ان فرجه الولد وقوله منه أو من غيره بل ولومن زفاته ينسب اليها

قوله تعالى ان امرؤ هلك  
 ليس له ولد وله أخت  
 فلها نصف ما ترك لانهم  
 أجمعوا على أن الآية تنزلت  
 فى الاخوة الابوين والاخوة  
 للاب دون الاخوات لانهم  
 ثم اعلم ان الذى علم من  
 كلام المصنف رحمه الله هو  
 اشتراط فقد المصعب لكل  
 واحد من الاربع وأما  
 ماذكرته غير ذلك فانما  
 تركه كغيره من المصنفين  
 اكتفاء بذكره فيما ساقى  
 ولود كروا جميع ما يحتاج  
 اليه فى جميع الفروض  
 لا دى الى التكرار  
 والتطويل (والربيع)  
 فرض اثنين من ذكر الاول  
 منها بقوله (فرض الزوج)  
 ان مكان معه من ولد  
 الزوج من قدمته عن  
 النصف وورقه الربيع وهو  
 الابن أو البنت سواء كان



وقد أضاف الله تعالى الولد في الآية إلى الزوجات فيشمل الولد من الزوج أو من غيره كما  
يؤخذ من شرح كشف الغوامض (قوله لقوله تعالى فان كان لهن ولد الخ) استدلال على  
أرب الزوج الربع ان كان للزوجة ولد (قوله وهو أي الربع الخ) يعلم من ذلك ان المرأة  
جعلت على النصف من الرجل بحق الزواج كما في النسب فان الأصل فيه ذلك فلا يضر  
تساوي الأخ والأخت للام ولا الشقيق وأخته في المشتركة كما في شرح الترتيب (قوله  
لكل زوجة) أي منفردة عند زوجها وقوله أو أكرأى عند زوج واحد لا يجوز لنا  
لكل زوجة الربع لاستغراق المال وقوله من زوجة متعلق بأكثر وقوله إلى أربع أي  
منتهى الكثرة إلى أربع في المهر وأما في العبد فإلى اثنين فقط بدخول الغاية فهم حادلا  
بتصور الزيادة على الأربع في الإرث وقبل يتصور ذلك فيما لو أسلم الكافر على أكثر من  
أربع وأسن معه أو في العدة ومات قبل الاختراق له شجر الإسلام في شرح الفصول  
الكبرى وقوله الشرح في شرح الترتيب ثم قال وهذا لا يراد لان الوارث انما هو أربع في ضمن  
هؤلاء وجاز الصلح بنسأ أو تفاضل على ما هو مذ كوفي كتب الفقه للضرورة اه أقاده في  
الخواصة (قوله مع عدم الأولاد) أي وهذا ثابت مع عدم الأولاد وقوله المذكور والآث  
أي والمخالف وقوله لث أي المذمومين لث وهو الزوج وقوله من الزوجة أو من غيرها  
أي سواء كانا من الزوجة أو من غيرها كزوجة أخرى لامن زالا لهم ليسوا منفسين لث  
حيث سد (قوله فيما قدر) أي واث الزوجة إلى ربع مع عدم الأولاد بسبب ما قدر  
وبين في كتاب الله تعالى فليت في نظرية قبل للصبيبة والازم نظرية الثاني  
في نفسه لان ما قدر واث الزوجة إلى ربع مع عدم الأولاد وهذا اذا لو حظ ما قدر  
خاصا وهو المختص في قوله تعالى واث الربع فان لو حظ طامو هو المختص في القرآن يقطع  
النظر عن خصوص هذه الآية كان من نظرية المختص في العام وهذا هو المتأد من كلام  
المصنف وأما كلام الشرح فهو مناسب للعمل الأول والمناسبات لثاني أن يقول فما قدر في  
كتاب الله كقوله تعالى واث الربع الخ (قوله ولما كان الولد لا يشمل ولد الابن حقيقة الخ)  
هذا أحد القولين والأخوة يشمله حقيقة والأشهر أنه لا يشمله إلا بما جازا وعليه فيستدل  
عني حكم أولاد البنين بالأجاء المستند للقياس كما ذكره الشرح بخلافه على القول  
الأخوة أنه يستدل عليه بالأية وفي القول أنه يستدل بالأية عليه مع كونه مجازا أي على  
جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه كما عليه أمانا الشافعي رضي الله عنه لكن  
الشرح قد استدل عليه بالأجاء المستند للقياس (قوله بقوله) أي في قوله فلا يلزم  
المختص العوي الذي تقدم التمس عليه (قوله وذكر أولاد البنين) مبتدأ خبر جملة قوله  
يعقدا أي يستمر وليس المراد أنه يعتمد من خلاف كما نص عليه العلامة الأمر وقوله  
إذ كرر والآث تعميم في أولاد البنين لاق نفس البنين كالأختي وقوله حتى اعتدنا  
القول في ذكر الولد أي لأننا اعتبرنا القول الكاش في ذكر الولد فالمحبة للتبديل ونظرية  
القول في الذكر من نظرية العام في المختص والمراد ذلك المختص فكانه قال لأننا اعتدنا  
ذكر الولد وقوله في حجب الزوج من النصف إلى الربع أي كسب في قوله والربع فرض

منه أو من غيره لقوله تعالى  
فان كان لهن ولد فلكم  
الربع مما تركن وذكر  
الثاني بقوله (وهو) أي  
الربع (لكل زوجة أو  
أكثر) من زوجة إلى  
أربع (مع عدم الأولاد)  
المذكور والآث لث من  
الزوجة أو من غيرها (فما  
قدرا) أي فرض في قوله  
تعالى واث الربع مما تركن  
ان لم يكن لكم ولد ولما كان  
الولد لا يشمل ولد الابن  
حقيقة صرح بأولاد البنين  
بقوله (وذكر أولاد البنين)  
الذكر والآث (يعتد  
أن ذكر الولد في حجب الزوج  
من النصف إلى الربع  
والزوجة من الربع إلى

الزوج ان كان معه \* من ولد الزوجة من قدمته وقوله والزوجة من الربع الى الثمن أى  
كما أتى في قوله \* والخن للزوجة والزوجات \* مع الثمن أو مع البنات لأنه لم يصر بالولد كما  
ترى وكان الأولى أى يقول النسخ في حل كلام المصنف في إرت الزوج للربع عند وجودهم  
وارث الزوجة عند عدمهم لأنه السابق في كلام المصنف فيكون معنى الثمن وذ ك أولاد  
المنين اثباتا في إرت الزوج للربع ونفيًا في إرت الزوجة به يستبرأنا اعتبارنا القول للكن في  
ذكر أولاد اثباتا في إرت الزوج للربع ونفيًا في إرت الزوجة به (قوله لأن أولاد الابن الخ)  
فيه لقول المصنف وذ ك أولاد المنين يعتمد مع علته وهى قوله حيث اعتمدنا القول الخ  
وقوله كالأولاد أى مثلهم فإن الابن كالابن وبنت الابن كالبنات كما وضع ذلك بقوله الذى ذكر  
كذلك والابن كالابن وقوله عند عدمهم أى عند عدم الأولاد وقوله إرتنا وهما أى من  
جهة الإرت والمحجب أوفى الإرت والمحجب (قوله بالاجماع) دليل على كون أولاد الابن  
كالأولاد وقوله قياسا على الأولاد سند لا جماع وقوله كما قدمته أى عند قوله وبنت  
الابن عند فقد البنات (قوله والخن) بكون الميم ليصح الوزن وقوله فرض مصنف  
واحد أخذه الشرح من كلام المصنف بعد كاتقدم نظيره وقوله للزوجة أى  
الواحدة وقوله والزوجات أى فيشتركن فيه كما تقدم في الربع والمراد بالجمع ما فوق  
الواحدة وقوله الى أربع أى منها بعد من الى أربع في الحر وأما في العبد فالى ثنتين  
فقط ولا يتعدوا زاد على الأربع في الإرت كما مر (قوله مع المنين) أى جنسهم  
فيشتركون الواحد والاكثر كما أشار إليه الشرح بقوله الواحد فكثر وكذا يقال في قوله أو مع  
البنات الواحدة فكثر \* (تنبيه) \* لو طلقها باثنا في حال مرضه وقلنا أنها تراثت  
فقد أدى الخمال الى أن ولده قبل موته فهل تأخذ بالربع نظرا لمحال الطلاق أو الفتن نظرا  
لمحال الموت أحق لأن صاحب الوفاي قال وأظهرهما الأول صكنا في القولية نقلا  
عن شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي لكن قال العلامة الامير العبدية بوقت الموت  
فلا بد من فرح وارث ولو جلا وما في القولية متلا بوافق مذهب المالكية اه بعض تفسير  
قوله لقوله تعالى فان كان لكم ولدا الخ) استدل على إرت الزوجة فكثر للخن مع  
المنين أو مع البنات (قوله أو مع أولاد المنين) أى جنسهم كما مر في نظيره ويستبرأ اليه  
الشرح وقوله المذكور أو لاثنا تعميم في أولاد المنين وقوله الواحد أى من  
الذ كور وقوله أو الواحدة أى من الاناث وقوله فكثر أى منها وأشار بذلك  
الى أن المراد بالجنس كما بيناه سابقا وقوله قياسا على الأولاد أى لقياس أولاد المنين  
على الأولاد وقوله كما سبق أى في شرح قوله وذ ك أولاد المنين يعتمد حيث اعتمدنا القول  
في ذكر أولاد وكب بعضهم أى عند قوله وبنت الابن عند فقد البنات (قوله فاعل) المفعول  
مخذوف قدره الشرح بقوله ذلك أى إرت الزوجة الفتن مع المنين أو البنات أو مع أولاد  
المنين وقوله ولا تظن الجمع الخ فالأدخلة عليه حسنة فيبطل معنى الجمعية وقوله بل  
الواحد منهم كذلك أى بل الواحد من المنين أو البنات أو أولاد المنين كايجمع فيما ذكر  
وهذا اضطراب يتقلى وقوله أى اعلم ذلك فيما شارة الى أن المفعول مخذوف مع تفسيره

الخن لان أولاد الابن  
كأولاد عند عدمهم إرتنا  
وهما بالاجماع الذ ك كذلك  
والابن كالابن قياسا على  
الأولاد كما قدمته (والخن)  
فرض مصنف واحد وهو  
الذ كور في قوله (للزوجة  
والزوجات) الى أربع  
(مع المنين) الواحد  
فأكثر (أومع البنات)  
الواحدة فكثر قوله تعالى  
فان كان لكم ولد فلهن  
الخن ما تركتم (أومع أولاد  
المنين) الذ كور والاناث  
الواحد أو الواحدة فكثر  
قياسا على الأولاد كما سبق  
(فأصل) ذلك (ولا تظن  
الجمع) المذ كور في لفظ  
المنين والبنات وأولاد  
المنين (شرطا) بل الواحد  
منهم كذلك كما أوضحته  
(فافهم) أى اعلم ذلك

باعلم (قوله والثلاثان) بضم اللام ولا يجوز في كلام المصنف تسكينها لانه يلزم عليه دخول  
 القلق في المحسوس وهو ممنوع فسهو القطع حذف آخر التفعيلة وتسكين ما قبله فاذكره  
 بعض النحاة من جواز التسكين سهواً لأن يكون بالنظر لفظ الثلاثان يقطع النظر عن  
 الواقع في كلام المصنف والافلية من فيه الضم لأجل الضرورة وقوله فرض أربعة أصناف  
 أخذ النسخ من كلام المصنف بعد كلام (قوله البنات) أي مفروض البنات وقوله جمعاً  
 أي حال كونهن جمعاً فهو حال من البنات وقوله والمراد ثنتان فأكثر أي وليس المراد ثلاثة  
 فأكثر دون الثنتين كما قد شوهم من التعبير بصيغة الجمع وقوله وقد صرح بذلك أي قد  
 صرح المصنف بذلك المراد أي بما يقتضيه لانه لم يقل ثنتين فأكثر وإنما قال ما زاد عن  
 واحدة وهو بعد ذلك وقوله ما زاد الخ يدل من البنات أو من جمعاً ويصح أن يكون خبراً  
 لمبتدأ محذوف والتقدير والجمع ما زاد الخ وقوله عن واحدة أي عن ثمة عن واحدة وقوله  
 من ثنتين أو أكثر بيان لما زاد عن واحدة وقوله فجمعاً أي ما جمع ما قبله لك جمعاً فهو  
 مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً كما سيذكره الشرح فيما يأتي وقوله سمع طاعة أي  
 امتثال وقوله وإذا كان أي قبول (قوله موافقة للإجماع) أي حال كون ذلك موافقاً  
 للإجماع فهو حال ويصح أن يكون مفعولاً لاجله أي لأجل موافقته للإجماع وقوله وما  
 روي من: أخره قوله فذكر وقوله بالفاء لأن المبتدأ اسم موصول شبه الشرط في العموم  
 وقوله أن الثنتين النصف أي من الثنتين النصف وهو بيان لما روي وقوله لمفهوم  
 قوله تعالى الخ دليل لما روي عن ابن عباس وقوض ذلك أنه تعالى جعل الثنتين للبنات  
 بقصد كونهن فوق اثنتين فاقضى بمفهومه أن الثنتين النصف كالذات الواحدة وبرز  
 ذلك أن المفهوم معطل لقضائه صلى الله عليه وسلم له نفي سعد بن الربيع الثنتين كما صحبه  
 الترمذي وغيره وسأني أجوبة أخرى (قوله فإن كن نساء الخ) أي فإن كانت المتروكات  
 نساء الخ فالنسخ الذي هو فن النسوة عائد على المتروكات كما نقله المحب الطبري عن  
 الكوفيين واختاره وقيل هو عائد على الإناث التي في ضمن الأولاد المذكورة في قوله  
 تعالى بوصيكم الله في أولادكم فإن الأولاد تشمل الذكور والإناث فكانت قبيل في أولادكم  
 الذكور والإناث وقوله السهلي وضعه ما قاله الطبري بأن فيه عود الضم على ما ليس في  
 اللفظ وترك ما في اللفظ وعلى كل فلياً لم يصرح مرجع الضم اقتضت المحكمة أن يقال  
 نساء لكن الغائبة فصل عما بعده أعني قوله تعالى فوق اثنتين وهو متعلق بمحذوف صفة  
 نساء وقال ليل هذا خبره وعلى كفاي قولك ز بدرجل فاضل وقوله فلهن ثلثا ما ترك أي  
 فلهن ثلثا ما ترك المتروكات وهذا محله جواب الشرط (قوله فذكر) خبر  
 المبتدأ كما علمت وقوله لم يجمع كما لتلبيح لكونه منكر أو قوله والذي صح عنه موافقة  
 الناس أي في أن الثنتين الثنتين (قوله ودليل الإجماع) أي الدليل الذي استند إليه  
 الإجماع وقوله الآية المذكورة أي بناء على أن لفظة فوق في الآية ليست بمقيدة  
 وليس فيها تقديم ولا تأخير ولا حذف فآية على هذا إذا لم يعل على حكم ما زاد على الثنتين  
 فقط ودليل حكم الثنتين القياس على الاختين كما سيذكره الشرح وأما على أن لفظة فوق

(والثلاثان) فرض أربعة  
 أصناف ذكر المصنف الأول  
 منهم بقوله (البنات جمعاً)  
 والمراد ثنتان فأكثر وقد  
 صرح بذلك في قوله (ما زاد  
 عن واحدة) من ثنتين أو  
 أكثر (فجمعاً) سمع طاعة  
 وأخيراً موافقة للإجماع  
 وما روي عن ابن عباس  
 رضي الله عنهما أن الثنتين  
 النصف لمفهوم قوله تعالى  
 فإن كن نساء فوق اثنتين  
 فلهن ثلثا ما ترك فذكر  
 لم يجمع عنه والذي صح عنه  
 موافقة الناس كما قاله ابن  
 عبد البر ودليل الإجماع  
 فجاء على الثنتين الآية  
 المذكورة وهي قوله تعالى  
 فإن كن نساء فوق اثنتين

فهلن ثلثا مترك وفي البتئين  
 القياس على الاختين  
 وهذا من احسن الاجوبة  
 من شبه ابن عباس رضي  
 الله عنهما لسأفة ان صحت  
 عنه وهي مفهومة قوله تعالى  
 فوق اثنتين (فائدة) قوله  
 معها منصوب على انه  
 مفعول مطلق وعامله  
 محذوف وجوبه بالانه بدل  
 من اللفظ بفعله والحدوف  
 عامله وجوبه قسما  
 واقع في الطلب وواقع في  
 الخبر فيجوز ان يكون قوله  
 معها واقعا في الطلب ويكون  
 المعنى فاعلم ان يقول  
 باستحقاق الثنتين فأكثر  
 من البنات للثنتين ويجوز  
 أن يكون من قبيل المصدر  
 الواقع في الخبر فيكون المعنى  
 سمعت ما ورد من القول  
 باستحقاق الثنتين فأكثر  
 للثنتين معها والله أعلم ثم  
 ذكر الثاني بقوله (وهو)  
 أي الفرض المذكور وهو  
 الثتان (كذلك لنبات  
 الابن) اثنتين فأكثر قلنا  
 صلى النبات (نافهم) أي  
 اعلم (مقال) أي قولي هذا  
 (فهم صافي الذهن) أي  
 خالصه من كدورات  
 الشكوك والاهام

مقدمة فتكون الآية دالة على حكم البتئين وعلى أن فيها تقدما وتأخيرا وحذفا والاصل  
 اثنتين ففوق تكون دالة على حكم البتئين فما زادوا حاجة للقياس فنذكر (قوله وفي  
 البتئين) أي ودليل الاجماع في البتئين وقوله القياس على الاختين أي بالطريق الأولى  
 فهو قياس أولي لأن البتئين أقرب من الاختين فهذه الآية معطلة لهذا القياس  
 ولقضاءه صلى الله عليه وسلم لبتى سعدا للثتين كما مر فان قيل حيث ورد انه صلى الله عليه  
 وسلم قضى للبتئين ثالثين فلا حاجة للقياس لو جرد النص أحجب بان هذا الخبر لم يبلغ  
 ابن عباس فلا يخرج به قوله (قوله وهذا) أي قياس البتئين على الاختين وقوله من  
 احسن الاجوبة عن شبه ابن عباس ومنها أيضا ان في الآية تقدما وتأخيرا وحذفا  
 والاصل اثنتين ففوق ومنها أن لفظة فوق صالحة على حذافه ولو فوق الاعناق وتعب  
 هذا بان الاسماء اليهودية ما يضاف في كلام العرب لغيره في ما يابا لك اقصع الكلام وقوله  
 ان صحت عنه فاشارة الى أنها لم تنص عنه كما تقدم التصرح به في كلامه وقوله وهي أي  
 شبهة ابن عباس وقوله مفهوم قوله تعالى فوق اثنتين أي وهو ان الثنتين لهما النصف  
 وقد علمت أن المفهوم معطل (قوله فائدة) أي هذه فائدة وهي متعلقة بقوله معها (قوله  
 لانه بدل من اللفظ بفعله) أي أن المصدر عوض من التلطف بفعله وقوله والحدوف عامله  
 وجوبه قسما أي من المصدر لا في بدلان من اللفظ بفعله وألا فاصدر المحذوف عامله  
 وجوبا كثر (قوله واقع في الطلب) وهو قياس ولا فرق في الطلب بين أن يكون أمرا  
 كقوله تعالى ف ضرب الزاب أي فاضربوا أو أنها كقولهم لا فعدوا أي لا تقعدوا أو أنها كقولك  
 سقيا أي سقاك الله واستفهما كقوله أو انابو قد جد قراؤك وقوله وواقع في الخبر وهو  
 معاصي اقسامه كما قاله المامني كقولهم عندك كرا النعمة جدا وشكرا لا كرا  
 وعندنا امثال معاصي طاعة (قوله فيجوز ان يكون الخ) تفرس على قوله والمحذوف  
 عامله وجوبه قسما وقوله فيكون المعنى الخ تفرس على التفرس الذي قبله (قوله  
 ويجوز ان يكون الخ) فيه مع بعده انه معاصي يحفظ ولا يقاس عليه فالتعين أن يكون  
 واقعا في الطلب ولا يقال ان معاصي جملة ما سمع لانه قول المصروع معاصي طاعة معاصي  
 سمعها فقط واقع في النبات وقد برت هذه الامور ويجري الامثال فلا تغير معاصي وردت عليه  
 (قوله فيكون المعنى سمعت ماورد الخ) أي فيكون المعنى على هذا الاحتمال سمعت من  
 الله ما يمارد الخ وقد علمت ما فيه (قوله وهو) أفردا الضمير باعتبار كون الثنتين فرضا كما  
 اشار اليه الشرح بقوله أي الفرض المذكور فهو وجبه لأفراد الضمير وقوله كذلك  
 أي مثل كونه للبنات وقوله لبنات الابن أي ما زاد على واحدة مثل ما ذكر في البنات كما  
 اشار اليه الشرح بقوله اثنتين فأكثر وقوله قياسا على البنات أي لان بنت الابن كالنبت  
 كأم (قوله فافهم) أي تأمل الخطاب وقوله أي اعلم تفسير لقوله افهم وقوله معاني  
 مصدره معني قولي كما ذكره الشرح بقوله أي قولي هذا أي المذكور وقوله فهم  
 صافي الذهن أي مثل فهم انسان صافي الذهن فهو على حقيق مضاف وهو وصوف وقوله  
 أي خالصه تعبير لصافي الذهن وقوله من كدورات الشكوك والاهام أي من كدورات

هي الشكوك والادهام فالاضافة للبيان اومن الشكوك والادهام الشبهة بالكدرات  
 فالاضافة من اضافة المسببه اليه وفي كلامه حذف الواو مع ما عطفت اى والظنون  
 او يقال المراد بالشكوك والادهام ما قابل اليقين فيشتمل الظنون (قوله والذهن الغفلة)  
 اى لغة فهذا معنى لغوي والغفلة قوة التفتيش معبدا لاكتساب الاكراه وهي مرادفة لذلك  
 ما ذال المعية وضدها البلاد وقوله والمراد هنا العقل ويصح هنا المعنى الاول ايضا فلا داعي  
 الى صرفه عن اصل معناه الى هذا المراد والاصح في تفسير العقل انه نور روحاني به تدرك  
 النفس العالوم الضرورية والنظرية والزاج ان محله القلب وله شعاع متصل بالدماغ  
 وقبل محله الدماغ وهو اختيار اصحاب ابي حنيفة (قوله ويقال ذهن الخ) اى فكون  
 الذهن بمعنى المحفظ فهذا الشارة ليعني آخر للذهن وقوله حفظ قامه ما ادعاه اى من  
 المعارف والاسرار (قوله وهو) افراد الضمير كما في نظره وقوله للاختين اى مفروض  
 الفرض المذكور فهو توجيه لافراد الضمير كما في نظره وقوله للاختين اى مفروض  
 للاختين وقوله شقيقتين اولاب اى لا لام فقط وقوله كما صرح به اى في قوله هذا اذا  
 كن الخ وقوله غير يدين ثنتين اى فلما يزد دعتهما وقوله وكذا لاحاجة اليه مع  
 الكاف الان يجعل للتاكيد (قوله قضى به) اى حكم به وقوله اى بما ذكر تفسير لقوله  
 به وقوله من فرض الثنتين بيان لما ذكر وقوله مطلقا اى عن التقييد بصنف مخصوص  
 فيكون راجعا للاصناف الاربعة وقوله اولالاختين فأكثر اى اوفره للاختين فأكثر  
 وقوله وهو المتبادر اى توسط قوله قضى به الخ بين حكم الاختين وبين قوله هذا اذا كن  
 الخ نكل من جملة متعلق بالاختين فيكون ما توسطهما كذلك (قوله اى اقتواه) تفسير لقضى  
 به الارار والعبد كما تفسر وأعطتها تنادى ما ماردا بانها تنادى ما ماردا وتحتل انه تقدر  
 اذامل يناسب القيد كما تفسر وافي المثال المذكور وسبقها فكلام المصنف على دعائها  
 تنادى ما ماردا وقوله فان العبد لا يكون فاضلا تعادل للتفسير المذكور ودعا على حمل القضاء  
 على القضاء الاصطلاحي ولك جملة على القضاء للغوى فلاحاجة لذلك (قوله ومارده)  
 اى بقوله قضى به الارار والعبد وقوله ان ذلك اى ما ذكر من فرض الثنتين معنقا  
 اولالاختين فأكثر (قوله ولما كان اطلاق الاختين الخ) دعوى على كلام المصنف وأشار  
 بهذا الدخول الى ان قوله هذا الخ تعبد لاطلاق الاختين قوله وقوله صرح جوابا لما  
 وقوله بان المراد الخ الباء هنا للتعددية وفي قوله بقوله للطرفية فهي بمعنى في فلا يلزم  
 المحذور المشهور (قوله هذا الخ) قد عرفت انه تعبد لاطلاق الاختين قبله وقوله اى  
 ما ذكرته تفسر لاسم الاشارة وقوله اى الاخوات تفسر لضمير النسوة وقوله وهن  
 الشقيقات اى والاخوات لا هوأ الاخوات الشقيقات (قوله فاحكم) اى اذا علمت ذلك  
 فاحكم وقوله بهذا الحكم المذكور اى وهو كون الثنتين للاختين الشقيقتين اولاب أو  
 كونهما للاصناف الاربعة وقوله تصب مجزوم في جواب الامر وكسرت باؤه لجهة النظم  
 والعامل فيه لفظ الامر أو أداته شرط مقدرة والاصل ان تحكم به ذاتها تصب وقوله من  
 لاصواب اى ما خوذ من الصواب للناسية بينه ما في المادة والمعنى وقوله ضد الخطأ فهو

والذهن الغفلة والمراد هنا  
 العقل ويقال ذهن بالضم  
 ذهانة حفظ قلبه ما ادعاه  
 وذكر الصنفين الثالث والرابع  
 بقوله (وهو) اى الفرض  
 المسد كور وهو الثلثان  
 (للاختين) شقيقتين اولاب  
 كما صرح به (ما يزيد)  
 عن ثنتين كسلاش واربع  
 وهكذا (قضى به) اى بما  
 ذكرته من فرض الثنتين  
 مطلقا اولالاختين فأكثر  
 وهو المتبادر (الارار  
 والعبد) اى اقتواه فان  
 العبد لا يكون فاضلا ومارده  
 ان ذلك أمر يجمع عليه  
 ولما كان اطلاق الاختين  
 شاملا للاختين من الام  
 صرح بان المراد الاخوات  
 لاوين اولاب لا لام بقوله  
 (هنا) اى ما ذكرته من  
 فرض الثنتين للاختين  
 فأكثر (اذا كن) اى  
 الاخوات (لام راب) وهن  
 الشقيقات (اولاب) فقط  
 لا لام فقط (فاحكم) وفي بعض  
 النسخ فاعل (بهذا) اى  
 الحكم المذكور (تصحب)

موافقة الواقع لان الخطأ مخالفة الواقع وقوله وهو اى الصواب وقوله من قوله هم اى  
 مأخوذ من قولهم وقوله صاب السهم اشار به الى انه يستعمل مجردا من المحزمة وقوله  
 صوبا وصبا اشار به الى انه يستعمل واو باو نابا وقوله واصاب اشار به الى انه يستعمل  
 بالهمزة كما يستعمل مجردا منها وقوله وقع بالهمزة تفسير لكل من صاب واصاب والهمزة  
 تقضيه بمعنى مرمية وهي ما رمى من المحوان او غرزه بالسهم وقال في المختار الهمزة الصبيد  
 برى يقال نشت الهمزة الارنا وقوله والصاب الموضع اى واصاب الصاب الموضع  
 وقوله اوقعه اى اوقع عليه للطر في بعض النسخ امطره (قوله فائدة) اى هذه فائدة  
 تتعلق بالمقام (قوله لا بد من اشتراط عدم المعصب الخ) فلو كان هناك معصب لم يرث  
 الثلثين بل معصبين وقوله ولا بد من اشتراط عدم الاولاد الخ فلو كان هناك ولد واحد  
 كان اوا كثر ذكر كان اوائى لم يرث الثلثين بل يحصن بالذكر وكذا بالثلثين الا ان  
 كان معهن معصباهن فمعصبهن وقوله وفي ارث الاخوات اى الاشقاء اولاد وقوله  
 كذلك اى الثلثين وقوله ولا بد من اشتراط عدم الاشقاء الخ فلو كان هناك شقيق واحد  
 كان اوا كثر ذكر كان اوائى لم يرث الاخوات اى بالثلثين بل يحصن بالذكر وكذا  
 بالثقتين الا ان كان معهن من معصبين وقوله وكل ذلك معلوم اى فلا حاجة الى  
 التصریح به لكنه نه عليه لا يغفل عنه (قوله وضابط اصحاب الثلثين ان تقول الخ)  
 هذا الضابط شمل الاصناف الاربعة المذكورة في المتن وقوله اثنتي عشرة اهل وقوله  
 مقسوين قديمان وقوله بمن يرث النصف قديمان وسيد كما خرج القديس الاولين  
 ونوح بالقيس الثالث الاختان لام وقوله وهي اى العبارة المذكورة وقوله الزوج اى  
 فانه وان كان بمن يرث النصف لكنه واحد فلا يرث الثلثين وقوله مثل بنت وأخت اى  
 فانه ما وان كانتا بمن يرث النصف لكنهما ليستا مقسوين بل احدهما بنت فلها  
 النصف والاخرى أخت لغير ابرام فلها الباقي لمكونها عصبه مع الغير (قوله ولا يتصور  
 اجتماع صنفين لكل منهما الثلثان) اى لانه لو اجتمع بنات ابن مثلا فالثلثان  
 للبنات وقوله انتهى اى كلام الشيخ ذكر يا (قوله والثلث) بسكون اللام وقوله فرض  
 اثني اخذ الشارع من كلام المصنف بعد كما تقدم مرارا (تقيده) لا يتصور اجتماع  
 صنفين لكل منهما الثلث كما في الاولوية (قوله فرض الام) اى مفروض للام وقوله  
 بشرطين عدمين الشرط الاول عدم الولد ولد الابن والشرط الثاني عدمه وعدم الاخوة  
 ويعلم من ذلك ان عدم ولد الابن من ثمة الشرط الاول كما يشير اليه الشارع وليس شرطا  
 مستقلا فسكون الشرط ثلاثة كما قدمته من صنفين المصنف حيث انقوله ولا ان  
 ابن معها او بنته عن قوله ولا من الاخوة الخ واجاب الشارع عن ذلك في المدخول الا في  
 (قوله احدهما ان تكون الخ) اى احدا الشرطين كونها الخ وكان الاولى حذف الكون  
 لانه امر بوقوع لا عدمي لانه حال فنحن في ما قبله وكذا يقال فيما بعده وقوله لا ولد اى  
 بقدر عدم الولد فالحمشة حشة تقتيد بخبر لا محذوف قد بدبره موجود وقوله ذكر كان  
 اوائى تعميم في الولد وكذلك قوله واحدا كان او متعددا وقوله ولا ولد ابن اشار به الى انه

من الصواب ضد الخطأ وهو  
 مأخوذ من قولهم صاب  
 السهم صوبا وصبا واصاب  
 وقع بالهمزة والصباب  
 الموضع اوقعه (فائدة)  
 لا بد من اشتراط عدم  
 المعصب في ارث هؤلاء الاثلاث  
 الثلثين ولا بد من اشتراط  
 عدم الاولاد في ارث بنات  
 الابن الثلثين وفارث  
 الاخوات كذلك ولا بد  
 من اشتراط عدم الاشقاء  
 في ارث الاخوات للاب  
 الثلثين وكل ذلك معلوم  
 وضابط اصحاب الثلثين ان  
 تقول الثلثان فرض اثنتي  
 عشرة مقسوين فاما بمن يرث  
 النصف وهي عبارة ابن  
 الهائم رحمه الله قال الشيخ  
 ذكر يارحمه الله ونوح بقوله  
 اثنتي عشرة الزوج وقوله  
 مقسوين مثل بنت  
 وأخت لغير ابرام ولا يتصور  
 اجتماع صنفين لكل  
 منهما الثلثان انتهى  
 (والثلث) فرض اثنتين  
 احدهما ذكر بقوله (فرض  
 الام) بشرطين عدمين  
 احدهما ان تكون (حيث  
 اولاد) ذكر كان اوائى  
 واحدا كان او متعددا ولا  
 ولد ابن كما سيذكره قريبا

من تسمية الشرط الاول كما مر التسمية عليه وقوله كما سيذكره قريبا وسأني الاعتذار عن تأخيرها في الدخول كما علمت (قوله وتأتيها أن تكون حيث الخ) قد علمت أن الأولى حذف الكون لاسم وقوله لامن الاخوة جمع أي لاجمع من الاخوة موجود وقوله انسان او أكثر تعميم في الجمع وقوله كما أشار الى ذلك أي كما أشار المصنف لهذا التعميم وقوله بقوله ذو عدد أي صاحب عدد بحيث يدل عليه بالعدد بأن قال انسان ثلاثا وهكذا وقوله فان العدد الخ دليل للاشارة الى ما ذكره بقوله ذو عدد وقوله حقيقة أفله انسان فلا يطلق العدد على الواحد لا بما حاز من جملة المحرمات ماله لتركيب العدد منه وحقيقة العدد ما سوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعدين على السواء وذلك كسنة لانه يساوي نصف مجموع حاشيته القريبتين على السواء وهما خمسة وسبعة فان مجموعهما اثنا عشر ونصفهما ستة وسأوي أيضا نصف مجموع حاشيته البعدين على السواء كما رتبة وثمانية فان مجموعهما اثنا عشر ونصفهما ستة وان غلبت ثلث حقيقة العدد الكثرة الجمجمة من الواحد (قوله فليس الجمع الخ) فربع على قوله اثنتان أو أكثر وقوله من أن أفله ثلاثان حقيقة وعلم من ذلك أن إطلاقه على الاثنين محذور وقوله ووضع ذلك أي أن المراد اثنتان أو أكثر وقوله كائنين أخوين هذه صورة أو اثنتين أخنتين هذه صورة وقوله وكذلك الخ واخت هذه صورة وفي الخشتان والخشتي والذ كروا الخشتي والائتي فالصورت وقوله أو ثلاث من الاخوة عطف على قوله كائنين أو اثنتين وقوله الذ كروا أي فقط وهذه صورة وهي ثلاثة ذكور وقوله أو الأناث أي فقط وهذه صورة وهي ثلاث أناث وقوله أو الذ كور والأناث أي معا وتحت ذلك صورتان الأولى ذكر وأثنان الثانية أنثى وذكران وقوله أو الخشتاني المنفردين وهذه صورة وهي ثلاث خشتاني وقوله أو مع الذ كور أي أو خشتاني مع الذ كور وتحت ذلك صورتان الأولى خشتي وذكران الثانية ذكر وخشتان وقوله أو الأناث أي أو خشتاني مع الأناث وتحت ذلك صورتان الأولى خشتي وأثنان الثانية أنثى وخشتان وقوله أو معهما أي أو خشتاني مع الذ كور والأناث وهذه صورة وهي خشتي وذكور وأنثى فتخلص أن تحت قوله أو ثلاث عشرة صور وقوله وذلك كله أي ما ذكر من قوله كائنين أو اثنتين الخ وقوله معنى قوله حكم الذ كور فيه كاللأنات أي حكم الذ كور من الاخوة في الجمع المذكور حكم اللأنات فالضمير راجع للجمع لانه الحديث عنه خلافا لمن رجه للعديد مراه الذ كور والأناث ولو احتمالا فيشتمل الخشتاني ومحكم أن كلا يتبع الام من التثنية الى السدس (قوله ولا فرق في الاخوة الخ) اذا اعتبر ذلك مع ما تقدمه يزيد الصور وسأني أن جعلتها خمس وأربعون صورة وقوله كونهم أشقاء أي وحدهم وقوله أو لاب أي وحدهم وقوله أو لام أي وحدهم وقوله أو مختلفين أي بان كان بعضهم أشقاء وبعضهم لاب أو كان بعضهم لاب وبعضهم لام وقوله ولا بين كونهم وارثين أو محجوبين أي ولا فرق بين كون الاخوة وارثين أو محجوبين فالأول كالأوليات من أم وأخوة فانهم وارثون والثاني كالأوليات من أم وجد وأخوة لام وقوله أو بعضهم عطف على الضمير في المحجوبين الواقع نائب فاعل ومثال محجب البعض

(و) تأتيها أن تكون حيث (ل) امن الاخوة جمع (ثلاث) كائنين (ذو عدد) فان العدد حقيقة أفله انسان فليس الجمع على حقيقة فقه من أن أفله ثلاثة ووضع ذلك بقوله (كائنين) أخوين (أو اثنتين) أخنتين وكذلك (أو ثلاث) من الاخوة الذ كور أو الأناث أو الذ كور والأناث أو الخشتاني المنفردين أو مع الذ كور أو الأناث أو معهما وذلك كله معنى قوله (حكم الذ كور) فيه كاللأنات ولا فرق في الاخوة بين كونهم أشقاء أو لاب أو لام أو مختلفين ولا بين كونهم وارثين أو محجوبين أو بعضهم محجب شخص والمحجوب بالوصف من الاولاد والاخوة وجوده

ما لو مات عن أم ووجدت شقيقة وأخت لأم فإن الأخت لأم محبوبة بالجد دون الأخت  
 الشقيقة وقوله يجب شخص راجع لقوله أو محبوبة أو بعضهم وهو من إضافة  
 المصدر لفاعله فلا ينجبون الأم إذا كانوا محبوبة كلهم أو بعضهم إلا إذا كانوا محبوبة  
 بالشخص بخلاف ما إذا كانوا محبوبة بالوصف كأن كانوا قاطنين أو أرقاء وقوله  
 والمحبوب بالوصف الخ أي لأن المحبوب بالوصف الخ فهو قليل لما قبله لأن الواو تدل على  
 التعليل وقوله من الأولاد والأخوة الأولى أن يقول من الأخوة وكذا من الأولاد لأن  
 الكلام في الأخوة (قوله والاصل في ذلك) أي الدليل على ذلك أي إرتب الأم الثالث  
 بالنسبة من المذكورين وقوله فإن لم يكن له ولد وورثته أبواه فلا له الثلث أي ولا به الباقي  
 وأفادت هذه الآية اشتراط عدم الولد ولم تفد اشتراط عدم الأخوة فلذلك احتجيج لضميمة  
 مفهوم قوله تعالى فإن كان له أخوة فلا له السدس كما أشار إليه الشارح بقوله مع مفهوم  
 قوله تعالى فإن كان له أخوة فلا له السدس فإن مفهومه أن أخذه الثلث مشروط بعدم  
 الأخوة وقوله تعالى في الآية الأولى وورثته أبواه مشعر بأنه لا وارت له سواهما قاله  
 وورثه أبواه فقط وحديثه فلا ينافي ما قاله الجمهور في الفراءين من أن لها الثلث الباقي كما  
 ساقى لأنه وورثت جميع الأبوين الزوج أو الزوجة فساها له الجمهور ولا يملك للقرآن أن يخالف  
 له ولما دمس الأبوين الأب والأم فبهم تغلب الأب لشرفه (قوله ولما كان أولاد الابن الخ)  
 دخول على كلام المصنف وقوله أرنا وجبا أي من جهة الارث والتجب أو في الارث  
 والتجب وقوله ذكرهم جواب لما وقوله مؤثر لهم الخ أي حال كونه مؤثر لهم الخ  
 وقوله لأن لشرط عدم الأخوة الخ أشار بذلك إلى الاعتذار عن تأخير أولاد الابن عن  
 الأخوة مع أن عدم ولد الابن من ثمة الشرط الأول كما مر وحاصل الاعتذار أن اشتراط  
 عدم الأخوة ثابت بالنص واشتراط عدم ولد الابن ثابت بالقياس على الأولاد وما كان ثابتا  
 بالنص مقدم على ما كان ثابتا بالقياس (قوله فقال) عطف على ذكرهم (قوله ولابن  
 ابن) ما مات همزة ابن الثاني للضرورة وقوله واحدا كان أو أكثر تعميم في ابن الابن  
 وأشار به إلى أن الإضافة لله نفس الصادق بالواحد والمتعدد وكذا يقال في قوله أو بنته كما  
 أشار إليه الشارح بقوله واحدة كانت أو أكثر (قوله ففرضها الثلث) أي إذا جعلت ذلك  
 ففرضها الثلث فالله فاهما القصيدة لانها أقصحت عن شرط مقدر وقوله إن اتفق من ذكر  
 أي ففرضها الثلث بقواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله والمراد من ذكر الولد والجميع من  
 الأخوة وابن الابن وبنته لأشخاص ابن الابن وبنته كما هو قسمة قوله قياس الخ (قوله كما  
 يثبت بهذه العبارات) أي مثل ما يثبت في هذه العبارات من أن فرضها الثلث إن اتفق من  
 ذكر (قوله قياس على الأولاد) أي قياسا لابن الابن وبنته على الأولاد وقسمة ذلك أن  
 قوله ففرضها الثلث كجملته مرتب بقوله ولابن ابن معها الخ فقط وليس كذلك كما  
 تقدمت الإشارة إليه وقوله كما أشرفت الله أي في الدخول حيث قال بخلاف أولاد الابن  
 فبالقياس (قوله وروى عن ابن عباس الخ) كان الأولى تقديم ذلك على قوله ولابن ابن  
 معها الخ لأنه متعلق بالأخوة وكذا يقال في قوله وروى عن معاذ الخ وقوله أنه قال لا يردها

كما علم والاصل في ذلك  
 قوله تعالى فإن لم يكن له  
 ولد وورثته أبواه فلا له  
 الثلث مع مفهوم قوله تعالى  
 فإن كان أخوة فلا له  
 السدس ولما كان أولاد  
 الابن كالأولاد أربا وجبا  
 ذكرهم مؤثر لهم من  
 الأخوة لأن اشتراط عدم  
 الأخوة في إرتبها الثلث  
 بالنص بخلاف أولاد الابن  
 فبالقياس فقال (ولابن  
 ابن) واحدا كان أو أكثر  
 (معها) أي الأم (أو بنته)  
 أي بنت الابن واحدة  
 كانت أو أكثر (ففرضها  
 الثلث) أي إن اتفق من  
 ذكر (كجملته) بيانه  
 العبارات قياسا على الأولاد  
 كما أشرفت الله وروى عن  
 ابن عباس رضي الله عنهما  
 أنه قال لا يردها من الثلث  
 إلا ثلاثة من الأخوة لظاهر  
 قوله تعالى فإن كان له أخوة



عن الثالث الاثلاثة وهو ناظر في ذلك لكون اخوة في الامة جمعاً وأقل الجمع ثلاثة وروى عنه أنه قال لعثمان لم صار الاخوان مردان الام من الثالث الى السدس وانما قال الله فان كان له اخوة والاخوان في لسان قومك ليسا باخوة فقال لا يستطيع أن أرتد قضاء قضى قبلي ومضى في الامصار وقوله لظاهر قوله تعالى الخ انما قال لظاهر لا احتمال أن يراد بانبياء ما يشعل الاثنتين وقوله وأقل الجمع ثلاثة من ثمة التعليل (قوله وروى عن معاذ الخ) قد علمت أن الأولى تقدم على قوله ولا إن ابن معاذ الخ وقوله أنه قال لا يرتد هاعن الثالث الا الاخوة الخ وهو ناظر في ذلك لكون الاخوة في الامة لذلك كور فقط أرمع الاناث على سبيل التغليب دون الاناث المخلص وهذا غير مانظر اليه ابن عباس كما لا يخفى وقوله وأما الاخوات الصنف أي المخلص وقوله فلا يرتد هاعنه السدس عنده أي فلا يرتد الاخوات المخلص الام عن الثالث للسدس عنده معاذ وقوله لان اخوة الخ عليه لقوله فلا يرتد هاعن الخ وقوله والاناث المخلص الخ يختلف غير المخلص فانهم يدخلون تبعاً وقوله ولا يدخلان في ذلك أي لا يدخلان في الاخوة استقلالاً (قوله والجمهور على خلافهما) أي خلاف ابن عباس ومعاذ فيقولون بأنه يرتد هاعن الثالث للسدس اثنتان أو ثنتين كما تقدم ويرد هاعنه له أيضا الاناث المخلص (قوله ورواها معاذ كور في المطولات) جواب ابن عباس ان الجمع يطلق على اثنين بل هو أقل الجمع متدبعضهم وقد اجمع الثابتون بعد ابن عباس على جمعها باثنتين والابحار المتعقد بعد الخلاف بحجة على الاصح ورواها معاذ ان المراد ما يشعل الاخوة الاخوات ولكن غلب في اللفظ حكم التذكير فهو صادق بالذ كور فقط وبالاناث فقط ورواها معاذ وحشد فخصب الام بالاناث المخلص عن الثالث للسدس أفاده في الاثلاثة عن شرح الترتيب (قوله ولما كانت الام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وليس هناك الخ أي والمحتمل أنه ليس هناك الخ فالجمله حالية وقوله في مسئلتين متعلق بقوله لا ترتد الثالث وقوله نعمان بالغراوين أي أشهرتهما كالركب الاغر وقيل لان الام غرت فجمعها بلفظ الثالث وهو اماسدس أو رباع وقوله وبالعمرتين أي ونسبعان بالعمرتين لقضاء عمر بن الخطاب فجمعها بذلك ونسبعان أيضا بالغريتين وقوله ذكرهما جواب لما وقوله مقدما له ما أي حال كونه مقدما له وقوله لان ذلك أي عدم ارتباط الثالث في المسئلتين المذكورتين وهو تعليل لقوله مقدما الخ وقوله مع عدم من ذكر أي من الولد وولد الابن والعهد من الاخوة وقوله فقال عطف على ذكرهما (قوله وان يكن) مضارع كان التامة كما أشار اليه اشارة بقرينة أي يوجد وقوله زوج وأم واب فقط أي دون غيرهم فصورة المسئلة أن قوت الزوجين زوجها وأما وابها فلزوج النصف واللام ثلث الباقي واللاب الباقي كما سيذكره الشارح والمسئلة من ستة لان فيها نصفاً وثلاث الباقي وأخرج من ضرب اثنين الذين هما مخرج النصف في ثلاثة التي هي مخرج الثلث ستة فأصلها بالاتفاق ستة ومن زعم من المصنفين ان فيها اقوالاً أخرى بان أصلها اثنتان وتصح من ستة فقد وهم كما في الاثلاثة عن شرح كشف الغوامض (قوله فثلث الباقي بعد فرض الزوج) أي وهو في الحقيقة سدس كما سيذكره الشارح فان فرض النصف وهو ثلاثة

وأقل الجمع ثلاثة وروى عن معاذ رضي الله عنه أنه قال لا يرتد هاعن الثالث الا الاخوة الذي يجوز أن المذكور مع الامات وأما الاخوات يعرف فلا يرتد هاعنه السدس عنده لان الاخوة جمع ذكور والاناث المخلص لا يدخل في ذلك والجمهور على خلافهما وجواب ما مذكور في المطولات ولما كانت الام قد لا ترتد الثالث وليس هناك فرع وارث ولا عدد من الاخوة والاخوان في مسئلتين نسبعان بالغراوين والعمرتين ذكرهما مقدما له على الصنف الثاني من يرتد الثالث لان ذلك من جملة أحوال الام مع عدم من ذكر فقال (وان يكن) أي يوجد (زوج وأم واب) فقط في فرضه (فثلث الباقي) بعد فرض الزوج (لها) أي الام ثابت

وثالث الباقي بعده واحداً الباقي بعد فرض الزوج ثلاثة وثلاثها واحد وقوله مرتب أى  
رتبه الشارح بمعنى أثنائه وبينه (قوله وهذه إحدى القراوين) والمثبت في هذه الزوجة  
والوارث فيها هو الزوج وقوله والثانية الخ والمثبت فيها هو الزوج والوارث فيها هو الزوجة  
فهي على العكس مما قبلها (قوله وهكذا الخ) أى والامرثل هذا أن للام ثلث الباقي  
إذا كان الأب والام مع زوجة وقوله للام ثلث الباقي تفسير للتشبيه ولوجه وجه الشبه  
كما قررناه لكان أظهر وقوله بعد فرض الزوجة أى الذى هو الربع وثالث الباقي بعده  
واحد وهو في الحقيقة ربع كما سيذكره الشارح واعلم أن ما تأخذ الام في المثلثين  
بالفرض لانا لتعصيب خلافاً لما أورده الصمداني في شرح المختصرون أنها تأخذ في  
المثلثين بالتعصيب بالأب كافي للألوة (قوله إذا كان الأب والام مع زوجة) فصوره  
المسئلة أن يموت الزوج من أسه وأمه وزوجته فللزوجة الربع وللأم ثلث الباقي وللأب  
الباقي كما سيذكره الشرح والمسئلة من أربعة يخرج الربع فللزوجة الربع واحد وللأم  
ثالث الباقي واحد وهو ربع في الحقيقة وللأب الباقي وهو اثنان وفي هذه الصورة قد  
اجتمع الربع مع مثله فتكون مستثناة من قوله لا يمكن اجتماع اثنين فرض كل منهما  
الربع (قوله فصاعداً) أى مرتفعاً فصاعداً اسم فاعل من صعد إذا ارتفع وهو حال من  
محذوف والعامل فيه محذوف أيضاً والتقدير فذهب العدد حال كونه صاعداً ولا يجوز  
ذكر هذا القول بمرتان تلك الحال تجري الأمثال فلا تغير عما وردت عليه فانها تستوعب الأربع  
حذف عاملها أفاده الحق الامر (قوله أى فذهب عددها) أى عدد الزوجة بمعنى  
الخمس وقوله إلى حالة المعود حل معنى والافان حال بمعنى إلى وقوله فهو منصوب  
الخ تغير ربع على ذكر الحالة في المحل وقوله بالمخالصة أى بسبب كونه حالاً وقوله من  
العدد أى المذهب مع فعله والتقدير فذهب العدد صاعداً وقوله ولا يجوز فذهب غير  
النصيب أى فلا يجوز أن يقال فصاعداً بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف مثلاً وذلك لما  
علمت من أنها جرت مجرى الأمثال فلا تغير عما وردت عليه وقوله ولا يستعمل إلا بالقاء  
أوبن وهما طائفتان على محذوف أى حصل كذا فذهب العدد الخ أو تم ذهب العدد الخ  
وقد يكون على مذكور نحو تصدقت بدبرهم فصاعداً وقوله عن ابن سبته سكنوا الماء  
وصلا وفاقاً كما تقدم التنبيه عليه (قوله فلا تكن الخ) أى إذا علمت ما ذكر فلا تكن الخ  
وقوله فاعداً أى غير محتمد \* (قائلة) «روى أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم أنه قال تعلم كسلان أى غير محتمد في طلب العلم أفضل عند الله من سجمانة  
عابدة محتمد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من الذنوب ذنوباً لا يغفرها صلاة ولا  
صيام ولا حج ولا جهاد إلا الهوموم في طلب العلم وقال صلى الله عليه وسلم من طلب العلم  
وأدركه كان له كسفلان من الأجور وإن لم يدركه كان له كفل من الأجور وقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من كانت منه في طلب العلم ممي في السماء ندموا كتب الله له بكل  
شجرة في جسده ثواب بنى وكأني أعتق بكل قدم رقيقة وبني الله له بكل عرق في جسده  
مدينة في الجنة ويدخل مع النبيين غير حساب اه برماوى (قوله بل شعر الخ) اضرب

(مرتب) وهذه هي إحدى  
القراوين والثانية ذكرها  
بقوله (وهكذا) للام ثلث  
الباقي بعد فرض الزوجة  
إذا كان الأب والام (مع  
زوجة فصاعداً) أى  
فذهب عددها إلى حالة  
الصعود على الواحدة إلى  
أربع فهو منصوب بالمخالصة  
من العدد ولا يجوز فيه غير  
النصيب ولا يستعمل إلا  
بالقاء أوبن نقله الشيخ  
ذكره ابن سبته (فلا  
تكن عن العلوم فاعداً)  
بل شعرها عن ساءة المحمّد

اتقالي عما قبله وقوله لها أي بالعلوم وقوله عن ساعد المحذور والاحتداد فيه استعارة  
 بالكناية وتخييل فحسبه الاحتداد بانسان ذي ساعد تشبها معضرا في النفس وطوى  
 لفظ المشبه ورزأ اليه بشئ من لوازمه وهو الساعد فامتأه تخييل وشعر ترشيع والغرض  
 من ذلك التحذير على الاهتمام بالعلوم وإدامة الاشتغال بها والتجمل بكسر الجيم بمعنى الاحتداد  
 فخطفه عليه من قيل عطف التفسير ويطلق أيضا على ضد الغزل وأما بالفتح فهو من النسب  
 معروف وأما بالضم فهو الرجل العظيم وقوله وقم على قدم العناية والسداد فيه استعارة  
 بالكناية وتخييل أيضا فحسبه العناية والسداد بانسان ذي قدم تشبها معضرا في النفس  
 وطوى لفظ المشبه ورزأ اليه بشئ من لوازمه وهو القدم فامتأه تخييل وقم ترشيع  
 والغرض من ذلك التحذير على الاهتمام بالعلوم وإدامة الاشتغال بها كما ترقى الذي قبله  
 والعناية بالاهتمام والسداد الصواب وقوله فان ذلك أي ما ذكر من التثنية عن ساعد  
 المحذور والاحتداد والقيام على قدم العناية والسداد وقوله من سبيل الرشاد أي من  
 الطريق الموصل للأهدأ فالسبيل يعني الطريق والرشاد يعني الأهدأ (قوله ففي  
 زوج الخ) أي إذا أردت بيان ما لكل من الورثة في المستثنين فأقول لك في زوج الخ وقد  
 عرفت ان المسئلة الأولى من ستة لان فيها نصفان ثلث الباقي والخارج من ضرب اثنين  
 الا الذين هما مخرج النصف في ثلاثة التي هي مخرج الثالث ستة وان المسئلة الثانية من  
 أربعة مخرج الربع لانه بعد اخراج الربع من مخرجه يبقى ثلاثة وهي منقصة على مخرج  
 ثلث الباقي وحذفها مخرج الجامع لمساها ومخرج الربع فيكون هو اصل المسئلة كما  
 سأتى (قوله للزوج النصف) أي وهو ثلاثة وقوله وللام ثلث الباقي أي وهو واحد  
 وقوله وهو في الحقيقة سدس أي لانه واحد من ستة لكنهم عبروا عنه بثلث الباقي نادبا  
 مع لفظ القرآن كما سذكره وقوله وللاب الباقي أي وهو اثنان (قوله وفي زوجة الخ)  
 هذه هي المسئلة الثانية وقوله للزوج الربع أي وهو واحد وقوله وللام ثلث الباقي أي  
 وهو واحد وقوله وهو في الحقيقة ربع أي لانه واحد من أربعة لكنهم عبروا عنه بثلث  
 الباقي نادبا مع لفظ القرآن كما سذكره الشارح وقوله وللاب الباقي أي وهو اثنان  
 وللام في هذه المسئلة الربع فرضا وقد اجتمع فيها ربان ولذلك الغرض منهم فيما بقوله  
 قل ان اتقن الفرائض فهما \* أي امرأة لها ربع فرض  
 \* لا بعول ولا برء وليت \* زوجة الميت هل بذلك تنصوا  
 ثم قل لربان في أي أرب \* ثابسان وما لذلك فقص  
 (قوله وأبى لفظ الثالث في فرض الام) أي دون معناه فانه ليس بثلث حقيقة وتوله وان  
 كان في الحقيقة سدسا أو ربعا أي والحال انه في الحقيقة سدس في الصورة الأولى وربع في  
 الثانية وقوله كما قلنا راجع لقوله وان كان في الحقيقة سدسا أو ربعا وقوله نادبا مع  
 القرآن أي حدث قال فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث وقد تقدم ان الآية  
 مشعرة بأنه لا وارت له سواهما فلا يخالفها ما ذكره الجمهور في الغراوين بل لا تخالفها (قوله  
 وهذا) أي ما ذكر من أن للام في المستثنين المذكورين ثلث الباقي وقوله ما قضى به عمر

والاحتداد وقم له على قدم  
 العناية والسداد فان ذلك  
 من سبيل الرشاد ففي زوج  
 وأم وأب للزوج النصف  
 وللام ثلث الباقي وهو في  
 الحقيقة سدس وللاب  
 الباقي وفي زوجة وأم وأب  
 للزوج الربع وللام ثلث  
 الباقي وهو في الحقيقة  
 ربع وللاب الباقي وأبى  
 لفظ الثالث في فرض الام  
 في صورتين وان كان في  
 الحقيقة سدسا أو ربعا كما  
 قلنا نادبا مع القرآن وهذا  
 ما قضى به عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه ووافقته  
 الجمهور ومنهم الائمة الاربعة

أى حكمه وقوله ووافقهم أى جمهور العلماء وقوله ومنهم أى من الجمهور (قوله)  
 وذلك لأننا لو أعطينا الخ أى ذلك ثابت لأننا لو أعطينا الخ فذلك مستبعد والمحذور محذور  
 وهكذا نظير هذه العبارة (قوله أما تفضل الخ) أى لأن الأم تأخذ حصة اثنين والاب  
 بأخذ واحد وقوله وأما لا يفضل الخ أى لأن المسئلة تكون حصة اثنين اثني عشر لأن  
 فيها ربعا وثلاثا لو أعطينا الأم ثلثا كاملا فلزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة لو  
 أعطيناها لها وللأب الباقي وهو خمسة فهو وان فضلها بنصف السدس لم يفضل عليها  
 التفضل المعهود وهو أن يعطى مثلها وقوله مع أن الأم والأب في درجة واحدة أى  
 والاصل أنه إذا اجتمع ذكر وانثى في درجة واحدة يكون للأب كضعفها للانثى واستشكل  
 الإمام ذنب بما إذا اجتمع مع الأم والأخ والأخت للأم فانه يسوي بين الذكر والانثى فمما  
 أحسب بأن قولهم الأصل كذا الإنشائي نوع وجب بعض الأفراد للذكر كافي للؤلؤة (قوله)  
 وخالف ابن عباس الخ أى خالف الجمهور وقوله لظاهر نص القرآن أى في قوله تعالى  
 فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تم الثلث وأجاب الجمهور عن الآية بما تقدم من أنها فما  
 إذا ورثه أبواه خاصة واحتج أيضا بغير المحذور أن نص أهلها ما في فلاوى رجل ذكر  
 فيكون الباقي للأب كالمجد وأجاب الجمهور بأن عصوبة الأب غير متممة وخالف المجد  
 لأنه في درجة الأم والمجد بعد درجة منتهى للؤلؤة تصرف (قوله ووافق ابن سيرين  
 الجمهور في مسألة الزوج) أى أنه لو أعطيناها مالم الثلث كاملا لفصلت الأب ولأن لها في  
 هذه المسئلة السدس وهو فرضه في الجملة وقوله وابن عباس في مسألة الزوجة أى ووافق  
 ابن سيرين ابن عباس في مسألة الزوجة لأنه لا تفضل لأبيل فضلها هو بنصف السدس  
 وقصدها المساواة بين الذكر والانثى في أولاد الأم فالفاضلة هى أولى ولأنها لو أعطيت  
 ثلث الباقي في هذه المسئلة لكان لها الربع وهى لآثره فقط فيكون لها الثلث لتسوية لها  
 بالنص وفيه أن قاعدة الباب أماما والذكر للانثى أو بعضها عليها التفضل المعهود  
 وكلاهما موقوف في صورة الزوجة أفاده في اللؤلؤة عن شيخ الإسلام (قوله ثم رجع) أى  
 الناظم وقوله بعد فراغه من أحوال الأم الخ أى من كونها الثلث كاملا في غير مسئلتى  
 الغراوين وكونها ثلث الباقي فهما وقوله إلى بيان متعلق برجع وقوله وهو أى بقية  
 من يرث الثلث وذكر الضمير باعتبار المحذور وقوله فقال عطف على رجع (قوله وهو لاثنين)  
 بأقسام الهمزة من اثنين أن سكنت هاء وهما فان ضمت فلا تثبت الهمزة وأنشد الرضى في  
 شرح الشافعية للإمام ابن المحاجر عن اثبات همزة اثنين قوله

لى في محبته شهود أربع \* وشهود كل قضية اثنين

نصفان قلب واضطراب جوارح \* وبحول جرم واعتقال لسان

(قوله أى ذكرين) أى ولو احتملا فيشمل الاثنين وقوله وكذلك ذكر وانثى أى ولو  
 احتملا فى أحدهما فيشمل الذكر والانثى ويشمل أيضا الانثى والمختن (قوله من ولد  
 الأم) أى من جنس ولد الأم وقوله فقط أى دون الأب وقوله وهم الأخوة للأم أى  
 وأولاد الأم فقط هم الأخوة للأم والمحكمة فى كون أولاد الأم يرثون الثلث تارة والسدس

وذلك لأننا لو أعطينا الأم  
 الثلث كاملا لم يأتفضل  
 الأم على الأب في صورة  
 الزوج وأما أنه لا يفضل  
 عليها التفضل المعهود في  
 صورة الزوجة مع أن الأم  
 والأب في درجة واحدة  
 وخالف ابن عباس رضى  
 الله عنهما وقال للأم فيها  
 الثلث كاملا لظاهر نص  
 القرآن ووافق ابن سيرين  
 الجمهور في مسألة الزوج  
 وابن عباس في مسألة  
 الزوجة ثم رجع بعد فراغه  
 من أحوال الأم عند علم  
 الفرع الوارث والعديد  
 من الأخوة إلى بيان بقية  
 من يرث الثلث وهو الصنف  
 الثانى فقال (وهو) أى  
 الثلث (لاثنين) أى  
 ذكرين (واثنين) أى  
 اثنين وكذلك ذكر وانثى  
 (من ولد الأم) فقط وهم

أخرى أنهم يدلون بالأمر وهي ترتب الثالث نارة والسادس أخرى (قوله بغير من) أي حالة  
كون ما ذكر متلبا بغير من (قوله وهكذا) أي مثل هذا من الشارح معنى التشبيه  
الذي كور بقوله تكون الثلث لهم وقوله ان كثروا أوزادوا أي فالتث لهم جفواب الشرح  
محذوف دل عليه ما قبله (قوله وأوهنا بمعنى الواو) إذا المتعاطفان مترادفان وأوهنا يعطف  
بها المتساويان ويصح أن تكون على حقيقة تحصل أن يادة على ما فوق الكثرة كما قاله  
الحقق الأبر (قوله والمقصود الخ) أي على ما مسمى عليه من أن أو بمعنى الواو لتكون  
المتعاطفين مترادفين وعطف أحد المترادفين على الآخر يفيد التوكيد (قوله وكذا قوله  
الخ) أي فالمقصود به التوكيد وقوله فسا لهم فيما سواه زاد أي فليس للاخوة اللام زيادة  
فيما سوى الثلث وقوله لأنهم لا يستحقون الخ تعطيل لقوله فسا لهم الخ وقوله لقوله تعالى  
فإن كانوا الخ تعطيل للتعطيل (قوله والازادوا الطعام الخ) هذا في الأصل والمراد هنا الشيء  
الزائد فالعني ليس لهم شيء زائد فيما سواه (قوله وفي البيت جناس ناقص مطرف الخ) الجناس  
بكسر الجيم مصدر جناس إذا دافق وهو موافقة الكلمتين ثم إن كانت الموافقة في أنواع  
الحروف وأعدادها وهما تتفاوت بينهما في جناس تام كقوله  
أطال الملك حتى ماله سحر \* أم قوم عبيك أهل المحي قد سحروا  
لاعتبار مدة الاشباع في الأولى وإن نقصت إحدى الكلمتين عن الأخرى فهو جناس  
ناقص كقوله \* عذون من أيدعوا صواعيم \* أي عذون سواعد من أيدعوا صرابة  
بالعصا حافظة وحامية فعواص جمع عاصية من عصاه إذا ضربه بالعصا والعواصم  
من عصمه إذا حفظه وجاء ولو وقع الزيادة في الطرف يعني مطرفا فإن زيادة اليم في طرف  
الكلمة وحمل الشارح ما هنا جناسا ناقصا مطرفا نظير النقص إحدى الكلمتين مع زيادة  
الأخرى في الطرف فإن لفظة زادا اثنا عشر ناقصة عن الأولى وإن طرفها مع عدم اعتبار  
المد في الثانية وهي وإن كانت في الأولى كلمة مستقلة لكنها فاعلا لكن الفعل مع فاعله  
كالكلمة الواحدة والآن هو أنه جناس تام لاعتبار اشباع الروي كما في البيت السابق  
المشبه به للجناس التام لا لاستقلال الواو وما عرفت من أن الفعل مع فاعله كالكلمة  
الواحدة انتهى ملخصا من الأولوة مع زيادة (قوله ويستوى الأناث والذكور فيه) وشذ  
عن ابن عباس أن الذكور مثل حظ الانثيين يحمل المطلق على القيد ومراد بالمطلق قوله تعالى  
فهم شركاء في الثلث لأنه أطلق فيه الشركة ولم يبين فيه كونهما على التشوية أو التفاضلة  
ومراد بالقيد قوله تعالى وإن كانوا اخوة لولا أنه لاذ كمثل حظ الانثيين فإنه قيد  
بكون التسمية على المفاضلة وأجاب القاضي أبو الطيب بأن قوله تعالى وإن كانوا اخوة الخ  
في الاخوة لغرام خاصة بدليل أنه جعل فيه الإثني النصف حيث قال تعالى وله أخت فلها  
نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد الآية ولا يكون ذلك في الاخوة اللام وأما قوله  
فهم شركاء في الثلث فهو في الاخوة اللام وأطلقت فيه الشركة وذلك يقتضي المساواة أفاده  
في الأولوة فقلنا عن شرح الفصول الكبير لشيخ الاسلام (قوله كما قد أوضح المسطور) أي  
كالذي قد أوضحه المسطور وقوله أي المكتوب تفسير المسطور وقوله وهو القرآن

الاخوة اللام (بغير من) أي  
كذب (وهكذا) يكون  
الثلث لهم (ان كثروا أو  
زادوا) عن الانثيين وأوهنا  
بمعنى الواو والمقصودنا جميع  
من لفظة الكثرة والزيادة  
أننا كد وكذا قوله (فسا  
لهم فيما سواه) أي الثلث  
(زاد) لأنهم لا يستحقون  
أكثر منه لقوله تعالى فإن  
كانوا كثرون ذلك فهم  
شركاء في الثلث والزيادة  
الطعام في السفر وفي البيت  
جناس ناقص مطرف  
جناس ناقص مطرف  
(ويستوى الأناث والذكور  
فيه) أي في الثلث (كما قد  
أوضح المسطور) أي المكتوب  
وهو القرآن العظيم في قوله  
تعالى فهم شركاء في الثلث  
فإن التثريك إذا أطلق

العظيم أى فى هذا المقام والأفهر يشعل كل كتاب فهو عام أرى بديه خاص بقربة المقام  
 وقوله فى قوله تعالى متعلق بأوضح وقوله فان التشرىخ الحيلة للأوضح فى قوله تعالى  
 فهم شركاء فى الثلث (قوله وهذا) أى هذا المحرم وهو مساواة الأناث والذكور وقوله  
 بما خالف الخ أى من الأحكام التى خالف الخ وقوله فانهم خالفوا الخ على قوله بما خالف  
 الخ وقوله فى أشياء أى خمسة كما صرح به بعد (قوله لا يفضل ذكركم على إناهم) أى لأن  
 إناهم بعض الرحم فقط كالابوين مع أن الأب فانه يسوى بينهما حنفى وكذلك المعتق  
 والمعتقة اذا اشتركا فى العتق فسوى بينهما لا استواءهما فى العتق فالحاصل أن كل ذكر وأنثى  
 اتحد جهة وقر بأفله ضعف ما لها الا ما ذكرناه فى الأول وتعين شيخ الاسلام (قوله اجتماعا)  
 أى فى حال الاجتماع وقوله وانفرادا أى فى حال الانفراد فهما منصوبان على نزع  
 المحافض أو من جهة الاجتماع والانفراد فهما منصوبان على التميز وهما منسبان من  
 الخمسة فأناهم كذكركم عند الاجتماع بخلاف غيرهم فان الميت اذا اجتمعت مع الابن  
 عصم بأفله ضعف ما لها وأناهم كذكركم عند الانفراد أيضا بخلاف غيرهم فان الميت اذا  
 انفردت بها النصف والابن اذا انفرد به جميع المال (قوله ويرثون مع من أدلوا به) أى  
 بخلاف غيرهم فهم يرثون مع الأم ألى أدلوا بها وغيرهم لا يرث مع من أدلى به كان الابن فانه  
 لا يرث مع الابن فالقاعدة أن من أدلى بواسطة بحيث تلك بواسطة الأولاد الأم (قوله  
 ويصحبهم نقصانا) أى ويصحبهم من أدلوا به بخلاف نقصان الأم تصحبهم من الثلث  
 الى السدس بخلاف غيرهم فلا يصحب من أدلى به بل من أدلى به يصحبه (قوله وذكركم أدلى  
 بأنثى ويرث) أى بخلاف غيرهم فانه اذا أدلى بأنثى لا يرث كان الميت وهذا فى الذب وأما  
 الأولاء فيرث وان أدلى بأنثى كان المعتقة وانما قال وذكركم لأن إناهم لا تخالف أنثى غيرهم  
 فانه عهد أن الأنثى تدلى بأنثى وترث كام الأم أماده فى القولو عن شرح الكفاية لشيخ  
 الاسلام (قوله فهذه) أى الامور التى تخالف فيها أولاد الأم غيرهم (قوله فائدة) أى هذه  
 فائدة وأشار الشارح بهذه الفائدة الى أن الثلث فرض ثلاثة ذكرا المصنف منهم اثنين وترك  
 الثالث وهو المحدث فى بعض أحواله والى أن ثلث الساقى كما هو فرض اللام فى القراوين  
 فرض للحد فى بعض أحواله وعذر المصنف فى ترك هذا أن ذلك سئل عما يأتى فى باب المحدث  
 والأخوة (قوله وبقي من يرث الثلث المحدث فى بعض أحواله) وذلك إذا لم يكن هناك صاحب  
 فرض وكان الثلث أوفر له من المقامعة زيادة الأخوة على ثلثه كخدة وثلاثة أخوة فالحديث  
 الثلث وقوله وبقي من يرث ثلث الساقى المحدث أيضا فى بعض أحواله وذلك إذا كان هناك  
 صاحب فرض وكان ثلث الباقي خيرا له من المقامعة ومن السدس كنزوجة وجد وثلاثة  
 أخوة لغرام فللزوجة الربع وللثلاث الساقى وقوله وسبأ فى ذلك الخ غرضه بذلك  
 الاعتذار عن ترك ذلك هنا (قوله والسدس) يسكون الدال ليصح الوزن وقوله فرض  
 سبعة أى مفروض سبعة وقوله من العدد تكلمة ولا فائدة فيه الا تصحيح النظم كما قاله  
 الأستاذ المحقق (قوله ذكركم أجمالا) أى وسبب ذكركم تفصيلا قوله لا لا يستحقه الخ  
 وحينئذ فلا حاجة لتقييد الشرح لكل واحد من السبعة بما ذكره لان مراد المصنف

يقتضى المساواة وهذا ما  
 خالف فيه أولاد الأم غيرهم  
 فانهم خالفوا غيرهم فى أشياء  
 لا يفضل ذكركم على إناهم  
 اجتماعا ولا انفردا ويرثون  
 مع من أدلوا به ويصحبهم  
 نقصانا وذكركم أدلى بأنثى  
 ويرث فهذه خمسة أشياء  
 (قوله فائدة) أى من يرث  
 الثلث المحدث فى بعض  
 أحواله مع الأخوة وبقي  
 من يرث ثلث الساقى المحدث  
 أيضا فى بعض أحواله مع  
 الأخوة وسبأ فى ذلك فى باب  
 المحدث والأخوة والله أعلم  
 (والسدس فرض سبعة  
 من العدد) ذكركم أجمالا

ذکرهم اجالا وما ذکرهم تفصلا فسأني لکن الشارح بحل الفائدة (قوله أسمع الفرع الوارث) فله السدس معه فقط ان كان الفرع ذكر اوسع ما بقي بعد الفروض ان كان انثى كاسيد ذكر الشرح (قوله وأم مع الفرع الوارث) فلها معه السدس سواء كان ذكر أو أنثى وقوله أو عدد من الاخوة والاخوات فلها مع العدد منهم السدس (تنبيه) • لو اجتمع مع الام فرع وارث و عدد من الاخوة كان المحب مضافا لفرع كما قال ابن ارفعة لانه اقوى انتهى لولوة (قوله ثم بنت ان) فأكثر مع بنت واحدة) فلها أولهن السدس تسكهله الثلثين وقوله وكذا الخ فبنت الابن الفائزة فأكثر بمغزلة بنت الابن فأكثر بنات الابن فبنت الابن الواحدة العلية مغزلة بنت الصلب (قوله وجدمع الفرع الوارث) فله السدس معه فقط ان كان الفرع ذكر اوسع ما بقي بعد الفروض ان كان انثى كما في الاب وقوله في حال من احواله مع الاخوة وذلك اذا كان معه ذو فرض والسدس او فرله من ثلث الباقي ومن المفاسدة كزوج وأم و عدد ثلاثة اخوة فلا زوج النصف وللأم السدس والا و فرله السدس وهو سهم كامل فان المسئلة من ستة ولو قاسم أو أخذ ثلث الباقي لاخذ أقل من ذلك (قوله والاخت بنت الابن الخ) فلها السدس مع الشقيقة تسكهله الثلثين (قوله ثم الجدة) فلها السدس وقوله فأكثر أي قد شتر كن فيه (قوله وولد الام) أي الاخ أو الاخت من الام فقط وقوله الواحد قد يختلف المتعدد فله الثلث وقوله ذكر اوانثى جميع في ولد الام وقوله تمام العدة أي هو تمام عدة السبعة فتمام يعني مقوم وهو خير لمبدأ محذوف وليس خصم اعرن قوله وولد الام لانه ليس بمقابل معطوف على ما قبله لكونه في مقام التعداد وقوله فهو السابع فربع على قوله تمام العدة (قوله وهذا كله) أي كون كل واحد من السبعة له السدس وقوله حيث لا حاجب في الجميع أي المجموع والافالاب والام لا يجمعهم شخص بل وصف فان اريد بالجماع سماه في الوصف الذي يجمعهم من قام به كان الجميع باقيا على ظاهره (قوله ثم أردف ذلك) أي أسمع ذكرهم اجالا وقوله بديان المحالة التي الخ وهذا هو المراد بالتفصيل فيما تقدم وقوله فقال عطف على أردف (قوله فالاب الخ) أي اذا أردت بيان ذلك تفصلا فاقول لك الاب الخ (قوله مع الولد) أي حال كونه مع الولد وقوله ذكر اوانثى وكان عليه أن يقول أيضا واحدا أو متعديا كاذكره في جانب الام ولعله حذفه من الاول لئلا يثقل عليه وان كان خلاف الغالب واغتر ذلك (قوله فان كان الولد ذكر الاثني للاب غير السدس) أي لان جهة النوة مقدمة على جهة الاثنية الارث بالتعصيب فليس للاب الا السدس فرضا ولا لابن الباقي (قوله وان كان انثى) أي وان كان الولد انثى وقوله وفضل بعد الفروض ثلثي بمخلاف ما اذا لم يفضل فلا يأخذ شيئا سوى السدس وقوله أخذه أيضا تعصبا أي كما أخذ السدس فرضا وقوله فجميع الخ تفرع على قوله أخذه أيضا تعصبا وقوله انذاك أي انذاك لم يوجد فذلك مستد أو محذر محذوف والجملة في محل جر باضافة آذها وان معني حسن ظرف لجميع واسم الاشارة عائذ على كون الولد انثى وفضل بعد الفروض ثلثي (قوله فهذا) أي الذي هو الاب (قوله وهكذا الام) أي والام مثل هذا والاشارة للاب كما قاله الشيخ الامير وقوله تسحق السدس

بقوله (اب) مع الفرع الوارث (وام) مع الفرع الوارث أو عدد من الاخوة والاخوات (ثم بنت ان) فأكثر مع بنت واحدة وكذا بنت ابن نازلة فأكثر مع بنت ابن واحدة أعلى منها (وحد) مع الفرع الوارث وكذا في حال من احواله مع الاخوة وسأني (والاخت بنت الابن) فأكثر مع الاخت الشقيقة الواحدة (ثم الجدة) فأكثر (وولد الام) أي الواحد ذكر اوانثى (تمام العدة) فهو السابع وهذا كله حيث لا حاجب في الجميع ثم أردف ذلك ببيان المحالة التي يرث فيها كل واحد منهم السدس فقال (فالاب يستحقه) أي السدس (مع الولد) ذكر اوانثى فان كان الولد ذكر افاضلثي للاب غير السدس وان كان انثى وفضل بعد الفروض ثلثي أخذه أيضا تعصبا فجميع اذ ذلك بين الفرض والتعصيب كما سنوضحه ان شاء الله تعالى فهذه هو الاول من يرث السدس والثاني الام وقد ذكرها بقوله (وهكذا الام) تسحق السدس مع الولد ذكر اوانثى واحدا كان

أو متعدد (بشأن الهمد)  
 جل وعلا في كتابه العزيز  
 قال الله تعالى ولا يوبه  
 لكل واحد منهما السدس  
 مما ترك ان كان له ولد  
 وما أحسنه - لما الترتيب  
 في هذه المنظومة فإنه  
 أعقب الأب بالأم مؤثرا  
 لجدهما من أجل ان الله  
 جمع بينهما في الآية الكريمة  
 وما كان الولد في الآية  
 الكريمة خاصا بولد الصلب  
 حقيقة وكان ارث كل من  
 الأب والأم للسدس مع أولاد  
 الابن بالقياس على الأولاد  
 أعقب ذلك بمحكمهما مع  
 أولاد الابن فقال (وهكذا)  
 يرث كل من الأب والأم  
 السدس (مع ولد الابن)  
 ذكرا كان أو أنثى (الذي  
 مازال بقواثره) أي الولد  
 أي بقية - (ومعنى)  
 بالذات الجهة أي بقية  
 بقية لارث والمحب قاسما  
 عليه الذكر والانثى فتخلص  
 من هذا كله ان الاب يرث  
 السدس مع الابن أو ابن  
 الابن أو البنت أو بنت  
 الابن وان الأم ترث السدس  
 مع الابن أو ابن الابن أو  
 البنت أو بنت الابن ولما  
 كانت الأم ترث على الاب  
 بانتهارث السدس مع العدد

بشأن ما استفيد من التشبيه (قوله بتزويل الهمد) أي حال كون استحقاق كل من  
 الأب والأم للسدس مع الولد ثابتا بتزويل الهمد وراعى لكل من الأب والأم والهمد  
 اسم من أسماء تعالي ومعناه الذي لا حوف له وقيل الذي يصدق أي يقصد في الحواج  
 على الدوام وقيل غير ذلك (قائدة) قال صلى الله عليه وسلم من قال يا عدي في كل يوم  
 أربعين مرة آمن من سلطان المجمع ببيعة عمره ذكراه في الآخرة (قوله جل) أي عظم من  
 الجلالة وهي العظمة وقوله وعلا أي ارتفع عما يليق به وقوله في كتابه العزيز وقوله ولا يوبه  
 شذيل (قوله قال تعالى الخ) بيان للذي نزل الله تعالى في كتابه العزيز وقوله ولا يوبه  
 أي ولا يوبى الميت وفيه تغليب الأب لشرفه والجار والمجرور خبر مقدم والسدس مبتدأ  
 مؤخر وقوله لكل من قوله ولا يوبه وقائدة هذا البدل دفع قوهما الاشتراك في  
 السدس لوقيل ولا يوبه السدس وانما لم يقل ولكل من أبويه السدس مع أنه لا يهاجم  
 في ذلك لأنه في الأبد لا مجال ثم تفصيل وهو أروم في النفس وقوله مما ترك  
 بالسدس وقوله ان كان له ولد أي ان كان له بنت ولد فان قبل لاشك ان حق الوالد ان عظم  
 من حق الولد فالحكمة في جعل نصيب الولد أعظم أحب بان المحكمة في ذلك ان الوالد ين  
 ما بقي من عمره الا القليل فانه اذا كان احتياجهما إلى المال قلب لا وأما الولد فهو في زمن  
 الصبا فكان احتياجه لآل كثير انتهى شرح الترتيب (قوله وما أحسنه هذا الترتيب)  
 أي شيء عظيم حسن هذا الترتيب أي أنهم من حسنه وقوله فانه الخ علة لتعقب من  
 حسن الترتيب في هذه المنظومة وقوله فانه من أجل الخ علة لقوله أعقب الأب بالأم وقوله  
 جمع بينهما في الآية التي هي قوله تعالى ولا يوبه لكل واحد منهما السدس (قوله  
 ولما كان الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وكان الخ عطف على كان الأولى وقوله  
 بالقياس أي تابعا بالقياس وقوله أعقب جواب لما وقوله ذلك أي حكم الأب والأم مع  
 ولد الصلب وقوله فقال عطف على أعقب (قوله وهكذا الخ) أي حال الأب والأم مع ولد  
 الابن مثل حالهما مع الولد في استحقاق السدس وقوله يرث كل الخ بشأن ما استفيد من  
 التشبيه لكن المناسب لتعسير المصنف فيما تقدم بالاستحقاق أن يقول يستحق كل الخ  
 استثناه غير بالضرورة لأنه يلزم من الاستحقاق الارث (قوله مع ولد الابن) يكون العبد  
 واثبات هبة الابن لبعض الوزن وقوله ذكرا كان أو أنثى كان علمه أن يقول ايضا واحدا  
 كان أو متعددا كما مر في نظيره (قوله الذي مازال الخ) صفة لولد الابن وقوله أنه أي حكمه  
 وقوله أي الولد كان مقتضى الضاهر أي الابن لأنه لما ذكر في كلام الناظم لكن الشارح  
 لم يرجع الصبر للابن وصبر الولد ليشمل البنت فان بنت الابن تقفواثر البنت لا اثر الابن  
 كما يعلم من قوله بعد ذلك كذا ذكر والانثى كالانثى أفاده المحقق الامير (قوله أي بقية)  
 تفسير لغوه وقوله أي يتبدى تفسير لجهنم (قوله الذي كذا ذكر والانثى كالانثى)  
 تفصيل لما جله أولا كما تقدم غير مرة (قوله فتخلص من هذا كله) أي من قوله فالأب  
 يستحقه مع الولد هنا وحاصله أن الاب يستحق السدس مع واحد من أربعة والأب  
 يستحقه مع واحد من هذه الأربعة لكن ترديد على الاب بانتهارث السدس مع العدد



الاخوة وهذا سذكرا المصنف بقوله وهو لها أيضا الخ فلذلك دخل عليه الشارح بقوله ولما كانت الام تزدان (قوله مطلقا) أى أشقاء أولاد أولاد وقوله ذكر ذلك جواب لما دارم الاشارة واجمع ليكون الام لها السدس مع عدد من الاخوة والاخوان (قوله أيضا) أى كما هو لها مع الولد ولذا لا ين وقوله مع الاثنين أى حالة كونها مع الاثنين ولو كانا متصين لهما رأسان وأربعة أي دار بة رجل وقربان فهما كالاثنتين في جميع الاحكام من ارث وحب وغيرهما كما نقل عن ابن القطان فترنان الثلث من أخيهما للام ويحييان الام من الثلث الى السدس وقال ابن حجر الظاهر ان تعدد غير الرأس ليس بشرط بل متى علم استقلال كل بجهة كان المحكم كذلك (قوله من اخوة الميت) المراد بالاخوة ما يشمل الاخوات ففيه تغليب والميت في كلامه بالتخفيف وان كان فيه التشديد أيضا والتخفيف فرع المشدود فهما معنى واحد وقيل المشدود من سموت ومنه قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون والتخفيف من مات بالفعل وليس عليهم

أنا سائل في تفسير ميت وميت \* قد ذكرنا قد فسرنا ان كنت تعقل

فما كان ذاروخ فذلك ميت \* وما الميت الامن الى القبر يحمل

والاظهار القول بالاتحاد فكل من التخفيف والمشدود حقيقة فيمن مات بالحق هل يحاز فيمن سموت من باب محاز الاول ونزج بالاخوة بنوهم فلا يحدسون الام من الثلث الى السدس فان قيل لم يحاز ولد الابن كايه ولم يحاز ابن الابن كايه فاجب بان الاخ لا يطلق على ابنه بخلاف الابن فانه يطلق على ابنه محازا شاعبا قبل حقيقة وايضا اولاد الابن أقوى من أولاد الاخوة انتهى لمخضمان القولة وغيرهما (قوله فأكثر) أى من اثنين وقوله مطلقا أى أشقاء أولاد أولاد وقوله فلذا أى لقولنا فأكثر وقوله فقس هذين الظاهر من كلام المصنف ان هذين مفعول قس فيكون هو المقيس وأما المقيس عليه فهو محذوف والتقدير فقس هذين أى الاثنين على ما زاد عليهما كالثلاثة ووجه ذلك ان الثلاثة لم يختلف في أنها جميعا بخلاف الاثنين فقد قال ابن عباس ردهم عنها بما هو الوجه ويرى يقيسون الاثنين على الثلاثة في بعضها وقرر الشرح المتن به تقرير الاول ان هذين منصوب بنزع الخافض ومفعوله محذوف والتقدير فقس على هذين أى الاثنين الواقعين في كلامي ما زاد عليهما كالثلاثة وقد أشار الشارح لذلك بقوله أى عليهما في كلامي ما زاد فالمقيس عليه هو الاثنين والمقيس هو ما زاد والمراد انه مقدس في الذكروا الصور لافي الحكم لانه ثابت بالنص فالمصنف صرح الاثنين ولم يصرح بمحاز ذلك أمرك بأن تقس على الاثنين ما زاد عليهما والثاني ان هذين مفعول قس لكن على تقدير مضانين والمقيس عليه محذوف أى فقس بعض أفراد هذين على بعض أفرادهما الآخر ووجه ذلك أن الآية وهي قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس لا تشمل بحسب ظاهرها نحو الاثنين وإنما تشمل بعدل الجمع على ما فوق الواحد الاخيرين فأكثر والاخ والاخت فأكثر ان راعينا التغليب فيكون نحو الاثنين مقدسا على نحو الاخيرين وقد أشار الشارح لذلك بقوله أوقس بعض افراد الاثنين الخ (قوله أى عليهما) أشار به الى ان هذين في

من الاخوة مطلقا ذكر ذلك  
بقوله (وهو) أى السدس  
(لها) أى الام (أيضا مع  
الاثنين) من اخوة الميت  
فأكثر مطلقا قلنا قال  
(فقس هذين) أى عليهما  
في كلامي ما زاد أوقس  
بعض افراد الاثنين على  
تشملة الآية على ما تشمله

كلام المصنف منصوب على نزع الخافض وقوله في كلاي أي حال كونها في كلاي وقوله  
ما زاد أي الذي زاد عليهم ما كالتثلاثة وهذا مفعول قس على هذا المحل وعليه ما قس عليه  
الاثنان والقيس ما زاد وقد عرفت أنه عيسى في الذكر والتصوير فقط وقوله أو قس بعض  
أفراد الاثنين أشار به إلى أن هذين مفعول قس لكن على تقدير مضافين وقد عرفت وجهه  
وقوله عالم تشمله الآية أي نحو الاثنين وهذا بيان لبعض أفراد الاثنين المقيس وقوله  
على ما شملته منها أي على ما شملته الآية من الأفراد وكان المناسب أن يقول على بعض  
أفرادها إلا أن جماعته (قوله فان ارتبها بالسدس الخ) علة لقوله فقس هذين على المحل  
الثاني وقوله مختصر في خمس وأربعين صورة وجهه المحصر أن الاخوة باعتبار الذكور  
والاخوة والنخوة ثلاثة وباعتبار كونهم أشقاء أولاد أولاد ثلاثة أيضا فاذ ضربت  
الثلاثة الاولى في الثلاثة الثانية كان الحاصل تسعة وهي أخ شقيق أخت شقيقة خنثى  
شقيق أخ لاب أخت لاب خنثى لاب أخ لام أخت لام خنثى لام فأذا رتبنا هكذا أو أخذت  
الاول مع نفسه ومع ما بعده ثم الشافي مع نفسه ومع ما بعده وهكذا كانت صور الاثنين  
الناتجة من هذه التبع خس وأربعين صورة يبينها أن تقول أخ شقيق مع أخ شقيق مع  
أخت شقيقة مع خنثى شقيق مع أخ لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام  
مع خنثى لام فهذه تسع ثم تقول أخت شقيقة مع أخت شقيقة مع خنثى شقيق مع أخ لاب  
مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه ثمان ثم تقول خنثى  
شقيق مع خنثى شقيق مع أخ لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام مع  
خنثى لام فهذه سبع ثم تقول أخ لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام مع  
خنثى لام مع خنثى لام فهذه ستة ثم تقول أخت لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع  
أخت لام مع خنثى لام فهذه خمس ثم تقول خنثى لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام مع  
أخت لام مع خنثى لام فهذه أربع ثم تقول أخ لام مع أخ لام مع أخت لام مع خنثى لام  
فهذه ثلاث ثم تقول أخت لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه ثمان ثم تقول خنثى  
لام مع خنثى لام فهذه واحدة وبجملة خمس وأربعين صورة وأخذت كل واحد مع  
ما قبله أيضا لتكرر ست وثلاثون صورة والحاصل أن أصل الصور إحدى وستون  
صورة خاصة من ضرب تسعة في تسعة وإذا أسقط منها المكرر وهوت وثلاثون  
بقي منها خمس وأربعون وقوله بفتحها في شرح الترتيب قد علمت معاصر (قوله  
والجهد) هو عند الإطلاق لا ينصرف إلا للوارث فلذلك قال الترح أي الذي لم يدخل  
الخ فأخذه من إطلاق الجهد فانه متى أطلق في عصاراتهم فالمراد به الوارث كما قاله الاستاذ  
الحنفي وقوله مثل الاب عند فقده أي وأما عند وجوده فهو محجوب به (قوله في حوز  
ما يصيبه) أي أخذ ما يخصه وبين الترح ذلك بالسدس إمامه التصيب أو مع عدمه  
أو بالتصيب وحده كما علم من قياسه قوله من السدس الخ بيان لما يصيبه وقوله  
جامعا بينه وبين التصيب أي أن كان الفرع الوارث أني وقوله أو غير جامع أي أن كان  
الفرع الوارث ذكرنا وقوله والارث الخ عطف على السدس فهو باجمل لأنه من جملة البيان

منها فان ارتبها بالسدس مع  
اثنين من الاخوة مختصر في  
خمس وأربعين صورة يبينها في  
شرح الترتيب والثالث الجهد  
وقد ذكره بقوله (والجهد)  
الذي لم يدخل في تسعته  
لبيت أني (مثل الاب عند  
فقده) أي الاب (في حوز  
ما يصيبه) من السدس مع  
الفرع الوارث جامعا بينه  
وبين التصيب أو غير جامع  
على ما سبقته ان شاء الله  
تعالى والارث بالتصيب  
عند عدم الفرع المذكور  
على ما سألني (و) في (مذه)  
أي معدومه أي رزقه الموسع  
من قوله مد الله في رزقه  
أي وسعه فيكون تأكيذا  
لقوله في حوز ما يصيبه  
ويصح أن يكون المراد بقوله

ففيه (قوله ومدة) قرأ الشرح فيه تقرير بن الأول أنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما أشار  
 لذلك بقوله أي مدوده وقدره بقوله أي رزقه الموسع وعلمه فهو معطوف على ما يصديه  
 و سبط عليه حوزة التقدير وحوزة أي مدوده أي رزقه الموسع الثاني أنه بمعنى حجه  
 على طريق الاستعارة التصريحية المبينة على محازر من كاسياتي سانه وعلمه فهو  
 معطوف على حوزو وساط علمه في فالتقدير وفي مدة أي حجه فتقدير الشارح في يناسب  
 المحل الثاني والمناسب لعل الأول تقدير حوزو ولو أباه بدون تقدير ثم يقتضي كل  
 من المحلين ما يناسبه لكان أولى (قوله أي مدوده) أشار به إلى أنه مصدر بمعنى اسم المفعول  
 وقوله أي رزقه الموسع تفسيرا للتفسير قبله والزم في كلامه بكسر الراء هو اسم الشيء المعطى  
 وأما ما نفخ فهو نفس الاعطاء وقوله من قولهم أي مأخوذ من قولهم وقوله فيكون الخ  
 تقرير على تفسير المدامحدود وقوله تأكيذا لقوله في حوز ما يصديه الأولى تأكيذا لقوله  
 ما يصديه لأن المراد من كل منهما النصيب (قوله ويصح أن يكون المراد الخ) توضيح ذلك  
 أن المذاهب في الذي هو مد القامة وطول الباع يستلزم المحجب المحسوس فأطلق المد وأريد  
 لازمه وهو المحجب المحسوس محازر من إطلاق المذموم على اللازم ثم شبه المحجب المعنوي  
 بالمحجب المحسوس بضماع مطلق المحجب في كل واستعمل الممن المحجب المحسوس للتحجب المعنوي على  
 طريق الاستعارة التصريحية المبينة على التجسار المرسل كنهه الاستعارة المكنية على  
 المصروفة في قوله تعالى نأذأفها الله لباس الجوع والخوف حيث شبه ما يفتش الإنسان من  
 الأصفرار والحوال الناشئين عن الخوف والجوع من حيث الآفة قالنا لباس ثم شبه من  
 تحت الكراهية بالمعوم المراد للشم تشبيها معراف النفس وإثباته لاذا فتخييل أفاده  
 الأستاذ الخففي (قوله أي حجه) الأولى حذف أي والإضافة في حجه من إضافة المصدر  
 لفاعله كما هو المناسب للاستثناء بعده أو لفعله ويصح أن يراد ما هو لهم وقوله من قولهم  
 أي مأخوذ من قولهم وقوله أي طويل الباع هذا تفسير باللازم لأنه يلزم من كون الرجل  
 مديد القامة أن يكون طويل الباع وفي نسخة حذف أي وهي ظاهرة وقوله وكان  
 المحاسب الخ توجه لا حجة مد بمعنى حجه من قولهم المذكور وقوله لقوله علمه متوسط بين  
 اسم كان وخبرها (قوله إذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من الأحكام وقوله أرنا أي من جهة  
 الأرض وأخذ من قولهم في حوز ما يصديه وقوله وحجها أي من جهة المحجب وأخذ من قوله  
 ومدة على المحل الثاني (قوله في ستة مسائل) أي فلس المجذبا كالآب ومذهب أي نور  
 أن الحمد كالآب في جميع الأحكام كما في شرح كشف الغوامض (قوله على ثلاثة منها) أي  
 من الستة وقوله الأولى منها أي من الثلاثة التي أقصر المصنف عليها (قوله إذا كان  
 هناك الخ) هذه الصور الثلاث من حالات الآب كما هو قضية قول المصنف أو أوان معها  
 زوج ورث والمناسب لذلك أن يقول الشارح مع الآب بدل قوله مع الحمد ثم يقول فلس  
 الحمد كالآب في ذلك (قوله فلس كالآب) هذا تحفة الاستثناء وقوله ليكون الخ محلة  
 لهذه النتيجة بالنظر لصنيع الشارح وعلمه بالاستثناء في كلام المصنف والمآل واحد  
 والضمير انضاف إليه الكون في محل رفع باعتبار أنه اسم للكون وفي محل عمل باعتبار

ومدة أي حجه من قولهم رجل  
 مديد القامة أي طويل  
 الباع وكان المحاسب لقوته  
 مديد القامة طويل الباع  
 إذا تقرر ذلك فالجذب كالآب  
 عند فقده أرنا وحجها الأني  
 ست مسائل أقصر المصنف  
 على ثلاث منها فذكر الأول  
 منها بقوله (الأذا كان  
 هناك) مع الحمد (أخوه)  
 أشتاء أولآب فلس كالآب  
 في ذلك (ليكونهم) أي  
 الأخوة (في القرب) إلى  
 الميت (وهو) أي الحمد  
 (أسوه) أي سواء في جهة  
 واحدة لأنهم فرع الآب  
 والمجذبه له فيرون معه على  
 تفصيل سياقي في بابهم ان

الاضافة وبالاعتبار الاول عطف عليه ضمير الرفع في قوله وهو فقط ما قد يقال كيب  
 يعطف ضمير الرفع على ضمير الجرح وقوله أى الاخوة بالرفع أو بالجرح باعتبار المذكورين  
 وقوله في القرب متعلق بأسوة وقوله الى الميت متعلق بالقرب وقوله وهو قد عرفت أنه  
 عطف على الضمير المضاف اليه السكون باعتبار كونه في محل رفع لكونه اسم السكون  
 وقوله أسوة خبر السكون خلافا لما جعل قوله في القرب خبر السكون وجعل الضمير مبتدا  
 وأسوة خبره فلا يحصل لذلك وقوله أى سواء في جهة واحدة تفسير لقوله أسوة فهو بمعنى  
 مستويين وقوله لانهم الخ أى لان الاخوة الخ وهو علة لعله اعنى قوله لكونهم في القرب  
 وهو أسوة وقوله والمجد أصله أى أصل الاب فشكل من الاخوة والمجد يدل بالاب وقوله  
 فيرون معه تفرع على التعليل قبله (قوله وأما الاب فيهمهم) وعندنا في حقيقته ان الحمد  
 يخصهم كالأب (قوله وأما الاخوة للام الخ) مقابل للتعيين بالاشياء أو لأب (قوله كما  
 سألني أيضا) أى كأن ما قبله سألني (قوله بمعنى الواو) لم يجعلها على حقيقتها الثلاث وهم  
 ان المستثنى احدي الصورتين مع ان كلا منهما مستثنى (قوله فان للام الخ) أى فليس  
 المجد كالأب في ذلك لان للام الخ وقوله كما تقدم أى في قوله وان يمكن زوج وام وأب  
 \* ثلث الباقي لما ترتب \* وقوله ومع المجد لو كان بدله الخ أى وللأم مع المجد لو كان بدل  
 الاب الخ ومذهب أى ثوران لما مع المجد ثلث الباقي فهو كالأب عنده في الغرادر بن بدلي  
 جميع الاحكام كما تقدم (قوله كما صرح به) أى لكون الام لها ثلث المال مع المجد والماء  
 هنا التعدينية وقوله بقوله أى في قوله فإلا هذا للظرفية فلا يلزم المجد والحدود النحوي (قوله  
 فالام الخ) أى لان الام الخ فهو علة للاستثناء وقوله للثلاث السكون للام ولأم الجرحية  
 للثقوية لان العامل ضعف بالتأخير وقوله لو كان بدل الاب هذا على ما قبله فلا حاجة  
 اليه وقوله ترتب هو العامل في الثالث وهو متعدي بنفسه لكن ضعف بالتأخير فاني باللام  
 للثقوية كما علمت (قوله فتسكون المسئلة الخ) وصورته ان ثبوت الزوجة عن زوجها  
 وأما وحدها ومثلهم من ستة لان فيها صفات ثلثا والمحصل من ضرب اثنين يخرج  
 النصف في ثلاث يخرج الثلث ستة وقوله فلزوج النصف أى ثلاثة وقوله وللأم الثلث  
 كاملا أى اثنان وقوله وللجد الباقي أى واحد (قوله ولم ينظر الى كونها تأخذ الخ)  
 جواب عما يقال يلزم من كونها ترتب الثلث كاملا مع المجد في هذه الصورة انها تأخذ أكثر  
 من المجد مع انكم منعتم ذلك مع الاب وحاصل الجواب انها لما كانت أقرب من المجد لم  
 ينظر لكونها تأخذ أكثر منه خلافا مع الاب فانها في حرجه فغنت من ان تأخذ أكثر  
 منه وأعطيت ثلث الباقي (قوله وهكذا ليس الخ) أى وليس المجد شيئا بالاب في هذه  
 المسئلة تمثل هذا أى ما سبق من المسئلة المتقناتين فهذه المسئلة متناهية في الاقتناء  
 وقوله في زوجة الميت يسكون لما مضى ففقه ويصح تشديدها مع تسكين التاء لوصول ينة  
 الوقف وقوله فان لها مع الاب الخ تعليل للاستثناء وقوله ولو كان المجد يدل الاب الخ  
 من تمام التعليل وليس منقطعاعنه كما قد يتوهم وقوله لكانت المسئلة الخ وصورته ان  
 يموت الزوج عن زوجته وأمه وحده ومثلهم من اثني عشر لان فيها ثلثا ورعا والمخارج

شاء الله تعالى وأما الاب  
 فيهمهم كما سألني في باب  
 المحب ان شاء الله وأما الاخوة  
 للام غالب والمجد في همهم  
 سواء كما سألني أيضا وذكر  
 الثامنة بقوله (أو بمعنى  
 الواو أى والاذا كان عناء  
 (أبوان) أى أب وام (مهما)  
 أى الاب والام (زوج وبن)  
 فان للام مع الاب ثلث  
 الباقي كما تقدم ومع المجد لو  
 كان بدله ثلث جميع المال  
 كما صرح به بقوله (فالام  
 للثلاث مع المجد) لو كان بدل  
 الاب (ترث) فتسكون  
 المسئلة زوجا وأما رجدا  
 فلزوج النصف وللأم  
 الثلث كاملا وهذا الباقي  
 ولم ينظر الى كونها تأخذ  
 أكثر منه لانها أقرب بخلافها  
 مع الاب فانها ما في درجة  
 واحدة كما تقدم وذكر  
 الثامنة بقوله (وهكذا  
 ليس) المجد (شيئا بالاب  
 في زوجة الميت وأم وأب)  
 فان لما مع الاب ثلث الباقي  
 كما تقدم ولو كان المجد يدل  
 الاب كانت المسئلة زوجة  
 وأما وحدها فيكون للام  
 الثلث كاملا ولزوجها الربع

من ضرب ثلاثة مخرج الثلث في أربعة مخرج الربع انما عشر وقوله فيكون ثلاث المثلث  
كاملا أى أربعة وقوله وللزوجة الربع أى ثلاثة وقوله والباقي للثلاثة أى وهو خمسة  
(قوله لان المجدائح) أى ولم ينظر لكون المجدح لم يفضل عليها التفضيل المهوديان يعطى  
صنف الماهلان المجدائح وقوله وان لم يفضل عليها أى والمحال انه لم يفضل عليها التفضيل  
المهود عند الغرضين وان فضل عليها بنصف السدس وقوله لا محذور فى ذلك أى فى عدم  
تفضله عليها التفضيل المهود وقوله لكونها المجدائح حلة لقوله لا محذور فى ذلك وقوله بخلافها  
مع الاب أى فانها فى درجة واحدة فى عدم تفضيل الاب عليها التفضيل المهود محذور  
فلذلك أصطحت ثلث الباقي (قوله ولما ذكرنا) دخول على كلام المصنف وقوله فى  
مشاركته أى المجدح بخلاف الاب وقوله وكان المجدح صنف على ذكر وقوله احوال ذلك أى  
المذكور من مشاركة المجدح للاخوة وقوله أن جوابا لسا وقوله حكمهم أى حكم المجدح  
والاخوة وقوله الى أن يعقد له ما أى الى أن ترجم حكمهم بباب وقوله ونه على ذلك  
أى على تأخير له الى أن يعقد له بابا وقوله بالوعد متعلق بنيه وقوله يذكره متعلق بالوعد  
وقوله فقال معطوف على بنيه المعطوف على أنوار الواقع جوابا لسا (قوله وحكمه وحكمهم  
المجدح) لوقدم هذا البيت على قوله أو ابوان المجدح لكان أنسب لعلقه بقوله الا اذا كان هناك  
اخوة المجدح وقوله أى المجدح والاخوة تفسير لقسمين على الف والنشر المرتب فالاول للاؤل  
والثاني للثاني وقوله مجتمعين أى حالة كونهما مجتمعين وأما اذا كانا منفردين فمعلم  
حكمهما من هنا ومن باب التعصيب وقوله مكمل البيان أى حال كونه مكمل البيان  
وقوله فى باب معقود لذلك أى به مع قوله مما سبق لاجل قوله يسمى باب المجدح والاخوة  
(قوله والارابعة مما خالف المجدح) هذا شروع فى الثلاث مسائل التى تتركها المصنف من  
المسائل الست التى يخالف فيها المجدح الاب وقوله ان الاخوة لغبر أم لم يابان كانوا أشقاء أو  
لاب وقوله وبنيهم أى بنى الاخوة لغبر أم وقوله ويجيبون المجدح فى باب اولادهم ففرع  
المجدح أصله والفرع أقوى ولم يعمل بمثل ذلك فى النسب لاجتماع الأئمة على خلافه  
فصنفنا من أهل بذلك الاجماع وعلى هذا فلو مات العتيق عن أخى معتقه أو ابن أخيه  
وجده فلا تى المجدح العتيق بحجه بالآخ أو ابنيه وقوله بخلاف الاب أى فلا يجيبونه بل هو  
يجيبهم فلو مات العتيق عن أخى معتقه وأخيه أو ابن أخيه فلا تى لآخ العتيق أو ابنيه بحجه  
بالاب (قوله والخامسة ان الاب يجيب أم نفسه) أى المجدح الذى تدلى به وقوله ولا يجيبها  
المجدح فترت أم الاب مع المجدح لكونها لم تدلى به فلا يجيبها فأم المجدح يجيب أم نفسه أيضا فها  
وان اشتركا فى أن كلا يجيب أم نفسه قد اختلفا فى أن أم الاب يجيبها الاب ولا يجيبها المجدح  
فهذا هو محل الخلافه فيسقط المناقشة والتظير فى استقنائه هذه الصورة بأن كلا يجيب  
أم نفسه ووجه سقوطها ان المنظور اليه فى الخلافه أم الاب فقط فالاب يجيبها والمجدح لا يجيبها  
(قوله والسادسة أن الاب المجدح) وجه الخلافه بينه ما جرى بان الخلاف وليس الخلاف لفظيا كما  
صرح به الشرح حيث قال ففارق الاب المجدح فى بان الخلاف وليس الخلاف لفظيا كما  
زعم كبار من أصحابنا نظر لكون المجدح أخذ الباقي حجه ما تفاقموا قلنا بأنه يرث السدس

والباقي للمجدح لان المجدح وان لم  
يفضل عليها التفضيل  
المهود ولا محذور فى ذلك  
لكونها اقرب منه بخلافها  
مع الاب كما تقدم ولما ذكر  
ان المجدح يخالف الاب فى  
مشاركته الاخوة وكان  
الكلام فى تفاصيل احوال  
ذلك مما يطول أن ترجمهم  
الى أن يعقد له ما أى به  
لحل اللاتق وبنيه على ذلك  
بالوعد يذكره فقال  
(وحكمه وحكمهم) أى  
المجدح والاخوة مجتمعين  
(ساقى) ان شاء الله تعالى  
(مكمل البيان فى الحالات)  
الآتية فى باب معقود  
لذلك يسمى باب المجدح  
والاخوة والرابعة مما خالف  
فيه المجدح الاب ان الاخوة  
لغبر الام وبنيهم يجيبون  
المجدح فى باب اولادهم بخلاف  
الاب والخامسة ان الاب  
يجيب أم نفسه ولا يجيبها  
المجدح والسادسة ان الاب

فرضوا الباقي تعصبا كالأب أو قلنا بأنه يأخذ الباقي جميعه تعصبا لظهوره والخلاف في  
مسئلة حسانية ومستقلة فقهية أما المسئلة الحسانية فتأصيل المسئلة فان قلنا بأن المخرج  
السدس فرضا والباقي تعصبا وهو الأصح فأصل المسئلة ستة مخرج السدس ولا التفات  
لمخرج النصف لدخوله في مخرج السدس وان قلنا بأنه يرث الباقي جميعه تعصبا فأصلها  
اثنان مخرج النصف وأما المسئلة الفقهية فهي ما لو أوصى بشئ مما بقي بعد الفروض كأن  
أوصى زيد بنصف ما بقي بعد ما فان قلنا بالأصح كان للبنت النصف وللعبد السدس وما  
بقي بين المجدد والموصى له فتكون المسئلة من ستة فإذا أخذت البنت النصف والنصف والمجدد  
السدس بقي اثنان بين المجدد والموصى له وان قلنا بما قبله كان للبنت النصف وبشرى المجدد  
والموصى له في الباقي فتكون المسئلة من اثنين فإذا أخذت البنت سهمان اثنين بقي سهم  
على المجدد والموصى له لا يقيم عليهم جميع الباقية فتضرب عدد رؤسهما وهو اثنان في أصل  
المسئلة على هذا وهو اثنان فيحصل أربعة للبنت اثنان وبشرى المجدد والموصى له  
هذا كله ان أجاز المجدد الوصية لان فيها ادخال الضم على المجددون البنت فكانه مخرج  
بأنه لا يضم ذوا الفرض ويخص الضم بالعاصب فتعقر هذه الوصية الى اجازة من دخل  
عليه الضم لانها متعقبة للوصية لوارث وهو البنت بأنه لا يدخل عليها الضم فلم يدخل عليه  
الضم ان لا يميز فدخل الوصية لوارث بأنه لا يدخل عليه الضم بخلاف الوصية للاجنبي  
فلا تتعقر لاجازة لانها دون الثلث فاذا لم يميز المجدد فلا تعال الوصية لمزيد بل تدخل الوصية  
للبنت بأنه لا يدخل عليها الضم وحينئذ فلا يخص الضم بالمجدد بل يدخل على البنت ايضا  
فعلی الأصح من أن للبنت السدس فرضا والباقي تعصبا تكون المسئلة من ستة مخرج  
السدس يخرج زيد بنصف الباقي بعد الفروض وهو سهم لكن مخرجه قبل الفروض  
لإلغاء الوصية بكونه بعد الفروض والباقي للبنت نصفه وللعبد سدس فرضا والباقي تعصبا  
فان أخذت بنت نظرت للنصف فتقول الباقي بعد الوصية خمسة ولا نصف لها صحج فتضرب  
مخرجه وهو اثنان في ستة باقى عشر فالموصى له سهمان يبق عشرة فلهذا خمسة وللعبد مثلها  
فرضا وتعصبا وان لم تخصص نظرت للسدس فتقول الباقي بعد الوصية خمسة ولا سدس لها  
صحج فتضرب مخرجه وهو ستة في ستة بسعة وثلاثون فالموصى له ستة يبق ثلاثون فلهذا  
خمس عشرة وللعبد مثلها فرضا وتعصبا على مقابل الأصح يخرج زيد بنصف الباقي بعد  
الفرض وهو في الحقيقة ربع لكن مخرجه قبل الفرض يساوي الباقي بين البنت والمجدد  
نصفين وتضع المسئلة من ثمانية لان الوصية فيها ربع ومخرجه أربعة فإذا أخذ الموصى  
له سهمان يمكن الثلاثة الباقية نصف صحج فتضرب مخرجه وهو اثنان في أربعة فباقية  
فالموصى له سهمان وللبنت ثلاثة وللعبد مثلها أفاده في التوالوة (قوله بلا خلاف) هو محل  
الخلاف بين الأب والمجدد وقوله فكذلك أى فبث المجدد الثالث فرضا والباقي تعصبا لكن  
فيه الخلاف كما أشار إليه وقوله على المخرج أى على القول المرجح وهو الوجه الأول ففرق  
بين الأب والمجدد وقوله وبه قطع أى خزم وقوله الشيخ أبو محمد الجوينى أى الذى هو والد  
أمام الحرمين (قوله وقيل انه يأخذ الخ) مقابل للمرجح وهو ضعيف وقوله ففارق الأب الخ

فخوت وأب يرث السدس  
فرضا والباقي تعصبا  
خلاف ولو كان المجدد  
الأب فكذلك هل المرجح  
وبه قطع الشيخ أبو محمد  
المجوينى وقال النووى انه  
الأصح والأرجح وقيل انه  
يأخذ الباقي جميعه تعصبا  
ورجح صاحب التتمة وقال  
انه المذهب الفخار ولم يرجح  
الرافى رحمه الله - يأمن  
الوجهين ففارق المجدد الأب  
في جوان الخلاف وان كان  
المرجح أنه كهو فيها والربع  
من يرث السدس بث  
الأب وقد ذكرها بقوله

تفرع على ما قبله وقوله في بيان الخلاف أي في المجددون الأب كعلم عامر وقوله  
وان كان المرجح أنه كهوأي والجمال أن المرجح أن المجدد الأب وفي كلامه إدخال الكاف  
على الضمير وهو شاذ (قوله وبنت الابن) يحتمل جعل الاضافة للجنس الصادق بالواحدة  
والمتعددة وجهه الشارح على بنت الابن الواحدة فزاد قوله أو بنات الابن المتحذات أي  
المتساويات في الدرجة فان كانت واحدة اقرب فالسددس لها وحدها وقوله تأخذ  
أي ان كانت واحدة وقوله أو يأخذن أي ان كن أكثر وكذا يقال في قوله اذا كانت  
أوكن (قوله تكلمة الثلثين) أشار بذلك إلى أن السددس لبنت الابن ليس فرضا مستقلا  
كما قاله الشهاب عمدة فيكون النصف معه فرضا واحدا وهو الثلثان ومقتضاه أن أصل  
مسئلة البنت وبنت الابن من ثلاثة اعضاء الثلثين ثم يقال انكسرت على مخرج النصف  
والسددس الخ والظاهر ان هذا ليس بلازم فاصحابه اعتبروا بالسددس ولا يعتبر ما تقدم  
اه امير يتصرف (قوله للاجتماع) دليل أول وقوله وقول ابن مسعود الخ دليل ثان  
ولم يترك العاطف ويحمله سند الاجماع لانه لم يعلم أنه منه وقوله لاضين الخ انما  
قال ذلك بعد ان سئل عنها يوم موسى الاشعري فقال لبنت النصف وللأخت النصف  
ولاشي لبنت الابن وقال لامائل واثنان مسعود فسما وافقنا فقال لقد ضللت اذا وما أنا  
من المهتدين لاضين الخ فقال يوم موسى لا تسألوني أولات الوالين بغير ما دام هذا المحرف فيكم  
(قوله وما ينبغي للأخت) انما عبر بذلك دون وللأخت الثلث لاتباعه عصبته مع الغير  
والعاصب يأخذ ما بقى الفروض من غير تحديد لبنت أو بغيره وان اتفق أنه ثلث أو غير  
(قوله وقس على ذلك) أي بنت الابن مع البنت وقوله كل بنت ابن نازلة الخ أي كبنت ابن  
الابن فأكثر من بنت ابن واحدة وقوله وقد أشار إلى ذلك إلى أي قياس بنت الابن النازلة  
فأكثر من بنت ابن واحدة أعلى منها على بنت الابن فأكثر من بنت الابن (قوله مثالا) مفعول ثان  
لفعل حذف مع مفعوله الأول كما أشار إليه الشارح بقوله أي اصل ذلك مثالا وجهه يفتدى  
بالبناء للجهول بصفة لثالا وقوله يقتضى به تفسير بصتدى وقوله ويقاس عليه غيره  
حفظ تفسير (قوله وهكذا للأخت الخ) أي ومثل هذا الاخت الخ في كونها تأخذ  
السددس تكلمة الثلثين فقول الشارح تأخذ السددس الخ تفسير لما أفاده التقسيم  
وقوله التي أدلت بالآب فقط صفة للأخت وأخذ الشرح من قول المصنف مع الأخت  
التي الخ وقوله بالآبين متعاقب يدل وفيه تقديم معمول الصلة عليها (قوله بالآبي)  
هذه جملة معتضة أي بالآب المستعطف ولك أي التي أن تعتبر غير مضاف لآب المتكلم  
فتقرأ بالضم ولك أن تعتبر مضافا لما تقرأ بالفتح أو بالكسر وهو جند منسوب بفتح  
مقدرة لكن لا يظهر الضم على الاعتبار الأول الأول كان نكرة مقصودة والظاهر أنه  
نكرة غير مقصودة كقول الواحظ باغا فلا موت يطلبه فيكون منصوبا لكن ترك تنوينه  
للضرورة وقوله نصير الخ أي فاصله أخيرا لان التغيير يرد الاشياء إلى أصولها وأصله  
أنه حذفت منه الواو تخفيفا فقال في التصغير أخون ثم يقال اجفعت الواو والباء وسبقت  
احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغت الياء في الياء (قوله أدلت) وانما كسرت

(وبنت الابن) أو بنات  
الابن المتحذات (تأخذ)  
أو يأخذن (السددس اذا  
كانت) أو كن (مع البنت)  
الواحدة تكلمة الثلثين  
للاجماع وقول ابن مسعود  
رضي الله عنه في بنت وبنت  
ابن وأخت لا تضين فيما  
بقا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لبنت النصف  
ولبنت الابن السددس  
تكلمة الثلثين وما بقى  
فالأخت رواء البضاري  
وغیره وقس على ذلك كل  
بنت ابن نازلة فأكثر من  
بنت ابن واحدة أعلى منها  
وقد أشار إليه بقوله (مثالا  
يقتضى) أي أجل ذلك  
فما لا يقتضى به ويقاس  
عليه غيره والخامس من برث  
السددس الأخت لا يوقد  
ذكرها بقوله (وهكذا  
الأخت) أي أدلت بالآب  
فقط فأكثر تأخذ السددس  
(مع الأخت) الواحدة (التي  
بالآب) أي

تأدلت مع أنها ساء كنه أصالة للروى (قوله تكلمة الثلثين) فيه الإشارة السابقة  
 وقوله بالاجماع استدلال على الحكم المذكور وقوله قياسا على سند للاجماع (قوله  
 وتقييدى بالواحدة) مبتدأ أول وقوله وقول تكلمة الثلثين معطوف عليه وقوله  
 كل ذلك مبتدأ ثان وقوله ليخرج الخ أى كائن ليخرج الخ تعبر المبتدأ الثاني والجملة خبر  
 المبتدأ الأول (قوله فانه الخ) حلة لقوله ليخرج الخ والصغير ليدل الابن أو الاخت للاب  
 وقوله ما لم تعصب أى ما لم يعصب بنت الابن ابن ولو أنزل عنها وما لم يعصب الابنت  
 للاب أخ لأب أو جد (قوله والمدس) بشكون الدال وقوله فرض جدة أى مفروض  
 لها وقوله محصية أى وارثة واحتقر بذلك من المحضة الفاسدة وهى المدلسة بذكر  
 اثنين كأم أى الأم كسباني للشارح وقوله فى النسب يبنى أنه متعلق بفرض ويكون  
 المعنى بسبب النسب فى سبيته وقوله لا فى الولاء أى لا بسبب الولاء كأم أى المعنى وفيه  
 أنه لا خصوصية لذلك لان جميع الفروض لا مدخل لها فى الولاء اذ لا يرث به إلا العصبة  
 بالنفس وان جعل متعلقا بجدة فلا يحسن قوله لا فى الولاء لان الولاء لا يقتضى جدة وأم  
 أى المعنى ليست جدة لثبوت فلوجعل محترمة المحضة من الرضا لكان أظهر (قوله  
 واحدة) تأخر صفة المحضة ومفهومه وهو الأكثر فيه تفصيل يعلم من قوله وان تساوى  
 نسبها لمجدات الخ ولذا قال الشارح أو أكثر كسباني فى كلامه قريبا والكاف فيه معنى  
 على أى على ما ساقى من التفصيل وحيد فلا اعتراض على المصنف فى التقييد بالواحدة  
 اه حفى (قوله سواء كانت) فيه إشارة إلى أن قوله كانت الخ فى تأويل معدوم مبتدأ  
 محذوف الخبر وهو سواء والتقدير كونها كذلك وكذا سواء فهو على حد سواء علم  
 أنذارهم أم لم تنذرهم وفوق بيان الذى يعطف به بعدهمزة النسبة أم دون أو قال فى  
 المعنى اذا عطف بعد الهزمة بأوفان كانت همزة النسبة به ليخرج قياسا وقد أولع الفقهاء  
 وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا انتهى وقد يقال محل عدم جواز العطف بأو بعد  
 همزة النسبة اذا صرح بها فان لم يصرح بها كما هنا جاز العطف بأو كما نص عليه البرزلى  
 فيجوز سواء على قلت أو قدمت وكذلك قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وقوش أيضا  
 بأنه لا دليل على الخبر الذى قدور مع أن عبارة النظم فى حد ذاتها محصية يجعل جملة كانت  
 الخ صفة أخرى لمحضة وقد يقال كلام الشرح مجرد مزج فهو محل معنى لأجل اعراب حتى  
 يعترض بأنه لم يعمد مثل هذا المحذف (قوله لام أو اب) اللام بمعنى من وفى الكلام حذف  
 مضاف كما أشار لذلك الشارح بقوله أى من قبل الام أو من قبل الاب والمجوز لذلك ان  
 ظاهر المتن لا يصدق الا بالمحضة للام والمحضة للاب دون أم الام وأم الاب والمراد جدة الميت  
 من جهة الام ومن جهة الاب فغلطنا للام بمعنى من وفى الكلام مضافا محذوفاً ليشتمل  
 الكلام على أم الام وأم الاب (تنبيه) قال السارورى المحضة المطلقة هى أم الام واختلاف  
 احصائها فى أم الابل هى جدة تاملاق أو بالتقييد واختلافها فمن مثل من مررت بجدة  
 هل يجب قبيل أن يسأل عن أى المحضتين أراد أو لا والاصح أنه ان كان هناك صاحب لام  
 الاب لم يجب حتى يسأل عن أى المحضتين أراد أو لا الجواب عن غير سؤال أفاده فى اللؤلؤة عن

الخ (أدلت) تكلمة الثلثين  
 بالاجماع قياسا على بنت  
 الابن فأكثر مع بنت الصلب  
 وتقييدى بالواحدة فى كل  
 من البنات والابنت الشقيقة  
 وقول تكلمة الثلثين كل  
 ذلك ليخرج ما لو كانت بنت  
 الابن مع بنتين أو كانت  
 الابنت للاب مع شقيقتين  
 فانها لا ترث السدس بل  
 تسقط ما لم تعصب كسباني  
 والسادس من برت السدس  
 المحضة فأكثر وقد ذكرها  
 بقوله (والسدس فرض  
 حصة) صهيبة (فى النسب)  
 لا فى الولاء (واحدة) أو  
 أكثر كسباني فى كلامه  
 فريساؤه (كانت لام أو)  
 كانت (أب) أى من قبل  
 الام أو من قبل الاب



شيخ الاسلام قوله وسواء كان معها ولد أم لا وسواء كان له اخوة أم لم يكن أغرضه بهذا  
 أن يحسم الإشارة إلى أن المحمدي لست كالأم فثرت السدس مطلقا وشذعن ابن عباس أن  
 لها الثلث عند عدم الولد واتجمع من الاخوة والسدس عند وجود الولد أو أن يجمع من  
 الاخوة فتكون كالأم كان المحمد كالأب وأجاب الجمهور بأنهم الحقوا بالمجد بالاب لتوته  
 لأن ابن الأب وهو الاخ لا يقوم مقامه في العصبية فكذلك أبو أي أو الأب وهو الأخ لا يقوم  
 لمحمدا بالمجد بل لا يصفها لأن ابن الأم وهو الاخ لا يقوم مقامها في استحقاق الثلث بل  
 يصفى السدس فكذلك أمها وهي الجدة (قوله ما ورد في ذلك) أي من قضاءه صلى  
 الله عليه وسلم للجدة أم الأم بالسدس وقضاءه إلى بكر لها به أيضا وقضاءه عمر به الأم وقال  
 هؤلاء أن انفردت وان اجتمعت مع التي من قبل الأم فهو لك (قوله ولد الأم الخ) كان  
 الأنسب أن يقدم هذا البيت على قوله فرض حصة في النسب ليكون الكلام على  
 المجدات متصلا ببعضه بعض (قوله ينال السدس) أي بأخذها وقوله أباها أي بالاجماع  
 وقوله لقوله تعالى سند للاجماع وتقدم الكلام على هذه الآية مستوفى (قوله  
 والشرط) أي لاستحقاقه السدس وقوله في إفرادهم نظرية العام في الخاص أو يحصل  
 في معنى من النسبة فاله في الشرط الذي هو إفراده في يلزم نظرية التي في نفسه وقوله  
 لا ينبغي أي لا ينبغي نسبته (قوله لا ية) أي التي هي قوله تعالى وإن كان رجل يورث  
 كالأمة الخ وقوله فانهم الخ عليه للعلة مع علته (قوله وفي بعض النسخ) أي هكذا في  
 بعض النسخ وفي بعض النسخ الخ فهو عطف على محذوف وقوله نصا قد ورد أي قد ورد  
 بالنص كما أشار إلى ذلك سيد وقوله وهو معناه أي وهذا البيت بمعنى البيت الأول ثم  
 ترقى من ذلك إلى كونه أصرح منه حيث قال بل هو أصرح وكان الظاهر أن يقول بل هو  
 أزيد معنى أو أفيد وقوله قد ورد بالنص أي ما نص بالنص أو ما يجمع في وهو الذي  
 يشير إليه قوله أي في القرآن العزيز (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخول على كلام  
 المصنف وقوله شرع الخ جوابا لـ (قوله استطرادا) أي على وجه الاستطراد وهو  
 ذكر الشيء في غير محله المناسبة وأصله أن الصائد قصد صيدا فمدا عنه فعرض له صيدا آخر  
 فطرده لاعتقاده قصد ومضى في أثره كما قاله الشنوافي فان قيل المجدات من جملة أصحاب  
 السدس فلم يخرج الكلام من محله حتى يكون استطرادا أحب بأنه استطراد في الجملة  
 فانه ما لتطرق لقوله وإن يكن قرى لا محبت الخ فانه من مباحث المحب وأحب أضافته  
 لما كان لها أحكام تخصها كأن مقتضى الظاهر أن يجعل لها بابا مستقلا كباب المحمد  
 والاخوة فقد ذكرها في غير محلها الثلاث بما في ذلك كان استطرادا أو يؤيد ذلك ما في بعض  
 النسخ من الترجمة باب المجدات كالنسخة التي شرح عليها السوطي (قوله وأما قوله)  
 أي قبل التكلم في شيء من أحوال المجدات وقوله أنه إذا جتمع الخ أي أن الحال والشأن  
 إذا جتمع الخ وقوله فتارة يكون في درجة واحدة أي وقد ذكر المصنف ذلك بقوله وإن  
 تساوى الخ فتكونهن في درجة هو مراد المصنف بالتساوي ونحوه صورتان كونهن من جهة  
 واحدة وكونهن من جهتين وقوله وتارة يكون بعضهن أقرب من بعض أي وقد ذكر

وسواء كان معها ولد أم لا  
 وسواء كان له اخوة أم لم يكن  
 لها ورد في ذلك والسابع  
 من يرث السدس الواحد من  
 ولد الأم وقد ذكره بقوله  
 (ولد الأم) ذكرنا أن أو  
 أنى (ينال السدس) أباها  
 لقوله تعالى وإن كان رجل  
 يورث كالأمة أو امرأة له أخ  
 أو أخت فليسكل واحد  
 منهما السدس والمراد الأخ  
 أو الأخت للأم كما قرئ به  
 في الشواذ (والشرط في  
 إفراده لا ينسب) الآية  
 الكريمة المذكورة فانهم  
 إذا كانوا متعددين كان لهم  
 الثلث كما تقدم وفي بعض  
 النسخ بدل هذا البيت  
 وولد الأم له إذا انفردت سدس  
 جميع المال نصا قد ورد  
 وهو معناه بل أصرح لأن  
 فيه التصريح بأن ذلك قد  
 ورد بالنص أي في القرآن  
 العزيز ولما أنهى الكلام  
 على من يرث السدس شرع  
 يتكلم في شيء من أحوال  
 المجدات استطرادا وأما  
 قبله أنه إذا جتمع جدات  
 فتارة يمكن في درجة  
 واحدة وتارة يكون بعضهن  
 أقرب من بعض



وقوله (في القصة العادلة الشرعية) وفي بعض النسخ المرضية يشير به إلى ما روي الحاكم على شرط الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم قضى للدين في الميراث بالسدس وقيس الأكثر منهما عليهما (فائدة) إذا كانت إحدى المحدثين محبوبة لأب أو لأم كما تختلف جذوة أم أب وجدة أم أب مع ١٢٤ الأب فالسدر الأول وحدها والباقى للأب على الأربع وقيل لأب الأم

نصف السدر والباقى للأب لأنه الذي يجب أمه فترجع فائدة المحب إليه وهذا عندنا وأما عند المجتامة فالسدر بينهما ولا يجب أم نفسه وعن هذه المجتامة المحبوبة أحد تزني وهو في آفتان أن لا يكون فيه من جذوة محبوبة والله أعلم ثم ذكر حكم ما إذا كانت أحدهما أقرب من الأخرى وهما من جهتين معقدا ما إذا كانت القرى من جهة الأم فقال (وان تكن) المجتامة (قرى في لام) أي من جهة الأم كام أم (جهت أم أب) أي من جهة الأب (بعدي) كام أم أب وكأم أي أب وسدسا سلبت أي أخذته وحدها كاملا لأنها أقرب منهما ثم ذكر حكم ما إذا كانت القرى من جهة الأب فقال (وان تكن) المجتامة (قرى بالبعكس) من الأولى بأن كانت القرى من جهة الأب كام أب والبعدي من جهة الأم كام أم (فالقولان) فهما مذكوران (في كتب أهل العلم) من الشافعية وغيرهم رضي الله عنهم (منصوصان) للأمام الشافعي رضي الله عنه على وهما أيضا رواهان عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أحدهما (الآتسقط البعدي) من جهة الأم القرى من جهة الأب بل يشتركان في السدر (على الصحيح) وبه قال مالك رضي الله عنه لأن التي من جهة الأم وإن كانت أبعد فهي أقوى لتكون الأم أصلا في إرث المجتامة بطريق الأمومة وظاهر أن أصلها للأم كافي السيد

شرح المقامات الواردة (قوله في القصة) أي حال كون ذلك ثابتا في القصة وقوله العادلة أي غير المجتامة وقوله الشرعية أي المنسوبة للشرع وقوله وفي بعض النسخ المرضية أي التي ارتضاها الفرضيون (قوله عن شرط الشيخين) أي عن رضاهما فعلى معنى عن شرطهما بمعنى رضاهما لا القى والمعامرة أو المعاصرة فقط لأن هذا انفاهو شرط في الحديث المعنعن وهو الذي يقال في سند عن فلان عن فلان الخ (قوله وقيس الأكثر الخ) بل ثبت بالنص ثوبان ثلاث حدثت في مراسيل أي داوداته صلى الله عليه وسلم وثلاث حدثت أي وعن أم الأم وأم أم الأم أي الأب كأمه من الراوي بذلك اه من المؤلف (قوله فائدة) أي هذه فائدة وذكرها حكم ما إذا كانت إحدى المجتنتين محبوبة لأب (قوله كالخلف جذوة أم) لاصفي أن أم أب بدل من جذوة وكذا يقال في قوله رجة أم أب (قوله وهذا) أي ما ذكر من القولين وقوله عندنا أي معاشر الشافعية وقوله وأما عند المجتامة فالسدر بينهما أي لأن الأب لا يجب أم نفسه عندهم وكذا المجتامة يجب أم نفسه أيضا عندهم (قوله وعن هذه المجتامة) متعلق باحتراز بعده وقوله أيضا أي قريبا (قوله وهما من جهتين) أي وأما إذا كانت من جهة فسند كفي قوله وتسقط البعدي بذات القرى وقوله مقدما أي حالة كونه مقدما وقوله فقال عطف على ذكر (قوله وان تكن) اسم تكن ضمير يعود على المجتامة كما أشار إليه الشارح بقوله المجتامة وهو بدل من الضمير أو على تقدير أي فيكون ضمير الضمير وقرى خبر تكن وقوله الأم وقد تقدم نظير ذلك وقوله أم أب أي إمام من جهة الأب كما أشار إليه الشارح بقوله أي من جهة الأب فلبست فاصرة على أم الأب كما قد يتوهم من ظاهرها العشرة (قوله كام أم) وكأم أي أب أشار بتعداد المثال إلى أنه لا فرق بين أن تدعى للأب بأم كافي المثال لا أول أو بدو كافي الثاني أفاده المحقق (قوله وسدسا سلبت) إذا سقطت النظر وجدت السلب لئلا يفسد السدر لأنها لو لم تقبض الأخرى لا شتركا لكن المصنف نظر لكونها أخذت السدر بتمامه أفاده العلامة لا المبر وقد يشير به قول الشارح كاملا (قوله بالبعكس) أي متلبسة بالبعكس وقوله بأن كانت الخ تصور بالبعكس (قوله في كتب) أشار الشارح وقوله من الشافعية وغيرهم بأن لاهل العلم (قوله أحدهما لا تنقطع الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف لا تنقطع الخ غير متدعيه وخوف وقوله لأن الخ عليه لقوله لا تنقطع الخ وقوله وإن كانت إحدى وأعمال أنها بعد كاهم موضوع المسئلة (قوله ليكون الأم أصلا) أي لأن إرث المجتامة بطريق الأمومة وظاهر أن أصلها للأم كافي السيد

فعدل قرب التي من قبل الاب قوة التي من جهة الام فاعتدلا فاشتركا والقول الثاني أنها تصح باجر باعلى الاصل من أن  
 القرني تصحب البعدى وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه وهو المقتضى به عند المجادلة رجهم الله تعالى (وأنفق الجمل) أى  
 المعظم من الشافعية والمالكية (على التحميم) لهذا القول الاول ولما كان فى ١٢٥ عبارة السابقة وهي قوله موكن

كلهن وأزوات لهما إلى أن  
 من المجذات غيروا توهي  
 المعبر عنها بالمجدة الفاسدة  
 وهي التي احتوزت عنها فها  
 سبق بقوله موصلة بينها  
 بقوله (وكل من أدت)  
 من المجذات (بغير وارث)  
 كام إلى الام فان أبا الام غير  
 وارث وبغير عنها إلى تولى  
 بذكر بين اثنين (فأما  
 خط من الموارث) لأنها من  
 ذوى الارحام فلا ترتب الا  
 عندهم قال تويرث ذوى  
 الارحام كما تقتضى الاشارة  
 الى ذلك فى الكلام على  
 الوارثات (فائدة) حاصل  
 القول ان المجذات عندنا  
 على أربعة أقسام القسم  
 الاول من أدلت بمحض انات  
 كام إلى ام وأمهاتها المدليات  
 بانات خلص والقسم الثاني  
 من أدلت بمحض ذكور  
 كام إلى اب وام إلى الابوام  
 أى إلى الاب وهكذا بمحض  
 الذكور والقسم الثالث  
 من أدلت بانات إلى ذكور  
 كام أم أب وكأم أم أم أب  
 وهكذا وكل جنة كانت  
 من هذه الاقسام الثلاثة  
 فهي وارثة عندنا وعند

على المراجعة وغيره فاندفع بذلك التوقف فى معنى أصالتها وقوله فعدل قرب التي بنى  
 أن قرب مقبول مقدم وقوة فاعل مؤنر وقوله فاعتدلا واشتركا صوابه فاعتدلا واشتركا  
 بناء التانيث لأنها تازم فى الفعل المستدلة بموارثات المحققى التانيث (قوله والقول الثاني  
 أنها تصحبها) أى أن القرني تصحب البعدى وقوله باعلى الاصل أى القاعدة وقوله  
 من أن الخ بيان للاصل معنى القاعدة (قوله والمالكية) ضطه بعضهم بالرفع عطفا على  
 المعظم لأن الجرح عطفا على الشافعية لأن المالكية مجمعون على ذلك (قوله ولما كان الخ)  
 دخول على كلام المنصف الاتى وقوله لعماء أى اشارة وقوله بينها جوابا لينا (قوله  
 فما لاحظ) أى نصب وقوله من الموارث أى من الامورا المورثة فلوارث جاع مرثا  
 معنى المورث (قوله فلا ترتب الا الخ) تبرع على التعليل (قوله فائدة) أى هذه فائدة ذكر  
 فيها حاصل القول فى المجذات فقوله حاصل القول أى فى المجذات وقوله عندنا أى معشر  
 الفرضين (قوله القسم الاول من أدلت بمحض انات) أى بانات خلص وهذه وارثة ما جاع  
 الاثمة الاربعة وقوله المدليات بانات خلص أى بخلاف ما لو كان هناك ذكر بين الاناث  
 فانها لا ترتب حينئذ (قوله والقسم الثاني من أدلت بمحض ذكور) أى بالذكور اخلص  
 وقوله كام إلى اب وهذه وارثة ما جاع الاثمة الاربعة وكذا أمهاتها المدليات بمحض الاناث  
 وقوله وأم إلى اب هذه ترتب عندنا الاثمة الثلاثة ولا ترتب عندنا المالكية ومنها فى ذلك  
 أمهاتها المدليات بانات خلص وقوله وأم إلى اب هذه ترتب عندنا الشافعية والحنفية  
 دون المالكية والمخسالة وقوله وهكذا بمحض الذكور أى إلى اب (قوله  
 والقسم الثالث من أدلت بانات إلى ذكور) أى لاناث خلص ولا يذ كور خلص بل بانات  
 إلى ذكور وقوله كام أم أب هذه جميع على ارتها كاعلم عامر وقوله وكأم أم أم أب هذه  
 وارثة عندنا غير المالكية كاعلم عامر أيضا وقوله وهكذا أى كام أم أم أم أب (قوله  
 وكل جنة كانت من هذه الاقسام الثلاثة) أى التي هي من أدلت بمحض الاناث ومن  
 أدلت بمحض الذكور ومن أدلت بانات إلى ذكور وقوله فهي وارثة عندنا وعند الحنفية  
 أى وأما عند المالكية فلا ترتب إلى الام وامهاتها وأم الاب وامهاتها المدليات بمحض  
 الاناث فيها وأما عند المجادلة فترت هاتان المجذتان وأم إلى الاب وان أدلت بمحض الاناث  
 (قوله وهي المعبر عنها بالمجدة الصحيحة) أى الوارثة والتغير راجع للعدة التي من هذه  
 الاقسام الثلاثة (قوله والقسم الرابع عكس الثالث) أى بخلافه فالمراد عكس القوى  
 كما أشار إليه بقوله وهي من أدلت بذكور إلى انات (قوله وهي غير وارثة عندنا كالحنفية)  
 أى والمالكية والمخسالة (قوله ثم اذا تأملت ما سبق ظهر لك أنه لا يرتب من قبل الام الا  
 جنة واحدة فقط) أى لأنه اذا جتمع جذات من جهة الام كام أم أم أم أم أم أم وارث

الحنفية وهي المعبر عنها بالمجدة الصحيحة والقسم الرابع عكس الثالث وهي من أدلت بذكور إلى انات كام إلى الام وهي  
 السابقة فى قوله وكل من أدلت بشروا وارث الخ وهي المعبر عنها بالفاسدة وهي غير وارثة عندنا كالحنفية الا على القول  
 بتوزيت ذوى الارحام كالسبق ثم اذا تأملت ما سبق ظهر لك أنه لا يرتب من قبل الام الا جنة واحدة فقط

منهن الاولى فقط وغيرها محجوب بها لان القرى من كل جهة تحجب بعضها وكذا الواجب  
 أم أم وأم إلى أم فالوارث الاولى فقط دون الثانية لانها أدلت بخص الاثاث دون الثانية  
 لانها أدلت بذكر بن اثنين (قوله وباقي المحدثات الوارثات كلهن من جهة الاب) أي كام  
 أم أم الاب وأم أم إلى الاب وأم إلى أبي الاب فهو ثلاثة كلهن وارثات وأما أم إلى أم  
 الاب فغير وارثة لادلتها بذكر بن اثنين (قوله والكلام في المحدثات مما يطول) محضه  
 ان أول درجة من درجات الأصول فيها الاب والام والثانية فيها اربع ضعف ما قبلها وهما أم وأم  
 وهما وارثتان فلا يسطع من هذه الدرجة والثالثة فيها اربع ضعف ما قبلها وهن أم  
 أم أم وأم أم أم إلى أب وهذه الثلاثة وارثات وأم إلى أم وهي غير وارثة والارابعة فيها  
 ثمان ضعف ما قبلها وهن أم أم الأم وأم أم الأم الأم إلى أب وأم إلى أبي الاب وهذه  
 الاربعة وارثات وأم إلى الأم وأم إلى الأم الأم إلى أبي الأم وأم إلى أبي الاب وهذه  
 الاربعة غير وارثات والخامسة فيها ستة عشر ضعف ما قبلها وهكذا والوارثات في كل درجة  
 سبعة أي العددوا معي باسم موافق لاسم تلك الدرجة فالوارث من الدرجة الثانية اثنتان  
 ومن الثالثة ثلاثة ومن الرابعة اربع وهكذا وهذا هو بحسب الامكان العقلي كما قاله  
 في شرح الترتيب وان لم يوجد في الخارج اجتماع جذات كثيرة بحسب العادة لان الذي  
 يتصور اجتماعه عادة اربع أم الأم وأم الأم الأم إلى أب وأم إلى الأم فالثلاثة الاولى  
 وارثات والارابعة ساقطة وانما ذكرنا زيادة القرى في الحساب ولتبيين الازهان (قوله  
 بالجب) أي بما يجب منه محسنه وقوله الهاب بضم العين ونشدنا بحم وهو اكثر من  
 تخفيفها وهو كما كد للهب لانه بمعنى فادهما في (قوله ولو قدم على البيت السابق)  
 أي الذي هو كل من أدلت بغير وارث الخ وقوله لكان أنسب أي ليكون الكلام على  
 القرى والعدى متعلق ببعضه بعض فان كلامنا متعلق ببعض البيت السابق متعلق  
 بحكم القرى والعدى لكن ما هنا متعلق بحكم القرى والعدى من جهة واحدة وما قبل  
 البيت السابق متعلق بحكم القرى والعدى من جهتين وتعبيرنا بفعل التفضيل يقتضي  
 أن في صنيع المصنف أصل المناسبة وهو كذلك لان الكلام كله في ارث المحدثات اه  
 حفي بنصرف (قوله فقال) عطف على ذكر (قوله وتسقط) أي من الورثة وقوله  
 المحدث البعدى يشير الشارح الى أن البعدى صفة لموصوف محذوف أي المحدث البعدى  
 وقوله بالمجدة ذات القرب أي صاحبة القرب وسقط ما بها انما هو بالنظر تحتها وان لم  
 تسقط من جهة أخرى وذلك مكان يكون زيب بيتان حفصة وخضرة وحفصة  
 ابن الحضر بيت بنت فتزوج ابن حفصة بيت بنت خضرة فأتت بولد فاذا مات هذا  
 الولد عن زيب وخضرة وورثت زيب من جهة كونها أم أب مع خضرة التي هي أم أم أم  
 وليس لنا جذة تترث مع بنتها الوارثة الا هذه ونحوها كما نقل عن البيهقي (قوله سواء كانتا  
 الخ) نعم في القرى والبعدى وقوله لانهما مدله بها أي مدله الى الميت بأم الأم فسقط  
 بها (قوله أو كانتا من جهة الاب والبعدى مدله الخ) أي والتمثال ان البعدى مدله الخ  
 فالاول للام وقوله أيضا أي كان التي قبلها سقطت اتفاقا وقوله لانها أدلت بها أي

وباقي المحدثات الوارثات  
 كلهن من جهة الاب  
 والكلام في المحدثات  
 مما يطول وقد أتيت منه  
 في شرح الترتيب بالهيب  
 الهاب والله اعلم ثم ذكر حكم  
 ما اذا كانت إحدى  
 المجذتين اقرب من الأخرى  
 وهما من جهة واحدة ولو  
 قدمه على الميت السابق  
 لكان أنسب فقال (وتسقط)  
 المجدة (البعدى) المجدة  
 ذات القرب) سواء كانتا  
 من جهة الأم فأما واما  
 اتفاقا لانها أدلت بها

أو كانتا من جهة الأب والبعدى مدلية بالقرنى كام أب وأمه اتفاقا ١٢٧ أيضا لأنها أدلت بها أو كانتا من

جهة الأب والبعدى  
لأننى بالقرنى كام الأب  
وأم أى الأب على الأصح  
المنصوص فى زوائد الروضة  
ومن صورهما إذا كانت  
القرنى من جهة أب الأب  
كام أى أب والبعدى من  
جهة أمهات الأب كام أم أم  
الأب وفيها وجهان أحدهما  
كقائه العلامة نهاية الدين  
أن الماهجر منه ألقاها تصعبا  
قال ومقتضى فى ترجيح  
ذلك ما قطع به الأكثرون  
حتى فى المهرى والمناهج أن  
قرنى كل جهة تصعب بعدها  
انتهى والوجه الثانى أنها  
للتصعب بل يشتركان فى  
السدس وظاهر كلام الشيخ  
سراج الدين البلقنى رحمه  
الله ترجيعه فلاجل هذا  
الاختلاف فى بعض صور  
هذا الحالة قال (فى المذهب  
الاولى) يعنى الاربع  
المغنى به فى بعض هذه  
المسائل وأما فى بعضها فإتفاقا  
كما قرره لك فى بيان الخلاف  
فى هذه المسائل باعتبار  
المجموع لا باعتبار الجميع  
وقوله (فقل) أنها الناظر  
فى هذا الكتاب (لى حسى)  
أى بكفى من ذكر المسائل  
فى أصحاب القروض أوفى  
المجندات ففى ما ذكرته كفاية  
للبعدى ولا يخصر عن أفادة

أدلت الى الميت مأم الأب فتسقطها (قوله أو كانتا من جهة الأب والبعدى لا تدلى الخ) أى  
والحال أن البعدى لا تدلى الخ قالوا وللحال كفى سابقه (قوله على الأصح) أى من وجهين  
للاصحاب لأن قولين للأمام وتعبيره بالأصح يقتضى أن الخلاف قوى لأن مقابل الأصح  
صحيح وقوله المنصوص أى المصرح به وليس المراد المنصوص عليه للأمام فلا يتناقض  
ما قلنا من أنها وجهان للاصحاب لأن قولنا للأمام أفاده المحقق (قوله ومن صور هذا) أى  
كونها من جهة الأب والبعدى لا تدلى بالقرنى وقوله وفيها وجهان أى للاصحاب فإن  
الوجه للاصحاب والأقوال للأمام (قوله أنها تصعبا) أى أن القرنى من جهة أى الأب  
تصعب البعدى من جهة أمهات الأب (قوله أن قرنى كل جهة تصعب بعدها) أى من  
تلك الجهة وإن لم تصعبا من جهة أخرى وقد تقدم مثاله وقوله انتهى أى كلام ابن الهائم  
(قوله والوجه الثانى أنها لا تصعب أى بعدم ادلائها) وقوله بل يشتركان فى السدس  
اضراب اتفاقا (قوله فلاجل هذا الاختلاف) علة مقدمة على المثل وهو قوله قال الخ  
وقوله فى بعض صور هذه الحالة أى التى هى ما إذا كانت المجذبان من جهة واحدة  
واحداهما قرنى والأخرى بعدى (قوله فى المذهب الاولى) أى فى القول الاربع عند  
الشافعية وأما عند الأئمة الثلاثة فعمل وفاق ولا يخفى أن الاولى يقع الهزء صفة للمذهب  
(قوله وأما فى بعضها فت اتفاقا) أى فتسقط البعدى بالقرنى اتفاقا (قوله فبيان الخلاف  
الخ) فترجيح على قوله يعنى الاربع المغنى به فى بعض هذه المسائل وأشار بهذا إلى دفع  
الاعتراض على المصنف وقوله باعتبار المجموع أى البعض كما هو المتبادر من كلام الشارح  
وإن كان إطلاق المجموع على البعض تسجيلا فيحمل أن المراد بالمجموع الهيئة الاجتماعية  
وهذا هو الذى درج عليه العلامة الأمر وعلة فالمعنى أن الهيئة الاجتماعية فيها خلاف  
لأن فى بعضها خلافاً وقوله لا باعتبار المجموع أى كل فرد فرد لأن بعض الأفراد متفق عليه  
(قوله وقوله) مبتدأ خبره ما أعوذ من قوله أى بكفى والتقدير نقول فى شرح بعضه كذا  
وكذا كما تقدم نظيره فاندفع ما مضى هنا (قوله أى بكفى من ذكر المسائل الخ) أى  
بكفى ما حصل من ذكر المسائل الخ وظاهر هذا المحل أن حسابهم قتل يعنى بكفى وهو  
قول مرجوح لأن أسماء الأفعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية وقد دخلت على حسب  
كافى وقوله تعالى فإن حسبه لك الله فالحق أنه أمم يعنى كافى وبما سعى الشارح بأن  
ما ذكره تفسير لآدمته لا تفسير للمعنى الموضوع له أفاده المحقق (قوله فليما ذكرته كفاية)  
أى لأن فيما ذكرته كفاية فقولنا للأمام ما قول أول قولنا على الأول إنما مررت بأن  
تقول حسى لأن ما ذكرته فيه الكفاية وحسنه فقر أروض التام من ذكرته والمعنى على الثانى  
كافى ما حصل من ذكر المسائل لأن ما ذكرته فيه الكفاية وحسنه فقر أروض التام (قوله  
للبعدى) بالمهمز من ابتدأ بالمهمز أيضاً والمهمز من ابتدأ بالمهمز أيضاً أهل المدينة  
يقولون بديننا بمعنى بلدنا والمبتدأ هو الذى ابتدأ فى العلم ولا يقدر على تصورى المسئلة فإن  
قدرة على تصورىها ولم يمكنه إقامة الدليل عليها فتوسط وإن أمكنه إقامة الدليل عليها  
فتنته (قوله ولا يخصر) أى ما ذكرته وقوله عن أفاده المنتهى أى والمتوسط بالاولى فهو

مفهوم بالاولى من المنتهى أو أنه أراد بالمتدى فيما تقدم ما قبل المنتهى فيشمل المتوسط  
أو أراد بالمتنى هنا ما قبل المتدى فيشمل المتوسط وبهذا كله ندفع ما قد يقال أنه حمل  
المتوسط (قوله وقد تناهت) التفاعل ليس على بابه كما أشار إليه الشرح بقوله أى انتهت  
وقوله قسمة الفروض أى ما تؤخذ منه قسمة الفروض والأفلاذى انتهى ببيان الفروض  
ومستحقها لأقسمة الفروض (قوله وبيان كل الخ) عطف على قوله قسمة الفروض  
وأشار الشرح به الى القصور فى كلام المصنف (قوله من غير الخ) أى حال كونها من غير  
الخ وقوله ولا يجوز لازم لما قبله (قوله فائدة) أى هذه فائدة وذكرها أنه علم بما  
تقدم أن أصحاب الفروض ثلاثة عشر والمراد بهم من يرث بالفرض وإن كان قدر ثلث  
بالتعصيب كالأب ولا يرث الأخ الشقيق في الميراث لانه وإن ورث بالفرض فهو ليس بكن  
أولاً ولا آلاً والكلام فيمن يرث بالفرض استقلالاً عن هذه فائدة فهو كالأب (قوله  
أربع من المذكور) هو مع قوله وتسع من النساء تفصيل لما أجمله قبل ذلك وقوله إلا  
المعتقة أى فأنترث بالتعصيب (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف  
وقوله شرع في العصبية أى في بيان العصبية وهو جواب لما وقوله فقال عطف  
على شرع

### «باب التعصيب أى باب بيان ذى التعصيب وأقسامه»

(قوله مصدر عصب) أى هو مصدر عصب بالتشديد وقوله تعصب بضم أوله وتشديد ثالثة  
وقوله تعصبياً لأحاجة إليه لانه لا يحد من شأنه فكان الأولى حذفه وقوله فهو عاصب ببيان  
لام الفاعل وكان حق التعصب بمصعب بكسر الصاد تشديداً لانه هو اسم الفاعل لعصب  
بالتشديد وأما عاصب فهو اسم فاعل لعصب كضرب (قوله ويجمع العاصب على عصبية)  
أى مثل طالب وطلبة وكاتب وكاتبة وقوله ويجمع العصبية على عصبية أى مثل قسمة  
وقصبية وقصبية جمع الجمع (قوله ونسبى بالعصبية الواحد وغيره) أى يطلق على الواحد  
وغيره عصبية فيقال زيد عصبية والزيدان عصبية وإن يدون عصبية وظاهر هذا أنه اسم جنس  
ففرادى وهذا يخالف قوله أولاً لأنه جمع لعاصب الآن يقال إن فيه استعمالين فيستعمل  
جما وهو الذى أشار إليه الشارح بقوله ويجمع العاصب على عصبية ويستعمل اسم  
جنس أفرادى وهو الذى أشار إليه الشارح بقوله ونسبى بالعصبية الواحد وغيره ويشغل  
أن استعماله فى الواحد مجاز من استعمال اسم الكل فى الجز وهو الذى استظهره العلامة  
الأمير حتى قال إن الصلاح إطلاقاً على الواحد من كلام العلامة وأشباههم من الخاصة كما  
فى المؤنثة (قوله قرابة الرجل) أى ذوق قرابة الرجل فهو على تقدير مضاف ليصح الاخبار  
به عن العصبية فان القرابة معنى من المعاني والعصبية اسم للذوات فلا يصح الاختصار إلا  
بتقدير هذا المضاف ويصح أن تكون القرابة بمعنى الأقارب كما يدل له قوله سموها الخ  
حيث أضاف عليه ضمير جمع المذكور وقوله لايه أى دون أنه لضعف قرابتهما حيث أدلوا  
برحم أنت وأيضاً فالغالب أنهم من قبيلة أخرى وفى هذا التعريف قصور لانه لا يشتمل

المنتهى ومن أراد التصريح  
فى ذلك فعليه بالكتب  
المطولة ومنها كتابنا شرح  
الترتيب (وقد تناهت)  
أى انتهت (قسمة الفروض)  
بمعنى مستحقها ببيان كل  
مستحق على ما أوردناه (من غير  
اشكال) أى الناس (ولا  
يجوز) أى خلافه (فائدة)  
علم ما تقدم أن أصحاب  
الفروض ثلاثة عشر أربعة  
من المذكور وهم الزوج  
والأخ للأب والأب والجدة  
وتسع من النساء جميع  
النساء إلا المعتقة والله أعلم  
ولما انتهى الكلام على  
الفروض ومستحقها شرع  
فى العصبية فقال

### «باب التعصيب»

مصدر عصب تعصب  
تعصبياً فهو عاصب ويجمع  
العاصب على عصبية ونسبى  
بالعصبية الواحد وغيره  
والعصبية لغة قرابة الرجل

الاشياء والا لاشياء مع ان الاحاطة لاتتم الا بهم فالاشياء من تحت والاشياء من فوق والاخوة  
 وينتهي والاحكام وينتهي في الجوانب القريبة والبعيدة (قوله سموا بها لانهم الخ) أي  
 سمى أقارب الرجل بالعصبة لانهم الخ فالعصبة مأخوذة من العصب بمعنى الاحاطة وقد  
 استغنى عن كلام الشارح أن عصب بمعنى أحاط يتعدى بالباء ومعنى شذ يتعدى بنفسه  
 (قوله وكل ما استدار حول شيء فقد عصب به) أي أحاط به وقوله ومنه أي من العصب  
 بمعنى الاحاطة وقوله أي العمائم سميت بالعصائب لاحاطتها بالرأس (قوله وقبل سموا  
 بها) أي وقبل سمى أقارب الرجل بالعصبة وقوله لتقوى بعضهم بعض أي لتقوى بعض  
 الأقارب ببعض الآخر وقوله من العصب أي مأخوذة من العصب وقوله وهو الشدة  
 والمنع فيه بعضهم بشذ بعضا وينع من تطاول الغير عليه (قوله يقال الخ) استدلال على  
 تنسب العصب بالشدة وقوله والرأس أي عصفت الرأس وقوله شذتها الأولى شذته  
 كافي بعض النسخ لان الرأس مذكرا لأن المولد ينربما أنشوا باعتبار انها خارجة أو هامة  
 (قوله ومنه) أي من العصب بمعنى الشدة وقوله العصاية أي العمامة وقوله لشدة الرأس  
 بها أي سميت العمامة بالعصاية لشدة الرأس بها (قوله ومدار هذه المادة) أي التي هي  
 العين والصاد والهاء وقوله على الشدة والقوة والاحاطة أي والمنع لذلك أنه غافله هذه  
 المادة تدل على هذه المعاني (قوله والعصبة اصطلاحا ما سأتى) أي الذي هو كل من  
 أحوز كل المال الخ (قوله وحق أن نشرع في التصويب الخ) أي وجب صناعة أن  
 نشرع الخ فحق بفتح الحاء مبدأ للفاعل بمعنى وجب قال في المختار حق الشيء بالكسر  
 أي وجب وانتهى وانما وجب صناعة أن نشرع في التصويب لان العادة جرت بذلك  
 التصويب بعد ذكر الفروض ويصح كما قال التبتيت أن يقرأ ضم الحاء مبدأ للفعول  
 وبؤيده قول النصارى في زيد أبوك عطوفاً التقدير أحقه عطوفاً لأنه يقتضى أنه نسبة عمل  
 متعدية فيصح بناؤه للجهول اه ملخصا من المحقق مع الأمر (قوله إلى آخره) انما ذكر ذلك  
 لان تعريف العصبة اصطلاحا ما سأتى بعد وقوله أي في الأرض به أشار بذلك إلى أن في  
 كلام المصنف توسعا بخذف عروفي مع الباء والأولى أن يقول أي في بيان ذي التصيب  
 (قوله بكل قول) أي بكل مقول تنسبه له فالتقول بمعنى القول والاستغراق حرفي لأنه  
 بحسب ما تنسبه له والافالاستغراق التحقيقي غير ممكن وبعضهم قال أي يقول كلي فالمراد أنه  
 يذكرك ذلك بقاعدة كسبية ثم قال فاندفع الاعتراض بأنه لم يأت بكل قول موجز أي لان كل  
 قول بمعنى القول الكلبي وفيه بعد لا يخفى (قوله موجز) بفتح الجيم أي موجز فيه فهو من  
 باب المحذف والاحمال ويصح كسر هاء على انها اسم فاعل لكن يكون الاستناد مجازا أي  
 موجز صاحبه وقوله مختصرة تفهمل موجز بناء على أن الابعاز الاختصار مترادفان على  
 معنى واحد (قوله مصيب) اسم فاعل من أصاب وأصله مصوب بوزن مكرم نقلت حركة  
 الواو لساكن قبلها ثم قلبت الواو باء لساكنها انتر كسرة وقوله ليس بخطا تفسير مصيب  
 لانهم الصواب الذي هو ضد الخطأ (قوله فكل من الخ) أي اذا أردت بيان العصبة

لا سموا بها لانهم مصوبا  
 به أي أحاطوا به وكل  
 ما استدار حول شيء فقد  
 عصب به ومنه العصائب  
 أي العمائم وقيل سموا بها  
 لتقوى بعضهم بعض من  
 العصب وهو الشدة والمنع  
 يقال عصفت الشيء مصبا  
 شذته والرأس بالعمامة  
 شذتها ومنه العصاية لشدة  
 الرأس بها وقبل غير ذلك  
 ومدار هذه المادة على  
 الشدة والقوة والاحاطة  
 والعصبة اصطلاحا ما سأتى  
 في قوله (وحق أن نشرع  
 في التصويب) إلى آخره أي  
 في الأرض به (بكل قول  
 موجز) مختصر (مصيب)  
 ليس بخطا (فكل من



فأقول كل من الخ فالفاء الفصحى وجميع أن تكون للاستئناف واعتبر من اتدانه بكل  
 بان التعريف لبيان المسألة وكل للأفراد فلا يجمع الاثنان فيا في التعريف وأجيب بأنه  
 ضابط لا تعريف لكن هذا قد يخالفه قول الشارح وهذا تعريف العاصم الخ فالأحسن  
 ما قاله بعضهم من أن التعريف ما عدل وإنما دخلت عليه للدلالة على أن التعريف محط  
 بأفراد المعرفة لانها مفيدة للأحاطة فتدل على أنه لم يخرج عن هذا التعريف شيء من أفراد  
 النسبة (قوله أحرز كل المال) أي جمع كل التركة (قوله من القربات) توقف فيه بأنه ليس  
 يعرف لانه جمع قرابة كما قاله الشرح وهي في الأصل مصدر وهو لا يثنى ولا يجمع إلا إذا  
 تنوع الأنواع وأجيب بان القرابة أنواع فلهذا جئت وبأن عمل المتع إذا بقي المصدر على  
 مصدره وما هنا معنى اسم الفاعل فالقرابة بمعنى القرب والقربات بمعنى الأقارب  
 وبالمعنى قول الشرح أي الأقارب (قوله أو المولى) أي أو من المولى فهو عطف على  
 القربات بمعنى الأقارب وقوله من المصدقين وعصمتهم بيان قرابتي (قوله أجماعاً) دليل  
 للحكم المستفاد مما تقدم وهو أوزا العاصم من الذنب أو ألولاً جميع المال وقوله لقوله  
 تعالى الخ يستدل لأجماع بالتطرية بعض أفراد العاصم من الذنب وهو الأخ شقيقاً كان  
 أولاً بالتعريف في الآية راجع للأخ وقوله وغير الأخ كالأخ أي وغير الأخ من سائر  
 العصباء مقس من الأخ فالقياس سند لأجماع بالنظر غير الأخ (قوله أو كان ما يفضل  
 الخ) صطف على أحرز فاعني أولم يحز كل المال بل كان ما يفضل الخ وقوله بعد الغرض  
 أي جنبه الصادق بالواحد والمتعدد كما أشار إليه الشارح فقوله الشامل للواحد وما زاد  
 وقوله له أي لن (قوله أجماعاً) دليل للحكم المستفاد مما تقدم وهو كون ما يفضل بعد  
 الغرض له وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ يستدل لأجماع بقوله هنا وفيها ما يدل للحكم  
 المستفاد مما تقدم أن دفع ما يقال كيف يستدل عليه كإثبات التصديق مع أنه هنا للتصور  
 ووجه اندفاعه أنه دليل للحكم المستفاد من ذلك وأعلم أنهم قالوا المعرفة مع التعريف  
 كقولهم الإنسان حيوان ناطق على صورة التصديق وهو في الحقيقة من قبيل التصور فهو  
 على حذف أي (قوله المحققات) بفتح الحة زنة المحققة الزائدة بالهزة وقوله الفرائض  
 أي جنبها الصادق بالواحد والمتعدد وقوله فبقي أي بعد الفرائض (قوله فلاولى  
 رجل) أي فلا قريب رجل فالمراد بالاولى الأقرب للأخ لانه كما قاله شيخ الإسلام لو كان  
 المراد به الأخ لمخالفة الفاسدة لانا لا ندرى من هو الأخ بل بالأقرب فانه معروف  
 والتعيين بل بالرجل الأغلب والأفامعة عصبة وقوله ذكر يدل من رجل فان قيل ما بالندية بعد  
 رجل مع فهمه منه أجيب بأنه لما كان الرجل يطلق في مقابلة المرأة وفي مقابلة الصبي قيل  
 ذكر إشارة إلى أنه في مقابلة المرأة فالمراد به الذكر البالغ فهو ميم لمراد فان قيل هلا  
 اقتصر على قوله صكر بمحصول هذا المعنى مع الاحتساب وأجيب بأنه يفوت حيث أنفاة  
 إطلاق الرجل بمعنى الذكر قال في شرح الترتيب نقل عن ابن المائيم فان قلت هذا الحديث  
 يقتضي اشتراط الذكر كورة في العصبة المستحقة للباقى فخرج العصبة بغيره ومع  
 غيره قلت يخص مفهوم هذا الحديث وهو أن غير الذكر لا يستحق الباقى بالنسبة

أحرز كل المال عند الأفراد  
 (من القربات) جمع قرابة  
 أي الأقارب (أو المولى) من  
 المصدقين وعصمتهم أجماعاً  
 لقوله تعالى وهو قريبان  
 لم يكن لها ولد وغير الأخ  
 كالأخ (أو كان ما يفضل)  
 كالأخ (بعد الغرض)  
 الشامل للواحد وما زاد  
 (له) أجماعاً لقوله صلى الله  
 عليه وسلم الخ والمحققات  
 بأهلها فبقي فلاولى رجل ذكر

والاجماع الذي ينه عن أن العصبية بالغير ومع الغير تتحقق الباقي ١٥ به من تغير  
 (قوله فهو نحو العصبية) أي ملازمها والمتصف بها كما في قولهم أنحوها لأن شأن الآخر  
 بصاحب أخاه ولازمه ومن هذا قولهم بأننا العرب ابن صاحبهم ولازمهم وقوله بالنفس  
 أي بنفسه لا بغيره ولا مع غيره لأن المحكم الأول وهو سوا كل المال عند الأفراد عخص  
 بالعصبية بالنفس وقوله المفضل أي التي فضلها الفرصون وقوله على غير هامن أنواع  
 العصبية أي وذلك الغير هو العصبية بالغير والعصبية مع الغير وقوله وعلى الفرض كما  
 اخترته الخ قد تقدم الخلاف في ذلك فأرجع اليه ان شئت (قوله وهذا تعريف للعاصب  
 بالمحكم) أي الذي هو سوا جميع المال عند الأفراد وكون ما يفضل بعد الفروض له  
 ولا يخفى أن قوله بالمحكم متعلق بتعريف والتعريف بالمحكم من قبيل التعريف بالخاصة  
 لأن المحكم خاصة للأمر وقوله والتعريف بالمحكم دوري أي موجب للدوران المحكم على  
 الشيء فرع عن تصوره فصار التعريف متوقفا على المعرفة بواسطة أخذ المحكم فيه ومن  
 المعلوم أن المعرفة متوقفة على التعريف فتوقف كل منهما على الآخر فجاء الدور وغرض  
 الشارح بذلك الاعتراض على المصنف وأجب أنه تعريف لفظي فهو لن يعرف المحكم  
 ويجعل الشبهة بلفظ عاصب فيعرف أن الأب مثلا إذا انفرد حاز جميع المال وإذا اجتمع  
 مع ذي فرض أخذ ما بقي لكن يجعل أنه يسمى بلفظ عاصب وأجب أيضا بأن المحكم  
 يتوقف على تصور المحكوم عليه بوجه ما وإن لم يكن بالتعريف حتى يصح أنه دور على أن  
 نحن أن المحكم إنما يتوقف على تصور المعلوم حذا في التعريف كالأسم في تعريف  
 الفاعل بأنه الاسم المرفوع الخ لأنه هو المحكوم عليه فلم يتوقف على تصور المعرفة حتى  
 يصح الدور فأفاده المحقق الأمر (قوله كما هو معلوم عند العقلاء) أي مثل ما هو معلوم عند  
 علماء العقول وهم المتأقفة ولذلك قال في السلم

وعندهم من جلة المردود \* أن تدخل الأحكام في المردود

(قوله وأحكام العاصب بنفسه ثلاثة) أي والأحكام الثابتة للعاصب بالنفس ثلاثة وهي  
 أنه إذا انفرد حاز جميع المال وإذا اجتمع مع أصحاب الفروض أخذ ما بقيت الفروض وإذا  
 استغرقت الفروض التركة سقط (قوله لذ منها اثنين) أي وهما الأولان (قوله ألا  
 إلاخوة الأشقاء في المشتركة) هذا الاستثناء بحسب الظاهر والأفلا شقاء في المشتركة انتقلوا  
 للفرض فليسوا عصبية حينئذ ١٥ أمير المعنى (قوله وألا الاخت في الأ كدرية) فيه  
 تسع لأنه جعل موضوع كالأه العاصب بنفسه والاخت في الأ كدرية عصبية بالغير وهو  
 المجدل لأنه كالخ في سهمه والمحكم لكن سهل الأمر كون العاصب بنفسه وبغير سواء كما  
 سيذكره الشارح أفاده الأمر (قوله وستأنيان) أي المشتركة والأ كدرية (قوله وإنما  
 ترك المصنف الخ) فرضه بذلك الاعتذار عن المصنف في تركه للمحكم الثالث ويعتذر عنه  
 أيضا بأنه تركه لأنه لا يطرد فان بعض العصبية كالان لا تأتي معه استغراق حتى سقط به  
 بل لا يسقط بحال وشبه بعضهم ففعله ليس عصبية كما أنه ليس صاحب فرض وورثه ما تقدم  
 من حصر الأثر في الأثر بالفرض أو بالتعصيب (قوله العلم به من الثاني) أي من مفهومه

(فهو وأحوال العصبية) بالنفس  
 (المفضلة) على غير هامن  
 أنواع العصبية وعلى  
 الفرض كما اختيرته في شرح  
 الترتيب وهذا تعريف  
 للعاصب بالمحكم والتعريف  
 بالمحكم دوري كما هو معلوم  
 عند العقلاء وأحكام  
 العاصب بنفسه ثلاثة ذكر  
 منها اثنين وترك الثالث  
 وهو أنه إذا استغرقت  
 الفروض التركة سقط إلا  
 إلاخوة الأشقاء في المشتركة  
 وألا الاخت في الأ كدرية  
 وستأنيان وأما ترك المصنف  
 هذا الثالث للعلم به من  
 الثاني

فانه قال أو كان ما يفضل بعد الفرض الخ و يفهم منه أنه إذا لم يفضل بعد الفرض شيء سقط  
 (قوله والعاصب بغيره ومع غيره) اعلم أنهم عرفوا العاصب بغيره بأنه كل أنثى تصبها ذكر  
 وعرفوا العاصب مع غيره بأنه كل أنثى تصب عصبة باجتماعها مع أخرى وهو مجرد اصطلاح  
 والافضل من القسعين عصبة بسبب مصاحبتها للغير فكل منهما عاصبة بالغزو وعصبة  
 مع الغير و فرق الراعي بأن العصبة بالغير يجب فيه كون الغير عصبة بنفسه بخلاف العصبة  
 مع الغير فإن القسر فيه ليس عصبة وذلك لأن الماء لا لاصاق ولا يتحقق الاصاق بين  
 الشدين الا بمشاركتهم في التحكم فالإيه في قولهم عصبة بغيره تغد المشاركة في حكم العصبية  
 بخلاف مع فانها لا تفران وهو يتحقق بدون مشاركته في التحكم كما في قوله تعالى وجعلنا معه  
 أخاه هرون وزيرا فان موسى لم يشارك هرون في الوزارة فالعصبة في قولهم عصبة مع غيره  
 لا يكون عصبة كالم يكن موسى وزيرا (قوله كالعاصب بالنفس في هذه الاحكام) قال شيخ  
 الاسلام وفي كون الحكم الثاني يشترك فيه أقسام العصبة نظر لان العاصب بغيره لا يأخذ  
 الباقي وحده بل مع العاصب بنفسه ويمكن فهم ذلك بتأويل اه أي بأن يقال المراد  
 أنه يأخذ الباقي ولو في الجملة فان العاصب بغيره يأخذ جزأ من الباقي (قوله الا الحكم الاول)  
 أي الذي هو كونه يجوز جميع المال اذا انفرد ووجه استنباط ذلك ظاهر لانه لا يتأتى انفراد  
 العاصب بغيره والعاصب مع غيره (قوله ثم بعد تعرف العاصب الخ) فقد عتب التعريف  
 المذكور بالصد لا بوضوح وقوله بهذا التعريف أي الذي هو قوله فكل من أجاز الخ  
 وقوله المتخذ بالمال المسملة أي المتخذ من الاستعداد وهو الاعراض فانه اعترض بأنه  
 دوري كما صرح به الشارع آغا وبأنه دخل فيه كل كمالات وبأنه قاصر على العاصب  
 بالنفس ولا يتجدد تعريف العاصب بالمسامن الاستعداد ولذلك قال ابن المصنف في كفايته  
 وليس متلوا هذه من نقد \* فينبغي تعريفه بالعد

(قوله شرع في عدمه) أي عدم العصبة المفهوم من العاصب كما قاله المحقق (قوله  
 وهم خمسة عشر) الاولى عدم حصرهم في هذا الحد اذا أخذ أفراد كثيرة وكذا أفراد العلم  
 فمن الاولى جدا لا بوجدهم هكذا ومن الثانية عدم الاب وهم المجد وهكذا (قوله ولما لم  
 يستوفهم في كاف التمثيل) أي لا تدخل ما لم يذكر كاخ المعتق وإن أخذه وهكذا  
 وحديث فلا مرد الاعتراض الآتي في الشرح بأن فيه نوع قصور ولا حاجة للجواب الذي  
 ذكره الشارع هناك (قوله فقال عطف على شرع أو على أي كافي التمثيل) (قوله كلاب  
 الخ) قد علمت أن الكافي للتمثيل (قوله أي الاب) يدل من المجد أو على تقدير رأى التفسيرية  
 وقوله وجدا لا ب أي أب الاب وأشار الشرح بذلك إلى أن في كلام المصنف حذو فالتكن  
 هذا مستغنى عنه بكافي التمثيل (قوله وجدا المجد) أي أب أب الاب وأشار بقوله وإن  
 علا إلى ما فوق ذلك (قوله والابن) انما أخرجه عن الاب واجتمع أنه أقوى منهما لانه قبله  
 ليس بعاصب كما حكاها المتولى وقد تقدم التنبيه عليه (قوله عند قره) أي بأن كان بلا  
 واسطة وقوله وهو ولد الصلب الاولى ابن الصلب لصدق الولد بالأنثى وقوله والبعده  
 أي وعند بعده وعلم من ذلك أن المراد بالابن ما يشعل ابن الابن وإن نزل وقوله بمحض

والعاصب بغيره ومع  
 غيره كالعاصب  
 بالنفس في هذه الاحكام  
 الا الحكم الاول ثم بعد  
 تعريف العاصب بهذا  
 التعريف المتقدم شرع  
 في عدمهم وهم خمسة عشر  
 والم لم يستوف عدتهم في  
 كاف التمثيل فقال (كلاب  
 والمجد) أي الاب وجد الاب  
 (وجد المجد) وإن علا  
 (والابن عند قره) وهو ولد  
 الصلب (والبعده) وهو  
 ابن الابن وإن سفل بمحض

الذكر كإقدام (والأخ) لا يؤين أولاد لا بدليل ماسبق في الفروض ١٣٢ (وابن الأخ) لا يؤين أولاد لا بدليل ماسبق في الجمع على

المصنف لكنه أراد به الأخ الشقيق أولاد بقوله من ثم إن نصيبه من الأصول لا بدليل ماسبق في الجمع على (قوله وابن الأخ) أطلقه المصنف لكنه أراد به ابن الأخ الشقيق أولاد لأن ابن الأخ لا بد من ذوي الأرحام كما أشار لذلك الشرح (قوله كما سبق الخ) أي فانه سبق التقييد بذلك لأن ابن الأخ لا بد من ذوي الأرحام كما عرفت (قوله والأعمام) يقال فانه ما تقدم وقوله لا بد من ذوي الأرحام (قوله وكما عرفت الخ) أنت خير بأن المصنف لم يقدم الأعمام الميت فثبت له الأصل في أعمام الميت وأعمام الأب وأعمام الجد وإن علال لكن الشارح نقل الواقع في عبارة الفرضين من التقييد بأعمام الميت (قوله وهكذا) أي ومثل هذا أعمام أبي الجد وأعمام الجد المجنون علا (قوله والسيد المعتقد) المراد به ما يشبه السيد المعتقد كما أشار لذلك الشرح بقوله ذكر كان أباي وقوله ذي الأنساب المعتقد أي صاحب الأنساب المعتقد وهذا مستغنى عنه بقوله المعتقد فهو متكلف (قوله وهكذا) أي ومثل هذا أي المذكور وقوله بنوهم بأشباع الميم وقوله جميعا أي حال كون بنوهم جميعا فهو حال في اللفظ لكنه قيد في المعنى فكان قال بنوهم أحوجون كما سجد كره الشارح في القائفة (قوله وان تزوا بعضهم الذكور) أي بخلاف نصوصه بأن النعم (قوله قال الشيخ بدر الدين الخ) غرضه به الاعتراض على المصنف وسد الجواب لكن قد عرفت أنه لا يرد هذا الاعتراض لأنه أشار إلى ما ذكره كاف القتل ولا يلزمه استقصاء الأفراد (قوله وفيه نوع قصور) أي في كلام المصنف نوع من القصور وقوله حيث اقتصر الخ أي لأنه اقتصر الخ فالجملية للتعليل (قوله ويمكن الجواب عنه بأنهم الخ) بحث فيه ما به لو التفت لهذا ما ذكره هنا شأن جميع ما ذكره داخل تحت قوله من القراءات أو الموالى فكل العصمة من النسب داخلون تحت القراءات والسيد المعتقد داخل تحت الموالى فالحق أن كلام المصنف يقتضي الجمل ولا يلزمه الاستقصاء كما تقدم (قوله ولم يذ كر المصنف الخ) أي فعلة عدم ذكره هنا هي فعله عدم ذكره سابقا في الأسباب وهي الاختلاف فيه (قوله فائدة) أي هذه فائدة وغرضه بهذه الفائدة دفع ما قد مترهم من أنهم لا يكونون عصبة إلا عند الاجتماع في زمن واحد ووجه الدفع أن جمعا وإن كان حالا في اللفظ تأ كيد في المعنى فلا يقتضي اشتراط الاجتماع (قوله قال السفاوي الخ) هذا قوله للتصود هنا فإلاية نظرتا هنا وقوله جمعا حال الخ بقول قول البضاوي وقوله ولذلك لا يستدعي الخ أي وليكونه تأ كيد في المعنى لا يستلزم الخ وقوله كقولك جاؤا جميعا أي فانه يستدعي اجتماعهم على المعنى في زمن واحد فهو راجع للمعنى بالميم (قوله فكذلك هنا) أي فهو حال في اللفظ تأ كيد في المعنى (قوله ولا يستدعي أن يكون الخ) أي لأن كل واحد عصبة عند انفراده وكذا عند اجتماعه مع غيره ولو جبهه لأن كلامنا في مجرد تسمية عصبة فأنهم انتهى أمر بعض تفسير (قوله وهو بنوهم) أي بنون بنوهم فهو المضاف اه حفي في كلام الشرح تسخ

حالفن المضاف وهو بنوهم والله أعلم

(قوله وقوله) مستأخره متصداً من كلامه أى تقول فى شرح بعضه كذا وكذا كما تقدم  
 نظيره وقوله فيمكن لما أذكره الخ أى إذا علمت ما ذكرته فيمكن لما أذكره الخ وقوله أى من  
 الأحكام أى من دال الأحكام لأنه الذى يذكر ويجمع لأنفس الأحكام (قوله يجمع تفهم  
 واذا كان) أى يجمعها تفهم للأحكام وقبولها لاسمها لبايع ذلك لأنه كالمستند  
 (قوله ثم اعلم الخ) غرضه التوطئة للكلام المصنف بهد قوله أنه أى المحال والشأن وقوله  
 فتارة يستويان أو يستويان الخ أى كائناً أو بنين وآخرين وأخرى أو أعمام ولا يخفى  
 أن قوله يستويان راجع لقوله عاصبان وأن قوله أو يستويان راجع لقوله فأكثر فله لف  
 ونشر مرتب وكذا يقال فى قوله فيشتركان أو يشتركون المفرد على ذلك وقوله فى المال  
 أى أن لم يكن هناك أصحاب فروض وقوله أو ما ألفت الفروض أى أن كان هناك أصحاب  
 فروض (قوله وتارة يختلفون) كان المناسب لسابقه أن يقول وتارة مختلفان أو يختلفون  
 وقوله فى شئ من ذلك أى المذكور من الجهة والدرجة والقوة مثال الاختلاف فى  
 الجهة ما لو اجتمع ابن وأخ ومثال الاختلاف فى الدرجة ما لو اجتمع ابن وابنه ومثال  
 الاختلاف فى القوة ما لو اجتمع الأخ الشقيق والأخ لأب (قوله فيجب بعضهم بعضاً) أى  
 فيجب بعض العصبية بعضها فالأب يوجب الأخ وابن الأب والشقيق يوجب الذى لأب  
 (قوله وذلك) أى يجب بعضهم بعضاً المفهوم مما قبله وقوله على قاعدة ذكرها الجعبرى  
 الخ حاصل تلك القاعدة أنه عند الاختلاف فى الجهة كما لو اجتمع ابن وأخ يقدم بالجهة  
 وعند الاتحاد فى القوة مع الاختلاف فى الدرجة كما لو اجتمع ابن وابنه يقدم بالدرجة وعند  
 الاتحاد فى الجهة والدرجة مع الاختلاف فى القوة كما لو اجتمع أخ شقيق وأخ لأب يقدم  
 بالقوة (قوله حيث قال) أى لأنه قال وقوله فيها الجهة التقديم أى بالتقديم فى الأرض بالجهة  
 عند الاختلاف فيها أو بالجهات سبع ست فى كلامه وقوله ثم يقربه أى ثم التقديم يقرب  
 العاصب فى الدرجة عند الاختلاف فيها فالصغير عائد على العاصب المعلوم من المقام خلافاً  
 إن جعله راجعاً للتقدم المفهوم من التقديم لأنه يصير التقديم هكذا ثم التقديم يقرب المقدم  
 وهو غير ظاهر المعنى كما أنه الاستاذ المحقق وقوله وبعدهما التقديم بالقوة جعله أى وبعده  
 الجهة والقرب جعلن التقديم بالقوة عند الاختلاف فيها وقد قدمت أمثلة ذلك (قوله وذكر  
 المصنف بعضها) أى الذى هو التقديم بالدرجة وهذا قد ذكره بقوله وما الذى العدى  
 الخ والتقديم بالقوة وهذا قد ذكره بقوله والأخ والعلم الخ ولم يذكر المصنف التقديم  
 بالجهة وهذا كله تضمنه قصر الشارح كلام المصنف على الدرجة حيث قال وما الذى  
 الدرجة العدى إلى آخره والأولى جعله شاملاً للعصبة أيضاً فيكون المعنى وما الذى العدى  
 جهة أو درجة الخ وعلى هذا فيمكن المصنف ذكر كل القاعدة لأن بعضها لكن قال المحقق  
 الأمير السعد والقرب فى الأصل إطلاقاً إنما يقال فى درجات جهة واحدة والقول بأنه ذكر  
 الجميع وأن المراد بعدى جهة أو درجة به دلت على أى فالشارح نظر للأصطلاح وقصر  
 كلام المصنف على الدرجة وأخبر بأنه ذكر بعض القاعدة (قوله وما الذى الخ) مانافية ملغاة  
 لا عمل لها على المختار والمجاور والمجور وخبير مقدم وخفا مبدأ مؤخر بزيادة من لأنه يشترط

وقوله (فيمكن لما  
 أذكره) أى من الأحكام  
 (معها) أى سامعاً مع  
 تفهم واذا كان ثم اعلم أنه إذا  
 اجتمع عاصبان فأكثر فتارة  
 يستويان أو يستويان فى  
 الجهة والدرجة والقوة  
 فيشتركان أو يشتركون  
 فى المال أو ما ألفت الفروض  
 وتارة يختلفون فى شئ من  
 ذلك فيجب بعضهم بعضاً  
 وذلك معنى على قاعدة ذكرها  
 الجعبرى رحمه الله تعالى  
 فى بيت واحد حيث قال  
 فيها الجهة التقديم ثم يقربه  
 وبعدهما التقديم بالقوة جعلها  
 وذكر المصنف بعضها  
 بقوله (وما الذى)

لعمل ما هذه ان لا يتقدم خبرها على اسمها وان كان ظرفا أو حارا أو مجرورا على الاصح خلافا  
 لابن عصفور فما مشى عليه الشارح في الفائدة مبني على قول البعض النحاة (قوله الدرجة  
 البعدى) وقد عرفت ما فيه من القصور وعلت ان الشارح نظر للأصطلاح (قوله وان كان  
 قويا) أى وان كان ذو الدرجة البعدى قويا فلا ينظر للقوة حيث قد تقدم ان أخ لا يبعد على  
 ابن ابن أخ شقيق كما صرح به الشارح (قوله مع الوارث) أى حال كونه مع الوارث أخ  
 وأشار الشارح بتقدير الوارث الى ان قول المصنف القرب بصفة لموصوف محذوف وقوله  
 القرب أى درجة على كلام الشارح وعلى كلام غيره درجة وجهة (قوله اذا كانا) أى  
 ذو الدرجة البعدى والقرب فى الدرجة وقوله من جهة واحدة أى كما لو اجتمع ابن  
 وابنه وقوله فى الارث أى المورث وقوله من حظ ولا نصيب العطف فيه للتخسير (قوله  
 بحجه بالأقرب منه درجة) أى بحج ذى الدرجة البعدى بالوارث الأقرب منه درجة وهذا  
 لتبديل لقول المصنف وبالله الذى البعدى أخ (قوله وان كان ضعيفا) أى وان كان الأقرب  
 درجة ضعيفا فقد تقدم لقره فى الدرجة وان كان ضعيفا فى القرابة كما فى المثال الذى ذكره  
 الشارح (قوله كان ابن أخ لأب وابن ابن أخ شقيق) الأول قرب بدرجة ولكنه ضعف قرابة  
 والثانى بعد درجة لكنه قوى قرابة وقوله فلاتشئ لثانى مع الأول أى فلاتشئ لابن ابن  
 الأخ الشقيق مع ابن الأخ للأب وقوله أجماعا أى بالاجماع وقوله لا يكون أبعد منه درجة  
 أى ليكون لثانى الذى هو ابن ابن الأخ الشقيق أبعد من الأول الذى هو ابن الأخ لأب  
 وهذه العلة سند للاجماع فلذلك لم يأت بالعلاب وقوله وان كان أقوى من الأول أى  
 والمحال ان الثانى أقوى من الأول فى القرابة قالوا والمحال وان وصلت (قوله وكان وابن  
 ابن) الأول قرب فى الدرجة والثانى بعد منها وقوله وان لم يبدل به أى وان لم يبدل ابن  
 الابن بالابن كان ما ماتا من ابن وابن ابن أخ (قوله وكأب وجد) فى هذا المثال نظر لأن  
 كالأب لأن فى اختلاف الدرجة مع اتحاد الجهة وهذا المثال اختلف فيه الجهة كالدرجة  
 لما يأتى من أن الأبوة جهة والمجدودة مع الأخوة جهة نعم المجدودة والأبوة عندنا محقة بجهة  
 واحدة وطه فالمثال ظاهر فتدبر (قوله وكان ابن أخ شقيق وابن ابن أخ شقيق أولاب) الأول  
 قرب فى الدرجة والثانى بعد منها مع الضعف فى القرابة ان كان ابن ابن أخ لأب وقوله وكم  
 شقيق أولاب وابن هم شقيق أولاب المعنى مع قرب فى الدرجة عن ابن المعنى بجهة (قوله  
 فلاتشئ لثانى مع الأول) رابع ما عدا المثال الأول لأنه قد قال فيه فلاتشئ لثانى مع الأول فلو  
 رجع اليه انكر وروى قوله لبعده الثانى عن الأول فى الدرجة (قوله فائدة) أى هذه  
 فائدة وقوله ما يجازيه كسيرا المحاور بضم كونهاتجمة وقوله ولذى البعدى خبرها أخ قد  
 عرفت ان ما جرى عليه الشارح طريقه لبعض النحاة والراجح خلافه وعليه فاما ما لا عمل لما  
 ولذى البعدى خبر مقدم وحظ منبذ مؤخر بزيادة من كاتبة (قوله وجاز تقدمه لكونه  
 حارا ومجرورا) أى على قول البعض النحاة قال فى شرح الكافية من النحويين من ترى عمل  
 ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا انتهى لكن الراجح خلافه كما مر وقوله من حظ اسمها  
 فيه تسع لان من ليست من الاسم (قوله وهو مجرور بمن الزائدة) لكن فى محل رفع لكونه

الدرجة (البعدى) وان كان  
 قويا (مع) الوارث (القرب)  
 اذا كانا من جهة واحدة (فى)  
 الارث من حظ ولا نصيب  
 بحجه بالأقرب منه درجة  
 وان كان ضعيفا كان أخ  
 لابن ابن أخ شقيق فلا  
 شئ لثانى مع الأول أجماعا  
 لكونه أبعد منه درجة وان  
 كان أقوى من الأول وكان  
 وابن ابن وان لم يبدل به وكان  
 وجد وكان أخ شقيق وابن  
 ابن أخ شقيق أولاب وكم  
 شقيق أولاب وابن هم شقيق  
 أولاب فلاتشئ لثانى مع  
 الأول فى جميع هذه الصور  
 لبعده (فائدة) «ما هذه  
 بخاتمة ولذى البعدى  
 خبرها مقدم وجاز تقدمه  
 لكونه حارا ومجرورا ومن  
 حظ اسمها مؤخر وهو مجرور  
 بمن الزائدة

لتنصيص العموم وسوخ

زيادتها ساقى النقي وكون  
محرورها نكرة ولا يفتي  
ما في مصداق النصب على  
الحظ من التأكد فانهما  
معنى واحد قال القرطبي  
في مختصر الصحاح النصب  
الحظ من الشيء والله أعلم  
(والاخب) لام وب (والمع  
لام وب) وابن الاخب  
لام وب وابن المع لام وب  
(أولى من المدى) بشرط  
النسب) وهو الاخب للاب  
في الأولى والم للاب في  
الثانية وابن الاخب للاب في  
الثالثة وابن المع للاب في  
الرابعة فيجبها في جميعها  
لأنه أقوى منه لا يقال  
ظاهر عبارته يقتضي عيب  
الاخب للام بالاخب الشقي فانه  
مدل بشرط النسب لانا  
نقول كلامه في المدى  
بشرط النسب من العصبات  
وهو الاخب للاب وأما الاخب  
للأم فليس من العصبات  
بل الاخب للام من ذوي  
الفروض فبهرت مع الاخب  
الشقي بالفرض (تبيينان)  
الأول قد ذكرنا ما ذكره  
المصنف رحمه الله تعالى بعض  
التساعده التي ذكرها  
المجمرى وغيره واعل قبل  
ايضاح ذلك ان جهات  
العصبة عندنا هي البتوة  
ثم الأبوة

اسم ماعلى ما شئ عليه الشارح أول كونه مبتدأ على الرابع وقوله لتنصيص العموم أى  
لتنصيص على العموم ومما تعلل زباده من واصل العموم مستغاد من وقوع النكرة في  
ساق النقي لان النكرة في ساق النقي تميز زباده من تنصيص على العموم (قوله وسوخ  
زيادتها الخ) أى يجوز زبادهما الخ وذلك لانه بشرط مجاوز زبادهما تقدم النقي وكون  
محرورها نكرة فلا ترادف في الأسماء ولا فيما إذا كان محرورها معرفة وبعضه يجوز زبادهما  
مطلقا كما هو مقرر في علم النحو (قوله ولا يفتي ما في عطف النصب على الحظ) أى في قول  
المصنف من حظ ولا نصب وقوله من التوكيد لانا وقوله فانهما بمعنى واحد أى لانهما  
متلذسان بمعنى واحد فهما مترادفان وعطف أحدهما ترادف على الآخر يفيد التوكيد  
وقوله قال القرطبي الخ تأييد لقوله فانهما بمعنى واحد (قوله والاخب الخ) هذا شروع  
في التقديم بالقوة مع التصديق الجملة والدرجة وقول الشارح لام وب أعز من كلام  
المصنف بعده فقوله المصنف لام وب يرجع لكل من الاخب والم وقوله وابن الاخب لام وب  
وابن المع لام وب أشار بذلك الى ان في كلام المصنف حذفاً وانما حذف المصنف ذلك لانه  
يعلم بالمقايضة (قوله أولى من المدى بشرط النسب) أى أحق من المدى لبيت بنصف  
النسب من العصبات فلا يراد الاخب للام كما ذكره الشارح لكن كلام المصنف يقتضي ان  
المدى بشرط النسب له حق وليس كذلك لأنه لاحق له بالكلمة مع المدى بالجهتين ولذلك  
قال بعضهم أقبل التفضيل على غير بابه لكن نص بعض المحققين على أن أقبل التفضيل  
مضى اقترن بين لا يكون الأعلى بانه قلنا قل (قوله وهو) أى المدى بشرط النسب وقوله  
في الأولى أى صورة الاخب للاب والام وقوله في الثانية أى صورة أم للاب والام وقوله  
في الثالثة أى صورة ابن الاخب للاب والام وقوله في الرابعة أى صورة أم للاب  
والام (قوله فيجبها) أى فيجب المدى بالجهتين ان المدى بشرط النسب وقوله في  
جميعها أى في جميع الصور الاربعة وقوله لانه أقوى منه أى لان المدى بالجمعيين أقوى  
من المدى بجمعي واحدة (قوله لا يقال ظاهر عبارته يقتضي الخ) أى حدث عبر قوله أولى  
من المدى بشرط النسب والاخب للام مدل بشرط النسب فيقتضى طاهره أنه محجوب بالاخب  
الشقي وليس كذلك بل هو صاحب فرض وقوله فانه مدل الخ هو تعليل لقوله يقتضي  
الخ (قوله لانا نقول كلامه الخ) أى فالأخب للام خارج بقربة السياق لان ساق كلامه في  
العصبات وليس منها الاخب للام (قوله تبيينان) أى هذان تبيينان وقوله الأول أى التبيين  
الأول (قوله بعض القاعدة) قد علمت ما فيه وقوله قبل ايضاح ذلك أى ان ذكرنا من القاعدة  
(قوله ان جهات العصبة عندنا سبع) وكذلك عندنا السبعة واما عندنا الحنابلة فست  
باسقاط بيت المال وعند الحنفية انها خمس بادراج المحسودة في الأبوة وداخل في الأخوة في  
الأخوة واسقاط بيت المال ولذلك قالوا في عدها البتوة ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة ثم  
الولاء (قوله البتوة) انما كانت البتوة أقوى من الأبوة مع اشتراكها في الادلاء الى الميت  
بأنفسهما كما فانه البسط في شرح الفصول لان الله تعالى بدأ بالبتوة في قوله تعالى ويوصيكم  
الله في أولادكم لذلك مثل حظ الأنثيين والعرب تبدأ بالألهم فالأهم ولان ابن نصب

أخته والاب لا يصيب أخته اه باختصار (قوله ثم المجدودة والاخوة) أي فكلاهما جهة واحدة وانما كانتا جهة واحدة لان كلا من المجد والاب لغير ام بدلي بالاب وتقدم الاب وابنه على المجد في الولاة لانهما فرغ الاب والمجد أصله والفرغ أقوى من الأصل وصدا عن ذلك الاجاع في النسب كما مر (قوله ثم بنو الاخوة) وانما كانوا جهة مستقلة لان بنى الاخوة يصحون المجد بخلاف الاخوة فانهم يشاركونه وقد علم من كلامه أن الاخ لا يصعد على ابن الاخ الشقيق وهو كذلك لان قرب الدرجة آكد من قرابة الام الا ترى أن الاخ للاب يصيب أخته وابن الاخ الشقيق لا يصيب أخته وعن أبي منصور المتخادي أن ابن الاخ الشقيق مقدم على الاخ للاب تترى لانه منزلة أبيه كمنزل ابن الاب منزلة أبيه والفرغ لهذا يوجب القول بان ابن الاخ الشقيق يتقدم على الاخت للاب ولا فائز به اه من الاثارة يتصرف (قوله ثم العمومة) وأدرجوا فاني في العمومة فالترتيب بين الام وابنه ترتيب قرب لارتبب جهة به لانه في الاخ وابنه كما علم مما تقدم (قوله اذا علمت ذلك فاذا اجتمع الخ) أي اذا علمت ترتيب الجهات السبع فاقول لك اذا اجتمع الخ وقوله من كانت جهته الخ أي عند الاختلاف في الجهة وقوله وان بعد أي فلا يخطر القرب ولا بعدل للجهة عند الاختلاف فيها وقوله على من كانت الخ متعلق بمقدم من قوله فهو مقدم (قوله فاني ابن ابن اخ شقيق اولاه مقدم على ام) أي لان جهة بنى الاخوة مقدمة على جهة العمومة وقوله وذلك معنى قول المجعري الخ اسم الاشارة راجع لقوله من كانت جهته مقدمة الخ (قوله فان اتحدت جهتهما) هذا مقابل لمقدراشرت اليه بقولي أي عند الاختلاف في الجهة وقوله فالقرب درجة أي عند الاختلاف في الدرجة وقوله وان كان ضعفا أي وان كان القريب من جهة الدرجة ضعفا في القرابة وقوله على البعد أي من جهة الدرجة وقوله وان كان قويا في القرابة وقوله كما علمت آتيا أي قرابة بقول المصنف وما للذي البعد الخ فانه قاله نالك كان اخ لاب وابن ابن اخ الخ وقوله وذلك معنى قول المجعري الخ اسم الاشارة راجع لقوله فالقرب درجة الخ (قوله فان اتحدت درجتها أيضا) أي كما اتحدت جهتهما وهذا مقابل لمقدراشرت اليه بقولي أي عند الاختلاف في الدرجة وقوله فالقرب وهو ذو القرابتين أي كالاخ الشقيق وابنه وقوله على الضعف وهو ذو القرابة الواحدة أي كالاخ للاب وابنه وقوله كما سبق تبينه قريبا أي في قوله والاخ لا مواب الام لا مواب الخ وقوله وذلك معنى قول المجعري الخ اسم الاشارة راجع لقوله فالقرب الخ (قوله قد تأتي في اصحاب الفروض) أي فقط فيقدم فيهم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة مثال التقديم فيهم بالجهة تقديم البنت أو بنت الابن على ولد الام ومثال التقديم فيهم بالقرب تقديم البنتين على بنتي ابن لم يصبا ومثال التقديم فيهم بالقوة تقديم الاختن الشقيقين على الاختن للاب لم يصبا وقوله وفي اصحاب الفروض مع العصبية أي تقدم فيهم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة مثال التقديم فيهم بالجهة تقدم الاب أو المجد على الاخوة للام ومثال التقديم بالقرب تقديم ابن على بنت ابن ومثال التقديم بالقوة تقديم الاخ الشقيق على الاخت للاب فتحصل ان الامثلة ستة ثلاثة للتقديم في اصحاب الفروض فقط

ثم المجدودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم الولاة ثم بيت المال اذا علمت ذلك فاذا اجتمع عصبان فمن كانت جهته مقدمة فهو مقدم وان بعد على من كانت جهته مؤخرة فاني ابن اخ شقيق اولاه مقدم على ام وذلك معنى قول المجعري رحمه الله في الجهة التقديم فان اتحدت جهتهما فالقرب درجة وان كان ضعفا مقدم على البعد وان كان قويا كما علمت آتيا وذلك معنى قول المجعري رحمه الله ثم بقرنه فان اتحدت درجتها أيضا فالقوى وهو ذو القرابتين مقدم على الضعف وهو ذو القرابة الواحدة كما سبق تبينه قريبا أي في قوله والاخ لا مواب الام لا مواب الخ وقوله وذلك معنى قول المجعري الخ اسم الاشارة راجع لقوله فالقرب الخ (قوله قد تأتي في اصحاب الفروض) أي فقط فيقدم فيهم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة مثال التقديم فيهم بالجهة تقديم البنت أو بنت الابن على ولد الام ومثال التقديم فيهم بالقرب تقديم البنتين على بنتي ابن لم يصبا ومثال التقديم فيهم بالقوة تقديم الاختن الشقيقين على الاختن للاب لم يصبا وقوله وفي اصحاب الفروض مع العصبية أي تقدم فيهم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة مثال التقديم فيهم بالجهة تقدم الاب أو المجد على الاخوة للام ومثال التقديم بالقرب تقديم ابن على بنت ابن ومثال التقديم بالقوة تقديم الاخ الشقيق على الاخت للاب فتحصل ان الامثلة ستة ثلاثة للتقديم في اصحاب الفروض فقط



وثلاثة للتقديم في أصحاب الفروض مع العصبات (قوله وعليها) أي على تلك القاعدة  
 والمجاور والمجور ومعلق بقوله الاتي ينفى كالأصفي (قوله وهي) أي القاعدة الاخرى  
 وقوله ان كل من أدنى بواسطة حبيته تلك الواسطة أي كابن الابن مع الابن وكام الام مع الام  
 وكام الاب مع الاب فلا فرق بين أن يكون كل من المدنى والمدنى به عصبة أو صاحب فرض  
 أو صاحب فرض مع عصبة فأقده في المؤلوة (قوله الاولى الام) أي الا الاخ للام فانه يرث  
 مع الواسطة التي أدنى بها وهي الام ووجه استثنائه ان شرط حب المدنى بالمدى به اما اتحاد  
 جهتهما كالابن مع ابن الابن واما استحقاق الواسطة كل التركة لو انفردت كالاب مع الاخ  
 واما الام مع ولدها فليست كذلك لانها تأخذ بالامومة وهو يأخذ بالاعوة ولا تستحق  
 جميع التركة اذا انفردت اه شرح الفصول للسط (قوله ينفى بابا محجب) قد علمت  
 أنه يتعلق به المجاور والمجور (قوله وسالما نهي الكلام الخ) دخول على كلام المصنف  
 وقوله شرع في القسم الثاني جواب لما وقوله فقال عطف على شرع (قوله والابن) حله  
 الشارح على الابن المحقق فلذلك قال قوله ان الابن ويحتمل أن المصنف أراد به ما يشمل  
 الابن المجازي وهو ابن الابن وقوله والاخ المراد به ما يشمل الشقيق والذي لا بد دون  
 الذي لا م كما اشار اليه الشارح بقوله شقيقا كان اولاب (قوله مع الاثان) أي جسيهن  
 قال القس وهي اذا دخلت على جميع اطرافت منه معنى الجمعية فيه صدق بالواحدة والاكثر  
 كما اشار اليه الشارح بقوله الواحدة فأكثر (قوله المساوية أو المساوات) الاول راجع  
 للواحدة والثاني راجع للاكثر فلهذا نرى ترتيب وقوله لذلك انما لم يقل الاخ لان  
 المصنف قد يكون غرضه انما ياتي وقوله في الدرجة والقوة أي والجهة اضافة فخرج فهو  
 بنت واخ وليس قوله في الدرجة والقوة راجع الكل من البنات والاخوات بل قوله في  
 الدرجة راجع للبنات وقوله والقوة راجع للاخوات والافليس في البنات تساوت بالقوة  
 والضعف حتى يظهر التقييد فبين بالمساواة في القوة وليس في الاخوات تفاوت في الدرجة  
 حتى يظهر التقييد فبين بالمساواة في الدرجة (قوله بهن في الميراث) أي يجعلان  
 عصبة في الارث فلذلك كمثل حظ الاثنين وقوله فتكون الاثني الخ تفريع على قوله  
 بمصباتهن وقوله مع الذكر المساوي لما أي في الدرجة والقوة والجهة كما تقدم (قوله  
 فاعصبة بغيره اربع الخ) تفريع على قول المتن والابن والاخ أي مع قول الشارح ومثله ان  
 الابن وقوله في الاخ شقيقا كان اولاب فعلم من ذلك ان العصبة بغيره اربع (قوله وتزيد  
 بنت الابن أي في التصيب بالغير وقوله عليهن أي على باقتهن والا فلا معة في زيادة بنت  
 الابن على نفسها كما في المحقق وقوله بأنه يصحبها ان ابن في درجتها أي بان كان ابن معها  
 لانه هو الذي تزيد بعصبة على الباقي واما اذا كان اخاها فقد تقدم ولا تزيد به وقوله  
 مطاقا أي سواء كان لها شيء من الثلث أم لا كما يدل عليه ما بعده (قوله بهن ابان ابن ائزل  
 منها) أي بان كانت عمة أو عمة ابيه أو جدته وقوله اذا لم يكن لها الخ أي بان يكون هناك  
 بنتان فأكثر فبعضها حائز لثمن الثلثين فأكبر للثنتين بخلاف ما اذا كان لها شيء من  
 الثلثين فلا يصحها حيث شئت وقوله من نصف الخ ظاهر ذلك أن النصف يقال له شيء من

وعليه ما مع قاعدة أخرى  
 وهي أن كل من أدنى  
 بواسطة حبيته تلك الواسطة  
 الأولاد الام ينفى بابا محجب  
 والله أعلم وما أنهي الكلام  
 على القسم الاول من العصبة  
 وهو العصبة بنفسه شرع في  
 القسم الثاني وهو العصبة  
 بغيره فقال (والابن) ومثله  
 أن الابن (والاخ) شقيقا  
 كان اولاب (مع الاثان)  
 الواحدة فأكثر المساوية أو  
 المساوات للذكر في الدرجة  
 والقوة (بمصباتهن في  
 الميراث) وتكون الاثني  
 منهن مع الذكر المساوي لها  
 عصبة بالغير فالعصبة بغيره  
 اربع البنت وبنت الابن  
 والاخت الشقيقة والاخت  
 للاب كل واحدة منهن مع  
 أخيها وتزيد بنت الابن  
 عليهن بأنه يصحبها ابن  
 في درجتها مطلقا وبعضها  
 ابن ابن ائزل منها اذا لم يكن  
 لها شيء من الثلثين من نصف  
 أو سدس

الثنتين ولولم يصاحبه سدس وفيه ما فيه أنه أمير بعض تصرف لكن الشارح نظر ليكون  
 النصف بصدق عليه أنه شيء من الثنتين في الواقع وإن لم يعتبر الفرصون ذلك بل يعدونه  
 فرضاً مستقلاً وقوله أو سدس عطف على نصف وقوله أو مشاركة فيه أي في السدس وأما  
 النصف فلا يتأتى فيه مشاركة إلا فلا يكون لاثنتين فأكثر وقوله أو في الثنتين أي أو مشاركة  
 في الثنتين وهو ناظر لكل بنت على حديثها بكل واحدة لها مشاركة في الثنتين والأخ لا يخرج  
 له الثنتين بحسبهما (قوله وتزيد الأخت) أي في النصيب بالغير وقوله بأنه بحسبها  
 المدة أي لانه منزلة الأخ في الأدل بالاب (قوله الأمثلة) أي هذه الأمثلة فهي خبر لبتنا  
 محذوف كسائر التراجم وهي ترجمة لما سجد كمن أمثلة المتطوق والمفهوم فأمثلة المتطوق  
 فيها نصيب وأمثلة المفهوم لا نصيب فيها أو كان الظاهر أن يذكر الخارج قبل الأمثلة  
 كأن يقول نخرج بقوله إذا لم يكن لها شيء من الثنتين ما إذا كان لها شيء منها فلا بحسبها  
 يقول الأمثلة (قوله بنت فأكثر) أي منها كالثنتين فأفوقهما وقوله مع ابن فأكثر أي منه  
 كالابنتين فأفوقهما وقوله المال بينهما أي إن كان هناك بنت مع ابن وقوله أو بينهما  
 أي إن كان هناك أكثر وقوله للذكر مثل حظ الأنثيين أي مثل نصيبها والمحكمة في  
 ذلك إن الذكر زوجا حجتين حصة لنفسه وحاجة لهما والابن ذات حاجة فقط وأما قال الابن  
 قابلية العقل وكثرة النعمه فإذا كثرت لها المال عظم فسادها والرجل كامل العقل قليل  
 النعمه فإذا كثرت له المال صرفه فيها بغيره الشئاء الجليل في الدنيا والثواب الجزيل في  
 الآخرة وروى ابن جعفر الصادق سئل عن ذلك فقال إن حواء أخذت حصة من الجنة  
 وأكلتها وأخذت حصة أخرى وضعت يدها في ثوبها وأخذت حصة أخرى وضعت يدها في ثوبها  
 نصيبها نصف نصيب الذكر قال الله الأمر عليها فعمل نصيب الذكر نصف نصيب الابن  
 انتهى من الأصول (قوله ومثل ذلك) أي المذكور وهو بنت فأكثر مع ابن فأكثر وقوله  
 سواء كان الخ تعميم في ابن الابن وقوله أو ابن عمها هذا مما زاد به بنت الابن على غيرها  
 (قوله وأخت شقيقة مع أخ شقيق) معطوف على قوله بنت ابن مع ابن وكذلك قوله  
 وأخت لاب مع أخ لاب وقوله فأكثر في الجميع أي في جميع ما تقدم ما عدا المال الأول  
 لانه صرح فيه بذلك فهو راسم للأمثلة الثلاثة السابقة فبنت ابن فأكثر مع ابن  
 فأكثر وأخت شقيقة فأكثر مع أخ شقيق فأكثر وهكذا (قوله بنت وبنت ابن وابن ابن  
 درجاتها) فيه نصيبها في هذا المال ولو كان لها شيء من الثنتين لم يصح لانه إذا كان في  
 درجاتها يصح ما قلنا كما تقدم وقوله سواء كان الخ تعميم في ابن الابن وقوله أو ابن  
 عمها قد علمت أنه مما زاد به بنت الابن على غيرها وقوله للبنت النصف وهو ثلاثة  
 وقوله ولبنت الابن مع ابن الابن الباقي أي وهو ثلاثة أيضاً فلا إن ابن ابن ولبنت الابن  
 واحد وأصل المسئلة من اثنتين خرج النصف لكن أنكر الباقي وهو واحد جعل ثلاثة  
 رؤس لأن ابن الابن رأس ابن وبنت الابن رأس ثلثه في اثنين حسنة (قوله بنت  
 ابن وابن ابن ابن ابن ابن) هذا مال المال إذا كان لها شيء من الثنتين وهو النصف فهو من  
 أمثلة المفهوم وقوله لها النصف أي وهو واحد وقوله والباقي له أي وهو واحد أيضاً

أو مشاركة فيه أو في  
 الثنتين وتزيد الأخت  
 شقيقة كانت أولاً بأنه  
 بحسبها المدة كما سألني في  
 باب المذخور والاعوة لا مثله  
 بنتاً أكثر مع ابن فأكثر  
 المال بينهما أو بينهما لذكر  
 مثل حظ الأنثيين ومثل  
 ذلك بنت ابن مع ابن ابن  
 سواء كان أنثى أو ابن عمها  
 وأخت شقيقة مع أخ شقيق  
 وأخت لاب مع أخ لاب  
 فأكثر في الجميع بنت وبنت  
 ابن وابن ابن في درجاتها سواء  
 كان أنثى أو ابن عمها للبنت  
 النصف ولبنت الابن مع  
 ابن الابن الباقي المذكور مثل  
 حظ الأنثيين بنت ابن وابن  
 ابن ابن أنزل منها لها  
 النصف والباقي له فلا  
 يصح الاستغناء عنها فبعضها

والمسئلة من اثنين مخرج النصف ولا تعصب في هذه الصورة لان لها النصف وهو ليس في درجتها بل انزل منها اول ذلك قال الشارح فلا تعصب الخ (قوله بنت وبنت ابن فأكثر وابن ابن ابن) هذا مثال لما اذا كان لها شيء من الثلث وهو السدس أو مشاركة فيه فان كانت بنت ابن واحدة فلهما السدس مع البنت وان كانتا اثنتين فأكثر فكل واحد مشاركة في السدس وقوله البنت النصف أي وهو ثلاثة وقوله ولبنت الابن فأكثر السدس أي وهو واحد ولا يخفى أنه منكر على أكثر من واحد والنصف ظاهر وقوله والباقي أي وهو اثنان فالمسئلة من ستة مخرج السدس وقوله فلا تعصب المسار أي من استغناها بغرضها (قوله بنتا ابن وابن ابن ابن) هذا مثال لما اذا كان لها شيء من الثلث وهي مشاركة في الثلث فكل واحد لها مشاركة فيها وان كان المجموع له الثلثان وقوله لهما الثلثان أي وهما اثنان وقوله والباقي له أي وهو واحد فالمسئلة من ثلاثة مخرج الثلث وقوله للمار أي من استغناها بما يغرضها فلا تعصبها (قوله بنت وبنت ابن وبنت ابن ابن وابن ابن ابن ابن نازل) هذا المثال من أمثلة المتطوق بالنظر لبنت ابن الابن لانها ليس لها شيء من الثلثين فمعصبها من أمثلة المفهوم بالنظر لبنت الابن لان لها شيئاً من الثلثين وهو السدس ولعل الشارح نظر لهذا فذكر أمثلة المفهوم وقوله ولبنت النصف أي وهو ثلاثة من أصل المسئلة فان أصابته مائة مخرج السدس وقوله ولبنت الابن السدس أي وهو واحد وقوله والباقي أي وهو اثنان لكن الاثنان لا ينقسمان على بنت ابن الابن وابن ابن الابن وهما ثلاثة رؤس فنضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة فثمانية عشر فلبنت ثلاثة في ثلاثة بقية ولبنت الابن واحد في ثلاثة ثلاثة يبقى ستة فلان ابن ابن الابن أربعة ولبنت ابن الابن اثنان وقوله الماذ كورأي النازل (قوله وقس على ذلك) أي قس على ما ذكر من الأمثلة ناقها (قوله أخت شقيقة أولاد مع جد) هذا هو الذي زاد به الأخت على غيرها وقوله المال لهما أي اقلنا ثلثي العدة اثنان ولما وجدنا المحبة بمنزلة الأخ كما تقدم (قوله والاصل في ذلك كاه) أي الدليل على ذلك كاه وقوله تعالى ويصحبكم الله في أولادكم دليل لتعصب الأخ فأكثر الأخت فأكثر وقوله وقس على المح دليل لتعصب ابن الابن فأكثر بنت الابن فأكثر وقوله مع ما ساقى الخ أي من اتهم بالاثبات كايه وهذا دليل لتعصب المحبة لأخت (قوله ولما انتهى الكلام) هذا دخوله على كلام المصنف وقوله شرع في القسم الثالث جوابها وقوله وهو أي القسم الثالث وقوله اثنان أي باعتبار كون الاخوات اما شقيقات أو اب وقوله فقال عطف على شرع (قوله والاخوان) أي جنسهم الصادق بالواحدة فأكثر كما أشار إليه الشارح بقوله والمراد الواحدة فأكثر وقوله ان تكن الخ لا يخفى ان جلة الشرط وجوابه خير المتدأ وقوله أي فوجدنا شارعاً في المعضارع كان التامة وقوله بنات أي جنسهن كما أشار إليه الشارح بقوله واحدة أو أكثر وقوله أربنا بن كذلك أي واحدة أو أكثر (قوله فمن معهن الخ) هذا الجمل جواب الشرط ثم انه يحتمل ان يكون الضمير

لا بن ابن الابن النازل فلا  
نعصم الماعرف بآباء ابن  
ابن ابن لهما الثلثان والباقي  
له كما عرفت وبذلك ابن وبنت  
ابن ابن وابن ابن ابن  
نازول للفت النصف ولدت  
لابن السدس تمكيلة  
الثلثين والباقي لبنت ابن  
الابن مع ابن ابن ابن  
المذكور ولذا كرم مثل  
الاشبين وقس على ذلك  
أخت شقيقة أولاب مع  
حد المال بن جلاز كرم مثل  
خط الاشبين كما سألني في باب  
المجد والاختوة والاصل في  
ذلك كله قوله تعالى يوصيكم  
الله في أولادكم لذلك كرم مثل  
خط الاثنين وقوله تعالى  
وان كانوا اخوة رجالا وانساء  
فلاز كرم مثل خط الاثنين  
وقس اولاد الابن على  
اولاد الصاب مع ما سألني  
في باب المجد والاختوة ان  
شاء الله تعالى ولما انتهى  
الكلام على القسم الثاني  
من العصة شرع في القسم  
الثالث من العصة وهو  
العصة مع غيره وهو اثنان  
فقال (والاخوات)  
الشقيقات اولاب والمراد  
الواحدة فأكثر (ان تكن)  
أى توحيد (بنات) واحدة  
أو أكثر أو بنات ابن كذلك  
(فهن) أى الاخوات (مع)

الاول للاخوات والثاني للبنات وحديثه مقرر معصيات بفتح الصاد على انه اسم مفعول كما  
 سلكه الشارح ويحتمل أن يكون الظاهر الاول للبنات والثاني للاخوات وحديثه مقرر  
 معصيات بكسر الصاد على انه اسم فاعل وهي هذا فمعنى الام والاول احسن (قوله  
 وهذه أمه في قول الغرضين الخ) اشار به الى أن ما يوجد في بعض كتب القرائن  
 وغيرها من أنه صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا الاخوات مع البنات معصيات ليس له أصل  
 يعرف فليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من كلام الغرضين وقوله  
 الاخوات مع البنات معصيات أي جنس الاخوات الصادق بالواحدة مع جنس البنات  
 الصادق بالواحدة بأصغره وانما كانت الاخوات مع البنات معصيات ليدخل التقص  
 على الاخوات دون البنات فيما لو كان هنالك بنات مع أخوات فانه لو فرضت الاخوات  
 لعالت المسئلة وتقص نصب البنات ولا يمكن اسقاط الاخوات فدخل معصيات ليدخل  
 التقص عليهن خاصة كما قاله امام الحرمين وحكي غيره في ذلك لاجماع انتهى لؤلؤة وقوله  
 والاصل في ذلك حديث ابن مسعود (أي الدليل على ذلك حديث ابن مسعود وقوله  
 حيث قال وما بقي فلا تخت أي فبدل ذلك على أنها نصبة (قوله وهذا بشرط الخ) أي وما  
 ذكر من أن الاخت مع البنت عصبية مع الغير متلبس بشرط الخ وقوله فان كان معها  
 أخوها الخ وذلك لان الأخ أقوى من البنت فعصب أخته فتعصب بالغير لامع الغير  
 (قوله ثقة) أصلها اتهمه كتبه لثقة تعلقت حركة الميم الاولى لثمة الثانية وأدغمت الميم في الميم  
 فصارت ثقة قطع الثمة الاولى وكسر الثانية ويحذف ما عا قبله لثمة في الكسر وهو المشهور  
 على الالفة (قوله حيث صارت الاخت الشقيقة عصبية مع الغير) أي بان كانت مع  
 البنت أو بنت الابن وقوله صارت كالأخ الشقيق أي صارت بمنزلة وقوله فتعصب  
 الأخوة للابن تقريب على قوله صارت كالأخ الشقيق والمراد بالاخت ما يشمل الاخوات  
 بدليل قوله ذكر كورا كافوا أو انا ما وقوله ومن بعدهم من العصبات أي كني الأخوة  
 وكالآهام وبقيهم (قوله حيث صارت الاخت الاب عصبية مع الغير) أي بان كانت مع  
 البنت أو بنت الابن وقوله صارت كالأخ للاب أي صارت بمنزلة وقوله فتعصب  
 الأخوة تقريب على قوله صارت كالأخ للاب وقوله ومن بعدهم من العصبات أي  
 كالآهام وبقيهم (قوله ولما فهم الخ) دخول على كلام المصنف وقوله أن جسد الذكور  
 معصيات أي لذكراته منفصلهم في القتل للعاصب وقوله الزوج والاخ للام أي فليسا  
 عصبية لذكر المصنف لحما في أصحاب القروض مع كونه لم يذكر الزوج في باب التعصب  
 نخصر صاوقد قال فيه من القرامات أو المراتي والزوج ليس كذلك وتقدم أنه أواد بالآخ  
 خصوص الشقيق أو لاب دون الذي لا بشرية ذكراه في أصحاب القروض وقوله وأن  
 جميع النساء صاحبات فرض أي لذكر المصنف لمن في أصحاب القروض مع كونه عدو  
 التعصب الذكور فقط وقوله الامتعة أي فهي عصبية لدخولها في قوله والسيد المتق  
 ذي الاتمات المراد به الشخص ذكرًا كان أو أنثى (قوله صرح الخ) جواب لما وقوله  
 بذلك في النساء أي يكونن صاحبات فرض الامتعة وقوله بقوله أي في قوله فلا

وهو معنى قول الغرضين  
 الاخوات مع البنات معصيات  
 والاصل في ذلك حديث  
 ابن مسعود رضي الله عنه  
 السابق في باب السدس  
 حيث قال وما بقي فلا تخت  
 وهذا بشرط أن لا يكون  
 مع الاخت أخوها فان كان  
 معها أخوها فهي عصبية  
 بالغير لامع الغير (ثقة)  
 حيث صارت الاخت الشقيقة  
 عصبية مع الغير صارت كالأخ  
 الشقيق فتعصب الأخوة  
 للاب ذكورا كافوا أو انا ما  
 ومن بعدهم من العصبات  
 وحيث صارت الاخت  
 للاب عصبية مع الغير  
 صارت كالأخ للاب فتعصب  
 بني الأخوة ومن بعدهم من  
 العصبات والله اعلم ولما  
 فهم بما سبق أن جميع  
 الذكور عصبات الا الزوج  
 والاخ للام وأن جميع  
 النساء صاحبات فروض  
 الا الامتعة صرح بذلك في  
 النساء بقوله

محذور (قوله وليس في النساء) أي من النساء في معنى من وقوله طرا على قراءته بفتح  
 الطاء يصحكون مغفلا مطلقا عاملا محذوف بقدر من المعنى أي أقطع بذلك طعنا وعلى  
 قراءته بضم الطاء يكون حالاً في الاقطاعات كيداً في المعنى فكانه قال في النساء جميعهم كما تقدم  
 نظيره في قوله بنوهم جميعاً وقوله عصبة بنفسها أي فلا ينافي أن فهم عصبة الغريم  
 الغير فليس مراداً لمصنف في العصبة منهم مطلقاً بل خصوص العصبة بالنفس كما أشار  
 إليه الشارح بالتقييد بقوله بنفسها (قوله إلا التي التي الخ) أشار المصنف إلى أن التي  
 صفة موصوف محذوف وقوله منت من المن وهو الانعام كما أشار إليه الشارح بقوله  
 أي أنعمت ومنه اسمع تعالى المنان فهو بمعنى المنعم وقوله يعنى الرقية أي الذات فقد  
 أطلق اسم الجزم على الكل فهو محاور من رسل علاقته الكلية والمجزئية وإنما اختار اسم  
 الرقية لأن الرق كالنفل في الرقية (قوله من ذكر أوثى) بيان للرقية بمعنى الذات وقوله  
 فهو عصبة بيان لغاها الاستثناء وقوله لا يعنى أي ثبوت الولاء عليه بالمشارة وقوله  
 ولن أنثى إليه أي اتسبب إلى العتق ثبوت الولاء عليه بالسرية وقوله بنسب أو ولاد  
 متعلق بالثبوت من أنثى إليه بنسب كإبنته ومن أنثى إليه بولادته كعتقه وقوله على تفصيل أي  
 حال كون ذلك كما شاعلى تفصيل وقوله ساقى بعضه أي في الفصول المذكورة في الحقيقة  
 (قوله ثقات) أي ثلاثة (قوله ابن كل أخ لغير أم كايه) فإن الأخ الشقيق كايه وابن  
 الأخ للاب كايه وأما ابن الأخ للام فليس كايه بل من ذوى الارحام (قوله لا ردون الأم  
 الخ) أي لأن ابن الأخ لا يسمى أخاً بخلاف ابن الابن فإنه يسمى ابناً عاجزاً وقوله ولا  
 يصحون أخواتهم أي لأنهم من ذوات الارحام وقوله ولا يرتون مع الحمى أي بحكم  
 وقوله بخلاف آباءهم أي في الثلاثة فرددون الأم من الثلث إلى السدس وبعضون  
 أخواتهم ويرتون مع الحمى (قوله وابن الشقيق سقط في المشتركة) أي لأنه لا لقوله كايه  
 وقوله وبالأخ للاب أي وسقط بالأخ للاب لأن جهة الأخوة مقدمة على جهة بني الأخت  
 وقوله وبالأخت الخ أي لما تقدم من أنها حث صارت عصبة مع الغير صارت كالأخ وهو  
 محبب ابن الأخ فكذلك ما أحق به وقوله ولا يحجب الأخ للاب أي لأن جهة بني الأخت  
 متأخرة عن جهة الأخوة فالأخ للاب هو الذي يحجب ابن الأخ كما ذكره قبل وقوله  
 بخلاف أبيه أي في جميع هذه المسائل فلا يسقط في المشتركة بل يقاسم الأخوة للام  
 فيها كما ساقى ولا يسقط بالأخ للاب بل الأخ للاب هو الذي يسقط به ولا يثبت بالأخت بل  
 بعضها إن كانت شقيقة ويحبها إن كانت لاباً ويحب الأخ للاب (قوله وابن الأخ للاب  
 يسقط بابن الأخ الشقيق) أي لأن ابن الأخ الشقيق أقوى من ابن الأخ للاب وقوله  
 وبالأخت للاب الخ أي لما تقدم من أنها حث صارت عصبة مع الغير صارت كالأخ  
 للاب وهو محبب ابن الأخ فكذلك ما أحق به وقوله ولا يحجب ابن الشقيق أي لما  
 علمت من أن ابن الأخ الشقيق أقوى من ابن الأخ للاب وقوله بخلاف أبيه أي في هذه  
 المسائل الثلاثة فلا يسقط بابن الأخ الشقيق بل يحجبه ولا يسقط بالأخت للاب بل بعضها  
 ويحبب ابن الشقيق لأن جهة الأخوة مقدمة على جهة بني الأخت (قوله أو ثرة أربعة

(وليس في النساء) كلهن  
 (طرا) بفتح الطاء أي طعنا  
 وبضمها أي جماعاً (عصبة)  
 بنفسها (إلا التي التي)  
 منت أي أنعمت (يعنى)  
 الرقية) الرقية من ذكر أوثى  
 فهي عصبة للعتق ولأن أنثى  
 إليه بنسب أو ولاد على  
 تفصيل المذكور في الولاء ساقى  
 بعضه إن شاء الله تعالى  
 (ثقات) الأولى ابن كل  
 أخ لغير أم كايه الأفي سائل  
 لا ردون الأم عن الثلث  
 إلى السدس ولا يصحون  
 أخواتهم ولا يرتون مع الحمى  
 بخلاف آباءهم وابن الشقيق  
 يسقط في المشتركة وبالأخ  
 للاب وبالأخت شقيقة  
 كانت أو لاب إذا صارت  
 عصبة مع الغير ولا يحجب  
 الأخ للاب بخلاف أبيه  
 وابن الأخ للاب يسقط  
 بابن الأخ الشقيق وبالأخت  
 للاب إذا صارت عصبة  
 مع الغير ولا يحجب ابن الأخ  
 الشقيق بخلاف أبيه والله  
 أعلم الثانية الورثة أربعة  
 أقسام

أقسام) أي من حيث الارث بالفرض فقط والارث بالتعصيب فقط والارث بهما ولا يجمع بينهما والارث بهما ويجمع بينهما (قول قسم يرث بالفرض وحده) أي دون التعصيب وقوله من الجهة التي يسمى بها أي باسم موافق لها في المادة كالزوج فانه يرث بالفرض وحده من الجهة التي يسمى باسم موافق لها في المادة وهي الزوجية واحتقر ذلك عما لو كان الزوج ابن عم مثلا فانه يرث بالتعصيب ايضا لان تلك الجهة بل من جهة كونه ابن عم (قوله وهو) أي القسم الذي يرث بالفرض وحده وقوله الام فترث بالفرض وحده من جهة الامومة وقوله ولذا ما أي ولذا الام الذي ذكره والاثنى فترثان بالفرض وحده من جهة الاخوة للام وقوله والمجد فان أي المجددة من جهة الام والمجددة من جهة الاب فترثان بالفرض وحده من جهة المجدودة وقوله والزوجان أي الزوج والزوجة فترثان بالفرض وحده من جهة الزوجية (قوله وقسم يرث بالتعصيب وحده) أي دون الفرض وقوله كذلك أي من الجهة التي يسمى بها أي باسم موافق لها في المادة فترثان الفرض بالتعصيب وحده من الجهة التي يسمى باسم موافق لها في المادة وهي بنوة الاعمام واحتقر بذلك عما لو كان ابن الفرض وجا فانه يرث بالفرض ايضا لان تلك الجهة بل من جهة كونه زوجا (قوله وهم) أي القسم الذي يرث بالتعصيب وحده وأنى بضمير الجمع مراعاة للغير وهو قوله جميع العصبه فانه جمع في الماضي وقوله جميع العصبه فانه نفس أي كالابن والاخت وابنه والعم وابنه وقوله غير الاب والمجددة أي فانهما ليس ازتهما قاصر اعلى الارث بالتعصيب وحده من الجهة التي يسمى بها وهي الاجوة والمجدودة كانه ليس قاصر اعلى الارث بالفرض وحده من الجهة التي كورد بل تارة فترثان بالفرض وحده وتارة بالتعصيب وحده وتارة بهما والجهة في الاحوال كلها واحدة كما سيوضحه الشارح (قوله وقسم يرث بالفرض مرة) وذلك اذا لم يكن هناك معصب وقوله وبالتعصيب أخرى أي مرة أخرى وذلك اذا كان هناك معصب وقوله ولا يجمع بينهما أي بين الفرض والتعصيب وقوله ومن أي القسم الذي يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى وانما أتى بضمير جمع النسوة مراعاة للغير وهو قوله ذوات وأشار بقوله ذوات النصف الى خروج الزوج اذا لم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى من جهة واحدة وأما ذوات النصف فترث بالفرض أن لم يكن هناك معصب لهن وبالتعصيب أن كان هناك معصب لهن والجهة واحدة فبما (قوله وقسم يرث بالفرض مرة) وذلك اذا كان هناك ابن أو ابن ابن أو بقر بعد الفروض قدر السدس فأقل أو لم يبق شيء وبعل بالسدس وقوله وبالتعصيب مرة وذلك اذا لم يكن هناك فرع وارث لا ذكر ولا أنثى وقوله ويجمع بينهما مرة وذلك اذا كان هناك أنثى من الفروع وفضل بعد الفروض أكثر من السدس (قوله وهو) أي القسم الذي يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة ويجمع بينهما مرة وقوله الاب والمجددة فترث الاب بجهة الام والمجددة بجهة المجدودة وقوله فان كلامنا حارث أي بالفرض وحده وقوله مع ابن أو ابن ابن فيكون للاب أو المجددة السدس وما بقي للابن أو ابن الابن وقوله وحيث بقي الخ عطف على قوله مع ابن أو ابن ابن أي وفي حاله في ما ذابقي الخ وقوله قدر السدس أي كما لو مات مع ابن

قسم يرث بالفرض وحده من الجهة التي يسمى بها وهو من الام ولذا ما والمجددة فان والزوجان وقسم يرث بالتعصيب وحده كذلك وهم جميع العصبه غير الاب والمجددة بالنفس غير الاب وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى ولا يجمع بينهما وهن ذوات النصف والثلاثين كما سبق وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة ويجمع بينهما مرة والاب والمجد فان كلامنا حارث السدس مع ابن أو ابن ابن وحيث بقي بعد الفروض قدر السدس

وبنتين وأب أو جد فلام السدس سهم ولتنتين الثلثان أربعة أسهم والباقي وهو قدر  
 السدس سهم للآب أو للجد فلام السدس من ستة وقوله أودون السدس أى وحال بما يكمل  
 السدس وذلك كالومات الزوجة عن زوج وبنتين وأب أو جد للزوج الربع ثلاثة  
 ولتنتين الثلثان ثمانية والباقي سهم وهو دون السدس فمال سهم آخر يكمل السدس  
 ويعطى للآب أو للجد فاصل المسئلة من اثني عشر وقول ثلاثة عشر وقوله أولم يبق شئ  
 أى وحال بالسدس وذلك كالومات الزوجة عن زوج وأم وبنتين وأب أو جد للزوج  
 الربع ثلاثة فلام السدس سهمان ولتنتين الثلثان ثمانية مع أن الباقي سبعة فمال  
 لهما واحد ومال أيضا للآب أو للجد السدس سهمين فاصل المسئلة من اثني عشر خمسة  
 عشر (قوله ويرث) أى كل منهما وقوله بالتعصيب أى وحده وقوله إذا خلا أى كل  
 منهما وقوله عن الفرع الوارث أى ولو كان هناك ذؤ فرض آخر كزوجة وقوله من ذكر  
 إذا أتى بيان الفرع الوارث (قوله ويجمع) أى كل منهما وقوله بين الفرض والتعصيب  
 أى فيرث البعض بالفرض والبعض بالتعصيب وقوله إذا كان هناك الخ أى كالومات  
 عن بنت وأم وأب أو جد فلفظ النصف ثلاثة فلام السدس واحد سبق أنسان وهما  
 أكثر من السدس فأخذ الآب أو الجد واحد بالفرض وواحد بالتعصيب (قوله قد  
 يجمع في الشخص جهتا تعصيب) أى كجهة التزوجة العمومة في ابن فوان ابن عم  
 وكجهة الأخوة جهة الولاء في أخ هو معتق (قوله كإن هو ابن عم) هذا يقتل للشخص  
 الذي يجمع فيه جهتا تعصيب وصورة أن تزوج امرأة ابن عمها فأتى منه بان فذلك  
 الابن ابنها وابن ابن عمها وقوله وكأخ هو معتق وصورة أن يستقر شخص أخاه ثم يعتقه  
 فهو أخوه ويعتقه (قوله فيرث بأقواهما) أى فيرث الشخص الذي يجمع فيه جهتا  
 تعصيب بأقوى الجهتين وقوله والأقوى معلوم من القاعدتين أى قاعدة الجعبري  
 وقاعدة كل من أدنى بواسطة هيته تلك الوسطة الأولاد الأم تعلم من القاعدتين  
 المذكورتين أقوى الجهتين فأقوى الجهتين في الابن الذي هو ابن عم جهة البنوة لأنها  
 مقدمة على جهة العمومة وأقوى الجهتين في الأخ الذي هو معتق جهة الأخوة لأنها  
 مقدمة على الولاء (قوله وقد يجمع في الشخص جهتا فرض) أى كالميتة والاختمة من  
 الأم في بنت هي أخت من أم وكالأمومة والاختمة من الأب في أم هي أخت من أب (قوله  
 ولا يكون ذلك إلا في نكاح الجوس) أى ولا يكون اجتماع جهتي الفرض في شخص  
 إلا في نكاح الجوس لاستباحتهم بوطء المحارم وقوله وفي وطء الشبهة أى من المسايين  
 وغيرهم وانما لم يكن ذلك في نكاح المسايين لأن الشرع منع من نكاح المحارم (قوله فيرث  
 بأقواهما لا محلاً) أى فيرث الشخص الذي يجمع فيه جهتا فرض بأقوى الجهتين  
 لا بالجهتين معا وقوله على الأرجح وقبل يرث بالجهتين جميعا وهو قول عمر وعلي وابن مسعود  
 وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وقصادق الثوري وأبي حنيفة وأحمد وأبو جهم وأصحابي  
 ومالك ابن سيرين وابن النبان من أصحابنا وهناك قول ضعيف مصرح به عند المالكية  
 أنه يرث بالأكثر اهـ لؤلؤ بن زياد (قوله والقوة) أى قوتا حدى الجهتين على الأخرى وقوله

أودون السدس أولم يبق شئ  
 ويرث التعصيب إذا خلا من  
 الفرع الوارث من ذكر أو  
 أنثى ويجمع بين الفرض  
 والتعصيب إذا كان مع أنثى  
 من الفرع وفصل بعد  
 الفرض أكثر من السدس  
 وسقت الإشارة إلى ذلك  
 والله أعلم الثالثة قد يجمع  
 في الشخص جهتا تعصيب  
 كإن هو ابن عم وكأخ  
 هو معتق فيرث بأقواهما  
 والأقوى معلوم من  
 القاعدتين السابقتين  
 في المسايين وقد يجمع في  
 الشخص جهتا فرض ولا  
 يكون ذلك إلا في نكاح  
 الجوس وفي وطء الشبهة  
 فيرث بأقواهما لا محلاً  
 الأرجح والقوة بأحداهما  
 ثلاثة

بأحد أمور ثلاثة أي وهي حب أحدهما الآخرى حب حرمان وعدم حب أحدهما  
 حب حرمان بالتحضض والآخرى تعجب وكون أحدهما أقل حباً من الآخرى كما يعلم من  
 الشارح (قوله الأول أن تعجب أحدهما الآخرى) أي حب حرمان جهة البتة تعجب  
 جهة الاختية من الأم حب حرمان (قوله كنت هي أخت من أم) هذا تمثيل للشخص  
 الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة يعجب أحدهما الآخرى وقوله كأن بطاحوسى  
 أمه أي أو بطاحضص أمه وطه مشبهة وقوله فتلد بنتاً أي فتلد أمه بنتاً منه وقوله ثم عوت  
 دنها أي من تلك الفتة وقوله فقرت البتة أي لا بالاختية للأم لأن البتة أقوى عجباً  
 للاختية للأم (قوله الثاني أن تكون أحدهما لا تعجب) أي حب حرمان بالشخص  
 والآخرى تعجب جهة الأمومة أو البتة لا تعجب حب حرمان بالشخص وجهة الاختية  
 من الأب تعجب بالابن والاب والابن التقيق (قوله كام أو بنت في أخت من أب) هذا  
 تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة لعدم حب أحدهما وقوله كأن بطاحوسى  
 بنته أي أو بطاحضص بنته وطه مشبهة وقوله فتلد بنتاً أي فتلد بنته بنتاً منه وقوله  
 ثم عوت الصغرى من الكبرى أي فقد اجتمع في الكبرى جهتا فرض لأنها أمها وأختها من  
 أبيها وقوله فقرت الأمومة أي لا بالاختية من الابن الأمومة لا تعجب حرماناً بالشخص  
 بخلاف الاختية من الأب فانها تعجب حرماناً به (قوله أو عكسه) أي بأن عوت الكبرى  
 من الصغرى فقد اجتمع في الصغرى جهتا فرض لأنها بنتها وأختها من أبيها وقوله فقرت  
 منها بالبتة أي لا بالاختية للأب لأن البتة لا تعجب حرماناً بالشخص بخلاف الاختية  
 للأب كما مر (قوله الثالث أن تكون أحدهما أقل عجباً) أي أن تكون إحدى الجهتين  
 أقل محبوبة من الآخرى تعجب مصدر الرتبة المحمول لأنه بمعنى المحبوبة (قوله كجدة أم  
 أم هي أخت من أب) هذا تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة يكون  
 أحدهما أقل حباً من الآخرى وقوله كأن بطاحوسى أي أو بطاحضص بنته وماء مشبهة  
 وقوله فتلد بنتاً أي فتلد بنته الأولى بنتاً منه وقوله ثم بطا الثانية أي بنته الثانية وقوله  
 فتلد بنتاً أي فتلد بنته الثانية بنتاً منه وقوله ثم عوت الصغرى عن العليا أي فقد اجتمع في  
 العليا جهتا فرض لأنها جدة الصغرى أم أمها وأختها من أبيها وقوله بعد الوسطى أي بعد  
 موت الوسطى لأنها لو كانت حجة تحت العليا من جهة كونها جدة وفقرت حينئذ بالاختية  
 كما سيذكر بعد وقوله والاب أي وبعد موت الأب فهو معطوف على الوسطى وإنما قد  
 بذلك لتكون جهة الاختية ختم محبوبة كأن جهة المجدودة ختم محبوبة وبعضهم جعله  
 معطوفاً على العليا لأن موت الأب ليس حرماناً في ارتداد العليا لكونها تارث بالمجدودة من  
 جهة لام الأب لا يعجبها من تلك الجهة وإن عجبها من جهة الاختية للأب وقال الشيخ  
 الأمر لو حذفه ماضر عطفته على الوسطى أو العليا وقوله فقرتها بالمجدودة دون الاختية أي  
 لأن المجدودة من جهة الأم وإن حجت بالأم لأنها أقل محبوبة من الاختية للأب فقرت  
 بالمجدودة السدس مع أنها لو ورثت بالاختية لاستحققت النصف وهناك قول ضعيف مصرح  
 به عند المالكية أنها تارث بالأكثر كما تقدم (قوله فلو كانت الخ) مقابل لحذف والتقدير

الأول أن تعجب أحدهما  
 الآخرى كنت هي أخت  
 من أم كأن بطاحوسى أمه  
 فتلد بنتاً ثم عوت  
 بالبتة الثاني أن تكون  
 أحدهما لا تعجب كام أو  
 بنت هي أخت من أب كأن  
 بطاحوسى بنته فتلد بنتاً  
 ثم عوت الصغرى من الكبرى  
 فقرتها بالأمومة أو عكسه  
 فقرتها بالبتة الثالث أن  
 تكون أحدهما أقل عجباً  
 كجدة أم أم هي أخت من أب  
 كأن بطاحوسى بنته فتلد  
 بنتاً ثم بطا الثانية فتلد بنتاً  
 ثم عوت الصغرى عن العليا  
 بعد موت الوسطى والاب  
 فقرتها بالمجدودة دون  
 الاختية فلو كانت المحبوبة  
 القوية محبوبة ورثت  
 بالضعيفة



حسنا اذا لم تكن الجهة القوية محبوبة فلو كانت الخ والجهة القوية كالمحدودة والضعيفة  
كالأختة للاب في المثال المذكور وقوله كان غوت السفلى أى التي هي البنت الأخيرة  
وقوله عن الوسطى أى التي هي أمها وأختها أياها وقوله والعليا أى وعن العليا التي هي  
جدة أم أمها وأختها من أياها وقوله فترث العليا لأختة أى فترث العليا التي هي جدة  
أم أم وأخت للاب لأختة للاب كالمحدودة محبة بالأم التي هي الوسطى فترث النصف  
لكونها أخت للاب وقوله والوسطى بالأمومة أى وترث الوسطى التي هي أم وأخت للاب  
بالأمومة لا بالأختة لان الأمومة لا تحجب بخلاف الأختة كما تقدم وبما يابها يقال أى  
جدة لها النصف فرضا وأى حاجب يزيد نصيب محبوبة بوجوده وأى جدة ورثت مع الأم  
ولذلك قال الشيخ الأمير مفرقاها

أمر ولاي تزل في الفرائض جدة \* لها النصف فرضا ما سمعت بمثلها  
وما حاجب قد زاد محبوبة \* لها حصة والأثر بقوله  
وما جدة تالتمع الأم أرثها \* وأرث بها أرثه فتاك لسوله  
«وقال العلامة السجاعي مفرقاها أيضا»  
أبني هذا الله ما هي جدة \* عن الأثر لم تعجب دواميتها  
وبنت لها أم وقد ورثا معا \* قلت لام ثم نصف لأمها  
وأجاب بعضهم بقوله

جوابك يا هذا الامام يكون في \* نكاح محرمي لبنت بنتها  
فأولاد تدي ان بنت كانت أمهم \* لها الثلث ميراثا ونصف لأمها  
بأختة للبنت فاسمع هذا الذي \* طلبت حاكم الله فضل أولي النبي

(قوله وقد يتحقق في الشخص جهتا فرض ونصيب) أى بكهنة أخوة الأم وأزوجة وجهة  
العمومة في ابن عم موالخ لام أو زوج (قوله كابت عم موالخ لام) هذا يقتل الشخص الذي  
اجتمع فيه جهتا فرض ونصيب صورته أن يتعاقب اخوان على امرأة فتلد لكل منهما  
ابنات يموت أحدهما لين عن الآخر فهوابن عمه وأخوه لأمه وقوله أو زوج أى ابن عم هو  
زوج وصورة أن تتزوج المرأة بابن عمها ثم غوت عنه فهوابن عمها وزوجها (قوله فترث  
بها حيث أمكن) أى يرث الجهة من معا وقت امكانه لعدم الحاجب وبما شئ للعاصب فان  
لم يمكن بأن وجد مانع للارث باحدى الجهتين ورث بالآخرى كالمو كان مع ابن العم الذي  
هو أخ لأم بنت فان البنت غتته من الارث بالأخوة للأخ فترث بالنصيب فقط (قوله ولما  
انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله أرذف ذلك يابا محب أى اتبع  
الكلام على العصبان يابا محب وقوله مع أن بعضه سبق في العصبان أى تكمله

وما الذي ألمدى مع القريب \* في الارث من حظ ولا نصيب

وقوله والاخ والعم لام وأب \* أو ولي المسدلى بشرط النسب

وأشار الشارح بذلك الى أن في كلام المصنف تكرار في الجملة (قوله فقال) عطف على أرذف

كان غوت السفلى  
في المثال الأخير من الوسطى  
والعليا فترث العليا بالأختة  
والوسطى بالأمومة وقد  
يجتمع في الشخص جهتا فرض  
ونصيب كابت عم موالخ  
لام أو زوج فترث بهما حيث  
أمكن والله تعالى أعلم ولما  
انتهى الكلام على العصبان  
أرذف ذلك يابا محب مع  
أن بعضه قد سبق في  
العصبان فقال

\* (باب الحی) \*

أى باب بيان ذى المحب وهو باب عظيم فى الفرائض ويحرم على من لم يعرف  
المحب أن يقتضى فى الفرائض كفى شرح الترتيب (قوله وهو لغة التمتع) فالمحاجب لغة التمتع  
ومنه قول الشاعر

له حاجب في كل أمر يشينه • وليس له عن طالب العرف حاجب

قال بعضهم يعني به النبي صلى الله عليه وسلم أي لم صلى الله عليه وسلم مانع عن كل أمر مشبه  
وليس له مانع عن طالع المعروف والأحسان (قوله) واصطلاحاً مانع من قام بسبب الارث  
أي كالتوارث فخرج من لم يقم بسبب الارث لا يسمى حجياً اصطلاحاً وقوله من الارث بالكتابة  
أي من الموروث بكتابه وهذا حتى يجب الحرمان وقوله أو من أفرضه أي أو من أعظم  
نصيبه وهذا يسمى يجب النقصان فأول التتبع للثلاث (قوله وهو) أي أذهب عما في الترجمة  
لأن المراد به في الترجمة المحب بالانحصار فقط كما سذكره الشارح وقوله يجب بالارصاف  
أي سببها وقوله وفي الأوزاع السابقة أي التي هي الرق والقتل واختلاف الذين ألحق ماسبق  
وقوله ويجب بالانحصار أي بسببهم (قوله وهو المراد عند الإطلاق) حتى أطلق المحب  
فالمراد به المحب بالانحصار نقصاناً لا حرماناً لكن هذا في التراجم كما في ترجمة المتن وما في  
الافتاء فالمراد به المحب بالانحصار حرماناً فإذا قيل في الافتاء فلان محبوب كان المراد أنه  
محبوب بالانحصار حرماناً (قوله وهو المقصود بالترجمة) أي وهو المراد بالنصف بترجمته  
أي بقوله باب المحب (قوله وهو قسمان) الضمير طالع للجب بالانحصار وقوله يجب  
نقصان أي يجب ترتب عليه النقصان (قوله وهو سبعة أنواع ألحق) قد ذكر الشارح منها  
وأنها الانتقال من تعصب إلى تعصب أقل منه كاستقلال الاخت من النصف  
بالتعصب إذا كانت مع البنت إلى الثلث بالتعصب إذا كانت مع أخيهما والها الانتقال من  
فرض إلى فرض أقل منه كاستقلال الثلث من النصف فرضاً إلى الثلث بالتعصب مع ابن  
وربها انتقال من تعصب إلى فرض أقل منه عكس ما قبله كاستقلال الأب أو الجد مع  
الابن من أرث جميع المال تعصباً إلى السدس فرضاً ونها سهم أرمجة في الفرض كما  
في النبات فان بعضهن يراحم بعضاً في الثلث وسادسها أرمجة في التعصب كما في  
المتن فان بعضهم يراحم بعضاً في التعصب وسادسها أرمجة بالمولد كما في أم وزوج وأخت  
غير أرم ولا ينفق عليها أن تخامس وما بعده لا تعين فيه المحاب من المحبوب بل لك أن  
تعتبر كل واحد منهم محابواً أن تعتبر مجموعاً أه من حاشية الأمر بتصرف (قوله  
ذكرتها في شرح الترتيب) قد عرفت (قوله منها الانتقال ألحق) في النصرة بالانتقال مسأحة  
لأنه فرع عن ثبوت الانتقال عنه أولاً كان ثبت للزوج النصف أولاً ثم ينقل عنه إلى  
الربع وأوجب بانه اعتباري فلا حرج أن له النصف أولاً ثم انتقل عنه إلى الربع وويؤيد ذلك  
أن أرث الزوج بالنصف بشرط عدم الفرع الوارث وأرثه للربع بشرط وجوده والأصل  
عدمه وقوله من فرض أي كالنصف وقوله إلى فرض أقل منه أي كالربع (قوله) ويعلم  
أكثرها أي أكثر الأنواع السبعة (قوله ويجب حرمان) أي يجب ترتب عليه الحرمان

\*(باب الحجب)\*

وهو لغة التبع واصطلاحاً  
منع من قام به سب الاوث  
من الارث بالكلية أو من  
أوفر خطه، وهو عتمان حجب  
بالاوصاف وهي الموانع  
الساجدة وحجب الأشخاص  
وهو المراء عند الاملاق  
وهو المنة وبدا لترجة وهو  
قيمان حجب نقصان وهو  
سبعة أنواع ذكرها  
في شرح الترتيب منها  
الانتقال من فرض إلى  
فرض أفضل منه كحجب  
الزوج من النصف إلى  
الرابع وبسبب أكثرهما  
سبق وعما سبق في قتأمل  
وحجب حرمان

من الميراث بالاب) لانه ادلى به وقوله (في احواله) أي الاب والجد (الثلاث) نشر به في الاحوال الثلاث التي ذكرتها من الارث بالفرض أو التصيب أوهما (وتسقط المجدات من كل جهة) أي من جهة الام أو من جهة الاب (بالام) أما التي من جهة الام فلا دلائها وأما التي من جهة الاب فليكون اقرب من برن بالامومة (فافهمه) أي ما ذكرته لك (وقس ما تشبهه) فيصعب كل حد قريب كل جذ أبعد منه لادلايه وهو نفس المجدات بعضها على التفصيل السابق ويحجب كل من الاب أو المجدة المجدة التي تدلي به دون غيرها (وهكذا) سقط (ابن الأبن) وبنت الابن (بالابن) وكذا كل ابن ابن وبنت ابن فإزايين ما بن اقرب منه (فلا تنسخ) أي تطلب (من) هذا (الحكم الصحيح) أي المجمع عليه (معدلا) أي مثلا إلى حكم باطن بأن تورث ابن ابن مع ابن (وتسقط الاخوة) سواء كانوا اشقاء أو اباء أو امهات أو ذكور أو إناثا أو شقائق (بالدنين) والمراد الواحد فأكثر كما هو معلوم

وهو مسطوف على قوله بحجب نقصان (قوله وقس سبق بعضه) أي تجب الاخ للاب بالاخ الشقيق وقوله شيئا منه أي من أفراد وقوله مقدما أي حالة كونه مقدما وقوله فقال عطف على ذكر (قوله والمجد محصور عن الميراث) أي عن الارث وقوله بالاب أي بسبب لآب (قوله لانه ادلى به) أي لان المجدات تنسب إلى الميت بواسطة الاب (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله يشير به إلى قوله في احواله فيجمل أن الصغير للاب أو للجد كما أشار إليه الشارح وقوله من الارث بالفرض الخ بيان للاحوال الثلاث (قوله وتسقط المجدات من كل جهة) أي تسقط من الورثة وقوله أي من جهة الام أو من جهة الاب أي أو من جهة ما فأوامعة خلاصه يجوز الجمع وقوله بالام أي بسبب الام (قوله أما التي من جهة الام فلا دلائها) أي أما سقوط التي من جهة الام فثابت لادلائها بالام وقوله وأما التي من جهة الاب فليكون الام الخ أي والمسقوط التي من جهة الاب فثابت ليكون الام الخ ووجه كون الام اقرب من برن بالامومة انها ترث بالامومة وبلاوسطة والمجدات برن بالامومة وبلاوسطة فإني من جهة الاب ترث بالامومة بواسطة الاب أي باعتبار كونها ام أبي والتي من جهة الام ترث بالامومة بواسطة الام أي باعتبار كونها ام أبي وهذا ينفع اصالتها فمما سبق (قوله فافهمه) أي اعلمه وقوله أي ما ذكرته أي من حجب المجدات بالاب وسقوط المجدات بالام (قوله وقس ما تشبهه) أي في حجب البعد بالاقرب والصغير بالأكبر من حجب المجدات بالاب وحجب المجدات بالام وبين الشارح ما تشبهه حجب المجدات بالاب بقوله فيصعب كل جذ قريب كل جذ أبعد منه وبين ما تشبهه حجب المجدات بالام بقوله وتقصص المجدات بعضها بالبعض الخما حجب كالمجدة لقريبة من جهة الام والبعض المحبوس كالمجدة البعيدة من جهة الاب وقوله ويحجب كل من الاب أو المجدة المجدة التي تدلي به أي جسدة الميت التي تدلي بكل من الاب أو المجدة فالاب يحجب المجدة التي تدلي به وهي أمه وأمهاتها والمجدة يحجب المجدة التي تدلي به وهي أمه وأمهاتها وقوله ودون غيرها أي غير التي تدلي به كام الام وأم الاب بالنسبة للمجد (قوله وهكذا) أي ومثل هذا أي ما ذكره بين الشارح مفاد التشبيه بقوله يسقط وقوله ابن الابن مبتدأ خبره هكذا قبله وقوله وبنت الابن أشار به إلى أن في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت وقوله ما بن أي بسبب الابن وقوله وكذا كل ابن ابن وبنت ابن الخ أي فسقطان حال كونهما تازان ما بن اقرب منهما (قوله فلا تنسخ الخ) أي إذا علمت ما ذكر فلا تنسخ الخ وقوله عن هذا الحكم أي الذي هو حجب ابن الابن بالابن ويحجب شموله بحجب المجدات بالاب والمجدات بالام وقوله معدلا المشهور قرأته بغير الدال لكن القياس فتحها لأن ما جاء على فعل عما فعله على وزن ضرب يضرب فان أريد منه المحدث فقياسه الفتح وان أريد منه المكان أو الزمان فقياسه الكسر والمراد منه هنا المحدث كما أشار إليه الشارح بقوله أي بخلاف قياسه الفتح ويكون الكسر جماعا وقوله بان تورث الخ تصوره الحكم الباطل (قوله وتسقط الاخوة) أي جنسهم يدخل الواحد ولا كثر وقوله سواء كانوا اشقاء الخ تعميم أول في الاخوة وقوله وسواء كانوا ذكورا أو إناثا الخ تعميم ثان بهم وقوله بالدين أي جنسهم بالصادق بالواحد والاكثر كما أشار إليه الشارح بقوله والمراد الخ

وقوله وسيرح به في بني الان أي بقر له بيان فيه الجمع والوحدان (قوله وبالاب الادنى)  
 أي وتسقط الاخوة بالاب الادنى أي الاقرب واحتزبه من الاب الاعلى كما أشار إليه الشارح  
 بقوله دون الاعلى فلا تسقط الاخوة به وقوله وهو أي الاعلى (قوله كما رويننا) الاروج  
 قراءته بالبناء للمجهول وحسنه فاصله روى لنا فدخله المحذف للمار والاصال للغير  
 ويصح قراءته بالبناء للمعلوم وهو الذي يشير به الشارح وكأنه لم يرتض الاوّل لان المحذف  
 والاصال سماح (قوله ذلك) أي سقط الاخوة بالبنين وبالاب الادنى واسم الإشارة  
 مفعول روي بنا على بناءه للمعلوم وقوله في معنى ماورد الخ أي بسبب الاختصاص وم معنى اللفظ  
 الذي ورد في القرآن وهو لفظ الكلالة في آية العتي قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة  
 أو امرأة الآية وقوله تعالى يستعولك قل الله يقتك في الكلالة الآية فالآية الاولى تفيد  
 بفهموها يجب الاخوة للام بالولد أو بالوالد والبنية تفيد بفهموها يجب الاخوة  
 الاشقاء والاب بها أفاده المحقق (قوله فان الكلالة من لم يخلف الخ) أي ومفهومه ان  
 من خلف ولدا أو والدًا فلا شيء لاختوته فعلم من هذا سقوط الاخوة بالبنين وبالاب الادنى  
 (قوله أو كما روي بنا ما يؤدى الى ذلك) أي الى سقوط الاخوة بالبنين وبالاب الادنى  
 وأما أنه تخلو تخموز الجمع وكذلك أو التي فيا بعد فان ذلك كما هو مروي عن القرآن مروى عن  
 الرسول ومروى عن الفقهاء والغرضين وغيرهم وقوله في قوله أي من قوله في معنى من  
 البسامة لانه بيان لما يؤدى الى ذلك وقوله غابني فلا روي الخ وفي رواية فهو لا روي الخ وفي  
 رواية فما بقى القروض الخ وفي رواية فما بقى الورثة الخ (قوله ولا شك ان كلا  
 الخ) هذه ضخمة الحديث بينهما لشارح وجه كونه يؤدى الى سقوط الاخوة بالبنين  
 وبالاب وقوله وكذا ابن الابن الخ أي بذلك ليس بينه وبين المحدث وان كان ابن  
 الابن سيذكره المصنف (قوله أو كما روي بنا ذلك) أي سقوط الاخوة بالبنين وبالاب وقد  
 عرفت ان أو ما نعت تخلو تخموز الجمع وقوله وغيرهم أي من بقية العلماء وقوله فانه جمع  
 عليه أي لان هذا الحكم يجمع عليه فهو تيسر لقوله عن الفقهاء والغرضين وغيرهم  
 (قوله ولما كان الابن حقيقة خاصا الخ) أي ولما كان الابن حال كونه حقيقة خاصا الخ  
 وقوله وكان ابن الابن الخ ضعف على كان الاولى وقوله اجاب أي بالاجماع وهو دليل لكون  
 ابن الابن كالابن وقوله صرح بذلك أي يكون ابن الابن كالابن في حجب الاخوة وقوله  
 قوله أي في قوله والداه الآية بمعنى في والداه الاولى للعدنية (قوله وبني الننين) أي وتسقط  
 الاخوة بحيثس بني الننين الصادق بالواحد والاكثر كما صرح به (قوله كيف كانوا)  
 كيف ساس استقام في عمل نصب على أنه خبر لكان ان كانت ناقصة أو على أنه حال ان  
 كانت تامة بمعنى وجد والواو اسمها على الاول وماعلا على الثاني وقوله على أي حاله تفسير  
 لسكتي على كل من لاحمالين وإن أفهم كلام بعضهم قصره على الثاني وقوله من قرب  
 أو بعيد ان لاى حالة (قوله ولما كان من المعلوم الخ) كان انحصارته أن يقول ولما كان  
 الواحد من بني الننين وكذا من الننين كالمجمع في حجب الاخوة صرح بذلك بقوله لسان  
 الخ وقوله بأنه أي المحال والشأن والقاعدة أن خبر الشأن يغبر ما بعده وهو هنا قوله

وسيرح به في بني الان  
 (وبالاب الادنى) دون الاعلى  
 وهو المجتزأ (كما رويننا) ذلك  
 في معنى ماورد في القرآن  
 العزيز فان الكلالة من لم  
 يخلف ولدا أو والدًا أو كما روي بنا  
 ما يؤدى الى ذلك عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 في قوله غابني فلا روي رجل  
 ذكر ولا شك ان كلام ابن الابن  
 والاب وكذا ابن الابن أو  
 من الاخوة أو كما روي بنا ذلك  
 عن الفقهاء والغرضين  
 وغيرهم فانه يجمع عليه ولما  
 كان الابن حقيقة خاصا بان  
 الصلب وكان ابن الابن  
 كالابن في حجب الاخوة اجابا  
 صرح بذلك قوله (وبني  
 الننين كيف كانوا) أي على  
 أي حاله كانوا من قرب أو بعد  
 ولما كان من المعلوم انه  
 ليس المراد ببني الننين  
 وكذا بالبنين في حجب  
 الاخوة

ليس المراد الخ وقوله الجميع بالنصب على أنه خبر ليس وقوله بل الواحد الخ اضرب  
انتقالى وقوله في ذلك سواء أى مستويان في حبب الاخوة وقوله مرشح بذلك أى يكون  
الواحد والجماعة سواء وقوله بقوله أى في قوله كما تقدم غير مرة (قوله سبان) بكسر السين  
تقدمت على وهو خبر مقدم والجميع وما عطف عليه مبتدأ مؤخر وقوله أى سواء تفسر لسبان  
وقوله فيه متعلق بسبان والضمير للجميع السابق كما أشار إليه الشارح بقوله أى المحكم الخ  
(قوله الجميع) المراد به ما فوق الواحد فصدق بانثنين فأكثر كما أشار إليه الشارح بقوله  
الصادق الخ (قوله والوحدان) يضم الواحد جمع واحد كعربان جمع راع وشبان جمع شاب كما  
في القاموس والصحاح أو بكسر الواو جمع واحد بمعنى واحد كعلمان جمع غلام وضبطه العلامة  
الحفني بالكسر وجعله جمعاً لواحد ثم حكم بشذوذه وهو متعلق لا يعول عليه كما قاله المحقق  
الامير (قوله جمع واحد) لكن الجميع ليس مراد بل المراد به الواحد كما مر من أملا من اطلاق  
اسم السكلى وارادة المجزوء لان المفرد جزء الجميع وانما كان المراد به الواحد لملأ به بالجميع  
المراد به ما فوق الواحد (قوله فلا تظن الجميع شرطاً) تقرير على قوله سبان فيه بالجميع  
والوحدان أى فلا تظن الجميع الواقع في عبارة المصنف شرطاً في جميع الاخوة (قوله ولما  
كان الاخوة كلام الخ) قد عول على كلام المصنف وقوله بمن يجب به الاشتقاء أى وهو  
ثلاثة الابن وابن الابن والاب فالأخ الشقيق يجب به سلامة والأخ للاب يجب به ولأه  
الثلاثة وبالأخ الشقيق وكذلك الشقيقة إذا صارت مصيبة مع الغير كما تقدم وابن الأخ  
الشقيق يجب به ولأه وبالجد والأخ للاب وكذلك الأخ للاب إذا صارت مصيبة مع الغير  
كأمر وابن الأخ للاب يجب به ولأه وابن الأخ الشقيق والعم الشقيق يجب به ولأه وابن  
الأخ للاب والعم للاب يجب به ولأه وبأه والعم الشقيق وابن العم الشقيق يجب به ولأه وبأه  
للأب وابن العم للاب يجب به ولأه وبأه والعم الشقيق والمولى المتفق ذكره كراعيان أو بنى  
يجب به ولأه وبأه والعم للاب اه من الأولوة ينصرف (قوله وزائدة على ذلك) أى  
وزائد على ما يجب به الاشتقاء فالزيادة بمعنى الزائد ولذلك قال مرشح بالزائد ويصح أن  
يكون على تقدير مضاف أى زى زادة والهوج لذلك أن الزيادة لا تعجب وانما يجب  
أن الزائد الذى هو ذو الزائد (قوله مرشح بالزائد) جواب لما وقوله بقوله أى في قوله كأم  
مراراً كثيرة (قوله ويفضل ابن الأم) أى يزيد الأخ للام على الأخ الشقيق والأخ للاب  
فيعلم من ذلك أن الأخ للام يسقط بما سقط به الأخ الشقيق والأخ للاب من الابن وابن الابن  
والأب وبز بدلهما بأنه سقم بما سقذ كمن من الجد والفت وبنت الابن فيسقط بسنة  
ولا يسقط بالأخ الشقيق (قوله وكذا بنت الأم) أى فان الأم ليس بقدر وقوله وهما أى  
ابن الأم وبنت الأم وقوله الأخ والأخت للام فالمراد من ابن الأم الأخ للام والمراد من بنت  
الأم الأخت للام (قوله بالاسقاط) متعلق بفضل وكان المناسب لقوله ما قوت سقط الاخوة  
الخ أن يصبر بالسقوط لأنه لاحظ هنا اسقاط الغير له والمخطئ سهل وقوله بالجد أى  
بسبب الجدة (قوله فافهمه) أى فاعلم المحكم المذكور وهو اسقاط الأخ للام بالجد وهو المراد  
باسم الإشارة في قول الشارح أى ذلك فهو تفسير للغير وقوله فهما معهما أى مطابقاً

الجميع بل الواحد والجماعة  
في ذلك سواء مرشح بذلك  
بقوله (سبان) أى سواء  
(فسه) أى المحكم  
الذكر وهو يجب الاخوة  
بهم (الجميع) بالثنين  
فما زاد (والوحدان) جمع  
واحد فلا تظن الجميع شرطاً  
ولما كان الاخوة للام  
يجب من يجب به  
الاشتقاء وزيادة على ذلك  
مرشح بالزائد بقوله (ويفضل  
ابن الأم) كذلك بنت الأم  
وهما الأخ والأخت للام  
(بالاسقاط) أى المحكم  
(بالجد فافهمه) أى ذلك  
فهما معهما

للاواقع وقوله على احتياط أى ثبت وقوله ويقين أى جزم وقوله لا على شك وتردد  
 العطف فيه لتفسير (قوله وبالنسب) أى وبفضل ابن الام بالاقتطاع بالنسب أى بحسن  
 الصادق بالواحدة فأكثركا أشار إليه الشارح بقوله الواحدة فأكثر وقوله وبنات الابن أى  
 جنسهن الصادق بالواحدة فأكثركا أشار إليه الشارح بقوله كذلك أى الواحدة فأكثركا  
 (قوله كما صرح به) أى بأن المراد الواحدة فأكثر في البنات وبنات الابن وقوله بقوله  
 أى في قوله فالبا معنى (قوله جمعوا ووجدنا) أى سواء كن جماعا وهو ما فوق الواحدة  
 فصديق ما ثبتين فأكثر أو وجدنا انضم الواو وكسر ها والمراد به الواحدة بدل ليل مقابلة  
 بقوله جمعا كما تقدم (قوله فقل لي زندي) أى لانه ينبغي طلب الزيادة من العلم قال تعالى وقل  
 رب زدني علما وقوله من هذا العلم المتفق عليه وغيره أى لأن حذف المعمول يؤذن  
 بالعموم (قوله فليخلص) أى من كلام المصنف وقوله أن الاخوة للام المراد بهم ما يشمل  
 الاخوات للام وقوله يصحون بسنة أى بأحد سنة وقوله بالابن وابن الابن الخ يدل من  
 قوله بسنة وقوله اجما أى بالاجماع وقوله لآية السكالة الاولى أى انه وهو ما واية  
 السكالة الاولى هي قوله تعالى وان كان رجلا فحورث كلالته الخ وقد بدأ بالاولى لانها الثبوتية  
 للذمى بمفهومها الكون المراد بالاخوة فيها الاخوة للام وأما آية السكالة الثانية التي هي  
 قوله بسنة فتقرئ قل الله يتسكى في السكالة الخ فالمراد بالاخوة فيها الاخوة لابوين اولاد  
 (قوله لان السكالة من لم يخلف ولدا ولا والدا) أى لان معنى السكالة لم يمت لم يخلف ولدا  
 وان نزل ولا والدا وان علا وقوله وقيل فيها غير ذلك مما ذكرته في شرح الترتيب أى  
 وقيل في السكالة غير هذا القول مما ذكرته في شرح الترتيب قال فيه وقيل السكالة  
 اسم للورثة اذ لم يكن فهم ولا والدا والورثة لم يمت فاقد للولد وقيل ورثة فاقد ورور  
 التوقف فيها عن عز رضى الله عنه اه وقد نظم بعضهم هذا المخلاف بقوله  
 وفي المراد بالسكالة اختلف \* والاكترون انه معارف  
 فقبل وارثون ما فهم ولد \* والدا وقيل ممت فقد  
 ذنب وقيل فاقد للولد \* أو وارثون فاقد رة فاعدد  
 والوقوف في معناه يروى عن غيره \* وعز وساق الى الجمل اشترى  
 (قوله لكن خص الخ) هذا استدراك على قوله لآية السكالة مع قوله لان السكالة من لم  
 يخلف ولدا ولا والدا لان الام والمجدة دخلتا في ذلك والتخصيص في الحقيقة للفقوم وهو انه  
 لو لم يكن كلالته بان كان له ولد أو والدا لم يراى الاخوة فيخرج من ذلك الام والمجدة وكذلك  
 خص من مفهوم السكالة في الآية الثانية الميت فانها لا تخص الاخوة الا بغير اولاد  
 والمعد في ذلك السنة (قوله ثم بنات الابن) أى جنسهن الصادق بالواحدة فأكثركا أشار  
 إليه الشارح بقوله الواحدة فأكثر وقوله سقطن أى من عدد الورثة لمجتمعت بالبنات عند  
 حوزن الثمن (قوله مع حاز البنات الثمن) أى متى استحق البنات الثمن بأن كن  
 اثنتين فأكثر فالمراد من الحازة الاستحقاق لا الاعتدال لانه لا يتوقف سقوط بنات الابن عليه  
 والمراد بالبنات ما يشمل بنتين فأكثر ولا يخفى أن جواب الشرط محذوف دل عليه ما سبق

(على احتياط) وبغير  
 لا على شك وتردد  
 (وبالنسب) الواحدة  
 فأكثر (وبنات الابن)  
 كذلك كما صرح به وقوله  
 (جمعوا ووجدنا) من البنات  
 وبنات الابن (فقل لي زندي)  
 من هذا العلم المتفق عليه  
 ومن غير فليخلص ان الاخوة  
 للام يصحون بسنة لابن  
 وابن الابن والبنات وبنات  
 الابن والاب والمجدة اجما  
 لآية السكالة الاولى لان  
 السكالة من لم يخلف ولدا  
 ولا والدا وقيل فيها غير  
 ذلك مما ذكرته في شرح  
 الترتيب لكن خص من  
 السكالة الام والمجدة فلا  
 يجهان ولدا الام بالاجماع  
 (ثم بنات الابن) الواحدة  
 فأكثر (سقطن متى حاز  
 البنات الثمن)

بأنه مفهوم قول ابن مسعود  
رضي الله عنه السابق في  
بنت وبنت ابن وأخت  
حيث قال لبنت النصف  
ولبنت الابن السدس  
تكملة الثلثين وأخبر أن  
ذلك بقضاء النبي صلى الله  
عليه وسلم والفقي في الأصل  
الشاب أو البنت (الاذا  
مصيبين الذكر من ولد الابن  
وهو القريب المأربك سواء  
أكان في درجة بنت الابن  
أو أنزل منها الاحتياج اليه  
على ما ذكره) أي  
الفرضين وقدمته في باب  
التعصيب بخلاف ابن  
مسعود رضي الله عنه حيث  
جعل الفاضل بعد فرض  
البنات للذكر خاصة وأسقط  
بنات الابن (تمة)

والتعديل متى حاز البنات الثلث سقطت بنات الابن (قوله باق) أي بامن له تنبيه في  
الفرائض شأنه لا مضافاً لم وإن سكان الفقي في الأصل الشاب أو البنت كما سبذكره  
الشارح وفيه إشارة إلى أنه ينبغي لطالب العلم صرف زمن الشبوينة في طلب العلم لأنه زمن  
القوة والنشاط المحتاج إليها فيه وينبغي له أيضاً أن يكون متضافت كونه في نفسه وببذل  
ماله في طلب العلم ليحصل له مقصوده (قوله مفهوم قول ابن مسعود الخ) أي فإن مفهوم  
قوله ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين أنه لو كمل الثلثان البنات بأن كن اثنتين  
فأكثر فلا شيء لذات الابن وقوله حيث قال أي لأنه قال ولو حذفت ذلك ما ضره ويكون  
ولبنت الابن السدس الخ يقول القول في قوله مفهوم قول ابن مسعود وقوله وأخبر أن  
ذلك الخ أي حيث قال لأقضي فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم وغرض الشارح بذلك  
دفع ما قد يقال كيف يقول وقد يستدل بكلام ابن مسعود مع أن كلام البهائي ليس بحجة  
ووجه المدعى أنه أخبر بأن ذلك بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم فالاستدلال به في المحقق فهو  
قضاء النبي صلى الله عليه وسلم (قوله والفقي في الأصل) أي في اللغة وإنما قال في الأصل لأن  
المراعيه هناك من له تنبيه في الفرائض وقوله الشاب أو البنت هما الطلاقان للفقي (قوله الا  
إذا مصيبين الذكر) أي الا اذا قواهم الذي كان كافياً أولاً فلا يسقطن وقوله من ولد الابن  
يقطع الهمة للورث ومن يسانه مشوبة ببعض أي الذي هو بعض ولد الابن وقوله وهو  
القريب المأربك أي الذي جعل الله فيه تركه وسأني نعرفه في الفائدة وقوله سواء  
كان في درجة بنت الابن أي بان كان أخاها أو ابن معها وقوله أو أنزل منها أي بان كانت  
جمته أوجه أمه أو جدته وقوله لاحتياجها اليه أي لاحتياج بنت الابن إلى الجد المأربك من ولد  
الابن وهو علة لتعصيبها فكانت قال وإنما أعصمها لاحتياجها اليه وإنما احتاجت اليه  
لأنه لم يفضل لها من الثلثين شيء (قوله على ما ذكرنا) أي حال كون ذلك جارياً على ما ذكره  
الفرضين ولا يخفى ما في آخر المصراعين من التعجيب وقد تقدم مستوفى عند قوله وهكذا  
أن كثرنا أوزاداً والخ وقوله أي الفرضيون تفسير للفقير وهو الواو وهم معاوون من  
السباق (قوله وقدمته في باب التعصيب) أي في شرح قوله

والابن والاخ مع البنات \* عصباتهن في الميراث

(قوله خلافاً لابن مسعود) أي حال كونهم مخالفين لابن مسعود فهو حال من الواو في ذكرنا  
روافق ابن مسعود أبو ثور من أئمةنا وعلم من كلام الشارح أن في المسئلة قولين وفيها قول  
ثالث للصرين وهو التفصيل بين أن يكون ابن الابن في درجتها فصاحبها وأن يكون أنزل  
منها فلا يصحبها ففي المسئلة ثلاثة أقوال (قوله حيث جعل الخ) أي لأنه جعل الخ وإنما  
جعل الفاضل بعد فرض البنات للذكر خاصة وأسقط بنات الابن لأنه لو جعل بينهم للذكر  
مثل هذا الاثنان زاد حق البنات على الثلثين ولا يرد حقهن على الثلثين ولأن الاثنان إنما  
تصير عصمة بالذكور إذا كانت صاحبة فرض عند الافتراق كالحف والأخت وأما إذا لم تكن  
كذلك فلا تفسر به عصمة كبنات الاخ وبنت العم وأجيب عن الأول بأن استحقاق  
البنات بالفرض واستحقاق بنات الابن بالتعصيب وهما مسلمتان مختلفتان وعن الثاني بأن

بنت الابن صاحبة فرض عند الانفراد الا ترى انها تأخذ النصف عند عدم البنات بخلاف  
 بنت الاخ وبنت اعم (قوله ما قلناه في بنت الابن مع بنتي الصاب) أي من سقوط بنت  
 الابن مع بنتي الصاب وقوله يحرق في كل بنت ابن فإزالة مع من يستغرق الثلثين الخ  
 فاسقط بنت الابن الذائرة مع من ذكر (قوله كفت ابن ابن مع بنتي ابن) لبنتي الابن الثلثان  
 ولا شيء لبنت ابن الابن الا اذا عصها من في درجتها أو أسفل منها وقوله وكفت وبنت ابن  
 وبنت ابن ابن لبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين ولا شيء لبنت ابن  
 الابن الا اذا عصها من في درجتها أو أسفل منها وقوله وكفت ابن وبنت ابن وبنت  
 ابن ابن ابن لبنت الابن النصف ولبنت ابن الابن السدس تكملة الثلثين ولا شيء لبنت  
 ابن ابن ابن الابن الا اذا عصها من في درجتها أو أسفل منها (قوله فلا شيء للنازلة في الصور الثلاث)  
 أي لاستغراق الثلثين كباين والباقي برزعا من ان لم يكن هناك عاصب (قوله الا اذا كان  
 معها) أي مع النازلة (قوله كما سبق في الإشارة الى ذلك) أي في باب النصف حيث قال  
 هناك وتريد بنت الابن بانه بعضها ابن ابن في درجتها مطلقا بعضها ابن ابن أنزل منها اذا  
 لم يكن لها شيء في الثلثين الخ (قوله ومثلهن الاخوات الخ) أي في اسقاط الاخوات لاب عند  
 استغراق ابن الثلثين الا اذا كان هناك أخ لاب فعضه وقد بين ذلك المصنف بقوله اذا  
 أخذن فرضهن الخ (قوله أي ومثل البنات) أشار الى أن الظهر راجع للبنات (قوله الا لا في  
 بدلين بالقرب من الجهات) أي الا لا في يتسعين الى الميت بسبب قربهن من جميع الجهات  
 والمراة بالمجم مافوق الواحد لان القرب جهة تين جهة الأب وجهة الام وكان الاولى للشارح  
 ان يقول أي جهتي الأب والام بدل قوله أي جهات الأب والام تنبها على ان المراد بالجمع  
 مافوق الواحد وذلك قاله سقط المارديني بعد قول النظم من الجهات أي جهتي الأب  
 والام ويمكن ان يكون الجمع باقاعا على حقيقته نظرا الى تعدد الجهة باعتبار تعدد الاخوات  
 لانه لكل اخت جهة فان فحتم ان يكون امتان الشارح بالجمع في التفسير إشارة لذلك  
 أعاده الرشيدى (قوله وهن) أي الاخوات الثلاثي بدلين بالقرب من الجهات (قوله اذا  
 أخذن فرضهن) أي اذا أخذت الشقيقات مفروضهن وفي بعض النسخ خطنهن أي  
 نصبنهن والمراد بالاخت الاستحقاق وان لم يحصل لاخت حقيقة والفرض بمعنى المفروض  
 والمخط بمعنى النصيب وقوله وافيأ أي كاملا وهو حال من فرضهن وهي حال لازمة لان  
 فرضهن لا يكون الا كاملا اذا عد منهن لا يرث أقل من الثلثين بالا جاع كما في الفروض  
 ويحتمل على بعد أنه احتزبه عمالو حيث أحدى الاختين بالوصف (قوله وهو) أي  
 فرضهن وقوله بأن كن الخ تصور تركبهن بأخذن الثلثين (قوله أسقطن) أي حين  
 والجملة جواب اذا وقوله أولاد الاب أي جذهن الصادق بالواحدة والاكثر كما أشار اليه  
 الشارح بقوله سواء الواحدة والاكثر (قوله وفي قوله) خبر مقدم وافيأ ما مبتدأ مؤخر  
 وقوله البوا كما يجب بكية وقوله ايماء الى انهن الخ أي إشارة الى انهن الخ وقوله الا  
 الكاه على الميت فقط أي لا الارث لسقوطه بأسغراق الثلثين والمراد حصل لهم الكاه  
 بالفعل أو بالقوة ويحكي ان ابن الجوزي سئل عن ابن وأم ولم يختلف الميت لهما شيئا ما يرث كل

ما قلناه في بنت الابن مع بنتي  
 الصاب يحرق في كل بنت ابن  
 فإزالة مع من يستغرق الثلثين  
 من بنات الابن العالمات  
 كفت ابن ابن مع بنتي ابن  
 وكفت وبنت ابن وبنت  
 ابن ابن وكفت ابن وبنت  
 ابن ابن وبنت ابن ابن  
 فلا شيء للنازلة في الصور  
 الثلاثة الا اذا كان معها في  
 درجتها أو أسفل منها ابن  
 فعضه كما سبق في الإشارة  
 لذلك والله اعلم (ومثلهن)  
 أي ومثل البنات (الاخوات  
 الثلاثي بدلين بالقرب من  
 الجهات) أي جهات الأب  
 والام وهن الاخوات  
 الشقيقات (اذا أخذن  
 فرضهن وافيأ) وهو الثلثان  
 بأن كن متدين فأكثر  
 (أسقطن أولا دالاب) وهن  
 الاخوات للأب سواء  
 الواحدة والاكثر وفي قوله  
 (البوا كما) ايماء الى انهن  
 لم يحصل لهن الا البكاء على  
 الميت فقط



(وان يتكهن أخ لمن)

أى وان يتكهن مع  
الاخوات الاب أخ لاب  
(حاضرا) معهن (عصبن)  
واقسموا أو اقسموا الباقي  
بعد الفرض للذكر مثل حظ  
الأنثيين خلافا لابن مسعود  
رضي الله عنه حيث جعل  
الساقى للأخ للأب دون  
الأخت للأب وقوله (باطنا  
وظاهرا) فيه إجماع إلى أن  
ذلك حكم بالحق لنفوذ  
باطنا وظاهرا وما كانت  
الأخوات للأب لمن كنات  
الابن في جميع الأحكام لأن  
بنت الابن تصبها من هو  
أنزل منها إذا لم يكن لها في  
الثنتين شئ ولا كذلك  
الأخت للأب فإنه لا تصبها  
الاخ لأب فقط فلا تصبها  
ابن الأخ وان احتاجت إليه  
صرح بذلك في ضمن حكم  
عام فقال (وليس ابن  
الأخ) وابنه وان نزل سواء  
كان شقيقا أو لاب (بالعصب  
من مثله) من بنات  
الأخ لأنهن من ذوى الارحام  
(أوفوقه في النسب) من  
بنات الأخ كذلك أو من  
أخوات المحتاحات إليه  
لأنه لما لم تصب من في  
درجته لم تصب من فوقه  
بالأولى فائدة القريب  
المبارك هومن لولاه سقطت  
الأنثى التي تصبها

منهما فقال يرث الابن البنت والام الشكلى أى المحزن (قوله وان يكن) أى يوجد وقوله أخ  
لمن أى معهن فاللام بمعنى مع كما أشار إليه الشارح بقوله أى وان يكن مع الاخوات للأب  
أخ لاب وقوله حاضرا أى حالة كونه حاضرا أى موجودا واحتز به من المفقود وساقى  
في بابيه وقوله معهن لأحاطة به بعد قوله وان يكن مع الاخوات الأخ وقوله عصبن جواب  
الشرط وقوله واقسموا أى الأخ والأخت وهذا راجع للواحدة وقوله أو اقسموا أى  
الأخ والأخوات وهذا راجع للأكثر (قوله خلافا لابن مسعود الأخ) فقد خالف في هذه كما  
خالف في التي قبلها (قوله باطنا) أى عند الله وقوله وظاهرا أى عند القاضى والمفتى اه  
أمر وقوله فيه إجماع إلى أن ذلك الأخ أى أنه لو كان بالباطل لم ينفذ باطنا (قوله وما كانت  
الأخوات الأخ) دخول على كلام المصنف وقوله لأن بنت الابن تصبها من هو أنزل منها  
إذا لم يكن لها في الثنتين شئ أى من نصف أرسدس أو مشاركة فيه أو في الثلثين كما قدمه  
الشارح وقوله فلا تصبها ابن الأخ أى لأنه لا تصب من في درجته وهى أخته لكونها  
من ذوى الارحام وقوله وان احتاجت إليه أى لأنه ليس لها شئ في الثلثين (قوله  
صرح) جوابا لما وقوله بذلك أى بعدم تصب ابن الأخ للأخت وقوله في ضمن  
حكم عام أى لأنه ذكر أولا عدم تصب ابن الأخ من في درجته وهذا حكم زائد على المقصود  
نخذ كعدم تصبها لمن كان فوقه في الدرجة وهو حكم عام لشموله عدم تصبها بنت الأخ  
التي فوقه وعدم تصبها الأخت (قوله فقال) عطف على صرح (قوله وليس ابن الأخ)  
يقطع ههنا من لا ضرر وهو يصح في النجاء التشديد والتخفيف والوزن يصح على كل منها  
الأنه دخله الطي على التخفيف وقوله وابنه أى ابن الأخ وقوله وان نزل غاية في  
ابنه وقوله سواء كان شقيقا أو لاب تعم في الأخ وقوله بالعصب بكسر الصاد المشددة  
لأنه اسم فاعل ومفعوله مائه (قوله من مثله) يحتمل أن من تنكرة موصوفة ومثله  
بالعصب على أنه صفة بمعنى مماثلة له أى التي مماثلة له في الدرجة ويحتمل أنها موصولة  
ومثله بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أى التي هي مثله وحذف مصدر الصلة ههنا نادر  
لعدم الطول وقوله من بنات الأخ يسان أن مثله وهو شامل لأخواته وبناته وقوله  
لأنهن من ذوى الارحام الأولى من ذوات الارحام وهو تعليل لعدم تصبهن (قوله أو  
فوقه) عطف على مثله على الوجهين فيه وهو معلوم الأولى من المطفوف عليه كما يشير إليه  
الشارح بالتعليل وقوله في النسب تنازه كل من مثله وفوقه وقوله من بنات الأخ أى  
الأخى فوقه وهو يسان لمن فوقه وقوله لذلك أى لأنهن من ذوى الارحام وفي بعض النسخ  
كذلك بالكاف بدل اللام والأولى أظهر وقوله أومن الاخوات أى للأب وهو عطف على  
من بنات الأخ وقوله المحتاحات إليه أى لأنه ليس لمن شئ في الثلثين وقوله لأنه الأخ لتعليل  
لعدم تصب ابن الأخ من فوقه من خصوص الاخوات لأنه قد قيل ذلك في بنات الأخ  
ويحتمل دخولهن ويكون التعليل بالنسبة فمن تأكدا (قوله فائدة) أى أولى بدليل ما  
ساقى من قوله فائدة ثانية وقوله فائدة ثالثة وانما حذف الوصف هنا لئلا يلهى (قوله القريب  
المبارك) أى الذى جعل الله فيه البركة وقوله هومن لولاه سقطت الأنثى أى كابن

الابن مع بنت الابن عند استغراق البنات للثنتين وقوله سواء كان أخاها مطلقا أى عن  
 التقيد بكونه فى أولاد الابن فيشمل الأخ للابن مع أخته وقوله أو ابن عمها أى بان كانت  
 بنت ابن عم ابن آخر وقوله أو أنزل منها أى بان كانت بنت ابن عم ابن ابن وقوله فى  
 أولاد الابن أى لأقرب الاخوة والاخوان للاب (قوله وأما القريب المشوم) مقابل للقريب  
 المساكين والمشوم الذى لا يركة نفسه من الشوم ضد الابن وهو يضم الشين والواو ويصح  
 بكون الشين والمهمز قبل الواو وهذا أصل الأول فخفف بقل حركة المهمز الشين وحذف  
 المهمز وقوله فهو الذى لولاه لورثت أى كإن الابن مع بنت الابن فى الصورة لا تبنى  
 الشرح كما سأتى توضيحه (قوله ولا يكون ذلك الامساو باللاتى) أى ولا يكون القريب  
 المشوم الامساو باللاتى فى الدرجة وقوله من أخ مطلقا أى عن التقيد بكونه لبنت  
 الابن فيشمل الأخ للآخت من الاب وقوله أو ابن عم لبنت الابن أى بان كانت بنت ابن مع  
 ابن ابن آخر (قوله وله صور) أى للقريب المشوم صور بصورها وقوله منها أى ومنها  
 زوج وام وأخ للام وأخت شقيقة وأخت لاب وأخ كذلك فلزوج النصف ثلاثة وللأم  
 السدس واحد وللأخ للام كذلك بيق واحد فعلى علمه باثنتين وتكون الثلاثة للآخت  
 فالمسألة من ستة وتعمل لثمانية وسقطت الآخت للاب والأخ كذلك لاستغراق الفروض  
 التركة فلولا الأخ للاب لورثت الآخت للاب السدس تكملة للثنتين فهو مشوم عليها  
 وهذا المثال فى الاخوة وهو الذى أهمله الشارح (قوله فلزوج الربع) أى وهو ثلاثة  
 وقوله وللأم السدس أى وهو اثنان وكذلك قوله وللاب السدس وقوله وللبنت  
 النصف أى وهو ستة فعلى لها واحد وقوله وللبنت الابن السدس أى فعلى لها اثنتين  
 وقوله فعلى المسألة على خمسة عشر أى أصلها اثنا عشر لان فهار بها سدسا وقوله فلو  
 كان الخ أى هذا ان لم يكن معهم فلو كان الخ فهو مقابل لمحذوف وقوله لاستغراق  
 الفروض على لسقوطهما وقوله وتكون اذذاك أى وتكون المسألة وقت ذلك حاصل  
 كما تقدم نظيره وقوله فلولا لورثت أى فلولا ان الابن لورثت بنت الابن السدس  
 وقوله فهو أخ مشوم عليها أى عاد عليها مشومه (قوله المحبوب بالوصف) أى المحبوب بوصف  
 قام به من الاوصاف السابقة فى قول المصنف ومنع الشخص من المرات الخ وقوله  
 وجوده كعدمه أى لانه والحالة هذه كالاجنبى وقوله فلا يجب أحدًا تربع على قوله  
 وجوده كعدمه وقوله لا حرمانا ولا نقصانًا هذا ما علمه جواهر الصحابة ونقل عن ابن  
 مسعود أن الكافر والقائل والرفيق يجب غير حرماتنا لكن لم يضع عنه والصحبة عنهم  
 لا يصحون أحدًا حرماتنا وهذا من مسعود فى محب الزوجين والام نقصانًا للولد والاخوة  
 الكفار والارفاة والقائلين لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة لم يقل وارثين ولا غير  
 وارثين أفاده الرشيدى (قوله والمحبوب بالشخص) أى حرماتنا كما هو معلوم من الإطلاق  
 وقوله لا يجب أحدًا حرماتنا لبقا لالأخ المشوم لانه محبوب بالشخص وقد يجب أخته  
 حرماتنا لاننا نقول الأخ المشوم ليس محبوبا بالشخص وانما سقط لاستغراق الفروض  
 التركة ولذلك سقطت هى معه فالمحجب فى الحقيقة انما هو الاستغراق (قوله وقد يجب

سواء كان أخاها مطلقا أو ابن  
 عمها أو أنزل منها فى أولاد  
 الابن وأما القريب المشوم  
 فهو الذى لولاه لورثت  
 ولا يكون ذلك الامساو  
 للآتى من أخ مطلقا أو ابن  
 عم لبنت الابن وله صور منها  
 ابن فلزوج الربع وللأم  
 السدس وللأخ للام  
 وللبنت النصف وللبنت  
 الابن السدس فتعمل  
 المسألة خمسة عشر فلو كان  
 معهم ابن سقطت  
 معه بنت الابن لاستغراق  
 الفروض وتكون اذذاك  
 عائلة ثلاثة عشر فلو  
 لورثت كما بينا فهو أخ  
 مشوم عليها والله أعلم  
 \* فائدة ثانية \* المحبوب  
 بالوصف وجوده كالعدم  
 فلا يجب أحدًا حرماتنا  
 ولا نقصانًا والمحبوب  
 بالشخص لا يجب أحدًا  
 حرماتنا وقد يجب نقصانًا

نقصانا) أى وقد يحجب المحبوب بالشخص غيره بحجب نقصان وقوله وذلك أى كون  
المحجوب بالشخص يحجب غيره نقصانا وقوله فى مسائل ذكرتها فى شرح الترتيب قد ذكر  
متاهنا واحدة بقوله منها أم وأب وأخوة كف كانوا أى سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لام  
فالأخوة مع كونهم محجوبين بالأب يحجبوا الأم من الثلث إلى السدس والثالثة أم وأخ شقيق  
وعدد من أولاد الأم فلازم السدس والباقي للعدة ولائى لا ولاد الأم محجبهم بالمجد فالأخوة  
للأم مع كونهم محجوبين بالمجد يحجبوا الأم من الثلث إلى السدس والثالثة أم وأخ شقيق  
وأخ لأب فلازم السدس والباقي للأخ الشقيق ولائى للأخ للاب فالأخ للاب مع كونه  
محجوباً بالأخ الشقيق يحجب معه الأم من الثلث إلى السدس والأربعة أم وأخ شقيق أولاب  
وعدد وأخ لأم فلازم السدس والباقي بين المجد والأخ الشقيق أو الذى لأب ولائى للأخ  
للأم فالأخ للام محجوب بالمجد ومع ذلك يحجب مع الأخ الشقيق أولاب الأم من الثلث إلى  
السدس والخامسة أم وأخت شقيقة وزوج وأخ لأب فلازم السدس والاشقيقة النصف  
والزوج النصف ففى من ستة وقول السبعة ولائى للأخ للاب فقد حجب مع الأخ  
الأم من الثلث إلى السدس مع كونه محجوباً بالاستغراق الفروض والتركه بالنظر لكونه  
محجوباً بالاشخاص المستغرقين لتركه والسادة مسائل المعادة كعد وأخ شقيق وأخ لأب  
فالأخ الشقيق بعد الأخ للاب على المجد فى أخذ الثلث ولو لم يعد عليه لأخذ النصف فالأخ  
للأب مع كونه محجوباً بالأخ الشقيق يحجب المجد من النصف إلى الثلث انتهى ما ذكره فى  
شرح الترتيب بتوضيح (قوله المحجب بالوصف يتأق دخوله على جميع الورثة) فقد يكون  
الاب رتبة قبله مثلاً وكذلك الاب وبخبره فيجب بالوصف وهو الرق مثلاً وقوله والمحجب  
بالشخص نقصانا كذلك أى يتأق دخوله على جميع الورثة فيجب بالاب مثلاً بالشخص  
نقصانا عن زوجة ابن أتر له وهكذا (قوله وأما المحجب بالشخص حرماناً فلا يدخل على ستة)  
أى لا دلانهم إلى الميت بأنفسهم وهم أقرب إليه وأقوى ادلاء فلو حجبهم غيره حرماناً لم  
ترجع الضعيف على القوى وهو مجتمع وقوله وهم الأب والأم الخ فهم الأبوان والولدان  
والزوجة لكن الزوجان لا يحجة سان الاى مسئلة المفقوف وهى نادرة فذلك عددهم  
بعضهم خمسة حيث قال ومن لا يسقط بحال خمسة وهم الابوان والولدان وأحد الزوجين  
(قوله وضابطهم) أى الستة الذين لا يدخل عليهم المحجب بالشخص حرماناً وقوله كل من  
ادلى إلى الميت بنفسه أى كل وارث أنشأ إلى الميت بنفسه لا بواسطة وقوله غير المعتق  
والمعتقة أى لأن عصبات الولاء مؤخرون عن عصبات النسب والاجماع ولأن الولاء  
أضعف من النسب فكل من تعامل إلى الميت بنفسه لكن يحجب بالشخص يحجب حرماناً  
ما ذكر (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وكان الخ أى  
والمحال انه كان الخ فالاولو والمحال وقوله من أحكام العاصب خبر لكان مقدم وقوله انه  
اذا استغرفت الخ فى تأويل مصدر اسم مؤخر أى سقوط العاصب عند استغراق الفروض  
الفروض والتركه فكأنه قال وكان سقوط العاصب عند استغراق الفروض  
التركه من أحكام العاصب وقوله وان لم يصرح به أى والمحال انه لم يصرح به وقوله

وذلك فى مسائل ذكرتها فى  
شرح الترتيب منها أم وأب  
وأخوة كف كانوا فلازم  
السدس والباقي للاب ولا  
شئ للأخوة محجبهم بالاب  
والله أعلم (فايدة ثالثة)\*  
المحجب بالوصف يتأق دخوله  
على جميع الورثة والمحجب  
بالشخص نقصانا كذلك  
وأما المحجب بالشخص حرماناً  
فلا يدخل على ستة وهم  
الاب والأم والابن والبنت  
والزوج والزوجة وضابطهم  
كل من ادلى للميت بنفسه غير  
المعتق والمعتقة والله أعلم  
ولما انتهى الكلام على  
العصبات والمحجب وكان  
من أحكام العاصب وان  
لم يصرح به لكونه معلوماً  
أنه اذا استغرفت الفروض  
التركه

سقط العاصب الا  
الاخت لغيرهم في الاكدرية  
والا الاخوة الاشقاء في  
المشركة كما اشرت الى ذلك  
في باب التعصيب وكانت  
الاكدرية مستثناة في باب  
الجد والاخت ذكروا  
المشركة وعقد لها ما يقال  
\*(باب المشتركة)\*

بفتح الراء كما ضبطه ابن  
الصلاح والنووي وجهما  
الله أي المشتركة فيها وبكسرهما  
على نسبة التشريك اليها  
بجاء كما ضبطها ابن بونين  
وحكى الشيخ أبو حامد  
المشركة بتاء بعد الشين  
ونسبها بالمجازة وبالمجربة  
وبالجملة لماسياتي وزعم  
بعضهم انها تنسب بالمجربة  
لان عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه سئل عنها وهو على  
المتبر قال ابن الهيثم رحمه  
الله فوقفه فظهر (وان تعد  
زجرا وأما) أوجدة (ورثا)  
أي الزوج والام والأجمدة  
فورث الزوج النصف والام  
أوالجمدة السدس) واخوة  
للأم اثنين فأكثر (حازوا  
الثلاث) واخوة أوصالام  
(أب) أي أشقاء ذكروا كما  
ولو كان معه اثني أو أثمانا

لكونه معلوما أي من مفهوم قوله أو كان ما يفضل بعد الفرض له اذ مفهومه انه اذا لم  
يفضل بعد الفرض شيء فلا شيء له كما تقدم وقوله سقط العاصب فيه انه اشرى على  
الاخوة فكان يكفي أن يقول سقط والعصير المستتر بعد على العاصب لتقدم ذكره  
(قوله الا اخت لغيرهم في الاكدرية) أي فلا تسقط فيها مع كونها عصبة بالمجد لانها  
تأخذ أولا بالفرض ثم تعصب وقوله والا الاخوة الاشقاء في المشتركة أي فلا تسقطون  
فيها مع كونهم عصبة أي لا تلتصق لهم الى الارث بالفرض فلا تستثناهم اشرى كما تقدم (قوله  
وكانت الاكدرية الخ) عطف على قوله وكان من أحكام العاصب الخ وقوله ذكر هنا  
المشركة جواب لما وقوله وعقد لها ما أي ترجع لها يباب وقوله فقال عطف على ذكر

### \*(باب المشتركة)\*

أي باب بيان المسئلة المشتركة ولقد ثبت ذلك لما فهمنا التشريك بين اولاد الابوين  
وأولاد الام في فرض واحد (قوله يخبر اه) هو المشهور وكذا فاعض الزاء الواقعة بعد التاني  
المشركة وقوله أي المشتركة فيها أي قد دخله المحذف للمجاز والاصال للغير وان كان  
مما عايناه قد وقع في كلام المؤلفين كالقباسي (قوله وبكسرهما) أي بكسر الراء  
وقوله مجازا أي عقلا لان المشترك حقيقة المجتهد في ظاهر الشارع الخال لكن لما كانت  
المسئلة مشقة على الاخ الشقيق المشارك لاولاد الام في قرابتها التي هي سبب في  
التشريك بينها وبينهم نسب التشريك اليها فهو على حد قولهم أثبت البيع البقر وليس  
بجاء اخر خلافاً لـ (وهي فـ) (قوله المشتركة بتاء بعد الشين) أي مع فتح الراء بمعنى  
انها مشتركة فيها وبكسرهما على نسبة الاشتراك اليها مجازا لان المشترك حقيقة هم الاخوة  
(قوله ونسبها بالمجازة وبالمجربة وبالجملة لماسياتي) أي من انهم قالوا هسان انا مجاز  
أواجبه مجزأ ما في في اليم (قوله وفيه نظر) أي لان المجربة انما تعرف اصطلاحاً في  
المسئلة التي مثل عنها سبب ما على وهو على المتبر كاسياتي وبعضهم على النظر بأنه لم يثبت  
وردها ثبت برواية الترمذي فأجابه الامر (قوله وان تعد زجرا الخ) هكذا في أكثر نسخ  
المن وفي بعضها وان يكن زوج الخ وعليها شرح بعضهم وقوله وأما اقتصر المصنف عليها  
مع أن مثلها الجمدة كما أشار اليه الشارح بقوله أوجدة لان المشتركة التي وقعت للعصبة ترضى  
الله عنهم فيها لا لاجدة لكن الجمدة فأكثر كالام في المحكم وقوله ورثا قد احتج به بما اذا  
قام بها ما منع من الارث وقوله فورث ضبطه بعضهم بصيغة فعل الامر والظاهر ضبطه بصيغة  
الماضي كما يدل عليه قوله حازوا فانه بصيغة الماضي كما ترى (قوله واخوة للام) أي وتعد  
أخوة للام وقوله اثنين فأكثر انما يشابه الى أن المراد بالجمع ما فوق الواحد وقوله حازوا  
الثلاث بالفتح الاشباع للوزن أي استحقاقه وورثوه والجملة وصف للاخوة للام وهو لبيان  
الواقع وأولاد الحرة اذا قام بهم ما منع من الارث (قوله واخوة أوصالام أب) أي وتعد مع  
من ذكر اخوة أشقاء كما وجدت اخوة للام والمراد بالاخوة الاشقاء المجنس المصادق بالواحد  
والاكثر سواء تمحضوا ذكورا أو كان معهم ذكورا وانما كما اشار اليه الشارح بقوله ذكرا

(د) قد (استغفروا) أي المذكورون ١٥٨ غير الاشقاء (المال بقرض النصب) جمع نصيب فالمسئلة أصلها مسئلة للزوج

النصف ثلاثة وللأم أو  
الحمد السدس واحد وللأخوة  
للام الثالث اثنان ومجموع  
الانصاء ستة فلم يبق للعصبة  
الشفقة شيء فكان مقتضى  
الحكم السابق أن يسقط  
لاستغراق الفروض وذلك  
هو الذي قضى به عمر بن  
الحطاب رضي الله عنه أولا  
وهو مذهب الامام أبي حنيفة  
والامام أحمد بن حنبل رحمهما  
الله تعالى وهو أحد قولين  
هذه وأحد الرايتين عن  
زيد بن ثابت رضي الله عنه  
ثم وقعت لعمر بن الخطاب  
فأراد أن يقضي بذلك فقال  
له زيد بن ثابت هو أباهم  
كان جازا فآذاهم الأب  
الأخوة قال قائل ذلك  
هو أحد الورثة وقيل قال  
بعض الأخوة لعمر رضي  
الله عنه ما أن أبا كان  
جزا لما في الم فلهذا سمعت  
بما تقدم فعاقل له في ذلك  
نفي بالتشريك بين الأخوة  
للام والأخوة الاشقاء كما هم  
كانوا كلهم أولادهم بعد أن كان  
أسقطهم في العام الماضي  
فقبيل له في ذلك فقال ذلك  
على ما قضينا وهذا على  
ما قضى وأما على ذلك  
جاعة من الصحابة منهم زيد  
ابن ثابت رضي الله عنه  
في أشهر الروايتين عنه

وقذهب إليه الامام مالك رحمه الله وهو المذهب المشهور عن الامام الشافعي رحمه الله الذي قطع به  
الاصحاب رحمهم الله وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله بلفظ موافق لما قيل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله

فاكثر الخ (قوله وقد استغفروا الخ) أي والحال أنهم قد استغفروا الخ فالجملة حاله كما أشار  
إليه الشارح بتقدير قد وهذا مجرد توضيح ولا فائدة على المثال فلا حاجة إليه وقوله أي  
المذكورون تفسير للظهر الذي هو الواو وقوله بفرض النصب أي بالنصب المفروضة  
فهو من إضافة المنة للأوصاف بعد تاويل القرص بالمفروض والنصب جمع نصيب كما قاله  
الشارح (قوله فالمسئلة الخ) تفريع على ما قبله وقوله أصلها مسئلة أي خرج السدس الذي  
هو فرض الام والأخوة ولا نظر لفرض الزوج وفرض الأخوة للام لدخول مخرج كل منهما  
في مخرج السدس ويختلف تخصيصه باختلاف عدد الأخوة من الصنفين فلو كان فيها أخ  
واخت من أم وأخ وأخت شقيقان كان الثلث وهو اثنان بين الاربعه بالسوية لا يفضل  
ذكرهم على أبنائهم واثنان على أربعة لا تنقسم ووافق بالنصف فغضب نصف الاربعه  
وهو اثنان في ستة ثلثي عشر ومنها انصاع فلزوج ثلاثة في اثنين ستة وللأم والأخوة واحد  
في اثنين باثنين وللأخوة اثنان في اثنين أربعة بين الاربعه كل واحد منهم أفاده الرشيد  
(قوله فكان مقتضى الحكم السابق) أي وهو أنه إذا استغرقت الفروض التركة سقط  
لما صب وقوله لاستغراق الفروض أي لاستغراقها التركة وقوله وذلك أي سقوطها الشقيق  
وقوله هو الذي قضى به عمر أي هو الذي حكم به (قوله ثم وقعت لعمر بن الخطاب) أي في  
العام القبل كما في شرح الترتيب وقوله فأراد أن يقضي بذلك أي أن يحكم بالسقوط وقوله  
فقال له زيد الخ كون قائل ذلك هو زيد هو المعتقد كما رووا عن واحد منهم البيهقي وقوله هبوا  
أباهم كان جازا أي افرضوا أباهم كان جازا وهذا كناية عن عدم اعتبار قرب الأب  
فيجعل كالمجاهر والمخطأ بالامر وحده والمجمع للتعليم وأما له وان كان معهم الصحابة وفي  
بعض الروايات هب وهي ظاهرة (قوله فآذاهم الخ) هذا تامل لحذف والتقدير ولا  
يصرمون بسبب الأب لأنه ما آذاهم الأب الاقربا (قوله وقيل قائل ذلك هو أحد الورثة)  
أي غير الأخوة كالأم ويكون الحمل لها على ذلك الشفقة عليهم فغابر هذا القول ما بعده  
على أنه قد اختلف هذا القول فتدبر (قوله وقيل قال بعض الأخوة) أي الاشقاء وقد  
عرفت وجه مغايرة هذا القول للذي قبله وقوله هب أن أبا كان جزا لما في الم  
أي افرض أن أبا كان جزا لما وحافي الضر وهذا كناية عن عدم اعتبار قرابة الأب كما  
تقدم (قوله فلهذا سمعت بما تقدم) أي بالمجاهرة وبالعجربة وبالجملة (قوله فعاقل له ذلك)  
قضى بالتشريك الخ أي فعاقل له ما ذكره حكم التشريك الخ وقوله فقيل له في ذلك أي  
فقل له كلا بسبب ذلك نفي للسببية وقوله فقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما قضى  
أي ذلك الحكم على ما قضيناه معاً نفي وهذا الحكم على ما قضيناه إلا أن هذا معمول  
به في السابق وهذا معمول به الآن لان الاجتهاد لا يقضي بالاجتهاد أفاده السجاعي (قوله  
ووافقته على ذلك) أي على التشريك بين الأخوة للام والأخوة الاشقاء وقوله جاعة من  
الصحابة منهم زيد بن ثابت أي ومنهم عثمان بن عفان رضي الله عنه وقوله وذهب إليه أي  
ذهب إلى التشريك (قوله بالفظ موافق) أي في المعنى وان كان مغايراً في بعض الكلمات

(قوله)

(قوله فاجعلهم الخ) جواب الشرط في قوله وان تعد زوجا ما الخ وقرأنا جعلهم بضم الميم مع الاشباع وكذلك قوله كلهم فهو بضم الميم مع الاشباع ايضا وهو تأكيد للضمير في قوله فاجعلهم العائد على الاخوة مطلقا كما اشار اليه الشارح بقوله أى الاخوة الاشقاء والاخوة للام وقوله اخوة لام اشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف لام متعلق بمحذوف أى اخوة لام (قوله واجعل اباهم) أى الاخوة الاشقاء وقرأنا اباهم باسكان الميم وقوله جراحه تشبيه بلسخ محذوف أداة التشبيه كما اشار اليه الشارح بقوله أى جحر ووجه الشبه عدم الانتفاع بكل وقوله ملقى في التراب اشار الشارح بذلك الى أن قوله في التراب متعلق بمحذوف أى ملقى في التراب وهذا كناية عن قطع النظر عنه بالكلية (قوله حتى كان الجميع الخ) أى فكان الجميع الخ حتى بمعنى فاه التفرع وقوله بالنسبة لقسمه الثالث بينهم فقط لأم كل الوجوه أى فلا يراد سقوط الاخت أو الاختوات لا بالصفة الشترق كما سأتى توضيحه في التمه (قوله كما قال واقسم الخ) أى لقوله واقسم الخ فهو متعلل لقوله بالنسبة لقسمه الثالث الخ وقوله على الاخوة أى على عدد رؤسهم وقوله والذين لا أم فقط أى لا بال وقوله ثلث التركة بسكون اللام وقطع التاء وكسر الراء وهـ ذمتم عن هذا وان حاز غير ذلك كما سبق (قوله بالسوية) أى كما هو شأن اولاد الام فان الاخوة الاشقاء يرثون حصة في الفرض من حيث الاخوة للام فقط لا بالتصيب وقوله فلو كان الخ تفرع على قوله بالسوية وقوله فيها أى في هذه المسئلة التي هي التركة وقوله اخذت كواحد من المذكورين اى ما علمت من أن الاخوة الاشقاء يشاربون حصة في الفرض من حيث الاخوة للام فقط لا بالتصيب (قوله فهذه المسئلة المشتركة) أى اذا أردت معرفة اسم هذه المسئلة بعد معرفة حكمها فاقول لك هذه المسئلة اسمها المشتركة وأشار اليها بالامارة المحاضر القريب لاختصارها وقربها ذهنا وقوله المشهورة أى بهذا الاسم وقوله من زمن الصبا بيان لابتداء زمن الشهرة وقوله الى هذا الوقت بيان لانتهائه (قوله ولا بد في تسمية الخ) أى ولا بد في تسمية هذه المسئلة بما ذكر من المشتركة والجمارية والمجريفية والبيعة من هذه الأركان الاربعة والاغلا تسمى بما ذكر ولا بد في الحكم فيها بما ذكر من التثريك بينهم في الثلث من هذه الأركان الاربعة والاغلا فمما ذكره كقولهم بما ذكر راجع للتسمية والحكم (قوله وهي) أى الاركان الاربعة وقوله وذو سدس أى صاحب سدس وقوله من أم وأحده بيان الذي السدس والتعريف الذي السدس أشمل من التعريف بالأم وان كانت هي التي وقعت للصبا كما تقدم (قوله ومعتز أركانها) مبتدأ وما بعده عطف عليه والمعتز قوله مذكور في المطولات فلو لم يكن زوج أو ذو سدس من أم وأحده أو اثنين من ولد الأم لبقى شيء بعد الفروض تأخذ هذه الاشقاء تعصبا ولو كان بدل الاشقاء اخوة لا بسقوط وانساق الفروض التركة وكذا لو كان أخ لأب وأخت كذلك فسقط الاخت مع الأخ ويسمى الاخ المشوم ولو كان يملهم أخت شقيقة أو لأب لا يعمل لها بالنصف أو اثنان شقيقتان أو لأب أصل هما بالنسبة أو خن شقيق فيقدر بذكره بشارك الاخوة للام في الثلث وبقتدر بآلوتته بشارك بل يعال له فيصير للذكر خمسة وللتأنيث مسئلة ويحصل جاهة

(فاجعلهم) أى الاخوة  
الاشقاء والاخوة للام  
(كلهم) اخوة (لام) واجعل  
اباهم (جراح) أى جحر ما في  
(في التراب) أى البصر حتى كان  
الجميع اخوة لا بالنسبة  
لقسمه الثالث بينهم فقط لا  
كل من الوجوه كما قال (واقسم  
على) الاخوة (الجميع)  
الاشقاء والذين لا أم فقط  
(ثلاث التركة) بينهم بالسوية  
فلو كان مع الاشقاء فيها  
أخت أخذت كواحد من  
المذكورين (فهذه المسئلة  
المشتركة) المشهورة من زمن  
الصبا رضى الله عنهم الى  
هذا الوقت ولا بد في تسميتها  
والحكم فيها بما ذكر من  
هذه الأركان الاربعة وهي  
زوج وذو سدس من أم  
أو حدة واثنان فأكثر من  
اولاد الام وعصبة شقيق  
ومعتز أركانها

وتقسم تلك الجماعة على مسئلتى التذكير والتأنيث ويعامل كل بالاضرفى حقه ووقوف مابقى  
 مسألة الذكور مع تقدير أن أولاد الأم اثنان تصح من ثمانية عشر لان أصلها ستة للزوج  
 النصف ثلاثة وللام المقدس واحد سقى انسان على ولدى الام والنسبة فى فلا تقسم  
 الا اثنان على الثلاثة فتضرب الثلاثة فى ستة بمائة عشر للزوج ثلاثة فى ثلاثة تسعة  
 وللام واحد فى ثلاثة ثلاثة ولكل واحد من ولدى الام والمختن اثنان ومسألة الاثمنة من  
 تسعة لانه يعال بالنصف لاثنى الشقيقة فتعول من ستة الى تسعة وبين المسثلين تداخل لان  
 التسعة داخله فى العشرة عشر فيكتفى بالا كبر ويجعل هو الجماعة فتصح المسثلان من تلك  
 الجماعة وهي ثمانية عشر فاذا سمعت العشرة عشر التي هي الجماعة على مسألة التذكير  
 وهي ثمانية عشر فكان جزء السهم واحد فهو جزءهم مسألة الذكور ولو سمعت على  
 مسألة التأنيث وهي تسعة فكان جزء السهم اثنين فهو جزءهم مسألة الاثمنة فالزوج  
 من مسألة الذكور تسعة فى واحدة تسعة ومن مسألة الاثمنة ثلاثة فى اثنين ستة تعطى  
 الستة فقط معاملة له بالاضرفى حقه وهو الاثمنة وللام من مسألة الذكور ثلاثة فى واحد  
 بثلاثة ومن مسألة الاثمنة واحد فى اثنين اثنين فقط معاملة له بالاضرفى  
 حقه وهو الاثمنة ولكل واحد من ولدى الام من مسألة الذكور اثنان فى واحد اثنين  
 ومن مسألة الاثمنة واحد فى اثنين اثنين فكل واحد من ولدى الام اثنان على كل من  
 الذكور والاثمنة والمختن من مسألة الذكور اثنان فى واحد اثنين ومن مسألة الاثمنة  
 ثلاثة فى اثنين ستة تعطى اثنين فقط معاملة له بالاضرفى حقه وهو الذكور ووقوف  
 الباقي وهو أربعة فان اثنى ففى له ويكمل له بها ستة وهي نصف طائل كالزوج وان  
 بان ذكر اثنان الزوج ثلاثة ويكمل له بها تسعة وهي النصف واخذت الام واحدا ويكمل  
 ثمانية ثلاثة وهي المقدس ومع كل واحد من ولدى الام والمختن اثنان وهذا ضد الشافعية  
 واما عند المالكية فتضرب الجماعة فى حالى المختن وهما التذكير والتأنيث فالاحاصل  
 من ضرب ثمانية عشر فى اثنين ستة وثلاثون فتقسم على كل من المسثلين فيخرج جزء السهم  
 فيخرجهم مسألة الذكور اثنان وجزءهم مسألة الاثمنة أربعة ويجمع تصدب الوارث من  
 كل من المسثلين وتعطى نصف المجموع ولا وقف للزوج من مسألة الذكور تسعة فى اثنين  
 بمائة عشر ومن مسألة الاثمنة ثلاثة فى اربعة مائة عشر فالمجموع ثلاثون تعطى نصفها  
 خمسة عشر وللام من مسألة الذكور ثلاثة فى اثنين ستة ومن مسألة الاثمنة واحد فى  
 اربعة مائة عشر فالمجموع خمسة عشر تعطى نصفها خمسة ولكل واحد من ولدى الام من مسألة  
 الذكور اثنان فى اثنين مائة ومن مسألة الاثمنة واحد فى اربعة مائة فالمجموع لكل  
 واحد منها ثمانية تعطى نصفها اربعة والمختن من مسألة الذكور اثنان فى اثنين مائة  
 ومن مسألة الاثمنة ثلاثة فى اربعة مائة عشر فالمجموع ستة عشر تعطى نصفها ثمانية فقد  
 اخذ الزوج خمسة عشر والام خمسة وولد اثنان ثمانية وكل واحد منها اربعة والمختن ثمانية والمجموع  
 ذلك ستة وثلاثون واصح هذه المسئلة يعلم بما يأتى فى باب المختن المشكل (قوله وتوجيه  
 كل من المذهبين) أى مذهب القائلين بالتشريك ومذهب القائلين بعدمه فتوجيه

وتوجيه كل من المذهبين

مذهب القائلين بالتشريك القاس على الاخ للام اذا كان ابن عم وسقطت عصوبته  
 بالعم ولان قاته لم يرث بقرابة الام فكذلك الشقيق لم يسقطت عصوبته باستغراق الفروض  
 التركة ووث بقرابة الام وقبحه مذهب القائلين بعدم التشريك أن الاصل في العاصب  
 سقوطه عند استغراق الفروض التركة وقد استغرقت هنا (قوله والمعاني بها) أي  
 الالتز بها ومعنى معانية لانه يورث الابي ولما كان العاصب أن من استشكلت طبعه  
 يستشكل على ذلك عبر بصيغة المفاعلة وصورة المعاني بها أن يقال لنا صاب استغرقت  
 الفروض التركة ولم يسقط أو يقال أخ شقيق ووث بالفرض أو يقال شقيقة مساوت  
 الشقيق في القسمة واماما قالوه في تصوير المعاني بها من ان امرأة وحيدت قوما بقتلهم  
 تركت فقال لا تلحقوا فاني حملت فان ولدت ابني أو ابنة أو ولدت انا وولدت انا وولدت انا  
 أريد كورا ولومع انث لم يرث أولم يرثوا فذه المرأة ووجهة إلى الميتة في الشركة والمقتضون  
 هم الزوج والام وأولادها فافسه نظرا لانه مع عدم الاشقاء فليست مشتركة فليست هذه  
 الصورة من المعانية بها بل من المعانية ببعض معتزاتها وأجب بان المرأة أم الميتة  
 المذكورة فلا اشقاء موجودون وهم جملها وقولها فان ولدت ابني أو ابنة أو ولدت انا وولدت انا  
 أي بالمولد وقولها وان ولدت ذكر أو أنث كورا ولومع انث لم يرث أولم يرثوا أي على مذهب  
 عدم التشريك وحسنه فذه الصورة من المعاني بها (قوله انما قلت بالنسبة لقسمة  
 الثالث بينهم فقط) أي لا من كل الوجوه كما في كلامه وقوله للامرد ما لو كان معهم أخت  
 أو أخوات لاب أي ما لو كان مع الاخوة من الصنفين أخت لاب وأخوات كذلك وقوله  
 فانهم يسقطن الخ أي ما لو كان من جهة أولاد الاب بالعصبة الشقيق بالايجاع  
 قال في كشف الغوامض ولا يلزم أحد استثنى من الاجاع الشقيق في الشركة ثم قال وقد  
 أعطى بعض المفتين في عصرنا فافوا بأنه يفرض للأخوات للاب في الشركة وتعمل إلى  
 تسعة أو إلى عشرة لأن الاخ الشقيق انما يورث فيها بقرابة الام والفت بقرابة الاب فلا  
 يجب الأخوات للاب كالاخ للام كذا قالوا ولا أعلم لهم سلفا في ذلك وهو قول مختار  
 فاستدل بحال لطلاق الاجاع وأطال في تقريره فراجعه ان شئت (قوله ولا يفرض  
 للأخت للاب النصف) أي يحجبها الشقيق وقوله وتعمل لتسعة صطف على المتني فهو  
 متني أيضا وقوله وللأخوات للاب الثلثان أي ولا يفرض للأخوات للاب الثلثان  
 يحجبهن بالشقيق وقوله وتعمل لعشرة عطف على المتني فهو متني أيضا مثل ما قبله فالمتني  
 فيها لا يفرض لها أرطن ولا يسأل لها أرطن (قوله كما قد توهمه بعضهم) هو الشيخ  
 صراج الدين المجو جري والشيخ قاضي القضاة بدر الدين السعدي والشيخ داود المالكي  
 وغيرهم وقوله وهو توهم باطل أي لخالفته للاجاع على أن الاخ الشقيق يحجب أولاد  
 الاب ولم يقل عن أحد من العلماء أنه استثنى من الاجاع الاخ الشقيق في الشركة  
 والواقعة في عصر السبط وقد سطها في شرح كشف الغوامض وقد تقدم بعض عبارته  
 (قوله ثم شرع المصنف رحمه الله في شيء) أي في الدال شيء وقوله وفاء بوعده أي لاجل وفائه  
 بوعده فهو معمول لاجله وقوله السابق أي في قوله وحكمه وحكمهم سيأتي الخ وقوله

والمعاني بها مذ كورفي  
 المطولات ومنها كتابنا  
 شرح الترتيب (تنبه)  
 انما قلت بالنسبة لقسمة  
 الثالث بينهم فقط للامرد  
 ما لو كان معهم أخت أو  
 أخوات لاب فانهم يسقطن  
 بالعصبة الشقيق ولا يفرض  
 للأخت للاب النصف  
 وتعمل لتسعة أو للأخوات  
 للاب الثلثان وتعمل لعشرة  
 كما توهمه بعضهم وهو توهم  
 باطل والله أعلم ثم شرع  
 المصنف رحمه الله في شيء  
 من أحكام المحمدية والأخوة  
 وفاء بوعده السابق فقال





على تفصيل وخلاف ذكرته في شرح الترتيب حاصل ما ذكره فيه من التفصيل والخلاف  
أن مذهب علي بن أبي طالب في الشهادة أن لهذا الباقي بعد فرض الاخوان أن لم يكن  
معهم أخ مالم ينقص عن السدس والا قام مالم تنقصه المقامات عن السدس ولم يكن ثم  
أحد من البنات أو بنات الابن فان نقصته عنه أو كان الباقي بعد فرض الاخوان أقل منه  
أو كان معه أحد من البنات أو بنات الابن فرض له السدس وعنه أنه كواحد منهم أبدا  
ومذهب زيد ماسد كراهة المصنف ومذهب ابن مسعود أن الحمد بقاسمهم مالم ينقص حظه  
عن الثلث وأن بنى البنات لا يفتد بهم مع بنى الاعيان في القسمة في جذ وشقيق وأخ لأب  
للجدة النصف وللشقيق النصف الباقي عنده وأن الاخوان المنفردات معه ذوات فرض  
لأصهارته فإذا كانت معه أخت شقيقة وأخت لأب فلا لأبى النصف وللمأخنة السدس  
وله الباقي عنده نقله الرشيدى عن الطائى (قوله مع ذكر الادلة والاجوبة لكل من  
الفريقين) فمن الادلة للفريق الاول أن ابن الان نازل منزلة الابن في اسقاط الاحوة وغيره  
فليكن أبو الابن نازل لمنزلة الاب في ذلك ولذلك قال ابن عباس ألا ينفي الله زيد بن ثابت صحت  
ابن الابن بنا ولا يجعل أب الاب أباً وأجيب عن ذلك بأن الاخوة انما يجتمعون بالاب لا لأنهم  
به وهو منصف في الحمد فلا ينزل بمنزلة الاب ومن الادلة للفريق الثانى أن ولد الاب يدلى بالاب  
فلا يقطع بالحمد كام الاب كافي للؤلؤة عن شرح الترتيب (قوله ومذهب الامام زيد)  
أى ومن ذكره (قوله وينبذى) باسقاط المهرقة تحقفا وهو لغة وقوله الآن أى في  
هذا الوقت المحاضر وقد يقع على القرب الماضي والمستقبل تنزيلا بمنزلة المحاضر  
وقوله بما أردنا براده أى بالاحكام التى أردنا رادها والعمارة التى أردنا رادها  
ها واقعة على الاحكام مع تقدير المضاف أو على العبارات من غير تقدير (قوله في الحمد  
والاشوة) أى حال كون ذلك فى بيان ارب الحمد والاخوة وقوله لامن الام فقط أى بأن  
كافوا من الابوين أو من الاب (قوله اذ وعدنا) أى لا تناوعدنا بذلك ووعد يكون للغير  
وأوعد للشر ولذلك قال الشاعر

وانى وان أوعدته وأوعدته \* خلفا بعداى ومخير عدى

وقد قال بعض فقههاء العرب فى دعائه بامن اذا وعد وفى واذا أوعد عفا وقد يستعمل وعدى  
الشريفية وقوله فى باب الفروض متعلق بوعدنا وقوله حيث قال الخ أى لانه قال الخ  
فهو تعليل لقوله اذ وعدنا (قوله فأتى نحو ما أقول لاجمعا) أى اذا اردت ذلك فأتى بقطع  
المهرقة التى جهة الذى أقوله لاجمعا فألف الاطلاق فتوضع على جهة كاهوا أحد معايشة فى  
اللغة وما موصول اسمى يعنى الذى والعائد محذوف (قوله واجمع سماع نفهم واذا نحن)  
أى لاسماع جهل وانكار لان ذلك لا يقع (قوله واجمع) أى أحضر وقوله فى ذلك أى عقلك  
وقوله حوائى جمع حاشية رهى الطرف ولذلك قال الشارح أى اطراف والمراد بها الكلام  
بتمامه وانما يخص الحوائى التى هى الاطراف بالذكر لان أول الكلام ما فى غفلة  
وآخره فى سائمة فالشأن أن كلامها لا يحفظ ولم يظهر النظم نصب حوائى لضرورة النظم  
(قوله وهو القول المفرد) لكن هذا ليس مرادنا بل المراد بها الكلام كما يشير إليه

وخلاف ذكرته في شرح  
الترتيب مع ذكر الادلة  
والاجوبة لكل من الفريقين  
ومذهب الامام زيد بن  
ثابت رضى الله عنه هو  
مذهب الائمة الثلاثة مالك  
والشافعى وأحمد بن حنبل  
رضى الله عنهم ووافقهم محمد  
وابو يوسف والجمهور منهم  
الله تعالى وهو ما ذكره  
المصنف رحمه الله حيث قال  
(وينبذى الآن بما أردنا)  
أراد (فى الحمد والاخوة)  
لأمن الام فقط (اذ وعدنا)  
فى باب الفروض حيث  
قال وحكمه وحكمهم  
سأنى (فأتى نحو ما أقول  
الاجمعا) واجمع سماع نفهم  
واذا نحن (واجمع) فى ذلك  
(حوائى) أى اطراف  
(الكلمات) جمع كلمة  
وهى القول المفرد

(جاء) مصدره وكذا والمراد  
أنك تصفي لما نورد من  
العبارة في الحمد والاخوة  
وتجميع أول الكلام وآخره  
وتفصيله واجماله وتبنيهم  
ذلك أهتاما زائلا صهي  
أن تظفر ببعض المراد  
وانما أقدم هذا الكلام  
لان باب الحمد والاخوة خطر  
صعب المرام فلقد كان  
السلف الصالح رضي الله  
عنه يتوقون الكلام فيه  
جدا فعمى على رضى الله  
عنه من سره أن يقتصر  
جرائمهم فلبعض بين الحمد  
والاخوة وعن ابن مسعود  
رضي الله عنه سلوا عن  
هضلك واتر كونا من الحمد  
لاحاد الله ولا يباه وورد عن  
عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه أنه لما طعن أبو ثؤلة

قوله والمراد أنك تصفي لما نورد من العبارات فهي من باب قول ابن مالك «وكلماتها كلام  
قديم» (قوله جعاً) منصوب على أنه مفعول مطلق وقوله مصدر مؤن كذا أي لانه  
يفهم معناه من عامله كما في قولك ضربت ضرباً (قوله والمراد) أي من كلام المصنف  
وقوله أنك تصفي الخ هذا هو المراد من القاء السجع وقوله وتجميع الخ هذا هو المراد من  
جمع حواشي الكلمات وقوله أول الكلام وآخره أي ووسطه لما علمت من أن المراد  
الكلام بتمامه وقوله وتبني الخ هذا هو المراد من المصدر المؤن كدوه وقوله جعاً وقوله  
صهي أن تظفر ببعض المراد أي صهي أن تفوز ببعض المراد (قوله وانما أقدم هذا  
الكلام الخ) أي وانما أقدم على المقصود هذا الكلام الذي هو قوله فأتى فخر ما أقول  
الخ (قوله خطر) يخضع الخ وكسر الطاء وقوله صعب المرام تفصيل لما قبله (قوله فلقد  
كان السلف الصالح الخ) لكن هذا قيل تدوين المذهب الأربع واستفراغ الأمر عليها  
لا بعد ذلك والافهم الحمد مع الاخوة عند كل بحث من الأئمة الأربعة ومقدمهم واضح  
لا غناء فيه ولا صعوبة في الاقتناء فالوعيد الوارد في الافتاء والقضاء به انما هو في زمن  
تعارض أئمتهم واختلاف آرائهم فيه اه حنفى (قوله يتوقون الكلام فيه جدا) أي  
لانه وورد آخراً على قسم الحمد آخراً على النار وروا الدارقطني والصحيح أنه من كلام  
عمر رضي الله عنه كما في الأول (قوله فمن على رضى الله عنه من سره أن يقتصر جرائمهم  
جرائمهم) أي من أفرجه أن يدخل أصول جهنم ومظالمها فيه بمعنى أفرجه والافتقار  
الدخول والجرائم الأصول والمظالم جمع حروفه بمعنى الأصل والمظالم المقصود من ذلك  
التفريق من السكك في الحمد والاخوة والأفلا يفرح أحد ادخول أصول جهنم (قوله وعن  
ابن مسعود رضي الله عنه سلوا عن هضلك) أي مشكلات أموركم جمع عضلة كعرف  
جمع عرفة وقوله واتر كونا من الحمد والاخوة أي لا تسألونا عن مسائل الحمد وقوله  
لاحاد الله ولا يباه أي لا مله ولا اعتد به بالعبادة كما في الصحاح قال ابن قتيبة يقال حاك  
الله أي ملكك من العبادة وهي الملك ومنه التفتت لله أي الملك لله وبك الله اعتمدك  
«وروى يساك أعتك انتهي والغرض من ذلك التفريق من صعوبة حكمه لاحقة  
الدعاء اه حنفى (قوله وورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما طعن أبو ثؤلة)  
وسب ذلك أنه كان عبداً للغيرة وكان يحوسبها وقبل نصرانيا وكان سبده جعل عليه كل  
يوم أربعة دراهم وكان يلطم على الرحافكم عمر ليعتق عنه من ذلك فقال له ليس ذلك  
عليك بكثير اتق الله وأحسن إلى مولاك بغضبا للعين وعبد إلى الحمد ادع عمل له تخبرنا  
قبضته في وسطه وله طرفان وجهه ولما دخل عرف في صلاة الصبح السبع قبضت من ذي  
الحجة وكبر ثلاثاً ثم طعن بذلك المخبر فقال قتلى السكك فهرب ويده مخبر فصار لا يمر  
على أحد عينا ولا ذمها إلا طاعنه حتى طعن ثلاثة عشر رجلا من سبعه أوتسعة فلما  
رأى ذلك رجل من المسلمين طرعه عليه فرسا فلما علم أنه أخذ فخره معه وكادت الشمس  
أن تطلع فتقدم عبد الرحمن بن عوف وصلى بالناس ثم مات عمر ودفن بجانب أبي بكر لأربع  
بقيت من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وهو ابن ثلاث وستين سنة وكانت خلافته عشر

سنتين وستة أشهر وخمس لبال وقيل ثلاثة عشر يوما اه لؤلؤة بزيادة (قوله لا أقول في الجملة شيا) أي لا أقول في اثن الجملة شيا ونحوه والافقد روى عنه الأقوال المتقدمة ونقل السط في شرح المحررة عن القاضي أبي الطيب أن عمر أول جد فاسم الاخوة وكذا يقال في قوله لا أقول في الكلا لة شيا نقله الرشدي عن الطائي (قوله ولا أولى عليكم أحدا) أي بل قولون من شئتم (قوله اذا تقررت ذلك فنرجع الى كلام المؤلف) أي اذا ثبت ما ذكر فانرجع الى شرح كلام المؤلف (قوله نقوله) مبتدأ بعده محذوف أي نقول في شرحه كذا وكذا (قوله واعلم بأن الجملة الخ) أي واجزم بأن الجملة الخ فضعن اعلم معنى اجزم فعدها بالياء وقوله أي مع الاخوة أي لا وحده (قوله أحوال) جمع حال وهي تذكر وتوثق وقوله باعتبارات أي سببا (قوله فاعتبار أهل الفرض معهم) أي مع الجملة والاخوة وقوله وجودا وعدما أي من جهة وجودهم وعدمهم وقوله حالان لا بد من اعتبار هذين المحالين فيما بعد حتى تنافي الاحوال الالفة كما ينبغي ذلك (قوله وباعتبار ما له من المقاسمة) أي مقاسمة الاخوة وقوله والثالث أي ثلث جميع المال كما هو المتبادر ويحتمل أن المراد به ما يشمل ثلث الباقي وقوله وغيرهما أي من السدس وثلث الباقي أن لم ندخله في الثلث وقوله خمسة أحوال أي لانه ان لم يكن معه صاحب فرض فله حالان المقاسمة وثلث المال وان كان معه صاحب فرض فله أحوال ثلاثة المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال فالجملة خمسة أحوال أجالا (قوله وباعتبار ما يتصور في تلك الاحوال الخمسة عشرة أحوال) أي لانه اذا كان معهم صاحب فرض فاما أن تتعين المقاسمة واما أن يتعين ثلث الباقي واما أن يتعين سدس جميع المال أو تتسوى له المقاسمة وثلث الباقي والمقاسمة وسدس جميع المال أو ثلث الباقي وسدس جميع المال أو الثلاثة وان لم يكن معهم صاحب فرض فاما أن تتعين المقاسمة أو يتعين ثلث جميع المال أو ستة وافيها اذا كان معهم صاحب فرض ستة أحوال وفيها اذا لم يكن معهم صاحب فرض ثلاثة أحوال والجملة عشرة (قوله وباعتبار انفراد أحد الصنفين معه واجتماعهما معه أربعة أحوال) أي لانه امان أن يكون معه أحد الصنفين أو يجتمعان معه وعلى كل امان أن يكون معه صاحب فرض أولا فلا بد من ملاحظة وجود صاحب الفرض وعدمه حتى تحصل الاربعة أحوال والمراد بالصنفين الاخوة الاشقاء والاخوة لآب ولم يعد أحد الصنفين حالين مع أحد هما اما اشقاء ولا ب لان المحكم مقدر في كل منهما (قوله أنيك) بضم الهمزة من أنبا ويحوز فتحهما من أنبا فان الجوهري جعل الفعل منها ثلاثا ورعا بدأ بدلت همزته باء بعد تسكينه تخفيفا وقوله ضمن انما إلى بنون النسوة لضعف النظم ولا فكان مقتضى الظاهر أن يقول عنها (قوله اما نصريها) وذلك كالقاسمة وثلث جميع المال وغيرهما باقى التصريح به في كلامه وقوله واما ضمننا من تغاريع الكلام وذلك في صور مساواة الثلث أو السدس أو ثلث الباقي للقاسمة فاتهم من تغاريع الكلام ضمننا لم يصرح بها المصنف (قوله على التوالي) أي على التتابع وقوله بحسب الحاجة أي بقدر حاجة النظم فلا يرد انه يقتل تلك الاحوال كلمات قليلة كسكها لبيت ونحو ذلك (قوله يقاسم الاخوة

وحضرته الوفاة قال احتفلوا  
عنى ثلاثة اشهاد لا أقول في  
الجملة شيا ولا أقول في  
الكلا لة شيا ولا أولى عليكم  
أحدا اذا تقررت ذلك فانرجع  
الى كلام المؤلف رحمه الله  
فقوله (واعلم بأن الجملة)  
أي مع الاخوة (ذو) أي  
صاحب (أحوال) باعتبارات  
في اعتبار أهل الفرض  
معه وجودا وعدما حالان  
وباعتبار ما له من المقاسمة  
وثلث وغيرهما خمسة  
أحوال وباعتبار ما يتصور  
في تلك الاحوال الخمسة  
عشرة أحوال وباعتبار  
انفراد أحد الصنفين معه  
واجتماعهما معه أربعة  
أحوال (أنيك) أي  
أخبرك (عن) أي عن  
تلك الاحوال اما نصريها  
واما ضمننا من تغاريع  
الكلام (على التوالي) أي  
ولاه بحسب الحاجة رقامس  
الاخوة

(الخ) هذا شروع في تفصيل الاحوال فذكر اولها وهو المقامه سواء كان معه ذوف فرض  
 أم لا هكذا قال بعضهم وعليه فكان المناسب في قول المصنف فتارة بأخذ الخ التعديل والاول  
 بالافاء لانه ليس بقرينة على ما قبله بل بيان محالة أخرى مقابلة للمقامه وأما بالعلامه  
 الامر ان هذا البيت يعني قوله يقاسم الاخوة الخ ذكره المصنف مجلا ولا يضر حذفه وقوله  
 فتارة الخ بقائه القصصه تفصيل للاحوال المجمله اه فاشارة للاحوال اجمالا بقوله يقاسم  
 الاخوة الخ فانها تؤخذ منه اجالا منطوقا ومفهوما ففصلها بقوله فتارة الخ منطوقا  
 ومفهوما كما بينا في (قرله فمهن) أي حال كون المقامه معدومه فمهن فهو متعلق بمحذوف  
 هو حال وفي معنى من كما أشار اليه الشارح بقوله والمراد الخ فليس المراد انه يقاسم الاخوة  
 في جميع الاحوال كما هو ظاهر كلام المصنف (قرله أي في تلك الاحوال) تفسير للضمير  
 مع إعادة التماز وهو في (قوله والمراد ان المقامه الخ) انما عاين الشارح بالمراد ان ظاهر  
 المتن خلاف المراد فانه يوم ان المقامه تكون للبد في جميع الاحوال كما تقدم وقوله في  
 عدا تلك الاحوال أي في معدودات هي تلك الاحوال وقوله ومن جعلها تفسير لما قبله  
 وهذا على الفسحة التي فيها والمقامه الخ بالاولا والى الاستئناف عليها فالمقامه متدا  
 وان محذوف أي تكون اذا لم يعد الخ وفي بعض النسخ ومن جعلها المقامه الخ وعليه  
 فاجازة الجبر ونحوه مقدم والمقامه متدا مؤخر (قوله والمقامه المتدا كون) أي مقامه  
 الاخوة ولا حاجة لذلك لان قوله اذا لم يعد الخ ظرف لقوله يقاسم الاخوة الان يقال انه  
 حل معنى (قوله اذا لم يعد الخ) صادق بان تكون المقامه متدا من الثلث أو السدس  
 أو ثلث الباقي وبان تكون مساوية لما ذكره فهو فهمه انه اذا عاد عليه القسم بالاذى  
 لا يقام وأصل بعد يعود فلما دخل عليه الجازم حذف الضمة فالتى ما كتبت تحذفت  
 واذا وحركت الدال بالسكر فخلص من التقاء الساكنين وقوله بالاذى متعلق بيبعد  
 والاذى مصدر اذى كتبت (قوله أي بالضرر) تفسير للاذى وقوله بالنقص أي بضمه  
 وقوله عسايس ذكره أي من ثلث أو سدس (قوله سواء كان معهم الخ) كتب بعضهم أن  
 الاولى حذف هذا التسميم وفرض الكلام فيما اذا لم يكن معهم صاحب فرض لقوله  
 فيما بعد ان لم يكن ثم ذوقوها ما تبي لكن قد عرفت أن هذا البيت ذكر اجمالا للاحوال  
 وما بعده تفصيل له فالتسميم هنا في محله فتدبر (قوله وبيان ذلك) أي ومبين ما ذكر  
 من قوله يقاسم الاخوة فمهن اذا لم يعد القسم عليه بالاذى فبيان معنى مدين متدا أخبر  
 قوله أنه الخ والضمير في قوله أنه السائل والشأن (قوله واما أن يكون) أي واما أن يكون  
 معهم صاحب فرض (قوله فان لم يكن معهم صاحب فرض له خبر الامر الخ) أي وان  
 كان معهم صاحب فرض له خبر الامور الثلاثة المقامه وثلث الباقي وسدس جميع المال  
 (قوله فتارة الخ) أي اذا أردت بيان الاحوال فتارة الخ فالقاء الفاء القصصه وكتب بعضهم  
 أن الاولى أن يقول وتارة وقد تقدم توجيهه كل من التقريرين وتارة بمعنى النظر  
 لما حذف ثلثا لسكون اللام وقوله كاملا صفة ثلثا وظاهر كلام المصنف أنه بأخذ الثلث  
 في هذه الحالة فرضا وهو ظاهر نص الام أيضا كما قاله ابن زرقعة وصرح به ابن الماسم في

فمن (أي في تلك الاحوال  
 والمراد أن المقامه في تعدد  
 تلك الاحوال ومن جعلها  
 والمقامه المتدا كورة (اذا لم  
 هذا القسم عليه بالاذى)  
 أي بالضرر والمساوئل له  
 بالنقص عسايس ذكره سواء  
 كان معهم صاحب فرض  
 أم لا وبيان ذلك انه اما أن  
 لا يكون مع الجسد والاخوة  
 صاحب فرض واما أن يكون  
 مع الجسد والاخوة صاحب  
 فرض فان لم يكن معهم  
 صاحب فرض فله خبر  
 الامر من المقامه ومن  
 ثلث جميع المال (فتارة  
 تأخذ ثلثا كاملا ان كان  
 بالمقامه عنه) أي من  
 الثلث (فتارة)

شرح كفايته لاسكن ظاهر كلام الغزالي والرافعي أنه يأخذ بالتعصيب قاله السبكي وهو  
عندي أقرب وقال في شرح الترتيب والاولى ما جرى عليه ابن الهائم وهو ظاهر عبارات كثير  
من الفرضين أماده في الاولولة (قوله وذلك) أي كونه نازلا عنه المقاسة وقوله في صور غير  
منصورة أي في عدد كالخمس والثلاثة وما بعد وضابطها أن تزيد الاخوة على مثله أخذ  
وأخوين وأخت وكجذو ثلاثة أخوة وهكذا إلى ما فوق (قوله من اجدة واخوان وأخت) أي  
ومنها جدة وثلاث اخوة إلى ما زاد كما علمت (قوله فان لم يكن نازلا عنه) أي من الثلث وهذا  
مفهوم قول المصنف ان كان بالمقسمة عنه نازلا وقوله بان كانت المقاسة الخ تصور لعدم  
كونه نازلا عنه (قوله وذلك) أي كون المقاسة أخظ وقوله في خمس صور أي مخصر في  
خمس صور وقوله وضابطها أن تكون الاخوة أقل من مثله أي بان يكون أمثلا ونصفا  
فما دون ذلك كما في الاولولة (قوله وهي) أي الخمس صور وقوله جذواخ فالمقاسة أخظ له  
في هذه الصورة اذ بها خمسة فيها نصف المال وهو أكثر من الثلث كما لا يخفى وقوله جذ  
وأخت فالمقاسة أخظ له في هذه الصورة اذ بها خمسة فيها الثلثان وهما أكثر من الثلث  
قطعا وقوله جذواختان فالمقاسة أخظ له في هذه الصورة اذ بها خمسة فيها النصف  
كالصورة الاولى وقوله جذو ثلاث اخوات فالمقاسة أخظ له في هذه الصورة اذ بها  
خمسة اثنان وهما أكثر من الثلث لان العدد المجامع للكسرين خمسة عشر وثلاثة خمسة  
وخمسة ستة وهي أكثر من الخمسة بواحد وهو ثلث الخمس من العدد المذكور وهكذا يقال  
في الصورة السابقة أعني قوله جذواخ وأخت اه مفهومان الاولولة (قوله أو كانت  
المقاسة والثلث الخ) عطف على قوله بان كانت المقاسة أخظ فهو من جملة تصور عدم  
كونه نازلا عن الثلث بالمقاسة وقوله سيان كان مقتضى الظاهر سيان لاسكن قد يقال سوى  
على لغة من يلزم المثني الالف في الاحوال الثلاثة (قوله وذلك) أي كون المقاسة والثلث  
سبين وقوله في ثلاث صور أي مخصر في ثلاث صور وضابطها أن تكون الاخوة مثله كما  
قوله العلامة الامير (قوله وهي) أي الثلاث صور وقوله جذواخون فيستوى له المقاسة  
والثلث فانه قائم أخذ ثلثا وان لم يقاسم فكذلك وهكذا يقال فيما بعد (قوله فانه  
يقاسم الاخوة) جواب الشرط في قوله فان لم يكن نازلا عنه وقوله اذذاك أي وقت كون  
المقاسة أخظ أو كون المقاسة والثلث سبين فاذعني وقت ظرف لقوله يقاسم واسم  
الاشارة راجع لكون المقاسة أخظ أو كون المقاسة والثلث سبين وهو مستند أخسره  
مخدوف والتقدير اذذاك ثابت أو حاصل أو نحو ذلك (قوله كما علم من كلامه السابق) أي  
من قوله يقاسم الاخوة فمن اذالم هذا القسم عليه بالاذى (قوله فظاهر كلامه الخ) أي  
حيث قال يقاسم الاخوة الخ فانه صادق بما اذا كانا سبين وقوله اختيار التعبير بالمقاسة  
أي كان يقول يقاسم المحذور فأتى بالثالث تعصبا لافرضا وقوله حيث استوى الأمران أي  
في صور استواء المقاسة والثلث (قوله وهو أحد ثلاثة أقوال) فقيل بعبر بالمقاسة وعليه  
فأدغم بالتعصيب وقل بعبر بالثلث وعليه فآدم بالفرض وقيل بالتعصيب فتعغير المفتي بين أن  
يعبر بالمقاسة أو بالثلث ولذلك قال شيخ الاسلام في شرح الفصول وحكي بعض العلماء في

وذلك في صور غير منصورة  
منها جذواخون وأخت  
فان لم يكن نازلا عنه بان  
كانت المقاسة أخظ وذلك  
في خمس صور وضابطها أن  
تكون الاخوة أقل من مثله  
وهي جذ وأخ جذواخت  
جذواختان جذ وثلاث  
أخوات جذواخ وأخت  
أو كانت المقاسة والثلث  
سيان وذلك في ثلاث صور  
وهي جذواخون جذواخ  
وأختان جذواربع أخوات  
فانه يقاسم الاخوة اذذاك  
كما علم من كلامه السابق  
فظاهر كلامه اختيار التعبير  
بالمقاسة حيث استوى  
الأمران وهو أحد أقوال  
ثلاثة ذكرتها في شرح  
الترتيب

ارته ثلاثة أقوال برث بالفرض برث بالتعصيب بخبر المقي وقال السطر رحمه الله الأولى  
 التعبير بالثالث دون المقابلة لقرول بعض أصحابنا أن الأخذ بالفرض أن أمكن كان أولى لقوة  
 الفرض بتقديم ذوى الفروض على العصبة وقال المتولي إذا استوى للثلاث المقامات والثالث  
 يعلى الثالث دون المقابلة واستظهر بعضهم القول بالتعصيب وتظهر فائدة هذه الأقوال كما  
 قاله ابن المصنف في الوصية كما لو وصى بثلث الباقي مثلاً بعد الفرض ومات عن جد وأخوين  
 وأحاز الأخوان فعلى الأول تصح الوصية وعلى الثاني تسقط لعدم ما أعطى به بعد بنتها وأما على  
 الثالث فالظاهر الصحة على تقدير اختيار المعنى التعبير بالثالث وفي الحساب كما لو كان هناك  
 جد وأربع أخوات فعلى الأول أصلاً ثلاثة وتسبع من ستة وعلى الثاني أصلاً خمسة من أول  
 الأمر وعلى الثالث تختلف باختلاف التعبير فاقبل من أنه لا يظهر للخلاف فائدة ليس بشئ  
 أما مدعى الأول فمع بعض زيادة (قوله وهذا كله) أى ما ذكر من المقامات أو الثالث وقوله ثم  
 يفع الثلثة غلط فمكان ولذلك فسره الشارح بقوله أى هناك (قوله ذووسهام) بصيغة الجمع  
 كما يقتضيه قول الشارح أى أصحاب وفى بعض النسخ ذووسهام بصيغة الإفراد فى المضاف  
 ولا يستقيم الوزن عليه إلا لو كان بدلاً ثم هناك كما يدرك ذلك من أنه أدى إلى المام بقرن  
 العروض فأداه الاستاذ المحقق (قوله أى أصحاب الفروض) تفسير للمضاف والمضاف إليه  
 فالعروض تفسير للسهام وأصحاب تفسير لذوى على نسخة الجمع ويمكن توجيهه على نسخة  
 الأفراد بأنه عرقى التفسير بالجمع إشارة إلى أن ذروان كان مفرداً لفظاً المقصود منه الجمع  
 كما فى الزيات (قوله من الزوجين الخ) بيان لأصحاب الفروض وأغما قصير على ما ذكره لأن  
 المتصور أنه مع المجد والأخوة من أصحاب الفروض هم السبعة المذكورون كفى للأولوية  
 (قوله فاقنع بأضاحى) أى فرض بتوضيى وقوله لك متعلق بأضاحى وقوله الأحكام  
 مفعول لأضاحى وقوله من استغهاى ساء الأطلاق أو بقاء المتكلم ويكون من إضافة  
 المصدر لمفعوله (قوله أى السالف الفهم) أشار بذلك إلى أن السلف والتاء فى استغهاى للطلب  
 وقوله من ربما شير إلى أن بقاء استغهاى بأه المتكلم كما هو أحد الاحتمالين وقوله يطلب  
 زيادة الأضاح أى تسبب ذلك فالباء للسببية (قوله فاقنع الخ) تعطيل لقوله فاقنع بأضاحى  
 وقوله قد أوصعتها أى الأحكام (قوله وسأبى معنى القناعة وشئ مما ورد فيها) عبارة  
 فيه آثر باب الحساب بعد قوله فاقنع من القناعة وهى الرضا بالبر من البطاء من قواهم  
 قنع بالكسر فتوعوا قناعة إذا رضوا والحدث فى فضل القناعة كثير شهيرة منها ما روى  
 البهي فى الزهد عن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال القناعة  
 كنز لا يفنى وفى النهاية لابن الأثير رحمه الله حديث عن من قنع وذل من طمع انتهى (قوله  
 ما ذكره من المقامات والثالث حالان الخ) كتب عليه بعضهم ما نصه فيه أن المقامات المذكورة  
 فى المتن جعلها الشارح شاملة للمقامات فيها إذا كان هناك صاحب فرض والمقامات فيها  
 إذا لم يكن هناك صاحب فرض حيث قال بعدها سواء كان معهم صاحب فرض أم لا  
 فيكون ما ذكره ثلاثة أحوال لا حالان كما قال ويبنى من الخمسة أحوال لا ثلاثة كما  
 قال نفع يظهر ما قاله لوجل المقابلة فى المتن على المقابلة إذا لم يكن هناك صاحب فرض

وهذا كله (أن لم يكن  
 شئ) أى هناك مع المجد  
 والأخوة (ذووسهام) أى  
 أصحاب فروض من الزوجين  
 والأم والمجدتين والبنت  
 وبنت الابن (فاقنع بأضاحى)  
 لك الأحكام (من استغهاى)  
 أى طلب الفهم منى يطلب  
 زيادة الأضاح فاقنع قد  
 أوصعتها الأضاح المحتاج  
 إليه وسأبى معنى القناعة  
 وشئ مما ورد فيها (تنبه)  
 ما ذكره من المقامات والثالث  
 حالان

انتهى وانت خبير بان ذلك مبني على ان قول المصنف مقام الاخوة الخ بيان لبعض  
 الاحوال وقد تقدم من العلامة الامير ان هذا البت ذكره المصنف بياناً للاحوال على  
 وجه الاجمال وعليه فيكون اول الاحوال قوله فتارة يأخذ ثلثاً كاملاً وثاني الاحوال  
 المقاسمة المأخوذة من كلامه بالمفهوم كما يفهم بذلك قول الشارح فان لم يكن تارة لا عنه  
 الى ان قال فانه يقام الاخوة وحسب ذلك ذكره المصنف منطوقاً وفهوماً من المقاسمة  
 والثلث حالان من الاحوال الخمسة ويبقى منها ثلاثة احوال فتسدر (قوله من الاحوال  
 الخمسة) أي التي هي المقاسمة أو ثلث المال ان لم يكن هناك صاحب فرض أو المقاسمة أو  
 ثلث الباقي أو سدس جميع المال ان كان هناك صاحب فرض وقوله التي أشرت اليها  
 أول الباب أي في قوله وباعتبار ما له من المقاسمة والثلث وغيرهما خمسة احوال بعد قول  
 المصنف واعلم بان المجدد واحوال (قوله يبقى ثلاثة احوال) كتب عليه بعضهم قد علمت  
 ما فيه وأنت قد علمت ما فيه فكل كلام الشارح مستقيم (قوله ويرجع الحالان) أي  
 المذكوران وهما المقاسمة والثلث وقوله الى ثلاثة احوال من عشرة أي التي هي تعيين  
 المقاسمة وتعيين الثلث واستواء الامر ان لم يكن هناك صاحب فرض وتعيين المقاسمة  
 وتعيين ثلث الباقي وتعيين سدس جميع المال واستواء المقاسمة وثلث الباقي أو المقاسمة  
 وسدس جميع المال أو ثلث الباقي وسدس جميع المال أو الثلاثة ان كان هناك صاحب  
 فرض كما تقدم بيانه (قوله وفي) أي الثلاثة احوال وقوله يبقى سبعة أي من العشرة  
 وقد علمتها (قوله اذا تقررت لك فقد قرأ الخ) أي فأقول قد قرأ الخ لاجل ان يرتب الجواب  
 على الشرط وقوله في ثلاثة احوال أي اجمالاً وهي ترجع لسبعة تفصيلاً كما علم عامر  
 وقوله بقوله متعلق بذكر (قوله وتارة يأخذ ثلث الباقي) لانه لو لم يكن ذو فرض أخذ ثلث  
 المال فاذا كان هناك ذو فرض أخذ ثلث الباقي كما في القولين (قوله بعد ذوي القروض الخ)  
 أي بعد أخذهم قروضهم وأرزاقهم وقوله جمع فرض أي هي جمع فرض فهو خبر مبتدأ  
 محذوف وقوله وتقدم تعريفة أي بأنه نصب مقدر شرطاً للوارث (قوله وتقدم من يرت  
 معهم) أي مع المجددوا الاخوة وقوله أنما أي قرىبا عند قول الناظم ان لم يكن ثم ذووهم  
 قاله الدوالي (قوله والارزاق) هو عام أو بديهي خاص لان المراد به رزق مخصوص وهو  
 الارث بالفرض كما ذكره الشارح فخطب الارزاق حينئذ على القروض من عطف  
 المرادف أو التفسير ويحتمل ان يراد بها ما يشمل الوصية والدين الذي على الميت فانهما  
 مقدمان على الارث (قوله جمع رزق) أي هي جمع رزق فهو خبر مبتدأ محذوف وقوله  
 وهو ما ينتفع به هذا ما قاله أهل السنة وقالت المعتزلة هو ما ملك لكن لم يتبع هذا القول  
 لانه يقتضي أن الدواب لا ترزق لانها لا تملك ويرد قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على  
 الله رزقها وما أحسن قول صاحب الجوهرة

والرزق عند القوم ما ينتفع به وقيل لا بل ما ملك وما اتبع  
 (قوله ولو محرماً) أي سواء كان حلالاً أو محرماً أو محرماً قال صاحب الجوهرة  
 في رزق الله الحلال فاعلم \* ويرزق المكروه والمحرماً

من الاحوال الخمسة التي  
 أشرت اليها أول الباب  
 يبقى ثلاثة احوال فتسدر  
 فيما اذا كان معهم صاحب  
 فرض ويرجع الحالان كما  
 تقدم الى ثلاثة احوال من  
 عشرة وهي تعيين المقاسمة  
 وتعيين الثلث واستواء  
 الامرين يبقى سبعة ستاتي  
 ان شاء الله تعالى فيما اذا كان  
 معهم صاحب فرض والله  
 أعلم اذا تقررت لك فقد ذكر  
 حكم ما اذا كان معهم  
 صاحب فرض في ثلاثة  
 احوال وهي المقاسمة وثلث  
 الباقي وسدس جميع المال  
 وفي تكملة الاحوال الخمسة  
 بقوله وتارة يأخذ ثلث  
 الباقي بعد ذوي  
 اصحاب القروض جمع  
 فرض وتقدم تعريفة في  
 باب القروض وتقدم من  
 يرت معهم القروض أنما  
 (والارزاق) جمع رزق  
 وهو ما ينتفع به ولو محرماً



ويدل لذلك قوله تعالى قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه رما وسحلا وقالوا  
 المعتزلة لا يكون الاحتلال لاستناده إلى الله تعالى في الجملة والمستند إليه تعالى لاستناده  
 يقع أن يكون رما ما يعاقبون عليه وورد بأنه لا يقع بالنسبة إليه تعالى به لما شاء ويحكم  
 ما يريد وعقابهم على المحرم لسرية مباشرتهم أسمائه وقالوا أيضا أمر الله تعالى بالانفاق من  
 الرزق فقال أنفقوا ما رزقناكم ومدح على الانفاق منه فقال وعما رزقناهم يتفقون وهو  
 تعالى لا يأمر بالانفاق من المحرم ولا مدح عليه وورد بأن قرينة الأمر والمدح خصه بالاحلال  
 ويلزمهم أن المتغذى طول عمره بالمحرم لم يرزقه الله أصلا وهو باطل ذكره المشهور الزملي في  
 شرح الزيد انتهى مختصا من القول: (قوله عند أهل السنة) راجع لكل من قوله ما ينفع  
 به وقوله ولو محرما ومقابلته بالنظر للأول ما قاله المعتزلة من أنه ما لك والنظر للثاني ما قالوه  
 أيضا من أنه لا يكون الاحتلال كما علمت آنفا (قوله والمراد) أي في عبارة المصنف وقوله رزق  
 مخصوص أي في عوام أربده خاص (قوله وهل الارت بالفرض أيضا) الأولى حذفه هذا  
 معنى لما الآن يراد به أن الرزق فسر بهذا المعنى الخاص كما فسر بالمعنى العام (قوله فهذا) أي  
 أخذه ثلث الباقي بعد الفروض وقوله هو المحلل للأول أي من الأحوال الثلاثة (قوله  
 والثاني) أي والمحال الثاني وقوله هو المقاسمة أي فيما إذا كان هناك ذو فرض وقوله  
 وهو معلوم مما ذكره أي من مفهومه كما يشهه الشارع بقوله فإن لم تنقصه المقاسمة الخ وقوله  
 بقوله متعلق بالفعل قبله (قوله هذا) أي أخذه ثلث الباقي وقوله إذا ما كانت المقاسمة  
 الخ بزائدة ما أي إذا كانت المقاسمة الخ بأن كان ثلث الباقي خبرا له من المقاسمة ولا بد أيضا  
 أن يكون خبرا من سدس جميع المال ألا كان له السدس كما علم مما بعد (قوله تنقصه)  
 بفتح التاء لابقضه الآن ماضيه نقص لا نقص فال تعالى ثم لم ينقصكم شيئا انتهى زيات  
 (قوله عن ذلك) متعلق بتنقصه واسم الإشارة راجع لثلث الباقي كما أشار إليه الشارع  
 بقوله أي عن ثلث الباقي (قوله بالمزاجه) أي بسدسها فالأما مسدية كما قاله الزيات وقوله  
 في القسمة متعلق بالمزاجه وقوله لكثرة الأخوة عليه لقوله تنقصه عن ذلك بالمزاجه (قوله  
 فإن لم تنقصه المقاسمة الخ) بيان لمفهوم قول المصنف هذا إذا ما كانت المقاسمة الخ ودخل  
 تحت هذا المفهوم أربع صور لأن المقاسمة إما أن تكون أحظ من ثلث الباقي ومن سدس  
 الجميع أو تكون مساوية لثلث الباقي أو لسدس الجميع أو لها فاشأ بقوله لكونها  
 أحظ الخ لصورة من هذه الأربع وقوله أو مساوية الخ لثلاثة منها ودخل تحت قوله  
 وتارة بأحد سدس المال صورتان وهما إذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس وكذلك  
 ثلث الباقي أو كان ثلث الباقي مساوية وقد تقدمت صورتان في قوله وتارة بأحد ثلث الباقي  
 الخ وهي ما إذا كان ثلث الباقي خبرا له من المقاسمة ومن سدس جميع المال فقد دقت  
 الصور السبع فتدبر (قوله لكونها أحظ من ثلث الباقي) فسه اظها في مقام الأضمار  
 ولعل النكتة مناسبة اللطف فتأمل (قوله فهي له) أي فالمقاسمة له والجملة جواب الشرط  
 في قوله فإن لم تنقصه المقاسمة الخ (قوله أو مساوية) عطف على قوله أحظ وقوله لهما  
 أي لثلث الباقي وسدس الجميع وقوله أو لأحدهما أي لثلث الباقي أو لسدس الجميع

عند أهل السنة والمراد رزق  
 مخصوص وهو الارت بالفرض  
 أيضا فهذا هو المحال الأول  
 والثاني هو المقاسمة وهو  
 معلوم مما ذكره بقوله (هذا  
 إذا ما كانت المقاسمة  
 تنقصه عن ذلك) أي عن  
 ثلث الباقي (بالمزاجه) في  
 القسمة لكثرة الأخوة فإن  
 لم تنقصه المقاسمة لكونها  
 أحظ من ثلث الباقي ومن  
 سدس الجميع فهي له أو  
 مساوية لهما أو لأحدهما  
 فهي له أيضا

وقوله فهي له أيضا أي فالمقاسة له في صور المساواة كما هي له في صورة كونها أحظ (قوله)  
 على ما تقتضيه عبارته (أي بناء على ما تقتضيه عبارته ومن اختاره التفسير بالمقاسة عند  
 المساواة وقوله سابقا راجع لقوله أو مساوية له كما وقوله أو لأحدهما لكن بالنظر  
 لمساواة المقاسة للثالث الباقي واقتضاء عبارته سابقا لذلك المفهوم فإن مفهوم قوله سابقا  
 هذا إذا ما كانت المقاسة تنقسم عن ذلك الخ أن له المقاسة في صورتي المساواة المذكورتين  
 وقوله أحق راجع لقوله أو لأحدهما بالنظر مساواة المقاسة للثالث الباقي واقتضاء عبارته  
 لاحقا لذلك باعتبار مفهوم القسمة الملاحظ وهو أن كانت المقاسة تنقسم عن السدس  
 وحذفه المصنف كغاية يذكر فيما قبله والتقدير وتارة يأخذ سدس المال إن كانت  
 المقاسة تنقسم عنه فإن مفهوم ذلك أن المقاسة له إذا لم تنقسم عنه وهو صادق بمساواتها  
 له لقوله من معنى قوله الخ راجع لقوله لاحقا لكن باعتبار مفهوم القسمة الملاحظ ولما  
 في ذلك من الخفاء قال بعضهم في أخذ ذلك من قوله وتارة يأخذ سدس المال تأمل انتهى  
 وقوله إذا ذكر المال الثالث أي حال كونه ذا المال الثالث (قوله وتارة يأخذ سدس  
 المال) أي إذا كانت المقاسة تنقسم عنه وكان ثلث الباقي بقسمه عنه أيضا أو بدويه  
 وهل يأخذ السدس فرضا أو تصديا صرح اللطفي بالأول وقال ابن المصنف في شرح  
 كما يشبه الظاهر أنه بالصورة اه قال في شرح الترتيب والأوجه الأول اه من  
 اللؤلؤة (قوله وليس عنه فإلا الخ) أي لأن الأول لا يتقسم عنه فلا أخوة أولى قاله  
 في اللؤلؤة (قوله اسمها الحقيقة) أي من جهة الاسم وهو لفظ السدس لا من جهة الحقيقة  
 فلا يراد به قد يأخذ سدسا عابثا كله أو بعضه كما سذكره الشارح فالواجب المحافظة له  
 على اسم السدس لاحتقيقه كما قاله البولي (قوله يقال) أي في حال ثلث الباقي (قوله)  
 فإن كانت المقاسة أو ثلث الباقي الخ غرض بهذه الجملة والتي بعدها أي قوله فإن  
 ساواه ثلث الباقي فكذلك بيان الصورتين المندرجتين تحت قوله وتارة يأخذ سدس  
 المال ولو قال بدل ذلك تعبد لأن ان كانت المقاسة تنقسم عنه وكان ثلث الباقي ينقسم  
 عنه أيضا أو بدويه لكان أحسن (قوله ينقسم الجدي فيهما) الأولى فيه لأن العطف  
 بأو (قوله فكذلك) أي فالسدس له (قوله فلم يساو قرنه الخ) تفرع على ما تقدم في  
 شرح كلام المصنف وقوله سبعة أحوال ثلاث منها تعلم من منطوق كلام المصنف  
 وأربعة منها تعلم من مفهومه وقد بينا الشارح في قوله فإن لم تنقسم المقاسة الخ (قوله)  
 وهي أي السبعة أحوال (قوله في نحو أم وجد وخمسة أخوة) أي مما كان فيه الغرض  
 دون النصف وكانت الأخوة أكثر من مثله ووجه تعين ثلث الباقي في ذلك أن الباقي بعد  
 سدس الأم خمسة على المحدود الخمسة أخوة وثلاثا واحد وثلاثا ولا شك أن ذلك أكثر من  
 المقاسة والسدس لكن الباقي ليس له ثلث صحيح فغرض بالثلاثة في أصل المسئلة وهو  
 ستة تبلغ ثمانية مشرفا لأم واحد في ثلثة وثلاثة والجد ثلث الباقي خمسة سبعة على  
 خمسة أخوة لكل واحد اثنين (قوله في نحو زوج وجد وأخ) أي مما كان فيه الغرض  
 قسما للنصف وكانت الأخوة أقل من مثله ووجه تعين المقاسة في ذلك أن الباقي بعد نصف

على ما تقتضيه عبارته سابقا  
 ولاحقا من معنى قوله  
 ذا المال الثالث  
 (قوله وتارة يأخذ سدس المال)  
 وليس عنه فإلا اسمها  
 حقيقة (بمعنى) من الأحوال  
 فإن كانت المقاسة أو ثلث  
 الباقي ينقسم فيهما عن  
 السدس فالسدس له فإن  
 ساواه ثلث الباقي فكذلك  
 فبمعنى قرنه في كلامه  
 سبعة أحوال وهي إما أن  
 تعين له ثلث الباقي في نحو  
 أم وجد وخمسة أخوة وإما أن  
 تعين له المقاسة في نحو  
 زوج وجد وأخ وإما أن تعين

الزوج النصف الآخر على الحمد والآخر ولا شك ان نصفه هو الربع أكثر من ثلث الباقي ومن السدس لكن الباقي لا ينقسم على الحمد والآخر فيضرب اثنين في أصل المسئلة وهو اثنين تبلغ أربعة فلزوج واحد في اثنين باثنين يبقى اثنين للجد واحد وللآخر واحد (قوله في تصور زوج وأم وجد وأخوين) أي مما كان الفرض فيه قدر الثلثين وكانت الاخوة أكثر من مثله واحد ولو أخى ووجه تعين السدس في ذلك ان الباقي بعد نصف الزوج وسدس الام انسان على الحمد والأخوين ولا شك ان السدس أكثر من ثلث الباقي ومن المقاسمة لكن يبقى واحد على الأخوين لا ينقسم عليهم فيضرب اثنين في أصل المسئلة وهو ستة تبلغ اثني عشر فلزوج ثلاثة في اثنين ستة وللأم واحد في اثنين باثنين ولجد واحد في اثنين باثنين يبقى انسان للأخوين لكل واحد منهما واحد (قوله في تصور أم وجد وأخوين) أي مما كان فيه الفرض دون النصف وكانت الاخوة مثله ووجه استواء المقاسمة وثلث الباقي ان الباقي بعد سدس المقاسمة على الحمد والأخوين فثلث الباقي واحد وثلثان وهو مساو للمقاسمة لكن لا ثلث للباقي صحيح فتضرب ثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة تبلغ ثمانية عشر فلأم واحد في ثلاثة ثلاثة يبقى خمسة عشر للجد خمسة بالمقاسمة أو لكل منهما ثلث الباقي ولكل أخ خمسة (قوله في تصور زوج وجد وأخ) أي مما كان الفرض فيه قدر الثلثين وكانت الاخوة مثله ووجه استواء المقاسمة والسدس أن الباقي بعد نصف الزوج وسدس الحمد انسان على الحمد والآخر أقله جد واحد بالمقاسمة أو لكل واحد من السدس وللآخر واحد (قوله في تصور زوج وجد وثلاثة أخوة) أي مما كان الفرض فيه قدر النصف وكانت الاخوة أكثر من مثله ووجه استواء السدس وثلث الباقي ان الباقي بعد نصف الزوج النصف الآخر على الحمد والثلاثة أخوة فالسدس قدر ثلث الباقي لكن ليس الباقي ثلث صحيح فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو اثنان تبلغ ستة للزوج واحد في ثلاثة ثلاثة ولجد واحد هو ثلث الباقي وهو مساو للسدس ويبقى انسان لا ينقسمان على ثلاثة أخوة فتعص من ثمانية عشر بضر ثلثة في ستة للزوج ثلاثة في ثلاثة بقية تسعة ولجد واحد في ثلاثة ثلاثة يبقى ستة على الثلاثة أخوة لكل أخ اثنان (قوله في تصور زوج وجد وأخوين) أي مما كان الفرض فيه قدر النصف وكانت الاخوة مثله ووجه استواء الامور الثلاثة ان الباقي بعد نصف زوج النصف الآخر على الحمد والأخوين فثلث الباقي والمقاسمة والسدس متساوية لكن لا ثلث للباقي صحيح فتضرب ثلاثة في أصل المسئلة وهو اثنان ستة فلزوج واحد في ثلاثة ثلاثة ولجد واحد على كل حال ولكل من الأخوين واحد (قوله تحت احوال العشرة) أي وباطنة انصافها الى الثلاثة احوال هي ان لم يكن هناك صاحب فرض (قوله وحدث استوى الامران) أي كالمقاسمة وثلث الباقي أو المقاسمة والثالث وقوله أو الامور الثلاثة أي المقاسمة وثلث الباقي والسدس (قوله لا أقوال الثلاثة) فنقل مختار التعبير بالمقاسمة ونقل مختار التعبير بثلث الباقي وقبله غير المتفق وعلى هذا القياس وهذا ظاهر في استواء الامرين وأمّا استواء الامور الثلاثة فقد يقال يأتي في التعبير أقوال أربعة التعبير بثلث الباقي التعبير بالسدس التعبير بالمقاسمة

له السدس في تصور زوج وأم وجد وأخوين وأما أن يستوى له المقاسمة وثلث الباقي في تصور أم وأخوين وأما أن يستوى له المقاسمة والسدس في تصور زوج وجد وأخ ولما أن يستوى له السدس وثلث الباقي في تصور زوج وجد وثلاثة أخوة وأما أن يستوى له الامور الثلاثة في تصور زوج وجد وأخوين فهذه الاحوال السبعة مع ذوى الفروض تحتها الاحوال العشرة وحدث استوى الامران أو الامور الثلاثة فأتى في التعبير الاقوال الثلاثة التي سبق

المقصود الأولى التعبير بالسدس لانه الفرض المنصوص عليه كما قاله الاستاذ المحفى  
 (نقياً) استفيذاً تقدم انه تعين للجد الاخط وان رضى بغيره وصرح به في شرح  
 الترتيب وفارق ما لو غصب مثلاً وصار متقوماً حيث خبر المسالك بين المتل وقبلة ما صار اليه  
 حتى لو اراد المسالك اخذ غير الاخذ كان له ذلك بان الأثر قهري فلا يزول الملك عن الزائد  
 بمجرد الاختيار بخلاف الغصب هكذا قال شيخ الاسلام ثم قال وفي الحقيقة هذه ليست  
 نظرية تلك لأن الثابت هنا الخبرية ونعم الخبر انتهى ذكره الولائي بنوع تصريف (قوله  
 هذا كله) أي ما ذكر من الأحوال السبعة فيما إذا كان معه صاحب فرض وقوله حيث  
 بقي الخ أي كائن في حالة تلك الحالة هي أن يبقى الخ والحاصل أن للجد اعتباراً يفضل من  
 الفرض وجوداً وعدمه أربعة أحوال المحال الأول أن يفضل عن الفرض أكثر من السدس  
 فله خبر الأمور الثلاثة من المقاسمة وثالث الباقي وسدس المال المحال الثاني أن يبقى  
 قدر السدس فهو للجد ففرضه على الأوجه المحال الثالث أن يبقى دون السدس فعلى للجد  
 بقسام السدس المحال الرابع أن لا يبقى شيء لاستغراق الفروض جميع المال فيعزل  
 بالسدس للجد وفي هذه الثلاثة أحوال تسقط الأخوة إلا الاخت في الأكبرية أه ولاق  
 بتقديم وتأخير للمناسبة ترتيب الشارح (قوله فان بقي الخ) أي بعد الفرض كبتن وأم  
 وجد وأخوة هذه المسئلة من ستة فلبنتين الثلثان أربعة ولأم السدس واحد يبقى قدر  
 السدس وهو واحد للجد وسقطت الأخوة (قوله أو دون السدس) أي أو بقي قدر دون  
 السدس (قوله كزوج وبنتين وجد وأخوة) أصل هذه المسئلة من اثني عشر فزوج الأربع  
 ثلاثة ولبنتين الثلثان ثمانية يبقى واحد وهو دون السدس لانه ان كان في المال واحد  
 تمام السدس وسقطت الأخوة فأصل المسئلة من اثني عشر وعالت ثلاثة عشر (قوله أو لم  
 يبقى شيء) أي لم يبق بعد الفرض شيء أصلاً (قوله كبتن وزوج وأم وجد وأخوة) أصل  
 هذه المسئلة من اثني عشر فلبنتين الثلثان ثمانية ولزوج الأربع ثلاثة ولأم السدس اثنتان  
 فعلى لها واحد تمام سدسها براد في العول للجد سدسه وسقطت الأخوة فأصل المسئلة من  
 اثني عشر وعالت خمسة عشر (قوله فليعزل السدس) أي فرض على الأوجه في الثلاث مسائل  
 وقوله وبما لا أي يستأخروا بتد العول وهذا راجع لثباته وهي ما ذاب في دون السدس  
 فعلى فيها تمام السدس للجد وقوله أو براد في العول أي لم يحصل أصل العول قبل ذلك  
 فتراد في العول للجد وهذا راجع لثباته وهي ما ذاب في شيء بل عالت المسئلة الواحد ثم راد  
 في العول بالسدس للجد كما تقدم توضيحه وقوله ان احتج إلى ذلك أي المذكور من أصل  
 العول أو زيادته فان لم يحتج إليه فلا عول أصلاً كما في الأولى (قوله وتسقط الأخوة) أي في  
 الثلاثة أحوال المذكورة وقوة إلا الاخت في الأكبرية أي فانه يفرض لها النصف  
 ويفرض له السدس ثم يعودان إلى المقاسمة كما سأق (قوله وحيث أخذ سدسها عتلاً كله)  
 أي كما في المسئلة الثالثة فانه يراد في العول بالسدس للجد وقوله أو بعضه أي أو عتلاً  
 بعضه كما في المسئلة الثانية فانه يعال فيها بنصف السدس للجد كما مر ولا يخفى أن قوله كله  
 فاعل بما تلا وقوله أو بعضه عطف عليه وقوله فالسدس اذ ذاك أي وقت كونه عتلاً

الإشارة إليها (فائدة) هذا  
 كله حيث بقي بعد الفرض  
 وأكثر من السدس فان  
 بقي قدر السدس كبتن  
 وأم وجد وأخوة أو دون  
 السدس كزوج وبنتين وجد  
 وأخوة أو لم يبقى شيء كبتن  
 وزوج وأم وجد وأخوة فالسدس  
 في العول ان احتج إلى ذلك  
 وتسقط الأخوة إلا الاخت  
 في الأكبرية وسأق وحيث  
 أخذ سدسها عتلاً كله  
 أو بعضه فالسدس اذ ذاك  
 يكون اسمها لا حقيقة

كما اثبتت الى ذلك سابقا والله اعلم (وهو) أى الجذ (مع الاناث) من الاخوات (عند القسم) أى المقاسمة بينه وبينهن (مثل أخ) قتها ذكره بقوله (في سهمه) من كونه مثل حظ الانثيين (والحكم) من كون الاخت نصيبا معه نصيبه بالغير كما اثبتت الى ذلك سابقا باب التعصيب لافي جميع الاحكام فلها هذا قال (الامع الام فلا يصحها) بانضمامها الى الاخت لانه ليس باخ (بل ثلث المسال لها) أى للام (بعضها) كما لانه ليس معها سهم من الاخوة ففي زوجة وأم وحبذ واخت للزوجة ربع وللأم الثلث كاملا والباقي بين الحبذ والاخت مقاسمة مثلا فالمساوي المسئلة المسماة بالبحرقاء للفرق أقوال العصابة رضى الله عنهم أولان الأقوال ثلثتها كثرتها وهي أم وحبذ وأخت للام الثلث والباقي بين الاخت والحبذ ثلثا لانه مثلامها فأصلها ثلاثة ونصف من تسعة للام ثلاثة وأربعة للحبذ والاخت اثنان

كله أو بعضه واسم الإشارة مبتدأ خبر بمحذوف أى اذ ذلك ثابت أو حاصل أو محذوف كما وقوله تكون اسمها حقيقة أى مجرد اسم لاسد حقيقة لنفسه عنه بالعرل (قوله كما اثبتت الى ذلك أنفا) أى قريسا عند قوله وليس عنه تارة لاجمال (قوله مع الاناث) أى جنسهن الصادق بواحدة وقوله من الاخوات هكذا في نسخة وفي ظاهرة وفي نسخة من الاخوة وعلمنا فالمراد بالاخت ما يشمل الاخوات على مثل التغليب ومن لانه بعض المشوب ببيان والمعنى مع الاناث اللاتي من بعض الاخوة بطريق التغليب اه زيات وبعضه من المحض (قوله عند القسم) المراد به القسم من المجانين فهو معنى المقاسمة كما أشار اليه الشارح بقوله أى المقاسمة الخ (قوله مثل أخ) أى لأن كلامهما يدل بالاب وقوله في سهمه أى نصيبه وقوله من كونه أى السهم (قوله والمحكم) أى المعهود كما أشار اليه الشارح بقوله من كون الاخت وطسه فعلق الحكم على ما قبله من عطف أحد المتلازمين على الآخر لانه يلزم من أن يكون له مثل حظ الانثيين أن تكون الاخت نصيبا معه نصيبه بالغير وبالتكس هذا وحصل الحكم على المحكم المعهود كما انضمامه فصيغ الشارح لانسحاب الاستثناء من قوله الامع الام الخ لان الاستثناء معار العود فالاولى جملة على العموم لاجل الاستثناء منه الان يجعل منتظما والمعنى لكن مع الام الخ (قوله كما اثبتت الى ذلك الخ) أى عند قوله والابن والاخ مع الاناث الخ حيث قال هناك وترد بالاخت شقة كانت أولا بانيه بعضهم الجذ (قوله لافي جميع الاحكام) أى بل في بعضها فقط وقوله فلها هذا قال اى فلا جعل له نصيب من ثلثه في جميع الاحكام قال لكن نفسه أن هذا الانساب الاستثناء الان يجعل منتظما كما (قوله الامع الام الخ) بخلاف الأخ فانه يصحها بانضمامها الى الاخت من الثلث الى السدس وقوله فلا يصحها فاد الاستثناء والضمير للام كما لا يخفى (قوله بانضمامها الى الاخت) أى بسبب انضمامها اليها وقوله لانه ليس بأخ علة لقوله فلا يصحها وقوله يصحها حال وقوله كاملا حال من الضمير الرابع الى الثلث وقوله لانه ليس معها الخ علة لقوله بل ثلث المسال لها الخ (قوله ففي زوجة الخ) تنويع على قوله الامع الام الخ وأصل هذه المسئلة من اثنى عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة بقي خمسة على الجذ والاخت لا تقسم عليهما أثنا ناقض ضرب ثلاثة في اثنى عشر بسبعة وثلاثين ومنها نصيب للزوجة ثلاثة في ثلاثة بسبعة وللأم أربعة في ثلاثة ثمانية عشر يبقى خمسة عشر للجد عشرة والاخت خمسة وهذا توضيح ما ذكره الشارح (قوله وفي المسئلة) عطف على قوله ففي زوجة الخ وقوله المسماة بالبحرقاء ما يخاف المعية والراء والقاف مع المدة كافي العولاقى (قوله للفرق أقوال العصابة فيها) أى اختلافها فيها كما سأل في سانه فكان بعض الأقوال يفرق بعضها وقوله أولان الأقوال ثلثتها أى وسبب كثرة الكلام فيها وهذه العلة لا تنافي ما قبلها بل يخافها والنسكان لا تراهم وقوله لكثرتها أى الأقوال (قوله وهي) أى المسئلة المسماة بالبحرقاء وقوله أم الخ أصل هذه المسئلة من ثلاثة للام الثلث بقي اثنان على الجذ والاخت لا يتقسمان طبعهما أثنا ناقض ضرب ثلاثة في ثلاثة بسبعة ومنها نصيب للام

واحد في ثلاثة ثلاثة يبقى ستة العدد أربعة وللأخت اثنان وهذا ما ذكره الشارح (قوله وهذا) أي ما ذكر من كون الأمام الثالث والباقي بن المجدد الأخت أختا ما وقوله وهو مذهب الأئمة الثلاثة أي ما عند الإمام أبي حنيفة (قوله وأما عند الإمام أبي بكر الصديق الخ) مذهبهم رضي الله عنه أن الأخت محبوبة بالمجدد فالمثلية ضد من ثلاثة للأمام واحد والمجدد الباقي ولائتي للأخت كإذ ذكره الشارح (قوله وهي عشرة) أولها المجرى ما ذكره الشارح أيضا وثانيها المثلية لقول عثمان بن عفان رضي الله عنه بأن لكل من الثلاثة الثالث وثالثها المر بعد لقول ابن مسعود رضي الله عنه ما أتبع من أربعة لأنه جعل للأخت النصف والباقي بن المجدد والأمام نصفين لأن كلا منهما له ولادة على الميت والأمام قوة القرب والمجدد قوة النكاح فاستؤا لكن لا نصف للباقي جميع فضرر اثنان في اثنين بأربعة فلاخت اثنان ولكل من المجدد والأمام واحد واربعا الخمسة لقتل خمسة من الخمسة فيها عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ونساء مساهمة المسدسة لأن بعضهم يحكي فيها ستة أقوال وسادسها المسبعة لأن بعضهم يحكي فيها سبعة أقوال وسابعها الثمينة لأن فيها زواجات ثمانية وثامنها العثمانية لأن عثمان أنفرد فيها بقوله السابق عنه وتساعها واثنا عشرها النجاجة والشميلة لأن الحجاج اعتمد فيها الشعبي حين ظفر به فأصاب فيها فمعاثنه فكملت ألقابها عشرة وتضمن ذكر الألقاب شأمن الأقوال (قوله أحد الصنفين) أي الأخوة الأشقاء والأخوة لأب (قوله وهو) أي ما إذا اجتمع معه الصنفان وقوله باب العادة أي العدا فالعاطلة بمعنى أصل الفعل كدافعه بمعنى دفعه كذا في المحقق أي لأن العددا وقع من الأشقاء لبني الأب فقط لأن المجدد قبل أن يعلو بها لأن الأشقاء بعدون بني الأب على المجدد أي أتباعا وهو بعدهم عليهم فصار فيه خطر إذا لمعني لعدم تفاؤله أزمات (قوله وبه يتم الأحوال الأربعة المشار إليها سابقا) أي في قوله بعد قول المصنف واعلم بأن المجدد أحوال واعتبارا أفراد الصنفين معه واجتماعهما معه أربعة أحوال اه (قوله فقال) صطف على ذكر (قوله واحسب) يضم السين من باب نصر بمعنى مذ ومصدره المحسمان بالضم بخلاف حسب بمعنى ظن فخصه به الحسن بالكسر ومضارعه بكسر السين ونقصها اه زيات يتصرف في زيادة (قوله بني الأب فقط) أي دون الأم وزاد الشارح لفظ فقط للاحتراز من الأشقاء فإنه يصدق عليهم بنو الأب لكن ليس مراد (قوله وهم) أي بنو الأب فقط وقوله مع الأخوة الأشقاء مرتبط بأحسب أي أحسبهم معهم (قوله له) ترسم بالالف وهو ظرف لقوله احسب وقوله الأعداد بفتح الهزة جمع عدد والمراد بالجمع الجنس المتحقق في المفرد وهو العدد بمعنى العدد كما أشار إليه الشارح بقوله أي عدد ويحتمل أن يقرأ المتن الأعداد بكسر الهزة بمعنى العدد فان قيل في كلام المصنف طلب تفصيل المحاصل لأن معناه عددي الأب عند العد ولا معنى له صحيح أوجب بأنه على تقدير مضاف والأصل عند اعادة العد أي عددا لأخوة الأشقاء والأخوة لأب ولأن لا تقدر مضافا ويكون المعنى مستقيما لأن الخطاب بالعد الغرضي عنده الأخوة الأشقاء للأخوة لأب والمعنى حينئذ أي الغرضي بني الأب عند الأخوة الأشقاء للأخوة لأب انتهى محقق

وهذا مذهب الإمام زيد  
ابن ثابت رضي الله عنه  
وهو مذهب الأئمة الثلاثة  
رحمهم الله وأما عند الإمام  
أبي بكر الصديق رضي  
الله عنه فلا للمجدد والباقي  
المجدد ولائتي للأخت وهو  
مذهب الإمام أبي حنيفة  
رحمهم الله وفيما أقوال كثيرة  
ذكرتها مع القابا وهي عشرة  
وما يتفرع عنهم في شرح  
الترتيب وأثبت فيها الجلب  
الهاب وجميع ما ذكره من  
أول الباب إلى هنا وفيما  
إذا كان بعد أحد الصنفين  
سواء كان معهم صاحب  
فرض أم لا ثم ذكر حكم ما إذا  
اجتمع معه الصنفان سواء  
كان معهم أم لا أيضا صاحب  
فرض أم لا وهو باب العادة  
وبه يتم الأحوال الأربعة  
المشار إليها سابقا فقال  
(واحسب بني الأب) فقط  
وهم الأخوة للأب مع الأخوة  
الأشقاء (له) أي عند  
(الأعداد) أي عددا لأخوة  
الأشقاء والأخوة لأب

بتصرف وزيادة (قوله في المقام) متعلق بأحب أو بالأعداد بمعنى العدو كذا قوله على  
 الحمد (قوله لانه يصيب ذلك نصيبه) عليه لأحب أي انقص بسبب جسم نصيب  
 الحمد وعلم من ذلك أن الأخوة الاشقاء كانوا مثل الحمد أو أكثر فلا مادة لانه لا فائدة في  
 قال في شرح الترتيب ولذلك تعدت مسائل المعادة في ثمان وستين انتهى بولا في (قوله  
 وذلك) أي جسمهم لما ذكر وقوله في ثمان وستين مسألة وجه المحصر في ذلك كما قاله شيخ  
 الاسلام ان مسائل المعادة لا بد فيها أن يكون الاشقاء دون المثليين والافلا فائدة للمادة كما علم  
 بما مر ويقتصر دون المثليين في خمسة وهي شقيقة أو شقيقتان أو ثلاث شقيقات أو شقيق  
 وشقيقة ويكون مع من ذكر من يكمل المثليين أو دونهم من أولاد الأب أو ثلاث شقيقات أو شقيق  
 معها أخت لأب أو أختان لأب أو ثلاث أخوات كذلك أو أخ لأب وأخت كذلك فلهذه  
 خمس وأما الشقيقتان فيكون معهما أخت لأب أو أختان كذلك أو أخ كذلك وهكذا مع  
 الشقيق فهذه تسع وأما الثلاث الشقيقات فلا يكون معهن إلا أخت للأب وهكذا مع  
 الأخ والأخت الشقيقتين فهاتان اثنتان فيكمالت العصور وثلاث عشرة ثم لا يصح لو ما أن  
 لا يكون معهم ذو فرض أو يكون وعلى الثاني فالفرض اربع أو سدس أوهما أو نصف  
 فهذه خمسة تضرب في الثلاثة عشر يحصل خمس وستون والثلاثة الباقية أن يكون مع  
 الشقيقة أخت لأب والفرض ثلثان أو نصف أو سدس أو نصف ثمان وستون  
 وهذا باعتبار أهله الفرض مع قطع النظر عن خصوص من يرث والافز يد العدول ذلك  
 انتهى أولوة (قوله وارفض) أي اترك بنى الأم أي لا تعدهم على الاشقاء وقوله مع  
 الاجداد أي حال كونهم مصاحبين للأجداد (قوله فلهذه بالحمد) طيلة لقوله وارفض الخ  
 واقتصر بان نظيره هذه اللفظة موجودة في بنى الأب مع الاشقاء فلهذا قيل برفض بنى الأب مع  
 الاشقاء فلهذه بالحمد ولذلك روي عن علي بن أبي طالب وابن مسعود أنهم لا يعدونهم على الحمد  
 كما أنه لا يعد بنى الأم عليهم وأجيب من طرف الجمع وبالفرق بين الأخوة للأب والأخوة للأم  
 لأن الأخوة للأب بشاركون الأخوة الاشقاء في جهة الاستحقاق وهي الأخوة فلهذا عدوهم  
 على الحمد وأما الأخوة للأم فلم يشاركوا الحمد في جهة الاستحقاق اذ جهة استحقاق الحمد قربانته  
 بالأب وجهه استحقاق الأخوة للأم قربانته بالأم فلهذا لم يعدوهم على الاشقاء وبأضائهم  
 الأب لدمه وأحرور من أبابيل يأخذون قطعا مما قسم للأشقاء فيما لا فضل بعد نصف الشقيقة  
 شيء كما يأتي بخلاف بنى الأم فانهم محرومون مع الحمد إذ بدأ انتهى شيخ الاسلام أفاده في  
 اللؤلؤة (قوله كما تقدم في باب المحب) أي في قوله

وفضل ابن الأم بالاسقاط \* بالحمد فانهم على احتياط

وقضية ذلك أن ما هنالك مكر مع ما سبق ولذلك اعتذر عن اعادته بقوله وإنما اعادته لخر وقد  
 يقال لا تكرار لان ما سبق مذكور من حيث عدم الارث وما هنالك مذكور من حيث عدم  
 الهم لانه لا يلزم من عدم الارث عدم العدا لانه لا يرى أن الأخوة للأب لا يورثون مع الاشقاء  
 ويعدونهم على الحمد وذلك قال العلامة الامير والظاهر أن قصد اخصاف التهمة على  
 الفرق في الحكم بان الشقيق يعد محبوه على الحمد والحمد لا يعد محبوه على الشقيق

في المقامه صل الحمد  
 لمنقص بسبب ذلك نصيبه  
 وذلك في ثمان وستين  
 مسألة ذكرتها في شرح  
 الترتيب والفارضية  
 (وارفض) أي اترك بنى  
 الأم فقط وهم الاخوة للأم  
 مع الاجداد فلهذه بالحمد  
 كما تقدم في باب المحب

وانما اعاده هنا استطرادا  
 أولئك البت وليس  
 من هذا الباب واحكم على  
 الاخوة) لا شقاء للاب أي  
 احكم بينهم (بعد الحكمكم)  
 أي مثل حكمكم (فهم عند  
 فقد المجد) وذلك أنه ان  
 كان في الاشقاء ذكر فلا  
 شيء للاخوة للاب كجد وأخ  
 شقيق وأخ لأب فالأخ  
 الشقيق بعد الأخ للاب على  
 المجد فمستوى القدر إذا  
 المقامجة والثالث فإذا أخذ  
 المجد حقه وهو ثلث المال  
 بقي الثمان فبأخذهما  
 الأخ الشقيق ولا شيء للأخ  
 للاب وكروجة وجد وأخ  
 شقيق وأخ للاب فأكروجة  
 الربع وبعد الشقيق الأخ  
 للاب على المجد فبأخذ  
 أيضا ثلث الباقي لا يتواءم  
 مع المقامجة وهو ربع أيضا  
 يبقى نصف المال بأخذ  
 الشقيق ولا شيء للأخ للاب  
 وان لم يكن في الاشقاء ذكر  
 فان كانتا شقيقتين فلهما  
 إلى الثمان وأفضل شيء  
 لكان للاخوة للاب لكن لا  
 يبقى بعد الثمان وحصة المجد  
 والفرص ان كان شيء فلا  
 شيء للاخوة للاب مع  
 الشقيقتين في جدو شقيقتين  
 وأخ للاب يستوي المجد

وذلك لان الاخوة من وادوا واحدا ولا يحسن ذلك المجد فمعنى الام انتهى بعض تصرف  
 (قوله وانما اعاده هنا) أي في باب المجد والاخوة وعرضه بذلك الاعتذار عن التكرار  
 الذي أشار إليه بقوله كما تقدم وقد عرفت أنه لا تنكر ارفا حاجة للاعتذار أصلا (قوله  
 استطرادا أولئك البت) قال العلامة الامراء ونحوها لجمع انتهى أي لانه لا تنافي بين  
 الاستطراد والتسكك فلا مانع من أن يكون أعاده لهما ويكونا حضورا لجمع اندفهم ما قبل  
 من أن الأولى حذف أو تكون تسكك البت على الاستطراد وانما لم يقل أو تسكك  
 بالنصب عطفا على استطراد لان التسكك ليست مصدرا بل أثر المصدر وهو التسكيل  
 (قوله وليس من هذا الباب) أي بل هو من باب المحب وقد علمت ما فيه (قوله واحكم على  
 الاخوة الخ) حل الشارح الاخوة على ما يشمل الاشقاء للاب ولذلك احتاج للتأويل بقوله  
 أي احكم بينهم ولو جعل الاخوة على خصوص الاخوة للاب لسا احتاج لهذا التأويل لان  
 المعنى حاشد واحكم على الاخوة لا بعد عدمهم على المجد حكما كحكمك فهم عند فقد المجد  
 وهو عدم الارث (قوله حكمك) على تقدير مضاف كما أشار إليه الشارح بقوله أي مثل حكمك  
 (قوله وذلك) أي وبیان الحكم بينهم المائل للحكم فيهم عند فقد المجد وقوله أنه أي المحال  
 والشأن (قوله إذا كان في الاشقاء كراخ) حاصل ما ذكره اما ان يكون في الاشقاء ذكر  
 أو لا على الثاني فاما ان يكون هناك شقيقان وأما ان يكون شقيقة وقد بينا الشارح على  
 هذا الترتيب (قوله فلا شيء للاخوة للاب) أي محجبهم بالأخ الشقيق والأقرب في ذلك بين  
 أن يكون هناك ذوفرض أو لا ذلك مثل الشارح بمثلين (قوله كجد وأخ شقيق الخ)  
 مثال لما اذا لم يكن هناك ذوفرض وهذه المسئلة من ثلاثة فلهذا الثلث بالمقامجة أو أكرهه  
 ثلث المال يبقى اثنتان بأخذهما الأخ الشقيق ولا شيء للأخ للاب (قوله وكروجة وجد الخ)  
 مثال لما اذا كان هناك ذوفرض وهذه المسئلة من أربعة فلتروجة أربع ولجد واحد  
 بالمقامجة أو أكرهه ثلث الباقي وهو ربع أيضا يبقى اثنتان وهما نصف المال بأخذهما  
 الشقيق ولا شيء للأخ للاب (قوله وان لم يكن في الاشقاء كراخ) هذا مقابل لقوله إذا  
 كان في الاشقاء ذكر (قوله فان كانتا شقيقتين) أي فان كانت الاختان شقيقتين وقوله  
 فلهما إلى الثمن أي فلهما اثنتان الشقيقتين الأخذ إلى الثمن وانما قال إلى الثمن لانهما قد  
 ينقصان عن الثمن فلا يلزم أن يكمل لهما الثمان بل نارة يكملان لهما كما في مثال الشارح  
 الآتي وتارة ينقصان حضور زوج وجدو شقيقتين وأخ للاب أو أكثر فلزوج النصف ولجد  
 ثلث الباقي يبي للشقيقتين دون الثمان ولا مال لهما لانه ليس ارثهما هنا الفرض المخص  
 بل هو شوب نصيب لكونهما مع المجد (قوله وأفضل شيء الخ) قضية شرطية لا تقتضي  
 الوقوع وله قال لكن لا يبقى الخ وقوله ان كان أي أن يوجد فكان تامة فاعلمنا بضم  
 يعود على الفرض وأما قوله شيء فهو فاعل يبقى التقي وقوله فلا شيء للاخوة للاب الخ  
 تقرير على قوله لكن لا يبقى الخ (قوله ففي جدو شقيقتين وأخ للاب) أي أو اثنتين للاب  
 وقد عرفت أنه في هذا المثال يكمل للشقيقتين الثلثان وقوله يستوي المجد المقامجة  
 والمسئلة حينئذ من ستة عدد الارث فلهذا اثنتان يبقى أربعة يأخذها الشقيقتان ولا شيء



القائمة والثالث فله ثلث المال ١٧٨ والباقى للثقتين لانه ثلثان ولائى للآخر اللاب وان كانت شقيقة

واحدة قالها الى النصف فان  
بقي بعد حصته ما يجدو الفرض  
ان كان نصف المال أو أقل  
فهو للاخت الشقة - ولا  
شئ للاخوة للاب كرجوة  
وبعد وثيقة وأخوين  
لاب فلزوجة الربيع والاخت  
للبعد ثلث الباقي فيبقى بعد  
الربيع وثلث الباقي نصف  
المال فتقتصر به الشقة  
ولائى للأخوين للاب  
وكزوج وحده واخت شقيقة  
وأخوين للاب فله زوج  
النصف ثلاثة وللمجد  
السدس أو ثلث الباقي  
مهم من ستة وبقي اثنان  
من ستة هما أقل من نصف  
المال فهما للشقة ولا  
شئ للأخوين للاب وان  
بقي بعد حصته المجزئ  
والفرض ان كانا أكثر من  
نصف المال كان للشقة  
النصف والباقى للاخوة  
للاب وذلك في صورتين  
على ما ذكرته في شرح  
الترتيب أو ثمانية على  
ما ذكرته في شرح الفارضة  
تعالى بن الهائم رحمه الله  
وذكرت في شرح  
الترتيب أيضا الخلاف  
في ان النصف الذى تأخذه  
هل هو بالفرض أو بالتصيب  
من الصور التى يبق فيها  
لولد الاب شئ الزيدات الاربع وهى العشرية وهى جد

للآخر للاب وقوله والثالث أى ثلث المال والمسئلة حينئذ من ثلاثة فله صد واحد يبق  
اثنان يأخذهما الشقتان ولائى للآخر للاب (قوله فله ثلث المال) أى اما القائمة  
أو لكونه الثلث لاستزاعهما له في هذه المسئلة وقوله والباقى أى الذى هو أربعة باعتبار  
القائمة أو اثنان باعتبار كونه لهما الثلث وقوله ولائى للآخر للاب أى لانه لم يبق شئ (قوله  
وان كانت شقيقة) هذا مقابل لقوله فان كانتا شقتين وقوله فاهما الى النصف أى  
فلاخت الشقة الاخذ الى النصف وبأى نفسه نظير ما تقدم في قوله الى الثلث (قوله  
فان بقى الخ) هذا تفصيل لمسا قبله لانه مجمل وقد فصله بذلك وقوله ان كان أى ان وجد  
فكان تأمة وفاعلها ضمير يعود على الفرض وأما قوله نصف المال فهو فاعل بقى وقوله  
أو أقل عطف عليه وقوله فهو للاخت الشقة جواب الشرط في قوله وان بقى وقوله ولا  
شئ للاخوة للاب أى لانه لم يبق شئ (قوله كرجوة وحدا الخ) هذه المسئلة من أربعة  
للزوجة الربيع وللمجد ثلث الباقي وهو ربع أضافى اثنان وهما نصف تأخذ الشقة ولا  
شئ للأخوين للاب وهذا مثال لما اذا كمل للشقة النصف (قوله واللا حظ للمجد ثلث  
الباقي) أى ان يادة الاخوة على عليه (قوله فتقتصر به الشقة) أى تستقل بأخذها وقوله  
ولائى للأخوين للاب أى لانه لم يبق شئ (قوله وكزوج وحدا الخ) هذه المسئلة من ستة  
وقد قسها الشارح وهذا مثال لما اذا لم يكمل للشقة النصف ولا يعمل لمسا قبله لانه  
ليس ارثها من المال فرض المص بل مشوب بنوع تصيب فليس بالفرض المص ولا  
بالتصيب المص (قوله وللمجد السدس أو ثلث الباقي) أى لاستزاعهما له في هذه المسئلة  
وقوله سهم يبدل من السدس أو ثلث الباقي (قوله فهما للشقة) أى ولا يعمل لمسا  
علت وقوله ولائى للأخوين للاب أى لانه لم يبق شئ (قوله وان بقى بعد حصته المجزئ  
الخ) مقابل لقوله وان بقى بعد حصته المجزئ الخ وقوله ان كان أى ان وجد وفاعلها ضمير  
يعود على الفرض وقوله أكثر من نصف المال فاعل بقى وقوله كان الخ جواب الشرط  
(قوله وذلك في صورتين) أى وقفا أكثر من النصف كائن في صورتين أى ان يكون  
مع المجزئ والشقتين أو لولد الاب أخ أو اثنان أو أخ وأخت أو ثلاث أخوات ولا فرض في  
الجميع أو يكون في الأخيرتين صاحب سدس يقطع النظر عن أن يكون أمأ أو جدة لان  
النظر الى اسم الفرض لأن تأخذه كما ذكر في شرح الترتيب وقوله أو ثمانية أى نظر الى  
أن صاحب السدس في الأخيرتين أم أو جدة (قوله وكذا في شرح الترتيب أيضا) أى  
كما ذكرته ما تقدم وقوله هل هو بالفرض أو بالتصيب قال العلامة لا يترجح أن  
ليس فرضا محضاً والا عمل لمسا قبل النصف في غير هذه المسائل ما تقدم ولا تصيب  
محضاً ولا لكان للمجد مثلاً فله من كل شئ وقد استوفى هذا الباب أسماء كثيرة  
مخالفة للقواعد اه وقد تقدم التنبيه على ذلك وهذا الحسن ما كموهنا وقال الولاق  
وبالمجمل ففى مسئلة مشككة (قوله الزيدات) نسبة لانه الذى حكم فيها بذلك (قوله  
العشرية) أصلها خمسة عدد الروس وانما نسبت الى العشرة لاحتصانها أو لئلا يؤلف منها بفتح  
الشين وفى الولاق أنها يسكون الشين ووجه صحتها من العشرة أن الشقيقة النصف ولا

نصف الخمسة صحيح فضرب اثنين في أصل المسئلة وهو خمسة فتخرج من عشرة للجدتها  
 أربعة ولاخت نصفها خمسة يبقى واحد للاخت للاب (قوله والعشرية) نسبة العشرين  
 أصهارا فأصلها خمسة عدد الرأس كالتى قبلها للجدتها سبعان بالقسامة وللشقيقة  
 نصف المال ولا نصف للخمسة صحيح فضرب اثنين في خمسة بمحصل عشرة للجد أربعة  
 ولاخت خمسة يبقى واحد للاختين للاب ينتج مائة مائة فاضرب اثنين عددها في  
 العشرة بمحصل عشرون للجد مائة وللشقيقة عشرة ولكل من الاختين للاب سهم كذا في  
 شرح الترتيب وهو أولى كما قاله ابن الهيثم مما في شرح كشف الغوامض من أن يقال  
 أصلها خمسة للجد سبعان ولاخت نصف المال سهمان ونصف يبقى نصف سهم بين  
 الاختين للاب لكل اثنتي عشرة سهم فأنكسرت المسئلة أولا على مخرج النصف وثانيا على  
 مخرج الربع والاول داخل في الثاني فيكون في به وتضرب الاربعة في أصلها وهو خمسة تصح  
 من عشرين أفاده في الاول (قوله ومختصرة زيد) سميت بذلك لان نصفها من مائة  
 وعشانة باعتبار المقاسمة وتصح بالاختصار من أربعة وخمسين اما لتوافق الانصاء بالنصف  
 واما بان تعدل الى ثلث الباقي لانهما سوى المقاسمة هنا قاله العلامة الامير وتوضيح ما ذكره  
 العلامة أنه يستوى للجد في هذه المسئلة المقاسمة وثلث الباقي فان اعتبرت المقاسمة كان  
 أصلها من ستة للام سهمين يبقى خمسة على ستة رؤس لا تقسم وتساين فضرب الستة عدد  
 الرؤس في ستة أصل المسئلة بسنة وثلاثين للام سدسها ستة وللجد عشرة بالمقاسمة يبقى  
 عشرون تأخذ الشقيقة نصف المال كاملا وهو ثمانية عشر بفضل سهمان على الاخ  
 والاخت للاب أنلا فاضرب ثلاثة في ستة وثلاثين بمحصل مائة وعشانة للام ثمانية  
 عشر للجد ثلاثون وللشقيقة أربعة وخمسون وللأخ للاب أربعة ولاخت اثنتان وترجع  
 بالاختصار الى أربعة وخمسين لتوافق الانصاء بالنصف فتخرج المسئلة الى نصفها وترجع  
 لكل نصيب الى نصفه وان اعتبرت ثلث الباقي وهو الاحسن فأصلها من ثمانية عشر باعتبار  
 ثلث الباقي مع السدس وان شئت جعلت أصلها من ستة فخرج السدس يبقى سدسهم  
 الاربعة ولا ثلث لها صحيح فتضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر للام منها ثلاثة وللجد خمسة  
 وللشقيقة تسعة يبقى سهم بين الاخ والاخت للاب أنلا فاضرب ثلاثة في ثمانية عشر تبلغ  
 أربعة وخمسين والاول أنسب بتسميتها مختصرة زيد فلو كان في المسئلة أخ لاب دون أخت  
 لاب أو بالعكس لم يربط الاخ في الاولى ولا الاخت في الثانية وخرجت المسئلة عن كونها  
 مختصرة زيد ووجه ذلك أن المحدثين له المقاسمة فيه ما فالاولى من ستة للام واحد للجد  
 اثنتان يبقى ثلثا على نصف المال فيعطى للشقيقة ولا شيء للاخت للاب لانه لم يبق له شيء  
 والثانية من ستة للام واحد يبقى خمسة منكسر على أربعة رؤس تضرب في أصل المسئلة  
 وهو ستة بأربعة وعشرين للام السدس أربعة وللجد عشرة يبقى عشرة وهي أقل من النصف  
 فتعطى للشقيقة ولا شيء للاخت للاب فلو كانت امرأة الاب حاملا وقتها لمر الى اليان  
 وبها بابها فقال جاءت امرأة حلي الى وزنة فتمسحون تركة فقالت لا تعجلوا فاني حلي  
 فان ولدت ذكر أو أنثى لم يربط كل منهم او ان ولدتهما عاورا فهذه اميت ترك اماوشقيقة

وشقيقة اخ لاب والعشرية  
 وهي جد وشقيقة وأختان  
 لاب ومختصرة زيد وهي أم  
 وجد وشقيقة وأخ وأخت  
 لاب

وجدوا هناك امرأة أب حامل فان ولدت ذكر أو أنثى لم يرث كل منهما وان ولدتهما ماورثا  
 وهي حينئذ محصورة بدينها انتهى ملخصا من الثالوثه زيناة من المحننى (قوله ونسبته زيد)  
 نسبة لثنتين لصحتها ولم يقل والتحصين كما قال العشرية والعشرية نسبة للحاقلة على  
 ما وضعه أهل الفن من أسماء هذه المسائل ووجه صحتهما من تعين ان الأخذ بالجدثة ثالث  
 السابق بعد سدس الام فيكون أصلها من ثمانية عشران اعتبر ثلث الباقي مع السدس وان  
 شئت جعلت أصلها من ستة عشر جرح السدس كلام واحد في خمسة لثالث لما صحى فنضرب  
 ثلاثة في ستة بثمانية عشر كلام منها ثلاثة وللجد خمسة وللأخت الشقيقة نصف المال  
 تسعة يبقى واحد من الأخوة والأخت للأب أنكر على خمسة رأس فنضرب خمسة في  
 ثمانية عشر يحصل تسعون ومنها تصح كلام ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللجد خمسة في  
 خمسة بخمسة وعشرين وللشقيقة تسعة في خمسة بخمسة وأربعين ولكل من الأخوة للأب  
 سهمان وللأخت للأب سهم فلو كان الميت في هذه المسئلة ترك تسعين دينار لمخص هذه  
 الأخت دينار واحد وصاحبها بقا لثلاث ترك ثلاثة كور وثلاثة اثاث وتسعين  
 دينار فأخذت إحدى الأثاث دينار وليس ثم بد ولا وصية وهي الأخت للأب في هذه  
 الصورة انتهى لثاثة بنصرف (قوله ولما كان من الأحكام الخ) هذا دخول على كلام  
 المصنف وقوله الا لأخت في الأكدرية أى يفرض لها استاءه كإساقى (قوله ومنها) أى  
 من الأحكام السابقة في المجد (قوله على نزاع فيها) فقد قبل أنها ترث فيها بالفرض وقيل  
 بالتعصب وقد تقدم أن الحق أن فيه الشائتين (قوله وكان من أحكام أعاصب) عطف  
 على كان من الأحكام السابقة وقوله الا لأخت في الأكدرية يقتضى أن سرائنا لأخت  
 في الأكدرية بالتعصب وما قبله يقتضى أنه بالفرض وقد يقال هو بالفرض بالنظر لآل  
 الامر والتعصب بالنظر لانتهاه إغاده الزمان (قوله أعقب باب المجد والأخوة ببيانها)  
 أى ذكر بيانها في عقبه أى آخره لقوله لكونها منه كما به عليه العلامة الامير (قوله  
 بقوله) متعلق بالبيان (قوله والأخت) مبتدأ خبره قوله لا فرض مع المجد لها أى لا فرض  
 لها حال كونها مع المجد (قوله في غير مسائل المعادة) أى على نزاع فيها كما أسلفه قاله العلامة  
 الامير بهذا تعلم أن هذا لا يكر على قول الشارع فيما تقدم بل هو بالفرض أو بالتعصب  
 خلافا لما أقامه بعض الأفاضل (قوله فيما عدم مسئلة) أى وهي الأكدرية كما سيذكره  
 المصنف وقوله كما أى كل أركانها وقوله وهما تمامها أى تمام أركانها فاضمير فى  
 كله أوقامها للمسئلة لكن على تقدير مضاف (قوله أى الزوج والام) وعلى هذا يكون  
 الضمير فى قوله وهما الزوج والام هو الاولى لانه يعود لا قريب مذ كور لكن فيه تكرار  
 مع قوله كما الزوج وأم إذ يعلم منه انها تمامها ويدفع التكرار لاضربانه زيادة توضيح  
 وقوله أى وهما أى المجد والأخت على هذا يكون الضمير فى قوله وهما المجد والأخت لكن  
 يلزم عليه التناقض فى كلامه إذ قوله كله الزوج وأم يقتضى أن الزوج والام تمامها وقوله  
 وهما تمامها يقتضى أن المجد والأخت تمامها ويدفع مان هذا أمر اعتبارى فكل منهما  
 تمامها مع الآخر إغاده العلامة الامير بتوضيح (قوله فأركانها أربعة) ثمر على ما تقدم

ونسبته زيد وهي  
 أم وجد وشقيقة وأخوان  
 وأخت لابنوا كان من  
 الأحكام السابقة في المجد أنه  
 حيث يبقى بعد الفروض قدر  
 السدس أخذه المجد  
 وسقطت الأخوة الا لأخت  
 في الأكدرية ومنها أنه  
 لا يفرض لأخت مع المجد في  
 غير مسائل المعادة على نزاع  
 فيها الا لأخت في الأكدرية  
 وكان من أحكام أعاصب  
 أنها إذا سقرت الفروض  
 التركة سقط أعاصب الا  
 لأخت في الأكدرية  
 أعقب باب المجد والأخوة  
 بيانها لكونها منه بقوله  
 (والأخت) شقيقة كانت  
 أولاب (لا فرض مع المجد  
 لها) في غير مسائل المعادة  
 (فما عدم مسئلة) كما هو زوج  
 وأم وهما أى الزوج والام  
 تمامها مع المجد والأخت  
 أى وهما أى المجد والأخت  
 تمامها مع الزوج والام  
 فأركانها أربعة زوج وأم  
 ومجد وأخت شقيقة وأولاب

(قوله فاعلم) أى حصل العلم بالاكثر بقوتها أخذ من حذف المعمول لانه يؤذن بالعموم (قوله فغير أمة) أى فأكل جماعة فغير بمعنى أكل وأمة بمعنى جماعة وقوله علمها أى علم تلك الأمة وعلام صيغة مبالغة وتزاد فيه التاء كبراً تاء كماله المبالغة وقد حاق بالقرآن بدونها قال تعالى انك أنت علام الغيوب وعليه كلام الناظم كفاي حاشية الاستاذ المحقق (قوله أى عالها) أوله الشارح بما ليس فيه مبالغة للإشارة الى أنه لا يتوقف حصول فضل العلم على كثرة بل يحصل لمن كان عنده أصل العلم ولو على غير وجه المبالغة لكن يتفاوت الفضل بذلك أفاد ما زيات (قوله وأنى بصيغة المبالغة) أى بصفت الظاهر وان كان المراد ههنا ما ليس فيه مبالغة أخذ ما قبله وقوله لا يزيد الا اهتمام أى لطاب الاهتمام ان تدفعه وتقدم مضان والمزيد معنى الزائد ووضافته للاهتمام من اضافة الصفة للوصف كفاي الزيات (قوله وتقدم نبي مما يدل) أى من الآيات والأحاديث التي تدل وقوله في شرح المقدمة أى الخطبة (قوله وعمار داح) خبر مقدم وقول النبي مستأثر وكل ما ورد في فضل العلماء فمعمول على العلماء العالمين قال الغزالي العالم الذي لم يعمل بعلمه هو والمجاهل سواء بل كلام صاحب الزيد حيث قال وما لم يعلم لم يعمل \* معذب من قبل عباد الرحمن

يفيد أنه أسوأ حاله من عابد الرحمن وجهه الشهاب الرملي في شرحه عليه بأن العالم يرتكب المعصية وهو عالم بغير جهل أو عابد الرحمن غير عالم بغير صادته وحله بعضهم على علماء أهل الكتاب الذين غيروا بدولاً وكذا الحق رقب ان تعذبه قبل عباد الرحمن ليس لكونه أسوأ حالاً منهم بل للأسراع بظهوره كفاي حواشي البردة (قوله فضل العالم على العابد الخ) المراد بالعالم من غلب اشتغاله بالعلم لكن مع العمل وبالعابد من غلب اشتغاله بالعبادة لكن مع العلم الذي يتوقف عليه العبادة والأفالعالم من غير عبادة أصلاً لا فضل له والعباد مع جهل لا اعتبار به لان العبادة مع الجهل ليست صادقة معتد بها ثم راعى والقي العالم والعباد جنسية أو اعتقادية أى فضل هذه الحقيقة على هذه الحقيقة أو فضل كل عالم على كل عابد وقوله كفضل على أدناكم أى العبادة أو جميع الأمة وهو مدح عالماً وعلى كل فهو تقريب على وجه المبالغة لاجل المحم على العلم والأفالفارق كبير كما لا يخفى على كل ذي بصيرة فسقط ما تشدق به بعضهم هنا (قوله ان الله الخ) جملة مستأنفة أى بها لسان فضل العالم وقوله لاصلون فيه تغلب العاقل على غيره حيث أتى بغير العقل وهو الواو والمراد من الصلاة القدر المشترك وهو العطف وبشر بالنسبة لله بالرجوع بالنسبة لللائكة بالاستغفار بالنسبة لغيرهم بالدعاء كما اختار ابن هشام في المغني وهو أولى عما قاله الجمهور ومن أنهما من الله الرجعة ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم الدعاء كما اشتهر لانه يلزم عليه استعمال المشترك في معانيه في الحديث وفيه خلاف وقوله على معلم الناس الخير يؤخذ منه أن ذلك لتعليمه الناس الخير فلا بد من ذلك (قوله وقال حسن صحيح) أى وقال الترمذي حسن من طريق صحيح من طريق آخر لانه لا يكون حديثاً صحيحاً من طريق واحد فان رجال الحسن أقل في التوثيق من رجال الصحيح كما هو معلوم في فن المصطلح لكن يتبقى هذا

(فاعلم فغير أمة علمها) أى عالها وأنى بصيغة المبالغة لا يزيد الا اهتمام بالعلم وفضل العلم مشهور وتقدم نبي مما يدل على فضل العلم والعلماء في شرح المقدمة وعمار داحي فضل العلماء قول النبي صلى الله عليه وسلم فضل العالم على العابد كفضل علي أدناكم ان الله ولائكة وأهل السموات والأرضين حتى النملة في جحرها وحتى الحوت في البحر يصلون على معلم الناس الخير رواه الترمذي وقال حسن صحيح غريب

رضي الله عنه (تعرف) هذه  
المسئلة (يا صاحب) بالترقيم  
بالكسر على لغة من ينظر  
والاضم على لغة من لا ينظر  
أي (بالا كدريه)  
لا وجه كدريه ذكرتها في  
شرح الترتيب منها كونها  
كدريه على زيد مذهبه  
رضي الله عنه (وهي) أي  
الاكدرية (بأن تعرفها  
حريه) أي حقيقة بذلك  
قال زوج النصف وللام  
الثالث فصلها من ستة للزوج  
ثلاثة وللام اثنان ويبقى  
واحد وهو قدر السدس  
فأخذته المجدفة فكان مقتضى  
ما سبق أن تسقط الاخت  
وهو مذهب الحنفية وأما  
مذهبنا كالسلكية  
والحنابلة بما زيد رضي  
الله عنه فهو ما ذكره بقوله  
(يفرض النصف لها)  
أي الاخت وهو ثلاثة من  
سدسة (والسدس له) أي  
المجدة وهو واحد من الستة  
(حق تعول) المسئلة  
(بالفروض الجمله) أي  
الجمعة إلى تسعة للزوج  
ثلاثة وللام اثنان والمجد  
واحد للاخت ثلاثة لكن  
لما كانت الاخت لو استقامت  
بما فرضها لازادت على المجد  
رذت بعد الفرض إلى  
التعصيب بالمجد فيضم حصة

قوله غريب فالاحسن الجواب بأنه حسن لذاته لكون رجاله الحسن صحيح لغيره لكونه  
تقوى بمحدث آخر وقوله غريب أي مروى من طريق واحد قال صاحب السقونة  
وقل غريب ما روى راو فقط \* وقوله والعلماني أي ورواه الطبراني (قوله تعرف)  
بالتاء المجهول ونائب الفاعل ضمير يعود على المسئلة السابقة وقول الشارح هذه المسئلة  
يبدل من الضمير أربع تقدير أي التفسيرية وليس نائب فاعل لأنه لا يجوز حذف نائب  
الفاعل إلا في مسائل مخصوصة (قوله يا صاحب) جعله الشارح من قبيل الترقيم وعليه فهو  
شاذ قال العلامة الامرو والاحسن أنه صاحب من غير ترقيم يجعل الباء في كلام المصنف  
ليست بامير داخله على الاكدرية بل جزء من صاحب والاكدرية مفعول لتعرف من غير باء  
جراها بتوضيح (قوله بالترقيم) أي حذف الأثر للتداء ليكن شاذ هنا لأنه ليس بعلم  
ولا ذي تأنيث وقوله بالكسر أي للباء وقوله على لغة من ينظر أي بقدر الحرف  
المحذوف وهو الماهية فابقى ما قبله على حاله قبل المحذف وقوله والاضم أي للهاء وقوله  
على لغة من لا ينظر أي لا بقدر الحرف المحذوف ويجعل الباقي كأنه اسم تام موضوع على  
تلك الصفة وقوله أي يا صاحب وقيل أصله يا صاحب وفيه اللغات الست في غلامى  
(قوله بالا كدريه) وتعرف بالفراغ أيضا لظهورها حتى صارت كالسكراب الاغراض ليس  
في مسائل الحمد مسئلة يفرض فيها للاخت في غير مسائل المعادة على ما فرضها سواها وقيل  
لان المجد تارة على نصيب الاخت كافي للثلاثة (قوله لا وجه كثيرة) عليه لكونها تعرف  
بالا كدريه وقوله منها الخ ومنها كون المجد ككدر على الاخت ميراثا حدث أخذت  
النصف ثم عاد عليها لقسامها ومنها أن عبد الملك بن مروان سأل رجلا من الكدريه  
فأخطأ فيها ومنها أن امرأة من الكدريه ماتت وخلفتهن ومنازل الزوج اسمها كدريه ومنها  
غير ذلك وقوله كونها كدريه على زيد مذهبه أي لان زيد لا يفرض للاخوات مع المجد  
ولا يدل بل يسقط الاخوة معه اذا لم يبق لهم شيء وهنا أطال للاخت ثم جمع الفروض فقسما  
على جهة التعصيب تخالف هذه القواعد كما في شرح الترتيب قال بعضهم ومقتضى هذا  
الوجه ان تسحب كدريه لا كدريه اه فالانصب والاحسن نسبنا الاكدر كما قاله العلامة  
الامير (قوله وهي) مبتدأ خبر حريه وبه يتعلق الجار والمجرور قبله وقوله أي هذه  
الاكدرية تفسر للضمير وقوله أي حقيقة بذلك تفسر بحريه بان تعرفها على القديم  
والناخير (قوله للزوج الخ) أي اذا أردت بيانها فأقول لك للزوج الخ (قوله فصلها ستة)  
أي يضرب يخرج النصف وهو اثنان فيخرج الثالث وهو ثلاثة (قوله فكان مقتضى  
ما سبق) أي من انه لا شيء للاخوة حيث لم يفضل الا السدس انتهى زيات (قوله)  
في فرض النصف لها) أي ابتداء أخذ من قوله ثم يعودان إلى المقامه وقوله حتى تعول  
بالفروض أي بسببها وقوله إلى تسعة متعلق بتعول (قوله لكن لما كانت الخ) استدراك  
على ما قبله لانه قد يوهى انه لا تعصيب وقوله لو استقلت بما فرضها لازادت الخ اعترض  
بأن هذا يجري في مسائل المعادة مع أنهم لم يروها فيها إلى التعصيب وأجيب بأن السدسة  
في ذلك النقل لما سعتنا الا الرقوف على النص (قوله لزادت) جواب لو وقوله رذت

الى حصتها وقسمها ان الاربع بينهما اثلاثا لثالث كمثل هذا الاثنين فلهذا قال ١٨٣ (ثم يعودان) أي الحمد والاعت (الى

المقامه) بينهما للذكر مثل  
خط الاثنين (كما مضى)  
في قوله وهو مع الثالث عند  
القسم \* مثل أن في سهمه  
والحكم (فاحفظه) أي  
ما ذكره لك فكل حافظ  
امام (واشكرناظمه) بالدعاء  
له أو يذكره بالجمل أو غير  
ذلك لانه قد صنع معك  
معروفا ينظمه لك الاحكام  
ويبناها فرجه الله رحمة  
واسعة وقد روى الترمذي  
وغيره عن أسامة بن زيد  
رضي الله عنهما ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
قال من صنع الله معروف  
فقال لفاعله جزاك الله خيرا  
فقد أبلغ في الشاء قال  
الترمذي رحمه الله تعالى  
حديث حسن غريب وروى  
البيهقي رحمه الله عن أبي  
هريرة رضي الله تعالى عنه  
قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من صنع الله  
معروف فلنكافئه فان لم  
يستطع فلنذكره فذكره  
فقد شكره (طائفة) قد قلنا  
انه يضم حصصه لمحصتها  
ويقتسمان ذلك اثلاثا  
فجميع حصصهما أربعة  
واذا قسمتها على ثلاثة عدد  
رؤسها كانت غير منقصة  
ولاموافقة فاضرب ثلاثة

جوابها وقوله ويقسمان الاربع بينهما اثلاثا لثالث لا يصح في ضرب  
ثلاثة في المسئلة بعلمها وهي تسعة ثلث تسعة وعشرين كما سذكره الشارح في الفائدة  
(قوله فلهذا) أي فلا يجل كونها تروى في التصيب وتقسم مع الحمد (قوله ثم يعودان الى  
المقامه) استشكل بأنه ان كان اصلاؤها النصف ثانيا بكتاب أسنة فلا وجه للعود الى  
المقامه وان لم يكن ثانيا بذكره فلا وجه لفرض النصف لها وأوجب بان فرض النصف  
ثبت لها بالكتاب والسنة لكنهما اختلفا في الاجتهاد وقد اختلفت في ذلك من تبعه فاجبوا  
التصيب فأعطيناها النصف اشتداه عملا بالكتاب والسنة أي بظاهرهما ثم رجعت الى  
المقامه عملا بالاجتهاد نقله في الاثرين من شرح الفصول الكبير لشيخ الاسلام (قوله كما  
مضى) أي مثل المقامه التي مضت من انه قام كاخ (قوله فاحفظه) أي بما ذكره وقوله  
فكل حافظ امام أي ان كل حافظ امام فهو مليل للامر بالمعروف والنهي عن المنكر (قوله واشكرناظمه) أي  
ناظمه ما ذكره اماما حسن قول بعضهم

اذا افادك انسان بمساعدة \* من العلوم فلازم شكره أبدا  
وقل فلان جزاء الله صالحة \* افادتها والى الكبير والمجدا  
وقوله بالدعاء له أو يذكره الخ أوفى كلامه مائة خلو فتقووا لجمع بين هذه الأمور وقوله  
أو غير ذلك أي كالتصدق عنه (قوله لانه قد صنع الخ) علة لقوله فاشكرناظمه (قوله)  
فرجه الله رحمة واسعة) أي طاعة شاملة (قوله وقد روى الترمذي الخ) استدلال على  
النوع الاول وهو الشكر بالدعاء وقوله من صنع الله معروف بدناه الله فعل للفعول  
ومعروف نائب فاعله وخبر من صنع معنى أوصل فعدي بالي وقوله فقال لفاعله جزاك الله  
خيرا أي جعل جزاءك على ما صنعت من المعروف ثوابا عظيما وقوله فقد أبلغ في الشاء  
أي كثر فيه (قوله حديث حسن غريب) لانتافي بين كونه حسنا وكونه غريبا لا مكان  
انه تفرد به الراوي لكن بالغ في التوقير لرجال الحسن (قوله وروى البيهقي الخ) استدلال  
على النوع الثاني من الشكر وهو ذكره بالجمل وفيه أيضا طلب المسكافاة وقوله من صنع  
الله معروف يقال فيه ما قيل في الحمد قبله وقوله فلنكافئه أي فلنضج معه معروفا  
مثله والغير المنصوب عائدا على صانع المعروف المفهوم من صنع وقوله فان لم يستطع  
فلنذكره أي فان لم يستطع المسكافاة فلنذكره بالجمل وقوله فذكره فذكره فذكره فذكره  
من ذكر صانع المعروف بالجمل فقد شكره وحق عليه (قوله طائفة) غرضه بهذه الفائدة  
تكميل العمل في المسئلة الأكاديمية وقوله قد قلنا أي في السابق قبل قوله ثم يعودان الى  
المقامه (قوله كانت غير منقصة ولا واثقة) أي بل مائة وقوله فاضرب ثلاثة في تسعة  
أي التي هي المسئلة بعولها (قوله وهي ثلث المال) لثلاثة نصف مائل وقوله وهي ثلث  
الباقى لكنه ثلث المال مائلا (قوله فلهذا يلغزها الخ) نظم ذلك بعضهم بقوله  
ما فرض أربعة بفرق بينهم \* ميراث منهم يحكم واقع  
فلواحد ثلث الجميع وثلث ما \* يبقى لثانيهم برأى جامع

في تسعة ففهم من تسعة وعشرين فالزوج ثلاثة في ثلاثة بدسعة وهي ثلث المال وللام انسان في ثلاثة تسعة هي ثلث  
الباقى والحمد والاعت أربعة في ثلاثة باثني عشر للاث أربعة ثلث باقى الباقي والبدعنا تسعة هي الباقي فلهذا يلغزها

والثالث من بعده ثالث الذي \* يبقى وما بقي نصيب الرابع

وأجاب المحقق الأمر بقوله

أندى الذي حاشى يعرف ضائع \* فسرقة وعلى شكر الصانع

مصر البيان وسكمة الشعر التي \* منها وجه المحلل شكر السامع

يعنى التي منها من أكدر \* معروفة لاسما للمارح

(قوله فيقال خلف أربعة من الورثة) أى وهم الزوج والام والمجد والأخت وقوله فورث أحدهم ثلث المال أى وهو الزوج لكنه نصف عائل وقوله والثاني ثلث الباقي أى وهو الام لكنه ثلث المال طائلا وقوله والثالث ثلث الباقي أى وهو الأخت وقوله والرابع الباقي أى وهو المجد (قوله شيامن المعايمة بها) المعايمة قال الجوهري هى أن تأتى بشئ لا يمتدحى له من ذلك أن يقال خلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم جزءا من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزء الرابع نصف الثلاثة أجزا وقد نظم ذلك المحقق الأمر بقوله

أخى شخص له من الارث جزء \* ولثان سهم بمقدار نصفه

ثم نصف الجزأين يعطى لشخص \* ولشخص نصف الثلاثة ضعفه

وتوضيح ذلك أن المجد أخذ ثمانية والأخت أخذت أربعة وهى نصف الثمانية والام أخذت ستة وهى نصف الاتح عشر والزوج أخذ تسعة وهى نصف الثمانية عشر التى هى ضعف التسعة (قوله وعثر أركانها) فلا يمكن زوج لكانت المخرقة وهى أم وحيد وأخت وقد تقدمت ولو لم يكن أم لقاسم المجد الأخت فيما بقي بعد فرض الزوج ولو لم يكن جد لفازت الأخت بفرضها بعد العول بما يكمله ولو كان بدل الأخت أخ لسهط وصحت من أصلها وهو ستة ولو كان خنثى فاجعل له مسئلة لذ كورته ومسئلة لأخوته وجامعة بينهما مسئلة لذ كورته من ستة ومسئلة للأخوة من سبعة وعشرين كما تقدم وبين المسئلتين قواعد بالثالث فاضرب بوق أحدهما فى كامل الاخرى يحصل أربعة وخمسون وهى الجامعة فاقسمها على ستة مسئلة لذ كورة يخرج لكل سهم تسعة وهى جزءهم مسئلة لذ كورة واقسمها أيضا على تسعة مسئلة للأخوة قبل التصحيح يخرج ستة وهى جزءهم مسئلة للأخوة فاضرب بوق نصيب كل وارث فى كل من الجزأين وأعطه أقل النصيبين فلزوج من مسئلة لذ كورة ثلاثة فى تسعة بسبعة وعشرين ومن مسئلة الأخوة ثلاثة فى ستة بمائة وعشرين يعطى أقل النصيبين وهو اثنا عشر من مسئلة الأخوة لأنها الاضربى حقها ويوقف لها حصة والعدد من مسئلة لذ كورة واحد فى تسعة بمائة ولا شئ للخنثى من مسئلة لذ كورة والعدد والخنثى من مسئلة الأخوة أربعة فى ستة بأربعة وعشرين للجدسة عشر وللخنثى على قدر أوقته ثمانية على المجد أقل النصيبين وهو تسعة من مسئلة لذ كورة لأنها الاضربى حقها ولا يعطى الخنثى شيئا معاملة له بالاضربى حقها وهو مسئلة لذ كورة

فقال خلف أربعة من الورثة  
فورث أحدهم ثلث المال  
والثاني ثلث الباقي والثالث  
ثالث الباقي والرابع  
الباقي وقد ذكرت فى شرح  
الترتيب من المعايمة بها  
وعثر أركانها والأقوال  
فيها وغير ذلك فراجع والله  
أعلم

ووقف خمسة عشر لان جله ما أخذوه تسعة وثلاثون يبقى خمسة عشر فان انقضى المحتق  
بالذ كورة أصلي الزوج التبعة الموقوفة له تكمله لنصفه على مسئلة الذ كورة وأعطت  
الأم الستة الموقوفة لها تكمله لثلثها على مسئلة الذ كورة وأيضاً وان انقضى بالاقوتة أخذ  
ثمانية وأعلى للخدمة على التسعة التي معه فبصر له ستة عشر فقد صار مجموع نصيبها  
أربعة وخشرين وقفه بنصيبها أثلاثاً للذ كرمثل حظ الاثنين انتهى أولوفة بتوضيح من  
الحق في غيره (قوله وما انتهى الكلام الخ) دخوله على كلام المصنف وقوله على شيء من  
المسائل الفقهية أي النسوبة للفقه من نسبة المتعلق للعلق والمراد فقه الموارث خاصة  
لا مطلق الفقه بقرينة المقام وقوله شرع في المسائل المحاسبية أي النسوبة للحساب من  
نسبة المتعلق للعلق والحاصل أن علم الفرائض لم يجموع مسائل قسم الموارث كقولنا  
للزوج النصف وهكذا مسائل الحساب المتعلقة بتأصيل المسائل ونصيحها كقولنا كل  
مسئلة فيها سدس فهي من ستة وكل سهم انكسر على فريقين وبانته سهمه يضرب بعدد  
رؤسه في أصل المسئلة فلما فرغ المصنف من الكلام على شيء من الجزء الأول أغنى المسائل  
المتعلقة بفقه الموارث أخذ يشكلم على الجزء الثاني أغنى المسائل المتعلقة بالحساب  
وأنما قال على شيء لأنه بقي مسائل فقه ميراث المحتق والمفقود والفرق والمهدي كما قاله  
الامير (قوله فقال) عطف على شرع

### • (باب الحساب) •

أي باب بيان الحساب بمعنى المسائل المتعلقة بتأصيل المسائل ونصيحها وهو الجزء الثاني  
من علم الفرائض كما مر (قوله أي حساب الفرائض) أشار بذلك إلى أن ألهامه هذا المعهود  
حساب الفرائض أو إلى أنه اعترض عن المضاف إليه (قوله وهو تأصيل المسئلة ونصيحها)  
لا يخفى أن هذا تعريف الحساب بالمعنى المصدري وهو بهذا المعنى ليس هو الجزء الثاني  
من علم الفرائض كما هو المراد في الترجمة ويمكن أن يقدر في كلام الشارح ما شأنا سب ذلك  
بأن يقال وهو المسائل التي يعرف بها تأصيل المسائل ونصيحها (قوله لا علم الحساب  
المعروف) أي لأنه ليس بمراد وهو علم بأصول يتوصل بها إلى استخراج المجهولات العددية  
وهو يشمل حساب الفرائض وغيرها وقوله مع أنها الخ الأسبق أن يقول وان كان لا بد من  
معرفة الخ وقوله لا بد من معرفة الخ أي لا غنى موجود عن معرفة الخ فلا يحصل اتقان  
علم الفرائض بدونه (قوله وان ترده معرفة الحساب) أي وان ترده معرفة القضاء المتعلقة  
بتأصيل المسائل ونصيحها وأظهر كلام الشارح أن الحساب بالمعنى الذي قاله وهو تأصيل  
المسائل ونصيحها والمعرف على ما قلناه تصديقه وعلى ظاهر ما قاله الشارح تصورية (قوله  
المعهود) أي علما قال في الحساب في كلام المصنف لاهـ هذا المعنى على حد قولك تخرج  
الامر اذا لم يكن في البلد الامر واحـ فثبت ذكر الحساب عند أهل هذا الفن لا ينصرف  
إلا للحساب المذكور (قوله لتتدى فيه الخ) أي تتدى بسببه إلى الصواب في علم  
الفرائض ففي سببته على حد قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة أي  
بسببها ويحفل بقاءه في علمها أو يكون المعنى لتتدى في علم الحساب المتعلق بعلم الفرائض

ولما انتهى المصنف وفي  
الله عنه الكلام على شيء  
من المسائل الفقهية شرع  
في المسائل المحاسبية فقال  
• (باب الحساب) •  
أي حساب الفرائض وهو  
تأصيل المسئلة ونصيحها  
لا علم الحساب المعروف مع  
أنه لا بد من معرفته ان مراد  
اتقان علم الفرائض كما قال  
الشيخ بدر الدين سبط  
الشارح رحمه الله في شرح  
هذا الكتاب (وان ترد  
معرفة الحساب) أي حساب  
الفرائض المعهود (لتتدى  
فيه)



الى الصواب افاده الاستاذ الخفي (قوله أي المحاب) تفسير للخبر (قوله الى الصواب)  
 أي الحكم المطابق للواقع وهو ضد الخطأ الذي هو الحكم غير المطابق للواقع فقوله الشارح  
 وهو خلاف الخطأ انه نظر لانه ضد لا خلاف إلا أن محاب عنه بأن مراده بالخطأ مطلق  
 المناقاة لا الخلاف المصطلح عليه فلا ينافي انه ضد والفرق بين الخلاف والاضدان لا خلاف  
 قد يصاحم خلافه كما في الحكم والقيام والاضد لا يصاحم ضده كالسواد والبياض والصواب  
 لا يصاحم خطأه فهو ضد لا خلاف (قوله وتعرف القسمة الخ) أي وتعرف القسمة الخ فهو  
 معطوف على مدخول لام العلة وسكان يذني للناظم بتقديم المعرفة المتعلقة بالتأصيل  
 والتعجيل على المتعلقة بالقسمة والتفصيل لأن الأولى مبنية على الثانية إلا أن يقال الواو  
 لا تقتضي ترتباً وقوله التركة متعلق بالقسمة وقوله والتفصيل أي التركات وهو عطف  
 تفسير وقوله بين الورثة الأولى أن يقول بين المستحقين ليشمل الموصي له ورب الدين ففي  
 عبارته قصور وقد يقال اقتصر عليهم لأنهم الأصل (قوله وتعرف القسمة الخ) أي  
 ولتعرف التعجيل الخ ولا يلزم عليه تعطيل الشيء بنفسه كما هو لأن المعلن الإرادة المذكرة  
 في قوله وإن ترد معنى الحساب والعلة المعرفة في أن المراد هناك بالحساب القضاء  
 الكلمة المتعلقة بتأصيل المسائل وتفصيلها وذلك غير التأصيل والتعجيل فخرقة الأولى غير  
 معرفة الثانية لكن الأولى سبقت الثانية وقوله والتأصيل لا يقال التأصيل مقدم على  
 التعجيل مع أن المصنف أخره لأن القول الأول لا يقتضي ترتباً وقوله للمسائل راجع لكل  
 من التعجيل والتأصيل (قوله فان قسمة التركات الخ) أي وأما احتيج لمعرفة التعجيل  
 والتأصيل لأن قسمة التركات الخ وقوله تبني على ذلك أي على التعجيل والتأصيل (قوله  
 وتعجيل المسئلة) أي معصها بتبديل قوله هو أقل عدداً الخ وبديل قوله وأصلها الخ وعلى  
 هذا فالتعجيل والتأصيل في كلام المصنف بمعنى المعص والاصل ويحتمل أن يفي على  
 ظاهره ويكون قوله هو أقل عدداً الخ أي تحصيل أقل عدداً الخ ويكون قوله وأصلها الخ أي  
 وتأصيلها هو تحصيل مخرج فرضها الخ وهذا هو الانسب والمراد بالمسئلة هنا الانصاء التي  
 يستل عنها واضحة التمسح بالظاهر لأن المعنى وتفصيل الانصاء كذا وكذا وهكذا  
 يقال في إضافة التأصيل إليها هذا هو الاظهر عما كتبه بعضهم (قوله هو أقل عدد ينافي  
 منه الخ) ظاهره هو ما سبقه كسر أو لا وهو كذلك كما يؤخذ من قوله  
 وإن تكن من أصلها نص \* فتترك تطويل الحساب ربح

أي الحساب المذكور (الى  
 الصواب) وهو خلاف  
 الخطأ (وتعرف القسمة)  
 التركات (والتفصيل) بين  
 الورثة (وتعلم التعجيل  
 والتأصيل) لا مسائل فان قسمة  
 التركات تبني على ذلك  
 وتعجيل المسئلة هو أقل عدد  
 يتأني منه نصيب كل واحد  
 من الورثة معجلاً وأصلها  
 هو مخرج فرضها أو فرضها  
 إن كان فيما عرض فأكثر

خلافاً ان قد سمعنا إذا كان هناك كسر وعلى ما قلناه فالتعجيل بجميع التأصيل وينفرد  
 التعجيل عن التأصيل فيما إذا حصل كسر في جميع العموم والخصوص المطلق وقوله  
 نصيب كل واحد من الورثة الأولى أن يقول من المستحقين ليشمل الموصي له ورب الدين  
 كما تقدم وقد يجب بما تقدم (قوله وأصلها هو مخرج الخ) أي وأصلها هو تحصيل  
 مخرج الخ كما هو الأنسب بما سبق ويحتمل أيضاً وعلى ظاهره ونرجع ما سبق الى ما هنا كما  
 مر التمهيد عليه وقد علمت أن المراد بالمسئلة الانصاء التي يسأل عنها وإضافة الأصل لها  
 ظاهرة لأن المعنى والاصل المنسوب للانصاء كذا وكذا هذا هو الاظهر وقوله إن كان

فهي فرض فأكثر فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب لان قوله فرض راجع لقوله يخرج فرضها  
وقوله فأكثر راجع لقوله أو فرضها والمراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله أما إذا تمحضت الخ)  
مقابل لقوله ان كان فيها فرض فأكثر وقوله فعدر رؤسهم أصل المسئلة على التقديم  
والأخير فعدر رؤسهم غير مقدم وأصل المسئلة مبتدأ مؤخر لانه المحدث عنه وقوله مع  
فرض كل ذكر بأنشئ الخ وانما لم يكرر لانه لا يعطى الاثنى منكسر افلومات المبت عن  
ذكر وأنشئ فالمسئلة من أربعة عدر رؤسهم بفرض الذين ذكر اثنين لذكرا اثنين ولكل أنثى  
واحد ولو جعل الاثنان يذكر لكانت المسئلة من اثنين لذكرا واحدا ولكل أنثى نصف  
سهم (قوله ومنه تفص) أي ومن هذا العدد تصح المسئلة وقوله أيضا أي كما هو أصلها فقد  
اجتمع التصحیح والتأصيل (قوله وهكذا) أي كما تقدم من كون عدر رؤسهم أصل المسئلة  
وقوله في غير الولاء أي كالنسب وقوله أمانه الخ أي وأما في الولاء ففيه تفصيل (قوله)  
فان تساوا أي أصحاب الولاء في المصص كعتق لكل واحد منهما النصف وقوله  
فكذلك أي فعدر رؤسهم أصل المسئلة لكن مع جعل الذكر هنا كالأنثى ففي قوله فكذلك  
شيء لا بهوهم أنه يفرض الذكر هنا أيضا اثنين لان يقال التشبيه ليس من كل وجه  
(قوله والافعل حسب المصص) أي وتفصيل المسئلة من يخرج أقلهم نصيبا يخرج نصيب  
كل واحد منهم جميعا فلومات متيق عن ثلاثة أحدهم له نصفه والاخر له ثلثه والثالث له  
سدسه فالمسئلة من ستة نظرا للنصيب الا قد فلا أول ثلاثة ولثاني اثنين ولثالث واحد  
ولا تفاوت في ذلك برز كورد وأربعة فأد في القوادة تقلا عن شرح الترتيب (قوله ولما  
كان التصحیح الخ) دخل على كلام المصنف وقوله مبني على التأصيل قبله أي قبل التصحیح  
لاحتياجه اليه فلا بد من التأصيل أولا فان سمحت منه المسئلة فذلك والاصحبت على  
العمل الا في وقوله قدم التأصيل جواب لما وقوله فقال عطف على قدم (قوله فاستخرج  
الاصول) أي أخرج الاصول من مخارج الفروض وقوله في المسائل أي الكائنة في  
المسائل باعتبار الفروض الكائنة فيها وقوله التي فيها فرض قبيلها لان كلام المصنف  
فيها أخذ ما بعد والاصول المسائل التي لا فرض فيها عدر رؤس مصبتها بفرض الذين ذكر  
بأنشئ في غير الولاء كالم (قوله ولا تكن عن حفظها الخ) أي وحفظها ولا تكن عن  
حفظها الخ هكذا كتب بعضهم وأشار به إلى أن الواو طافقة على محذوف وقد قال ان هذا  
ليس بلازم لاحتمال كون الواو للاستئناف (قوله أي متناس) أي متعاضا أسباب  
النسيان وانما لم يقل ناس لان النسيان ليس في مقدوره حتى ينسى عنه فالتنسي انما هو عن  
نماط أسبابه وقوله ومتشاغل أي مشغول وانما لم يذكر متشاغل لموافقة متناس (قوله يقال  
الخ) غرضه بذلك الاستدلال على التفسير الذي ذكره وقوله ذهلت الشيء وعنه إشارة إلى  
أنه يعدي بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى وتعدته بحرف الجر هي الاكثر خلافا لما هو عليه  
كلام الشارح حيث قدم تعديته بنفسه وقوله بالفتح والكسر لكن الفتح أكثر ولذلك  
قدمه وقوله تليته وشغلت عنه كل من تناسيته وشغلت عنه لسلك من التمدى  
بنفسه والتعدى بحرف الجر وليس على التوزيع كما يعلم من المختار وغيره اذ لا يلزم من

أما إذا تمحضت الورثة  
كلهم عصبات فعدر رؤسهم  
أصل المسئلة مع فرض كل  
ذكر بأنشئ ان كان فهم  
أنثى ومنه تفص أيضا وهذا  
في غير الولاء أما فيه فان  
تساوا فكذلك والا  
فعلى حسب المصص ولما  
كان التصحیح مبني على  
التأصيل قبله قدم التأصيل  
فقال فاستخرج الاصول  
في المسائل أي التي فيها  
فرض (ولا تكن عن  
حفظها) أي أصول المسائل  
(فما هل) أي متناس أو  
متشاغل قال ذهلت الشيء  
وفسه بالفتح والكسر  
تناسيته أو شغلت عنه

كون اللفظ متعدداً بان يفسر بمعد ولا من كونه لازماً أن يفسر باللازم بل قد يفسر المتعدى باللازم وبالعكس كما قاله المحقق (قوله فانهن الخ) الفاء للاستئناف للتعريض لعمومه ثم تقدم ما يتفرع عليه ذلك حتى قال بعضهم الاولى اثنان والواو بدل الفاء لكن قد علمت أنها للاستئناف وقوله أى اصول المسائل تفسير للضمر وقوله المتفق عليها أى بل قد دفع ما يرد على قوله سبعة من أنها سبعة بزيادة الاصلين المختلف فيما فالأخبار بأنها سبعة غير صحيح فاشار الشارح الى أن المراد المتفق عليها هى سبعة فقط فالأخبار صحيح (قوله سبعة اصول) لا يخفى أن اصول بدل من سبعة لا نزاع والأفهم معلوم بما قبله وانما انحصرت في السبعة كما نقله في التولوة عن الشيخ عمر فرجه الله تعالى لان للفروض حالة انفراد وحالة اجتماع في الانفراد يخرج خمسة لان الفروض وان كانت ستة لكن الثلث يفنى عن اثنين وفي الاجتماع يخرج اثنان آخران لانه عند الاجتماع لا يخلو المحال من غائب أو داخل أو تباين أو توافق في الاول يكتب في احد المتساويين وفي الثاني بأكثر المتساويين وفي الاخيرين يحتاج الى الضرب في فصل اما اثنا عشر أو أربعة وعشرون فإذا ضما الى الخمسة السابقة كانت الجملة تسعة (قوله وهى اثنان الخ) انحصرت من هذا أن تقول وهى اثنان وضعفهما وضعف ضعفها وثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وضعف ضعفها (قوله) وأما المختلف فيها أى وأما الاصول المختلف فيها المراد بالجمع ما فوق الواحد وهذا مقابل لقوله المتفق عليها كما هو ظاهر (قوله فمما ثمانية عشر) أى كافى أم وجد خمسة أخوة لادم ثلاثة وهى السدس والبعث ثلث الباقي خمسة ولكل اخ اثنان من العشرة السابقة وقوله وستة وثلاثون أى كافى أم وزوجة وجد خمسة أخوة لادم السدس ستة وثلاثون والربع تسعة والبعث ثلث الباقي سبعة ولكل اخ اثنان من الاربعة عشر السابقة (قوله) والاربع انهما أصلان لا تصحج هذا ما عليه المحققون لان ثلث الباقي فرض مفهوم لفرض آخر أو لفرضين فيجب اعتباره وأقل عدد يخرج منه السدس وثلث الباقي معها ثمانية عشر وأقل عدد يخرج منه السدس والربع وثلث الباقي معها ستة وثلاثون وقال بعضهم هما تصحج لان الاصول مدارها على الفروض المذكورة في الكتاب والسنة وثالث الباقي لم يرد فيها فمما تصحج لا تأصيل فأصل الاولى من ستة يخرج السدس ولا ثلث صحيح للباقي بعينه سدس ادم ضرب ثلاثة في ستة بمائة عشر وقد علمت قسماها وأصل الثانية من اثنا عشر يخرج السدس والربع والثلث صحيح للباقي بعينه سدس ادم وربع الزوجة ضرب ثلاثة في اثنا عشر ستة وثلاثون وقد علمت قسماها (قوله كما كانت وجه ذلك الخ) هو أن تصحج الرؤس وهذا تأصيل في ألانها قاله العلامة الامر (قوله) ثم هذه الاصول السبعة الخ أى وأما الاصلان المذكوران فلا حول فهمه الا ان السدس وثلث الباقي لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والربع وثلث الباقي لا تستغرق ستة وثلاثين كما أفاده الشهاب غير أنه انتهى لتولوة (قوله قسمان قسم يعول وقسم لا يعول) صانط الذي يعول هو الذى يساويه أجزاءه الصحيحة أو يزيد عليه ويسمى العدد حينئذ تاماً فالسنة أجزاءها الصحيحة تساويها لأن أجزاءها الصحيحة الثلث وهو اثنان والنصف وهو

(فانهن) أى اصول المسائل  
المتفق عليها (سبعة اصول)  
وهى اثنان وثلاثة وأربعة  
خمس وستة وسبعة  
وأربعة وعشرون وأما  
المتفق فمما هو انما ثمانية  
عشر وستة وثلاثون ولا  
يكونان الا في باب الحمد والنعمة  
والاربع انهما أصلان لا تصحج  
كما بينت وجه ذلك في شرح  
الترتيب ثم هذه الاصول  
السبعة قسمان قسم يعول  
وقسم لا يعول

وهو ثلاثة والسادس وهو واحد ومجموع ما ذكر ستة والاثناعشر والاربعة والعشرون  
 أجزاءهما الصحيحة تريد عليهما أما أجزاء الاثني عشر الصحيحة فالسادس وهو اثنان والثالث  
 اربعة والنصف ستة والرابع ثلاثة ومجموع ذلك يزدي على الاثني عشر وأما أجزاء الاربعة  
 والعشرين الصحيحة فالسادس اربعة والثالث ثمانية والنصف ثنا عشر والرابع ستة  
 والثلث ثلاثة ومجموع ذلك يزدي على الاربعة والعشرين وضابط الذي لا يعول هو الذي  
 تنقص أجزاءه الصحيحة عنه ويسمى العدد حينئذ ناقصا كالاربعة الساقطة فان أجزاء كل  
 تنقص عنه اه لؤلؤة يتوضيح (قوله وقد ذكر الأول) أي الذي هو القسم الذي يعول  
 (قوله أي الاصول المذكورة) هذا تفسير للضمير في قوله منهن (قوله وهي) أي الثلاثة  
 (قوله قد تعول) فيه اكفاء كما أشار إليه الشارح بقوله وقد لا تعول (قوله والعول الخ)  
 أي اصطلاحا وأما لغة فقال لمان منها الارتفاع يقال عال الميزان أي ارتفع ومنها القيام  
 بكفاية العيال يقال عال عياله اذا قام بكفائتهم ومنها الاشتداد يقال عال الامرا اذا اشتد  
 ومنها الغلظة يقال عال الشيء اذا غلظه ومنها الميل يقال عال الميزان اذا مال ومن هذا المعنى  
 قوله ذلك أدنى أن لا تعولوا أي أن لا تميلوا ولا تنحروا وعن امامنا الشافعي رضي الله تعالى  
 عنه أن لا تكفروا عيالكم وهو لم ينفرد بذلك بل سبقه إليه زيد بن أسلم وجابر بن زيد وهما  
 تابعان ونحطاء بعضهم بأن ذلك انما هو معنى عال لا بمعنى عال وبأنه تعالى أباح القسري  
 في الآية بلا حصر وفيه تكثير العدل اه وهو المقتضى في قضايته لأن عال جاء بمعنى عال  
 أي أكرع عياله كما هو منقول عن الكسائي والاصمعي وأبي عمرو وغيرهم وقرأ أحادس أن  
 لا تعيوا من عال وهو عاضد لما قاله امامنا رضي الله عنه ولأن القسري مغلظة فله الولد  
 بحسب القصد الاصل لانه بقصد التمتع والولد اذا حصل يكون تابعا لا مقصودا فليس فيه  
 تكثير العيال كما قال آماده في اللؤلؤة (قوله زيادة في السهام ويلزمه الخ) ففيه زيادة كما  
 المنفصل وهو العدد ونقص كما المتصل وهو القدر واعلم أنه لم يقع العول في زمن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر بل في زمن عمر وهو أول من حكم به حين رفعت اليه  
 مسئلة زوج وأنتبن فقال ان بدأت بأزواج أو بالاختين لم يسق للاترجحة فأجبر وعائلي  
 فأشار عليه العباس بالعول وقيل على وقد ل زيد بن ثابت ولعلمهم تكلموا بذلك في مجلس  
 واحد لاستشارة عمر اياهم وأجبت الصحابة على العول فبما مات عمر أظهر ان عباس  
 الخلاف فيه وقال ان الذي أحصى رمل عاجل عددا لم يحصل في المال نصفان ونصفا وثلاثا  
 هذان النصفان قد ذهبا مال فأن الثلث وذلك في مسئلة زوج وأم وأخت شقيقة أو  
 لاب فاتها تمول ثلثها كما سألني وقال لو قدموا مقدم الله وأموأا آخر الله ما عالت فرضة  
 قط وروى عنه أنه قال من أهبط الله من فرض الى فرض فهو الذي قدمه الله ومن أهبطه  
 من فرض الى غيره فهو الذي أخر الله وروى عنه غير ذلك فقيل له ما بالكم لم تقل هذا  
 لعمر فقال كان رجلا مما فاهيته فقال له عطاه من أبي رياح ان هذا لا يعني عني ولا عنيك  
 شيأ الموت أدمت لقسيم ميراثنا على ما طلبه الناس اليوم فقال فان شأوا فلتدع أبنائنا  
 وأبنائهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم يتهل ففعل لعنة الله على الكاذبين

وقد ذكر الأول  
 بقوله (علامته منهن) أي  
 الاصول المسد كونه وهي  
 الستة والاثناعشر والاربعة  
 والعشرون (قد تعول) وقد  
 لا تعول والعول زيادة في  
 السهام ويلزمه النقص في

ولذلك تسمى المباحلة وظاهر ما تقدم أنه كان مخالفاً في زمن عمر لكنه كتم ذلك كما يقتضيه  
 التعبير بقوله ثم أظهر ابن عباس الخلاف وبيده قوله كان رجلاً ما باهت به قال السبكي  
 وليس معتاده أنه خاف عدم انتقاد عمر له لعلمه العظمي باقتداره للحق ولكن الخشية خوف منشؤه  
 العظم فلعظمة عرف صدر ابن عباس لم يسد ذلك له كما هو من ذلك لطالب العلم فتنه  
 عظيمة يخشونه أن يسدى احتمالاً لا يتصلح به صدره واستشكل ذلك بأنه كيف سكت عما  
 يظهر له لأجل هذا مع أن غير الأصحاب لا يفتان به هذا فكيف بهم وأوجب بأنه لما كانت  
 المسئلة اجتهادية ولم يكن معه دليل ظاهر يجب المصير إليه مسأغله عدم اظهار ما ظهر له  
 واحتج مبتدئ العول بالطلاق آيات الموارث ومحدث الحقوا الفرائض بأهلها وبالقياس  
 على الدون والوصايا إذا ضاق عنها المسال ذكر ذلك شيخ الاسلام أناده في المزاولة قوله وفي  
 بعض النسخ خبر مقدم وقوله مبتدأ وقوله هذا البيت حال قوله وهي أي الأصول  
 وقوله يدخل عليها العول أي قد يدخل علم العول وقد لا يدخل قوله وما وقع عليه الحمل  
 الخ أي والبيت الذي وقع عليه حمل الشارح أولى من هذا البيت وقوله لتصر بحمل  
 أي وأما هذا البيت فليصرح بذلك وإن كان يعلم منه قوله وبعدها الضمير عائدي  
 الثلاثة المذكورة كما أشار إليه الشارح بالحمل والعمدية ليست في الآية بل في الذكركا أشار  
 إليه الشارح أيضاً بقوله والمراد الخ قوله والافلا ترتب الخ أي ولا تغفل أن المراد بعدها  
 في الذكركا بأن قلنا بعدها في الآية فلا يصح لأنه لا ترتب الخ قوله أربعة تمام أي مقبحة  
 للسمعة وهو صفة لأربعة قوله وهي أي الأربعة الأقسام قوله لا عول بعروها لأنافة  
 للحسن وعول اسمها وجلة بعروها شعراو بعروها عرا من باب فزا وأما عري من باب  
 عر فمعناه خلا ويحذف كما أفاده العلامة الأمير قوله أي بعترها تفسير بعروها وفسر ذلك  
 التفسير بقوله أي بعترها ثم فسر بقوله وينزل بها فهو عطف تفسير وقوله يقال الخ  
 استدلال على تفسير بعترها بعترها وينزل بها قوله ولا انتلام قضية كلام الشارح أن  
 المراد بالانتلام هنا العول فيكون العطف من قبيل عطف المرادف وقوله أي خال وكسر  
 هذا تفسيره بحسب أصله وقوله يقال الخ استدلال على تفسير بالكسر والمحمل لكن  
 كان المناسب لمسا في المتن أن يقول يقال الخ انتلاماً إذا حصل فيه كسر وخال قوله  
 من المحاط وغيره) يحتمل من المحسومات فقط ويحتمل ما هو أهم قوله ولما كان العول الخ  
 فرضه بذلك توجهه إطلاق المصنف على العول انتلام بمعنى المحلل وقوله لكونه الأولى  
 حذفه وحذفه بكون قوله بؤذي الخ خبر كان وعلى صنيع الشارح قد ضاع خبر كان الآن  
 بقوله لكونه متعلق بخبر كان المحذوف والتقدير ولما كان العول منتها لكونه الخ  
 كما قدره الأستاذ المحقق قوله جعله كالمحلل) أنه أنه جعله خلا حيث جعله انتلاماً والانتلام  
 هو المحلل الآن يقال كلام المتن على معنى التشبيه فهو كالانتلام فيكون كالمحلل ولعله  
 حينئذ لاحظ المحلل المحسوس فزاد السكافي كما أفاده العلامة الأمير قوله على مسائل هي  
 مفردات تلك الصور وقوله منتها أي من المسائل قوله بقوله متعلق بذكر قوله  
 فالسديس الخ أي إذا أردت بيان الأصول المذكورة فالسديس الخ قوله وحده أي حال

الانصاء وفي بعض النسخ  
 بدل هذا البيت قوله  
 وهي إذا فصلت قول  
 ثلاثة يدخل فيها العول  
 وما وقع عليه الحمل أولى  
 لتصر به أن جلة الأصول  
 سبعة فذكر القسم الثاني  
 بقوله (وبعدها) أي  
 الثلاثة المذكورة المراد  
 بعدها في الذكر والافلا  
 ترتيب بين القسمين  
 (أربعة تمام) وهي الاثنان  
 والثلاثة والأربعة والخامسة  
 (لا عول بعروها) أي بعترها  
 أي بعترها وينزل بها يقال  
 اعترافى الأمر عشتى ونزل  
 في (ولا انتلام) أي كسر  
 وخل يقال ثم انتهى فلما  
 كسر والتسم المحلل من  
 المحاط وغيره ولما كان  
 العول لكسونه بؤذي  
 إلى نقص كل ذي فرض من  
 فرضه جعله كالمحلل الذي  
 يدخل على المسائل ويعترها  
 أي ينزل بها وقد بدأ بالسائل  
 التي تقول وأولها الستة  
 وله تصور تشتمل على مسائل  
 كثيرة منها ما ذكره بقوله  
 (فالسديس) وحده

كونه وحده (قوله كجدة وعم) مسئلتهم من ستة للجددة معهم ولعم الباقي وهو خمسة (قوله  
 أومع النصف) أي أركان السدس مع النصف لدخول عخرج النصف في عخرج السدس  
 فيكتب بالأكبر (قوله كجدة وبنت وعم) مسئلتهم من ستة للجددة معهم وللبنت ثلاثة ولعم  
 الباقي وهو اثنان (قوله أومع الثلث) أي أركان السدس مع الثلث لدخول عخرج الثلث  
 في عخرج السدس فيكتب بالأكبر كما مر (قوله كام وأخوين لام وعم) مسئلتهم من ستة  
 للام معهم وللأخوين للام معهما ولعم الباقي وهو ثلاثة (قوله أومع سدس آخر) أي  
 أركان السدس مع سدس آخر لهما فليكتب في واحد منهما (قوله كجدة وأخ لام وعم)  
 مسئلتهم من ستة للجددة معهم وللأخ للام معهم ولعم الباقي وهو أربعة (قوله أومع ثلثين) أي  
 أركان السدس مع ثلثين لدخول عخرج الثلثين في عخرج السدس كما تقدم في الثلث (قوله  
 كام وبنتين وعم) مسئلتهم من ستة للام معهم وللبنتين أربعة ولعم الباقي وهو واحد  
 (قوله أومع نصف وثلث) أي أركان السدس مع نصف وثلث لدخول كل من عخرجي  
 النصف والثلث في عخرج السدس (قوله كام وأخت شقيقة وأخوين لام) مسئلتهم من  
 ستة للام معهم وللأخت الشقيقة ثلاثة وللأخوين للام اثنان (قوله أومع نصف وسدس  
 آخر) أي أركان السدس مع نصف وسدس آخر لدخول عخرج النصف في عخرج السدس  
 ولتساؤل عخرجه مع عخرج السدس الآخر (قوله كبن وبنت ابن وأم وعم) مسئلتهم  
 من ستة للبنت ثلاثة وللبنت الابن معهم ثلثة الثلثين وللأم معهم ولعم الباقي وهو واحد  
 (قوله أومع نصف الخ) أي أركان السدس مع نصف الخ لمساكنه عامر (قوله كام وثلاث  
 أخوات منفصلات) أي واحدة شقيقة واحدة لاب واحدة لام ومسئلتهم من ستة للام  
 واحدة وللشقيقة ثلاثة وللب واحدة نكحة الثلثين وللب واحدة أيضا (قوله أومع  
 ثلثين الخ) أي أركان السدس مع ثلثين الخ لمساكنهم (قوله كام وأختين شقيقتين وأخت  
 لام) مسئلتهم من ستة للام معهم وللأختين أربعة وللأخت اللام معهم (قوله من ستة أمهم  
 برى) أي يعلم نروجه معهما من ستة أمهم فالسنة أصل عخرج السدس سواء كان وحده  
 أومع ما ذكره الشارح (قوله فجميع الخ) تقرير على قوله من ستة أمهم الخ بواسطة  
 ما ذكره الشارح من المسائل وقوله أصلها من ستة أي أصلها التي تصح من ستة عخرج  
 السدس من زائلة أو غير مبدية فيكون قد حرم من الستة شأما لا لها من ستة ما يعالى صلب  
 التقرير كما يفيده كلام الحق الأمير (قوله لا لها عخرج السدس) أي لان الستة تحمل  
 نروج السدس معهما واحد أو متعددا وهذا تعليل لقوله أصلها من ستة وقوله وماعدهما  
 ذكره أي كالنصف والثلث وقوله فخرج الخ هذه الجملة تحصيل المبدأ وقربها بالغاء لشمه  
 المتدا بالشرط في العموم (قوله فيكتب بها) تقرير على قوله داخل في الستة وقوله  
 لأن المتداخين الخ عليه لا تقر ببع (قوله وكذا إذا اجتمع الخ) أي مثل ما ذكر في كون أصله  
 ستة وهو زائلا على ما ذكره المصنف ووقال الشارح ومنهما ما إذا اجتمع الخ لكان أنسب بقوله  
 فيما تقدم من ما ذكره المصنف بقوله الخ (قوله كزوج وأم وعم) مسئلتهم من ستة فأخذه من  
 ضرب عخرج النصف وهو اثنان في عخرج الثلث وهو ثلاثة للزوج ثلاثة وللأم اثنان

كجدة وعم أومع النصف  
 كجدة وبنت وعم أومع الثلث  
 كام وأخوين لام وعم أومع  
 سدس آخر كجدة وأخ لام  
 وعم أومع ثلثين كام وبنتين  
 وعم أومع نصف وثلث كام  
 وأخت شقيقة وأخوين لام  
 أومع نصف وسدس آخر  
 كبن وبنت ابن وأم وعم أومع  
 مع نصف وسدس وسدس  
 ثالث كام وثلاث أخوات  
 منفصلات أومع ثلثين وسدس  
 آخر كام وأختين شقيقتين  
 وأخت لام (من ستة أمهم  
 برى) فجميع هذه الصور  
 أصلها من ستة لا لها عخرج  
 السدس وماعدها ما ذكر  
 معه فخرجها داخل في الستة  
 فيكتب بها لان الستة تحمل  
 فيكتب بها كبرهما كما سألني  
 وكذا إذا اجتمع النصف  
 مع الثلث كزوج وأم وعم

للمائة بين مخربي النصف  
والثلث ومسطح اثنين وثلاثة  
ما ذكره وجيع ما ذكره  
من الصور لاعول فيها بل هي  
في بعض الصور ناقصة وهي  
التي ذكرتها في الم وفي  
بعضها عادلة وهي التي لم يذكر  
فيها ومساقي ما فيه العول  
ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان  
الستة قد تكون من فرض  
واحد وقد تكون من  
فرضين أو أكثر كما ظهر  
لك في التمثيل وأما الاثنا  
عشر والاربعة والعشرون  
الاثنان فلا يكونان الا من  
فرضين فأكثر وقد ذكر  
الاثنى عشر بقوله (والثلث  
والربع) كزوجة وأم أو  
أخوين لام وعم (من اثني  
عشرا) لان الثلاثة يخرج  
الثالث والاربعة يخرج  
الربع متباينان ومسطحهما  
اثنا عشر وكذا اذا اجتمع  
الربيع مع الاثنين كزوجة  
واختين شقيقتين وعم أو  
الربيع مع السدس كزوجة  
وبنت وعم وهو معنى قوله  
في بعض النسخ والسدس  
والاربعة من اثني عشر أو الاربعة  
مع النصف والسدس

ولم يبق وهو واحد (قوله للمائة الخ) علة لقوله وكذا الخ المفيد ان أصل ذلك ستة أي  
وحيث كان بينهما مائة ضربا أحدهما في الآخر يحصل ستة (قوله ومسطح الخ) أي  
حاصل ضرب اثنين يخرج النصف في ثلاثة يخرج الثلث فالمسطح ما يحصل من ضرب أحد  
المدن في الآخر وقوله ما ذكره أي ستة (قوله وجميع ما ذكره الخ) المحال ان مسائل  
الستة أقسام ثلاثة إما ناقصة وهي التي اذا جعت فرضها نقصت عنها أو ماعادلة وهي التي  
اذا جعت فرضها عادت أو ماعائلة وهي التي تعول وسأني (قوله من الصور) المناسب  
من المسائل لانه جعل المسائل مندرجة تحت الصور (قوله لاعول فيها) فهي ليست عائلة  
وهي ناقصة أو عادلة قلنا كانت عارضة تصدق بهما أضرب عما تقدم الى قوله بل هي  
الخ وقوله في بعض الصور والناسب في بعض المسائل لم يعلت (قوله ناقصة) أي لا تلو  
جعت فرضها لنقصت عنها وقوله عادلة أي لا تلو جعت فرضها عادلتها (قوله ثم  
اعلم الخ) السبيل ان يقول وقد علم عمار كذا وكذا لان ذلك علم مما قدمه (قوله قد تكون  
من فرض واحد) أي قد تحصل وتوجد من يخرج فرض واحد كالسدس وحده وقوله  
وقد تكون من فرضين أي قد تحصل وتوجد من يخرج فرضين كالنصف والثلث وقوله  
أو أكثر لم يظهر من أمثله كون الستة من أكثر من فرضين لأن اعتبر الداخل والخارج كما اذا  
كان السدس مع نصف وثالث أو مع نصف وسدس آخر فاده العلامة الامر بنوع (قوله  
وأما الاثنا عشر الخ) مقابل الستة وقوله الامن فرضين أي من يخرجهما (قوله والثلث  
والربع الخ) ذكر الاثنى عشر عقب الستة لانهما ضعفا (قوله كزوجة وأم الخ) مستثنى من  
اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأم والأخوين لأم وأربعة والباقي وهو خمسة لأم وأخوين  
لأم أي بدل الأم وقوله وعم أي في المثلثين (قوله من اثني عشر) أي يخرجان مخرجين من  
اثني عشر فالاثنا عشر أصل مستثما (قوله لان الثلاثة الخ) علة لقوله والثلث والاربعة من  
اثني عشر وأقوله يخرج الثلث بالنصف على أنه بدل من الثلاثة وقوله والاربعة بالنصف  
عطف على الثلاثة وقوله يخرج الربع بالنصف على أنه بدل من الاربعة وقوله متباينان  
خبر لان وحيث كانا مائتين بضرب أحدهما في الآخر يخرج اثنا عشر (قوله ومسطحهما)  
أي المحاصل من ضرب أحدهما في الآخر كما علم عمار (قوله وكذا اذا اجتمع الخ) أي ومثل  
الثلث والاربعة في كونهما من اثني عشر وإذا اجتمع الخ وقوله والاربعة مع الاثنين أي الثلاثة  
يخرج الاثنين والاربعة يخرج الربع متباينان ومسطحهما اثنا عشر كما في الثلث مع الربع  
(قوله كزوجة وأختين الخ) مستثنى من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأختين الشقيقتين  
ثمانية ولعم الباقى وهو واحد (قوله أو الاربعة مع السدس) أي أو اجتمع الربع مع  
السدس للتوافق بين الاربعة التي هي خارج الربع وبين الستة التي هي خارج السدس  
بالنصف فحاصل النصف أحدهما في كامل الآخر يحصل اثنا عشر (قوله كزوجة وبنت وعم)  
مستثنى من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللبنت اثنان ولعم الباقى وهو خمسة (قوله وهو) أي  
كون الربع مع السدس يخرج من اثني عشر (قوله أو الاربعة مع النصف والسدس)  
أي أو اجتمع الاربعة مع النصف والسدس للتوافق بين خارج الربع وخارج السدس

كزوج وبنت وبنت ابن وعم  
وفي جميع هذه الصور هي  
ناقصة ولا يكون في الاثني  
عشر صورة عادلة أصلاً  
وستأتي الصور التي فيها  
عائلة ثم ذكر الاربعة  
والعشرين بقوله (والأثن  
ان ضم اليه السدس) كزوجة  
وأما ابن أو اللتان كزوجة  
وبنتين وابن ابن أو النصف  
والسدس كزوجة وبنت  
وبنت ابن وعم أو اللتان  
والسدس كزوجة وبنتين  
وأما وعم (فأصله الصادق  
فيه الحمد) أي الظن  
والتحمين (أربعة بقبها)  
في النطق بها (عشرون)  
معرفها) أي الاربعة  
والعشرين المذكورة  
(الحساب) جمع حاسب  
(أجمعونا) تأكيداً وتأكيداً  
كانت هذه أمثال من  
أربعة وعشرين لان يخرج  
الأثن والسدس فقط متوافقان  
بالنصف وحاصل ضرب  
نصف الخامسة في الستة  
أو نصف الستة في الخامسة -  
ما ذكر وكذا فيما إذا ضم  
للسدس شيئاً مذكراً لان  
خبره في مخرج السدس  
داخل وأما الأثن

وأما النصف فهو داخل فيهما فلا يعتبر (قوله كزوج وبنت وبنت ابن وعم) مسئلتهم من  
اثني عشر للزوج ثلاثة وللبنت ستة وللبنت الابن اثنان ولعم الباقي وهو واحد (قوله وفي  
جميع هذه الصور الخ) المحاصل أن مسائل الاثني عشر قد علمنا ما ناقصة أو طائلة ولا تكون  
عادلة أبداً (قوله هي) أي الاربعة عشر وقوله ناقصة أي لانها رجعت فرفضها النقص  
عنها (قوله أصلاً) أي لا قليلاً ولا كثيراً (قوله والأثن ان ضم اليه الخ) ذكر الاربعة  
والعشرين عقب الاثني عشر لانها ضاعفتها (قوله كزوجة وأما ابن) مسئلتهم من أربعة  
وعشرين للزوجة الأثن ثلاثة وللأم السدس أربعة وللأبن الباقي وهو سبعة عشر (قوله  
أو اللتان) عطف على السدس أي أوضم اليه اللتان لان ابن مخرج الأثن وهو ثمانية  
ومخرج اللتين هو ثلاثة تباين كما سذكره الشارح في ضرب أحد هما في الآخر يحصل  
أربعة وعشرون (قوله كزوجة وبنتين وابن ابن) مسئلتهم من أربعة وعشرين للزوجة  
الأثن ثلاثة وللبنتين اللتان ستة عشر ولأبن الباقي وهو خمسة (قوله أو النصف  
والسدس) أي أوضم اليه النصف والسدس فيعشر مخرج الأثن مع مخرج السدس ولا  
يعتبر مخرج النصف لدخوله فيها (قوله كزوجة وبنت وبنت ابن وعم) مسئلتهم من  
أربعة وعشرين للزوجة الأثن ثلاثة وللبنت النصف اثنا عشر وللبنت الابن السدس  
أربعة تكملها اللتين ولعم الباقي وهو خمسة (قوله أو اللتان والسدس) أي أوضم اليه  
اللذان والسدس فيعشر مخرج الأثن مع مخرج السدس ويضرب وفق أحد هما في كامل  
الآخر ولا يعتبر مخرج اللتين لدخوله في مخرج السدس كما سذكره الشارح (قوله  
كزوجة وبنتين وأما وعم) مسئلتهم من أربعة وعشرين للزوجة الأثن ثلاثة وللبنتين اللتان  
ستة عشر وللأم السدس أربعة وللأبن الباقي وهو واحد (قوله فأصله) أي أصل الأثن  
المذكور الذي يخرج منه مخرجاً وقوله الصادق ثبت للأصل لكنه ثبت سبباً لرفعه  
الظاهر وهو الحمد (قوله أي الظن) تفسير للسدس بحسب اللغة وقوله والتحمين عطف  
تفسير أو مرادف وإرادنا الحمد هنا المجزم وكذلك قال يعرفها الحساب أجمعونا وبمقتل أنه  
يظهر لاحتمال أن يكون الأصل ثمانية وأربعين حاصله من ضرب ثمانية في ستة أضافه  
العلامة الأمير (قوله أربعة) خبر عن المبتدأ وهو أصل في قوله فأصله وجعله قوله بتبعها  
الخ صفة له وقوله في النطق بها أي في الزنة (قوله لان يخرج الأثن والسدس فقط)  
أي في ما فيه من سدس فقط كاللثال الأولى وقوله متوافقان بالنصف أي لان لكل  
منهما نصفان نصف الثمانية وأربعة ونصف الستة ثلاثة فيضرب نصف أحد هما في كال  
الآخر يحصل أربعة وعشرون ولذلك قال وحاصل ضرب الخ (قوله ما ذكر) أي هو  
أربعة وعشرون (قوله وكذا فيما إذا ضم الخ) أي وكذا يقال في العلة فيما إذا ضم الخ  
وقوله للسدس أي المصاحب للأثن وقوله شيئاً مذكراً في الأمثلة كما في المثالين  
الآخرين فإنه ضم للسدس المصاحب للأثن النصف في أولهما واللتان في ثانيهما وقوله  
لان خبره الخ عليه لقوله وكذا يقال الخ أي لان مخرج الشيء الذي ضم للسدس كالنصف  
والثانيين داخل في مخرج السدس فيكتفي بالأكبر يعتبر مع مخرج الأثن (قوله وأما الأثن



والثلثان فقط أى فيما فيه عن وثلثان فقط كالثال الثانى وهذا مقابل لقدر تقديره أما  
والثلثان فقط فلان غيرهما  
والثلثان ولا يتصور أن  
يتجمع الثمن مع الثلث ولا  
مع الربع ثم اعلم أن الأربعة  
والعشرين فى جميع هذه  
الصور ناقصة ولا تكون  
عادلة وستأتى الصور التى  
فيها عالة ولما انتهى الكلام  
على شئ من صور هذه  
الاصول الثلاثة بشرع  
شرع في ذكر عولها وما يعول  
اليه كل منها فقال (فهذه  
الثلاثة الاصول) الستة  
والاثناعشر والأربعة  
والعشرون (ان كنت  
فروضها) حتى تراها فيها  
(تعول) اجاعا قبل اظهار  
ابن عباس رضى الله عنهما  
المخلاف في ذلك (فبان  
الستة) في عولها من سبعة  
على التوالى (عقد العشرة)  
فتعول السبعة وأحسانة  
ولتسعة والعشرة والعشرة  
كما قال المحاسب مقدم  
وفي كلامه ايما لذلك

والثلثان فقط أى فيما فيه عن وثلثان فقط كالثال الثانى وهذا مقابل لقدر تقديره أما  
والثلثان فقط فلان غيرهما  
والثلثان ولا يتصور أن  
يتجمع الثمن مع الثلث ولا  
مع الربع ثم اعلم أن الأربعة  
والعشرين فى جميع هذه  
الصور ناقصة ولا تكون  
عادلة وستأتى الصور التى  
فيها عالة ولما انتهى الكلام  
على شئ من صور هذه  
الاصول الثلاثة بشرع  
شرع في ذكر عولها وما يعول  
اليه كل منها فقال (فهذه  
الثلاثة الاصول) الستة  
والاثناعشر والأربعة  
والعشرون (ان كنت  
فروضها) حتى تراها فيها  
(تعول) اجاعا قبل اظهار  
ابن عباس رضى الله عنهما  
المخلاف في ذلك (فبان  
الستة) في عولها من سبعة  
على التوالى (عقد العشرة)  
فتعول السبعة وأحسانة  
ولتسعة والعشرة والعشرة  
كما قال المحاسب مقدم  
وفي كلامه ايما لذلك

والثمن فى الميراث لا يجمع \* ثلثا ولا ربعا وغير واقع  
\* (قاعدة) \* كل واحد من الفروض الستة لا يمكن اجتماعه مع مثله الا النصف  
والسدس فقد يجمع قصفاً وقد يجمع سدساً بل ثلاثة أسداس كما فى شرح الترتيب  
أفاده فى الأصول (قوله ثم اعلم أن الأربعة والعشرين الخ) المحاصل أن مسائل الأربعة  
والعشرين قسمان اما ناقصة او عالة ولا تكون عادلة أبداً (قوله وستأتى الصور الخ) أل  
فى الصور الخمس لأن الأربعة والعشرين لا تعول الا فى صورة واحدة (قوله ولما انتهى  
الكلام الخ) دخول على كلام المتن وقوله بغير عول أى حال كونها مكتسبة بغير عول  
وقوله شرع جواب لما وقوله فقال عطف على شرع (قوله فهذه الخ) تفرع على قوله  
فيما تقدم ثلاثة من قد تعول وقوله الستة الخ يدل من الثلاثة الاصول (قوله ان كثرت  
فروضها) أى بحيث زادت سهام أصحاب الفرض على أصل المسئلة كما أشار الشارح لذلك  
بقوله أى تراها فيها (قوله اجاعا) أى باجاع الهبة لانهم اتفقوا عليه فى زمن عمر  
رضى الله عنه وقوله قبل اظهار ابن عباس الخ أى أنه لم يظهر الخلف إلا بعد موت  
عمر كما تقدم وقوله المخلاف فى ذلك أى المخالف فى العول (قوله فتبلغ الستة فى عولها  
الخ) أى اذا أردت بيان ذلك فاقول لك فتبلغ الستة فى عولها الخ فتعول أربع مرات وهذا  
على كلام المحهور وتقول مرة خامسة على قول معاذ فتعول لحد عشر مرة ورام وشه فثقتين  
وأختين لأم والزوج النصف ثلاثة ولا خنتين الشققتين الثلثان أربعة ولا خنتين للزم  
الثلث اثنتان وللأم الثلث اثنتان أيضاً لان معاذ لا يردها من الثلث الى السدس بالاثنتان  
الخاص كما فى الأصول (قوله من سبعة) متعلق بعولها وكذلك قوله على التوالى (قوله عقد  
العشرة) أى عقدها هو العشرة بالإضافة الى بيان (قوله فتعول لسبعة ولما ثمانية الخ) تفرع  
على قوله فتبلغ الستة الخ (قوله والعشرة) مبتدأ خبره عقد مفرد وقوله كما قال المحاسب  
مقدم من تأخير ومعنى كونها عقداً مفرداً أنها غير مركبة من عقدين بخلاف العشرين مثلاً  
فلابنى أن العشرة مركبة من خمسة وخمسة (قوله وفى كلامه اعلم لذلك) أى وفى كلام  
المصنف إشارة لكونها عقداً مفرداً حيث طاق بالقدم مرداً وأضافه الى العشرة بالإضافة

التي للسان وانما لم يجعله نصري حالان الاصل تغاير المتضامين مع انه لم يصرح بالافراد  
 كقوله الامامة الامر (قوله فتقول لسبعة) أي فتقول الستة الى سبعة وقوله كزوج  
 واختين الخ فالزوج النصف عا ثلثا لثلاثة ولا اختين الثلثان عا ثلثان أربعة فاصلها من ستة  
 وعالت لسبعة (قوله وهذه أول فرضة طالت في الاسلام) أي لانه لم يحكم بالعلو الا بعد  
 باشارة الهامة عليه من رفعت اليه مسئله زوج واختين فقال ان بدأت بازواج أو بالاختين  
 لم يبق الا تحرقه فاشترى واعلى فاشاروا عليه بالعلو كما تقدم (قوله ومشت عليه) أي على  
 هذا القبل وساقى مقابله في قوله وقبل أيضا الخ (قوله ولثمانية) أي وتقول الستة الى ثمانية  
 وقوله كالمباهلة هي على وزن المفاعلة من البهل يقال بهله الله أي لعنه سمعت هذه المسئلة  
 بذلك لان ابن عباس لما خالف فيها قال له بعضهم الناس على خلاف رأيك فقال فان شاؤا  
 فلندع أبناء نارا أبناءهم ونساء نارا ونساءهم وأبنائنا وأبنائهم ثم يتهل فنجعل لعنة الله على  
 الكاذبين كامر (قوله وهي زوج وأم واخت الخ) فالزوج النصف عا ثلثا لثلاثة وللأم الثلث  
 عا ثلثا لثلاث وللأخت النصف عا ثلثا لثلاثة فقد عالت الستة لثمانية (قوله وقبل أيضا الخ)  
 مقابل لقوله كما قيل ومشت عليه الخ (قوله وقبل ان المباهلة الخ) مقابل لقوله وهي الخ  
 (قوله ولتسعة) أي وتقول الستة الى تسعة وقوله كزوج وثلاث أخوات متفرقات وأم  
 فالزوج النصف عا ثلثا لثلاثة وللأخت الشقيقة النصف عا ثلثا لثلاثة أيضا وللأخت للاب  
 السدس عا ثلثا واحد تسعة للثلاث وللأخت للام السدس عا ثلثا واحد أيضا وللأم  
 السدس عا ثلثا واحد كذلك فقد عالت الستة لتسعة (قوله وكالغراه) لقت هذه  
 المسئلة بذلك لان الزوج أراد النصف كما فصل سنو أسية فقهاه المحجاز فصار له ثلث  
 المال بالعلو فاشترت حتى صارت كالسكوب الا غرو قيل ان الحنة كانت اسمها  
 الغراه وقبل غير ذلك وتسمية هذه الغراه هو ما روي في الفصول ومثي عليه في الكفاية  
 (قوله وهي زوج واختان لأم واختان لابوين الخ) فالزوج النصف عا ثلثا لثلاثة وللأختين  
 للام الثلث عا ثلثا لثلاث وللأختين لابوين أولاب الثلثان عا ثلثان أربعة فقد عالت لتسعة  
 أيضا (قوله وله عشرة) أي وتقول الستة لعشرة وقوله في صورة لوقال في صور لكان  
 أحسن لان كلامه يوم أنها تقول الى عشرة في صورة فقط وليس كذلك بل في صور كثيرة  
 ويمكن جعل كلامه على ارادة الجنس (قوله معروفة) أي معلومة وقوله مشتهر أي  
 شائعة مستغضة ولما لم يلزم من كونها معروفة كونها مشتهرة قال بعد قوله معروفة  
 مشتهر (قوله تلقب بأم الفروخ) بالخاء المعجمة بدل قبل قوله لكثرة ما فرخت قال أبو عبد  
 الله الرضي شبهوا بطائر معها أفرأخا وقال القهولي أنها تلقب بأم الفروخ بالحيم أيضا  
 لكثرة الفروخ فيها وتلقب أيضا بالشرحية لان شر بها وهو قاض بالصره أفا رجل  
 فماله عا فاعطاه ثلاثة أعشار المال فكان اذا لقي النقبه يقول له اذا ماتت الزوجة ولم  
 تترك ولدا ولولا اني لم يخص زوجها فيقول له النصف فنقول والله ما أعطاني شرح  
 فصلا ولا تشافاني النقبه شرحا فصلا عن ذلك فخصهم بالخبر فكان شرحا ذاتي الرجل  
 قال اذا رايتني ذكرت في حكايته واذا رايتك ذكرت بك رجلا فاجراين لي فيورك انك

فتقول لسبعة كزوج واختين  
 شقيقتين أولاب وهذه هي  
 أول فرضة طالت في  
 الاسلام كما قيل ومشت عليه  
 في شرح الترتيب ولثمانية  
 كالمباهلة وهي زوج وأم  
 وأخت شقيقة أولاب وقبل  
 أيضا أنها أول فرضة طالت  
 في الاسلام وقبل ان المباهلة  
 لقب لكل عاتلة وتسعة  
 كزوج وثلاث أخوات  
 متفرقات وأم وكالغراه  
 وهي زوج واختان لأم  
 واختان لابوين أولاب  
 ولعشرة (في صورة معروفة)  
 بين الفرضتين (مشتهر)  
 يتقسم تلقب بأم الفروخ  
 لكثرة ما فرخت في العلو

تسبح الفاحشة وتبكتهم النصيلة وفي رواية انك تدبى الشكوى وتبكتهم الفتوى  
 اه من الزوجة (قوله وهي زوج وام واختان لام واختان شقيقتان اولاب) فلا زوج  
 النصف عا ثلثة ولا لام السدس عا ثلا واحد ولا اختين للام الثلث عا ثلا اثنتان  
 ولا اختين الشقيقة اولاب الثلثان عا ثلان اربعة فقد عالت الستة عشرة (قوله وقال  
 بعضهم الخ) مقابل لقوله وهي الخ (قوله كزوج وام واخوين لام واخت شقيقة واخت  
 لآب) فلا زوج النصف عا ثلا ثلثة ولا لام السدس عا ثلا واحد ولا اخوين لام الثلث عا ثلا  
 اثنتان ولا اخت الشقيقة النصف عا ثلا ثلثة ولا لآب السدس ثلثة الثلثين فقد  
 عالت عشرة ايضا (قوله وتلق الخ) أى وتلقها الخ فالفعول محذوف والتى فاعل وضمر  
 المفعول المقدر يعود على الستة وقوله تلها أى تبعتها والضمير عائد على الستة كما أشار  
 إليه الشارح بقوله أى تلى الستة وقوله فى الامر متعلق بتلها ولعل المراد به التحرف في قولهم  
 ثلثة وستة واثناعشر وأربعة وعشرون وكتب الشيخ الزيات على قوله تلها ما نصه أى  
 تلها وتبعها فبحسبى فى قوله والثلث والرابع من اثني عشر اوعبر بالمضارع لضيق النظم  
 انتهى وقوله وهى أى التى تلها (قوله فى العول) متعلق بتلها وقوله أفراد بفتح الهزة  
 أى فى الأفراد لآب الشفع وقوله الى سبع عشر متعلق بالعول وكان حقه سبعة عشر  
 لكن حذف التاء فآلان المعدود محذوف ومذا عند الجمهور ورواها عندنا ما فقد تعول الى  
 تسعة عشر كزوجة رام واختين شقيقتين واختين لام فلا زوجة لآب ثلثة ولا لام الثلث  
 اربعة على مذهب معاذ فانه لآب اربعة الامن الثلث الى السدس بالاخوات المخلص ولا اختين  
 الشقيقتين الثلثان ثمانية ولا اختين لآب الثلث اربعة فقد عالت الستة الى تسعة عشر  
 على غير مذهب الجمهور كآب للزوجة (قوله فتعول ثلاث عولات) تقرىع على ما قبله  
 وقوله على قوالى الأفراد بفتح الهزة (قوله فتعول الى ثلثة عشر) أى فتعول الاثنا عشر  
 الى ثلثة عشر وقوله كزوجة واختين شقيقتين وام فلا زوجة لآب ثلثة ولا اختين  
 الثلثان ثمانية ولا لام السدس اثنتان فقد عالت الى ثلثة عشر (قوله والى خمسة عشر)  
 أى وتعول الى خمسة عشر وقوله كبنين وزوج وابوين فالبنتين الثلثان وهى ثمانية  
 ولا زوج لآب ثلثة ولكل من الابوين السدس فلها اربعة فقد عالت الى خمسة عشر  
 (قوله والى سبعة عشر) أى وتعول الى سبعة عشر وقوله كثلاث زوجات وبنين واربع  
 أخوات لام ومخافى شقيقات اولاب فلك ثلاث زوجات لآب ثلثة لكل واحدة واحد  
 ولأختين السدس اثنتان لكل واحدة واحد وللاربعة أخوات لام الثلث اربعة لكل  
 واحدة واحد وللمخافى شقيقات اولاب الثلثان ثمانية لكل واحدة واحد ولغيرها فبقال  
 رجل خلف سبع عشرة امرأة من أصناف مختلفة فورثن ماله بالسوية بها أحسن قول  
 بعضهم ملغز فى ذلك نظما

قل ان يقرأ الفرائض واسئل \* ان سئل الشيوخ والاحداثا  
 ما صنعت عن سبع عشرة أنثى \* من وجوه شتى فخرن الزنا  
 أخذت هذه كما أخذت تلك عقارا ودرهما وأثانا

وهي زوج وام واختان لام  
 واختان شقيقتان اولاب  
 وقال بعضهم ان ام الفروع  
 لقب لكل عا ثلة الى عشرة  
 كزوج وام واخوين لام  
 واخت شقيقة واخت لآب  
 (وتلق الخ تلها) أى تلى  
 الستة (فى الامر) وهى  
 الاثناعشر (فى العول)  
 أفراد الى سبع عشر فتعول  
 ثلاث عولات على قوالى  
 الأفراد لآب ثلثة عشر وكذا  
 عشر واسبعة عشر فتعول الى  
 ثلثة عشر كزوجة واختين  
 شقيقتين وام والى خمسة  
 عشر كبنين وزوج وابوين  
 والى سبعة عشر كثلاث  
 زوجات وبنين واربع  
 أخوات لام ومخافى أخوات  
 شقيقات اولاب فهن سبع  
 عشرة امرأة وعالت الستة  
 لسبعة عشر وإذا كانت  
 البركة فيها سبعة عشر وبنارا

وجوابه

قد فهمنا السؤال فهما جميعهما \* فمرفئ الموروث والميراثا  
 خص مثلثا ترانه أخوات \* من أبيه ثمانا وراثا  
 ومن الام أربع زن ثلثا \* وزوجاته وكفن ثلاثا  
 ربع المال لاسنار من فسه \* فموزن ربعه أفلانا  
 وله حديثان بأصاح أيضا \* حازنا السدس صامنا وراثا  
 فاستوى القوم في السهام يعول \* كان في فرضهم وحازوا التراثا  
 كل أنى لهما من المال سهم \* أخذته من ماله ميراثا  
 لقبوها أم الارامل اذ كان \* ن جميع الوراث فيها اثنا

اه لؤلؤة عن شرح الترتيب (قوله فلهاذا) أي لما ذكر من أنهن سبع عشر امرأة الخ  
 وقوله بأم الفروج لأن جميع ورثتها أصحاب فروج وقوله بالجميع أي لا بالخاصة كالتى تقدمت  
 وقوله وبأم الارامل أي لأنهن لم يكن متزوجات حين وقعت والارامل جميع أرملته وهي  
 التى لا زوج لها وقوله وبالسبعة عشرية أي لعولها إلى سبعة عشر وقوله وبالدنارية  
 الصغرى أي لانه إذا كانت التركة فيها سبعة عشر دينار أخذت كل أنى دينار أو ستة أنى  
 الدينارية الكبرى فى الملقبات أن شاء الله تعالى وفيه دينار صغرى الصغرى لكنها غير  
 مشروطة وهي أربع أخوات أشقاء وأولاب وأختان لأم فأصلها من ثلاثة وتضم من ستة  
 فقد خلفت نسوة وإذا كانت التركة ستة دنانير أخذت كل أنى دينار كما فى شرح  
 الترتيب اه لؤلؤة (قوله والعدد الثالث) مبتدأ أو نعت خبره قوله قد يعول وقوله  
 وهى أنت الضهير باعتبار الخبر (قوله يعول) أى وقد لا يعول كما سيذكره الشارح وقوله  
 بمثله أى مثله وقوله لسبعة وعشرين أى عندنا مجموعهم وأما عندنا من مسعود فقد تعول إلى  
 أحد وثلاثين كزوجة وأم وأختين شقيقتين وأختين لأم وولد كافر فعنده أصلها أربعة  
 وعشرون وتعول إلى واحد وثلاثين بحسب الزوجة إلى الثمن بالولد الكافر فلزوجة الثمن  
 ثلاثة واللام السدس أربعة والأختين الشقيقتين الثلثان ستة عشر والأختين للام الثالث  
 ثمانية فقد طالت عندها إلى واحد وثلاثين كفى الأولولة (قوله كالنبرية) سميت بذلك  
 لأن سيدنا عليا كرم الله وجهه سئل عنها وهو على منبر الكوفة فخطب وكان صدر الخظمة  
 المجدلة الذى يحكم بالحق قطعا ويميز كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فسل  
 عنها حينئذ فأجاب ربحا لا بقوله صار عن المرأة تسع ومضى فى خطبته (قوله وهى زوجة  
 وأبوان وبناتان) فلزوجة الثمن ثلاثة وللأبوين السدس ثمانية وللمنتين الثلثان ستة  
 عشر فالجملة تسعة وعشرون فقد طالت إلى سبعة وعشرين (قوله وقد لا يعول) أشار إلى أن  
 فى كلام المصنف كثرة ما على حد قوله تعالى صرنا به تقبح الحجر أى بالرد وقوله كما  
 تقدم تصوره أى فى قوله بعد قول المصنف والتمن أن ضم الهم السدس كزوجة وأم وابن الخ  
 (قوله وكذا ما قبله من الأصلين) أى تارة يعول كل منهما وتارة لا يعول وهذا قوله على  
 المصنف حيث يؤهم كلامه أن الأصلين السابقين ملازمان للعول وليس كذلك وقوله

أخذت كل أنى دينار أو فلهاذا  
 تلعب بأم الفروج بالجميع  
 وبأم الارامل وبالسبعة  
 عشرية وبالدنارية الصغرى  
 (والعدد الثالث) من  
 الأصول التى يعول وهو  
 الأربعة والعشرون (قد  
 يعول: مثله) لسبعة وعشرين  
 كالنبرية وهى زوجة وأبوان  
 وبناتان وقد لا يعول كما  
 تقدم تصوره وكذلك  
 ما قبله من الأصلين الأسبقين  
 لكن لما كان هذا الأصل  
 عوله مرة واحدة دون

لكن لما كان الخ جواب عن التورك الذي قبله (قوله التي هي للتقليل في المضارع)  
 كقولهم قد جهود الخجل وقد صدق الكذب وزعم بعضهم أنها في هذين المثالين  
 للتحقيق وأما التقليل فهو مستفاد من التركيب لأن الخجل والكذب يصحان معا لئلا  
 تقتضيان كثرة الخجل والكذب ولزم من ذلك قوله الحمد والصدق أفاده في شرح  
 القواعد (قوله ولذلك تسمى بالبخلة) أي وتسمى هذه المسئلة بالبخلة لئلا يكون عولاً مارة  
 واحدة وقوله لا نهاضات بالعول عليه للعامل مع علمه المتقدمة عليه وكان الأولى أن يقول  
 كأنها نهضت بالكاف (قوله وإذا علمت ماسبق فاعمل الخ) أشار الشارح إلى أن الفاء  
 وائمة في جواب شرط مقدر وقوله بما أقول أي بما قلته لك وهذا على المحل الأول الذي  
 أشار إليه الشارح بقوله في حكم العول أي في حكم دوال العول وقوله واقض به الخ عطف  
 تفسير وقوله فانه أراخ أي لأن العول أراخ وهذا على قوله فاعمل بما أقول على  
 التفسير الأول وأما على المحل الثاني الذي أشار إليه الشارح بقوله أو أعمل الخ فيكون في  
 كلام المصنف اكتفاء وانتقادر فاعمل بما أقول وبما قلته لك وقوله فانه مذهب الخ  
 أي لانه مذهب الخ وهذا على قوله فاعمل على المحل الثاني (قوله ولما انتهى الكلام  
 الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع جواب لما وقوله وأولاً الاثنان أي  
 والمحال أن أولاً الاثنان وقوله فقال عطف على شرع (قوله والنصف والباقي) أي مع  
 الباقي (قوله كزوج) أي وعم أخذاً بما يأتي فلا زوج النصف واحد ولعم الباقي وقوله أو  
 بنت أي وعم أخذاً بما يأتي فلبنت النصف واحد ولعم الباقي وقوله أو بنت أي وعم  
 أخذاً بما يأتي فلبنت الآن النصف واحد ولعم الباقي وقوله أو بنت شقيقة أي وعم أخذاً بما  
 بعده فلا خلت الشقيقة النصف واحد ولعم الباقي وقوله أو بنت شقيقة أي وعم أخذاً بما  
 النصف واحد ولعم الباقي وعم بما تقرر أن قوله وعم رابع للصفة قبله (قوله فأصلها اثنان)  
 أي فمصدر المسئلة المشتقة على النصف والساق اثنان وقوله وهي اذناك ناقصة أي  
 والمسئلة اذناك موجودة ناقصة فالضمير للمسئلة المعلومة من السياق وأما الإشارة مبتدأ  
 خبره محذوف وهكذا قال في نظيره ومعت المسئلة حينئذ ناقصة لتقص فروضها إذا  
 جفت عنها والمحاصل أنه إذا جعت فروض المسئلة التي فيها فان نقصت عنها سميت ناقصة  
 أو ساقها سميت عادلة وإن زادت عليها سميت عائلة وأعلم أن الأصول باعتبار ذلك أربعة  
 أقسام قدم بتصريفها الثلاثة والصفة فقط وقدم لا يكون الاثنا عشر وهو الأصل  
 وضعها والأول لأن المختلف فيه ما قسم يكون عادلاً ناقصاً وهو الاثنان والثلاثة وقسم  
 يكون ناقصاً عادلاً وهو الاثنا عشر وضعها كافي للأربعة (قوله أو النصفان) عطف على  
 قوله والنصف والساق وقوله كزوج وأخت شقيقة أولاب فلا زوج النصف والشقيقة أو  
 التي لأب النصف الآخر وقوله فأصلها من اثنين أي فأصل المسئلة اثنان ومن زائدة  
 وقوله وهي اذناك عادلة أي والمسئلة اذناك موجودة عادلة لئلا تلحقا فروضها كأم (قوله  
 وتسمى هاتان المسئلتان) أي مسئلة الزوج والاخت والشقيقة ومسئلة الزوج والاخت  
 للأب دون مسئلة النصف والباقي لانهما لا تسمى بذلك كما قاله ارباب (قوله بالنصفتين)

ماسبق عبر بقوله التي هي للتقليل في المضارع ولذلك  
 تسمى بالبخلة لأنها نهضت  
 بالعول وإذا علمت ماسبق  
 (فأعمل بما أقول) في حكم  
 العول وأنقض به وأنه  
 لا طامسة فانه أمر استقر  
 الإجماع وعمل الفرضين  
 عليه أو أعمل بما قلته لك  
 وما أقوله في هذا الكتاب  
 من المسائل الفقهاء وما  
 يتبعها من الأعمال الحمائية  
 فانه مذهب الأئمة يزيد  
 ثابت رضي الله عنه ووافق  
 عليه أكثر الأئمة وما انتهى  
 الكلام على العمل  
 الثلاثة التي تعمل شرعاً في  
 الأربعة التي لا تعمل وأولها  
 الاثنان فقال (والنصف  
 والباقي) كزوج أو بنت أو  
 بنت ابن أو أخت شقيقة أو  
 أخت لأب وعم فأصلها  
 اثنان وهي اذناك ناقصة  
 (أو النصفان) كزوج  
 وأخت شقيقة أولاب  
 فأصلها من اثنين وهي  
 اذناك عادلة وتسمى هاتان  
 المسئلتان بالنصفتين

أى لانه يورث فيه انصفان فقط بالفرض وقوله بالثنتين أى وثمانين بالثنتين وقوله  
 تشبها الخ عليه لقوله واليتيمين وقوله بالدره البتة أى الاولوة لا غرة في الحسن كما  
 قبل والدر احسن ما يكون يقبها وقوله التي لا تظهر لها كالتفسير لقوله البتة وقوله  
 لانه ليس الخ أى لان الحال والشأن ليس الخ وهذا لتبديل لقوله تشبها الخ وقوله نصفان فقط  
 احترزه بما اذا كانت المسئلة عائلة فانه يورث فيه انصفان لكن مع غيرهما بالعدل  
 وقوله بالفرض احترزه عن التعصيب وقوله الاهاتين المثلتين نصبه مجدد ووقعه اربع  
 على البدلية لانه استثناء من كلام تام غير موجب وحكمه ما ذكر (قوله وقوله) مبتدأ  
 خبره محذوف والتقدير يقول في شرحه كذا وكذا وهو في غنمه عن ذلك لان جملة قوله  
 اصلها الخ خبر من قول المصنف والنصف والباقي الخ لكن الشارح قد رد ذلك عن  
 وتصرف في كلام المصنف وهو مدعى لاجل اعراب (قوله أى النصف وما بقى أو  
 النصفين) تفسير للضمير المضاف اليه وقد وقع في بعض النسخ أو النصفان وهو غير مناسب  
 الاعلى أغتم من يلزم المثني الالف (قوله في حكمهم) أى الكائن في متعلق حكمهم وقوله  
 الثالث بين الفرضين صفة للحكم (قوله لان يخرج الخ) عليه لقوله اصلهما في حكمهم  
 اثنتان وقوله من اثنتين أى انسان فن زائدة أو أن يخرج بمعنى المحروج كناية عليه  
 العلامة الامر فيها سبق (قوله في الاولى) أى مثله النصف وما بقى وقوله والاثنتان  
 والانسان هكذا بالتركيب مبتدأ وقوله محررا النصف والنصف صفة لاثنتان الاولى  
 يخرج النصف الاول والاخرى يخرج النصف الاخر وقوله في الثانية أى مثله  
 النصفين وقوله متى ثلثان خبر عن المتدا وقوله والمعا لان الخ من ثمة التبديل بل  
 هو روح العلة (قوله والاصل الثاني بماليعول) أى من الاصول التي لا تعول (قوله  
 والثالث) جملة الشارح على ما لو كان وحده ولذلك قال فقط ثم زاد على كلام المصنف  
 ما ذكره بعد ولو قال أى جنسه الصادق بالواحد والمتعدد اشمل ما ذكره (قوله كأم وعي)  
 فلام الثالث واحد وللم الثاني (قوله والثالثان فقط) ظاهره أن هذا تدعى كلام المصنف  
 وقد علمت ما فيه وقوله كثنتين وعي فلهن الثنتان اثنتان وللم الثاني (قوله وهي اذاك  
 فيما ناقصة) أى والمسئلة اذاك موجود في صورتين المذكورتين ناقصة فلهن ناقصة  
 فروضا عنها (قوله والثالث والثالثان) أى معا وقوله كآختين لام واخترت شقيقتين أو  
 لاب فلهن آختين للام الثالث واحد وهو لا يقيم عليها ضربا فثنتين عدهما في ثلاثة  
 بسطة فلهن آختين للام واحد في اثنتين باثنين لكل واحدة واحد وللشقيقتين أو اللتين لآب  
 اثنتان في اثنتين بأربعة لكل واحدة اثنتان (قوله وهي اذاك عادية) أى والمسئلة اذاك  
 موجود عادية لمعادلة الفروضها (قوله من ثلاثة يكون) أى يكون نروجه من ثلاثة  
 بعضها فهي أصل المسئلة التي فيها ثلث ولو قال الشارح هكذا لكان أظهر (قوله اصلها)  
 بدل من اظهر المستتر في يكون وليس هو اسم يكون (قوله لان يخرج الخ) تبديل لقوله  
 من ثلاثة يكون وقوله اثلث أى وحده وقوله أو الثلثين أى وحدهما وقوله من ثلاثة  
 من زائدة أو أن يخرج بمعنى تخرج كما علمت غير مرة وقوله وفي اجتماعهما أى الثلث والثلثين

وباليتين تشبها لهما الدر  
 البتة التي لا تظهر لها لانه  
 ليس في الغرائض مثله  
 يورث فيها نصفان فقط  
 بالفرض الاهاتين المثلتين  
 وقوله (اصلهما) أى  
 النصف وما بقى أو النصفين  
 (في حكمهم) الثالث بين  
 الفرضين (اثنتان) لان يخرج  
 النصف من اثنتين في الاولى  
 والاثنتان والاصل محررا  
 النصف والنصف في الثانية  
 مع اثنتان والمثاني لاني  
 أحدهما والاصل الثاني  
 بماليعول الثلاثة وقد ذكره  
 بقوله (والثالث) فقط كأم  
 وعي والثلثان فقط كيتين  
 اذاك فبهما  
 وعي وهي اذاك فبهما  
 ناقصة والثالث والثلثان  
 كآختين لام واخترت  
 شقيقتين أو لآب وهي  
 اذاك عادية (من ثلاثة  
 يكون) اصلها لان يخرج  
 اثلث أو الثلثين من ثلاثة

وهومن ثمة التحليل وقوله يخرجهما معاً ثلثان أى لأن يخرج الثلث ثلاثة وكذلك يخرج الثلثين فيكون أحدهما يجعل أصل المسئلة ولذلك قال واحد هما ثلاثة وأصلها (قوله والأصل الثالث مما لا يعول) أى من الأصول التي لا تعول (قوله والرابع فقط) أى وحده بمعنى أنه ليس معه فرض آخر والأفهم مع الباقي وقوله كزوجته ومع ذلك زوجة الرابع ومع ذلك الزوج وابن فلزوج الرابع والابن الباقي (قوله أو معه نصف) عطف على قوله فقط أى أو مع الرابع نصف لدخول يخرج النصف في يخرج الرابع ربع فيكون بالأكبر (قوله كزوج وبنت ومع) فلزوج الرابع ربع واحد والبن نصف الثلثان والام الباقي وقوله وأخت شقيقة أولاد ومع فلزوج الرابع ربع واحد وللأخت النصف الثلثان والام الباقي وقوله أو معه ثلث الباقي أى أو مع الرابع ثلث الباقي أى لثالث أو لثب من يخرج الرابع سبعة وهو واحد لثي ثلاثة وهي منقسمه على يخرج ثلث الباقي وحينئذ يكون يخرج الأول وأصل المسئلة كما سألنا عن شرح التحفة (قوله كزوجته وأبوين) فلزوج الرابع وللأخت النصف الباقي وهي إحدى القراوين (قوله من أربعة) أى يخرج من أربعة معهما قوله مسنون أى يكون الرابع من أربعة أمر مسنون أى معمول سنة وطريقة هذا ما بشر إليه الشارح وقد قال إن قوله مسنون مأخوذ من السن بمعنى الطلب فالمعنى والرابع مطلوب من أربعة أى مطلوب ابتجائه منها فتدبر (قوله من السنن) أى مأخوذ من السنن وقوله فالسنة الطريقة أى وكذا السن لأنه مشترك لها في المادة فغناه الطريقة (قوله أى كون الرابع من أربعة بطريقة) في هذا التفسير شئ لأن المذكور في المتن اسم المفعول فلا يناسب نفسه بالطريقة وكان الأولى أن يقول أى كون الرابع من أربعة معمول بطريقة كما أشرفنا إليه في حل كلام المصنف وقوله مذ كورة عند الحساب أى مذ كور كلها عند الحساب باعتبار الأرقام وهو أن يخرج الرابع أربعة وذلك شئى وكلية أن يخرج الكسر منه كما ذكره الشارح (قوله وهو) أى كلام باعتبار الأرقام كما هو وقوله سبعة أى مشاركة في المادة فيخرج الرابع من أربعة ويخرج السادس من ستة وهكذا وغيره بعض الحواشي بالاشتقاق وفيه تسع لأن الاشتقاق من المصادر ولا كذلك ما هنا وقوله إلا النصف أى فليس يخرج منه سبعة لأنه من النصف فكان المتعاضدين تناسفاً واقعهما بالسوية ولو قيل لشيء كان جارياً في القاعدة فيكون يخرج منه سبعة ودواثنان كما يفيد كلام اللؤلؤة (قوله فالرابع سبعة الخ) تفريع على المستثنى منه وقوله فهو يخرج منه هو عطف التفريع (قوله وان كان معه النصف فيخرج داخل الخ) أى فيكون بالأكبر وهو يخرج الرابع (قوله وان كان معه ثلث الباقي فتدبر ذ كرت وجهه الخ) هو أنه إذا اجتمع كسر مفرد وكسر مضاف للآتي أخذت يخرج الكسر المعرد والقيمت منه بسطه ونظرت فيما بقي فإن تقدم على يخرج المضاف للآتي فأصل المسئلة يخرج الكسر المفرد وذلك كربع وثلث الباقي فالثالث أو لثب من الأربعة واحد وهو وسط الرابع وجدث الباقي منقسم على ثلاثة فينبغي أن يكون ربعاً وان لم ينقسم فأما إن كان نصف وثلث الباقي فالثالث أو لثب من الاثنين واحد وهو وسط النصف

وفي اجتماعهما يخرجهما معاً ثلثان واحد هما ثلاثة هو أصلها والأصل الثالث مما لا يعول الرابع ربع وقد ذكره بقوله (والرابع فقط) كزوجته ومع أو زوج وابن أو معه نصف كزوج وبنت ومع أو زوجة وأخت شقيقة أولاد ومع أو معه ثلث الباقي كزوجته وأبوين (من أربعة مسنون) من السنن والسنة الطريقة أى كون الرابع من أربعة بطريقة مذ كورة عند الحساب في خارج الكسر وهو أن يخرج الكسر المفرد منه إلا النصف فيخرج أثنان فالرابع سبعة الأربعة فهي يخرج وإن كان معه النصف فيخرج داخل في يخرج وإن كان معه ثلث الباقي فتدبر ذ كرت وجهه

وجدت الباقي مائتا الثلاثة فتضرب اثنين في ثلاثة تسعة واما ان وافق كسبع وربع  
 الباقي فانك لو انقصت من السبعة واحدا وتوسط السبع وجدت الباقي موافقا للاربعة  
 بالنصف فتضرب نصف الاربعة وهو اثنين في سبعة ثمانية عشر اهـ لثاوية موضعا  
 (قوله في شرح التحفة) هي في الحساب للوسط كما قاله الامير (قوله والفن ان كان الخ) كان  
 هناتما كما اشار اليه الشارح بقوله أي وجد (قوله وحده) أي سواء كان وحده بمعنى أنه  
 لم يضم اليه فرض غيره والا فهو مع الباقي وقوله كروحة وابن فالزوجة الفن واحد  
 والباقي للآل (قوله أو كان معه نصف) أي أو كان مع الفن نصف لدخول مخرج النصف  
 في مخرج الفن فكيفي بالا كمر وقوله كزوجة وبنت وعم فالزوجة الفن واحد وللمنت  
 النصف اربعة والباقي للم (قوله فن ثمانية) أي فخرج من ثمانية فاصل المسئلة ثمانية  
 وبقول الشارح ذلك ان كان أوضح وقوله أصلها أي أصل المسئلة وانما قدره اشارة إلى  
 أن قوله من ثمانية تحريمه ما يحذف (قوله ولا يكون كل الخ) فهو قسم من الاقسام  
 الاربعة المتقدمة في المحاصل السابق وقوله من أصل الاربعة والثمانية الاضافة  
 للبيان وقوله الاناقصة أي لا عاد ولا عاثلا (قوله فهذه الخ) فربيع على ما سبق وقوله  
 الاصول يدل من اسم الاشارة وعطف بيان له والاربعة صفة وقوله الاثنان الخ يدل من  
 الاربعة يدل مفضل من محل (قوله هي الاصول الثانية) هذه الجملة تحرر عن اسم الاشارة  
 وقوله في المذكور أي لا في الزمة (قوله وهي لا يدخل العول عليها) فلا تكون طائفة أصلا  
 وقوله بل هي الخ اضرابا تتعالى عما قبله لا يطالي وقوله اما ملازمة للنقص أي لنقص  
 فروضها عنها وقوله وذلك أي المذكر من الملازمة للنقص وقوله واما ناقصة أو عادلة  
 أي لنقص فروضها عنها مرة ومسا دلها مرة أخرى وقوله وذلك أي المذكور من  
 الناقصة أو العادلة وقد تقدم ان الاقسام اربعة فتمت (قوله فاعلم) حذف المعمول  
 يؤذن بالعموم كما اشار اليه الشارح بقوله ما ذكرته في أصول المسائل وغيرها (قوله ثم  
 أسالك انتهيج الخ) شروع في الكلام على انتهيج بعد الكلام على التاصيل وقوله فيها  
 الضعيف طائفة الى جميع الاصول كما اشار اليه الشارح بقوله أي في جميع أصول المسائل  
 المذكورة (قوله ان احتاجت اليه على ما سألني) أخذه من قوله وان تكن من أصلها  
 فهم الخ ولا يدخل عليه بقوله ثم اعلم ان المسئلة قد تصح من أصلها فلا تحتاج لعمل  
 وتصح أي مغايرة للتاصيل لانه قد اجتمع التصحيم والتأويل كاسما في (قوله واقسم) مفعوله  
 محذوف اشارة اليه الشارح بقوله مصححها (قوله فائدة) غرضه بهذه الفائدة توضيح  
 الاصلين المختلفين فيما (قوله تقدم ان الاصلين المختلفين فيما الخ) عبارة فيما سبق واما  
 المختلف فيما فهما ثمانية عشر وستة وثلاثون ولا يكونان الا في باب المجدد والافخوة انتهى  
 المراد منها وقوله وأنها الخ محطوف على قوله أن الاصلين الخ فهو من جملة ما تقدم أيضا  
 (قوله فاما الثانية عشر فاصل كل مسئلة منها سدس وثلاث مائتي وما بقى) أي لانه اذا جتمع  
 السدس وثلاث المائتي فالباقي بعد القادس الكسر المفرد خمسة وهي مائة ثلاثة ثلاثة التي  
 هي مخرج ثالث الباقي فتضرب الثلاثة في الستة ثمانية عشر وهذا تاصيل على المعتمد ان

في شرح التحفة (والفن ان  
 كان) أي وجد وحده كروحة  
 وابن أو كان معه نصف كروحة  
 وبنت وعم (فن ثمانية)  
 أصلها ولا يكون كل من  
 أصلي الاربعة والثمانية  
 الا ناقصة (فهذه) الاصول  
 الاربعة الاثنان والثلاثة  
 والاربعة والثمانية (هي  
 الاصول الثانية) في الذكر  
 وهي (لا يدخل العول عليها)  
 بل هي اما لازمة للنقص  
 وذلك الاربعة والثمانية  
 واما ناقصة أو عادلة وذلك  
 الاثنان والثلاثة كما قدمت  
 الاشارة لذلك (فاعلم) ما ذكرته  
 لك في أصول المسائل  
 وغيرها (ثم اسالك التصحيم  
 فيها) أي في جميع الاصول  
 المذكورة ان احتاجت  
 اليه على ما سألني (واقسم)  
 أي أقسم مصححها بين  
 الورثة على ما سألني (فائدة)  
 تقدم ان الاصلين المختلفين  
 فيما هما ثمانية عشر  
 وستة وثلاثون وانهما  
 لا يكونان الا في باب المجدد  
 والافخوة اما الثانية عشر  
 فاصل كل مسئلة فيها سدس  
 وثلاث مائتي وما بقى



التصحيح في الزوس وهذا تأصيل في الانصاف كما قاله العلامة الامير بقوله كما ثم وجد خمسة  
اخوة (الخ) فلام السدس ثلاثة ولتدثلث الباقي وهو خمسة والباقي للاخوة لكل واحد  
اثنان (قوله) وأما الستة والثلاثون فاصل كل مسئلة فيها ربع وسدس وثلاث مائتي ومائتي  
أي لانه اذا جمعت ربع وسدس وثلاث الباقي فالحاصل أولامن ضرب وفق أحد مخزجي  
الكسرين المفردين في السدس اثنا عشر فاذا ألقيت منها بسطهما بقيت سبعة لان ربع ثلاثة  
والسدس اثنان والسبعة تبين مخرج ثلث الباقي فتضرب الثلاثة التي هي مخرج ثلث  
الباقي في الثلاثي عشر ستة وثلاثين (قوله) كروحة وأم وجدو سبعة اخوة كذلك أي لايون  
أولاب فلزوجه ربع تسعة ولام السدس سبعة ولتدثلث الباقي سبعة والباقي وهو  
أربعة عشر للاخوة لكل واحد اثنان (قوله) وذكرت ما يؤخذ من ذلك (الخ) هو عن  
ماد كركناك وقوله في مخرج الكسور يدل من قوله في شرح التحفة بديل بعض من كل  
(قوله) ثم اصل أن المسئلة قد تصح من أصابع (الخ) دخول على كلام المصنف وقوله فلا  
تحتاج لعمل تفريق على قوله تصح من أصلها وقوله وتخرج عطف فسير العمل (قوله)  
وقد أشار إلى ذلك أي لكونها قد تصح من أصلها وعدم الاحتياج للعمل والتصحيح (قوله)  
وان تكن اسم تكن مخرج وقول الشارح المسئلة بديل منه ووجه تصح خبره يمكن ومن  
أصلها متعلق بضع وحسبته بعد التأصيل والتصحيح بالذات وبخلاف بالاعتبار فلا يلزم  
في الاصطلاح أن يسبق على التصحيح كسركا هو الاصل بل قد يكون التصحيح أصلا فاعاد  
الامير (قوله) أي بان انقسم نصيب كل فريق (الخ) تصوبر لكونها تصح من أصلها أو الداء  
للسببية وقوله عليهم متعلق بانقسم وجمع نظر للعنى الفرق فانه جمع معنى (قوله) وذلك  
أي انقسام نصيب كل فريق عليه وقوله في جميع أي كان في جميع (قوله) ما عدا  
المثال الذي (الخ) وهو اثنان لأم واثنان شقيقان أولاب وقوله في أصل ثلاثة الاضافة  
للبيان وقوله السابق صفة للثال ومفاد الاستثناء انه وقع فيه الانكسار وهو كذلك فانه  
انكسر نصيب الاختين الام اذ هما الثلث وهو واحد بل اثنان فتضرب اثنان عددهما  
في ثلاثة بسطة كما تقدم (قوله) فترك تطويل الحساب (الخ) جواب الشرط وقوله بضرب  
عدد الخ تصوبر للتطويل لا لتركه وقوله عدد الفرق أي ان كان هناك فريق واحد  
وقوله أو الفرق ان كان هناك أكثر من فريق وقوله المنقسم عليه أو عليهم فيه مع ما قبله  
لفظ ونشر مرتب وقوله ربع أي غير وفائدة وقوله بترك التبع تصوبر للربح (قوله)  
فأعط كلاً (الخ) مخرج على قوله فترك تطويل الحساب ربع وقوله سهمه أي نصيبه  
وقوله من أصلها متعلق بأعط وكذا قوله من عولها وقوله مكمل لاجل من سهمه وكذلك  
قوله عا ثلثا أو في كلامه للتوزيع فيكون مكمل لاسم أصلها ثم فعل ويكون عا ثلثا من  
عولها ان طالت كما أشار إليه الشارح (قوله) فيكون أي سهمه العائل وقوله ناقصا  
أي عن قصده الكامل وقوله بنسبة ما عالت به الخ أي بقدر تعرف بنسبته إلى نصيبه  
الكامل أو العائل بنسبة ما عالت به الخ فقولته إلى المسئلة عا ثلثا وأخير عا ثلثا راجع لهذا  
المقدر على ألف والتثنية المرتب فنسبته إلى المسئلة عا ثلثا راجع لاجته إلى نصيبه الكامل

كما وجد خمسة اخوة  
لايون أولاب وأما الستة  
والثلاثون فاصل كل  
مسئلة فيها ربع وسدس  
وثلاث مائتي ومائتي كروحة  
وأم وجدو سبعة اخوة  
كذلك وذكرت ما يؤخذ منه  
في مخرج الكسور والله  
أعلم ثم اعلم ان المسئلة قد  
تصح من أصابعها لاحتياج  
لعمل وتصحيح وقد أشار إلى  
ذلك بقوله (وان تكن)  
المسئلة (من أصلها تصح)  
بان انقسم نصيب كل فريق  
من أصل المسئلة عا ثلثا أو  
غير عا ثلثا عليهم وذلك في  
جميع ما ذكره من الأمثلة  
أعاليه وغير العا ثلثا ما عدا  
المثال الذي مثلته في  
أصل ثلاثة في اجتماع  
الثلث والثلاثين السابق  
(فترك تطويل الحساب)  
بضرب عدد الفرق أو  
الفرق المنقسم عليه أو عليهم  
في أصلها (ربح) بترك  
التبع الذي لا يحتاج إليه  
(فأعط كلاً) من الأربعة  
(سهمه من أصلها مكمل)  
ان لم فعل (أو عا ثلثا من عولها)  
ان طالت فيكون ناقصا  
بنسبة ما عالت به إلى المسئلة  
جا ثلثا وأخير عا ثلثا

ونسبته الى المسئلة غير عاثة راجع لنسبته الى نصيبه العائل وقوض ذلك أنك اذا أردت أن تعرف نسبة المقدار الذي نصيبه نصيب كل وارث الى نصيبه الكامل أو نصيبه العائل فأنسب ما عاثة به المسئلة الى المسئلة عاثة فبتلك النسبة تعرف نسبة المقدار الذي نصيبه نصيب كل وارث الى نصيبه العائل في المثال الذي ذكره الشارح وهو زوج وأختان شقيقتان أولاب قد عاثة المسئلة بواحد فاذا نسبت الواحد الى المسئلة عاثة وهي سبعة كان سبعة ما تقصر أن ما نقص من نصيب كل وارث سبع نصيبه الكامل واذا نسبت الواحد الى المسئلة غير عاثة وهي ستة كان سبعة ما تقصر أن ما نقص من نصيب كل وارث سدس نصيبه العائل والحاصل أن القسرا الذي نقص من نصيب كل وارث تارة ينسب للنصيب الكامل وتارة ينسب للنصيب العائل فالنسبة الاولى تعرف بنسبة ما عاثة به المسئلة اليها عاثة والنسبة الثانية تعرف بنسبة ما عاثة به المسئلة اليها غير عاثة ولم يشر الشارح لطريق معرفة نسبة ما نقص من نصيب كل وارث الى مجموع المال وحاصل ما قال في المقام أن المقدار الذي نقص من نصيب كل وارث تارة ينسب للنصيب الكامل وتارة ينسب للنصيب العائل وتارة ينسب لمجموع المال وطريق معرفة ذلك كله أن تحصل عددا تقسم على المسئلة عاثة وغير عاثة فان تخرج بين المسئلة عاثة وغير عاثة فان وجدت بينهما التباين كالسبعة والستة في المثال المذكور فاضرب احدهما في الاخرى يحصل العدد المنتقسم على المستثنين فاقسمه على كل منهما فالحارج هو جزء سهم المسئلة المقسوم عليها فاضرب نصيب كل وارث في جزء سهم كل منهما فظهر نصيبه في المثالين وخذ الفضل بينهما فهو ما نقص من نصيبه الكامل فاذا نسبت له لكل من النصيبين اللذين توارى عرف نصيبه من النصيب الكامل والنصيب العائل واذا نسبت لمجموع العدد عرفت قدره بالنسبة لمجموع المال فالعدد المنتقسم على المسئلة عاثة وغير عاثة في المثال المذكور اثنان وأربعون يضرب احدهما في الاخرى لتباينهما فاذا قسمتها على المسئلة عاثة وهي سبعة فخرج جزء السهم ستة واذا قسمتها على المسئلة غير عاثة وهي ستة فخرج جزء السهم سبعة فاذا ضربت نصيب الزوج وهو ثلاثة في جزء سهم الاولى وهو ستة حصل ثمانية عشر وهذا نصيبه طائلا واذا ضربت نصيبه وهو ثلاثة في جزء سهم الثانية وهو سبعة حصل أحد عشر وهذا نصيبه الكامل والتفاوت بين النصيبين ثلاثة فاذا نسبتها الى الواحد والعشرين كانت سبعة ما تقصر حينئذ أن مقدارا نقص من نصيبه نسبة الى نصيبه الكامل سبعة واذا نسبتها الى الثمانية عشر كانت سبعة ما تقصر حينئذ أن مقدارا نقص من نصيبه نسبة الى نصيبه العائل ستة واذا نسبتها الى مجموع العدد وهو اثنان وأربعون كانت نصف سبع فتعرف حينئذ أن نسبة ما نقص من نصيبه الى مجموع المال نصف سبع فحصل ان ما نقص من نصيب الزوج نسبتا لنصيبه الكامل سبع ونسبته لنصيبه العائل السدس ونسبته لمجموع المال نصف السبع انتهى ملخصا من الخواص (قوله فان نسبت) أي ما عاثة به المسئلة وقوله اليها عاثة أي الى المسئلة حال كونها طائلا وقوله كان ذلك ما نقصه من نصيب الخ أي أن ذلك الكسر الحاصل بالنسبة كالسبع في المثال الاخرى هو ما نقص من نصيبه الخ

فان نسبتها اليها عاثة كان ذلك ما نقصه من نصيبه

الكامل لولا العول وان  
نسبت ذلك اليها غير عائلة  
كان ذلك ماقصه من نصيبه  
العائل ففي زوج واختين  
ثلاثين اولاد اصلها ستة  
وتعول لستة فعالت واحد  
فان نسبت الواحد للستة  
كان سبعة ناقص من كل من  
الزوج والاختين جميع حصته  
الاسئلة التي كانت لولا العول  
وان نسبت الواحد للستة  
كان سداسا قد نقص لكل  
من الزوج والاختين سدس  
حصته العائلية وقد لا يصح  
المسئلة من اصلها فحتاج  
الى تصحيح وعمل وقد ذكره  
بقوله (وان ترى السهام)  
ونسمى الخط والنصيب  
(لست تنقسم على ذوى)  
أي اصحاب (البران) فحة  
صححة (فاتبع ما رسم من  
الطرق التي ذكرها  
الفرضون) (واطلب طريق  
الاختصار في العمل بالوقف)  
أي بالنظر في الوقف لطلب تحديد  
بين الرؤس وبينها موافقة  
(والضرب) للوقف على الوجه

أي كانت نسبتها الى المسئلة عائلة كنسبة ما نقص من نصيبه الى نصيبه الكامل وقوله  
لولا العول قد في قوله الكامل (قوله وان نسبت ذلك) المتناسب وان نسبت أي ما عالت  
به المسئلة فالتقام للضرب لان اسم الإشارة كالظاهر أو هو منه كما هو مقرر في نفسه وقوله  
انها غير عائلة أي الى المسئلة حالة كونها غير عائلة وقوله كان ذلك ما نقص من نصيبه  
العائل أي كانت نسبة ذلك الكبير كالسدس في المثال الآتي كنسبة ما نقص الى نصيبه  
العائل فمن معنى الى وهي متعلقة بالنسبة المقدرة وليست متعلقة بقوله ناقصه والا لا يقتضي  
أن نصيبه العائل نقص شيئا وليس كذلك والحاصل أن النقص ليس الا من الكامل الا  
انك تارة تعتبر نسبته الى نصيبه الكامل وتارة تعتبرها الى نصيبه العائل كما نبه عليه  
العلامة الامير (قوله ففي زوج واختين الخ) فترجع على ما تقدم وقوله اصلها ستة أي  
من مخرج النصف ويخرج الثلثين فإذا ضربت أحدهما في الآخر حصل ستة وقوله  
وتعول لستة أي لاجل كمال الثلثين (قوله فعالت واحد) فترجع على ما قبله (قوله فان  
نسبت الواحد للستة) فقد نسبت ما عالت به المسئلة وهو واحد اليها عائلة وقوله  
فنقص لكل من الزوج والاختين أي من حصه كل منهما الكاملة لولا العول (قوله)  
وان نسبت الواحد للستة) فقد نسبت ما عالت به المسئلة وهو واحد اليها غير عائلة وقوله  
فقد نقص لكل من الزوج والاختين أي من نصيب كل منهما (قوله وقد لا يصح المسئلة  
من اصلها) معطوف على قوله فيما تقدم قد يصح من اصلها الخ وقوله فحتاج الخ فترجع  
على قوله لا يصح من اصلها وقوله الى تصحيح وعمل العطف فيه للتفسير كما تقدم نظره  
(قوله وان ترى) أي نعلم فالرؤية هنا عليه والسهام مفعول أول وجلة ليست تنقسم  
مفعول ثان (قوله ونسمى) أي السهام باعتبار فرد واحد هو السهم ولوقال الشارح جمع سهم  
ويسمى الخ لكان أولى وبالمجمله فالسهم والمخط والنصيب ألفاظ مترادفة (قوله ليست  
تنقسم) ليس المراد انها ليست تنقسم أصلا بل المراد انها ليست تنقسم قسمة صححة كما  
ذكره الشارح (قوله على ذوى الخ) انما قال المصنف ذوى الميراث ولم يقل ذوى القروض  
ليشعر كلامه من يرث بالقرض ومن يرث بالنصيب وقوله أي اصحاب تقسب لذي ذوى  
وقوله الميراث أي الارث وقوله قسمة صححة أشار بذلك الى انه ليس مراد المصنف انها  
ليست تنقسم أصلا كما مر التنبيه عليه (قوله فاتبع الخ) جواب القسط وقوله ما رسم أي  
ما رسمه الفرضيون وقد بينته الشارح بقوله من الطرق الخ (قوله واطلب طريق  
الاختصار الخ) أي طريقا هو الاختصار الخ فالأضافة لله ان وهذا اخص من قوله فاتبع  
ما رسم واعلم ان النظر بين السهام والرؤس يتلزم فقط لأنه ما ان يكون بينهما ما بينة أو  
موافقة لكن الاختصار لا يكون الا عند الموافقة دون الماينة (قوله بالوقف) أي الموافقة  
بين السهام والرؤس فالرأس من الوقف الموافقة وقوله أي بالنظر في الوقف أي بالنظر في  
الموافقة بين السهام والرؤس هل بينهما موافقة أو ما بينة لكن قد علمت أن الاختصار  
لا يكون الا عند الموافقة (قوله والضرب للوقف) أي وضرب الوقف في المسئلة عائلة أو  
غير عائلة بدون عمل ان كان الانكسار على فريق واحد أو بعد عمل باق ان كان على أكثر

من فريق ورعما بشر ذلك قوله على الوجه الآخر (قوله فهو أخصر الخ) كان تعليل لقوله  
والضرب للوقوف فكذلك قال لأنه أخصر الخ وقوله فلا تقول على العدد الكامل تقرير  
على قوله وأطلب طريق الاختصار في العمل بالوقوف والضرب وقوله متى وجدت الموافقة  
أي وأما إذا وجدت المناسبة عولت على العدد الكامل لأنه لا يأتي الاختصار حينئذ (قوله  
يجزئك الزل) يجزئ الفعل في جواب الأمر وقوله أي الخطأ صناعة أي في الصناعة لا في  
العمل (قوله والاولا بقيت الخ) أي ولا نقل ان الخطأ صناعة بانه نال الخطأ في العمل  
فلا يصح لأنك لو بقيت الخ كان شرطه مدغم في لا نافية وكل من فعل الشرط وجوابه  
محذوف وأما قوله فلوا بقيت الخ تعليل للعباب المحذوف (قوله ولم تردنا في وقفه) في قوة  
التصريح بما قبله (قوله وتصرفت فيه بالاعمال الآتية وضربت ما تنهي اليه العمل الخ)  
هذا كما انما يناسب إذا كان الاتكسار على أكثر من فريق لأنه إذا كان الاتكسار على  
فريق لا عمل هناك الاضربه في المسئلة فتدبر (قوله لهعت) جواب لو وقوله من ذلك  
أي من المحاصل باقيا الموافق على حاله وضرب ما تنهي اليه العمل في أصل المسئلة  
وقوله أيضا أي كحجت من المحاصل بضرب الوقوف في المسئلة (قوله لكن بطول وبسر)  
استدرك على قوله لهعت من ذلك أيضا لأنه ربما عومل به مثل ذلك في عدم الطوبى  
والعسر (قوله ويكون من الخطأ الصناعي) أي ويكون العمل المذكور من الخطأ في  
الصناعة لا ترك التطويل والعسر متعين في الصناعة (قوله فافهم ذلك) أي المذكور من  
كونه من الخطأ الصناعي وقوله فافهم هذا أي ليكون ذلك من الخطأ الصناعي وهو علة  
مقدمة على المعلول وهو قال (قوله فاردنا الوقوف الخ) عطف على قوله فأطلب طريق  
الاختصار الخ وقوله الفريق الذي الخ أي جنس الفريق الذي الخ فصدق بالواحد  
والاكثر كما اشار به بقوله كان جنسا واحدا أو كثيرا (قوله واضربه) عطف على اريد  
وقوله أي الوقوف المذكور أي بدون عمل وقوله فبعد عمل أي فاضربه بعد عمل (قوله في  
الأصل) متعلق باضرب وقوله للمسئلة أي الكاشن للمسئلة (قوله فانت الخ) جواب شرط  
مقدر كما اشار اليه الشارح بقوله ان فعلت ما ذكر لكن الأولى للشارح اما تقديم جملة  
الشرط ليكون قوله فانت المحاذق جوابا لذلك الشرط المقدور اما تأخيرها ليكون ذلك  
دليلا للجواب بناء على كلام الصريحين من أن الجواب لا يتقدم على الشرط (قوله أي  
العارف المتقن) أي على تفسير المحذوف بالعرف والافتقار وقوله أو المحكم بكسر الكاف أي  
على تفسير المحقق بالاحكام وقضيه كلامه مغايرة المتقن للمحكم مع أن الافتقار والاحكام  
معنى (قوله فقال الخ) أي قولنا موافقا للغة فصيح الاستدلال به على التفسير الأول وظاهر  
عبارته كما قاله الاستاذ المحقق ان حذف معنى عرف وأتقن بكسر الذا لفظ فقط ومعنى أحكم  
يفتحها وكسر هاء على السواء وعبارة المختار تفيد أنه بالمعنيين من باب ضرب والكسر لفظه  
بل عبارته تفيد أن المكسور مفتوح بمعنى واحد وهو الظاهر (قوله حذفته بالكسر)  
أي للذال التي هي عين الكلمة (قوله وقال) أي قولنا موافقا للغة فصيح الاستدلال به على  
التفسير الثاني (قوله حذف العمل) الأولى الشيء سواء كان عملا أو غيره وقوله بالغض

الآتي فهو أخصر من ضرب  
الكامل فلا تقول على العدد  
الكامل في شيء من الاعمال  
متى وجدت الموافقة (بمعانيك  
الزل) أي الخطأ صناعة والا  
فلوا بقيت الموافق على حاله  
ولم تردنا إلى وقفه وتصرفت  
ففيه بالاعمال الآتية  
وضربت ما تنهي اليه  
العمل في أصل المسئلة  
لهعت من ذلك أيضا لكن  
بطول وبسر ويكون من  
الخطأ الصناعي فافهم ذلك  
فلهذا قال (واردنا إلى  
الوقوف) الفريق (الذي  
وافق) سهامه (واضربه)  
أي الوقوف المذكور كان  
الاتكسار على فريق واحد  
وان كان على أكثر من ذلك  
فبعد عمل آتيا على وقوله  
(في الأصل) أي المسئلة غير  
حائلة أو بعد أن كان عاثلا  
(فانت) ان قطعت ما ذكر  
(المحاذق) أي العارف  
المتقن أو المحكم يقال حذفته  
بالكسر أي عزته وأتقنته  
وقال حذف العمل بالغض

والكسر حذفا وحذفا  
وحذفا وحذفا أحكمه  
وقوله (إن كان جنسا واحدا  
أوا كثيرا) يشير به إلى أنك  
تقر بين كل فريق وسهامه  
فأما أن تباين سهامه وأما  
أن توافقه فإن يابته سهامه  
أثبتته بحاله وإن وافقته  
سهامه زدته إلى وقفه  
لا فرق في النظر بين كل  
فريق وسهامه بين أن يكون  
المتكسر عليهم فرقا أو  
أكثر من فرق ثم إن كان  
المتكسر عليه فرقا واحدا  
ضربته أو وقفه في أصل  
المسئلة كما ذكر أن كان  
المتكسر عليهم فرقا وردت  
الموافق منها إلى وقفه  
وأبقت المبان منها بحاله  
فقتضج بعد ذلك العمل آتو  
سأقي في كلامه (فاحفظ)  
ما ذكرته لك (ودع) أي أترك  
(عنتك الجمدل) على الباطل  
قال ابن الأثير رحمه الله في  
التهام في معنى حديث  
ما أوتي قوم الجمدل الاضلا  
الجمدل مقابلة النجدة النجدة  
والجداة المتناظرة والمخاصمة  
والمراد به في الحديث الجمدل  
على الباطل وطلب المغالبة  
به وأما الجمدل لاظهار الحق

والكسر أي الذال (قوله حذفا) يفتح الحاء وسكون الذال برفعة فعل يفتح الغاء وسكون  
العين وقوله وحذفا كسر الحاء وسكون الذال وقوله وحذفا كسر الحاء وفتح الذال  
وقوله وحذفا يفتح الحاء والذال وظاهر كلامه أن هذه الاربعة مصادر محذوق بمعنى أحكم  
بفتح الحاء وسكون الذال مصدر حذق بمعنى عرف وأيقن بالكسر الذي يؤخذ من المختار أن حذفا  
بفتح الحاء والفتح بالكسر لكن ليست كلها قياسية كما يعلم من أئمة مصادر الخلاصة أفاده  
الاستاذ المحقق (قوله وقوله) مبتدأ خبره جلة بشر به الخ وقوله إن كان أي المتكسر  
عليه سهامه وهو وإن كان في صورة الشرط لكن المقصود به التعميم فكانه قال سواء كان  
جنسا واحدا أو أكثر (قوله يشير به) أي بقوله إن كان الخ وقوله إلى أنك تنظر الخ المشار  
إليه هو قوله بعد لا فرق الخ وما قبله فمبدله (قوله فاما أن تباينه الخ) هذا الكلام وإن  
كان مسلما في ذاته لأن النظر بين السهام والرؤس إما بالباينة أو بالواقعة لكن كلام  
المصنف في الواقعة فقط في كونه يشير إلى البانينة في الأول قال ابن شيراز الماهر بق  
المفهوم (قوله ضربته) أي عند المأينة وقوله أو وقفه أي عند الواقعة (قوله كما ذكر)  
راجع لقوله أو وقفه لا لما قبله أيضا لأنه لم يذكره المصنف (قوله المتكسر عليهم) المقرانه  
تضمن مراعاة لفظ ال فمكان عليه أن يقول المتكسر عليه وبضمهم جوز فهم أرواحا المعنى  
وكلام الشارح يقتضي عليه (قوله فاحفظ) المفعول محذوف كما أشار إليه الشارح (قوله  
المجدل على الباطل) أي لأجل اظهار الباطل على تعليله بمعنى لأجل مع تقديره وضاف  
وأشار الشارح إلى أنه ليس المراد طلب ترك المجدل ولولاظهار الحق بل المراد طلب ترك  
المجدل لاظهار الباطل (قوله قال ابن الأثير الخ) غرضه بذلك بيان معنى المجدل  
والاستدلال على التقيد بكونه على الباطل وقوله في معنى حديث الخ أي في بيان معنى  
حديث واصله حديث ما بعده البيان (قوله ما أوتي) بمدة الهمزة أي ما أعطى والتعبير به  
تهكم والافهوا بسلامة لا إعطاء فالمتى المراد ما أتى قوم بالمجدل الخ وقوله الاضلا أي  
أخطوا لأن الصواب ترك المجدل (قوله والمجدل الخ) قول قول ابن الأثير وقوله مقابلة  
النجدة النجدة أي بأن يتم الخصم دلا على شيء فتقيم دليلا على ضده ويطلق المجدل في اللغة  
على القتل تقول حدثت المجل فتلته سميت به المخاصمة لأنه كان كالأمن المخاصمين يريد أن  
يقتل الآخر من الخ أي يضرمه عنه أه زيات بزيادة (قوله والجداة) أي التي هي على  
وزن المخاصمة من المجدل وقوله المناظرة أي مقابلة النظر بالنظر وقوله والمخاصمة عطف  
سابع على سبب (قوله والمراد به في الحديث الخ) أي وأما النفس المراد به فهو تفسيره  
في ذاته يقطع النظر عن الحديث وهو يشتمل ما إذا كان على الباطل أو على الحق وقوله  
المجدل على الباطل أي لأجل اظهاره كالمزور وقوله وطلبت المغالبة به أي وطلب مغالبة  
لصاحبه بالباطل (قوله فاما المجدل لاظهار الحق الخ) هذا من كلام ابن الأثير وهو مقابل  
لقوله المجدل على الباطل وقوله فإن ذلك محمود أي أن أجاد بخلاف ما إذا لم يغد فإنه لا يكون  
محمودا بل يطلب تركه وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآتي ومن تركه

فان ذلك محمول قوله تعالى

وحادلهم بالتي هي أحسن انتهى وفي مختصر الصحاح للقرطبي رحمه الله تعالى جدل بالكسر جدلا أحكم المحصنة وحادله جدلا ومحادله خاصمه انتهى (والمراد أي الجدال والمخاصمة قال القرطبي في مختصر الصحاح ما ريشه أموره مراد جدلته انتهى قال المنذري رحمه الله تعالى في كتاب الترغيب والترهيب الترغيب من المراء والمجدال وهو المخاصمة والمخاصمة وطالب القهر بالقلبة والترغيب في تركه للتحق والمطل انتهى فعلمنا أن الجدال والمراء مترادفان وإن العطف فيهما عطف المترادفين وفي الحديث الشريف الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من ترك المسراء وهو مطبل بنى له بيت في ربض الجنة ومن تركه وهو محق بنى له بيت في وسطها ومن حسن خدقه بنى له بيت في أعلاها رواه أبو داود والترمذي رحمه الله تعالى عن أبي أمامة رضي الله عنه ورضي الجنة قال المنذري رحمه الله يفتح الراء والباء الموحدة والضاد

وهو محق بنى له بيت في وسطها (قوله لقوله تعالى الخ) استدلال على قوله فان ذلك محمول وقوله وحادلهم بالتي هي أحسن أي وحادل الكفار بالمخاصمة التي هي أحسن وقوله انتهى أي كلام ابن الأثير (قوله وفي مختصر الصحاح الخ) كلامه بفيد الفرق بين الجدال والمجادلة لأنه يقتضي أن الأول أحكام المحصنة والثاني المخصوصة بخلاف كلام ابن الأثير فتدبر (قوله والمراد من قبل عطف المرادف كما صرح به الشارح وهو محمول وقصر هنا للوقف وقوله أي المجدال والمخاصمة العطف فيه للتفسير (قوله قال القرطبي الخ) استدلال على تفسير المراد المجدال وكذلك قوله قال المنذري الخ لأنه فسر المراد والمجدال بمعنى واحد وقوله في كتاب الترغيب والترهيب أي في الكتاب المتعلق بالترغيب والترهيب (قوله الترغيب) أي التحفيز مبتدأ ومن المراء والمجدال متعلق به وقوله والترغيب أي التحث في تركه أي المحث طه عطف على الترغيب وقوله للتحق والمطل خبر المبتدأ لكنه بالنسبة للتحق يحمل على ما لا يفيد ولا كان محمولا وأما قوله وهو المخاصمة الخ فجملة معترضة قصد بها تفسير المراء والمجدال (قوله فعلنا) أي من كلام القرطبي والمنذري وقوله وإن العطف فيهما أي وعلمنا أن العطف فيهما الواقع في كلام المصنف وقوله عطف المترادفين أي عطف أحدا مترادفين على الآخر (قوله وفي الحديث الشريف الخ) غرضه بذلك هذا الحديث الشريف الاستدلال على طلب ترك المراء للتحق والمطل (قوله من ترك المراء وهو مطبل الخ) أي من تركه والحال أنه مطبل للتحق ومنظره الباطل ولا بد أن يكون تركه له لاجل التربة لاجل الرجوع عن الباطل نحو يحازي هذا الجيزة وقوله بنى له بيت في ربض الجنة أي بنى الله له بيتا في محال الجنة كما سيذكره الشارح وقوله ومن تركه وهو محق أي ومن تركه والحال أنه مظهر للتحق لكن عند حله بعدم فادته أو زيادة المطل في فقره أوجه متخوفة على نفسه مثلا وأما عند فقد ذلك كله فلا طالب تركه للتحق كما تقدم وقوله بنى له بيت في وسطها أي بنى الله له بيتا في وسط الجنة (قوله ومن حسن خدقه الخ) وروى الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل المؤمن من إيماننا أحسنهم خلقا وروى أيضا عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أكرم ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق ونسأل صلى الله عليه وسلم ما خير ما أعطى الإنسان قال خلق حسن وما أحسن قول بعضهم

بكالرم الاخلاق سكن مطلقا \* لفرح منك نائك العطر الشذى  
وانفع صدقتك ان صدقت صداقة \* وادفع صدوك بالتي فاذا الذي

فالخلق بعضهم أو بعضهم فسكون كما قاله الدمري السجدة والطبيعة وحقيقته أنه صورة الإنسان المأتمنة وطأ وأوصاف حسنة ويصحبها الثواب والعقاب تعلقان بأوصاف الصورة الباطنية أكثر مما يتعلقان بأوصاف الصورة الظاهرية أه لاؤد بتصرف (قوله وربض الجنة) مبتدأ وقوله قال المنذري أي في ضبطه وتفسيره (قوله والضاد) أي وبالضاد (قوله هو ملحقها) أنظر هل المراد ما حولها من دانعل أو من خارج والظاهر بل المتعين الأول (قوله وفي الجامع الكبير الخ) غرضه بذلك الاستدلال على

الجنة هو ما حولها انتهى وفي الجامع الكبير للجلال

طالب ترك المراء لانه قد عرفت في هذا الحديث على المراء بقوله أو لما يرى به الخ (قوله من  
 طلب العلم لياهي به العلماء) أي لفانهم به وقوله أو لما يرى به السفهاء أي أو  
 ليحاذل به السفهاء الجمال الذين لا يستقادون للحق وقوله أو ليصرف به وجوه الناس  
 إليه أي كبر أو ياء أو ما تعد ثابته لله ونفعنا خلقه فعمود وقوله فهو في النار وفي رواية  
 فليتبوأ مقعده من النار وعن مسروق كفي بالمرء علما أن يحشى الله وكفي بالمرء جهلا أن  
 يهيب بعلمه أي لأن علمه فضل من الله فإذا أعجب به فقد جهل لانه أعجب بما لم يصنعه  
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعلم علما ينتقي به وجهه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به  
 عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة أي يصحها يوم القيامة رواه أبو داود بإسناد صحيح وعن  
 علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يا له العلم اعلموا به فإن العالم من عمل عامل ووافق  
 عمله عليه وسبكون أقوامهم ملوذا العلم لا يجاوزهم مخالف علمهم علمهم ومخالف  
 سريرتهم علانيتهم يحسون حلقا يباهي بعضهم بعضا حتى أن الرجل ليتغيب على جلبيه  
 أن يحاس إلى غيره ويذعه أولئك لا تصعد أعمالهم في مجالهم تلك إلى الله تعالى وقد مضى  
 عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب  
 إلى حرف منه فأحب أن يتعلم الخلق علمه من غير أن ينسب إليه منه شيء لا خلاصه كما ذكره  
 النووي في المستان وقد ساء الغزالي في الإحياء الكلام على ذلك فن أراد ذلك فلما راجعه  
 اه من القاذوة بتصرف (قوله إذا تقررت ذلك) أي إذا ثبتت ما ذكر في قرأ السامع وهو  
 الذهن أو جعل رصعه وهو الورق وقوله فأنكسار السهام الخ أي فأقول أنكسار السهام  
 الخ (قوله أمان أن يكون على فريق) أي أمان أن يكون الانكسار على فريق واحد كافي  
 - له ثبت وعين فأمثلة أصلها من اثنين يخرج النصف للثابت واحد بقي واحد على  
 - مبر لا ينقسم عليهما ويأبهما فضر باثنين في اثنين أربعة للثابت واحد في اثنين  
 باثنين يبقى اثنان لا مبرين لكل واحد واحد (قوله أو على فريقين) أي أو يكون  
 الانكسار على فريقين كافي مسئله ثلاثة أخوة لأم وثلاثة أعمام فأصل مسئله ثلاثة  
 يخرج الثلث للأخوة لأم الثلث واحد على ثلاثة لا ينقسم وبين وبين الباقي وهو اثنان  
 على ثلاثة أعمام لا ينقسمان وبين اثنان وبين الرأس مضموع بعض ثمان فتمسكت  
 بأحدهما ونضربه في أصل مسئله ونضع من تسعة للأخوة لأم واحد في ثلاثة ثلاثة  
 لكل واحد منهم واحد بقي ستة للأعمام الثلاثة كل واحد اثنان (قوله أو على ثلاثة  
 أعما) أي أو يكون الانكسار على ثلاثة فرق باثنا في أربعة كافي مسئله خمس جذات  
 وخمسة أخوة لأم وخمسة أعمام فأصل مسئله تسعة يخرج السدس للجدات السدس واحد  
 على خمس لا ينقسم وبين وبين الأخوة لأم الثلث اثنان على خمسة لا ينقسمان وبين اثنان  
 يبقى للأعمام ثلاثة على خمسة لا ينقسم وتساوي بين الرأس ثمان فتمسكت في واحد منها  
 ونضربه في أصل مسئله ونضع من ثلاثين للجدات واحد في خمسة خمسة لكل واحدة  
 منهن واحد وللأخوة لأم اثنان في خمسة عشرة لكل واحد اثنان يبقى خمسة عشر للأعمام  
 لكل واحد منهم ثلاثة (قوله أو على أربعة) أي أو يكون الانكسار على أربعة فرق كما

السهم على وجه الله من  
 رواية أبيه في وجه الله من  
 ابن عمر رضي الله عنهما  
 قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من طالب العلم  
 لياهي به العلماء أو لما يرى  
 به السفهاء أو ليصرف به  
 وجوه الناس إليه فهو في  
 النار إذا تقررت ذلك  
 فأنكسار السهام على الرأس  
 أمان أن يكون على فريق أو  
 على فريقين أو على ثلاثة  
 أعما أو على أربعة

في مسئلة تروحين وأربع جذات وقسافي أخوة لام وست عشرة وثلاثة فاصل المسئلة اثنا عشر لانها الحاصلة من ضرب وفق مخرج السدس في مخرج اربع أو بالعكس وتطول لسبعة عشر فلان زوجين الربع ثلاثة على اثنين لا تنقسم وتبين وللاربع جذات السدس اثنان لا ينقسمان ويوافقان بالنصف فتدرا الاربع لوقفها وهو اثنان والقسافي أخوات لام الثالث اربعة لا تنقسم وتوافق بالربع فتدرا الخمسة لوقفها وهو اثنان يبقى من أصل المسئلة ثلاثة فعال بنجمسة لا كالأل التلثين للأخوات الضعفات فصر نصيبين ثمانية على ست عشرة لا تنقسم وتوافق بالثلث فتدرا الست عشرة لوقفها وهو اثنان وبين الحقوظات تماثل فتكتفي بواحدو تضرب في المسئلة بعولها فتضرب اثنين في سبعة عشر بأربعة وثلاثين ومنها تصح فلان زوجين ثلاثة في اثنين بسنة لكل واحدة ثلاثة وللاربع جذات اثنان في اثنين بأربعة لكل واحد واحد وللست عشرة بثلاثة ثمانية في اثنين بستة عشر لكل واحد واحد (قوله عندنا كالمغنية) أي لأن الشافعية كالمغنية يوردون أكثر من ثلاث جذات وقوله والمخناة إلى أي لانهم يوردون ثلاث جذات أم الأم وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها (قوله خلافا للبالكة) أي لانهم لا يوردون أكثر من جذتين أم الأم وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها ولا يصح مع أربعة أصناف مستعدة إلا في أصل اثني عشر وضعه أو نصيب المجذتين من كل منهما منقسم عليهما (قوله ولا يتجاوز الانكسار الخ) أي لانه اذا اجتمع الذكور والاثنا عشر الا خمسة كالمرو يمكن التعدد إلا في أربعة أصناف وقوله في الفرائض احترز منهن الوصافا فانه يتجاوز الانكسار فيها أربعة وكذلك في المتماضات فالكلام على مسائل الفرائض التي لمانها ههنا وقوله ذلك أي المذكور من الأربعة وقوله عندنا بجميع الأئمة (قوله فان كان الانكسار على فريق واحد فنظر الخ) أي نظرين فقط اما بالمائة أو الموافقة دون الماخلة والمداخلة كما سجد به الشارح (قوله في أصل المسئلة) أي بدون قول ان لم تل أخذ اعماد وكذا قال في نظره (قوله وذلك كله معنى ما قدمه المصنف) أي بما صدق عليه معنى ما قدمه المصنف اذا قدمه المصنف يعمل ما اذا كان المتكسر عليه أكثر من فريق بدليل قوله ان كان جنسا واحدا أو أكثر في كلام الشارح نظرا لان المصنف لم يذكر المائة فان كلامه لم يكن إلا في الموافقة إلا ان يقال انها تنقسم بطريق المفهوم (قوله والفريق يسمى حزبا) بتكسر الحاء وسكون الزاي وقوله وحسبنا بفتح الحاء وتشديد الهمزة يصور زهاه فهو وضع الحوز وقوله ورؤساوه في الأصل جمع رؤس وقوله وصنفنا بكسر الصاد وسكون النون تعلم من ذلك ان الفريق والحزب والمحزب والرؤس والصنف الفاظ مترادفة (قوله والمراد به) أي بالفريق وقوله جماعة اشتركون في فرضي أي ان كانوا أصحاب فرض وقوله وأفعبا في أي ان كانوا عصبه (قوله وقد يطلق) أي الفريق في غير هذا المقام (قوله ولينزل ذلك الخ) ذكر ثلاثة وعشرين مثالا يبدأ بأصل اثنين ثم ذكر أصل ثلاثة ثم أصل أربعة ثم أصل خمسة ثم أصل ثمانية ثم أصل اثني عشر ثم أصل أربعة وعشرين ثم أصل ثمانية وعشرين ثم أصل ستون وثلاثين

عندنا كالمغنية والمخناة  
خلافا للبالكة ولا يصح  
الانكسار في الفرائض  
ذلك عند الجميع فان كان  
الانكسار على فريق واحد  
نظرت بين ذلك الفريق  
وسهامه فان باين الفريق  
سهامه ضربت عدد الفريق  
في أصل المسئلة أو سفلها  
بالقول ان ثالثها باع  
فنه تصح وان وافق  
الفريق سهامه فرد ذلك  
الفريق إلى رفته واضرب  
فقه في أصل المسئلة أو  
سفلها بالقول ان ثالث  
فها باع فنه تصح وذلك  
كله معنى ما قدمه المصنف  
وحمد الله تعالى والفريق  
يسمى أيضا حزبا وحسبنا  
ورؤساوه صنفًا والمراد به  
جماعة اشتركون في فرض  
أو فعبا في أصل الفروض  
وقد يطلق أي الفريق  
على الواحد المتفرق والتمثل  
لذلك



(قوله فنقول) أى فنحن نقول ولو قال فنقبل عطف على عتلى لكان أولى (قوله بنت  
وعمان) هذا مثال لاصل اثنين ولا يأتى فيه إلا المبينة كما سأتى (قوله أصلها اثنان)  
أى يخرج النصف للبنت والنصف لأحد بنى وأحد على العم من لا تنقسم وبان فنضرب  
اثنين عدد الرأس فى أصل المسئلة وهو اثنان يحصل أربعة ومنها تضع كذا ذكره الشارح  
(قوله وجزءه سهمان اثنان) معنى بذلك لانه لو قسمت ما حصل من الضرب وهو أربعة على  
أصل المسئلة يخص السهم اثنان وقوله للمبينة أى بين الواحد والعم من لان الواحد يبان  
كل عدد (قوله وتضع من أربعة) فللبنت واحد فى اثنين باثنين وللعين الباقي وهو اثنان  
لكل واحد منهما واحد (قوله أم وثلاثة أعمام) هذا مثال لاصل ثلاثة مع المبينة (قوله  
أصلها ثلاثة) أى يخرج الثلث فللام الثلث واحد بنى اثنين على ثلاثة أعمام لا تنقسم  
وبان فنضرب ثلاثة عدد الرأس فى أصل المسئلة وهو ثلاثة بتسعة ومنها تضع كذا ذكره  
الشارح (قوله وجزءه سهمان ثلاثة) معنى بذلك لانه لو قسمت ما حصل من الضرب وهو  
تسعة على أصل المسئلة يخص السهم ثلاثة وقوله للمبينة أى بين الاثنين والثلاثة أعمام  
(قوله وتضع من تسعة) فللام واحد فى ثلاثة بثلاثة بنى ستة لثلاثة أعمام لكل واحد  
اثنان (قوله أم وستة أعمام) هذا مثال لاصل ثلاثة مع الموافقة (قوله أصلها أربعة  
سهمها وتضع كالتى قبلها) فاصلها ثلاثة يخرج الثلث كالتى قبلها وجزءه سهمان ثلاثة كالتى  
قبلها وتضع من تسعة كالتى قبلها فللام واحد فى ثلاثة بثلاثة بنى ستة على ستة أعمام  
لكل واحد منهم واحد وعلم من ذلك أن قوله كالتى قبلها راجع للثلاثة فكانه قال أصلها  
كالتى قبلها وجزءه سهمان كالتى قبلها وتضع كالتى قبلها (قوله للموافقة) أى إلى نصف بين  
الاثنين والستة فانه إذا أخذت الأم الثلث واحد من أصل المسئلة بنى اثنان على ستة  
أعمام لا تنقسم عليهم ووافق عدد سهم بالنصف كما علمت (قوله زوجة وعمان) هذا  
مثال لاصل أربعة مع المبينة (قوله أصلها أربعة) أى يخرج الربع فلزوجة الربع  
وللعين الباقي وهو ثلاثة وهى لا تنقسم على العين وتبان عدد سهم فنضرب اثنين عدد  
الرأس فى أصل المسئلة وهو أربعة يحصل ثمانية ومنها تضع كذا ذكره الشارح (قوله وجزء  
سهمها اثنان) معنى بذلك لانه لو قسم الصحيح بالضرب على أصل المسئلة يخص كل سهم  
اثنان (قوله وتضع من ثمانية) فلزوجة واحد فى اثنين باثنين بنى ستة على العين  
لكل واحد منها ثلاثة (قوله للمبينة) أى بين الثلاثة والاثنين (قوله زوجة وستة أعمام)  
هذا مثال لاصل أربعة مع الموافقة (قوله أصلها أربعة وجزءه سهمان وتضع كالتى قبلها)  
فأصلها أربعة يخرج الربع كالتى قبلها وجزءه سهمان اثنان كالتى قبلها وتضع من  
ثمانية كالتى قبلها ولا زوجة واحد فى اثنين بنى ستة على ستة أعمام لكل واحد منهم  
واحد (قوله للموافقة) أى بين الثلاثة والستة الثالث فانه إذا أخذت الزوجة الربع  
واحد من أصل المسئلة بنى ثلاثة على ستة أعمام لا تنقسم عليهم ووافق عدد سهم بالثلث  
كما علمت (قوله بنت وأم وثلاثة أعمام) هذا مثال لاصل ستة مع المبينة من غير عول  
(قوله أصلها ستة) أى يخرج السدس وأما يخرج النصف فداخل فى يخرج السدس

فنفصل بنت وعمان  
أصلها اثنان وجزءه سهمان  
اثنان للمبينة وتضع من  
أربعة أم وثلاثة أعمام  
أصلها ثلاثة وجزءه سهمان  
ثلاثة للمبينة وتضع من  
تسعة أم وستة أعمام أصلها  
وجزءه سهمان وتضع كالتى  
قبلها للموافقة زوجة وعمان  
أصلها أربعة وجزءه سهمان  
اثنان للمبينة وتضع من  
ثمانية زوجة وستة أعمام  
أصلها أربعة وجزءه سهمان  
كالتى قبلها للموافقة بنت  
وأم وثلاثة أعمام أصلها  
ستة

فقلت النصف ثلاثة واللام السدس واحد يقي اثنان على الثلاثة اعام لانه سيمان  
 عليهم وبيانان عددهم فنضرب الثلاثة عددا في أصل المسئلة وهو ستة يحصل  
 ثمانية عشر ومنه انصح كما ذكره الشارح (قوله وجزء سهمها ثلاثة) أي لانك لو قسمت  
 الحاصل بالضرب على أصل المسئلة تحصل كل سهم ثلاثة وقوله للباينة أي بين الاثنين  
 والثلاثة (قوله وتضع من ثمانية عشر) فقلت ثلاثة في ثلاثة بقسمة واللام واحد  
 في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على ثلاثة اعام لكل واحد منهم اثنان (قوله بنت وأم  
 وستة اعام) هذا مثال لأصل ستة مع الموافقة من غير عول (قوله أصلها وجزء سهمها  
 وتضع كالتى قبلها) أي أصلها ستة كالتى قبلها وجزء سهمها ثلاثة كالتى قبلها وتضع  
 من ثمانية عشر كالتى قبلها فقلت ثلاثة في ثلاثة بقسمة واللام واحد في ثلاثة بثلاثة  
 يبقى ستة على ستة اعام لكل واحد منهم واحد (قوله زوج وخمس شقيقات) هذا مثال  
 لأصل ستة مع المباينة بالعول (قوله أصلها ستة) أي حاصلة بضرب مخرج النصف في  
 مخرج النشرين فلزوج النصف ثلاثة يبقى ثلاثة وبالعول واحد ليكمل النشرين للشقيقات  
 فذلك قال وتقول السبعة وأربعة على خمس لا تنقسم وتبان فنضرب خمسة عددا في رأس  
 في المسئلة بعولها وهي سبعة يحصل خمسة وثلاثون ومنها انصح كما ذكره الشارح (قوله وجزء  
 سهمها خمسة) أي لانك لو قسمت المصح على أصل المسئلة بعولها تحصل كل واحد خمسة  
 وقوله للباينة أي بين الأربعة والخمسة (قوله وتضع من خمسة وثلاثين) فلزوج ثلاثة في  
 خمسة بخمسة عشر وللشقيقات أربعة في خمسة بعشرين (قوله وكذلك لو كانت عدة  
 الشقيقات بعشرين) أي فصلها ستة وتقول السبعة وجزء سهمها خمسة وتضع من خمسة  
 وثلاثين فلزوج ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللشقيقات العشرين أربعة في خمسة بعشرين  
 لكل واحدة واحد (قوله للموافقة) أي بين الأربعة وبين العشرين بالربيع فتعد العشرين  
 ربعها وخمسة وهي جزء السهم (قوله زوجة وخمسة بنين وأربعة وثلاثون ابنا) هذا  
 مثال لأن أصل ثمانية الأول لهم المباينة والثاني مع الموافقة (قوله أصلها ثمانية) أي  
 أصل المسئلة ثمانية لخمس مخرج ألفين (قوله وجزء سهمها خمسة) أي عدد الرأس في  
 الأولى وعدد الوقوف في الثانية (قوله وتضع من أربعين) فلزوج واحد من أصل المسئلة  
 مضروب في خمسة فخمسة تبقى خمسة وثلاثون على الخمسة بنين في الأولى لكل واحد خمسة  
 وعلى خمسة وثلاثين ابنا في الثانية لكل واحد منهم واحد (قوله للباينة في الأولى) أي  
 بين السبعة والخمسة وقوله للموافقة في الثانية أي بالسبع فتعد الخمسة والثلاثون لوقفها  
 خمسة وتضربه في أصل المسئلة (قوله زوج وأم وثلاثة بنين وأحد وعشرون ابنا) هذا  
 مثال لأن أصل اثني عشر من غير عول الأول لهم المباينة والثاني له مع الموافقة (قوله  
 أصلها اثنا عشر) أي لانها الحاصل من ضرب الوقوف مخرج الربيع في مخرج السدس أو  
 بالعكس وقوله وجزء سهمها ثلاثة أي عدد الرأس في الأولى وعدد الوقوف في الثانية  
 وقوله للباينة في الأولى أي بين السبعة والباقيتين بين الثلاثة وقوله للموافقة في  
 الثانية أي بالسبع فتعد الأحد والعشرين لوقفها ثلاثة وتضربه في أصل المسئلة (قوله

وجزء سهمها ثلاثة للباينة  
 وتضع من ثمانية عشر بنت  
 وأم وستة اعام أصلها وجزء  
 سهمها وتضع كالتى قبلها  
 للموافقة زوج وخمس  
 شقيقات أصلها ستة وتقول  
 السبعة وجزء سهمها خمسة  
 للباينة وتضع من خمسة  
 وثلاثين وكذلك لو كان عدة  
 الشقيقات بعشرين للموافقة  
 زوجة وخمس بنين وأربعة  
 وثلاثون ابنا أصلها ثمانية  
 وجزء سهمها خمسة وتضع  
 من أربعين للباينة في الأولى  
 والموافقة في الثانية زوج  
 وأم وثلاثة بنين وأحد  
 وعشرون ابنا أصلها اثنا  
 عشر وجزء سهمها ثلاثة  
 للباينة في الأولى والموافقة

وتصح من ستة وثلاثين) فالزوج الرابع ثلاثة من أصل المسئلة تضرب في ثلاثة بقسمة  
وللام السدس اثنان من أصل المسئلة مضروبان في ثلاثة بقسمة يبقى أحد وعشرون على  
الثلاثة ين في الأولى لكل ابن منهم سبعة وعلى أحد وعشرين ابنة في الثانية لكل واحد  
منهم واحد (قوله زوجة وأم وخمس شقيقات أو أربعون شقيقة) هذان مثالان لأصل ابني  
عشر من العول الأول للمباينة والثاني له مع الموافقة (قوله أصلها اثنا عشر) أي لأنها  
الحاصل من ضرب وفق يخرج الرابع في عجز السدس أو بالعكس كما مر فالزوج الرابع  
ثلاثة وللام السدس اثنان يبقى سبعة وبعال واحد لكل الشان للشقيقات ولا تنقسم  
الخمانية على الخمس شقيقات وتبين في الأولى وتوافق في الثانية بالثمن فترد الأربعين شقيقة  
لوقتها خمسة وتضربها في المسئلة بعولها وهي ثلاثة عشر يحصل خمسة وستون ومنها تصح  
كأذكره الشارح (قوله وجزسهما خمسة) أي عدد الرؤس في الأولى وعدد الوفق في  
الثانية وقوله للمباينة في الأولى أي بين الخمانية والخمسة وقوله والموافقة في الثانية أي  
بالثمن (قوله وتصح من خمسة وستين) فالزوج ثلاثة في خمسة بقسمة بقسمة عشر وللام اثنان في  
خمس عشرة والخمس شقيقات في الأولى بمائة في خمسة باربعين لكل واحدة مائة  
ولكل واحد من الأربعين شقيقة في الثانية واحد (قوله زوجة وأم وابنان أو أربعة  
وثلاثون ابنا) هذان مثالان لأصل أربعة وعشرين من عر عول الأول للمباينة  
والثاني للموافقة (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي لأنها الحاصل من ضرب وفق  
يخرج الثمن في عجز السدس أو بالعكس فالزوج الثمن ثلاثة وللام السدس أربعة يبقى  
سبعة عشر وهي لا تنقسم وتبين في الأولى وتوافق في الثانية تجز من سبعة عشر خا فترد  
الأربعة والثلاثين لاثنتين لثلاث لوقتها على سبعة عشر يخرج لكل واحد اثنان فتضرب  
اثنتين في أصل المسئلة وهما أربعة وعشرون بمائة وأربعين ومنها تصح كأذكره الشارح  
(قوله وجزسهما اثنان) أي عدد الرؤس في الأولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمباينة  
في الأولى أي بين السبعة عشر والاثنتين وقوله والموافقة في الثانية أي تجز من سبعة  
عشر خا فتلقت (قوله وتصح من مائة وأربعين) فالزوج ثلاثة في اثنتين بقسمة وللام  
أربعة في اثنتين بمائة يبقى أربعة وثلاثون لاثنتين في الأولى كل واحد بأربعة عشر  
وكل واحد من الأربعة والثلاثين بأخذ واحد في الثانية (قوله زوجة وأبوان وثلاث بنات  
أو أربع وعشرون بنتا) هذان مثالان لأصل أربعة وعشرين من العول الأول مع المباينة  
والثاني مع الموافقة (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي لأنها الحاصل من ضرب وفق  
يخرج الثمن في عجز السدس أو بالعكس فالزوج الثمن ثلاثة وللام اثنان  
مائة يبقى ثلاثة عشر وبعال ثلاثة لكل الشان للثان لتكون لمن خمسة عشر وهي  
لا تنقسم وتبين في الأولى وتوافق في الثانية بالثمن فترد الأربع والعشرين إلى ثمانية ثلاثة  
وتضرب ثلاثة في المسئلة بعولها وهي سبعة وعشرون يحصل أحد وعشرون ومنها تصح كما  
ذكره الشارح (قوله وتعمل إلى سبعة وعشرين) أي لا كالمثلثين للثان وقوله وجزه  
سهما ثلاثة أي عدد الرؤس في الأولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمباينة في الأولى

في الثانية وتصح من ستة  
وثلاثين زوجة وأم وخمس  
شقيقات أو أربعون شقيقة  
أصلها اثنا عشر وعول ابني  
ثلاثة عشر وجزسهما  
خمس للمباينة في الأولى  
والموافقة في الثانية وتصح  
من خمسة وستين زوجة وأم  
وابنان أو أربعة وثلاثون  
ابنا أصلها أربعة وعشرون  
وجزسهما اثنان للمباينة  
في الأولى والموافقة في الثانية  
وتصح من مائة وأربعين  
زوجة وأبوان وثلاث بنات  
أو أربع وعشرون بنتا  
أصلها أربعة وعشرون  
وتعمل إلى سبعة وعشرين  
وجزسهما ثلاثة للمباينة  
في الأولى والموافقة في

الثانية ونص من أحد  
وعشاني أم ووجد وسبعة  
اخوة أشقاء أولاد أو  
سبعون أبا كذلك أصلها  
ثمانية عشر على الأربع  
وجزسهمها سبعة للمائة  
في الأولى والموافقة في الثانية  
ونص من مائة وستة  
وعشرين زوجة وأم ووجد  
وثلاثة أخوة أشقاء أو  
لأب أو ستة كذلك أصلها  
سنة وثلاثون على الأربع  
وجزسهمها ثلاثة للمائة  
في الأولى والموافقة في  
الثانية ونص من مائة  
وعشاني (تنبيه) إذا  
تأملت هذا القليل وجدت  
الانكسار على فريق واحد  
يتأني في كل أصل من  
الأصول القسمة وأنه في  
أصل اثنين لا يتأني فيه  
الموافقة بين السهام والرؤس  
لأن الباقي بعد النصف  
واحد والواحد سنان كل  
كل عدد وأن الظن من  
الرؤس والسهام بالمائة أو  
الموافقة لا المائلة والمداخلة  
وبوجه ذلك كما ذكرته في  
تمج الغارضة أن المائلة  
بين الرؤس والسهام ليس  
فما انكسار والمداخلة أن  
كانت الرؤس داخلة في  
السهام فكذلك وإن كان  
بالعكس

أي بين الستة عشر والثلاث وقوله والموافقة في الثانية أي بالتمن كما علمت (قوله ونص من  
أحد وعشاني) فالزوجة ثلاثة في ثلاثة بقعة وللأربعين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين  
ولبنات ستة عشر في ثلاثة بثمانية وأربعين لكل واحدة في الأولى ستة عشر ولكل  
واحدة في الثانية اثنين (قوله أم ووجد خمسة أخوة أشقاء أولاد أو سبعون أبا كذلك)  
أي أشقاء أولاد هذان مثالان لأصل ثمانية عشر الأولى مع المائة والثاني مع الموافقة  
(قوله أصلها ثمانية عشر على الأربع) أي في القول الأربع بأنها تأصيل لا تصح فإلام  
السدس ثلاثة ولأجد ثلث الباقي خمسة والباقي وهو عشرة للأخوة لكن العشرة لا تنقسم  
على السبعة أخوة وتبين ولا تنقسم على السبعين أخوة توافق بالشر فعدد السبعين لعشرها  
وهو سبعة وتضرب السبعة في ثمانية عشر تأتي هي أصل المسئلة يحصل مائة وستة  
وعشرون ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وجزسهمها سبعة) أي عدد الرؤس في  
الأولى وعدد الرفق في الثانية وقوله للمائة في الأولى أي بين العشرة والسبعة وقوله  
والموافقة في الثانية أي بالشر كما علمت (قوله ونص من مائة وستة وعشرين) فإلام  
ثلاثة في سبعة واحد وعشرين ولأجد خمسة في ستة خمسة وثلاثين وللأخوة عشرون  
سبعة سبعين فلكل واحد منهم في الأولى عشرة وفي الثانية واحد (قوله زوجة وأم ووجد  
وثلاثة أخوة أشقاء أولاد أو ستة كذلك) أي أشقاء أولاد هذان مثالان لأصل ستة  
وثلاثين الأولى مع المائة والثاني مع الموافقة (قوله أصلها ستة وثلاثون على الأربع) أي  
في القول الأربع بأنها تأصيل لا تصح للزوجات الأربع تسعة وإلام السدس ستة ولأجد ثلث  
الباقي سبعة يبقى أربعة عشر وهي لا تنقسم على الأخوة بل يتأنيهم في الأولى وتوافق  
عدهم بالنصف في الثانية فعدد الستة لتضرب الثلاثة في الستة والثلاثين بمائة  
وعشاني ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وجزسهمها ثلاثة) أي عدد الرؤس في الأولى  
وعدد الرفق في الثانية وقوله للمائة في الأولى أي بين الأربعة عشر والثلاثة وقوله  
والموافقة في الثانية أي بالنصف كما علمت (قوله ونص من مائة وعشاني) فالزوجة تسعة  
في ثلاثة سبعة وعشرين وإلام ستة في ثلاثة ثمانية عشر ولأجد تسعة في ثلاثة واحد  
وعشرين يبقى اثنين وأربعين لكل أخ أربعة عشر في الأولى وسبعة في الثانية (قوله  
إذا تأملت هذا القليل) أي السابق من قوله وأما لئلا فذلك فنقول إلى هنا وقوله وجدت  
الح جواب الشرط وقوله من الأصول التسعة أي التي هي أصل اثنين وأصل ثلاثة  
وأصل أربعة وأصل ستة وأصل ثمانية وأصل اثني عشر وأصل أربعة وعشرين وأصل  
ثمانية عشر وأصل ستة وثلاثين (قوله وأنه في أصل اثنين الخ) أي ووجدت  
أنه في أصل اثنين الخ وقوله وأن الظن الخ أي ووجدت أن الظن الخ (قوله وبوجه ذلك)  
أي عدم كونه بالمائة والمداخلة (قوله ليس فيها انكسار) أي لا تقسم السهام على  
الرؤس (قوله أن كانت الرؤس داخلة في السهام) أي كما هو بين وعلم فإن السبعين أربعة  
فأرؤس داخلة في السهام وقوله فكذلك أي ليس فيها انكسار لا تقسم السهام على  
الرؤس (قوله وإن كان بالعكس) أي وإن كان الأمر متبادلاً بالعكس وهو أن السهام داخلة

فنتظروا باعتبار الموافقة

لان كل متداخلين  
مترافقان مع ان ضرب الوفاق  
أخصر من ضرب الكل  
والله أعلم ولما انتهى الكلام  
في الانكسار على فريقين  
واحد شرع بتكميل في  
الانكسار على فريقين  
ونقاس عليه الانكسار على  
ثلاثة وأربعة وأعلم قبله ان  
الفرضين في ذلك نظرين  
النظر الأول بين كل فريقين  
وسهامه وقد قدمه المصنف  
مع الكلام في الانكسار  
على فريق واحد فاما ان  
يوافق كل من الفريقين  
سهامه واما ان يباين كل منهما  
سهامه واما ان يوافق فريقين  
سهامه واما ان يباين الاثنى  
فهذه ثلاثة أحوال فأثبت  
فيها المباني بقامه ووفق  
الموافق والنظر الثاني بين  
الثنتين بالنسب الأربع  
وقد ذكره بقوله (وان ترى  
الكسر على اجناس)  
اثنتين فأكثر لكن لم يكمل  
كلامه الا في الخمسين فقط  
وذكر آخر الباب أنه يقاس  
على ذلك ما زاد (فانها) أي  
النسب الأربع الموافقة  
بين اثنتين (في الحكم عند  
الناس) الفرضين فهو عام  
أرديه المخصوص كما في قوله  
تعالى الذين قال لهم الناس

في الرؤس كأم وعشرة سنين فان الباقي بعد السدس للام خمسة وهي داخلة في العشرة قوله  
فنتظروا باعتبار الموافقة) أي لا باعتبار المداخلة فنتعلل ذلك بقوله لان كل متداخلين الخ  
وقوله مع ان ضرب الوفاق أخصر من ضرب الكل أي مع ان ضرب الرؤس اذا  
اعتبرت الموافقة أخصر من ضرب كل الرؤس اذا اعتبرت المداخلة (قوله ولما انتهى الكلام  
الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع الخ جواب لنا (قوله وأعلم قبله) أي قبل  
الكلام في الانكسار على فريقين وقوله في ذلك أي في الانكسار على فريقين (قوله وقد  
قدمه المصنف) أي في قوله وان ترى السهام ليست تنقسم الخ بدليل قوله ان كان جنسا  
واحدا أو أكثر (قوله فهذه ثلاثة أحوال) أي تقصلا وان كانا نظرين فقط (قوله فأثبت)  
أي في ذمتك وقوله ووفق الموافق أي وأثبت وفق الموافق (قوله بالنسب الأربع)  
التي هي التباين والتداخل والتوافق والتساؤل (قوله وان ترى الكسر الخ) أي وان علم  
الكسر الخ فترى معنى تعلم فتتعدى الى مفعولين الأول الكسر والثاني معلق بالمجاز والجور  
أي واقع على اجناس وجوز بعضهم ان تكون ترى بمعنى تصرفت تعدى لمفعول واحد  
وفيه ان الكسر لا يصير (قوله على اجناس) أي فرق والمراد بالجمع ما فوق الواحد كما  
يشتر السهم قول الشاعر اثنتين نا كثر (قوله لكن لم يكمل كلامه الخ) استدراك على قوله  
اثنتين فأكثر في كلام المصنف لانه ربما هوهم ان المصنف يكمل كلامه فيشمل الاكثر  
وليس كذلك لقوله نخذه من المسائلين واحدا الخ (قوله وذكر آخر الباب الخ) أي بقوله  
فقد من الحساب جمل ياتي على مثالين العمل (قوله فانها الخ) الأنسب بالسوابق  
والاوافق ان الضمير راجع للاجناس باعتبار النسب فعمل الشارح اياه راجعا للنسب  
خلاف الانسب (قوله أي النسب) أي المغلوبة من المقام وقد ما علت (قوله في الحكم)  
أي سبب الحكم وقوله عند الناس أي المعهودين قال المصنف كما أشار اليه الشارح بقوله  
أي الفرضين (قوله فهو عام أرديه المخصوص) الاول ان يقول أرديه المخصص ويمكن  
ان يقال أراد المخصوص الخاص ونمسا كان ذلك من قبيل العام الذي أرديه المخصوص  
أي لان حرمة ليس بمراد لتناول ولا حكا واما العام المخصوص فضايله ان يكون عموما  
مراد تناولا ولا حكا كما استثنى منه في الكلمة الشريفة ونحو قام القوم الا يزيد فان عموما  
مراد تناولا فلا ذلك كان الاستثناء متصلا لا حكا ولا ناقص أول الكلام أتوه ولم الكفر  
في الكلمة المشرفة (قوله كما في قوله تعالى) هذا تخيير اياه وانما كانت الآية نظرية  
لما غفلنا المراد بالناس الاول عدم القدس أو تعين من موهود الاشعي وبالناس الثاني أبو  
سفيان وأعوانه كما ثبت ذلك من القصة وهي ما روي أن أسفيان نادى عند منصرفه من  
أحد ما جده وحدثه يوم القابل ان شئت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله  
فما كان القابل ترجع أسفيان في أهل مكة حتى نزل على يقال له مر الظهران فاني الله  
الربعي قلته فبدا له ان يرجع فلقي تعين من موهود الاشعي وقد قدم مع آخر فقال بانيع  
افى وأعدت محمد ان يلتقي بموسم يدروا ان هذا عام جذب ولا يصح الاحام ترى فيه التخيير  
وشرب فيه اللبن وقد بدد الى ان لا يخرج اليه أو ان يخرج مجرودا لا أخر فيز يدهم ذلك

حراة علينا وان يكون المخلف من قبلهم أحب الى من أن يكون من قبلي فألحق بالمدينة  
 قسطنطين وأهلهم في جميع كبير ولا طاعة لهم بنا ذلك عندى عشرة من الأبل فخرج يسلم  
 حتى أتى المدينة فوجد الناس يتجهزون لبعاد أي سفان فقال أين تريدون فقالوا وأعدنا  
 أو سفان يومهم بدر فقتل بها فقال إن الناس قد جعوا لكم فاحتشروهم والله لا يقلت منكم  
 أحد فزادهم ذلك القول اعسانا بالله وقارأ احبنا الله أي كافينا أمرهم ونعم الوكيل أي  
 الموقر من الله الأمر هو سبحانه ونخرجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم فوافوا سوق بدر وكان  
 معهم بخارات فباعوا ورهبوا وذلك قال تعالى فأنقلوا سبعة من الله وفضل الآية انتهى  
 من تفسير الخطيب زيادة (قوله تحصر في أربعة أقسام) بتدوين أربعة الضرورة وجه  
 المحصران العددين أما أن يتساوا بالاولا فان تساوا كانت خمسة والخمسة فهما المتماثلان والافان  
 أنى أصغرهما أكبرهما في مرتين أو أكثر كالثلاثة والاثني والستة فهما المتماثلان والافان  
 فان بقي بعد الاصغر عدد من العددين غير الواحد فهما المتوافقان كالاربعة والستة فتان  
 الباقي بعد الاصغر اثنان وهما متماثلان الاربعة والستة والافهما المتماثلان كالاربعة  
 والخمسة (قوله وهي التماثل الخ) هذا على ما قدمنا من أن الضمير عائذ على الذنب والمناسب  
 لما قدمناه ان يقال وهي التماثل الخ بصحة قسم الفاعل فيه وفيما بعد (قوله يعرفها) أي  
 الاربعة أقسام وقوله في الاحكام أي المهودة وهي الفرضية والمحاسبة كما أشار إليه  
 الشارح (قوله فانها) أي الاقسام الاربعة وقوله أصل أي ضابط وقوله عليه مدار  
 الخ هذا الجملة صفة ثمانية لاصل كما قاله الاستاذ المحقق (قوله ثم بين الاربعة بقوله مماثل  
 الخ) هذا مناسب هو ضمير فانها الاجناس كما قلنا للذنب كما قال الشارح (قوله أي  
 عدد مماثل لعدد غيره) أنه بذلك إلى أن أحد العددين محذوف من كلام المصنف  
 والتمائل تغافل من التماثلين لان كلام العددين مائل صاحبه ويقال مثله في التباين  
 والتوافق بخلاف التداخل كما سأل في (قوله فهما متماثلان) أي فالعددان متماثلان  
 (قوله من بعده في الذكر) أي لافي الرتبة وقوله عدد مناسب لعدد أكثر منه أشار بذلك  
 إلى أن أحد العددين محذوف من كلام المصنف كما مر في نظيره (قوله فهما متماثلان)  
 أي فالعددان متماثلان (قوله وهو) أي التناوب وقوله أن يكون أقلها ما جزأ من  
 أكبرهما أي جزأ أصغرهما بغير تكرير فخرج ما فيه كسر وخرجت الاربعة بالنسبة للستة لانها  
 وان كانت جزأ أصغرهما لكنهما مكرولانها اثنان والمناسب قراءه أكبرهما بالثلاثة لكن الذي  
 في النسخ أكبرهما بالاربعة الموحدة (قوله أي بنفس الخ) دفع بذلك ما توهمه المعارضة من  
 أن الأقل بعض الأكبر لا عدداً كمنسحق فلما أشار بذلك إلى أنه ليس جزأ حقيقة بالفعل بل  
 بعض نسبتة إليه بالجزئية (قوله كمنصفه) أي كالثلاثة بالنسبة للستة وقوله وثلاثة أي  
 كالاثنتين بالنسبة للستة وقوله وعشره أي كالاثنتين بالنسبة للعشرين وقوله ونصفه  
 أي كالاثنتين بالنسبة إلى الالفين والالفين فان نصف ثلثها اثنان (قوله وهذا تبصير  
 العراقيين) أي التبصير بالمتناسين تبصير العراقيين (قوله والمتأخرون يعرفون عنهما) أي  
 عن المتناسين وقوله بالتأخزين أي العددين اللذين دخل أحدهما في الآخر فليس

(تخصر في أربعة أقسام)

وهي التماثل والتداخل

والتوافق والتباين (يعرفها

المأخر) أي المتأخزين (في

لاحكام) الفرضية والمحاسبة

فانها أصل كبير في الفرائض

والحساب عليه مدار أكثر

الاجمال الفرضية والمحاسبة

ثم بين الاربعة بقوله

(مماثل) أي عدد مماثل

لعدد غيره فهما متماثلان

أي متساويان كخمسة

وخمسة (من بعده) في الذكر

عدد مناسب لعدد أكثر

منه فهما متساويان كاثنتين

واربعة قال الشيخ بغير

الذين سبوا المأخر في رده

الله وهو أن يكون أقلهما

جزأ من أكبرهما أي ينسب

إلى الأكبر بالجزئية كمنصفه

وثلاثة وعشره ونصفه

وهذا هو تبصير العراقيين

من المتقدمين والمتأخرين

يعبرون عنهما بالتأخزين

انتهى وقد ذكر في شرح  
التحفة في علم المحاب أن جزء  
الشيء هو كسره الذي إذا سلط  
عليه أفضاه وهو ما دون  
الاصغر داخل في الأكبر دون  
العكس فليس التفاعل  
فيهما على بابه ويقال أيضا  
في تعريف المتداخلين هما  
الذاتان يعني أصغرهما  
أكبرهما (وبعد) في الذكر  
عدد (موافق مصاحب)  
لعدد آخر فهم ما توافقان  
ويقال لهما مشترك أيضا  
وهما الذاتان يكون بينهما  
موافقة في جزء من الأجزاء  
ويقال أيضا المتوافقان هما  
الذاتان لا يعني أصغرهما  
أكبرهما وإنما بينهما  
عدد ثالث كاربعة وستة  
فان الأربعة لا تفتي الستة  
ويفتي كلامهما الاثنان  
فهذه ثلاثة أعداد بينهما  
ثلاثة أخرى هذه النسب  
السابقة ويسمى عنها  
بالاشتراك (والرابع)  
العدد (المباين) لعدد  
(الخالف) له فهم ما مباينتان  
وهو قالان (ينبغي عن  
تفصيل) أي تفصيل  
النسب الأربع بين هذه  
الأعداد (العارف) أي  
العالم بالأعمال الحسابية  
والفرضية وقد أوضحت  
أي كلام فيها وسان

التفاعل على بابه كما صرح به الشارح (قوله وقد ذكر في شرح التحفة الخ) غرضه بذلك  
بيان معنى قول السط وهو أن يكون أقهما من أن أكبرهما (قوله الذي إذا سلط الخ)  
خرج بذلك الجزاء المكرر كالاربعة والنسبة الستة فهما متوافقان لا متداخلان (قوله ومعلوم  
أن الأصغر الخ) بين ذلك أن التفاعل ليس على بابه لان الدخول للأصغر فقط (قوله ويقال  
أيضا) أي كما قبل ماسبق (قوله يعني أصغرهما أكبرهما) أي ولو في أكثر من مرتين  
(قوله وبعده في الذكر) أي لا في التثنية قوله موافق صفة لموصوف محدوف قدره الشارح  
بقوله عدد وتوله مصاحب صفة ثالثة له وهي مجردا لا انضمام وانسكه له البت وقوله لعدد  
أنتم متعلق بموافق وأشار بذلك إلى أن أحد العددين محدوف من كلام المصنف كما مر في  
نظيره (قوله فهما) أي العددين فالضهر راجع للعددين وكذلك الضمير في قوله ويقال  
لهما الخ وقوله مشترك كان أي في جزء من الأجزاء كنسب (قوله وهما) أي المتوافقان أو  
المشتركان وقوله الذاتان يكون الخ أي كالسنة والأربعة فان بينهما موافقة في النصف إذ  
الستة لها نصف والاربعة لها نصف (قوله ويقال أيضا) أي كما قبل ماسبق (قوله المتوافقان  
هما الذاتان لا يعني الخ) هذا تعريف بالأعم لانه يصدق المتباينين فالتعريف الأول أولى  
(قوله وإنما بينهما عدد ثالث) أي غير الواحد لانه يفتي كل عدد وبيانه أه أمر وهو  
ظاهر على القول بأن الواحد عدد وللمشهور انه ليس بعدد وعليه فلا حاجة لتأرجح الواحد  
لانه خارج من أول الامر (قوله كاربعة وستة) هذا مثال للذات لا يعني أصغرهما أكبرهما  
وإنما بينهما عدد ثالث وقد طرأ التثنية لذلك عاذ كره بقوله فان الأربعة لا تفتي الخ (قوله  
فهذه ثلاثة أعداد الخ) هذا تفريع على ما تقدم من قوله مماثل الخ ومراده بهذه الثلاثة  
المشار إليها الثلاثة المذكورة في المتن وقوله بينهما بين ثلاثة أخرى هذه النسب السابقة  
أي بين هذه الثلاثة وبين ثلاثة أخرى مقابلة لها هذه النسب السابقة وهي التفاضل  
والتداخل المعبر عنه في المتن بالنسب والتوافق ومراده بالثلاثة الأخرى الثلاثة المحدوفة  
من المتن التي قدرها الشارح بقوله لعدد غيره وبقوله لعدد أكثر منه وبقوله لعدد آخر  
(قوله وبعدها) أي عن هذه النسب وقوله بالاشتراك وظاهرا أن الاشتراك يطلق على  
الثلاثة نسب وقضية قوله في المتوافقين ويقال لهما مشترك كان انه خاص بالتوافق فتأمل  
(قوله والرابع العدد المباين للعدد الآخر) أشار الشارح إلى أن أحد العددين محدوف  
من كلام المصنف كما علمت في نظيره فقد علمت مما تقدم أن أحد العددين محدوف من كلام  
المصنف في المواضع الأربعة وقوله الخالف له كالتفسير للمباين (قوله فهما مباينتان  
ومختلفتان) أي فالعددان مباينتان ومختلفتان (قوله ينبغي عن تفصيل) أي تفصيل  
عن تفصيله وقوله أي تفصيل النسب الخ هذا على ماسبق له من جعل الضمير فيما تقدم  
لنسب وأما على ما قلناه فلما نسب الخ يقال أي تفصيل الأعداد الخ (قوله العارف) أي  
حس العارف فالضمير الجنس ويحتمل أنه كناية عن نفس المصنف ويحتمل أنه كناية عن  
(قوله وقد أوضحت الكلام فيها) أي في هذه الأعداد باعتبار طرقاتها وقوله وسان ما تعرف  
به من الطرق أحسنه تسلط الأصغر على الأكبر وطرحه منه في مرتين ناكثا فان لم يبق شيء

ما تعرف به النسب من الطرق في شرح الترتيب

إذا علمت النسبة من هذه النسب بين المثبتين من رؤس الفريقين ٢١٧ أو أوافقهما أو رؤس فريق وفريق آخر

آخر (فقد من) المعددين  
المثبتين (المتأين) عددا  
(واحد) واكتشفه عن  
الاستحقاق فكانوا المأخوذون  
السهم فاضرب به في أصل  
المسألة إن لم تقل أو في مبلغها  
بالمول إن عالت لأن ذلك  
جزء السهم كما سأتى (وتخذ  
من) المثبتين (المتأين)  
أى المتأخذين العدد  
(الزائد) أى أكبر أو كذب  
به عن الأصغر فيكون جزء  
السهم فاضرب به في أصل  
المسألة إن لم تقل أو مبلغها  
بالمول إن عالت لأنه جزء  
السهم كما سأتى (واضرب  
في المثبتين المتوافقين) جميع  
الوفى) الرابع من أحد  
المعددين (فى) العدد الآخر  
(الوافق) «واسلك بذلك»  
أى بما حصل (النتيجة)  
الطرائق أى أوضاعها فإن  
النتائج والطريق الواضح  
وذلك بأن تضرب ما حصل  
من ضرب وفق أحدهما  
فى كامل الآخر فى أصل  
المسألة أو مبلغها بالمول إن  
عالت لأن ذلك جزء السهم كما  
سأتى (وتخذ جميع العدد  
المتأين من المثبتين للآخر  
(واضرب به) فى) العدد  
(الثانى) المتأين له فاحصل  
فهو جزء السهم فاضرب به فى  
أصل المسألة إن لم تقل وفى

كأنما قد اخبرنا كائناً وأربعة أو ستة وأن بقى شئ فإن بقى غير واحد كأنما توافقن كاربعة  
وستة وأن بقى واحد ولو بعد الطرح مرتين كأنما يتباين كاربعة وخسة أو تسعة فإن المدار  
فى التباين على بقا واحد بعد طرح الأصغر من الآخر وقد طرح بهذا لك ما بقى إلا أكبر  
من الأصغر كاربعة وسبعة فالتباين لا طرح إلا ربعه من السبعة ثم طرح ما بقى للسبعة من  
الأربعة بقى واحد فقد علمت طريق معرفة التداخل وطريق معرفة التوافق وطريق  
معرفة التباين وأما التفاضل فواضح لا يحتاج معرفته لطريق أه أمر بتوضيح من الزيات  
(قوله إذا علمت النسبة الخ) أشار بذلك إلى أن قول المصنف هذا جواب شرعاً مقدرة  
قوله إذا علمت النسبة الخ وقوله من هذه النسب أى الرابع التى هى التفاضل والتناسب  
والتوافق والتباين وقوله بين المثبتين طرفاً للنسبة وقوله من رؤس الفريقين أى عند  
مساواة كل فريق لسهامه وقوله أو أوافقهما أى عند موافقة كل فريق لسهامه وقوله  
أو رؤس فريق وفريق آخر أى عند مساواة فريق لسهامه وموافقة الفريق الآخر  
لسهامه (قوله فخذ من المعددين الخ) قد علمت أنه جواب شرعاً مقدرة الشارح بقوله  
إذا علمت النسبة الخ (قوله فيكون المأخوذون السهم) أى كما علم من محرم قوله فذلك جزء  
السهم فاحصله وقوله فاضرب به فى أصل المسألة أى بدون عول كما هو ظاهر ويمكنه يقال  
فما بهد (قوله وتخذ من المثبتين) أى من المعددين المثبتين (قوله واضرب به فى المثبتين  
المتوافقين) أى فى صورة المثبتين المتوافقين فليس المراد أنهما مضروبان كما لا يخفى  
(قوله فى العدد الآخر) متعلقاً بضرب (قوله واسلك بذلك الخ) يحتمل أن المعنى واسلك  
بذلك الضرب أى ضرب الوفاق فى الموافق أو وضع الطرائق وهذا أولى مما ذكره الشارح  
لأنه بقى (قوله فإن النتائج الخ) على تفسير النتائج الطرائق بأوضاعها (قوله وذلك بأن تضرب  
ما حصل الخ) أى واسلك الخ الطرائق وأوضاعها فيحقق بأن تضرب ما حصل الخ وهذا  
محل يستلزم التكرار فى كلام المصنف لأنه قال بعد واضرب به فى الأصل الذى تأصله فيكون  
على المحل المذكور عكراً بالنسبة لصورة التوافق مع قوله واسلك بذلك الخ نتيجة  
الطرائق فالأولى المحل الذى ذكرناه (قوله للآخر) متعلق بالمتأين (قوله ولاتأين)  
أى ولا تظهر للغير ما بهد مع انطوائه على خلافه وهذا هو المراد بقوله أى لا تصانع  
وإنما شئ من ذلك لأنه تعالى لكن النفاق هو الذى يروج فى هذا الزمان وما يعزى  
لرخصته هذان البتتان

فإن كل حصة متساوية وطعم الخ لعل لو مذاق  
له سوق بضاعة نفاق \* فناق فالنفاق له نفاق

والمتن عن عبد الله بن يسلم المال وقال له ذلك لما داهنة ومصابة ومواراة وأما بذل  
المال ليس له الدين فهو مودع مسمى مواراة وفى الحديث بعثت عداوة الناس وفى مسند  
الفرزدوس عن ابن مسعود من عاش مداراً يمانته هذا أه المولوة وحفى مع زيادة  
(قوله قال القرطبي الخ) استدلال على التفسير وقوله المداينة والادهان الخ صريحه  
أنهما مترادفان وقوله وقيل الخ صريحه أنهما غير مترادفين لأنه فسر المداينة بالمواراة

٢٨ ششورى مبلغها بالمول إن عالت (ولاتأين) أى لا تصانع قاله علي رحمه الله



والادهان بالقش (قوله فذلك الخ) هذا راجع لجميع النسب السابقة وقوله أى  
 ما حصلته من النسب الأربعة المتناسب أن يقول من المتناسبات الأربعة ويمكن أن يقدر  
 مضاف في كلامه أى من ذى النسب الأربعة (قوله وهو) أى ما حصلته وقوله أحد  
 المتماثلين أى فيما إذا كان هناك تماثل كما قال المصنف فخذ من المتماثلين واحدا  
 وقوله وأكبر المتدخلين أى فيما إذا كان هناك تدخل وسرعته بالتناسب كما قال  
 المصنف وتخذ من المتساويين الزائدا وقوله ومسطح وفق الخ أى وحاصل ضرب وفق أحد  
 المتوافقين فى كامل الآخر فيما إذا كان هناك توافق كما قال المصنف واضرب جميع الوفاق  
 فى الموافق وقوله ومسطح المتباينين أى وحاصل ضرب أحد المتباينين فى الآخر فيما إذا  
 كان هناك تباين كما قال المصنف وتخذ جميع العدد المتباينين واضربه فى الثانى ولانها  
 (قوله جزء الخ) خمر اسم الإشارة وقوله أى خط أى نصيب (قوله من أصل المسئلة)  
 أى السكائن من أصل المسئلة ان لم تعل أخذها بعد (قوله من التصحيح) أى من المصحح  
 وهو متعلق بمخط (قوله ووجه تسميته بذلك) أى ووجه تسميته ما حصلته من المتناسبات  
 الأربعة يحجزه السهم أى بهذا اللفظ وقوله أى إلى المال والثان وقوله اذا قسم الجميع  
 أى الذى صحته بالضرب وقوله على الأصل أى أصل المسئلة وقوله تاما أى حال كونه  
 تاما ان لم يتصل وقوله أو باثلا أى أو حال كونه باثلا ان حالت وقوله نرج هو أى  
 ما حصلته من المتناسبات (قوله لان المحاصل الخ) على لقوله نرج هو وقوله من الضرب  
 أى ضرب أحد العددين فى الآخر وهما قد ضربت ما حصلته فى أصل المسئلة ان لم تعل وفى  
 مبلغها بالعلول ان حالت وقوله على أحد المضروبين وهما أصل المسئلة تاما أو باثلا  
 وقوله نرج المضروب الآخر وهما ما حصلته ومثال ذلك زوج وست شقيقات فهذه  
 المسئلة من ستة وقول لسبعة للزوج النصف ثلاثة ولا شقيقات للثان أربعة وهى لا تنقسم  
 عليهم وتوافق عددهن بالنصف فتدلى وتنفقا وهى ثلاثة وتضرب فى المسئلة بعولها وهى  
 سبعة بمحصل واحد وعشرون فاذا قسمت هذا المخرج على سبعة نرج لكل سهم منها ثلاثة  
 فهى جزء السهم (قوله والمطلوب القيمة) أى والفرص منها وقوله نصيب الواحد من  
 المقسوم عليه أى نصيب السهم الواحد حال كون ذلك الواحد بعض المقسوم عليه الذى هو  
 أصل المسئلة ان لم تعل ومبلغها بالعلول ان حالت كالسبعة فى المثال السابق وقوله من جملة  
 المقسوم متعلق بنصيب كافى الخفى (قوله والواحد من المقسوم عليه) مئة أو أخرى جملة قوله  
 يسمى سهمها وأما قوله وهو الأصل أو المنتهى إليه بالعلول فجملة تعترضة تصديها تفسير  
 المقسوم عليه بالضمير حائلا عليه والمراد أصل المسئلة بالعلول ان لم تعل والمنتهى إليه بالعلول  
 ان حالت وقوله والخمسة مئة أو أخرى جملة قوله يسمى جزءا وقوله فذلك قبل جزؤ السهم أى  
 فلما ذكر من ان الواحد من المقسوم عليه يسمى سهمها والخمسة مئة يسمى جزءا قبل ما جعلته جزء  
 السهم وقوله أى حظ الواحد تفسير بجزء السهم فخط تفسير بجزء والواحد تفسير للسهم  
 وقوله من الأصل أو المنتهى إليه أى السكائن من أصل المسئلة بالعلول ان لم تعل أو  
 المنتهى إليه بالعلول ان حالت (قوله واحفظه) هو ثابت فى بعض الفسخ ولا يستقيم النظم

المساكنة والادهان المصانة  
 وقيل داهنت بمعنى وأرقت  
 وأدهنت بمعنى غششت  
 (فذلك) أى ما حصلته فى  
 النسب الأربعة وهو واحد  
 المتماثلين وأكبر المتدخلين  
 ومسطح وفق أحد المتوافقين  
 فى كامل الآخر ومسطح  
 المتباينين (جزء) أى حظ  
 (السهم) أى واحد من أصل  
 المسئلة أو مبلغها بالعلول  
 ان حالت من التصحيح ووجه  
 تسميته بذلك كما قال ابن  
 الهيثم رحمه الله انه اذا قسم  
 المصحح على الأصل تاما أو  
 باثلا نرج هولان المحاصل  
 من الضرب اذا قسم على أحد  
 المضروبين نرج المضروب  
 الآخر والمطلوب القيمة  
 ونصيب الواحد من المقسوم  
 عليه من جملة المقسوم  
 والواحد من المقسوم عليه  
 وهو الأصل أو المنتهى إليه  
 بالعلول يسمى سهمها والخمسة  
 مئة أى ذلك قبل جزء  
 السهم أى حظ الواحد من  
 الأصل أو المنتهى إليه  
 (فاحفظه) أى جزء السهم  
 الذى كوروا حفظه (واحذر

الاصل منه كما هو المحفوظ (قوله هدت) جملة معترضة بين الفعل وهو احدى ومفعوله وهو  
 أن تضل عنه غرضه بها الدعاء للواقعة على هذه المقدمة (قوله في الاصل) أى أصل  
 المسئلة (قوله وما حصل) تيسير (قوله فهو ما نصع منه المسئلة) لتعليل لما قبله فكانه قال  
 لانه الذى تضع منه المسئلة (قوله وادع) الضمير يعود لما انضم وما حصل ولذلك قال  
 الشارح أى ما حصل وانما لم يقل أى ما انضم وما حصل لما علمت ان ما انضم من تيسير  
 لما انضم فهو عنه (قوله وهو) أى ما حصل وقوله بين الورثة طرف لا قسمه (قوله من  
 الوجوه التى الخ) وقد ذكر في الاثر وجه واحد وهو ما ان شئت (قوله منها الخ) ومنها  
 أن تقسم جزء السهم على عدد الصفين ثم تضرب الخارج في النصيب من الاصل يخرج  
 نصيب كل واحد من ذلك الصنف في ثلاث نبات واخوين اولاب اصلها ثلاثة  
 يخرج الثلثين فليبات الثلثان اثنان وهما لا يقسمان على ثلاثة ويأبى اثنان والاخوين  
 واحد لا يتقسم عليهما ويأبى وبين الرؤس بعضها مع بعض يتأبى فاضرب ثلاثة في اثنين  
 ستة وهي جزء السهم ثم تضربها في أصل المسئلة وهو ثلاثة فثلاثة عشر فاذا قسمت جزء  
 السهم وهو ستة على عدد النبات وهو ثلاثة خرج لكل واحد اثنان واذا ضربت الخارج  
 وهوانتان في نصيب النبات من الاصل وهوانتان يخرج أربعة وهي نصيب كل بنت واذا  
 قسمت جزء السهم وهو ستة على الاخوين يخرج لكل واحد ثلاثة واذا ضربت الخارج في  
 نصيب الاخوين من الاصل وهو واحد يثنى ثلاثة وهي نصيب كل أخ ومنها غير ذلك من  
 الوجوه التى ذكرها في الاثر (قوله ان تضرب حصة كل فريق الخ) فنصيب النبات في  
 المثال السابق من الاصل اثنان تضرب في جزء السهم وهو ستة تحصل اثنا عشر لكل بنت  
 أربعة والاخوين واحد تضرب في جزء السهم وهو ستة ب ستة لكل أخ ثلاثة وهذا الوجه  
 هو أصل الوجوه وأجمعها وأفضلها ومن ثم اقتصر عليه الشارح كما في الاثر (قوله  
 من أصل المسئلة) أى لا حول ان لم تعلم وجوها ان عالت (قوله فان كان الفريق شخصاً  
 واحداً اخذ) أى لان الشخص الواحد يتقسم عليه نصيبه دائماً وقوله وان كان جماعة  
 فاقسم الخ أى وان كان الفريق جماعة فاقسم الخ ففي أم وثلاثة أخوة لام وعم اصلها ستة  
 لام واحد وللثلاثة أخوة لا اثنان لا يقسمان ويأبى اثنان والساقى لهم فاضرب ثلاثة في  
 أصل المسئلة وهو ستة يخرج ثمانية عشر فنصيب الأم واحد من الاصل بضرب في جزء  
 السهم وهو ثلاثة ثلاثة تأخذها الأم لاثنا عشر واحد ونصيب الاخوة من الاصل اثنان  
 بضربان في جزء السهم وهو ثلاثة ستة لكل واحد اثنان ونصيب العم ثلاثة من الاصل  
 تضرب في جزء السهم وهو ثلاثة تسعة تأخذها العم لانه شخص واحد (قوله فالقسم اذا  
 صحيح) أى فقمك المسئلة بين الورثة اذا حصصها بالقواعد السابقة صحيح لا منكسر (قوله  
 يعرفه) أى يعرف كونه صحيحاً (قوله قال القرطبي الخ) ذكر لا يحصى ثلاثة اثنان فقول  
 الذى لا يقدر الخ أى كالأخوس وهذا هو المعنى الأول وقوله الذى لا يقص الخ الواو بمعنى  
 أولان هذا هو المعنى الثاني وقوله ولا يثنى تفسير وقوله الذى في لسانه الخ الواو بمعنى  
 أولان هذا هو المعنى الثالث وقوله بحجة أى لكنه كابدال الكاف باللام وقوله وان

هدت أن تضل وفي بعض  
 النسخ أن تزيغ عنه  
 واضرب أى جزء السهم  
 المذكور في الاصل ان لم  
 يعلم وجه له ان قال وفي  
 قوله (الذى تأصلاً) تأكيد  
 لاصالته (واحد) أى  
 اضبط ما انضم وما حصل  
 بالاضرب فهو ما نصع منه  
 المسئلة وافصح أى ما حصل  
 وهو ما صحت منه المسئلة بين  
 الورثة فوجه من الاوجه التى  
 ذكرها القرطبي وذكر  
 بعضها في شرح الترتيب  
 منها ان تضرب حصة كل  
 فريق من أصل المسئلة في  
 جزء السهم فان كان الفريق  
 شخصاً واحداً اخذ وان  
 كان جماعة فاقسمه على  
 عددهم يخرج ما لكل وارث  
 مما صحت منه المسئلة  
 فالقسم اذا صحيح لانك  
 قد حصصت المسئلة بالقواعد  
 السابقة وهى قواعد خمسة  
 (بصرفه الاصح) قال  
 القرطبي رحمه الله تعالى  
 الاصح الذى لا يقدر على  
 الكلام أصلاً والذى  
 لا يقص ولا يثنى كلامه  
 والذى في لسانه بحجة وان

أقصم بالجمعة أى وان تكلم بالكلام القصص بالجمعة (قوله والقصص) عطف على الاصح  
وقوله البليغ أى لغة وفى الاصطلاح من له ملكة يقتدي بها على الاتيان بالكلام القصص  
ولا يلزم من ذلك ان يكون بليغا لان البليغ من له ملكة يقتدي بها على الاتيان بالكلام  
البليغ والبلاغة هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته فيستلزم فيها زيادة على  
الفصاحة المطابقة لمقتضى الحال (قوله قال القرطبي الخ) غرضه بذلك الاستدلال على  
تفسير القصص بالبليغ لغة (قوله واذا فهمت ما ذكر) أى من الظن بين الرؤس والسهام  
واثبتت المساب ووفق الموافق والظن بين الرؤس المتشبه بعضها مع بعض واحد فاحد  
المائة اثنين واكبر المتداخلين وحاصل ضرب وفق احدا المتوافقين فى الآخر وحاصل ضرب  
احدا المتباينين فى الآخر الى آخر ما سبق وقوله فاعلم ان الانكسار على فريقين الخ حساب  
الشريطا (قوله فه اثنتا عشرة صورة) ساقى عند لها حتى عشر مثالا (قوله وذلك لان كل  
فريق الخ) أى وكون الانكسار على فريقين فه اثنتا عشرة صورة ثابت لان كل الخ فذلك  
مستند أو خبره محذوف تقديره ثابت وقوله لان كل الخ تعطيل للغير المحذوف (قوله فهذه ثلاثة  
احوال) لان الظن بين الرؤس والسهام وان كان يتغير فقط وهما المايئة والموافقة  
لكن امان بيان كل فريق سهمه واما ان يوافق كل فريق سهمه واما ان يتباين فريقا  
سهمه ووافق فريقا آخر سهمه كما أقصم بها الشارح (قوله والاثنتان) أى اللذان هما  
حد للفرقتين أو وقفاهما أو عدد فريق وفريق آخر كما يصح بذلك قوله فى تلك  
الاحوال الثلاثة (قوله فلا يتخلون من واحدة منها) أى من النسب الاربع التى هى  
التخالف والتداخل والتوافق والتباين (قوله وأربعة فى ثلاثة) أى مضمومة فى ثلاثة  
وقوله باثني عشر أى قائمة من ضرب أربعة فى ثلاثة (قوله وان نظرت باعتبار العول وعدمه)  
أى وان نظرت للصور المذكورة مع اعتبار العول وعدمه فالباية بمعنى مع أو متبادلة باعتبار  
العول وعدمه فالباية للالاسية (قوله كانت الصور أربعة وعشرين) أى قائمة من ضرب  
اثنين حال العول وعدمه فى اثني عشر (قوله وان نظرت باعتبار الاصول) أى ما عدا اصل  
اثنين كما أنه عليه الشارح بعد بقوله ثم اعلم ان الانكسار الخ قوله زادت الصور على أربعة  
وعشرين أى فتبلغ ستا وتسعين بضرب عدد الاصول الثمانية فى الصور الاثني عشر قطع  
الظن عن العول وعدمه لان العول لا يجرى فى جميع الاصول وان نظرت للعول وعدمه  
وان كان العول لا يجرى فى الكل وضربت الثمانية فى الاربعة والعشرين بلغت الصور  
مائة واثنين وتسعين لكن الصور حينئذ تكون بعضها غائبا لما علمت من أن العول  
لا يجرى فى الجميع والصور الواقعة مائة واثنان وثلاثون لان الستة والاثني عشر والاربعة  
والعشرين تغرب فى اربعة وعشرين باعتبار العول وعدمه لان العول قد يجرى فيها  
يحصل اثنان وتسعون والثلاثة والاربعة والخامسة والسادسة والثلاثة والعشرين  
فى اثني عشر باعتبار عدم العول فقط لان العول لا يجرى فيها يحصل ستون فاذا ضمت لها  
تقدم كان المجموع مائة واثنين وثلاثين صورة فتدبر (قوله ثم اعلم ان الانكسار على فريقين  
لا يتأتى فى أصل اثنين) أى لان هذا الاصل لا يقوم الا من النصفين كزوج وأخت شقيقة

أقصم بالجمعة (والقصص)  
البليغ قال القرطبي أيضا  
فصح بالضم فصاحة صار  
فصحا أى بليغا انتهى وإذا  
فهـ مت ما ذكر فاعلم ان  
الانكسار على فريقين فيه  
اثنتا عشرة صورة وذلك لان  
كل فريقين امان تباينه  
سهامه واما ان توافقه واما  
أن توافق فريقا سهمه  
وتباين فريقا سهمه فهذه  
ثلاثة احوال كما تقدم  
والاثنتان فى تلك الاحوال  
الثلاثة اذا تطلعت بينهما  
بالنسب الاربع فلا  
يتخلون من واحدة منها  
وأربعة فى ثلاثة باثني عشر  
وان نظرت باعتبار العول  
وعدمه كانت الصور اربعة  
وعشرين وان نظرت باعتبار  
الاصول زادت الصور ثم  
اعلم ان الانكسار على  
فريقين لا يتأتى فى أصل  
اثنين

أولاب أو من النصف وما بقى كينت وعم ومستحق النصف لا يكون الا واحدا وكل عدد  
يضع على الواحد ولا يقع الانكسار على فربق واحد في أصل اثنين الا اذا كان هناك  
نصف وما بقى وكان مستحق ما بقى متعددا كما في مسئلة بنت وعين اه شرح كشف  
القوامض ببعض تصرف افاد في الاوالة (قوله وبتاقي فمساعد من الاصل) أي وهو  
ثمانية لانها تسعة خرج منها أصل اثنين (قوله اذا تقرر ذلك فليتمل للانكسار على فربقين  
باتي عشر مثلا) أي لان صورته اثنا عشر كما تقدم وقد بدأ بأصل ثلاثة وترك أصل اثنين  
لماسق من أنه لا يتبقى فيه الانكسار على فربقين وفي أصل أربعة وثلاث بأصل ستة الخ  
كما يعلم بتسبع عبارة الشارح (قوله في ثلاثة أخوة لأم وثلاثة أعمام الخ) فثلاثة أخوة  
لأم الثلث واحد وهو لا ينقسم على الثلاثة ويأينها للثلاثة أعمام الباقى وهو اثنان  
لا يتقسمان على ثلاثة ويأينان بين الثلاثة أخوة لأم وبين الثلاثة أعمام فمثل فيمكن  
بأحدهما وهو ثلاثة فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ثلاثة تسعة ومنها تصح  
كما ذكره الشارح (قوله أصلها ثلاثة) أي يخرج الثلث الذي للثلاثة أخوة لأم (قوله  
وخرسهمها ثلاثة) أي التي هي عدد رؤس أحد الفربقين وقوله للثلاثة في المباشرة أي  
للمباشرة بين الرؤس بعضها مع بعض فانه ثلاثة وثلاثة وهما ثمان في حال المباشرة بين  
كل فربق وسهامه وفي معنى مع وهكذا يقال فمساعد (قوله وتصح من تسعة) فثلاثة  
أخوة لأم واحد في ثلاثة بثلاثة لكل واحد منهم واحد وللثلاثة أعمام اثنان في ثلاثة ستة  
لكل واحد منهم اثنان (قوله وفي زوجتين ثمانية أعمام الخ) فلزوجتين الربع واحد  
وهو لا ينقسم على الزوجتين ويأينها وللمباشرة أعمام الباقى وهو ثلاثة لا ينقسم على  
الباقية ويتأينها بين الاثنين عدد الزوجتين وبين الثمانية عدد الاعمام تدل على فيمكن  
بأكبرهما وهو ثمانية فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو أربعة فاثنتين وثلاثين  
ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها أربعة) أي يخرج الربع الذي للزوجتين (قوله  
وخرسهمها ثمانية) أي التي هي عدد رؤس الاعمام وقوله للدخلة في المباشرة أي  
للدخلة بين الرؤس بعضها مع بعض فان الاثنين دخلا في الثمانية في حال المباشرة بين  
كل فربق وسهامه (قوله وتصح من اثنين وثلاثين) فالزوجتين واحد في ثمانية فاثنتين لكل  
واحدة أربعة وللأعمام الثمانية ثلاثة في ثمانية أربعة وعشرين لكل واحد ثلاثة (قوله  
وفي أربع جدات وستة أعمام الخ) فللأربع جدات السدس واحد وهو لا ينقسم على  
أربع جدات ويأينها وللسبعة أعمام الباقى وهو خمسة لا ينقسم على الستة أعمام وتأينها  
وبين الأربع عدد الجدات وبين الستة عدد الاعمام توافق بالنصف فتضرب نصف  
أحدهما في كامل الآخر باتي عشرون هي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ستة  
بائنتين وسبعين ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة) أي يخرج السدس الذي  
للجدات (قوله وخرسهمها اثنا عشر) أي عدد المحاصل من ضرب نصف أحد العددين في  
الآخر وقوله لوافقة في المباشرة أي لوافقة بين الرؤس بعضها مع بعض في حال المباشرة  
بين كل فربق وسهامه (قوله وتصح من اثنين وسبعين) فللأربع جدات واحد في

و يتاقي فمساعد من  
الأصول اذا تقرر ذلك  
فليتمل للانكسار على  
فربقين باتي عشر مثلا  
ثلاثة أخوة لأم وثلاثة أعمام  
أصلها ثلاثة وخرسهمها  
ثلاثة ثمانية في المباشرة  
وتصح من تسعة وفي زوجتين  
وثمانية أعمام أصلها أربعة  
وخرسهمها ثمانية للدخلة  
في المباشرة وتصح من  
اثنتين وثلاثين وفي أربع  
جدات وستة أعمام أصلها  
ستة وخرسهمها اثنا عشر  
للموافقة في المباشرة وتصح  
من اثنين وسبعين

عشر باقى عشر لكل واحدة ثلاثة وللسنة اعمام خمسة فى اثني عشر بستان لكل واحد  
عشرة (قوله وفى اربع زوجات خمسة بستان الخ) فلا يربع زوجات الثمن واحده وهو لا ينقسم  
على الاربع ويمايه او الخمسة بستان الباقى وهو سبعة لا تنقسم على النخبة وتباينها وبين  
الاربع عدد الزوجات وبين النخبة عدد البستان ثمانية فمضرب احدى العسدين فى الآخر  
بعشرين وهى جزء السهم فنضرب فى اصل المسئلة وهو ثمانية مائة وستين ومنها اصبح كما  
ذكره الشارح (قوله اصلها ثمانية) أى يخرج الف الف الذى للزوجات (قوله وجزءها  
عشرون) أى عدد المحاصل من ضرب احدى العسدين فى الآخر (قوله للمباينة فى المسألة  
أى للمباينة بين الرؤس بعضها مع بعض فى حال المباينة بين كل فريق وسهامه فقد عها  
البستان (قوله وتصح من مائة وستين) فلا يربع زوجات واحد فى عشرين بعشرين لكل  
واحدة خمسة وللمسألة بستان سبعة فى عشرين مائة وأربعين لكل واحد ثمانية وعشرون  
(قوله وتصح مائة) أى لأنها كما نجر الاسم أى الشديد تحقق الشدة فيها أو أسطى عموم  
البستان فيها (قوله وكذا كل مسئلة الخ) أى ومثل ذلك نعى المذكورين المسئلة السابقة  
كل مسئلة الخ فتصحى بالصماء (قوله وفى أم وأربعة أخوة لأم وعشرون فى ثمانين الخ) فلا لام  
السدر واحد وللاربعة أخوة لأم الثلث اثنان وهما لا ينقسمان على الأربعة بواقعها  
بالنصف فتد الأربعة لاثنتين وللاثمان شقيقات اثنان أربعة فعال على الثلاثة المابقة  
بواحد قصير أربعة وهى لا تنقسم على الثمانية وتوافقا بالربع فتد الثمانية لاثنتين وبين  
الوقوفين ثمانين فكيفى ثاتين فهما جزء السهم فنضربان فى المسئلة بواقعها وهى سبعة بأربعة  
عشر ومنها اصبح كما ذكره الشارح (قوله اصلها ستة) أى يخرج السدس الذى للام واما  
مخرج كل من الثلث والثلثين فداخل فى مخرج السدس (قوله وقول لسبعة) أى لتكمل  
الثلثين للشقيقات (قوله وجزءها ثمانين) أى عدد احدى الوقفين (قوله للمباينة فى  
الموافقة أى للمباينة بين الرؤس بعضها مع بعض فى حال الموافقة بين كل فريق وسهامه  
(قوله وتصح من أربعة عشر) فلا لام واحد فى اثنين ثاتين وللاربعة أخوة لأم اثنان فى اثنين  
بأربعة لكل واحد منهم واحد وللاثمان شقيقات أربعة فى اثنين ثمانية لكل واحد منهم  
واحد (قوله ولو كانت الاخوة لأم فيها ثمانية أيضا) أى كان الشقيقات ثمانية (قوله  
كانت مثلا للداخلة فى الموافقة أى لأنه حينئذ يكون بين الثمانية أخوة لأم وبين الاثنين  
سهمهم توافق بالنصف فتد الثمانية لنصفها أربعة مع كون الثمان شقيقات تدلر بها  
اثنين وبين الأربعة والاثنين داخل فى حال الموافقة بين السهام والرؤس (قوله وكان جزء  
سهمها أربعة أى عدد وفى الاخوة لأم (قوله وتصح من ثمانية وعشرين أى لضرب  
أربعة فى سبعة وحاصلها مائة كقلام واحد فى أربعة مائة وللثمانية أخوة لأم اثنان فى  
أربعة ثمانية لكل واحد منهم واحد وللاثمان شقيقات أربعة فى أربعة ثمانية عشر لكل  
واحدة ثمان اثنان (قوله ولو كانت الشقيقات) أربعة وعشرين وأولاد الأم ثمانية مع الأم  
كانت مثلا للموافقة فى الموافقة) أى لأنه حينئذ يكون بين الشقيقات وسهامها توافق  
بالربع فتد الأربعة والعشرون إلى ربعها ستة مع كون الاخوة لأم تدلر لنصفها أربعة

وفى اربع زوجات وخمسة بستان  
اصلها ثمانية وجزءها  
عشرون للمباينة فى المباينة  
وتصح من مائة وستين  
وتصحى مائة وكذا كل  
مسئلة الخ البستان أى بين  
كل فريق وسهامه وبين  
الفرق بعضها بعضا وفى أم  
وأربعة أخوة لأم وعشرون  
شقيقات اصلها ستة وتصح  
للمباينة وجزءها ثمانين  
من أربعة عشر ولو كانت  
الاخوة لأم فيها ثمانية  
أيضا كانت مثلا للداخلة  
فى الموافقة وكان جزءها  
أربعة وتصح من ثمانية  
وعشرين ولو كانت  
الشقيقات أربعة وعشرين  
وأولاد الأم ثمانية مع الأم  
كانت مثلا للموافقة فى

وبين الستة والاربعة توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثني عشر  
وهي جزء السهم فتضرب في المسئلة بعولها وهي سبعة بأربعة وعثمانين ومنها تصح كذا  
الشارح وقوله وكان جزء سهمها اثني عشر أي عند حاصل ضرب فوق أحد المبتدئين من  
الوقوفين في كامل الآخر وقوله وتصح من أربعة وعثمانين أي لضرب اثني عشر في خمسة  
وحاصله ما ذكره لأم واحد في اثني عشر باثني عشر ولثمانية الأخوة لأم إنسان في اثني عشر  
بأربعة وعشرين لكل واحد منهم ثلاثة وللأربعة والعشرين شقيقة أربعة في  
اثني عشر بمائة وأربعين لكل واحد منهن اثنتان (قوله وفي زوج وأربعة أخوة لأم  
واثنتي عشرة شقيقة الخ) فلزوج النصف الثلاثة وللأربعة أخوة لأم الثلاث اثنتان وهما  
لا ينقسمان على الأربعة وبوافقتهما بالنصف فترد الأربعة لاثنتين بقي واحد وبالع  
ثلاثة لتكميل الثلاثين أربعة للشقيقات وهي لا تنقسم على اثني عشرة وبوافقهما  
بأربع فترد الاثنتي عشرة الثلاثة وبين الأثنين والثلاثة ثمانين فتضرب اثنتين في  
ثلاثة وستة وهي جزء السهم فتضرب في المسئلة بعولها وهي تسعة بأربعة وعشرين ومنها  
تصح كذا كره الشارح (قوله أصلها ستة) أي لأنها المحاصلة من ضرب مخرج النصف  
في مخرج الثلث أو الثلثين وقوله وتعمل التسعة أي لتكميل الثلاثين للشقيقات كما  
(قوله وجزء سهمها ستة) أي عدد المحاصل من ضرب أحد الوقفين في الآخر ثمانين  
وقوله لا يابنة في الموافقة أي للباينة بين الرؤس بعضها مع بعض في حال الموافقة بين كل  
فرق وسهامه (قوله وتصح من أربعة وعشرين) أي لضرب ستة في تسعة وحاصله ما ذكر  
فلزوج ثلاثة في ستة بمائة وعشرون وللأربعة أخوة لأم اثنتان في ستة باثني عشر لكل واحد  
ثلاثة والاثنتي عشرة شقيقة أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل واحدة اثنتان (قوله وفي  
زوجة وأربع جدات وعين الخ) فلزوج أربعة أربع ثلاثة وللأربع جدات السدس  
اثنتان وهما لا ينقسمان ما بين وبوافقهما عددهن بالنصف فترد الأربع لاثنتين وللعمين  
الباقين وهو ستة وهي غير منقسمة على ما بينة لهما وبين وفق الجدات وبين  
العمين قائل فكيف يانين فهما جزء السهم وبضربان في أصل المسئلة وهو اثنا عشر بأربعة  
وعشرين ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله أصلها اثنا عشر) أي لأنها المحاصلة  
من ضرب وفق مخرج الأربع في كامل مخرج السدس أو بالتكس وقوله ولا حول فيها  
أي لعدم الاحتياج إليه (قوله وجزء سهمها اثنتان) أي لهما عدد أحد المتماثلين من  
وفق أحد الصنفين وعبد الآخر كما رخصه الشارح بقوله لأن نصيب الجدات الخ (قوله  
وتصح من أربعة وعشرين) أي لضرب اثنتين في اثني عشر وحاصله ما ذكره فلزوجة ثلاثة  
في اثنتين وستة وللأربع جدات اثنتان في اثنتين بأربعة لكل واحدة منهن واحد وللعمين  
سبعة في اثنتين بأربعة عشر لكل واحد منهما سبعة (قوله فهذا مثال المائثة) أي بين  
وفق فرق وعدد فرق آخر وقوله في موافقة الخ أي في حال موافقة الخ (قوله وفي أربع  
زوجات واثنين وثلاثين بنتا وأربعين الخ) فلأربع زوجات الأربع ثلاثة وهي لا تنقسم  
على الأربع وثلاثين بنتا واثنين وثلاثين بنتا لثلاثين بنتا وستة عشر وهي لا تنقسم على الاثنين

الوافقة وكان جزء سهمها  
اثني عشر وتصح من أربعة  
وعثمانين وفي زوج وأربعة  
أخوة لأم واثنتي عشرة شقيقة  
أصلها ستة وتعمل للتسعة  
وجزء سهمها ستة لمائة في  
الموافقة وتصح من أربعة  
وعشرين وفي زوجة وأربع  
جدات وعين أصلها اثنا  
عشر ولا حول فيها وجزء  
سهمها اثنتان لأن نصيب  
الجدات وهو اثنتان ووافق  
عددهن بالنصف ونصف  
الأربعة اثنتان ونصيب  
العمين وهو ستة مائة  
لعددهما واثنتان واثنتان  
مماثلان فكيف يانين  
منهما فجزء السهم كما قلنا  
وتصح من أربعة وعشرين  
فهذا مثال المائثة في  
موافقة أحد الصنفين  
سهامه ومباينة الآخر ساهمه  
وفي أربع زوجات واثنين  
وثلاثين بنتا وأربعين

وثلاثين ووافقها بنصف الثمن فتمد الاثنان وثلاثون لنصف ثمنها اثنان وبين الاربع  
عدد الزوجات والاثنين عدد وفق الثمن تدخل فيكثي بالا كبر وهو الاربع ففي جزء  
السهم وللاربون السدس في حال لها ثلاثة لتكميل سدسها فاصل المسئلة من أربعة  
وعشرين وعالتاسعة وعشرين وتضرب جزء السهم وهو أربع في المسئلة بعولها وهي  
سبعة وعشرون بمائة وعشانية ومنها تصح كاذ كره الشارح (قوله اصلها أربعة وعشرون)  
أي عدد حاصل من ضرب وفق خرج الثمن في كامل خرج السدس أو بالعكس وقوله  
تدول السبعة وعشرين أي تنقسم السدسين للاربون اذ لم يبق لها بعد الثمن والثلاثين الا  
خمس في حال لها ثلاثة (قوله وجزء سهمها أربعة) أي عدد رؤس الزوجات تدخول  
عدد وفق الثمن فسه مع مائة أحد الصنفين مائة وموافقة الصنف الآخر مائة كما  
أشار لذلك بقوله لاندله الخ (قوله وتصح من مائة وعشانية) أي ضرب أربع في سبعة  
وعشرين وحاصله مائة كذا للاربوع زوجات ثلاثة في أربعة مائة في عشر لكل واحدة ثلاثة  
وللاثين وثلاثين بنسبة عشر في أربعة مائة وربع وستين لكل واحدة اثنان وللاربون  
عشانية في أربعة مائتين وثلاثين لكل واحد مائة وستة عشر (قوله وفي جذو جذتين  
لاندني واحدة منها مائة وستة أخوة الخ) فالعذتين الساس ثلاثة وهي لا تنقسم عليهما  
وتباينهما ولجذث الباقي خمسة وللمائة أخوة الباقي عشرة وهي لا تنقسم على السبعة  
ووافقها بالنصف فتمد السبعة ووافقها ثلاثة وبين الاثنين عدد المجدتين وبين الثلاثة عدد وفق  
الأخوة تباين فضرب أحد هما في الآخر ستة وهي جزء السهم فتضرب في ثمانية عشر التي  
هي أصل المسئلة بمائة وعشانية ومنها تصح كاذ كره الشارح واحترز بقوله تدل واحدة  
به من جامع الوادلت واحدة منها مائة فأنها تصحب به (قوله أصلها ثمانية عشر) أي على  
أربع لان فيها سدسها وثلث الباقي كجامر وقوله وجزء سهمها ستة أي عدد حاصل ضرب  
اثنين في ثلاثة أو بالعكس وقوله للباينة في مائة الخ أي للباينة بين الرؤس بعضها مع  
بعض فان اثنين عدد المجدتين تباين ثلاثة عدد وفق الأخوة مع مائة أحد الصنفين وهو  
أخذ نصيبه وموافقة الآخر وهو الأخوة نصيبه بالنصف كجامر (قوله وتصح من مائة  
وعشانية) فالعذتين ثلاثة في ستة بمائة عشر لكل واحدة تسعة والعذ خمسة في ستة  
ثلاثين وستة أخوة عشرة في ستة تسعين لكل واحد عشرة (قوله وفي أربع زوجات واثني  
عشر أخات تقا أولاب وجذو أم) فللأربع زوجات أربع تسعة وهي لا تنقسم على الأربع  
وتباينها وللام السدس ستة والعذ ثلث الباقي سبعة للاثني عشر أخا أربعة عشر وهي  
لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالنصف فتمد لاثنا عشر نصفها ستة وبين الأربعة عدد  
الزوجات وبين السبعة عدد وفق الأخوة توافق بالنصف فضرب نصف أحد هما في كامل  
الآخر باثني عشر وهي جزء السهم فتضرب في ستة وثلاثين أصل المسئلة بأربعة مائتين  
وثلاثين ومنها تصح كاذ كره الشارح (قوله أصلها ستة وثلاثون) أي لان فيها سدسا  
وربعها وثلث الباقي وتقدم أن أصلها ستة وثلاثون على الأربع وقوله وجزء سهمها اثنا عشر  
أي عدد حاصل من ضرب وفق الأربع في الستة أو بالعكس كما علمت وقوله لموافقة في

أصلها أربعة وعشرون وعول  
لسبعة وعشرين وجزء  
سهمها أربعة للاندله في  
مباينة أحد الصنفين نصيبه  
وموافقة النصف الآخر  
نصيبه وتصح من مائة  
وعشانية وفي جذو جذتين  
لاندني واحدة منها مائة  
وسنة أخوة أشقاء أولاب  
أصلها ثمانية عشر وجزء  
سهمها ستة للباينة في مباينة  
أحد الصنفين نصيبه  
وموافقة الآخر نصيبه  
وتصح من مائة وعشانية  
وفي أربع زوجات واثني  
عشر أخات تقا أولاب وجذ  
وأم أصلها ستة وثلاثون  
وجزء سهمها اثنا عشر  
للاوافة في مباينة أحد  
الصنفين نصيبه وموافقة

مباشرة الخ أي الموافقة بين الرأس وبعضها مع بعض فإن الأربع توافق الستة بالنصف مع  
 مباشرة أحد الستة من وهو الزوجات تسعة وهو وافقة الآخر وهو الاخوة تسعة (قوله  
 وشيخ من أربعائة واثنين وثلاثين) فلا أربع زوجات تسعة في اثني عشر جماعة وثمانية  
 لكل واحدة تسعة وعشرون وللأمة ستة في اثني عشر جماعة وتسعين وللأمة تسعة في اثني عشر  
 بأربعة وعشرين وللأمة عشر آخر أربعة عشر في اثني عشر جماعة وثمانية وتسعين لكل  
 واحد أربعة عشر (قوله فقد استوفيت الخ) تفريع على جميع ما تقدم من الأمثلة  
 (قوله مفرقة) أي حال كونها مفرقة (قوله لمعد أصل اثنين) أي لما تقدم لك من أن  
 الانكسار على فريقي لا يتأني في أصل اثنين (قوله فهذا الخ) تفريع على ما سبق  
 والمناسبتة تسميها من الإشارة بالقواعد التي ذكرها لظهور الاختصاص به وقوله جل والمغني  
 حيث ذكر هذه القواعد المذكورة جعل من الحساب وأما تفسيره بالأحكام التي ذكرها فلا  
 يناسب جعل الحمل عليه إلا بتقدير مضاف أي مدلول جعل أن قدر في الآخر أدال هذه  
 أن قدر في الأول (قوله من الحساب) أي بعض الحساب فن للتبعض والمجاز والمجرور صفة  
 مجمل متقدمة عليه وقوله في تفاصيل المسئلة الخ يلزم على كلامه ظرفية التي في نفسه لانه  
 تقدم له أولا تفسير الحساب بتأصيل المسائل وتخصيصها بحساب ما به من ظرفية الاجزاء في  
 السجل بأن يلاحظ في الحساب المطروف كل جزء من زوايه المدكورين وفي الطرف جهة  
 الجزئين كذا في هذا كلام الاستاذ المحقق وقد تقدم لك هناك أن الأولى نفس الحساب  
 بالقواعد المتعلقة بالتأصيل والتفصيل وعلى هذا فهو من ظرفية المتعلقة بالكسري في  
 المدق بالفتح قدس (قوله وما ينبغي عليه ذلك) أي التخصيص فقط لا هو والتأصيل كما قد  
 توهم لانه قد قسم ما ينبغي عليه ذلك بالنسب الأربع بين الأعداد والذي ينبغي على ذلك  
 التخصيص فقط كما لا يخفى (قوله وهو) أي ما ينبغي عليه ذلك وقوله النسب أي الأربع  
 (قوله جعل) خبر عن اسم الإشارة وقد علمت ما قبله على كلام الشارح من انه يحتاج  
 لتقدير مضاف (قوله والجملة مرادفة لكلام عند بعض النحاة) هو ما علمه الزمخشري  
 واختاره الكافي وهو ما ينبغي على اشتراط العائدة بالفعل فيها كالكلام فكل جملة  
 كلام وبالعكس ولا يريد على ذلك قولهم جملة الشرط مع أنها لا فائدة فيها وحدها لانه من  
 الجاز كناية علمه الأمر (قوله وأعم منه عند بعضهم) هو ما مضى عليه من هشام وهو  
 الأحسن كما قاله السلامة الأمر يمكن في الأول لأنه أن المختار هو الترادف وهذا  
 معنى على عدم اشتراط العائدة بالفعل فيها فكل كلام جملة ولا عكس عكسا فاقبيهما  
 العموم والمخصوص المطلق فيجتمعان في فوز بد قائم وتنفر د الجملة في نحو أن قام زيد  
 (قوله يأتي على مثالي الخ) أي يأتي على طريقته الخ وهذا صفة مجمل وقوله العمل في  
 الانكسار الخ ساقى توضيح ذلك في الشارح (قوله من غير تطويل الخ) مرتبط بقوله جل  
 كما تؤخذ من كلام الشارح ويحتمل أنه مرتبط بقوله يأتي على مثالي العمل وقوله بل  
 بالاختصار اضربا انتقال (قوله ولا اعتساف) هكذا في بعض النسخ وهو جيتد بوصول  
 المسئلة وفي بعض النسخ ولا اعتساف وهو جيتد بقطع المسئلة وهو الذي يظهر مما به قوله

الأربع خنصيه وتضع من  
 أربعائة واثنين وثلاثين  
 فقد استوفيت الأقسام  
 الاثني عشر بالأمثلة مفرقة  
 في جميع أصول المسائل  
 دعول وتغير دعول ما عدا  
 أصل اثنين قال المؤلف  
 وحده الله تعالى (فهذه)  
 أي الأحكام التي ذكرتها  
 (من الحساب) في تأصيل  
 المسئلة وتخصيصها وما ينبغي  
 عليه ذلك وهو النسب بين  
 الأعداد (جل) بفتح الميم  
 جمع جملة يسكنونها والجملة  
 مرادفة لكلام عند بعض  
 النحاة وأعم منه عند بعض  
 (يأتي على مثالي) أي تلك  
 الجملة (العمل) في الانكسار  
 على ثلاثة فرق وعلى أربعة  
 (من غير تطويل) في العمل  
 بل باختصار (ولا اعتساف)



بكر المحمزة أى ركوب  
 بخلاف الطريق بل هى على  
 الطريق المجادة بين الفرضين  
 والحساب (فاقنع) من القناعة  
 وهى الرضا باليسير من  
 العطاء من قولهم قنع بالكسر  
 قنوطا وقناعة اذا رضى  
 والا حادىث فى فضل القناعة  
 كثيرة شهيرة منها ما روى  
 الشيخ فى الزهد عن جابر  
 رضى الله تعالى عنه عن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم انه قال القناعة كنز  
 لا يفنى وفى النهاية لابن  
 الاثير رحمه الله حديث  
 عن من قنع وذلك من  
 طمع انتهى واما قنع بالفتح  
 فمضاهى سأل وقوله (جاء)  
 بنى) بالنسبة للجهول أى  
 وضع (فهو كافي) أى مضمون

بكر المحمزة ونون الاربعة اسقطوا المحمزة عليه قال فى القاموس هذف عن الطريق نصف  
 أى من باب ضرب مال وعدل كاعتسف وعتف ثم قال واعتسف سارا باليد لخط عسوى  
 اه افاده الاستاذ الحنفى (قوله أى ركوب بخلاف الطريق) تفسير للاعتساف وقوله  
 بل هى على الطريق المجادة ضربا انتقالا أى الجمل المذكورة على الطريق المستقيمة  
 فالصغير راجع للعمل وهذا يؤيد أن قوله من غير طول الخ مرتبط بقوله الجمل والمجادة  
 بمعنى المستقيمة قال فى المختار المجادة معظم الطريق والجمع جواد يشهد بالهدى والمراد هنا  
 المستقيمة كى جعلت (قوله فاقنع الخ) لا بد فى كلام المصنف من التفريد لان القناعة  
 معناها الرضا باليسير من العطاء فيكون معنى كلام المصنف فارض باليسير من العطاء بما  
 بين فليزمل التكرار فى المرضى به فمجرد عن بعض معناه او براديه الرضا فليس معنى فارض  
 بما بين (قوله من القناعة) أى ما نوزن من القناعة وقوله وهى الرضا باليسير ومبناها  
 الزهد فى الدنيا فان القناعة منها فوز والاستمرار فيها بغير تحقيق لمن علم أن المال متروك  
 لوارث أو مصاب بصادق أن يكون زهد فيها أقوى من رغبته وتركه أكثر من طلبه وإذا  
 أردت أن ترزده فيها فانظره عند من وفى يد من هم أن حلالها حساب وسرها عقاب ومن  
 طلبها فاته ومن نظر المأثمته ومن استغنى فيها فتن ومن افترق فمحرز ومن أحسن قول  
 الامام الشافى رضى الله عنه

أمتطامى فأرحت نفسى \* فان النفس طامعت تهون  
 وأحييت القنوع وكان ميتا \* فى أحبابه عرضى مصون  
 اذا طمع يحل بقلب عسى \* عليه مهانة وقوع علاهون

أفاده فى الاوالة (قوله من العطاء) أى من المعطى فهو اسم مصدر أعطى لكن بمعنى اسم  
 المفعول كما يؤخذ من كلام الاستاذ الحنفى (قوله من قولهم قنع بالكسر) حاصله أن قنع  
 بالكسر كرمى وزنا معنى وقنع بالفتح كمال وزنا ومعنى وقد قال بعضهم العبد حران قنع  
 أى رضى فهو بالكسر والمحرع يدان قنع \* أى سأل فهو بالفتح  
 فاقنع ولا تقنع فها \* شئ يشين سوى الطمع

(قوله والا حادىث فى فضل القناعة) أى اوردت فى بيان فضل القناعة وقوله كثيرة  
 شهيرة تخبرنا عن المنسند والمال يلزم من الكثرة الشهرة جمع بينهما ما لم يكن بالالكثرة  
 (قوله القناعة كنزا لا يفنى) أى كالكثرة الذى لا يفرغ لانها تتجمل على عدم التطلع إلى ما  
 أبدي الناس كان الكثرة المذكورة يحصل صلحها على ذلك (قوله عز من قنع وذلك من  
 طمع) الظاهر أنها اجلتان لانشاء الدعاء ويحتمل أنهم جلا لا خيار عما يحصل من قنع وان  
 طمع (قوله واما قنع بالفتح الخ) مقابل لقوله قنع بالكسر (قوله وقوله) مبتدأ خبره  
 متصدا من الكلام أى نقول فى شرحه كذا وكذا (قوله بما بين) المتبادر أن ما موصولة  
 وقال بعضهم الاولى أن تكون مصدرية والمعنى فاقنع شديتى فهى كقوله فى باب الحمد  
 والاخوة فاقنع باضاحى عن استيفاهم وحيث أنه فليس المراد الامر بالرضا بما بين فى هذه  
 الارجوزة بأن يقتصر عليه لان طلب العلم ازاندينى قطعاً ولو كانت موصولة لاسم بالزمر

عليه ذلك ٨١ ويمكن أن يقال ليس لازماً على ذلك أيضاً أن المراد أنه ما أدى إليه  
المصنف بحث لا يطلب ما يشغره المساوي لما يشغره فقولنا بأن أنه يطلب العلم الزائد  
فتدبر (قوله في بيان العمل الخ) أي وهو النظر بين كل فريق وسهامه أما بالمباينة وأما  
بالموافقة فبين الثبوتات بعضها مع بعض باعتبار أربعة إلى آخر ما يأتي عن الشارح (قوله  
عند من الخ) راجع لقوله على أربعة وقوله وهو ما عدا المسألة أي من أهل المذهب  
الثلاثة لأنهم يورثون أكثر من جنتين (قوله وفي أمثلة) عطف على ما في بيان العمل  
فالمأثلة في شيتين وقوله من ذلك أي من المذكور من الانكسار على ثلاث فرق أو على  
أربعة أي من مسائل ذلك (قوله اعلم أنه) أي المحال والشان (قوله ذلك نظران) أي  
تتغير بين كل فريق وسهامه أما بالمباينة وأما بالموافقة وتظهر بين الرؤس بعضها مع بعض كما  
سيوضحه الشارح (قوله أولها) أي أول النظرين وقوله أن تتغير بين فريق وسهامه  
هكذا في النسخ وهو الصواب وفي نسخة بين كل فريق وهي غير صواب لقوله بعد ثم تتغير  
بين الفريقين الثاني وسهامه إلى أن قال ثم تتغير بين الثالث وسهامه كذلك ثم بين الرابع  
وسهامه كذلك (قوله فاما أن، ثمانية وأما أن يتوافقا) فالنظر بين الفريق وسهامه يهتدي  
النظرين فقط (قوله فان تباننا فأبقي ذلك الفريق الخ) ولا تنصرف في السهام لأنه لا يضرب  
الفريق في السهام أصلاً وقوله وأثبتته أي في الدهن وكذا يقال في قوله وان توافقا فرد  
ذلك الفريق الخ (قوله ثم تتغير بين الفريق الثاني وسهامه كذلك) أي مثل نظرك بين  
الفريق الأول وسهامه في أنه أما بالمباينة وأما بالموافقة (قوله وأثبت ذلك الفريق) أي  
عندما يثبت له سهامه وقوله أو دوفة أي ضد موافقة له سهامه (قوله ثم تتغير بين الثالث  
وسهامه كذلك) أي مثل نظرك بين كل من الفريق الأول والثاني وسهامه في أنه أما  
بالمباينة وأما بالموافقة فتثبت الفريقين بتمامه عند المباشرة أو دوفة عند الموافقة (قوله ثم  
بين الرابع وسهامه) أي أن كان وقوله كذلك أي مثل ذلك كما مر (قوله فهذا أي النظر  
بين الرؤس والسهام وقوله هو النظر الأول أي من النظرين الكاشحين في الانكسار على  
ثلاث فرق وعلى أربعة (قوله والنظر الثاني بين الثبوتات) أي من الفرق الثلاث  
أو الأربع كلها أو دوفها (قوله فان عاينت كلها) أي تحسبه وخسبه وخسبه كأساسي  
في الأمثلة وقوله واكتفاً أحدها أي واضربه في المسئلة وكذلك قال فهو جزء السهم  
(قوله وان تداخلت كلها) أي تحسبه وخسبه وخسبه كأساسي في الأمثلة وقوله فاكتفاً  
جزء السهم أي واضربه في المسئلة (قوله وان تبانيت كلها) أي كالثلاثة واثنين وخسبه كما  
سأقي في الأمثلة وقوله فسطحها جزء السهم أي ما حصل من ضرب بعضها في بعض على الوجه  
الآتي وقوله جزء السهم أي واضربه في المسئلة (قوله وان توافقت) أي كأربع وأثنى  
عشر وست وثلاثين كأساسي في الأمثلة وقوله واختلفت أي أن يابن بعضها ووافق  
بعضها (قوله وهي) أي طريق الكوفيين وقوله أن تتغير بين شيتين منها ويحصل أقل  
عددية قسم على كل منها أي يان تتغير بينهما بالنسبة الأربعة فان تبانينا كأربعة وخسبه  
فاضرب أحدهما في كامل الآخر يحصل عشرون فقد حصلت أقل عدديت قسم عليها

من غيره \* (مأثلة) في  
بيان العمل في الانكسار  
على ثلاثة فرق وعلى أربعة  
عند من يأتي عندهم في  
أمثلة من ذلك اعلم أنه إذا  
وقع الانكسار على ثلاثة  
فرق أو أربعة فذلك نظران  
كما تقدم في الانكسار على  
فريقين أو فاما أن تتغير بين  
كل فريق وسهامه فاما أن  
تباننا أو اما أن يتوافقا فان  
تباننا فأبقي ذلك الفريق  
بتمامه وأثبتته وان توافقا  
فرد ذلك الفريق إلى وفقه  
وأثبت وفقه مكانه ثم تتغير  
بين الفريق الثاني وسهامه  
كذلك وأثبت ذلك الفريق  
أو وفقه ثم تتغير بين الثالث  
وسهامه كذلك ثم بين  
الرابع وسهامه كذلك  
فهذا هو النظر الأول والنظر  
الثاني بين الثبوتات بعضها  
مع بعض فان عاينت كلها  
فاكتفاً أحدها فهو جزء  
السهم وان تداخلت كلها  
فاكتفاً جزء السهم وان  
تبانيت كلها فسطحها جزء  
السهم وان توافقت أو  
اختلفت فأوجه منها طريق  
الكوفيين وهي أن تتغير  
بين شيتين منها ويحصل

وان توافقا كما أربعة وستة فاضرب وفق أحدهما في كامل الآخر يحصل اثنا عشر فقد  
حصلت أقل عدد ينقسم عليه ما وان تداخلت كضرب أكبرهما ارباعا ثلثا كضرب  
بأحدهما فافدا أو أقل عدد ينقسم عليه ما فاضرب بينهما ثالثا كما قال الشارح (قوله  
فاحصل فاضرب بينهما وبين ثالث وحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما) فان تساينا  
فاضرب أحدهما في كامل الآخر إلى آخر ما تقدم وكذا يقال في قوله وما حصل فاضرب  
بينه وبين رابع وقوله ان كان أي واحد وقوله وحصل أقل عدد الخ أي فان تساينا  
فاضرب أحدهما في كامل الآخر إلى آخر ما مر (قوله فاضرب في أصل المسئلة) أي بذور  
حول ان لم تغل أخذ ما بهد (قوله فاحصل) أي بالضرب المذكور وقوله فهو المطلوب  
أي من الضرب وقوله وهو أي ما حصل الذي هو المطلوب (قوله فاذا أردت قسمة  
المصح) أي بين الورثة وقوله فاضرب حصص كل فريق من أصل المسئلة في جزء السهم الخ  
في المثال الأول من الأمثلة الآتية تضرب حصص الخمس جذات من أصل المسئلة وهي  
واحد في جزء السهم وهو خمسة يحصل خمسة وتقسيم ذلك الحاصل وهو خمسة على ذلك  
الفريق وهو الجذات يحصل ما لواحد وهو واحد لكل جذة وكذلك الباقي كما سأتى  
(قوله من التجهيز) أي من المصح (قوله وان كان الفريقين شخصا واحدا) أي كالمعنى  
بعض الأمثلة الآتية وهذا مقابل لقوله ان كان متعددا (قوله فاحصل من ضرب  
حصص الخ) أي كالمعنى الحاصلة من ضرب حصص العو وهي واحد في جزء السهم وهو  
عشرون وقوله هو ما من التجهيز أي من المصح (قوله اذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من  
التفريق بين الرؤس والسهام بنسبتين والتفريق بين الرؤس بعضها مع بعض بالنسب الاربع الى  
آخر ما مر (قوله فليمثل أمثلة) أي سبعة من الانكسار على ثلاثة فرق واثنين من الانكسار  
على أربعة فرق فالجملة تسعة (قوله ولا يتأتى ذلك) أي الانكسار على ثلاثة فرق وقوله الا  
في الاصول الخ أي لان أصل اثنين لا يقع فيه الانكسار الا على فريق واحد كما سبق وأصل  
ثلاثة ليس فيه غير فريقين وأصل أربعة وعمانية وان تصور فيها ثلاثة فرق لكن منها  
صاحب نصف وهو ثلاثة وأصل ثمانية عشر فيه ثلاثة فرق منها الجذ وهو ثلاثة  
واثمانية عشر الجذات والاخرة اه لؤلؤة (قوله ففي خمس جذات وخمس أخوات لام  
وخسة أعمام) فالخسة الجذات السدس واحد وهو لا ينقسم على الخمسة ويأينها والخسة  
أخوة لام الثلث اثنان وهما لا ينقسمان على الخمسة ويأينانها والخسة أعمام الباقي  
وهو ثلاثة وهي لا تنقسم على الخمسة ويأينها وبين المتباينات التماثل فيكون في واحد منها  
وهو خمسة فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ستة بثلاثين ومنها نصف كما ذكر  
الشارح (قوله أصلاها ستة) أي يخرج السدس الذي للجذات وقوله وجزء سبعة أعما  
أي التماثل بين الرؤس بعضها مع بعض في حال المباشرة بين الرؤس والسهام (قوله ونصف  
من ثلاثين) أي لضرب خمسة في ستة وما حصله ما ذكر فالجذات واحد في خمسة بخمسة لكل  
واحدة وأحد وللأخوة اللام اثنان في خمسة بعشرة لكل واحد اثنان وللخسة أعمام ثلاثة  
في خمسة بخمسة عشر لكل واحد ثلاثة (قوله ولو كان الأعما عشرة كان جزء سهمها

أقل عدد ينقسم على كل  
منهما فاحصل فاضرب بينهما  
وبين ثالث وحصل أقل  
عدد ينقسم على كل منهما  
فاحصل فاضرب بينهما وبين  
رابع ان كان وحصل أقل  
عدد ينقسم على كل منهما  
فاحصل فهو جزء السهم  
فاضرب في أصل المسئلة  
أو يمثلها بالعول ان عالت  
فاحصل فهو المطلوب  
وهو ما تصح منه المسئلة  
فاذا أردت قسمة المصح  
فاضرب حصص كل فريق  
من أصل المسئلة في جزء  
السهم واقسم الحاصل على  
ذلك الفريق ان كان متعددا  
يحصل ما لواحد من التجهيز  
وان كان الفريق شخصا  
واحدا فاحصل من ضرب  
حصصه في جزء السهم هو  
ما له من التجهيز اذا تقرر  
ذلك فليمثل أمثلة من  
الانكسار على ثلاثة فرق  
ولا يتأتى ذلك الا في الاصول  
الثلاثة التي تعول وفق أصل  
ستة وثلاثين ففي خمس  
جذات وخسة أخوة لام  
وخسة أعما أصلاها ستة وجزء  
سهمها خمسة ونصف من  
ثلاثين ولو كانت الأعما  
عشرة كان جزء سهمها

عشرة) أى للدخلة حينئذ بين الرأس بعضها مع بعض إذا الخمسة داخلية في العشرة فيكنفى  
بالأكبر وهو العشرة فهى جزء السهم فتضرب فى أصل المسئلة وهو ستة تحصل ستون  
فخصت من ضعف الثلاثين وكذلك قال الشيخ ونقص من ضعفها أى الذى هو ستون  
فالنقص جذوات واحد في عشرة بعشرة لكل واحد اثنتان وللخمسة أخوة لأم اثنتان في  
عشرة بعشرين لكل واحد أربعة وللعشرة أعمام ثلاثة في عشرة بثلاثين لكل واحد  
ثلاثة (قوله) وفى جذتين وثلاث أخوة لأم وخمسة أعمام) فلجذتين السدس واحد  
لا ينقسم عليهم ما يأتى من الثلاث أخوة لأم الثلث اثنتان لا ينقسمان عليهم وبين عدددهم  
وللخمسة أعمام الباقي وهو ثلاثة لا تنقسم عليهم وتباين عدددهم وبين عدد المجذتين  
وعدد الثلاثة أخوة لأم تباين فتضرب أحدهما فى الآخر ستة وبين الستة وعددا الخمسة  
أعمام تباين فتضرب أحدهما فى الآخر ثلاثين وهو جزء السهم فتضرب فى أصل المسئلة  
وهو ستة ثمانية وعشرين ومنها تصح كذا ذكره الشرح (قوله أصلها ستة) أى يخرج السدس  
الذى للجذتين وقوله وجزء سهمها ثلاثون أى للمائة بين كل فردق وسهامه وبين الرأس  
بعضها مع بعض (قوله ونقص من مائة وعشرين) أى لضرب ثلاثين فى ستة وحاصله مائة  
فالجذتين واحد في ثلاثين بثلاثين لكل واحد خمسة عشر وللثلاثة أخوة لأم اثنتان في  
ثلاثين بستين لكل واحد عشرين وللخمسة أعمام ثلاثة في ثلاثين بستين لكل واحد  
ثمانية عشر (قوله وهى سهام) أى أشدها بعوم التباين لها (قوله وفى جذتين وعمانية  
أخوة لأم ثمان عشرة شقيقة) فلجذتين السدس واحد لا ينقسم عليهم ما يأتى من  
وللثمانية أخوة لأم الثلث اثنتان وهما لا ينقسمان عليهم ووافقا عدددهم بالتصنيف  
فتعد الثمانية لنصفها أربعة وللشقيقات الثلاثان أربعة لكن الذى بقى ثلاثة وهى أقل  
من الثلاثين فعاد الواحد لتكمل الثلاثين فتصير أربعة وهى لا تنقسم على الثمانية عشر  
وتوافقها بالتصنيف فتعد الثمانية عشر لنصفها ستة وبين عدد المجذتين وعدد فوق الأخوة  
لأم تداعيل فيكنفى بالأكبر وهو أربعة وبينها وبين وفق الشقيقات وهو خمسة تباين  
فتضرب أحدهما فى الآخر ستة وثلاثين وهى جزء السهم فتضرب فى المسئلة وهو ما وهى  
سبعة بمائة ثمانين واثنين وخمسين ومنها تصح كذا ذكره الشرح (قوله أصلها ستة) أى يخرج  
السدس الذى للجذتين وقوله وتول السبعة أى لتكمل الثلاثين وقوله وجزء سهمها  
ستة وثلاثون أى للمائة وفق الشقيقات وهو ستة فوق الأخوة لأم وهو أربعة الداخل  
فيه عدد المجذتين (قوله ونقص من مائتين واثنين وخمسين) أى لضرب ستة وثلاثين فى ستة  
وحاصله مائة ثمانين فلجذتين واحد في ستة وثلاثين بستين لكل واحد خمسة عشر  
وللثمانية أخوة لأم اثنتان في ستة وثلاثين بستين لكل واحد تسعة وللثمان عشرة  
شقيقة أربعة في ستة وثلاثين بمائة وأربعة وأربعين لكل واحد ثمانية (قوله وفى أربع  
زوجات واثنتى عشرة جذة وستة وثلاثين شقيقة) فلزوجات الأربع ثلاثة وهى لا تنقسم  
عليهن وتباين عدددهن وللجذات السدس اثنتان وهما لا ينقسمان عليهن ووافقا  
عدددهن بالتصنيف فتعد الجذات لنصفهن ستة وللشقيقات الثلاثان ثمانية لكن الذى بقى

عشرة ونقص من ضعفها  
وفى جذتين وثلاثة أخوة لأم  
وخمسة أعمام أصلها ستة  
وجزء سهمها ثلاثون وتصح  
من مائة وعشرين وهى  
سهما وفى جذتين وعمانية  
أخوة لأم ثمان عشرة شقيقة  
أصلها ستة وتول السبعة  
وجزء سهمها ستة وثلاثون  
ونقص من مائتين واثنين  
وخمسين وفى أربع زوجات  
واثنتى عشرة جذة وستة  
وثلاثين شقيقة

سبعة فعال واحد لتكمل الثلث فتصير ثمانية وهي لا تنقسم عليهن وتوافق عددهن  
بالربيع فترد الشقيقات لبعهن تسعة وبين عدد الزوجات الأربع وعذروق المجدات وهو  
سنة توافق بالنصف فضرب نصف أحدهما في كامل الآخر ما في عشر وبعدها أربعين عدد فوق  
الشقيقات وهو تسعة توافق بالثلث فضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر بست وثلاثين  
وهي جزء السهم فتضرب في المسئلة بعولها وهي ثلاثة عشر بأربعمائة وثمانية وستين  
ومنها تصح كذكره الشارح (قوله أصلها اثنا عشر) أي عدد حاصل ضرب وفق مخرج  
الربيع في مخرج السدس أو بالعكس وقوله وعول ثلاثة عشر أي لتكمل الثلث  
(قوله وجزمها ستة وثلاثون) أي عدد حاصل ضرب وفق أحد العددين من الأوس  
في كامل الآخر (قوله وتصح من أربع مائة وثمانية وستين) أي لضرب ستة وثلاثين في  
ثلاثة عشر فللأربع زوجات ثلاثة في ستة وثلاثين مائة وثمانية وستين لكل واحدة سبعة  
وعشرون وللاثنى عشرة حدة اثنان في ستة وثلاثين مائة وثمانين لكل واحدة ستة وثلث  
وثلاثين شقيقة ثمانية في ستة وثلاثين مائة وثمانين وثمانين لكل واحدة ثمانية  
(قوله وفي أربع زوجات وعشرين بنتاً وأربعين حدة وعم) فللأربع زوجات المئتين ثلاثة  
وهي لا تنقسم على الأربع وتسايتها وللعشرين بقا الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على  
العشرين وتوافقها بالربيع فترد العشرين بقا إليها وهو خمسة عشر فللأربعين حدة السدس  
أربعة وهي لا تنقسم على الأربعين وتوافقها بالربيع فترد الأربعين إلى أربع مائة وعشرة والباقي  
وهو واحد لهما وبين عدد الأربع زوجات وفق البنات وهو خمسة ثمانين فضرب أحدهما  
في الآخر بعشرين وبعدها أربعين وفق المجدات وهو عشرة فتدخل فيك في بالا كبر وهو  
العشرون فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون بأربعمائة وثمانين  
ومنها تصح كذكره الشارح (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي عدد حاصل ضرب وفق  
مخرج المئتين في كامل مخرج السدس أو بالعكس وقوله وجزمها عشرون أي عدد  
الحاصل من ضرب عدد الزوجات الأربع وفق عدد البنات وذلك عشرون وقد دخل  
فيها وفق عدد المجدات فأذلك أكتفي بالا كبر (قوله وتصح من أربع مائة وثمانين) أي  
لضرب المئتين في أربعة وعشرين وحاصله ما ذكر فللأربع زوجات ثلاثة في عشري  
بستين لكل واحدة خمسة عشر والعشرين بثمانية عشر في عشري ثمانية وعشرين لكل  
واحدة ستة عشر وللأربعين حدة أربعة في عشري ثمانين لكل واحدة اثنا عشر وللمائة واحد  
في عشري بعشرين وأعلم أن ذكر الأربعين حدة أغصاهو بحسب الامكان العقلي فقط لأن  
ذلك لا يتصور في الخارج بل قال بعضهم لا يتصور في الوجود أكثر من أربع حداث ثلاث  
وارثات وواحدة غروارثة فالوارثات أم الأم وأم أبي الأم وغروارثة أم أبي  
الأم وانما تذكر الزيادة على ذلك للعشرين (قوله وفي زوجتين وأربع حداث وجد الخ)  
فلزوجتين أربع تسعة وهي لا تنقسم على الزوجتين وتباينها ولا أربع حداث السدس  
سبعة وهي لا تنقسم عليهن وتوافق عددهن بالنصف فترو المجدات لنصفها وهو اثنان  
وللبعد ذلك الباقي وهو سبعة وللشجرة أخوات الباقي وهو أربع عشرة وهي لا تنقسم على

أصلها اثنا عشر وعول ثلاثة عشر وجزمها ستة  
وثلاثون وتصح من أربع مائة  
وثمانية وستين وفي أربع  
زوجات وعشرين بنتاً  
وأربعين حدة وعم أصلها  
أربعة وعشرون وتصح من  
سبع مائة وثمانين وفي  
أربع مائة وثمانين حدة  
زوجتين وأربع حداث وجد  
أي أي أبي أبي في الدرجة  
الزائدة حتى لا يتعب واحدة  
من المجدات وعشرة أخوة

العشرة وتوافق بالصف فتعد العشرة لتصفها خمسة فين عددان زوجتين ووفق المجذات  
 وهو اثنتان تماثل فيكتفي بأحدهما وهو اثنتان ويتنهما فين وفق الاخوة وهو خمسة تباين  
 فيضرب أحدهما في الآخر بمشورة وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ستة  
 وثلاثون بثلاثمائة وستين ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة وثلاثون) أي  
 لأن فيها راء وسداسا وثلاث الباقي وكل مسئلة فهم أربع وسدس وثلاث الباقي فأصلها ستة  
 وثلاثون على الرابع كما تقدم (قوله وخمسة عشر) أي لمباينة وفق الاخوة وفق المجذات  
 المماثل لعدد الزوجتين (قوله وتصح من ثلاثمائة وستين) أي لضرب عشرة في ستة  
 وثلاثين وحاصله ما ذكر فلزوجتين تسعة في عشرة يتسعين لكل واحدة خمسة وأربعون  
 وللأربع جذات ستة في عشرة بستين لكل واحدة خمسة عشر وللخمسعة في عشرة تسعين  
 والاعشرة أخوة أربعة عشر في عشرة ثمانون وأربعين لكل واحد أربعة عشر وقوله نفس  
 على ذلك أي على ما ذكر نظائره من مسائل الانكسار على ثلاثة فرق (قوله ومن الانكسار  
 على أربعة فرق) عطف على قوله من الانكسار على ثلاثة فرق أي ولتمثل أمثلة من  
 الانكسار على أربعة فرق والمراد بالجمع ما فوق الواحد لأنه ذكر مثالين من ذلك (قوله  
 ولا يتأني ذلك الا في أصل الخ) أي فلا يتأني ذلك في أصل اثنين وثلاثة وأربع وعشرة  
 وخمسة عشر لما تقدم من أنه لا يتأني في الانكسار على ثلاثة فرق فلا يتأني في  
 الانكسار على أربعة بالاولى ولا يتأني في أصل ستة وثلاثين لأنه في أصل ستة متي جمع  
 أكثر من ثلاثة فرق فلا بد أن يكون هناك ذوالانصف ولا يكون الا واحدا وفي أصل ستة  
 وثلاثين انما يتعد فيه الزوجات والمجذات والاخوة وأما المجذ فلا يكون الا واحدا  
 لثلاثة (قوله ففي زوجتين وأربع جذات وخمسة أخوات لأم وست عشرة شقيقة)  
 فلزوجتين أربع ثلاثة وهي لا تنقسم عليهن اثنتان والأربع جذات السدس اثنتان  
 وهما لا يقسمان عليهن ووافقتهن بالنصف فتعد الأربع جذات إلى نصفها وهو اثنتان  
 ولثمان أخوات لأم الثلث أربعة وهي لا تنقسم عليهن ووافقتهن بالربع فتعد الثمان أخوات  
 إلى ربعها وهو اثنتان ولست عشرة شقيقة الثمان ثمانية لكن الباقي ثلاثة فقط فعال  
 الخمسة لتكمل الثلاثين فتضرب حصصهن ثمانية وهي لا تنقسم على الستة عشر وتوافقها  
 بآتين فتعد الست عشرة إلى ثمانا وهو اثنتان وبين اثنتان التماثل فيكتفي بأحدهما وهو  
 اثنتان فهو ما جز السهم فاذا ضربت في المسئلة بعولها وهي سبعة عشر حصل أربعة  
 وثلاثون ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها اثنا عشر) أي لأن فيها راء وسداسا  
 وكل مسئلة فهم أربع وسدس فهي من اثني عشر لانها الحاصلة من ضرب وفق مخرج  
 أحدهما في كامل مخرج الآخر (قوله وتعمل لسة عشر) أي لتكمل الثلاثين وقوله  
 جزء سهمها ثمان أي للمائة بين اثنتان (قوله وتصح من أربعة وثلاثين) أي لضرب  
 اثنين في سبعة عشر وحاصله ما ذكر فلزوجتين ثلاثة في اثنين بسنة لكل واحدة ثلاثة  
 وللأربع جذات اثنتان في اثنين بأربعة لكل واحدة ولثمان أخوات لأم أربعة في  
 اثنين بمائة لكل واحدة واحدة وست عشرة شقيقة ثمانية في اثنين بسنة عشر لكل

لا ب أصلها ستة وثلاثون  
 وجزء سهمها عشرة وتصح  
 من ثلاثمائة وستين نفس  
 على ذلك ومن الانكسار على  
 أربعة فرق ولا يتأني ذلك  
 الا في أصلي اثني عشر  
 وضيقها في زوجتين وأربع  
 جذات وخمسة أخوات لأم  
 وست عشرة شقيقة أصلها  
 اثنا عشر وتعمل لسة عشر  
 وجزء سهمها اثنا عشر  
 من أربعة وثلاثين

واحدة واحدة (قوله وفي مسألة الامتحان) حيث بذلك لانها يحسن بها الطلبة كما سيذكره الشارح (قوله وهي أربع زوجات وخمس جذات وسبع بنات وتسعة اعمام) فلا أربع زوجات اثنتي عشرة وهي لا تنقسم على أربع زوجات وتباينها والخمس جذات السدس أربعة وهي لا تنقسم على الخمس جذات وتباينها ولا تسع بنات الثمان ستة عشر وهي لا تنقسم على السبع بنات وتباينها ولا تسعة اعمام الباقي وهو واحد لا ينقسم عليهم وسابعهم وبين عدد الزوجات الأربع وعدد الجذات الخمس تباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرين وينقسم ما بينهما وبين عدد البنات السبع تباين فيضرب أحدهما في الآخر بمائة وأربعين وينقسم ما بينهما وبين اعمام التسعة اعمام تباين فيضرب أحدهما في الآخر بالف ومائتين وستين وهي جزء السهم فيضرب في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون ثلاثين ألفا ومائتين وأربعين لأن ألفا في أربعة وعشرين مائة أربعة وعشرين ألفا ومائتين في أربعة وعشرين مائة أربعة آلاف ومائتين وان ستمائة في أربعة وعشرين ألفا ومائتين وأربعين فيضرب في ثلاث ضربات وجعل ذلك ثلاثون ألفا ومائتين وأربعين ومنها تصح كذا ذكره الشارح (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي لان فيها ثمانية وأربعون ومنها تصح كذا ذكره الشارح (قوله وجزءها ألف ومائتان وستون) أي للباينة بين المتيقنات في الأربع عدد الزوجات والخمس جذات تباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرين وينقسم ما بينهما وبين السبع عدد البنات تباين فيضرب أحدهما في الآخر بمائة وأربعين ومنها وبين التسعة عدد الأعمام تباين فيضرب أحدهما في الآخر بالف ومائتين وستين كما تقدم (قوله) وتصح من ثلاثين ألفا ومائتين وأربعين) أي لضرب ألف ومائتين وستين في أربعة وعشرين وحاصله ما ذكرنا إذا أردت القسمة فاما أن تضرب خمسة كل فريق من أصل المسئلة في جزء السهم واما أن تعطي كل فريق من المصحح بمثل نسبة ماله من أصل المسئلة إلى أصل المسئلة وهو أسهل فلا أربع زوجات اثنتي عشرة آلاف وتسعمائة ومائة لكل واحدة من تسعمائة وخمسة وأربعين والخمس جذات السدس خمسة آلاف وأربعون لكل واحدة ألف ومائتين والسبع بنات الثمان ثمانمائة وستون لكل واحدة ألفان ومائتان وستون وللقسمة اعمام الباقي وهو ألف ومائتان وستون لكل واحد مائة وأربعون (قوله يحسن بها الطلبة) أي يحسن بها فهم الطلبة وهذا هو وجه تسميتها بمسئلة الامتحان وقوله فيقال خلف أربعة فرق الخ هذا فيضرب لعله يحسن بها الطلبة وقوله ومع ذلك أي ومع كون خلف أربعة فرق من الورثة كل فريق منها أقل من عشرة وقوله صحت من أكثر من ثلاثين ألفا أي لانها صحت من ثلاثين ألفا ومائتين وأربعين وقوله ما صورته فيقال في الجواب صورته اتماما لما بيننا من أربع زوجات وخمس جذات وسبع بنات وتسعة اعمام وقد تقدم لك العمل فيها فلا تنفل (قوله وتسمى أيضا صمها) أي وتسمى صمها كما تسمى بمسئلة الامتحان وانما صميت صمها لانه معها التباين اذ كل فريق يابته صمهاه وبين المتيقنات التباين (قوله نفس على ذلك) أي على ما ذكر من

وفي مسألة الامتحان وهي  
أربع زوجات وخمس جذات  
وسبع بنات وتسعة اعمام  
أصلها أربعة وعشرون  
وجزءها ألف ومائتان  
وستون وتصح من ثلاثين  
ألفا ومائتين وأربعين  
بها الطلبة فيقال خلف  
أربعة فرق من الورثة كل  
فريق منهم أقل من عشرة  
ومع ذلك صحت من أكثر  
من ثلاثين ألفا ما صورته  
وتسمى أيضا صمهاه نفس  
على ذلك والله أعلم

المثاليين نظائرهما (قوله وما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع الخ جواب لما (قوله وهو المعنى بالناسخه) ظاهره يقتضي ان المناسخة اسم لتعويض المسائل بالنسخة لئلا ينشأ كثر من قوله بعد وفي اصطلاح القرصين أن عود الخ يقتضي أن المناسخة اسم أوت واحد كما مر من رتبة الأول قبل قسمه تركه لكن لا يقتضي ما فيه من التجميع والتحقيق انها اسم للتجميع الذي تصح منه المثنان فافهم (قوله فقال) عطف على شرع

### \*(باب المناسخات)\*

أي باب بيان العمل فيها كما يعلم من كلام المصنف وهذا الباب من مستحبات هذا الفن ولا يشقها إلا ما هرف في الفرائض والحساب كما في الواوثة (قوله جاع مناسخة) يقع السين على الأشهر مصدر وانما جاءت مع أن المصدر لا يثنى ولا يصح لاختلاف أنواعها أو اسم مقبول ويصح كسرهما على خلاف الأشهر اسم فاعل وعلى كل فالفاعل ليست على بابها لأن الأولى منسوخة فقط والثانية ناسخة فقط والفاعل يقتضي الفعل من المجازين كإضارة ولأن الثاني جعلها على بابها باعتبار أخذها من النسخ بمعنى النقل لانتفاء عدة جملة الجامعة تنقل الكلام من الأولى للثانية ومن الثانية للأولى لأن يقول من له شيء من الأولى أخذ مضر وبقي جميع الثانية أو وفقها ومن له شيء من الثانية أخذ مضر وبقي سهام موروثة أو وفقها وبعضهم جعلها شبه مفاعلة حيث مات من رتبة الأول أكثر من واحد لأن المتوسطة بين الأولى والأخيرة ناسخة الأولى ومنسوخة الثالثة فهو هكذا بحيث لم يمت من رتبة الأول إلا واحد يكون إطلاقها حينئذ طرد الباب لأنه ليس هناك متوسطة ناسخة ومنسوخة وانما كان ذلك شبه مفاعلة لا مفاعلة حقيقة لأن المتوسطة ناسخة الأولى ومنسوخة الثالثة حقيقة الفاعلة انما تكون إذا كان الفعل من المجازين كما نقله في الواوثة عن شيخ الإسلام (قوله من النسخ) أي مأخوذة من النسخ بمعنى الإزالة لأن الجامعة تزيد حكم المسائلتين قبلها أو بمعنى التغيير لانها تغير حكمهما أيضا أو بمعنى النقل لأن النظر ينتقل من المسألة الأولى للثانية فالمناسخة موجودة على كل من المعاني الثلاثة ولذلك قال الشارح بعد ومناسبة الاصطلاح لا نفوي ظاهرة (قوله وهو) أي النسخ وقوله لغة أي في لغة العرب وقوله الإزالة ومعنى هذا المعنى نهضت الشمس الغلل أي أزالته وقوله أو التغير ومعنى هذا المعنى نهضت الرمح آثارا لا بارأي غيرها أو أدنى ذلك وفيما بعده تنويعية وقوله أو النقل ومعنى هذا المعنى نهضت النكاح أي نقلت مافيه باللفظ والمعنى نقلها معهما فان نقل المعنى لكن باللفظ أنزله لم يزل وان أفسد المعنى وألفظ أفسادا كلما قبل له معناه بالمعنى أو له ولذلك قال في شرح الترتيب الفرق بين النسخ والسلب والمسخ إن النسخ نقل اللفظ والمعنى نقلها معهما وان السلب نقل المعنى دون اللفظ وان المسخ أفساد اللفظ والمعنى أفسادا كلما كما في الواوثة (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله رفع حكم شرعي بآيات أخرى كرفع وجوب استئصال بنت المقدس بوجوب استئصال الكهنة ومقتضى كلامه حيث قال بالتمسك آخر أنه لا يكون إلا إلى بدل وعليه الإمام الشافعي رضي الله عنه وكذا بعض الأئمة وذهب

وما انتهى الكلام على تعويض المسائل بالنسخة ليت واحد شرع في تعويض المسائل بالنسخة لئلا ينشأ كثر وهو المعنى بالمناسخات فقال (باب المناسخات) \* جمع مناسخة من النسخ وهو لغته الإزالة أو التغير أو النقل وشرط رفع حكم شرعي



بعضهم الى أنه قد يكون لا الى بدل ومثل ذلك باقية ما لم الذين آمنوا اذا ناجم الرسول  
فقد موأين يدي نحواً كم صدقة فانه يسبح وجوب تقديم الصدقة على مناجاة الرسول بلا  
بدل ومنع الآتون كونه لا الى بدل الى بدل وهو حواجز المناجاة بدون تقديم صدقة أفاده  
الاستاذ المحقق (قوله وفي اصطلاح الفرضين الخ) وأما المعنى الذي فيه فهو في اصطلاح  
الاصوليين (قوله أن يموت من ورثة الميت الأول الخ) تقدم أن فيه مسأحة وله بل وجه  
تسميته بذلك كون المذكور سبباً للذبح بمعنى الازالة أو التفسير أو النقل كما تقدم فرضه  
وكلام الشارح في معنى الذبح ولا يخفى أنه اذا كان الذبح في اصطلاحهم معناه ما ذكر فلتكن  
المناجاة المأخوذة منه معناها في اصطلاحهم ما ذكر على التسليم السابق (قوله وقد يكون  
بعض الموتي من ورثة ورثة الأول) أي فيكون قوله في التعريف أن يموت من ورثة الأول  
الخ باعتبار الغالب وكسوا العمل الأول وقد يكون ورثة الثاني غير ورثة الأول أي فيقتل  
المسال من ورثة الأول الى غيرهم وهو من معاني الذبح لانه فيكون ذلك توجه ما أخذ ذلك  
من الذبح لكن فيه صلح من ضيع الشارح فتدبر (قوله ومناسبة الاصطلاح في لقوى  
ظاهرة) أي ومناسبة المعنى الاصطلاح للمعنى اللقوى ظاهرة لا تحتاج الى بيان وقد علمتها  
(قوله اذا تقررت ذلك) أي ما ذكر من أن معناها في اصطلاح الفرضين أن يموت الخ وقوله  
فتارة يموت أي في حالة يموت الخ فتارة بمعنى حالة وهو مصوب بفتح الخ فاقصص وقوله  
وتارة يموت أكثر أي في حالة يموت أكثر من واحد (قوله وفي الحالين) أي يموت ميت فقط  
من ورثة الأول ويموت أكثر من واحد وقوله قبل العمل ليس بقيد بدليل قول الشارح  
في آخر الباب فتدبر كما يمكن الاختصار قبل العمل كذلك يمكن الاختصار أيضاً بعد العمل  
(قوله فهذه أربعة أحوال) معاً في توضيح واحد منها في كلام المصنف وتوضيح الثلاثة في  
كلام الشارح في التمهة (قوله على حال واحد) أي وهو اذا مات من ورثة الأول ميت فقط  
ولم يمكن الاختصار قبل العمل (قوله فقال) عطف على اقتصر (قوله وان عت الخ) هذا  
شرط مسأتي جوابه وهو قوله فصيح الحساب الخ وقوله من ورثة الميت الأول حال مقدمة  
من الميت الآخر أي حال كونه كائناً من ورثة الميت الأول وقوله ميت آخر أشار  
الشارح الى أن قوله آخر صفة موصوف محذوف وقوله بفتح الخاء أي لا يكسر هالانه  
هنا بمعنى المغاير وهو بالغض وأما بالكسر فهو بمعنى المتأخر وليس مراداً هنا وقوله وهو  
الميت الثاني أي والميت الآخر والميت الثاني (قوله قبل القسمة) ظرف لميت آخر  
وقوله لترك الميت الأول متعلق بالقسمة وفي تفسيره بذلك دون أن يقول أي قسمة تركة  
الميت الأول نظراً لذهاب البصر بين الذين لا يحصلون آل عوضاً عن المضاف اليه (قوله ولم  
يمكن الاختصار) أي قبل العمل لانه هو الحال التي ذكرها المصنف (قوله فصيح الحساب  
للمسألة الأولى) أي أفضل بها ما سبق بحيث يخرج ما يخص كل واحد منها جميعاً (قوله  
واعرف سهمه) أي مساهمته فمهم مفرد مضاف يشمل اتعده ولذلك قال المصنف بعدوان  
تكن أي مساهمات الميت الثاني فأطاد الفعير على السهام المأخوذة من قوله سهمه بواسطة  
الاضافة وقوله أي الميت الثاني تفسير لضمير في قوله سهمه وكان المناسب أن يقول أي

بأنما آخر وفي اصطلاح  
الفرضين أن يموت من ورثة  
الميت الأول واحد أو أكثر  
قبل قسمة التركة وقد يكون  
بعض الموتي من ورثة ورثة  
الأول ومناسبة الاصطلاح  
لللغوى ظاهرة اذا تقررت ذلك  
فتارة يموت من ورثة الميت  
الأول ميت فقط وتارة يموت  
أكثر وفي الحالين تارة يمكن  
الاختصار قبل العمل وتارة  
لا يمكن فهذه أربعة أحوال  
اقتصر المصنف منها على  
حال واحد فقال (وان عت)  
من ورثة الميت الأول ميت  
(آخر) بفتح الخاء وهو الميت  
الثاني (قبل القسمة) لتركته  
الميت الأول ولم يمكن اختصار  
(فصيح الحساب) للسببية  
الأولى (واعرف سهمه)  
أي الميت الثاني من سهمه

الميت الآخر لانه هو الواقع في كلام المصنف وكانه لاحظ المعنى وكذا يقال فيما بعد وقوله  
من مصحح المسئلة الاولى مرتبط بقوله سهمه والاضافه منه من اضافة الصفة لموصوف أى  
من المسئلة الاولى المصححة (قوله واجعل) بمعنى صحح كما قاله الشارح فلا بد من تصحيح المسئلة  
الثانية بحيث يخرج مال لكل من الورثة فيها صححها وقوله مسئلة اخرى أى مقابلة للاولى  
وقوله ثابت آخر أى يقع الخفاء (قوله أى صحح الميت الثاني الخ) تفسيره لاجل الخ الخ لكن  
أجل بتفسير آخرى (قوله كما قد بين التفصيل) أى جعل لاجل ما على الوجه الذى بين تفصيله  
فالكاف بمعنى على وما معنى الذى صفة لموصوف محذوف وال فى التفصيل عوض عن  
المضاف اليه على مذهب الكوفيين وجعل بعضهم الكاف بمعنى اللام وعليه فالعنى  
جعل الاموال على الوجه الذى بين تفصيله وقوله فيما قبله متعلق بـ بين أى فيما قدمه  
المصنف وقوله فى باب الحساب متعلق بـ قدم وقوله من تأصيل المسائل وقصصها بيان لما  
قدم (قوله فاذا عرفت مصحح الثانية الخ) الموافق لما فى النظم أن يقول فاذا جعلت للثاني  
مسئلة الخ لكنه صرح بأنه لا بد من معرفة مصحح الثانية وقوله سهام الميت الثاني أى  
وهرت سهام الميت الثاني وقوله من المسئلة الاولى مرتبط بسهام وقوله فاعرض الخ  
جواب اذا وقوله فلا تفلون من ثلاثة أحوال أى فاذا عرضتها عليها فلا تفلون حالها حال  
حال من ثلاثة أحوال (قوله لانه الخ) عليه نقوله مخلو الخ هو الضمير للمال والثان (قوله اما  
ان تنقسم الخ) أى كإقام وابن ثمرات احدا لابن قبل فثمة التركة عن ابنين وثمة  
فاصل الاولى من ستة يخرج السدس وتصح من اثني عشر لأم اثنان ولكل ابن خمسة  
وأصل الثانية من خمسة عدد رؤس الورثة وسهام الميت الثاني من الاولى خمسة وهى  
منقسمة على مسئلته كإساقى فى الشارح (قوله واما أن توافقها) أى كالومات رجل عن  
أبون وبنتين ثمرات احدى المنتين قبل فثمة التركة عن جد لها أى أم الذى كان أبا  
فى الاولى وجدتها أم أبيها التى كانت أم فى الادنى وانعتا الشقيقة اولاب التى كانت بنتا فى  
الاولى فالاولى من ستة يخرج السدس لان فيها سدسا ولا ينظر يخرج الثلث لدخوله فى  
مخرج السدس لكل من الاولين منهم ولكل من البنين سهمان وأصل الثانية من ستة  
مخرج السدس الذى للجد فله اسمهم والجد هنا يصيب الاعتق فى الباقي فهو لهما اثلاثا  
فانكرت على ثلاثة رؤس لان الجد رؤس والاخت برأس فتضرب ثلاثة فستة ثمانية  
عشر ومنها تضع فلهذا ثمة ثلاثة وللجد ستة والاخت خمسة فاذا عرضت سهام احدى  
البنين على مسئلتها وجدت بينهما موافقة بالنصف لان سهمها اثنان نصفهما واحد  
ومسئلتها ثمانية عشر نصفها ستة فقدوافقت سهام الميت الثاني مسئلته بالنصف كما  
ساقى فى الشارح (قوله واما أن تباينها) أى كإقام وابن ثمرات احدا لابن قبل فثمة  
التركة عن ابنين فالاولى تصح من اثني عشر كما فى الادنى منها خمسة ومسئلتها اثنان وخمسة  
لا تنقسم على اثنين وتباينها فقدما بقت سهام الميت الثاني مسئلته كإساقى فى الشارح  
(قوله فان اتهمت عليها) أى كإقام فى الاول وهذا هو الذى يقوله قول المصنف  
وان تكن ليست عليها تنقسم فهو مقابل لهذا التقدر وقوله فلا ضرب أى أصلا لا مسألة

المسئلة الاولى (واجعل له)  
أى الميت الثاني (مسئلة  
أخرى) ثابت آخر أى صحح  
للميت الثاني مسئلته (كما قد  
بين التفصيل فيما قدما)  
فى باب الحساب من تأصيل  
المسائل وتصحيحها فاذا عرفت  
مصحح الثانية وسهام الميت  
الثاني من المسئلة الاولى  
فاعرض سهام هذا الميت  
الثاني على مسئلته فلا تفلون  
من ثلاثة أحوال لانه اما أن  
تنقسم سهام الميت الثاني  
على مسئلته واما أن  
توافقها واما أن تباينها فان  
اتهمت عليها فلا ضرب  
وتصح المناقشة عما صحت

الثانية ولا وفقها في الاولى وقوله ونهض المتناضعة عما صحت منه الاولى أى ونهض الجامعة  
للمستثنى من العدد الذى صحت منه الاولى وهو في المثال المذكور اثنا عشر (قوله وان  
تكن الخ) قد عرفت أنه قابل لمقدركما أشار اليه الشارح حيث دخل عليه بقوله فان  
اتجهت وقوله سهام الميت الثاني تفسير للضمير في تكن العاطلة على السهام المعلومه من  
قوله سهمه بواسطة الاضافة كما تقدم وقوله من المسئلة الاولى مرتبط بسهام (قوله ليست  
الخ) هذا الجملة خبر تكن واسمها الضمير المستتر وقوله عليها متعلق بنقسه (قوله فان  
وافقتها) أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف فارجع الى الوفاق جواب شرط مقدم  
والجملة جواب الشرط المصرح به اعني قوله وان تكن الخ وهذا المحل مستلزم التكرار مع  
قوله وانظر فان وافقت السهام الخ ولذلك جعل العلامة المحضى الميت الاتي من التطويل  
الذى لا يحتاج اليه ولو حذفه لكان أولى ويمكن دفع التكرار بحل كلام المصنف بغير  
ما حله به الشارح بأن يقال معنى فارجع الى الوفاق فارجع الى التوفيق بين سهام الميت  
الثاني وسهام الاول فتطبق بينهما فارة قصد بينهما موافقة وتارة تعيد بينهما ما بينهما  
فصل ذلك بقوله وانظر فان وافقت السهام الخ كما يؤخذ من كلام السبط فكان الاولى  
للشارح أن يحذف قوله فان وافقتها ويحل كلام المصنف بهذا السند دفع التكرار (قوله  
أى وفق مسئلة الثاني) ربما يشير الى أن الوجود من المضاف الى الية مذهب السكوفين  
(قوله بهذا) متعلق بقوله حكم بعده وانما قدمه عليه مع كونه ثابتا فاعله الضرورة وقد  
فسر الشارح اسم الاشارة بالرجوع الى الوفاق فهو راجع للرجوع المعلوم من ارجع وقوله في  
الموافق الاولى في الموافقة (قوله أى حكمه بالفرضين والمحاسب) أى علماء الفرائض  
وعلماء الحساب المتعلق بالفرائض وهذا تفسير لقوله بهذا فخذ حكمه من الاشارة الى أن الجمار  
والجور ومقدم على متعلقه (قوله وبين كفة النظر الخ) هذا مناسب الاعلى المحل الذى  
قدمناه واما على حل الشارح فهو محض تكرار كما علمت (قوله وانظر أيا الناظر في هذا  
الكتاب) المناسب أن يقول وانظر أيا المشتغل بمسئلة المتناضعة لان هذا أمس بالمقام من  
ذاك (قوله فان وافقت مسئلة الميت الثاني السهاما) أى ان كان بينهما موافقة في نصف أو  
ربيع أو ضميرهما وقوله فخذ جواب الشرط وقوله هدت أى بالأم الناظر في هذا الكتاب  
اذا اشتغل بمسئلة المتناضعة وقوله ونهض عما سما أى الوقت يتقاسمه أى حال كونه تاما  
وقوله فهو قائم مقامها تعليل لقوله فخذ وفقها لانه قائم مقامها (قوله بقوله هدت الخ)  
الاولى وقوله هدت الخ لان هذا لا يتفرع على ما قبله ويمكن أن يفعل الفاء استغاثة  
لا تفرجة وقوله ودعا ثمة أى لانشاء الدعاء للخطاب وقوله بين الفعل أى الذى هو  
نخذ وقوله مفعوله أى الذى هو وفق (قوله واضربه) عطف على قوله فخذ الواقع جوابا  
لقوله فان وافقت وقوله واضرب جميعها لا يصح عطف ذلك الاعلى قوله فان وافقت  
السهام فلا بد من تقدير الفعل الذى قدره الشارح ويكون معطوفا على ذلك ويجمع من  
عطف قوله أوجيها على الضمير فى واضربه لان ذلك مرتبط بقوله فان وافقت السهام وهذا  
لا يصح ارتباطه به بل هو مرتبط بقوله بعده ان لم يكن بينهما موافقة فتدبر (قوله بان كان

منه الاولى (وان تكن)  
سهام الميت الثاني من المسئلة  
الاولى (ليست عليها) أى  
على مسئلة الثاني (تنقسم) فان  
وافقتها (فارجع الى الوفاق)  
أى وفق مسئلة الثاني  
(بهذا) أى بالرجوع للوفيق  
في الموافق (قد حكم) أى  
حكمه بالفرضين والمحاسب  
وبين كفة النظر في الموافقة  
بقوله (وانظر) أيا الناظر  
في هذا الكتاب بين سهام  
الميت الثاني ومسئلته كما  
أسفناه (فان وافقت)  
مسئلة الميت الثاني  
(السهاما) أى سهامه (فخذ)  
هديت ونهض) أى وفق  
المسئلة الثانية (عما)  
فهو قائم مقامها بقوله  
هديت جملة دعاثة معترضة  
بين الفعل ومفعوله (واضربه)  
أى الوفاق المذكور (أو)  
اضرب (جميعها) أى المسئلة  
الثالثة (في السابقه) أى  
الاولى (ان لم يكن بينهما)  
أى بين المسئلة الثانية  
وسهام الميت الثاني من  
الاولى (موافقه) بان كان

بينهما بيان فقط كما قدمت في تصحيح المسائل في النظر بين السهام والاروس أنه لا تأتي المائلة ولا المداخلة  
 لأن الثانية هنا كالاروس هناك فقد علمت الاحوال الثلاثة وهي انقسام سهام البنت الخافى على مسئلته  
 أو موافقتها أو مباينتها ما قررت به كلام المؤلف رحمه الله تعالى وإذا ٢٣٧ ضربت الثانية أو وفقها في الاولى

فما بلغ منه تصحح المناصفة  
 الجامعة للاولى والثانية  
 فإذا أردت قسمة هذه  
 الجامعة على ورثة الاول  
 والثاني فن له شئ من الاولى  
 أخذ مضر وباني كل الثانية  
 عند التباين أو في وفقها  
 عند التوافق وقد ذكر ذلك  
 بقوله (وكل سهم) من الاولى  
 (في جميع) المسئلة (الثانية  
 مضر) عند التباين  
 (أوفي وفقها) عند التوافق  
 (علايه) أي جهرا  
 حصل من الضرب المذكور  
 فهو ذلك الوارث صاحب  
 تلك السهام التي ضربت في  
 الشاة أوفي وفقها من جميع  
 المناصفة ومن له شئ من  
 الثانية أخذ مضر وباني كل  
 سهام مورثه من الاولى عند  
 التباين أوفي وفقها عند  
 التوافق وقد ذكر ذلك  
 بقوله (وأسم) المسئلة  
 (الآخرى) وهي الشاة  
 (في السهام) التي تأتي  
 من المسئلة الاولى (تضرب)  
 ان لم تكن من مسئلة الثاني  
 وسهامه موافقة بل كانت  
 الماينة (أوفي وفقها تمام)  
 ان كانت بينهما موافقة فما  
 حصل من الضرب في كل من

بينهما فقط لما كان قول المصنف ان لم يكن بينهما موافقة يصدق بالمباينة والمائلة  
 والمداخلة قصره والشارح على المباينة قوله بان كان بينهما تباين فقط وعلى ذلك  
 بقوله ما قدمت في تصحيح المسائل وقوله في النظر الخ يدل من قوله في تصحيح المسائل الخ  
 وقوله انه الخ أي من انه الخ فهو بيان ما قدمت الخ وقوله لا تأتي المائلة أي التي تنحوج  
 الى ضرب ولا تفيد يكون هناك مائلة كان تكون سهامه خمسة ومشتبه خمسة لكنها  
 لا تنحوج الى ضرب وقوله ولا المداخلة أي التي تنحوج الى ضرب بالا كمر ولا تفيد يكون  
 هناك مداخلة لكن تارة تكون المسئلة هي الداخلة في السهام كأن كانت المسئلة خمسة  
 والسهام عشرة فتكون منقصة فلا تنحوج الى الضرب وتارة بالعكس فتعتبر الموافقة  
 لانها أخصر من المداخلة كما قدمت بالاشارة الى ذلك في النظر بين السهام والاروس (قوله  
 لان الثانية الخ) علة للطلبه أي لكون مباينته عليه وقوله هنا أي في عمل المناصفة وقوله  
 كالاروس هناك أي والسهام هنا كالنصيب هناك أي في النظر بين السهام والاروس  
 (قوله فقد علمت) بالبناء للمجهول وقوله بما قررت به كلام المصنف أي بواسطة ما قدره  
 بقوله فان انقسمت عليها الخ (قوله وإذا ضربت الثانية) أي عند المباينة وقوله أو وفقها  
 أي عند الموافقة وأما عند الانقسام فلا ضرب وتصح المناصفة عما صحت منه الاولى كما  
 مر (قوله فإذا أردت قسمة الخ) هذا مذخور على كلام المصنف وهو بيان لكيفية قسمة  
 الجامعة وقوله فن له شئ الخ أي نفل من له شئ الخ (قوله وقد ذكر ذلك بقوله وكل سهم  
 الخ) اسم الاشارة راجع الى كون من له شئ من الاولى أخذ مضر وباني كل الثانية عند  
 التباين أوفي وفقها عند التوافق (قوله وكل سهم) مبتدأ خبره جلة بضرب به يتعلق بالجار  
 والمجرور قوله أو بعده وقوله علايه تكملة أي في الالة الثانية والتجهر لا في الخفاء (قوله  
 فما حصل من الضرب المذكور) أي الذي هو ضرب سهام الوارث من الاولى في كل  
 الثانية عند التباين أوفي وفقها عند التوافق وقوله فهو ذلك الوارث أي فما حصل من  
 الضرب المذكور كأن ذلك الوارث وقوله من جميع المناصفة أي الجامعة وهو مرتب  
 بقوله فهو ذلك الوارث (قوله ومن له شئ من الثانية الخ) معطوف على قوله فن له شئ من  
 الاولى الخ وقوله من الاولى مرتبط بهام (قوله وقد ذكر ذلك بقوله وأسم الآخرى الخ)  
 اسم الاشارة راجع الى كون من له شئ من الثانية أخذ مضر وباني الخ وقوله في السهام  
 متعلق بقوله تضرب بعد ذلك قوله أوفي وفقها أي أوفي وفق السهام وقوله بتمامه  
 الباقية زائدة (قوله فما حصل من الضرب في كل من الحالتين) أي حالة المباينة والموافقة  
 وقوله فهو أي ما حصل من الضرب وقوله من جميع المناصفة مرتبط بقوله فهو وحصة ذلك  
 الوارث (قوله وإذا أوردت شخص من ميتين فاجمع الخ) أي وإذا أوردت شخص من أحدهما  
 فاقصر على ماله منه ولم ينسب عليه لظهوره (قوله والاختيار) الاظهر قراءة بالرفع مبتدأ

الحالتين فهو حصة ذات الوارث في الثانية الذي ضربت سهامه في تلك السهام أوفي وفقها من جميع المناصفة وإذا أوردت شخص  
 من ميتين فاجع ماله منهما والاختيار لهما المناصفة بان تجميع حصص الورثة فان ساوى مجموعها جميع المناصفة فهو صحيح

وقوله أخصه المناسبة أي أخصه عمل المناسبة وهو متعلق بالاختيار وقوله بأن جميع الخ  
الظاهر أنه هو الجبر واليه فيه التصوير أو زائدة وسأني توضيح ذلك في الشارح وقوله فإن  
سأوي الخ مرتب على محذوف والتقدير قبال مجموعها مع جميع المناسبة فإن سأوي الخ  
وقوله فهو صحيح أي فالعمل صحيح وقوله والافه وغلط فاعده أي والاساوي مجموعها  
مع جميع المناسبة فالعمل غلط فاعده يصح (قوله فهذا الخ) الظاهر أنه مستأنف للاختيار  
بأن الطريقة المذكورة طريقة المناسبة ولا يظهر كونه مفرطاً على ما قبله كل الظهور وقوله  
طريقة المناسبة أي طريقة العمل فيها لم يكن في خصوص ما ورثه الثاني من الأول وأما  
أن ترك الثاني ما يخصه فثبتي أنه كما أفاده العلامة الأمر (قوله التي مات فيها الخ) أي  
ولم يمكنه فيها الاختصار فسل العمل لأن هذه الحالة هي التي ذكرها المصنف كجاء (قوله  
فأرق) أمر من رقي بكسر القاف رقي يفقهها بمعنى صعد بعدد ذلك قال الشارح أي  
اصعد لأم من رقي بفتح القاف رقي بكسر هاء بمعنى عود يعرذو وأما قاله ادع فعنه جدم أن  
الرق حقيقة في الصعود والحسي والمراد هنا الصعود المعنوي على سبيل الاستعارة التسمية  
فيكون قد شبه بالصعود المعنوي بمعنى الرقي الذي هو الصعود الحسي بجماع الارتفاع في  
كل واستعمل الرقي من الصعود الحسي للصعود المعنوي واشتق منه أرق بمعنى اصعد  
صعوداً معنوياً بحيث يمكن أن يكون في الكلام استعارة بالكناية وتخييل وترشيح فيكون  
قد شبهه بمرتبة الفضل بشئ حسي رقي تشبهاً معمر في النفس وطوى لفظ المشبه به ورز  
الشيء من لوازمه وهو الرقي فهو تخييل وشاعرة ترشيح أفاده الزيات (قوله بها) هل  
تقدر مضاف كما أشار إليه الشارح بقوله أي بممرتها (قوله فضل) أي كال مشرف (قوله  
من قولهم فضل الخ) أي حال كونه مأخوذاً من قولهم فضل الخ وظاهره أن الاشتقاق من  
الافعال فأما أن يقال أنه حار على مذهب السكوفين وأما أن يقال أن مادة الأخذ أوسع  
من مادة الاشتقاق (قوله والفضيلة ضد النقص) أي وهو السكال وكذلك الفضل (قوله  
شاعنه) صفة مخصوصة لأن مرتبة الفضل تارة تكون شاعنه أي مرتبة جداً وتارة تكون  
ضرب شاعنه وإن كان فيها أصل الارتفاع وقوله أي مرتبة أي جداً وقوله عالة تقسم  
لمرتبة (قوله قال القرطبي الخ) استدلال على تفسير شاعنه بمرتبة وقوله شيخ الجبل  
ضبط في النسخ الصحيح بضم الم قاله من الأفاضل هكذا سمعته بهذا لضبط ووجدت  
أنه كذلك اه وقوله والرجل أي وشيخ الرجل وقوله والاف أي وشيخ الاف  
(قوله كبراً) بكسر الكاف وسكون الباء أي لأجل الكبر (قوله ولتمثل ثلاثة أمثلة)  
أي ولتمثل ثلاثة أمثلة وقوله لدخال لام الأمر على فعل التكلم وهو قليل وقوله باعتبار  
الانقسام الخ أي بسبب اعتبار انقسام سهام الميت الثاني على مسئلتها وتسايتها  
ووافقها معها (قوله مثال الانقسام الخ) أي إذا أردت ذلك مثال الانقسام الخ وقوله أم  
وابنان فللام السدس والابن من الباقي فاصلاً من ستة للام السدس واحد في خمسة  
لأنهم على الاثنين وتسايتها فتضرب اثنين في ستة باثني عشر ومنها نصف فللام اثنين  
ولكل ابن خمسة كما قاله الشارح بعد (قوله مات أحدهما) أي أحد الابنين وقوله قبل

والافه وغلط فاعده (فهذه)  
الطريقة التي ذكرها  
(طريقة المناسبة) التي  
مات فيها من ورثة الأول  
ميت فقط (فارق) أي  
اصعد (بها) أي بممرتها  
الطريقة أي بممرتها  
(رتبة) أي منزلة (فضل)  
من قولهم فضل الرجل فضلاً  
صارداً فضلاً والفضيلة  
ضد النقص (شاعنه) أي  
مرتبة عالية قال القرطبي  
رحمه الله في تفسير الصالح  
شيخ الجبل شمعها ارتفاع  
والرجل بانه تكبر والاف  
ارتفاع كبراً وأوفى شمع  
أوجبال شوايح انتهى ولتمثل  
ثلاثة أمثلة باعتبار الانقسام  
والتبين والتوافق مثال  
الانقسام أم وابنان مات  
أحدهما قبل خمسة التركة

قضية التركة أى اختلاف المومات بعد فسخ التركة فإنه تكون له مسئلة مستقلة ولا  
 مناصحة (قوله عن ابن زبنت) اسقط الحصة التى هى الاولى له لوجود مانع قام بها  
 كالقتل ونحوه فالو لم يقيمها مانع لم يكن ذلك مثالا لاثنتين لان المسئلة الثانية حذفت من ستة  
 وسهام الميت الثانى خمسة وبينهما ثابتن فتضرب الستة التى هى المسئلة الثانية فى الاثني عشر  
 التى هى الاولى يحصل اثنتان وسبعون فمن له شئ من الاولى أخذه مضروبا فى جميع سهام مورثه وهو خمسة فلازم بوصف  
 وهو ستة ومن له شئ من الثانية أخذه مضروبا فى جميع سهام مورثه وهو خمسة فلازم بوصف  
 كونها اما اثنتان من الاولى فى ستة باثنى عشر ولها بوصف كونها حصة واحدة من الثانية فى  
 خمسة وخمسة فجميع لمائة عشرة وللأبن الحى خمسة من الاولى فى ستة وثلاثين ولكل  
 من الأبنين اثنان من الثانية فى خمسة بعشرة وللميت واحد من الثانية فى خمسة بخمسة  
 ومجموع تلك المحصن اثنتان وسبعون وهى الجامعة (قوله فالاولى من اثني عشر) أى تصح  
 من اثني عشر والافاضلها من ستة كما هو ظاهر وقوله والثانية من خمسة أى التى هى عدد  
 الرأس لان الأبنين بأربعة والميت بواحد (قوله وخمسة) مبتدأ وقوله على خمسة متعلق  
 بمقتضى الذى هو المحجب (قوله فتصح المناصفة كلها) أى الجامعة للستين وقوله من اثني  
 عشر أى التى صحت منها الاولى وقوله من غير ضرب أى لعدم الثابتن والتوافق (قوله  
 للام اثنتان) أى من الاولى وليس لها من الثانية لقيام المانع بها كما تقدمت الاشارة اليه  
 وقوله وللأبن الباقي أى الباقي حيا بعد موت ذلك الأبن وقوله خمسة أى من الاولى وقوله  
 ولكل ابن من ابني الميت الثانى اثنتان أى من الثانية وقوله وليذته واحدة أى من الثانية  
 أيضا ومجموع تلك المحصن اثنا عشر وهى الجامعة (قوله ومثال المايبة أن يموت الأبن الخ) أى  
 أى والمسئلة الاولى باقية بأصلها كما كانت وقوله عن ابن زبنت اسقط الحصة التى هى أم فى  
 الاولى لوجود المانع القائم بها كما مر فى مثال الانقسام فالو لم يقيمها مانع لم يصب المسئلة  
 الثانية من اثني عشر وان كان أصلها من ستة وإذا نظرت بينهما وبين سهام الميت الثانى  
 الخمسة وجدت بينهما ثابتن فتضرب بهن المسئلة الثانية وهو الاثنا عشر فى مثلها وهو  
 مئصع الاولى وسقط ذلك مائة وأربعة وأربعون فمن له شئ من الاولى أخذه مضروبا فى  
 جميع الثانية ومن له شئ من الثانية أخذه مضروبا فى جميع سهام مورثه فلازم بوصف  
 كونها اما اثنتان من الاولى فى اثني عشر بأربعة وعشرين ولها بوصف كونها حصة اثنتان  
 من الثانية فى خمسة بعشرة بكل لها أربعة وثلاثون وللأبن الحى خمسة من الاولى فى اثني  
 عشر بعشرة ولكل من ابن الميت الثانى خمسة فى مائة وخمسة وعشرين لكل منهما فاهما  
 مائة وخمسون ومجموع تلك المحصن مائة وأربعة وأربعون وهى الجامعة (قوله فالاولى من  
 اثني عشر) أى تصح منها كما تقدم وقوله ومثله اثنتان أى عدد رؤس الأبنين (قوله  
 فاضرب الأثنين) أى الذى هما المسئلة الثانية وقوله فى الاثني عشر أى التى هى المسئلة  
 الاولى (قوله فتصح المناصفة) أى الجامعة لكل من المسئلتين وقوله من أربعة  
 وعشرين فى له شئ من الاولى أخذه مضروبا فى جميع الثانية ومن له شئ من الثانية أخذ  
 مضروبا فى سهام مورثه (قوله فإذا أردت القسمة فلازم) أى فأقول لك للام الخ وقوله

عن ابن زبنت وقوله فالاولى من  
 من اثني عشر أى بالتصحيح  
 للام اثنتان ولكل ابن  
 خمسة والثانية من خمسة  
 وسهام الميت الثانى من  
 الاولى خمسة وخمسة على  
 خمسة فتصح المناصفة  
 كلها من اثني عشر من غير  
 ضرب للام اثنتان وللأبن  
 الباقي خمسة ولكل ابن من  
 ابني الميت الثانى اثنتان  
 وليذته واحدة ومثال المايبة  
 أن يموت الأبن عن ابنين  
 فالاولى من اثني عشر للأبن  
 الميت منها خمسة ومثله  
 اثنتان وخمسة على اثنين  
 لا تقسم عليهما وتا بينهما  
 فاضرب الأثنين فى الاثني  
 عشر فتصح المناصفة من  
 أربعة وعشرين فإذا أردت  
 القسمة فلازم من الاثني  
 عشر وهى الاولى اثنتان فى  
 جميع الثانية وهما اثنتان

من الاثني عشر وهي الاولى وليس لها من السابقة لقام المانع بها كالم وقوله اثنتان في جميع الثانية أي مضروبان في جميع الثانية (قوله وللابن المتخلف) أي بعد الابن الميت وقوله خمسة في جميع الثانية أي مضروبة في جميع الثانية وقوله اثنتين بدل من جميع الثانية (قوله ولكل ابن من ابني الثاني) أي الميت الثاني وقوله من مسئلته أي الثاني وقوله واحد في جميع الخ أي مضروب في جميع الخ وقوله أي الابن الميت تغسب لورثته وقوله من الاولى مرتبط بهما وقوله وهي أي سهام مورثه (قوله كعهما) أي فان له عشرة كما تقدم (قوله فاذا جعت) أي لاجل الامتحان لاجل صحة عمل المناصفة (قوله وهي ما صحت منه المناصفة) أي والاربية والعشرون ما صحت منه الجماعة وقوله فالعمل صحيح تقدم على قوله وهي ما صحت منه المناصفة (قوله ومثال الموافقة بعض صور المسئلة المأمونة) انما انقبضت بالمأمونة لان الامون سال عن اصبى بن أكرم كما سئذ كره الشارح وانما جعل لها صور باعتبار ان الميت فيها صادق بان يكون ذكر أو أنثى فان كان ذكرًا فحتم على أن البنين اثنتان شقيقتان أولاب ولا يختلف الحال بذلك واذا كان أنثى فحتم على انهما اثنتان شقيقتان أولاب ويختلف الحال بذلك كما بان في المراد بالعض هن اما لو كان الميت ذكر الا فوق يس كون البنين اثنتين شقيقتين أولاب (قوله وهي) أي البعض وانما أنت الضمير باعتبار انه اكتسب الثابت من لضاف اليه وليس طاع على المسئلة لان الميت فيها صادق بان يكون ذكر أو أنثى كما علمت وقد جعله هنا خلاف تعين رجوع الضمير لبعض (قوله وخلف ابوين وابنتين) فلكل من الابوين السدس فلهما معا الثلث والبنين اثنتان (قوله من في المسئلة) أي الابوين واحد والبنين لكن صار الابن في الثانية وصارت الام حجة في الثانية واحد والبنين اثنتان فصارت الورثة في الثالث فجعلوا وحدة واختا (قوله فالاولى من ستة) أي يخرج السدس الذي لكل من الابوين واما يخرج الثلث فهو داخل في مخرج السدس وقوله ولكل من الابوين سهم أي لان لكل منهم ما السدس وقوله ولكل من البنين سهمان أي لان لهم الثلثين (قوله والثانية فيها حدة) وهي التي كانت اما في الاولى وقدر غير ما فيها باحد الابوين وقوله واحد وهو الذي كان اما في الاولى وعدم برعانه فيها باحد الابوين وقوله واخت شقيقة أولاب وهي التي كانت احدى البنين في الاولى (قوله فاصلها من ستة) أي يخرج السدس الذي للحدة ولا يقال ان اصلها من ثمانية عشر لان فيها سدسا وثلث الباقي وقد تقدم ان كل مسئلة فيها سدس وثالث الباقي يكون اصلها من ثمانية عشر على الجملة لا فانقول عمل ما تقدم اذا كان ثلث الباقي للحدة الغرض ما عاين السدس كذلك لان ثلث الباقي للاخت بالتصديق مع الجمع فليس في المسئلة فرج غير السدس فاصلها من مخرج فقط وانما هنا عاين لان بعض الطلبة قد غلط فيه (قوله للحدة سهم) أي لان لها السدس وقوله للحدة والاخت الخمسة الخ أي تصد بالان الجمع فلهذا الاخ فبصحة الاخت كالم (قوله وحاصل ضرب ثلاثة الخ) أي والذي يحصل من ضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر (قوله للحدة ثلاثة) أي لان لها واحد احدى ثلاثة ثلاثة وقوله للحدة عشرة أي لان له ثلثي

فليت المتعة من الاولى  
اثنان فاعرضهما على الثانية  
عشر معهما الثانية فمجدد  
بينهما موافقة بالنصف  
فاضرب نصف الثانية عشر  
تسعة في الاولى وهي ستة  
تبلغ أربعة وخمسين ومنها  
تصح المناصفة فمن له شيء من  
الاولى اخذ مضر وباقى تسعة  
وهي وفق الثانية ومن له  
شيء من الثانية اخذ مضر وباقى  
في واحد وهو وفق سهام  
المتعة ثمانية فلازم من الاولى  
واحد في تسعة تسعة ولها  
من الثانية يكونها جدة ثلاثة  
في واحد بثلاثة فاجعها  
لها يصحع لها اثنا عشر  
وللاب من الاولى واحد في  
تسعة تسعة ولهم من الثانية  
بكونه جدة عشرة في واحد  
بشرة ففتحتم له تسعة عشر  
وليت المتعة من الاولى  
اثنان في تسعة بمائة عشر  
ولها من الثانية بمقتضى  
كونها اختا خمسة في واحد  
بخصه ففتحتم لها ثلاثة  
وعشرون فاذا اجعت اثنا عشر  
وتسعة عشر وثلاثة وعشرون  
اجمع أربعة وخمسون وهي  
ما حصلت منه المسئلة فالعمل  
صحيح فلو كان الميت الاول  
الذي خلف ابوين وابنتين  
اتى كان المحذوف في الثانية  
ابا فليرث وكان في الثانية  
ارث بيت المال أو الراد

الباقى الذي هو خمسة عشر وقوله ولا اخت خصة أى لان لها ثلث الباقي وهو خمسة (قوله)  
فليت الخ) أى اذا اردت بيان العمل في المناصفة التي في هذه المسئلة فأقول فليت الخ  
وقوله فاعرضهما على الثانية عشر أى قابل بينهما وقوله معهما الثانية بدل من الثانية  
عشر (قوله فمجدد بينهما موافقة بالنصف) أى لان للابنتين نصف واحد وللخاتمة عشر  
نصف واحد وتسعة (قوله فاضرب نصف الثانية الخ) مرتين على محذوف والتقدير بر فرد كالألى  
نصفه فاضرب نصف الثانية الخ وقوله تسعة بدل من نصف وقوله تبلغ أى المناصفة وكذا يقال  
في قوله ما تصح (قوله فمن له شيء الخ) هذا بيان لكيفية قسمة الجماعة (قوله ثانيا) أى في  
زمن ثان وليس المراد موتا ثانيا لسانها لم تمت وموتها أول ثم ماتت موتا ثانيا وصح أن يكون  
المراد موتا ثانيا بالنسبة لموت الميت الاول (قوله فلازم الخ) تفصيل لما قبله (قوله فاذا اجعت  
الخ) أى لا تمجان صحة العمل في المناصفة (قوله فالعمل صحيح) تفريع على قوله وهو  
ما حصلت منه المسئلة (قوله فلو كان الميت الاول الخ) هذا محترز لقوله فيما تقدم وهو رجل  
مات الخ وقوله فلا يرث أى لانه من ذوى الارحام (قوله وكان في الثانية ارث بيت المال  
أو الراد) أى ووجد في المسئلة الثانية ارث بيت المال أو الراد فليجدة التي هي أم أم السدس  
ولا اخت ان كانت لابوين النصف وان كانت لام السدس وما بقى لبيت المال ان كان  
منظما أو لجدته والاخت بالردان لم يكن منظما فمرد عليهم بحسب انصافهم فاذا كان  
الباقى لبيت المال كانت المسئلة الثانية من ستة كالاولى ولست من الاولى سهمان فاذا  
عرضتهما على مسئلتها ما وهي ستة وجدت بينهما موافقة بالنصف فتضرب نصف المسئلة  
الثانية وهو ثلاثة في المسئلة الاولى بمائة عشر فلازم من الاولى سهم في ثلاثة ثلاثة ولها  
بكونها جدة من الثانية سهم في واحد وبأحد فيصنع لها أربعة ولللاب من الاولى سهم في  
ثلاثة ثلاثة ولا شيء في الثانية لانه من ذوى الارحام كما عرفت ولست من الاولى سهمان  
في ثلاثة ستة ولها وصف كونها اختا في الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ان كانت شقيقة  
فيجمع لها تسعة والباقي سهمان لبيت المال وان كانت لام كان لها من الثانية واحد في  
واحد واحد ومن الاولى ثلاثة في اثنين ستة فيجمع لها تسعة والباقي أربعة لبيت المال  
واذا رد الباقي علم ما كانت المسئلة الثانية من أربعة ان كانت الاخت شقيقة ولان  
الباقى بعد فرضهما مرد عليهم بحسب انصافهما وهي أربعة فتجعل المسئلة من أربعة  
وسهام المتعة من الاولى اثنان فاذا عرضتهما على مسئلتها وهي أربعة وجدت بينهما موافقة  
بالنصف فاضرب وفق الثانية وهو اثنان في الاولى وهي ستة فتصل اثنا عشر فلازم  
واحد من الاولى في اثنين باثنين ولها بكونها جدة في الثانية واحد أيضا في واحد واحد  
فيجمع لها ثلاثة ولبيت من الاولى اثنين في اثنين بأربعة ولها من الثانية بكونها اختا  
شقيقة ثلاثة في واحد بثلاثة فيجمع لها تسعة ولللاب من الاولى واحد في اثنين باثنين  
ولا شيء له من الثانية وان كانت الاخت لام كانت المسئلة الثانية من اثنين لان الباقي  
بعد فرض الجدة والاخت للام مرد عليهم بحسب فرضهما واما اثنان فتجعل المسئلة من  
اثنين وسهام الميتة من الاولى اثنان فاذا عرضتهما على مسئلتها وجدت ما تسعين فتصح



باعتبار ذكر كونه أئمة  
الأول وأوقته فلذلك لما  
سأل أمير المؤمنين المأمون  
عنها القاضي يحيى بن  
أكرم رضى الله عنهم بقوله  
هناك مالك وخلف أبو  
اليتين فلم تقسم التركة  
حتى مات أحد البنتين  
عن الباقي فقال بالأسير  
المؤمنين الميت الأول رجل  
أو امرأة فعرف المأمون نعتيه  
فقال له إذا عرفت التفصيل  
عرفت الجواب فولاه  
القضاء وسب سؤاله عن  
ذلك أنه لما أراد أن يولي  
قضاء البصرة أحضره  
فاستقره لصغر سنه فانه  
كما حكى المحافظ عبد الغنى  
المقدمي رحمه الله كان  
اذا كان إحدى وعشرين  
سنة فأحسن يحيى بذلك  
فقال يا أمير المؤمنين سألني  
فان القضاء مدعى لاختفى  
وكانوا يفتنون العمال  
والقضاء والامراء بالفرائض  
فقال ما تقول في أبو  
اليتين لم تقسم التركة  
حتى مات أحد البنتين  
عن الباقي وقبل عنهم وعن  
زوج فأجاب بما سبق  
فولاه فلما مضى إلى البصرة  
قاضيا استقره مشايخها

واستصغروا فاعتنوا فقالوا له كس القاضي فقال سن عتاب بن أسيد حين ولاء النبي صلى الله عليه وسلم مكة فلذلك سميت بالمأمونية

فندي ان سئل منها ان يخص عن الميت الاول كما خص عنه يحيى بن اكرم ٢٤٣ لاختلاف الحكم كما اسلفنا واعلم انك  
يحيى بن اكرم سمعت الخ (قوله فيبقى الخ) تقرب على ما تقدم وقوله ان سأل فاعل  
ينبغي وقوله كما خص اى سأل وقوله لاختلاف الحكم عليه لقوله فيبقى الخ وقدمات  
وجه اختلاف الحكم خمس (قوله واعلم الخ) مجرد فائدة وغرضه به الاشارة الى انه  
لا يتعين الد على بطريق المناقضة (قوله ولكن بطول) فيه نظر لان الطول على عمل  
المناقضة بالطريق السابق أكثر ضرورة منه يحصل المستثنان ثم الجامعة فكان الاولى ان  
يحدف ذلك كما يفيد كلام العلامة الا به وقوله وفوت القصد اى المقصود وقوله من  
قصة الخ بيان للقصد معنى المقصود وجه فوات القصد بذلك انه تقسم كل مسألة على  
حساب مستقل (قوله تقه) اى لكلام المصنف لانه انما ذكر كالامن اربعة فتم الشارح  
الكلام بذلك ثلاث حالات المابقة فقط اى لا كثرة الغاء وايدة لتزوين اللفظ وقطاعه  
حسب هذا هو المشهور وكتب بعضهم ان الغاء واقعة في جواب شرط مقدروط اسم فعل  
معنى اتته والتقدير ان أردت ان باء من مت واحدة فاقسه اه وفيه تكلف (قوله  
أ كثر من ميت) اى ولم يمكن الاختصار قبل العمل (قوله سواء اكانوا كلهم) اى الميتين  
وقوله من ورثة الاول اى كسافى في المثال الا فى من شيخ الاسلام وقوله اركان فهم  
الخ لم يخله (قوله وفى ذلك أوجه) اى وفى العمل فى ذلك أوجه (قوله ان تحصل جامعة)  
اى بان تعمل للميت الثانية مسألة وتنتظر سهامه من الاولى بعد تعديها وتعرضها على مسئلته  
فان تقسم كانت الجامعة ما معمت منه الاولى وان بايغت فاضرب جمع الثانية فى الاولى  
وان وافقت فاضرب وفق الثانية فى الاولى وما حصل فيها فهو الجامعة (قوله والثاني) اى  
ومسألة الميت الثاني (قوله واجعلها اولى بالنسبة للميت الثالث) اى واجعل تلك الجامعة  
بمثلة الميت الاول بالنسبة لميت الثالث وقوله ومثله الميت الثالث اى واجعل  
مسألة الميت الثالث وقوله ثمانية اى عشرة الثانية (قوله وحصل جامعة على ما يقضيه  
الحال) اى جارية على ما يقضيه الحال ثم بين تلك الحال بقوله من انقسام الخ ومعنى تحصل  
الجامعة حينئذ ملاحظة أن الجامعة ما معمت منه الاولى وان كان بلا ضرب فاندفع قول  
بعضهم الاول حذفه ادفع الانقسام الى حصل جامعة (قوله وهما جوا) هل فى الاصل معناه  
أول لكن ليس ذلك مراد ههنا وانما المراد استقر جوا فى الاصل مصرجه اذ امسه لكن  
ليس ذلك مراد ههنا بل المراد استقرارا بكانه قال واستقر على ذلك استقرارا وهو فى الاصل  
أضا مطلب والمراد منه المنع من فاعلى ويسمى ذلك فى الميت السابع والثامن والتاسع  
وتلكه استقرا الى ما لا نهاية له (قوله وتتمثل ذلك) اى لما ذكر من موت أكثر من واحد  
ولم يمكن الاختصار قبل العمل (قوله مثله فى الاربعة) اى الاربعة اموات فان الميت  
الاول فى هذا المثال الزوج ثم الاب ثم الام ثم احدى البناتين (قوله زوجة وابوان وابنة ثان)  
أصلها من اربعة وعشرين وتقول للجامعة وعشرين فلزوجة ثمانى ولأولاد  
المدان ثمانية لكل اربعة وللبنات الثلثان ستة عشر لكل بنت ثمانية (قوله ثم مات  
الابن السابق) اى الذى هو زوجته التى كانت أمافى الاولى وعبر عنها باحد الابوين  
وبثانها الثلثان كانتا بنتين فى الاولى وأما زوجة الميت الاولى فلا تراث الاب لانها زوجة ابنته  
الشيخ ذكر بارجه الله تعالى فى شرح الكفاية بقوله مثله فى الاربعة زوجة وابوان وبنتان ثم مات الابن السابق

ولعلنا فى المناقضة كل مسألة  
على حديثها بحيث لا يتعلق  
لواحدة بأخرى لصح ولكن  
بطول وفوت القصد من  
قصة المسائل على حساب  
واحد (تقه) جميع ما تقدم  
اذ مات ميت فقط من ورثة  
الاول ولم يمكن الاختصار  
قبل العمل وهو حال من  
أحوال اربعة كما سقت  
الاشارة اليها والحال الثانى  
أن يموت أكثر من ميت  
سواء كانوا كلهم من ورثة  
الاول او كان قسم من هو  
من ورثة ورثة الاول وفى  
ذلك أوجه عشرة ذكرتها  
فى شرح الترتيب أشهرها  
وأعمها ان تحصل جامعة  
لمسألة الميت الاول والثاني كما  
اسلفنا واجعلها اولى بالنسبة  
لميت الثالث ومسألة الميت  
الثالث ثمانية بالنسبة لثانها  
وانظر دينا ومن سهام  
الثالث من تلك الجامعة  
وحصل جامعة على ما يقضيه  
الحال من انقسام وقوافى  
وتبين فان كان ميت رابع  
فاجعل جامعة الثلاث اولى  
ومسألة الرابع ثمانية واعمل  
كذلك فى خامس وسادس  
وهلم جراها بلغه فصح  
مسألة المناقضة الجامعة  
لمسائل أو أسك الاموات  
ولتمثل لذلك بمثال ذكره

وهي أجنبية عنه وان أوهم كلام الشارح دخولها في الباقي وقوله وأخ لاوين أي وعن  
 أخ لاوين وهذا لم يكن وأرتأى الأولى مع أنهم المبت الأول لأنه محبوب بالأب وعلم من  
 ذلك أن الورثة في الثانية زوجة وبنات ابن وأخ شقيق وهي من أربعة وعشرين فالزوج  
 الثمن ثلاثة وبنو الابن الثمان سبعة عشر لكل واحدة ثمانية وللأخ الباقي خمسة (قوله  
 ثم الام) أي ثم ماتت الام المبرعمة في الأولى باحد الاوين وقد صارت زوجة في الثانية  
 وقوله عن الباقي أي الذي هو بنتا ابنتها فقط الثمان كاتبايتين في الأولى وصارتا بناتي ابن في  
 الثانية وكذا في الثالثة وقوله وأم وعم أي وعن أم وعن عم وهذا ان لم يكونا وارثين  
 في المستثنين الماهتين وعلم من ذلك أن الورثة في الثالثة بنات ابن وأم وعم وهي من ستة لبناتي  
 الابن الثمان أربعة وللأم المدس واحد وللأب الباقي واحد (قوله ثم احدى البنات) أي ثم  
 ماتت احدى البنات الماهتين صارتا بناتي ابن في الثانية والثالثة وقوله عن زوج وهذا لم يكن  
 وارثا في المسائل الثلاث وقوله ومن بقى أي وهو اخها شقيقة التي كانت بقا في الأولى  
 وصارت بنت ابن في الثانية والثالثة وأمها أم أبيها التي في  
 قوله سابقا وأم وعم فجمعوه بامها وأمها أم أبيها المذكور في قوله سابقا وأخ لاوين فلا شيء  
 له لاستغراق الفروض للتركة وأما عم أبيها فن ذوى الارحام فعلم من ذلك أن الورثة في  
 الرابعة زوج وأخت شقيقة وأم وأصلها من ستة وتعمل للثانية للزوج النصف ثلاثة  
 ولا تحت مثله وللأب الثالث اثنتان (قوله فالمسألة الأولى من سبعة وعشرين) أي بالمولود  
 وأصلها أربعة وعشرون لان فيها ثمانية الزوجة وسدس للاثوين لكنها تعمل لسبعة  
 وعشرين كامر (قوله مات الأب) هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها مات الأول والمراد به  
 الاب لأنه أول في قوله ثم ماتت الأب الخ لكن الذمخ الأولى أدلى (قوله ثم ثمانية من أربعة  
 وعشرين) أي لان فيها ثمانية وارثين وسهام الميت الثاني الذي هو الابن الأولى أربعة فاذا  
 عرضتها على مسئلته وجدت يتسما قوا فقاما بالبيع فلذلك قال الشارح توافق خطبه من  
 الأولى بالبيع أي توافق مسئلته من خطبه الأولى وهو أربعة بالبيع فتضرب وفق الثانية  
 وهو ستة في المسألة الأولى يعول وهي سبعة وعشرون يحصل مائة واثنان وستون وهي  
 الجامعة التي تصع منها المسئلان فلذلك قال الشارح فتحان من مائة واثنين وستين (قوله  
 فن له شيء من الأولى ضرب في ستة) أي الذي هو وفق المسألة الثانية وقوله ومن له شيء  
 من الثانية ففي واحد أي فهو مضروب في واحد وهو وفق سهام مورثة (قوله فالزوج ثمانية  
 عشر) أي لان لها من الأولى ثلاثة في ستة ثمانية عشر وليس لها من الثانية لأنها لا ترث  
 فيها كامر (قوله وللأم سبعة وعشرون) أي لان لها من الأولى بوصف كونها أماً أربعة في  
 ستة بأربعة وعشرين ولها من الثمانية بوصف كونها زوجة ثلاثة في واحد ثلاثة في ستة  
 لها سبعة وعشرون ولكل بنت ستة وخمسون أي لان لكل بنت من الأولى ثمانية في ستة  
 ثمانية واربعين ولكل بنت بوصف كونها بنت ابن في الثانية ثمانية في واحد ثمانية  
 في ستة ثمانية وخمسون (قوله وللأخ خمسة) أي لان له من الثانية خمسة في واحد خمسة  
 ولأخي له من الأولى (قوله ثم ماتت الام) أي التي هي زوجة في الثانية وقوله فمستلها

وأخ لاوين ثم ماتت الام  
 عن الباقي وأم وعم ثم  
 احدى البنات عن زوج  
 ومن بقى فالمسألة الأولى  
 من سبعة وعشرين مات  
 الأول عن زوجة وبقى  
 ابن وأخ فمستلها من أربعة  
 وعشرين توافق خطبه من  
 الأولى بالبيع فتحان من  
 مائة واثنين وستين فن  
 له شيء من الأولى ضرب  
 في ستة أو من الثانية ففي  
 واحد فالزوج ثمانية عشر  
 وللأم سبعة وعشرون ولكل  
 بنت ستة وخمسون وللأخ  
 خمسة ثم ماتت الام عن أم  
 وبقي ابن وعم فمستلها من  
 ستة توافق خطبها من  
 الأولى بالبيع ففتح  
 الثلاث من ثلاثة وأربعة

من ستة أي لأن فيها سبعا وعشرة وأما الثاني فمخرجها ما داخل في مخرج السدس  
وسهام الميت الثالث وهو الام من الجامعة للسنتين الاولين سبعة وعشرون فاذا عرضتها  
على مسئلتها وجدت بينهما ما توافقا بالثلث ولذلك قال الشارح توافق خطها الخ فمضرب  
وفق المسئلة الثالثة وهو اثنان في جامعة الاولين وهي مائة واثنان وستون يحصل ثلاثمائة  
واربعة وعشرون وهي الجامعة التي تصح منها الثلاث مسائل كما قاله الشارح (قوله فن  
له شيء من الاولين) أي من جامعتهما وقوله ضرب في اثنين أي الذين هما وفق المسئلة  
الثالثة وقوله أو من الثالثة ففي تسعة أي ومن له شيء من الثالثة فهو مضروب في تسعة  
التي هي وفق سهام مورثه وهو الام (قوله فللزوجة الاولى ستة وثلاثون) أي لأن لها من  
الاولين ثمانية عشر في اثنين ستة وثلاثون ولا شيء لها في الثالثة (قوله ولكل بنت مائة  
وثلاثون) أي لأن لكل بنت من الاولين ستة وخمسين في اثنين بمائة واثنان عشر ولكل  
بنت من الثالثة بوصف كونها بنت ابن اثنان في تسعة بقائمة عشر فيجتمع لكل بنت مائة  
وثلاثون (قوله وللأخ عشرة) أي لأن له من الاولين خمسة في اثنين بعشرة (قوله ولا من  
الثالثة تسعة) أي ولا من الميتة الثالثة لأن لها من الثالثة واحد في تسعة بنسبة وقوله  
ولعمها كذلك أي لأن له واحد في تسعة بنسبة (قوله ثم مات احدي البنين) أي  
الذين صار تباين ابن في الثانية والثالثة وقوله وأم أي التي هي زوجة الميت الأول وقوله  
واخت أي شقيقة وهي بنت الميت الأول (قوله فماتت من ثمانية) أي أم العول لأن أصلها  
سبعة اذ فيها نصف لكل من الزوج والاخت وثلاث لأم وبين مخرجهما التباين فيضرب  
أحدهما في الآخر يحصل ستة فهي أصل المسئلة لكنها تقول لثمانية وسهام الميت الرابع  
وهو احدي البنين من جامعته المسائل الثلاث مائة وثلاثون فاذا عرضتها على مسئلتها  
وجدت بينهما توافقا بالنصف فنصف سهامها خمسة وستون ونصف الثمانية اربعة فلذلك  
قال الشارح توافق خطها بالنصف فمضرب اربعة التي هي وفق المسئلة اربعة في جامعة  
المسائل الثلاث وهي ثلاثمائة واربعة وعشرون يحصل ألف ومائتان وستة وتسعون وهي  
الجامعة التي تصح منها الاربعة مسائل ولذلك قال الشارح فتصح الاربعة الخ (قوله فن  
له شيء من الثلاث الاول) أي من جامعتهما وقوله ضرب في اربعة أي التي هي وفق الاربعة  
وقوله أو من الرابعة ففي خمسة وستين أي ومن له شيء من الرابعة فهو مضروب في خمسة  
وستين التي هي وفق سهام مورثه (قوله فللزوجة الاولى التي هي أم في الرابعة مائتان  
واربعة وسبعون) أي لأن لها من جامعة الثلاث الاول ستة وثلاثون في اربعة بمائة  
واربعة واربعين ومن الرابعة بوصف كونها أما اثنين في خمسة وستين بمائة وثلاثين فيجتمع  
لها مائتان واربعة وسبعون (قوله وللبنت الباقية سبع مائة وخمسة عشر) أي لأن لها  
من جامعة الثلاث مسائل مائة وثلاثين في اربعة بمائة وخمسة مائة وعشرين والرابعة بوصف  
كونها اختا شقيقة ثلاثين في خمسة وستين بمائة وخمسة وتسعين فيجتمع لها تسعة مائة  
وخمسة عشر (قوله وللأخ اربعون) أي لأن له من جامعة المسائل الثلاث عشرة في اربعة  
بأربعين ولا شيء له من الرابعة (قوله ولا من الثالثة) أي ولا من الميتة الثالثة وقوله ست

وعشرين فن له شيء من  
الاولين ضرب في اثنين  
أو من الثالثة ففي تسعة  
فللزوجة الاولى ستة  
وثلاثون ولكل بنت مائة  
وثلاثون وللأخ عشرة ولا من  
الثالثة تسعة ولعمها  
كذلك ثم مات احدي  
البنين من زوج وأم  
واخت فماتت من ثمانية  
توافق خطها بالنصف  
فتصح الاربعة من ألف  
ومائتين وستة وتسعين  
فن له شيء من الثلاث  
الاول ضرب في اربعة أو  
من الرابعة ففي خمسة وستين  
فللزوجة الاولى التي هي  
أم في الرابعة مائتان واربعة  
وسبعون وللبنت الباقية  
سبع مائة وخمسة عشر وللأخ  
أربعون ولا من الثالثة

وزوج الاربعة مائة وخمسة وتسعون انتهى والمحالان الثالث والرابع أن عوت بعد الاول ميت أو أكثر ويمكن الاختصار قبل العمل ويسمى اختصار المسائل وهو أنواع ذكرتها في شرحي الفارضية والترتيب منها أن تختصر ورتبة من بعد الاول فحين بقي من ورتبة من قبله ويرفون كلهم بمطلق العصبية سواء كان معهم من يرث من الاول فقط بالفرض أم لا كزوجة وعشرة بنين من غيرها ماؤا كلهم واحدا بعد واحد حتى يقع الزوجة من الاولاد اثنا عشر كان الاول مات من زوجة وابنين فقط فصنع باختصار من ستة عشر للزوجة اثنا عشر وليكل ابن سبعة ولو سلكت طريق المناهضة لخصت من عدد كثير ثم رجعت للاختصار لما ذكر ولو خلف الاولاد فقط من غير زوجة فساؤا كلهم واحدا بعد واحد حتى بقي انسان فكانه مات عن اثنين فقط فصنع من اثنين (تنبيه) كما يمكن الاختصار قبل العمل كذلك يمكن

وثلاثون أي لان لها من جامعة الثلاث تسعة في أربعة تسع وثلاثون وقوله ولمعها كذلك أي ست وثلاثون لان له من جامعة الثلاث تسعة في أربعة تسع وثلاثون (قوله) وزوج الاربعة أي وزوج المئة الاربعة وقوله مائة وخمسة وتسعون أي لان له من الاربعة ثلاثة في خمسة وتسعين (قوله انتهى) أي كلام شيخ الاسلام زكريا (قوله والمحالان) أي الماقيان من الاحوال الاربعة وقوله الثالث والرابع نعتان للمايين (قوله ويمكن الاختصار قبل العمل) أي فيها معنى في الميت الواحد وفي الاكثر (قوله ويسمى اختصار المسائل) أي لان الملاحظ فيه اختصار المسئلة وان تبعه اختصار السهام (قوله وهو) أي اختصار المسائل وقوله منها أي من الانواع وقوله ان تختصر ورتبة من بعد الاول أي من بعد الميت الاول (قوله بمطلق العصبية) أي بالعصبية المطلقة عن اشتراط الجهة المخصوصة كجهة البنوة والاخوة فلا يشترط الاتفاق في جهة مخصوصة الا ترى انهم ورفؤا من الميت الاول في مثال الشارح بجهة البنوة وعن بعده بجهة فلم يتفقوا في خصوص جهة من اول البطون الى آخرها وقد يتفقون في جهة مخصوصة كاخوة ماؤا واحدا بعد واحد حتى بقي منهم اثنان مثلا (قوله سواء كان معهم من يرث من الاول فقط بالفرض) أي كالزوجة في المثال الاول وقوله أم لا أي أم يكن معهم من يرث من الاول فقط بالفرض كما مثل الثاني الا في النمرح (قوله وعشرة بنين من غيرها) أي من غير تلك الزوجة لكن بشرط أن يكونوا كلهم من أم واحدة ومن عشرة أمهات وان لم يتوافق كونهم أشقاء وأولاد والاختلاف الحكم كما هو ظاهر (قوله ماؤا كلهم) أي معظمهم بدليل قوله بعد حتى بقي مع الزوجة من الاول اثنان وقوله واحدا بعد واحد أي مرتين وقوله من الاولاد الانسب من البنين لان الاولاد يشعل الاناث وان كان هوهم امتدقا بالتعبر اول البنين (قوله فيقدر كان الاول مات عن زوجة وابنين) أي للاختصار وأما في المسئلة فمن ثمانية لكن انكسر الباقي على الابن فنضرب عددهما وهو اثنان في ثمانية بسبعة عشر ومنها تصنع ولذا قال الشارح فتصنع بالاختصار الخ (قوله ولو سلكت طريق المناهضة) بأن تصنع الاولى من ثمانين لانكسر الباقي بعد الثمن على عشرة فنضرب في الثمانية ثمانين فينص الميت الثالث من الاول سبعة وستة من تسعة لانها عدد دروس ورتبة الذين هم الاخوة وبين مسئلة وسهامه تباين فتحتاج الى ضربها في الاولى فما حصل فهو الجامعة وتغرسهام الميت الثالث من ثلثا الجامعة ويحصل له مسئلة وتعرض سهامه عليها وكذلك حتى تصنع المناهضة الجامعة لكل (قوله لخصت من عدد كثير) وهو ألفان وثمانمائة وستون وقوله رجعت للاختصار لما ذكر أي لستة عشر لتوافق الانصاء ثلث سدس عشر (قوله ولو خلف الاولاد) المناسب البنون (قوله) فتصنع من اثنين) أي اختصارا (قوله تنبيه) غرضه يهذو كالمقابل لقوله قبل العمل (قوله كذلك) لاحاجة الاله لا في بالكافي في قوله كما يمكن الخ ولا يساغة الى قوله ايضا لذا ليسكن كل منهما التوكيد (قوله وهو) أي اختصار السهام وقوله ان يوجد أي ذوان يوجد لان الاختصار ليس هو عين الوجود وقوله في جميع الانصاء قيد يأتي محترزه

في كلامه (قوله كزوجة وابن وفتحتها) أي من تلك الزوجة وأصلها من ثمانية لان  
 فيها ثمانية وعشرون ثمانية ونصف من أربعة وعشرين لانكسار الباقي وهو سبعة على عدد  
 رؤس الابن والبنات وهو ثلاثة فإذا ضربت الثلاثة في الثمانية بلغت ما ذكره للزوجة  
 ثلاثة وللابن أربعة عشر والبنات سبعة (قوله فوفيت البنات عن بني ودهالنج) ومسلمتم  
 من ثلاثة فخرج فرض الام والبنات الثلاثة من الاولى سبعة وإذا فرضت على مسئلتها  
 وجدت بينهما ثمانية ونصف ثلاثة عدد المسئلة الثانية في أربعة وعشرين عدد الاولى  
 يحصل اثنتان وسبعون وهي الجامعة التي تصح منها المسئلان فمن شيء من الاولى أخذه  
 مضروباً في ثلاثة ومن شيء من الثانية أخذه مضروباً في سبعة وللزوجة من الاولى ثلاثة  
 في ثلاثة تسعة ولها من الثانية نصف كونها اما واحد في سبعة تسعة فيجتمع لها تسعة عشر  
 وللابن من الاولى أربعة عشر في ثلاثة اثنين واربعين وله من الثانية نصف كونها  
 اثنتان في سبعة باربعة عشر فيجتمع له تسعة وخمسون ويمكن اختصارها الى ثمانية وتسعة  
 ويرجع كل نصيب الى ثمانية فيرجع نصيب الابن الى السبعة ونصف الزوجة الى اثنين  
 (قوله فصح المناخضة من اثنين وسبعين) أي حاصله من ضرب الثانية في الاولى لان  
 الاولى صحت من اربعة وعشرين والثانية من ثلاثة ونصف المذات الثاني ما بين مسئلتها  
 في ضرب في الاولى يحصل ما ذكر (قوله للزوجة ستة عشر) أي لان لها من الاولى ثلاثة  
 في ثلاثة تسعة ولها من الثانية نصف كونها اما واحد في سبعة تسعة فيجتمع لها تسعة  
 عشر وقوله وللابن ستة وخمسون أي لان له من الاولى أربعة عشر في ثلاثة اثنين  
 واربعين وله من الثانية نصف كونها اثنتان في سبعة باربعة عشر فيجتمع له تسعة  
 وخمسون (قوله والنصيبان مشتركان بالثمن) فمن نصيب الزوجة ثمانين ومن نصيب  
 الابن سبعة (قوله وإذا اشتركت الانصاء كلها الانصاء ثمانين) هذا محترز قوله لها في  
 جميع الانصاء (قوله من هذا) أي الاختصار بعد العمل (قوله وما ينفعه) كدهم  
 المسئلة واصلها والنسب بين الماهم والورثة وبين الرؤس الثلثة كما في الخفني (قوله  
 بالتقدير والاحتياط) أي المتأتمن بها وعطفاً على احتياط على التقدير من عطف السبب  
 على المسبب (قوله فقدمها بالخفني) أي فقدم تلك الانواع بارث الخفني فهو على تقدير  
 مضاف لان الذي من انواع الارث بالتقدير والاحتياط انما هو ارث الخفني المشكل  
 (قوله فقال) عطف على بدأ

### باب ميراث الخفني المشكل

أي باب بيان ارث الخفني المشكل فمرثا بمعنى الارث وحكي الغزالي قولاً بان الخفني  
 لاميراث له وبناءه العتبات في شرح أوافى على انه خلق ثالث لا ذكر ولا أنثى والله تعالى  
 اعلم بما قال بوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فلم يذكر الخفني لكونه قتل ابن خرم  
 الاجماع على خلافه والحق انه لا يخرج عن أحد التويعين وسبب الخفني على ما قيل  
 نسأوي الابوين في الانزال لا تفصل بينهما في المسامحة أحدهما يتضي وما انفقه له في  
 المذكور والآثورة وعلى هذا فتساوياً في الانزال يقتضي كونه خفني ووقع السؤال عن

المسائل في جميع الانصاء  
 اشتركت فترجع المسئلة  
 وكل نصيب الى الوفق  
 كزوجة وابن وبنات منها  
 فقبل فصح التركة فوفيت  
 المذات عن بني ودهالنج  
 وأخوها فصح المناخضة  
 من اثنين وسبعين للزوجة  
 ستة عشر وللابن ستة  
 وخمسون والنصيبان  
 مشتركان بالثمن فترجع  
 المسئلة الى ثمانية وتسعة  
 نصيباً الى ثمانية فيرجع  
 نصيب الابن الى سبعة  
 ونصف الزوجة الى اثنين  
 وإذا اشتركت الانصاء  
 كلها الانصاء ثمانين فلا اختصار  
 ومن أراد المزيد من هذا  
 فعليه بكتابنا شرح الترتيب  
 والله أعلم وما أنهي  
 الكلام على ارث الخفني  
 وما بقى من ارث  
 بالتقدير والاحتياط وهو  
 أنواع فبدأ منها بالخفني  
 فقال

(باب ميراث الخفني المشكل)

الحالة التي يدخل علم المجنة فأجيب بأنه مرجع لنوعه في الواقع إن قلنا بأنه لا يخرج عن  
أحد النوعين وإن قلنا أنه خلق ثالث فهو مفرغ للشبهة وأما المحشر فيكون على حاله وفي  
حاشية المحرشي من مضمهم أنه يدخل المجنة على أنه ذكر لكن لا يخفى أن الأمر قوفي أفاده  
الحق في الأمر (قوله والمفرد والمجمل) فيه إشارة إلى نقص في الترجمة وقد سبق الكلام على  
تأخير ذلك (قوله والمجتمعي) مأخوذ من الاختصاص واللفظ ثابت لفظه وإن كان معناه مذكراً  
باعتبار كونه شخصاً ثم ذكر ضميره ووصفه وفعله ولواضع بالاثنية والظاهر أنه كغيره  
يضع فيه ألف التانيث المقصورة كجمل ولا يتون وإن تحذف من آل كما أفاده العلامة الأمر  
(قوله وهو الثاني والتكسيري) العطف فيه للتفسير والمراد الثاني والتكسيري الكلام بأن  
تشكلم كالنساء لافي الأفعال بأن هو معاً طغى وإن صدق بذلك ومن هذا المعنى المختص  
والمتخذ بل يشابه النساء بحيث يتثنى ويتكسرى كالله (قوله أو من قوله الخ) أي من  
مصدره على الأصح من أن الاشتقاق من المصادر لا من الأفعال أو يقال الأخذ يكون من  
المصدر وغيره باختلاف الاشتقاق فيكون الأخذ أو سعي ما من الاشتقاق وقوله غنث بكسر  
النون من باب تعب وقوله إذا أشقبه أمره أي تقول ذلك إذا أشقبه حاله فلما أشقبه أمر  
المجتمعي قبل لخصني وإن اتضع بعد ذلك بالذكورة أو الأثنية باعتبار ما كان وقوله في مختص  
طعمه أي لأنه لم يخصص طعمه فهو تمليل لمسا قبله (قوله وهو آدمي الخ) أي المجتمعي هنا  
آدمي الخ والافو يكون في الأبل والبقر كالأدمي واء لأنه لا نزاع في جوازها لافي وجود  
غير المشكل منه وإنما النزاع في وجود المشكل منه فذهب الأكثرون إلى وجوده وذهب  
الحسن البصري إلى عدم وجوده وقال القاضي إسماعيل لا بد من علامة تزيل الاشتكال  
والحق أنه لم يصح عن الإمام مالك فيه شيء بخلافه حتى عنه أنه قال هو ذكر قلبه  
لأن كورة فقد غلبت مع الانفصال كاللف امرأة ورجل فانه مخاطب الجميع خطاب المذكر  
فطسا بالذكورة مع الانفصال فأولى مع الاتصال (قوله أوله ثقبه الخ) أو تنوعت فالمجتمعي  
المشكل فومان وقوله منه ما أي من آتى الرجل والمرأة (قوله من شكل الأمر) بفتح  
الكاف من باب قد در في أخذه من شكل وقفة لأن قياسه حذفت الحاء كل كذا أعدهم قد  
فلا يظهر أنه من أشكل وقد يقال كلام الشارح في بيان المسألة المأخوذة ومنها يستعمل  
شكل بمعنى قد ومنه شككت الكتاب إذا قدته بالآراء لكن مصدره شكل لا شكول  
ويستعمل أشكل بمعنى أزال أشكاه ونخاه ومنه أشككت الكتاب أي أزلت أشكاه  
ونخاه وقوله التيسر راسع لهما (قوله مادام مشكلاً) بخلاف ما إذا اتضع (قوله  
لا يكون أبواً والمخ) أي في الغالب فلا تاتي ما سبق في شبهة الملفوف فلما ولد نفسه قال  
ج برث الأولاد ويرثونه بالاعتبارين الأثنية والأثنية وهم أشقاء قال بعضهم وهل يرث من  
أولاد أولاد على أنه جداً ووحيداً لم أره أو الظاهر أنه بهما أي قال الحق الأمير بعد  
تقدمه ذلك والظاهر امرأته على ما تقدم في ذي الجنتين على أن الوجه المجرم أو ثوبته ووحيد  
جماعاً لزاناً قالوا لا داخوة لأم وقوله انه جل من نفسه شبهة ضعيفة بمنزلة قول المرأة أن  
فرجها شرب من ميا من الحمام مثلاً فلي تأمل وليحصر اه (قوله والكلام فيه) أي في المجتمعي

والمفرد والمجمل والمجتمعي  
مأخوذ من الاختصاص وهو  
التكسيري والتكسيري أو من  
قوله غنث الطعام إذا  
أشقبه أمره فلم يخصص طعمه  
وهو آدمي له آتى الرجل  
والمرأة أوله ثقبه لا تشبه  
واحدة منها ما إذا اشكل  
مأخوذ من شكل الأمر  
شكولاً وأشكل التيسر  
والمجتمعي مادام مشكلاً  
لا يكون أبواً ولا داخوة  
ولا جدة ولا زوجاً ولا زوجة  
وهو مخصص في أربع جهات  
النسوة والأخوة والعمومة  
والأولاد والكلام فيه في  
مقامين

أى فى احكامه وقوله فى مقام من أى باعتبار المهم من مباحته والا فلا مباحث كثيرة  
 مذكورة فى حتم الشيخ تحليل لكم الاثنيون فى النادر (قوله احدهما) أى أحد  
 المقامين وقوله فيما يتضح به وما لا يتضح أى فى بيان ما يتضح به من العلامات وما لا يتضح  
 به منها وفى كلامه حذف العائد المجرولان التقدير وما لا يتضح به مع أنه لم يجر بما جري به  
 الموصول ويمكن أن حذف أول الجار ثم الضمير فلم يحذف وهو مجرور (قوله ومجمله كتب  
 الفقه) محضه ان ذا التهمة المتقدمة يتضح بالاثنية بعد البلوغ يحصل أو يحض فان لم  
 يحصل ولم يحض فان اعتبر عمله للنساء فذكر أو بجمله للرجال فأنهى أو بجمله لهما فان غلب  
 احدهما فالمحكم له وان استوى باق على اشكاله ومن له الاكثان المتقدّمات فان أمضى  
 بذكره أو بال منته فقط فهو ذكر وان حاض أو حبل أو أمضى أو بال من فرج النساء فأنهى وان  
 بال منتهما فان سبق من احدهما فالمحكم له والا ففى مثله للنساء أو للرجال أو لهما معا سبق  
 فى ذى التهمة ولا يتضح بالذ كورة بنبات اللحية ولا يتضح بالاثنية بنهود الشدين ونزل  
 الابن ولادخل بعد الاضلاع فى الاضاح والامام أحد محكم بذكر كورة من نبت لحيته وكذا  
 الامام مالك ويريد بطله بأنه محكم بالاثنية من نبت ثديه فان نبتت لحيته وثدياه معا فهو  
 مشكل ما لم تظهر فيه علامة أخرى تقوى إحدى العلامتين ويريد بذكر ذاك أو خدفة  
 بأنه محكم بالاثنية نظمو والابن ويحكم بالاضاح بعد الاضلاع فان كانت اضلاع الخنثى  
 الا بمرساة عشر ضلعا كالابن حكم بالاثنية وان كانت سبعة عشر حكم بذكر كورة ما اشتهر  
 من ان - وقد خلفت من ضلع آدم الابن ليكن قال أهل الفقه مع استواء الرجل والمرأة فيها  
 ومن استدل بعد الاضلاع على بن أبي طالب رضى الله عنه فانه رفع له رجل تزوج بيسة  
 حمه وكانت خنثى فوقع على جارية فأحبها فأمر غلامه فزبر ابعدا ضلاع الخنثى فأذا هو  
 رجل فزبر بى الرجال ولعل بعد اضلاعه لعدم الجزم بأن الحمل منه والا فهو أقوى وجب له  
 بقضى القطع بالاثنية ويقدم على الكل حتى لو حكم بذكر كورته باحسالة لامرأة ثم حصل دو  
 أيضا للمحكم الأول وحكمنا بالاثنية ولذلك قد قولهم اذا حكم بقتضى علامة ثم طرأ اختلافها  
 لم يبق للمحكم بما اذا لم تكن الثانية أقوى كالقول فانه العلامة القسدة الواردة فى  
 الحديث وان كان ضعيفا وهو سهل صلى الله عليه وسلم عنه فقال بوزن فتح الواو وتشديد  
 الراء من حيث رسول وهذا من قبل الافتاء فلا ينافى قولهم أول من قضى فيه فى الاسلام على  
 ابن أبي طالب وأما أول من حكم فيه فى المجاهدة فصار من الطرب شيخ الظاهر المشافه وكه الزاه  
 المجاهدة كان يفرغ له فى كل مهم ومشكل فليسأل عنه قال حتى أنظر فوالله ما تزل فى مثل  
 هذه منك ما يعضر العرب فبات لثته ساهرا وكان له حاربة ترعى عنه يقال لثته ساهرا فلما  
 رأت قلقة ظالت له ماعرك فى ليلتك هذه فقال لثاوي يحك وبك دعى أمر ليس من شأنك  
 ليس هذا رعى الغنم وقيل ان السائل له عن ذلك أقامه واعنده أربعين يوما وهو يضح لم كل  
 يوم فقالت له ان مقامه ولا عنه ذلك أسرع فى غمك فقال لم تشكلى على حكومة فظمتم  
 حكمومتهم فقالت أخبرنى لعل عندى مخزنا وكورت عليه الكلام فأخبرها فقالت أتسمع  
 القضاء المبالأه فان بال من حيث يبول الذك فذكر وان بال من حيث يبول الانثى وأنهى

احدهما فيما يتضح به  
 والا يتضح ومجمله كتب الفقه



فخرج الناس حين أصبح فقضى بالذي أشارت عليه به وفيه عبرة من حيث أن المحكمة قد  
 بحرم الله تعالى عن أسنان من لا تظن عنده ويحبها من هو مستعملها وفيه إشارة إلى أن  
 القاضي أو المفتي يتوقف فيما لا يعمله خلافا لما يقوله قضاة هذا الزمان ومفتوه فان هذا  
 جاهل يتوقف في حادثة مثل هذا أو يعين على ما قيل حكى أن بعض العلماء مثل في درسه عن  
 مسئلة فقال لا أدري فقال له السائل أن هذا ليس مكان الجهال فقال له المكان الذي يعلم  
 أشياء ويجهل أشياء أما الذي يعلم ولا يجهل فلا مكان له اه ملخصا من حاشيتي العلامة  
 المحققي والآمير (قوله والثاني في إسنه) وهل هو بالفرض أو بالتعصيب فعند الشافعية أنه  
 بالفرض فقط في نحو أخنثي والتعصيب فقط في نحو ابن أخنثي وهو ملحق منها عند  
 المالكية فما أخذ عندهم ثلاثة أرباع المال فنحو أخنثي لانه على تقدير الذكورة يستحق  
 جميع المال بالتعصيب وعلى تقدير الأنوثة يستحق النصف بالفرض فيعطى نصف  
 مجموعهما وهو ثلاثة أرباع المال (قوله وقد ذكره) أي الثاني (قوله وان يكن) أي يوجد  
 وقوله في مستحق المال وهم الورثة ولذلك بينهم الشارح بقوله من الورثة فهو بيان  
 لمستحق المال وهو احتراز عن أرباب الذبون (قوله خنثي صحيح في الاشكال) المراد بكونه  
 صحيحا في الاشكال أنه بين الاشكال وظاهره بحيث أنه لم ينضم لا يذ كورة ولا بأنوثة فقوله  
 بين الاشكال تفسير لقوله صحيح ووضعه الشارح بقوله والمراد الخ (قوله فاقسم التركة)  
 أشار الشارح إلى أن مفعول اقسام محذوف وقوله على الأقل هو صادق بمقتضى من أحوال  
 الخنثي الخمسة الأربعة وهما الثاني والثالث أي كون إسنه بتقدير الذكورة كقرنمه بتقدير  
 الأنوثة وعكسه وقوله ولكل من الورثة والخنثي متعلق بالأقل وقوله ان ورث أي كل  
 من الورثة والخنثي وقوله متفاضلا أي بان إسنه بتقدير الذكورة أكثر منه بتقدير  
 الأنوثة (قوله كابن خنثي مع ابن واضح) مسئلة الذكورة من اثنين ومسئلة الأنوثة من  
 ثلاثة وبينهما تبان فتضرب أحدهما في الأخرى يحصل ستة وهي الجامعة للثلاثة  
 فتقسم على كل من المستثنين فيخرج فهو جزء السهم فإذا قسمت الستة على مسئلة الذكورة  
 خرج لكل سهم ثلاثة فهي جزء سهم مسئلة الذكورة وإذا قسمت الستة على مسئلة الأنوثة خرج  
 لكل سهم اثنين فهو جزء سهم مسئلة الأنوثة ثم تضرب نصيب كل من الورثة من كل من  
 المستثنين في جزء سهمها فتعلم نصيبه بتقدير الذكورة والأنوثة ونصيبه أقل النصيبين  
 فأوضح من مسئلة الذكورة واحد في ثلاثة وثلاثة من مسئلة الأنوثة اثنين في اثنين  
 بأربعة فيعطى ثلاثة لأنهما أقل النصيبين والخنثي من مسئلة الذكورة واحد في ثلاثة وثلاثة  
 ومن مسئلة الأنوثة واحد في اثنين فمقتضى اثنين لأنهما أقل النصيبين فيصير  
 الموقوف واحد فان تبين ذكورة الخنثي أعظمه وان تبين أنوثة أعظمه الواضح (قوله)  
 فالأقل الخ) الظاهر في الأعراب أن الأقل مستد أو تعيب الأنثى غير وقوله للخنثي ما أخبر  
 ثمان أو متعلق بمحذوف والتقدير يعطى للخنثي وقوله وللواضح كون الخنثي ذكرا أي  
 والاضر للواضح كون الخنثي ذكرا وان كان مقتضى سياق الشارح أن المعنى والأقل للواضح  
 كون الخنثي ذكرا أي نصيبه باعتبار كونه ذكرا لكن في عبارته فلاقه ولولا فالأقل للخنثي

والثاني في إسنه وارث  
 من معه وقد ذكره بقوله  
 (وان يكن في مستحق المال)  
 من الورثة (خنثي صحيح)  
 في الاشكال (بن) أي  
 ظاهر (الاشكال) والمراد  
 كونه خنثي مشكلا بأقسام  
 على اشكاله لم ينضم بذكورة  
 ولا بأنوثة (فاقسم التركة  
 بين الورثة والخنثي) (على)  
 التقدير (الأقل) لكل  
 من الورثة والخنثي ان  
 ورث بتقديرى الذكورة  
 والأنوثة منه اضلا كابن  
 خنثي مع ابن واضح  
 فالأقل نصيب الأنثى للخنثي  
 وللاوضح كون الخنثي ذكرا

نصيبه باعتبار كونه أقرى وللواضع نصيبه باعتبار كونه ذكر الكان أو وضع (قوله فعطى  
 المختنى الثلث) أى وهو انسان من الجماعة وقوله والواضع النصف أى يعطى الواضع  
 النصف وهو ثلاثة من الجماعة وقوله ووقف السدس أى وهو سهم فان اضع المختنى  
 بالذكورة أخذناه وان اقصى بالانثى أخذناه الواضع كامل (قوله وكزوج الخ) مسألة  
 الذكور من ستة لا عول للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخت الشقيقة الباقي  
 وهو واحد ومثله الانثى من ثمانية بالعول فعال ما تنس لا كمال النصف للشقيقة وبين  
 المستثنين توافق بالنصف فمضرب نصف احداهما فى كامل الاخرى يحصل أربعة  
 وعشرون وهى الجماعة للمستثنين فاذا قسمتها على الستة التى هى مسألة الذكور تخرج لكل  
 سهم أربعة فهى جزوهم مثله الذكور فاذا قسمتها على الثمانية التى هى مسألة الانثى  
 تخرج لكل سهم ثلاثة فهى جزوهم مسألة الانثى للزوج من مسألة الذكور ثلاثة فى  
 أربعة باقى عشرون من مسألة الانثى ثلاثة فى ثلاثة تسعة فعطى التسعة لثلاث  
 النصدين وللأم من مسألة الذكور اثنان فى أربعة بثمانية ولها من مسألة الانثى اثنان  
 فى ثلاثة ستة فعطى باسمة لثلاث اقل النصدين والمختنى من مسألة الذكور واحد فى  
 أربعة بأربعة ولهم من مسألة الانثى ثلاثة فى ثلاثة تسعة فعطى أربعة لثلاث اقل النصدين  
 وبونها الخمسة الباقية فان اضع المختنى بالانثى أخذناه وان اضع بالذكور ردتها  
 للزوج ثلاثة تكملان نصبه وردا اثنان للام تكملانها (قوله فالأخت فى حق المختنى  
 ذكورته) أى لان نصيبه على تقدير الذكور أربعة وعلى تقدير الانثى تسعة وقوله  
 وفى حق الزوج والام أنوثته أى لان نصيب الزوج على تقدير الذكور ثمانية عشر وعلى  
 تقدير الانثى ستة (قوله واليقين) هو صادق بالاحوال الخمسة الاربعة فكون عطفه على  
 الاقل من عطف الام على المخاض وبذلك التحقيق يعلم ما فى جعل بعضهم العطف للتفسير  
 (قوله أى المتيقن) فالمراد بالاصدر رأس المفعول وقوله الذى لا شك فيه صفة كاشفة  
 للمتيقن أى بها لا شبهة وهم أن المراد بالمتيقن ما يشمل ما فيه شك والمراد بالشك هنا مطلق  
 التردد (قوله وهو) أى المتيقن الذى لا شك فيه وقوله الاقل فبماضى أى فيما اذ ورث  
 بتقديرى الذكور والانثى من متفاضلان كان ارثه بتقدير الذكور أكثر أو العكس  
 فهاتان حالتان وقوله أو العدم ان ورث بأحدهما فقط أى بالذكور والانثى فهاتان  
 حالتان وكان عليه أن يهول أو المساواة لانهما من المتيقن فهى حالة فقت الاحوال خمسة  
 (قوله كولد مع مختنى مع مقتى) فبما كل بالاضرة فالأخت فى حق ولد الم المختنى أنوثته  
 لان بنت الم لا تسمى لها والأخت فى حق المقتى ذكورته لان المقتى متاخر عن أن الم فلذلك  
 فالأخت لا تسمى له الخ (قوله وكزوج وأم الخ) هو على العكس بما قبله لان الأخت  
 هنا فى حق المختنى ذكورته وفى حق غيره أنوثته ومسألة الذكور من ستة للزوج النصف  
 ثلاثة وللأم السدس واحد ولو لى الأم الثلث اثنان وبسقط المختنى لا يعطى  
 الذكور لانه عاصب وقد استغرقت الفروع تركه ومسألة الانثى من تسعة لانه يعال  
 للمختنى على تقدير أنوثته بالنصف وهو ثلاثة وبين المستثنين توافق بالثالث فاذا ضربت

فيعطى المختنى الثلث  
 والواضع النصف ووقف  
 السدس وكزوج وأم ومقتى  
 الشقيقة فالأخت فى حق  
 المختنى ذكورته وفى حق  
 الزوج والام أنوثته  
 (واليقين) أى المتيقن  
 الذى لا شك فيه وهو الاقل  
 فما سبق أو العدم ان ورث  
 بأحدهما فقط كولد مع  
 مختنى مع مقتى فلا تسمى له  
 بتقدير الانثى ولا يعطى  
 لاعتق سبب الاحتمال ذكورته  
 وكزوج وأم وولدى أم

وفى احداهما فى كامل الاثرى يحصل ثمانية عشر وهى الجامعة للستين فاذا قسمها على  
 الستة التى هى مسئلة الذ كورة نخرج جزء السهم ثلاثة واذا قسمها على التسعة التى هى مسئلة  
 الاقوثة نخرج جزء السهم اثنان فلزوج ثلاثة من مسئلة الذ كورة فى ثلاثة بتسعة وله من  
 مسئلة الاقوثة ثلاثة فى اثنين بستة فيعطى ستة لانها اقل النصفين واللام واحد من مسئلة  
 الذ كورة فى ثلاثة ثلاثة ونسأ واحد من مسئلة الاقوثة فى اثنين فى اثنين فنعطى الاثنين  
 لانها اقل النصفين ولولدى الام من مسئلة الذ كورة اثنان فى ثلاثة بستة وله ما من  
 مسئلة الاقوثة اثنان فى اثنين بأربعة فيعطيان الاربعة ولتختي من مسئلة الاقوثة ثلاثة  
 فى اثنين بستة ولاختي لهن مسئلة الذ كورة فتوقف هذه الستة فان انقض الختني بالاقوثة  
 اخذ ما وان انقض بالذ كورة ولزوج ثلاثة ولللام واحد ولولدى الام اثنان (قوله ونختي  
 لاب) أى أح لاب فلوكان ختني لام كانت المشتركة وانقضت قرابة الاب كما علم عامر (قوله  
 فلا يعطى شافى الاحمال) بخلاف ما اذا انقض بالاقوثة فانه يعطى فى المال وقوله لاحتمال  
 ذ كورة فهى الاضرفى حق وقوله فسقط لاستغراق الفروض أى لاستغراق الفروض  
 التركة وهما صاب بسقط حينئذ (قوله والاضرفى حق الزوج الخ) فهى على العكس عما  
 قلنا كما تقدم وقوله لعولها على لقوله والاضرفى (قوله اذ كان أى موجودا مثلا واسم  
 الاشارة راجع للذ كور من الاقوثة (قوله واذا عاملت الخ) راجع لجميع ما تقدم للمخصوص  
 المسئلة التى قبله وقوله الى الاضاح أى بذ كورة او اقوثة وقوله او الصلح بتساو او  
 تفاضل أى اذا لم يكن بينهم محصور عليهم والا فلا فاعية الصلح للذ كور (قوله ولا بد من  
 جريان التواهب) أى ولا بد لبراءة الذمة من جريان التواهب بان يهب بعضهم بعضا (قوله  
 وبتفريق الجهل الخ) جواب عما يقال كيف يصح التواهب مع الجهل بالدهوب وشرطه  
 العلم به وقوله للضرورة أى لئلا تذر العلم بقدر الدهوب مادام على اشكاله فالولم يتواهبوا  
 لم تقدمهم القسمة تسالنا لانه لم يحصل بينهم ما يقتضى الملك (قوله وهذا كله) أى ما تقدمهم  
 قوله فاقسم على الأقل الخ وغرضه تقيم الاحوال الخمسة لكن عرفت ان هذا المحالة داخله  
 فى قوله واليقين فكان الاولى أن يدبر جهاتى حل المتى (قوله كوله أم) أى ختني فلا يختلف  
 حاله بالذ كورة او الاقوثة لانه لا السدس على كل من المالين وقوله او يعتق أى ختني  
 فلا يختلف حاله ايضا بذلك (قوله فالامر واضح) أى فالحكم واضح وهو ان ولد الام يأخذ  
 السدس على كل من المالين وكذلك المعتق باخذ المال على كل من المالين (قوله فخط  
 الخ) وقع هنا اختلاف فى نسخ المصنف فالنسخة التى شرح عليها الشارح بخطها بحق القسمة  
 المين وفى نسخة بخطها بالقسمة والندين لكن الوزن غير مستقيم على هذه النسخة فلا بد  
 من زيادة حق وحذف التاويص وهكذا فخطها بحق القسمة والندين (قوله جواب الامر)  
 فهو محذور ومبذوف الالف على نسخة بخط ومبذوف الهاء على نسخة بخطها (قوله بحق القسمة)  
 من اضافة الصيغة للوصف كما اشار اليه الشارح بقوله أى القسمة الخ أى المطابقة  
 للواقع وقوله المين صفة للفق وقوله أى الواضح تيسر للمين وقوله الظاهر تفسير  
 للواضح وعلم من ذلك ان المين اسم فاعل من أبان يعنى بان أى وضع وظهر (قوله فائدة)

ونختي لاب فلا يعطى شافى  
 الاحمال لاحتمال ذ كورة  
 فسقط لاستغراق الفروض  
 والاضرفى حق الزوج  
 والام ولولدى الام اوتته  
 لعولها اذ كان التسعة واذا  
 عاملت كلا من الختني  
 ومن معه بالاضرفى فوقف  
 المشكوك فيه الى الاضاح  
 او الصلح بتساو او تفاضل  
 ولا بد من جريان التواهب  
 وبتفريق الجهل هنا للضرورة  
 وهذا كله اذا ورت بتقديرى  
 الذ كورة والاقوثة متفاضلا  
 او باحدهما فقط كما قدمنا  
 الاشارة لذلك فان ورت  
 بهما متساويا كوله أم او  
 معتق فالامر واضح وقوله  
 (خط) جواب الامر (يعنى  
 القسمة) أى القسمة الخ  
 (المين) أى الواضح الظاهر

أى هذه فائدة أولى أخذنا بما فى (قوله ما قلناه) أى من أن كلاهما لا ضر فى حقهما  
 (قوله ومذهب الحنفية أنه يعامل الخ) وإذا انضح بهذا ذلك بما يقتضى خلاف الآخر  
 نقص الحكم الأول كما هو مقتضى القواعد وان قال بعضهم لم يتجدد نقل فى ذلك (قوله فان  
 كان الاضر لا شئ الخ) أى كافى ولدعم خشي ومعنى فالاضر فى حق المحتش لا شئ لاحتمال  
 الاثومة ولا يوقف المال بل يعطى للمعنى وإذا تبين كون المحتش ذكرا فنقص ذلك كإمارة (قوله  
 ومذهب المالكية أنه نصف نصيب ذكروا بنى) أى بأن جمعهما بكسابتى وتعطيه نصف  
 مجموعهما وهذا ظاهر إذا كان المحتش واحدا بخلاف ما إذا تعدد والضابط الكللى أنه يعطى  
 بمثل نسبه واحده فى محالاته فان كانت حالان أربعة فله ربع مجموع أنصباؤه التى له  
 باعتبار حالاته لأن نسبه الواحد للاربعة ربع وهكذا (قوله وان ورث بهما متفاضلا أى  
 كافى ولدعم خشي وابن واضح وسأى بيان كيفية العمل فى ذلك (قوله وان ورث بأحدهما  
 فقط) أى كافى ولدعم خشي فانه يرث بتقدير الذكورة فقط (قوله فله نصف نصيبه فكبر  
 له فى المثال المذكور النصف (قوله وان ورث بهما متساويا) أى كافى ولدأم خشي فان له  
 السدس على كل من الحسنتين (قوله فالأمر واضح أى الحكم ظاهر وهو أنه يأخذ على  
 كلا الحالتين (قوله ومذهب الحنابلة أن لم يرج الخ) أى فله سهمان الفصل وقوله  
 فكالمالكية أى فى أنه له نصف مجموع نصيبه الخ (قوله فكالمشافعية أى فى أنه يعامل  
 كل من الورثة والمحتش بالاضر (قوله فائدة ثانية) أى هذه فائدة ثانية (قوله للمعنى خمسة  
 أحوال) فقد تقدم التنبيه على صدق كلام المصنف بها (قوله كابون الخ) مسئلتهم من  
 ستة اعتبارا يخرج السدس الذى لكل من الابوين وأما يخرج النصف فهو داخل فى  
 يخرج السدس فلا يوين السدس اثنان واليبت النصف ثلاثة ولولد الابن المحتش السهم  
 الباقي سواء قدرناه ذكرا أو أنثى لأنه ان كان ذكرا فله ما بقى بعد الفروض وهو ناسه  
 واحد وان كان أنثى فلهما السدس تكملة الثلثين وهو ناسه واحد (قوله بتقدير بالذكورة  
 أكثر) أى من ارثه بتقدير الاثومة (قوله كبنيت الخ) مسئلة الذكورة من اثنين لأن فيها نصفان  
 وما بقى ومسئلة الاثومة من ستة لأن فيها سدس للبنت الابن تكملة الثلثين وبين المسئلتين  
 تدخلى فيكتفى بالا كبر للبنت النصف ثلاثة ولولد الابن المحتش واحد ويوقف الباقي  
 وهو اثنان فان انضج بالذكورة أخذهما وان انضج بالاثومة فهما العاصبان كان والا  
 رد أعلم ما حسب فرضهما وتكون المسئلة بعد ذلك من أربعة اختصارا (قوله ثالثها  
 عكسه) أى عكس ثانیها وهوان يكون ارثه بتقدير الاثومة أكثر منه بتقدير الذكورة  
 (قوله كزوج الخ) مسئلة الذكورة من ستة للأول للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث  
 اثنان وللأخ للأب الباقي وهو واحد ومسئلة الاثومة من ثمانية العول لأنه يعال للأخت  
 للأب ما تبين لا كمال النصف وبين المسئلتين توافق بالنصف فنضرب نصف واحداهما فى  
 كامل الآخر يحصل أربعة وعشرون وهى الجامعة للثلثين فإذا قسمنا على الستة يخرج  
 جزء السهم أربعة وإذا قسمنا على الثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة فلزوج ثلاثة من مسئلة  
 الذكورة فى أربعة باقى عشر وله ثلاثة من مسئلة الاثومة فى ثلاثة بتسعة فيعطى التسعة

«فائدة» ما قلناه هو الحق  
 من مذهب الشافعية  
 ومذهب الحنفية أنه يعامل  
 المحتش وحده الاضر فان كان  
 الاضر لا شئ فلا يعطى شئ  
 ولا يوقف شئ ومذهب  
 المالكية له نصف نصيب  
 ذكروا بنى وان ورث بهما  
 متفاضلا وان ورث  
 بأحدهما فقط فله نصف  
 نصيبه وان ورث بهما  
 متساويا فالأمر واضح  
 ومذهب الحنابلة أن لم يرج  
 انضاحه فكالمالكية وان  
 رجى انضاحه فكالمشافعية  
 والله أعلم «فائدة» ثانية  
 للمعنى خمسة أحوال أحدها  
 يرث بتقدير الذى الذكورة  
 والاثومة على السواء كابون  
 وبنت ولولد ابن خشي ثانیها  
 بتقدير الذكورة أكثر  
 كثفت ولولد ابن خشي ثالثها  
 عكسه كزوج وأم وولد أب

فقط ولا لام اثنان من مسئلة الذ كورة في أربعة بمسألة ولها اثنان من مسئلة الاثونة  
 في ثلاثة بسعة فمطل السبعة فقط ووليد الاب المختني واحدم مسئلة الذ كورة في أربعة  
 بأربعة وله ثلاثة من مسئلة الاثونة في ثلاثة بسعة فمطل السبعة فقط وتوقف المسألة  
 الباقية الى الاتفاق أو الصلح فان اضع بالاثونة أخذها أو بالذ كورة رد ثلاثة للزوج  
 واثنان للام (قوله بتقدير الذ كورة فقط) أي دون تقدير الاثونة وقوله كولد أخ مختني  
 أي فانه بتقدير الذ كورة يترك لكونه ابن أخ وبتقدير الاثونة لا يترك لانهم ذوات الارحام  
 (قوله خامسها عكسه) أي عكس رابعه وهو أنه يترك بتقدير الاثونة فقط (قوله كزوج  
 وشقيقة الخ) مسئلة الذ كورة من اثنين ومسئلة الاثونة من سبعة بالعول وبينهما تباين  
 تضرب احدهما في الاخرى يحصل أربعة عشر وهي المجامعة فإذا قسمتها على الاثنين  
 يخرج جز السهم سبعة وإذا قسمتها على السبعة يخرج جزء من السهم اثنان فلزوج في  
 مسئلة الذ كورة واحد في سبعة بسعة وله في مسئلة الاثونة ثلاثة في اثنين بسعة فمطل  
 الستة فقط ويوقف له واحد وهكذا يقال في الشقيقة ووليد الاب المختني في مسئلة الاثونة  
 واحد في اثنين باثنين ولان في مسئلة الذ كورة فلا يعل في الحال شيئا ويوقف الاثنان  
 فان اضع بالاثونة أخذها أو بالذ كورة رد واحد للزوج وواحد للشقيقة (قوله فائدة  
 ثالثة) أي هذه فائدة ثالثة ويصح ان يكون قوله فائدة مبدأ أو ثالثة مضافة وقوله في حساب  
 مسائل المختنا خبر أو في المختنا فالنفس الصادق الواحد والمتعدد (قوله أما على مذهبا)  
 أي أما كيفية على مذهبا معاشر الشافعية وقوله فتصح الخ أي فتصح له مسئلتان مسئلة  
 لذ كورته ومسئلة لاثونته (قوله ثم تنظر بين المسلتين بالنسبة الأربعة) أي التي هي التباين  
 والتوافق والتداخل والتماثل ويصح فسه بان التماثل لا يمكن هنا فمسئلة الذ كورة  
 مخالفة لمسئلة الاثونة ولا بد وأجيب بانه يتأني في ضوءه مختني وبنت فان مسئلة الذ كورة  
 من ثلاثة عدد الرؤوس ومسئلة الاثونة من ثلاثة يخرج الثلثين وهما معا ثلثان (قوله  
 وتحصل أقل عدد الخ) أي بان تضرب احدهما في الاخرى أن كانا متباينين أو تضرب  
 وفق احدهما في الاخرى ان كانا متوافقين أو تنكفي بالا كبر ان كانا متداخلين أو تنكفي  
 باحدهما ان كانا متماثلين (قوله بالتقديرين) أي بتدري الذ كورة والاثونة (قوله  
 هنا كان فهو المجامعة) أي هنا وجد فهو المجامعة لا التباين (قوله فاقسمها على كل من المختني  
 وبقية الورثة) أي بالطريق الذي ذكرناه وهذا كله اذا كان المختني واحدا فان تعدد  
 فاحصل له مسائل متعددة أحوالها ثم انظر بينهم بالنسبة الأربعة وحصل أقل عدد ينقسم على  
 كل منها كان فهو المجامعة فاقسمها على كل من المختنا وبقية الورثة بحسب تلك  
 الاحوال وانظر أقل الانصبا لكل منهم فادفعه له وتوقف المشكوك فيه الى الميان أو الصلح  
 (قوله وأما على مذهب الحنفية) أي وأما كيفية حساب مسائل المختنا على مذهب الحنفية  
 فتصح المسئلة على تقدير الأثر في حق المختني وحده الخ أي يكفي ولد مختني وابن واضع  
 فتصح المسئلة على تقدير الاثونة لانها الاثر في حق المختني وحده وأعطه الثلث واحدا  
 وأعط الابن الواضح الثلثين ولا وقف على مذهبه (قوله وبقية الورثة الباقي) أي وأعط

مختني رابعه ابن بتقدير  
 الذ كورة فقط كولد أخ  
 مختني خامسها عكسه  
 كزوج وشقيقة ووليد  
 مختني والله اعلم فائدة ثالثة  
 في حساب مسائل المختنا أما  
 على مذهبا فتصح المسئلة  
 بتقدير ذ كورته فقط وبتقدير  
 اثونته فقط ثم تنظر بين  
 المسلتين بالنسبة الأربعة  
 وتحصل أقل عدد ينقسم  
 على سكل من المسلتين  
 بالتقديرين فما كان فهو  
 المجامعة فاقسمها على كل من  
 المختني وبقية الورثة وانظر  
 أقل الانصبا لكل منهم  
 فادفعه له وتوقف المشكوك  
 فيه الى الميان أو الصلح  
 وأما على مذهب الحنفية  
 فتصح المسئلة على تقدير  
 الاثر في حق المختني وحده  
 وأعطه الاثر وبقية الورثة  
 الباقي

بقية الورثة الباقي (قوله فان كان لارث بتقدير الخ) أي كافي ولد مع غنى فانه لارث  
 بتقدير الاثونة (قوله واما على مذهب المالكية) أي واما كيفية حساب مسائل المختنا  
 على مذهب المالكية (قوله فعلى مذهب أهل الأحوال) أي الذين يقولون بضرب الجامعة  
 في حالي المختني أو أحوال المختنا (قوله تحصل الجامعة كالحالت) أي بان تصبح المسئلة  
 بتقدير ذكورة فقط وتصحها أيضا بتقدير أنثوية فقط ثم تنظر بين المستثنين بالنسب  
 الأربع وتحصل أقل عدد ينقسم على كل من المستثنين فما كان فهو الجامعة (قوله  
 ونضربها في عدد حالي المختني) وهما حال الذكورة والأثونة وقوله أو أحوال المختنا فان  
 كانوا اثنين فأحوالهما أربعة وهي ذكورتها مائة وأونتها مائة وكورتهما مائة  
 وبالعكس ففي عشرة وعاصب مسئلة تد كورهما من اثنين ومسئلة تأنيثهما من ثلاثة  
 يخرج الاثنين ومسئلة ذكورة الأربعة مائة وكورتهما مائة مائة وكذلك  
 مسئلة العكس فبين هذه المسائل الثلاثة القائل فكيف باحداهما وتأنيثها بين مسئلة  
 تد كورهما تانين فنضرب ثلاثة في اثنين ستة ثم نضرب الستة في عدد الأحوال الأربعة  
 بأربعة وعشرين ثم اقسمها على كل تقدير من الأحوال الأربعة فما اجمع لكل أخذ ربه  
 فاذا قسمنا ما عدا ذكورتها حصل لكل اثنا عشر وباعتبار أنونها حصل لكل ثمانية  
 وباعتبار ذكورتها لا كورتهما الأربعة عشر وعشرة عشر وللأصغر ثمانية وعكسه  
 بعكسه فيجمع لكل أربعة وأربعون يعطى ربهما وهو أحد عشر يقي من الأربعة  
 والعشرين انسانا للعاصب (قوله فما اجمع الخ) أي ثم يجمع ما لكل شخص في جميع  
 الأحوال فما اجمع الخ وقوله فأعطه من ذلك أي مما اجمع ولو قال فأعطه منه لكان  
 أنسب وقوله بمثل نسبة الواحد أي الهواة وقوله لمحال المختني أو المختنا كان الأنسب  
 بما يقسمه أن يقول محالي المختني أو أحوال المختنا والمخطب سهل (قوله ففي ابن واضح وولد  
 مختني) هذا مثال للمختني الواحد وقد علمت مثال المختنين (قوله بتقدير الذكورة الخ) أي  
 قسمتهما بتقدير الذكورة الخ (قوله والجامعة لماسة للباية) أي بين المستثنين فنضرب  
 احداهما في الأثري ستة وهي الجامعة (قوله فما تصع عندنا) أي فن تلك الجامعة تصع  
 مسئلة المختني عندنا عاشر الشافعية (قوله فبعطى الشكل اثنين) أي لأن له واحدا بتقدير  
 الاثونة في اثنين تانين وله واحد بتقدير الذكورة في ثلاثة ثلاثة فبعطى اثنين معاملة له  
 بالأضر (قوله والواضع ثلاثة) أي ويعطى الواضع ثلاثة لأن له واحدا بتقدير الذكورة  
 في ثلاثة ثلاثة وله اثنان بتقدير الاثونة في اثنين بأربعة فبعطى ثلاثة معاملة له بالأضر  
 (قوله ونوقف سهم) أي إلى البيان أو الأصل فان اضع المختني بالذكورة أحده وبالاثونة  
 أحده الابن الواضح (قوله فتصع من اثني عشر) فاذا قسمت على مسئلة الذكورة خرج جزء  
 السهم ستة وإذا قسمت على معاملة الاثونة خرج جزء السهم أربعة فاضرب ما لكل وارث  
 من كل من المستثنين في جزءهما واجمع ما حصل له وأعطه منه عمل نسبة الواحد الهواة  
 للأحوال فلذلك قال الشارح للمختني الخ (قوله تصعها خمسة فهي له) قال ابن تروف  
 حيث كان نصيب الذكورة المخرج على عاشرهم هذا خمسة فنصيب الأثني ثلاثة ونصير نصفهما

فان كان لارث بتقدير  
 فلا يعطى شيئا واما على  
 مذهب المالكية فنعدهم  
 بخلاف في كيفية العمل  
 فعلى مذهب أهل الأحوال  
 تحصل الجامعة كالحالت على  
 مذهنا ونضربها في عدد  
 حالي المختني أو أحوال المختنا  
 ثم تقسم على كل حالة  
 فما اجمع لكل شخص  
 فأعطه من ذلك عمل نسبة  
 الواحد لمحال المختني أو  
 المختنا ففي ابن واضح وولد  
 مختني بتقدير الذكورة من  
 اثنين وبتقدير الاثونة من  
 ثلاثة والجامعة لماسة  
 للباية فمنها تصع عندنا  
 فبعطى الشكل اثنين  
 والواضع ثلاثة ونوقف سهم  
 وعند المالكية فنضرب  
 هذه الستة في اثنين حالي  
 المختني فتصع من اثني عشر  
 للمختني بتقدير الذكورة ستة  
 وبتقدير الاثونة أربعة وبمجموع  
 المحصنين عشرة نصفها خمسة  
 فهي له والواضع بتقدير  
 ذكورة المختني ستة وبتقدير  
 أنثوية ثمانية وبمجموع المحصنين  
 أربعة عشر نصفها سبعة  
 فهي له

الذي يستحقه الخنثى خمسة ورابع وتكون القسمة حيث ثلث من اثني عشر ورابع لاثني عشر فقط فقسموه في ربيع قال ومذهب أهل الحساب أنهم يجمعون مسئلة التذ كبر بعد تضعفها ومسئلة التائب بلا تضعف فمسئلة التذ كبرها من اثنين تضعفونها أربعة ومسئلة التائب ثلاثة ويجمعون ذلك من غير ضرب فيكون المجموع خمسة لثلاثة كبرها أربعة أسباعا والخنثى ثلاثة أسباعا قال وهذا اعتبار صحيح لا عين فيه على أحدهما ورد ذلك البر القرافي بان المراد نصف نصيب نفسه على أنه ذكر ونصف نصيب نفسه على أنه أنثى لأن نصف نصيب الذكر والاثني المقابلين له حتى يراد البعث حتى قال بعضهم هو جدير بالانكار (قوله وأما عند المحنفية الخ) أي أما عندنا وعند المالكية فالحكم قد علمناه وأما عند المحنفية الخ (قوله فالخنثى الثالث الخ) أي لأنه يعمل بالخنثى وحده بالأرض بخلاف غيره لكن ان تبين خلاف ذلك نقض الحكم كالم (قوله ولما أنهى الكلام على الخنثى) أي على أثره وقوله شرع في المفقود أي شرع في أثره وقوله فقال عطف على شرع (قوله واحكم على المفقود) أي الوارث كما أشار إليه الشارح بقوله إذا كان من جملة الورثة وأما إذا كان مورثا فسيأتي حكمه في الفائدة الثانية والمفقود هو من غاب عن موطئه وطالت غيبته وخبره وجعل حاله فلا يدري أحي أو ميت وقوله حكم الخنثى منصوب برفع المخاض كما أشار إليه الشارح بقوله أي حكمه لكن التقدير في الخنثى للذكورة والافئدة وفي المفقود للحياة والموت وقوله من معاملته بيان لمثل حكم الخنثى ويؤخذ منه أن المعنى واحكم على من مع المفقود كحكمك على من مع الخنثى وهو معاملتهم بالأضرار كان هناك أضرار لا تفقد يكون الأثر على حد سواء فتأتي الأحوال الخمسة السابقة هنا (قوله ان ذكر الخ) أي أن كان ذكر الخ والغرض من ذلك التعميم لا التقييد كما أشار إليه الشارح بقوله يعني الخ وقوله أو هو بغض الواد ويكون الهاء المستقيم الوزن (قوله من ترب بكل من التقديرين واتصدا رته بعباء) كزوجه مع ابن حاضر وابن آخر مفقود فانه ترب بكل من تقديري الحياة والموت واتصدا رته لأن نصيبها آمن على كل حال (قوله ومن يختلف أثره يعطى الأقل) كما مع أخ حاضر وآخر مفقود فانه يختلف أثرها إذ تربت بتقدير الحياة السدس وبتقدير الموت الثلث (قوله ومن لا ترب في أحد التقديرين لا يعطى شيئا) كعم حاضر مع ابن مفقود وكنيت ابن مع بنتين وابن ابن مفقود فان الم لا ترب بتقدير الحياة وبنت الابن لا ترب بتقدير الموت فلا يعطى كل منهما شيئا (قوله ووقف المال) راجع لمن لا ترب في أحد التقديرين وقوله أو الباقي راجع لمن يختلف أثره ففسه شرع على تشبهش آلاف وقوله حتى يظهر الحال بموته أو حياته أي إلى أن يظهر الحال المصور بموته أو حياته فالسواء للتصور ويصح أن تكون للباس من ملابس العالم للخاص وقوله أو يحكم قاض ثبوته اجتهادا عطف على قوله يظهر الحال وقوله على ما سنبينه أي في الفائدة الثانية (قوله وهذا) أي معاملة الورثة المحاضرين بالأرض في حقهم من تقديري حياته وموته (قوله بقدر موته) أي لأنه الظاهر من حاله أن ذك كان حال التواصل خبره غالبا وقوله في حق الجميع أي جميع الورثة سواء كان لأرض في حقهم موته أو حياته وهكذا يقال فيما بعد

(قوله)

وأما عند المحنفية فالخنثى الثلث والواضع الثلثان فقس على ذلك والله أعلم ولما أنهى الكلام على الخنثى شرع في المفقود فقال (واحكم على المفقود) إذا كان من جملة الورثة (حكم الخنثى) أي حكمه من معاملة الورثة المحاضرين بالأرض في حقهم من تقديري حياته وموته (ان ذكر كان أو هو أنثى) يعني سواء كان المفقود ذكرا أو كان أنثى فمن ترب بكل من التقديرين واتصدا رته بعباء ومن يختلف أثره يعطى الأقل ومن لا ترب في أحد التقديرين لا يعطى شيئا ووقف المال أو الباقي حتى يظهر الحال بموته أو حياته أو يحكم قاض بموته اجتهادا على ما سنبينه وهذا هو الصحيح من مذهبننا وهو قول أبي يوسف والأول لثي وابن القاسم عن مالك وقول الامام أحمد ومقابل الصحيح عندنا وجهان أحدهما يقدر موته في حق الجميع

فان ظهر خلافه غير الحكم قاله  
 الوفي وبهذا المعنى قال محمد  
 ابن الحسن الا انه جعل القول  
 قول من المال في يد المتني  
 والوجه الثاني تقدير حياته  
 في حق الجميع فان ظهر  
 خلافه غير الحكم وهل  
 يؤخذ من المحاضرين فعمل  
 على هذين الوجهين لاحتمال  
 تغير الحكم قال الشيخ زكريا  
 رحمه الله فيه خلاف ذكره  
 في البسط وقال ايضا واعلم  
 انه اذا كان الموقوف بين  
 المحاضرين لاحق لا فقود فيه  
 على كل تقدير حازان  
 يصطليح المحاضرون عليه كما  
 نقله السبكي عن أبي منصور  
 انتهى \* (فائدة) كيفية  
 حساب المفقود ان تعمل  
 لكل حال من حالتين مسألة  
 وتحصل أقل عدد ينقسم  
 على كل من المسائلين فما  
 بلغ فذه تضع فاقده على  
 كل تقدير فنظر الاقل  
 فبعطاء كل وارث ويوقف  
 لشركه فيه كما سبق  
 (مسألة) زوج حاضر وأختان  
 لآب حاضران وأخ لآب  
 مفقود بتقدير موت الأخ  
 تكون المسألة من سبعة  
 بالهول وتقدر حياته  
 أصلاه من اثنين ونصف  
 ثمانية والمثلثان متباينان

(قوله فان ظهر خلافه) أي كان تلهج حياينة وقوله غير الحكم فيه قص الحكم الأول  
 (قوله قال الوفي) المسموع فتح الواو منه لكن قال بعضهم وحده بضما بعض المضاه  
 بضم الواو قال وهو من أمة المحالبة وإن وقع في طبقات السبكي أنه من الشافعية (قوله  
 وبهذا المعنى) أي تقدير موته في حق الجميع (قوله الا أنه) مستثنى من تقدير الموت في  
 حق الجميع فبقول بتقدير الموت في حق الجميع الا ان كان المال في يد واحد منهم قال قول  
 قوله في حياته أو موته لترجحه بالبد (قوله تقدير حياته) أي لانها الأصل (قوله وهل يؤخذ  
 الخ) المراد بأخذه طلبه ولعل الأربح أخذ الكفيل كما قاله الاستاذ المحنبي (قوله لاحتمال  
 تغير الحكم) أي مع أنه قد تلف المال فتعذر وصوله المستحقه (قوله فيه خلاف) أي في  
 جواب الاستدلال بها خلاف (قوله وقال) أي الشيخ زكريا (قوله اذا كان الموقوف بين  
 المحاضرين الخ) أي كافي أخ لآب مفقود وأخ شقيق وجد حاضرين كما سألني قريبا (قوله  
 فائدة) أي هذه فائدة أولى أخذنا بما في (قوله كيفية حساب المفقود) أي كيفية حساب  
 مسئلته وقوله ان تعمل لكل حال من حاله أي حالي موته وحياته وقوله وتحصل أقل  
 عدد الخ أي بان تضرب مسألة الحياة في مسألة الموت ان تباينا أو وفق احدهما في كامل  
 الاخرى ان توافقا وقوله فما بلغ فذه تضع أي المسألة الجامعة وقوله فاقم على كل تقدير  
 أي على الورثة باعتبار كل تقدير من تقدير حياته أو موته أو على كل مسألة ذات تقدير  
 وسأني موضع ذلك في المسائل الآتية (قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله زوج حاضر  
 الخ) حاصل العمل في هذه المسألة أن تقول مسألة الموت من سبعة بالهول للزوج ثلاثة  
 وللأختين أربعة لكل واحدة اثنتان ومسألة الحياة تضع من ثمانية للزوج أربعة وللأختين  
 اثنتان وأكل أخت واحد من المسائلين تباين تضرب احدهما في الاخرى يحصل ستة  
 وخمسون وهي الجامعة فإذا قسمتها على مسألة الموت وهي سبعة نخرج جزء المهم ثمانية  
 وإذا قسمتها على مسألة الحياة وهي ثمانية نخرج جزء المهم سبعة ومن له شيء من إحدى  
 المسائلين أخذ مضر ربا في جزءهما وبالم بالاضر للزوج من مسألة الموت ثلاثة  
 في ثمانية وأربعة وعشرين وله من مسألة الحياة أربعة في سبعة ثمانية وعشرين فعلى  
 أربعة وعشرين عماله له بالاضر ولكل من الأختين من مسألة الحياة واحد في  
 سبعة سبعة ولكل منهما في مسألة الموت اثنتان في ثمانية تسعة عشر فعلى كل منهما  
 تسعة فعمله له بالاضر ويوقف الباقي وهو ثمانية عشر إلى البيان فان ظهر ميتا فالباقي  
 للأختين ومع الزوج حقه وان ظهر حيا كان للزوج ثمة أربعة وللأختين أربعة عشر كما ذكره  
 الشارح (قوله تكون المسألة من سبعة بالهول) أي لان أصلها من ستة فان فيها نصفها  
 وثلاثين ومن يخرجهم ما تباين فبضرب يخرج احدهما في يخرج الاخر ستة للزوج  
 النصف ثلاثة يبقى ثلاثة فعال بواحد لكل الأختين (قوله أصلاه من اثنين)  
 أي لان فيها مخرجه اثنتان يبقى واحد من خارج نصف الزوج على الأخ والأختين  
 بأربعة وروى فتضرب أربعة في اثنين ثمانية ومتم انصاع ولذلك قال الشارح وتضع من  
 ثمانية (قوله والمثلثان متباينان) أي مسألة الحياة ومسألة الموت متباينان لان بين



فهى الجماعة مالا تصرف حق الزوج موت الاخ فله أربعة وعشرون من ضرب ثلاثة في ثمانية والاخرى حق الاختين حياته فلكل منهما سبعة من ضرب واحد في ثمانية فمجموع ما أحسنه ثمانية وثلاثون ويقف ثمانية عشر بين الزوج والاختين والاخ المفقود فان ظهر ميتا فحق الزوج حقه وجميع الموقوف للاختين وان ظهر حيا كان للزوج منه أربعة وللأخ أربعة عشر «مسئلة» أخ لأب مفقود وأخ شقيق وجد حاضرا فان كان الاخ لأب حيا فله الثلث وللأخ الشقيق الثلثان لانهما مسائل المعادة فهى من ثلاثة وان كان ميتا فالأب بينهما بالسوية فتكون من اثنين فقدر فى حق المجد حياته وفى حق الاخ مائة فالجماعة ستة فلأبانية العدة اثنان ولا شقيق ثلاثة ويقف سهم بين المجد والاخ ولا شقيق للفقود منه فللأخ والمجد أن يصطليا فى السهم الذى كور كما تقدم نقله عن ابي منصور والله أعلم (فائدة) ثمانية مائة فيما اذا كان المفقود وارثا فان كان مورثا فحكمه أن يوقف عليه جميعه

سبعة وثمانية تباينا (قوله ومسجلهما) أى حاصل ضرب احدهما فى الاخرى (قوله فهى الجماعة) فتقسم على مسئلة الموت وهى سبعة يخرج جزءهما ثمانية وتقسم على مسئلة الحياة وهى ثمانية يخرج جزءهما سبعة ومن له شئ من احدى المسئلتين أحسنه مضر وبأى جزء سهمها ويعامل كل بالاضر كما تقدم (قوله فالأخرى حق الزوج موت الاخ) أى لانه فى مسئلة الحياة أربعة وفى سبعة ثمانية وعشرين وله فى مسئلة الموت ثلاثة فى ثمانية مائة وعشرين فالأخرى حقه تقدر الموت فبعضى أربعة وعشرين معاملة له بالاضر (قوله من ضرب ثلاثة) أى التى هى حصته من مسئلة الموت وقوله فى ثمانية أى التى هى جزء السهم من مسئلة الموت (قوله والاخرى حق الاختين حياته) أى لأن لكل منهما من مسئلة الحياة واحدا فى سبعة بسبعة ولكل منهما من مسئلة الموت اثنين فى ثمانية ستة عشر فبعضى كل منهما سبعة معاملة لكل منهما بالاضر (قوله من ضرب واحد) أى الذى هو لكل منهما من مسئلة الحياة وقوله فى سبعة أى التى هى جزء السهم (قوله فحق الزوج حقه) أى لان معه أربعة وعشرين وهى نصف طائل وقوله وجميع الموقوف للاختين أى لا لكل الثنتين (قوله كان للزوج منه أربعة) أى لا كمال نصفه من غير عول وقوله وللأخ أربعة عشر فبكون له مثل الاختين بطريق التعصيب (قوله مسئلة) أى هذه مسئلة (قوله أخ لأب مفقود) حاصل العمل فى هذه المسئلة أن تقول مسئلة الحياة من ثلاثة للعدا الثلث واحد وللأخ الشقيق الثلثان لانهما مسائل المعادة ومسئلة الموت من اثنين للجد واحد وللشقيق واحد بين المسئلتين تباين فتنسب احدهما فى الاخرى تحصل ستة وهى الجماعة فإذا قسمتها على اثنين وهما مسئلة الموت نخرج جزء السهم ثلاثة فبعضى من احدى المسئلتين أحسنه مضر وبأى جزءهما ويعامل كل بالاضر فلهذين مسئلة الحياة واحدا فى اثنين اثنين وله من مسئلة الموت واحدا فى ثلاثة ثلاثة فبعضى اثنين معاملة له بالاضر وللشقيق من مسئلة الحياة اثنان فى اثنين باربعة وله من مسئلة الموت واحدا فى ثلاثة ثلاثة فبعضى ثلاثة معاملة له بالاضر ويقف سهم الى البان ويحوز الصلح فيه قبل ظهور الحال لانه لاحق للعقد فيه (قوله لانها من مسائل المعادة) أى التى بعد فيها الاشياء الاخوة للأب على المجد (قوله فقد فى حق المجد حياته) أى لانها بالاضر فى حقه وقوله وفى حق الاخ مائة أى لانه الاخرى حقه (قوله فالجماعة ستة تباينا) أى بين مسئلة الحياة ومسئلة الموت فتنسب احدهما فى الاخرى يحصل ستة فهى الجماعة (قوله العدا ثنائان) أى لانه واحد فى اثنين اثنين فى مسئلة الحياة لانها بالاضر فى حقه وقوله وللشقيق ثلاثة أى لانه واحد فى ثلاثة ثلاثة فى مسئلة الموت لانه بالاضر فى حقه (قوله ويقف سهم الخ) فان ظهر الاخ لأب حيا فالسهم للشقيق وان ظهر ميتا فهو للجد فعلى كل من الحالين لا شئ للفقود منه (قوله فللأخ والمجد أن يصطليا) أى اذا لم يظهر الحال (قوله فيما نقله) أى السكى كما يعلم من عبارة السابعة وفى بعض النسخ كما تقدم نقله وهو ظاهر (قوله فائدة) أى هذه فائدة ثانية (قوله ما تقدم) أى من انه يعامل من

معه بالاضر من حياته ادموته وكففة حسانه كلسق (قوله او حكم فاض الخ) ويرثه من  
 كان موجودا حين الحكم بلامان لان مات قبل ولو بلطفه ولا من زال عنه المانع بعده ولو  
 بلطفه ايضا وهذا حكم بالوت الا ان فان حكم به في زمن مضى فالمرتبة كان موجودا  
 في ذلك الزمان بلامانع ولو مات قبل صدور الحكم (قوله والمشهور عندنا الخ) هذا هو العقد  
 عندنا معاشر الشافعية فالمدار على مضى مدة غلب على الظن انه لا يعيش اليها (قوله)  
 وهذا هو المشهور عن مالك (الراجح عنده ان العبرة بمدة التعمير وهي تسعون على الراجح  
 وقيل ثمانون وقيل خمس وثمانون وهذا في مفقود غير القتال وامام مفقود القتال فان كان  
 القتال بين المسلمين حكم بموته بمجرد انصال الصنفين حيث لم يوجد بشرط القاضي له  
 مدة من غير تحديد بالمدلة كقوله بل بظهوره وكذا المفقود في زمن الوفاة وان كان القتال  
 بين المشركين والمسلمين فيقتل له سنة بعده لاحتمال اسره ومحل الاحتياج للحكم بموته حيث  
 لم ينع له مائة وعشرون سنة فان مضى ذلك لم يخرج لحكم ما قبل يورث ماله من غير حكم  
 افاده العلامة الامير (قوله وقيل تقدر الخ) هذا قابل المشهور السابق وهو ضيف عندنا  
 مع عندنا المالكية (قوله فيه) أي في تقدر المدة (قوله ثمانين) هو وماهه بيان  
 لا اقول الثلاثة (قوله تقدر) أي تلك المدة (قوله ومهما قبل به الخ) أي أي مدة قبل بها  
 فهي ممتدة من ولادته فاضمير في ماله على مهابين المدة سائر لهما (قوله بان كان الخ)  
 تصير بالكونه برحى رجوعه والاظهار ان الباء للسبعة (قوله او تزهره) هي العبد عن  
 الاكدار واتشرح العبد وعاشا هذه المياه والحضرة والامور الغربية وفي القاموس ان  
 استعمله المسافر في الخروج للسانين ونحوه خطأ وانما حكمه كما قاله بعضهم فان ذلك بعد ما  
 يكره افاده العلامة الامير (قوله بان كان الخ) هو نظير ما مر (قوله او فالتواحد) المناسب  
 ارفق قتال عدو ويكون معطوفا على في سفينة (قوله او شرج) عطف على كان الخ (قوله)  
 فاذا مضى اربع سنين (أي من فقده) وقوله حسنت أي حين اذ مضى اربع سنين (قوله)  
 على المفقود) أي على ارضه أي ارض من معه (قوله شرع في الحمل) أي في ارضه أي ارض من  
 معه (قوله فقال) عطف على شرع (قوله وهكذا) أي وحكم المفقود أي من معه من  
 الورثة من معاملتهم بالاضر في حقهم وقوله حكم جل الخ أي من معه من الورثة من معاملتهم  
 بالاضر في حقهم ولما كان ظاهرا كلام المصنف ان الموقوف له صوابا ان الحمل لا ينفس  
 الحمل وليس مراد اقدار الشراح المضاف في كلامه (قوله الذي يرث أو يصحب) نعمت  
 للحمل ونرج به الحمل الذي لا يرث ولا يصحب بكل تقدير كعمل أم الميت مع وجود ابن له  
 فانه لا يرث ولا يصحب بكل تقدير (قوله ولو ببعض التقادير) أي سواء كان ارضه أو وجهه  
 بكل التقادير أو ببعض التقادير فقال الاول حمل زوجة الميت بالنسبة للاخوة لا لامه ويرث  
 ويصحب بكل التقادير ومثال الثاني حمل زوجة أبي الميت مع زوج وام وأخوة لام فان قدر  
 ذكرنا سقط استغراق الفروض الثلثة مع كونه أختا لآل اب وان قدر انني أعيد له بالنصف  
 وحمل زوجة الميت بالنسبة لام مثلا فان قدره كراحيب الم وان قدر انني أعيده (قوله)  
 فيعامل الورثة الخ) تفريع على قوله وهكذا حكم ذوات الحمل لان المعنى وهكذا حكم من

(الحمل) الذي يرث أو يصحب ولو ببعض التقادير فتعامل الورثة الموجودون

بالأضر من وجوده ونغمه وذ كورته وأوثنته وانفراده وتعقده ووقف المشكوك فيه إلى الوضع للعمل كما حاشا قسمة أثره  
أوسيان الحال فذلك قال المصنف ٢٦٠ رجه الله تعالى (فأين) عليك في القسمة بين الورثة الموجودين أن لم يصبروا

وطلوا أو طلب بعضهم  
القسمة قبل الوضع (على  
البقين والأقل) فمن يجب  
ولو ببعض التقدير لا يعطى  
شيئاً ومن لا يحظى نصيبه  
دفع اليه ومن يختلف نصيبه  
وهو مقدر أعلى الأقل  
وان كان غير مقدر فلا يعطى  
شياً في هذا لا يعطى أخو  
الحمل شيئاً لأنه لا يضبط لعدد  
الحمل عندنا على الأصح  
وقيل يقدر أربعة ويعامل  
بقية الورثة بالأضر بتقدير  
الأربعة ذكورا وأثلاثاً وهو  
قول أبي حنيفة وأذهب  
رجه الله تعالى ورجه  
بعض المالكية رجهم الله  
تعالى ومن العلماء من  
يقدر الحمل اثنين ويعامل  
الورثة بالأضر بتقدير  
الذ كورة فيهما أو أحدهما  
أو الأثثة وهو مذهب  
الحنابلة ومحمد والشافعية  
رجهم الله تعالى ومن العلماء  
من يقدر الحمل واحداً لأنه  
الغالب ويعامل الورثة  
بالأضر من تقدير ذ كورة  
وأوثنته وهو قول الثوريين  
سعدو أبي يوسف وعليه  
القول عند الحنفية  
ودفع هذا الكفيل من الورثة  
بهما قلنا من القسمة قبل الوضع  
وهو المقعد عندنا وقال القفال رجه الله تعالى توقف القسمة إلى الوضع  
مطلقاً وهذا هو الأرجح من مذهب المالكية ثم اعلم أنه إذا وضعت الحمل متناحداً للموقوفين لم يكن  
ولو كان انفصاله ميتاً محتاجة على أمه توجب الغرة وورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لأجله فيعود

مع حمل ذوات الحمل كإمراة نصيبه عليه (قوله بالأضر) أي أن كان أضرو قد لا يكون أضراً  
كافي من لا يختلف نصيبه كالزوجة مع الفروع والورث فان لها الفهم قدر الحمل ذكر أو أنثى  
منفرداً وأوثنتها (قوله من وجوده الخ) بيان مشوب ببعض (قوله وذ كورته  
وأوثنته) هذا التعميم والذي بعده بيان طرق الوجود من التعميم الأول (قوله كله)  
فلو انفصل بعضهم لم يكن فلو مات بعد انفصال بعضهم لم يرث وقوله حاشا فلو انفصل ميتاً لم  
يرث وقوله حاشا مستقرة فلو انفصل حاشا غير مستقرة لم يرث وهذا وما قبله غير  
يحتاج اليه كما في وقف المشكوك فيه بل في ثبوت الحمل والبيان في الأول في الثاني فتتصر  
(قوله أوسيان الحال) المراد به ظهور أن لأجل كان ظهراً ما بها فافتح انفس فغاب ما قبله  
فذلك صح عطفه عليه بأو (قوله فذلك) أي لأجل أن الورثة الموجودين يعاملون  
بالأضر (قوله فأين عليك) أشار إلى أن كلام المصنف فيه حذف المفعول (قوله ان لم  
يصبروا وطلوا) فان صبروا ولم يطلوا لاضطه أن رقة التركة إلى وضع الحمل وقوله  
أو بعضهم عطف على الضمير في لم يصبروا وطلوا من غير فاصل وهو جازع عند ابن مالك  
(قوله على اليقين) أي التيقن وهو عدم الاعطاء بالنسبة لمن يجب ولو ببعض التقدير  
ودفع النصيب الذي لا يختلف بالنسبة لمن لا يختلف نصيبه وأقل النصيب بالنسبة لمن  
يختلف نصيبه فعطف الأقل عليه من عطف الخاص على العام (قوله فمن يجب ولو  
بعض التقدير) أي حكم مع حمل زوجة الميت وقوله ولا يختلف نصيبه أي  
كالزوجة مع الفروع والورث فان لها الفهم على كل تقدير وقوله ومن نصيبه وهو مقدر  
أي والحال أنه مقدر كالأمر بالحمل فانه ان كان الحمل مقدر كان لها الثلث وان كان متعديداً  
كان لها السدس (قوله وان كان غير مقدر) أي كافي أخ الحمل (قوله فعلى هذا) أي  
قوله وان كان غير مقدر الخ (قوله لأنه لا يضبط لعدد الحمل) ولذلك حكى أن امرأة ولدت  
أربعين ولداً كل واحد منهم مثل الأصبع فكبروا ورزقوا الحمل خلف أبهم وحكى أيضاً  
أن الإمام الشافعية قال جالس شيخنا لا يستفيد منه فدخل عليه خمسة كحول فقلوا ما بين  
عنه ودخلوا الخيمة ثم دخل خمسة شبان ثم خمسة دونهن ثم خمسة حدثان وفعلا كذلك  
فقتل الشيخ عنهم فغاب عنهم أولاده وان كل خمسة توأم (قوله وقيل الخ) مقابل الأصح  
(قوله ومن العلماء الخ) الخالم يقل وقيل الخ كما قال فيقال لأنه لا هذا القول ليس في مذهبه  
بما نشر الشافعية ولو قال ما ذكرناه من هذا القول في مذهبه وان يكون مقبلاً لا لا  
(قوله وبخسها الكفيل) أي لاحتمال أن يظهر خلاف ما قدرناه بأن نظراً كثرت  
والظاهر أن هذا جار على جميع الأقوال التقدير (قوله إلى الوضع مطلقاً) أي اختلف  
نصيب بعض الورثة أولاً أو قلنا أنه لأضابط له أولاً ضابط (قوله الغرة) هي أمة أو  
عبد يساوي كل منهما عصرية أمه وانما ورثت عنه لأنه يقدر انما ذات في ملكه ثم مات

بهما قلنا من القسمة قبل الوضع وهو المقعد عندنا وقال القفال رجه الله تعالى توقف القسمة إلى الوضع  
مطلقاً وهذا هو الأرجح من مذهب المالكية ثم اعلم أنه إذا وضعت الحمل متناحداً للموقوفين لم يكن  
ولو كان انفصاله ميتاً محتاجة على أمه توجب الغرة وورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لأجله فيعود

عنها (قوله وكأنه) أى الحمل وقوله لذلك أى للوقوف وقوله أضاف أى كأنه كالعدم بالنسبة للوقوف فيما إذا وضع متباينون جنابة فاندفع بذلك قول بعضهم الأولى حذفه لأنه عن قوله أولاد كان الحمل لا يمكن (قوله مسئلة) أى هذه مسئلة (قوله لا يحق المحكم) فإن ظهر الحمل ذكر أو واحد أو أكثر فلا شئ إلا الخ وكذا ان ظهر ذكر أو أنثى فأكثروا ان ظهر أنثى واحدة فاهل النصف وله الباقي وان ظهر اثنين فأكثر فاهل الثلثان وله الباقي هذا كله ان ظهر حاحمة مستقرة والا فاهل كل الخ (قوله مسئلة) أى هذه مسئلة (قوله فلا قسمة عند المالكية الى الوضع) أى لان الاربع عندهم انه توقف القسمة الى الوضع مطلقا (قوله وتعطى الزوجة الثمن) أى لانه لا يختلف نصيبها فخطاها (قوله ولا يعطى الابن شأنا عندنا) أى لان نصيبه غير مقدر مع انه لا ضابط للحمل (قوله ويؤخذ منه كقول) راجع فلهذه المحنابلة والمنقطة (قوله مسئلة) أى هذه مسئلة (قوله خلف زوجة حاملها الخ) أصل هذه المسئلة من أربعة ان قد رأت لاجل أو نزل ميتا أو حاحمة غير مستقرة وهى إحدى الغراوين ومن أربعة وعشرين بلاءهون ان قد رأت الحمل ذكر أو أنثى فقط ومن سبعة وعشرين ان قد رأت الحمل اثنان وهى الذرية والاولى داخلية فى الثانية وبين الثانية والثالثة توافق الثالث فاذا ضربت وفق احداهما فى الاخرى يحصل مائتان وستة عشر وهى الجامعة فاذا فجمتها على الاربعه والعشرين خرج جزء السهم تسعة واذا فجمتها على السبعة والعشرين خرج جزء السهم ثمانية للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين فى ثمانية باربعة وعشرين ولها ثلاثة من أربعة وعشرين فى تسعة تسعة وعشرين تعطى أربعة وعشرين ولكل من الاويين أربعة من سبعة وعشرين فى ثمانية باثنين وثلاثين ولكل منهما أربعة من أربعة وعشرين فى تسعة تسعة وثلاثين فعطى كل منهما اثنين وثلاثين يبقى بعد ذلك مائة وثمانية وعشرون فان ظهر الحمل اثنان أخذتاها وان ظهر أنثى فقط أخذت مائة وثمانية وثلاثين للزوجة ثلاثة لكل سبعة وعشرون ورد للام أربعة لكل لمساك وثلاثون ورد للاب مائتان وان ظهر ذكر أربعة للزوجة وللأم مائة وستون ورد للاب أربعة تسعة وستون غير طائل وما بقى لا ذكر (قوله فلا ضربى حق الزوجة والاويين الخ) أى لتعول الى سبعة وعشرين وطاها كالم الشارح انها تقسم من سبعة وعشرين من غير اعتبار الجامعة السابقة ومقتضى القياس اعتبارها كالمسحوق (قوله فتعطى الزوجة ثمانا عائلا) وهو أربعة وعشرون لان ثمانا ثلاثة من سبعة وعشرين فى ثمانية باربعة وعشرون وقوله وللأب سبعة ساعا ثلاثا وهو اثنان وثلاثون لانه أربعة من سبعة وعشرين فى ثمانية باثنين وثلاثين وهكذا يقال فى قوله وللأم سبعة ساعا ثلاثا (قوله فالجميع من أربعة وعشرين وتعمل السبعة وعشرين) هكذا فى نسخة وهى أوضح على النسخ الكثيرة فى الجميع من أربعة وعشرين لسبعة وعشرين والمعنى عليها ان جميع الانصافا ثلاثة من أربعة وعشرين لسبعة وعشرين (قوله وبوقف ستة عشر) أى الى ظهور الحمل فان ظهر ان الحمل اثنان فأكثر فاقوقف لهما وان انه أنثى فقط فاهل النصف ويرد الباقي للزوجة والاويين وان بان انه ذكر فأكثر فاقوقف لهما وان بان انه أنثى فقط فاهل النصف ويرد الباقي للأولاد وان بان

لعنة الورثة وكأنه كالعدم بالنسبة لذلك أيضا (مسئلة) خلف أمته حاملها وأنشقة فلا يعطى الاخ شيأ مادامت حاملها بالاجماع وبعد ظهور الحمل لا يحق المحكم (مسئلة) خلف ابنتا زوجه حاملها فلا قسمة عند المالكية الى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عندا لثمة الثلاثة ولا يعطى الابن شأنا حتى تضع وعند المحنابلة يعطى الابن ثلث الباقي ويوقف ثلثاها لانهم بقدرونه بانفسهم والاضر كونهما ذكرين وعند المنقطة يعطى الابن نصف الباقي لانهم بقدرونه واحدا والاضر كونهم ذكرين ويؤخذ منه كقول لاحتمال ان تضع أكثر (مسئلة) خلف زوجة حاملها لاويين فالأضربى حق الزوجة والاويين ان يكون الحمل عددا من الأناث فتعطى الزوجة ثمانا وللأب سبعة ساعا ثلاثا والام سبعة ساعا فالجميع من أربعة وعشرين وتعمل السبعة وعشرين قيد دفع الزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين وللأم أربعة منها وللأب كذلك ويوقف ستة عشر

ومذهب الحنفية تعطي الزوجة المأمن ثلاثة من أربعة وعشرين والام أربعة منها والاب كذلك ويقف ثلاثة عشر وعند المالكية لا تفعلى الى الوضع (مسألة) خلف أم الحاملا وأما فالاضرفى حق الام كون جها اعدا فلها السدس وفى حق الاب عدم تعدده فتعطي سدسا والاب اثنين ويقف سدس بين الام والاب فلا شئ للعمل منه وعند الحنابلة كذلك وعند الحنفية لها ثلث والاب ثلثان ويقف سدس كفى لاحتمال أن تلدها من الانوة وعند المالكية لا تفعلى الى الوضع والله أعلم ولما انتهى الكلام على مسائل الحمل شرع في ميراث الفریق والهدى لأن في بعض مسائله توفى الى البيان أو الصلح فقال

«(باب ميراث الفریق)»

والهدى ونحوهم وقد تقدمت ان شروط الارث على بعضهما من ميراث الفریق وهذا أو ان ياتيا فتقول أعلم ان شروط الارث ثلاثة أحدها يقتضى بالقضاء العلم بالجمعة المقترضة لارث وبالدرجة التي اجتمع فيها المورث والوارث فتصلي فلا تشهد

ان لاجل أو ثلث منها كل للزوجة والابوين فروضهم (قوله ومذهب الحنابلة كذلك) أى لانهم يقدرونه اثنين والاضرفى كونهما اثنين (قوله ومذهب الحنفية تعطي الزوجة المأمن) أى لانهم يقدرونه واحدا والاضرفى حق الاب كونه ذكرا أو ذكرا قال والاب كذلك أى أربعة (قوله وعند المالكية لا تفعلى الى الوضع مطلقا) أى هذ مسئلة (قوله مسئلة) أى هذ مسئلة (قوله فالاضرفى حق الام كون جها اعدا) أى لانه لو قدر كونه واحدا لكان لها الثلث ولو قدر كونه عددا اجبت من الثلث الى السدس فذلك قال الشارح فلها السدس (قوله وفى حق الاب عدم تعدده) أى والاضرفى حق الاب عدم تعدده أى لانه لو قدر تعدده لكان له ما بقى بعد سدس الام وهو خمسة أسداس ولو قدر عدم تعدده لكان له الثلثان فقط (قوله فتعطي سدسا) أى معاملتها بالاضرفى من تقدر تعدده وقوله والاب ثلثين أى ويعطى الاب ثلثين معاملة له لما ضمن تقدر عدم تعدده (قوله ويقف سدس بين الام والاب) أى الى البيان فان تعدده فهو للاب وان كان عدم تعدده فهو للام ويجوز لهما أن يصطفا لهما قبل البيان كما هو مقتضى ما تقدم (قوله فلا شئ للعمل منه) أى من السدس فجها بالاب (قوله وعند الحنابلة كذلك) أى لانهم يقدرونه اثنين لكن هذا ظاهر بالنسبة للام دون الاب اذ مقتضى تقديرهم الحمل اثنين في جمع الورثة أن يأخذ الاب خمسة أسداس ولا وقف ويؤخذ منه كفى فتدبر (قوله وعند الحنفية لها ثلث الخ) أى لانهم يقدرون الحمل واحدا (قوله ويؤخذ منها كفى) أى يطلب منها كفى وقوله لاحتمال ان تلدها أى وحتمه يكون لها السدس فقط ويرجع عليها بسدس (قوله على مسائل الحمل) بحث فيه بأنه أتمم تكلم على مسائل الورثة مع الحمل ولم يتكلم على مسائله وأجيب بان المراد الحكم المنطوق عليها وقوله في ميراث أى ارث وقوله الفریق جمع غريق وقوله والهدى جمع هدى وكان عليه أن يزيد ونحوهم كالحرقى (قوله لأن الخ) عليه ربط الشرع في ميراث الفریق والهدى ونحوهم بانهاء الكلام على مسائل الحمل فكانه قال لا يمتنع من المناسبة وقوله في بعض مسائل أى وهو ما داخل من عين السابق ثم نسي كما يأتى

«(باب ميراث الفریق والهدى)»

أى هذا باب بيان ارثهم وقوله ونحوهم أى كالحرقى والقلى في معركة القتال (قوله يعلم بعضها) هو الثالث الذي هو متحقق حيا والارث بعد موت المورث (قوله وهذا أو ان ياتيا) أى وقته (قوله ثلاثة) زاد بعضهم راجعا هو متحقق وجود الوارث عند موت المورث ولا يخفى منه الثالث اذ يصحق بين حدث من الورثة بعد موت المورث (قوله ويقتضى بالقضاء) أى بالحكم باستحقاق الوارث (قوله العلم بالجمعة) أى كالقراءة والنكاح والولاء وقوله وبالدرجة أى كالبينة والاعوية وهكذا وقوله التي اجتمع فيها الخ أى حصل بسببها ارتباط كالاخوة فانها حصلت بسببها ارتباطا بين الوارث والمورث ولو قال حل قبل الوارث لكان أوضح في معموله الآن والاب وقوله فتصلي أى بيان قوتها ككبره أنا شاعقا أو متفهما كصكونه أنا لالاب (قوله فلا تشهد الخ) تقرير على مفهوم الشارح وقوله

شخص عند قاض بأن هذا وارثه فلا يكتفي بذلك حتى بين حبيب ارثه تمصلا ٢٦٣ لاختلاف العلماء في الورثة فمرسانا

الشاهد من ليس بورث وانما  
الشرط الثاني تحقق موت  
المورث كما اذا شوهد ميتا أو  
الحاقه بالاموات حكما وذلك  
في المقعد الذي حكم القاضي  
بموته اجتهدا كما تقدم في  
بابه أو الحاقه بالاموات تقديرا  
وذلك في المحضن الذي  
انفصل بحناءة على أمه  
وجب الغرة اذا لم يورث منه  
غيرها كما تقدم في باب الحمل  
الشرط الثالث تحقق حياة  
الوارث بعد موت المورث  
حياة مستقرة أو الحاقه  
بالأحياء تقديرا كحمل  
انفصل بحياته مستقرة  
لوقت يظهر وجوده عند الموت  
ولو نطفة أو نطفة اذا تقرر  
ذلك فتمنع من الشرطين  
الآخرين ما ذكره بقوله  
(وان عت قوم) متوارفون  
من رجال أوساء أو منهما  
وهو في الأصل اسم للرجال  
دون النساء قال القرطبي  
رحمه الله تعالى في مختصر  
الصالح والقوم للرجال دون  
النساء ويرى داخل النساء  
فيه على وجه التبع انتهى  
وهو المراد هنا وقوله (يهدم)  
بسكون الدال الفاعل من  
قوله هدمت البنان هدمنا  
أسقطه وبفتح الدال اسم  
للبناء المهدم وقال القرطبي  
رحمه الله تعالى في مختصر

شخص أي حنسه الصادق بالمتعدد وقوله فلا يكتفي بذلك أي فلا يكتفي المذكور من هذه  
الشهادة في القضاء ارثه (قوله لاختلاف العلماء في الورثة) أي كاختلافهم في قرب ثأم  
أي أي الأب وفي المحدثين والأخوة (قوله تحقق موت الخ) أي موت المورث حقيقة أو حكما  
أو تقديرا لجميع ذلك هو الشرط الثاني (قوله كما اذا شوهد ميتا) مثال لتحقيق موته (قوله  
أو الحاقه الخ) حذف على تحقيق الخ (قوله وذلك أي الحاقه) وقوله الذي انفصل بحناءة  
الخ قيمة مدونه كان حاشيات (قوله اذا لم يورث عنه غيرها) كان الأولى أن يقول ولا يورث  
عنه غيرها لأنه لم يتقدم ما يصلح أن يكون هذا تعديلا له وبعضهم جعله تعليلا لحذف  
والقدر في مورث عنه الغرة فقط اذا لم يورث عنه غيرها (قوله تحقيق حياة الوارث الخ) أي  
حياة الوارث حقيقة أو تقديرا (قوله حياة مستقرة) هي التي يكون معها الصبر باختيار  
وسرعة باختيار بخلاف حركة المذبح (قوله لو فت) أي في وقت فاللام بمعنى في وهو متعلق  
بأنفصل (قوله يظهر الخ) صفة لوقت ولأنه من تقدير ضمير يعود عليه بأن يقال يظهر  
وجوده عند الموت بالنسبة اليه هذا أن قرئ يظهر بفتح الهمزة والماء فان قرئ بضم الهمزة  
وكسر الهمزة كان في يظهر ضمير يعود على الوقت ولا يحتاج لتقدير وذلك ولأنه قد يكون  
سنة أشهر من موت المورث ولو كانت فرائدا أولسنة أشهرها كثرودون أربع سنين ولم  
تكن فرائدا بخلاف ما اذا كان لا كثر من أربع سنين أولسنة أشهرها كثرودون أربع  
سنين وكانت فرائدا (قوله ولو نطفة أو نطفة بمثالة) أي سواء كان مضغعا أو نطفة أو نطفة  
(قوله اذا تقرر ذلك) أي المذكور من الشرط وقوله فتمنع من الشرطين الآخرين  
فتمنع من الشرطين الآخرين فتمنع على ما قبله ووجه التفرع أن ذلك يقوم بطريق  
المفهوم (قوله وان عت قوم متوارفون) أي يورث بعضهم بعضا والمفاعلة على غير ما جاء إلا  
بشرط أن يورث كل منهما الآخر بتقدير موته قبله بل كذلك ما لو كان يورث بعضهم من  
بعض دون العكس كالعتق والعتيق (قوله من رجال أوساء أو منهما) بيان للرجال دون النساء  
القوم (قوله وهو) أي القوم وقوله في الأصل أي اللغة وقوله اسم للرجال دون النساء  
ولذلك قال الزهير

فما أدري ولست أخال أدري \* أتوم آل حصن أم نساء

(قوله فقابل بين القوم والنساء) لكونهما اسمي للرجال خاصة (قوله قال القرطبي الخ)  
استدلال على قوله وهو في الأصل الخ (قوله ويرى داخل النساء فيه) ومنه قوم نوح قوم لوط  
قوم صالح وقوله على وجه التبع أي على وجهه هو التبع (قوله وهو المراد هنا) أي في  
عبارة المنصف لكن كلامه يوهن أن المراد هنا ما دخل فيه النساء على وجه التبع ولا يشمل  
الرجال فقط ولا النساء فقط وليس كذلك كما قال أول من رجال أوساء أو منهما فكان  
الأولى أن يقول والمراد هنا ما هو عام وهو الجماعة فيدخل الرجال فقط والنساء فقط  
والرجال والنساء (قوله وقوله يهدم) من دأخره محذوف أي تقول فيه كذا وكذا كما  
تقدم مرارا كثيرة (قوله للبناء المهدم) ظاهره أهم من أن يكون من جوانب الشران من  
غيره فكلام القرطبي أخص من هذا (قوله أي بكسر الهمزة) أي وسكون الدال (قوله)

الصالح المهدم بالخبر يك ما نهذه من جوانب البترة فقط فيها والمهدم بكسر الهمزة

وعرقه بتشديد الراء المتوحه  
فى الماء نجسه فقه هو غرق  
وغريق (أو) أمر (حدث)  
أى نازل قال القرطبي رحمه  
الله تعالى فى محضر أصحاب  
حدث النبى حدثنا وحدا  
وحدا نازل واحد الرجل  
معروفا والمحدث ضد القديم  
اه وفى النهاية لابن الأثير  
فى حديث المدينتين أحدث  
فبأحدثنا وأوى أحدثنا  
أحدث الأعرامحدث المنكر  
الذى ليس بمحدث ولا معروف  
فى السنة انتهى وقوله (م  
الجميع) أى من القوم  
المذكورين وفى الحديث  
النازل بهم قوله (كالحرق)  
يفتح الحاء والراء وقال الشيخ  
ببر الدين سبط المارديني  
وجهما الله تعالى بكسر  
الحاء المهملة وفتح الراء الناز  
انتهى ووجه الأول ما قاله  
ابن الأثير فى النهاية فى  
حديث الفتح دخل صلى الله  
عليه وسلم مكة وعليه عمامة  
سوداء حرقانية قال الزمخشري  
وجه الله الحرقانية هى القو  
على لون ما حرقته النار كأنها  
منسوبة بزبادة الالف  
والنون الى المحرق يفتح  
الحاء والراء وقال يقال  
المحرق بالنار والمحرق معا  
انتهى وقال فيها ياحرق  
النار بالتحريك لها وقد

الثوب) أى جسده وقوله الرالى أى الخلق (قوله أو غرق فى الماء) حقيقة لا تكون الا فى  
الماء وأما استعماله فى المحن والشرف فهو مجاز والمراد هنا المحقق (قوله فهو غرق) يفتح  
فكسر على أنه صفة مشبهة وقوله وغارق أى بصيغة اسم الفاعل وقال غرق أىضامن  
غرق فولا يختص بالشدودان أو همه كلام الشارح (قوله أو حادث) أى غير ماسبق  
ليصح عطفه عليه مأوالا فاعطف العام على الخاص لا يصح بأوالا لأن الفعل بمعنى الواو (قوله  
أى نازل) سواء كان منكرا أو لا كما يدل عليه عموم كلام القرطبي (قوله واحد الرجل)  
أى مثلا وقوله معروف أى معلوم مناه (قوله وفى النهاية) خبر مقدم والمحدث الامر  
الخ مبتدأ مؤخر وقوله فى حديث المدينة أى فى الكلام على الحديث المتعلق بالمدينة  
وقوله من أحدث فيها الخ يدل من حديث المدينة وقوله وأوى بالمدولم يذكر بقية  
الحديث وهى فعلية لعنائه واللائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة  
صرف ولا عدل (قوله المحدث) أى فى الحديث وقوله الأعرامحدث ما بين لسان قوله  
لأن ما قبله أفاد أن المحدث معناه تزول النبى وهذا أفاد أنه نفس الأعرامحدث ثم أتى فى الثاني  
أخص من متعلق معنى الأول وقوله الذى ليس بمحدث كالتفسير لقوله المنكر وقوله  
ولا معروف عطف تفسير (قوله وقوله لم الجميع) مبتدأ خبره محذوف أى تقول فى شرحه  
كذا وكذا كماله حتى وقوله من القوم لئلا كورين بيان للجميع ولو قال أى جميع القوم  
الذى كورين لكان أوضح (قوله ومثل الحادث) أى مثله وقوله النازل تفسير للحادث  
كما علمنا تقدم (قوله يفتح الحاء والراء) هذا هو الضبط الأول وسأأتى تفسيره على هذا  
الضبط بالباء النار (قوله وقال الشيخ بيدر الله الخ) غرضه بذلك بيان ضبط آخر فى المحرق  
مع تفسيره على هذا الضبط فقوله النار تفسير له على الضبط الثانى (قوله ووجه الأول) كان  
الأوى ويغدا الأول لأن كلامه هوهم أن ما ذكره توجيهه للضبط الأول وليس كذلك بل يبان له  
(قوله فى حديث الفتح) أى فتح مكة وقوله دخل مكة الخ يدل من حديث الفتح والمهملنى  
دخل النبى صلى الله عليه وسلم مكة الخ وقوله وعليه عمامة سوداء فيه بيان محل لبس الاسود  
وإن حكان الابهى أفضل منه وفى لسانه فى ذلك اليوم إشارة الى أن ما عليه من الدين  
لا يتغير كان السواد كذلك فلا يتغير بغيره (قوله حرقانية) يفتح الحاء والراء والفتاق  
وكسر الزين به هذا الالف وتشديد الباء (قوله قال الزمخشري الخ) غرضه تفسير ما ذكره فى  
النهاية وقوله على لون ما الخ وهو الاسود وقوله كأنها منسوبة الخ أى وليس المقصد  
النسبة حقيقة بل هذا اللفظ اسم لاقى على لون ما حرقته النار هذا هو المتبادر من العبارة  
فتأمل (قوله وقال) أى الزمخشري المحرق بالنار والمحرق معا هذا يفيد بالضبطين معا  
ويحتمل أن تكون الباء فى قوله بالنار التصو برفك من المحرق هو نفس النار ويحتمل أن  
تكون للالسة فيكون غيرها كالقلم (قوله وقال فيها) أى فى النهاية وقوله أيضا أى كما  
قال ما تقدم وقوله بالتحريك أى لآله وقوله وقد تسكن أى راؤه (قوله أى وان مات  
متوارثان الخ) هذا راجع لأول كلام المنصف وهو دخول على ما بعده وفيه إشارة الى أنه  
أراد بالقوم الاثنان فأكثروا قد عرفت أن التوارث من الجنايتين ليس بشرط وقوله بانتهام

يسكن انتهى أى وان مات متوارثان فأكثر بانتهام شئ عليهم أو غرقهم أو حرقهم أوفى معركة قتال أوفى أسر الخ

أوق غربة (ولم يكن يعلم حال  
الباقي) منهم أي لم يعلم عنه  
بأن علم أن أحدهم مات قبل  
الآخر لكن لم يعلم عنه  
وكذا أن لم يعلم سبق ولا عتة  
وعلم أنهم ما توأما (فلا تورث  
واحدة) منهم (من زاهق) آخر  
منهم والزاهق الذاهب  
يقال زهقت روحه إذا  
تورث وزهقت النفس  
بالكبر لذه أي فلا تورث  
من أمهم من آخر أجاها  
فكما إذا علم موتهم معا وأما  
إذا لم يعلم أمتا معا وأمرتا  
فعدت زيدا نابت رضى الله  
عنه وبه قال مالك والشافعي  
وأبو حنيفة رضى الله تعالى  
فلا تورث وذكر أن عليا  
رضي الله عنه ورث بعضهم  
من بعض من تلاد أموالهم  
دون طريقها وبه قال أحمد  
رحمه الله تعالى وهذا عند  
المحنابلة ما لم يقع التداعي  
فإن ادعى ورثة كل ميت  
أنه مروت مورثهم ولا بينة  
أو تعارضت بينة أحدهما حلف  
كل على إبطال دعوى صاحبه  
وحينئذ لا تورث بينهما  
فيكون المحكم أن ذلك  
كالذهب الأول والمراد بالتلاد  
ماله الذي يده والطريق  
ما ورثه من ألب الذي معه  
ومعوى الخلاف المذكور



فَمَا إِذَا عَمِلَ الصَّوَابَ عَلِمَ بِقِيَمَتِهِ السَّابِقِ ٢٦٦ وَحَيْثُ لَمْ يَوْرَثْ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا تَحْرِيضَهُمْ كَالْأَنْبَاءِ فَلَذَا قَالَ (وَعَدَهُمْ)

الطريف (قوله فيما إذا علم) هي صورة كلام المصنف على صنعه الشارح (قوله وحيث لم يورث أحد منهم) أي لا قرابة بينهم ولا غيرهما يقتضي الأثر (فهكذا القول السديد) أي الصواب يقال سدا الشيء سدا إذا كان صوابا أو سدا الرجل إذا جاء به الصواب (قوله أو فعل وزجل سدد موفى للصواب) قوله (الصائب) أي المصيب غير المخطئ عطف بقسمة (فائدة) إذا علم موت أحد المتورثين بالسرقة ونحوه بعد الاختراع معناه لم ينس فالأمر واضح أن المتأخرون المتقدم أجساعا وإن علم موتهم مرتبا وعن السابق ثم نسي وقفا الأمر إلى اليبان أو الصلح وبهاتين الحالتين تمت أحوال الفرق خمسة أحوال وليأتى المصنف رحمه الله تعالى الكلام على ما أراد أن يورده في هذه المنظومة فحقها بالمجد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والدعاء كما يستدأها بذلك وجاء قبول ما بينهما فقال (والمجد لله على التمام) أي تمام الكتاب أي إكمال (في الدوام) أي في البقاء أي جدا كثيرا دائما والمجد على النعمة هو الشكر في اللغة وشكر

المنعم واجب بالشرع (وأسأله العفو) أي ترك المتأخذ صفحا وكرما (عن التقصير) أي التواني في الأمور (وخير إلى

الى الله) أى الى خزانة لانه تعالى يستحيل عليه المكان وقوله اليه أى الى خزانة لم يعلمت  
 وقوله مرحمكم أى رجوعكم (قوله وغفرنا) أى وأسأله غفرنا (قوله أى ستر فسر الغفر  
 بالستر والاولى تفسيره بالمحوم من الصفوة فقد وقع خلاف في تفسير المغفرة فقل ستر الذنب  
 عن أمن الملائكة منع بقائه في الصفوة فقل محوم من الصفوة بالكلية (قوله وهو المحرم)  
 يضم المحرم وسكون الراء أى ماقبه عقاب (قوله وستر) أى تغطية أى بحيث لا تظهر ذلك  
 للناس لئلا تحصل فضيحة وقوله ماشان أى ماقبه لوم فقط فيكون مغفرا لما قبله  
 أو ماقبه لوم أو عقاب فيكون أعم ماقبه (قوله وأفضل الصلاة والتسليم على النبي) أى  
 أعلها وأكملها كائن على النبي (قوله المصطفى) فيه إشارة الى حديث أن الله اصطفى  
 كائنه من ولد اسمعيل واصطفى قريشاً من كائنه واصطفى في قريش بنى هاشم  
 واصطفاني من بنى هاشم فأنا خاسر من خاسر من خيار وكان مقتضى صدر الحديث أن يراد  
 في عزه من خيار لكن العرب لا تكثر شيئاً زيادة على الثلاث وإن اقتضاها المقام (قوله  
 ليدعوه) حلة لا اختياره صلى الله عليه وسلم من الخلق أى حكمته لانه أن يفعل الله لا تعلم  
 وقوله الى دين الاسلام أى دين هو الاسلام (قوله والمصطفى من الصفوة) فأصله مصنفو  
 أيدلت وأولها التفرع كما وافتتاح ماقبها وأيدلت تأء الافعال طاء وقوله وهي الخلوص  
 أى من الكدر وقوله فأيدلت الخ لم يتقدم ما يتفرع عليه ذلك ولو قال وأصله مصنفوكم قلنا  
 لظهر التفرع (قوله الكريم) فقد بلغ صلى الله عليه وسلم في الكرم ما لم يصل اليه أحد  
 غيره فكان يعطى عطاء من لا يخشى الفقر وما سأله أحد شيئاً أو قال لا ط ما كان عنه شيء  
 أعطاه وإلا وعنه عيسى ومن القول وبني بوعه كما هو معلوم من سيرة صلى الله عليه وسلم عليه وعلى  
 آله وصحبه (قوله ويجوز كسرها) يقول الناس عبد الكريم بكسر الكاف ليس تخملاً لأن  
 الكبر لغة في الكرم ومثله كل ما كان على وزن فعل كسره فوكبر وهو تفضي الاشيم  
 وقوله الجواد أى كثر الجود وقوله أو الجامع لأفواع الحمد والشرف والفضائل وقوله  
 أو الصفوح عن الزلات أو المحكاة للخلق (قوله محمد) بدل أو عطف به إن أو خبر مرسلاً  
 محذوف أو مفعول محذوف وإن كان لا يساعد الزم الأعلى طريقة من يرسم المنسوب  
 بصورة المرفوع والجود (قوله خير الانام) أى أفضلهم فهو صلى الله عليه وسلم أفضل  
 الخلق على الإطلاق كما قال صاحب الجوهرة

وأفضل الخلق على الإطلاق \* ندنا فل عن التفات

وال في الانام للامتنع تفرق ولا يلزم نقص من حيث تضمن ذات تفضيله على الناقص  
 وتفضيل الكامل على الناقص نقص لأن محصل ذلك إذا فضل الكامل على الناقص  
 بمحض صفة كقولهم السلطان أفضل من الزال بخلاف ما إذا كان على جهة العموم فلا داعي  
 لمجملها اللهم والعموم لم يدخل في التفضيل وهم الانبياء والمجن والملائكة (قوله الذي  
 لأنبي بعده) أى يتقدمه أنبيؤه فلا يرده على الصلاة والسلام لانه وإن كان يتزل آثار الزمان  
 لكن يحكم بشرعته بعد ما رضى الله عليه وسلم لا بشرعته هو وثبوته موجودة من قبل  
 وليست مبتدأة أذ ذلك (قوله في أسماء النبي) أى في مبحث أسمائه النبي صلى الله عليه

ما ناول) أى نرجو (قو المصير)  
 أى المرحع والمراد به يوم  
 القيامة يوم يرجع فيه الخلق  
 الى الله تعالى قال الله  
 تعالى اليه مرحمكم جميعاً  
 (وغفر) أى ستر (ما كان من  
 الذنوب) فلا تظهرها بالعقاب  
 عليها والذنوب جمع ذنب  
 وهو المحرم (وستر) أى  
 تغطية (ماشان) أى وقع من  
 الشين وهو القبح (من  
 العيوب) جمع عيب وهو  
 النقص (أفضل الصلاة  
 والتسليم على النبي المصطفى)  
 أى المختار ومن الخلق  
 ليدعوه الى دين الاسلام  
 والمصطفى من الصفوة وهي  
 الخلوص فأيدلت التاء طاء  
 (الكريم) بفتح الكاف  
 قال العلامة سبط المارديني  
 رحمه الله تعالى على الافصح  
 ويجوز كسرها وهو نقص  
 الاسم انتهى وهو الجواد  
 أو الجامع لأفواع الخير  
 والشرف والفضائل أو  
 الصفوح (محمد) صلى الله  
 عليه وسلم (خير الانام)  
 الخلق (العاقب) أى  
 الذي لا نبي بعده قال ابن  
 الأثير رحمه الله في النهاية  
 في أسمائه النبي صلى الله

الجهة الاشراف ( ذوى )  
 أى أصحاب ( المناقب )  
 الفاترة والمناقب جمع  
 منقبة وهي ضد المثلبه  
 وجهها مثالب وهي العيوب  
 ( وجهه الافاضل ) من  
 فضل الرجل صار ذافضل  
 وفضله ضد الققص  
 ( الانخبار ) جمع خبر يشهد  
 ويصنف من الخبر ضد النشر  
 والاخبار خلاف الاشرار  
 والخبر الفاضل من كل شئ  
 ( السادة ) جمع سيد أى  
 شريف من قولهم ساد القوم  
 ساد شرف عليهم فهو سيد  
 وأجمع سادة ( الاماخذ )  
 جمع ما جسد وهو الكامل  
 فى الشرف من قولهم جسد  
 الرجل مجددا شرف بكرم  
 الاضال ( الارار ) جمع  
 بر يقال بررت فلانا بالكر  
 أبر بفتح الباء وضم الراء  
 برا فانا بريه وبار قال ابن  
 الاثير فى النهاية يقال بريه  
 فهو بار وجهه بر وقوم جمع  
 البروت ابرار وهو كثير  
 ما يخص بالاولياء والزهاد  
 والعباد انتهى وهذا آخر  
 ما شرحناه كلام المؤلف  
 رحمه الله تعالى ولغتم هذا  
 الشرح بضاغة تشغل على  
 اجواب  
 \* ( الباب الاول فى الرد ) \*

وسلم ( قوله العاقب الخ ) مقول القول ( قوله وآله ) أى وعلى آله وقوله الفر جمع غير  
 وصفوا بذلك لاشتغالهم بالكوكب الاخر ( قوله المناقب ) أى المغاير وقوله الفاترة  
 صفة كاشفة ( قوله جمع منقبة ) هي المجتره وقوله وهي ضد المثلبه أى العيب وقوله  
 وهي أى المثالب ( قوله من الخبر ) مصدر خارج عن الوصف مأخوذ من خبر المصدر فلم يحد  
 على التحقير المأخوذ والمأخوذ منه ( قوله والجمع سادة ) من جلة القول فليس مكررا مع قول  
 الشارح جمع سيد ( قوله وهو الكامل فى الشرف ) لعل هذا التفسير يحسب المراد بقرينة  
 المقام فلا ينافى قوله من قولهم مجددا الرجل الخ من حيث انه يقتضى ان الماحد هو المتصف  
 بأصل الشرف ( قوله بكرم الافعال ) أى بالافعال الكريمة فهم من اضافة الصفة للوصف  
 ( قوله جمع بر ) بفتح الباء أى بحسن ( قوله يقال الخ ) غرضه بيان انه يقال بربوب  
 برت فلانا أى صنعت معه برا أى معروفا واحسانا ( قوله وقال ابن الاثير الخ ) غرضه  
 الاستدلال على أن ابرار جمع بر ( قوله بالاولياء ) جمع ولّى وقوله والزهاد جمع زاهد  
 وقوله والعباد جمع عابد ( قوله وهذا ) أى ما ذكرناه من الجملة الاخيرة ( قوله ولغتم ) فيه  
 ادخال لام الامر على فصل المتكلم وهو قابل ( قوله تشغل على ابواب ) من اشتغال الجمل على  
 المفصل ( قوله الباب الاول فى الرد ذوى الارحام ) أى فى الخلاف فيما جسدوا بها ( قوله  
 وفيه فصول ) أى ثلاثة والظاهر فيمن ظرفة المفصل فى الجمل أو الاجزاء فى الكل ( قوله  
 الفصل الاول فى الخلاف فيما ) أى فى بيان الخلاف فى الرد وتقرير ذوى الارحام ( قوله  
 عند المحنفه الخ ) أى اذا اردت بيان ذلك فأقول عند المحنفه الخ فافاه فاه الفصلية  
 ( قوله اذا كانت الورثة أصحاب فروض ) بخلاف ما اذا كانت الورثة أصحاب تعصيب  
 وقوله لا تستغرق أى لا تستغرق تلك الفروض الركة فانه صفة للفروض ( قوله فردة  
 الباقي الخ ) جواب الشرط وعنه متعلق بالباقي وعليهم متعلق برت وذلك ان نسبة فهو  
 متعلق برت وقوله بنسبة فروضهم أى الى مجموعها فى بنت وأم لثمة النصف ثلاثة  
 وللام المقدس واحد مجموع فروضها أربعة ونسبة الثلاثة للأربعة ثلاثة لثمة أربعة ونسبة  
 الواحد لها ربع فاعبر عنهم الباقي عنهم تلك النسبة فلهبت ثلاثة ارباع الباقي بطريق  
 الرد ولا ربعه كذلك الاخصر ان جعل المسألة من أربعة قلبت ثلاثة ارباع المسال  
 فرضا وردا ولا لا ربعه كذلك ودللى الزمن القرآن كما قاله السيد فى شرح الدرماية  
 قوله تعالى وأولوا الارحام بهضمهم أى ببعضهم فافضل بهد الفروض التى دلت عليها  
 آيات الموارث مرد عليهم بهضمهم الاولى لذلك لا يرد على الزوجين لانهم من حيث الزوجية  
 لا ربع لهم وان اتفق أن لهم رجما من جهة أخرى ومن السنة تمنع على الله عليه وسلم لسعد  
 من أن يرد على الوصية على الثلث ولم يرثه الا بنت فدل على أن لها حقا فيما فوق النصف  
 وليس الا بالرد ( قوله ماعد الزوجين ) أى لانه لا ربع لها من حيث الزوجية وان اتفق أن  
 لها رجما من جهة أخرى كما علمت وقوله فانه لا ربع عليها علة لاستثنائها عما قبل من  
 انها ما كان ذوى الارحام كزوجية هي بنت خال أو زوج هو ابن خال رد عليها ردة شيخ

والاسلام ( الفصل الاول ) فى الخلاف فيما عدا المحنفه والمحنابلة ( الباب الاول فى الرد )  
 اذا كانت الورثة أصحاب فروض لا تستغرق غير الباقي عنهم عليهم بنسبة فروضهم ماعد الزوجين فانه لا يرد عليهم

الاسلام في شرح الفصول بان الرد مختص بذوي الفروض النفسية فلا ردت عليهم  
مطلقا وارثهم بالرحم لا بالزاد فاده في القلوة (قوله فان لم يكن له ورثة) أي بالفرض أو  
بالتصيب وقوله وكان الخ راجع للصورتين أعني قوله فان لم يكن الخ وقوله أو كان  
الخ وقوله فخاله في الاولى هي قوله فان لم يكن له ورثة من الجمع على ارثهم وقوله أو  
الفاضل بعد فرض الزوجية في الثانية هي قوله أو كان له أحد الزوجين وقوله لذوي  
الارحام أي ولا شيء لبنت المال انتظم أم لا (قوله وسأني تعرفهم) أي في قوله وهم كل  
قريب الخ (قوله وعند المالكة الخ) المعتمد عندهم انه ان لم ينتظم بيت المال ولم يوجد  
من يردها لهم ورث ذوي الارحام كالمعتمد عند الشافعية فان لم يكن هناك ذوو الارحام  
صرفت التركة في المصالح و يشاب من قول ذلك ويجوز له الاخذ منها بقدر حاجته ان كان له  
حق في بيت المال (قوله اذا لم يخلف ورثة) أي بالفرض أو بالتصيب وقوله أو خلف  
ذافر من لا يستغرق أي أو خلف نفسه الصادق ولو بالتمدد وقوله فخاله أي في الاولى  
وقوله أي الفاضل أي في الثانية وقوله بعد الفروض أي جنس التحقق ولو في واحد  
وقوله لبنت المال أي ولا شيء لذوي الارحام وقوله سواء انتظم أم لا قد علمت ضعفه (قوله  
فأصل المذهب) أي المذهب الاصل أي المتقول من المتقدمين وقوله كذهب المالكة  
أي خاله أو الفاضل لبنت المال سواء انتظم أم لا وهذا ضعف من مذهبا وكذا من  
مذهب المالكة كاعانت (قوله والمفتي به) مبني أخيره أنه اذا لم ينتظم الخ ووجه وهو  
المذهب معترضه (قوله المتأخرون) هم من بعد الاربعمائة والمتقدمون من قبل  
الاربعمائة لكن هذا بحسب الاصطلاح القديم والافا تأخرون من بعد التوروى والرافي  
والتقدمون من قبلها (قوله وهو المذهب) أي المعتمد فلا ينافي أن القول السابق  
مذهب أيضا لكن ضعيف (قوله أنه اذا لم ينتظم أمر بيت المال الخ) أي أن المحال  
والشان اذا لم ينتظم حال بيت المال أي متوليه وقوله لتكون الامام غير عادل أي بان لم  
يعط كل ذي حق حقه وقوله القول بالرد جواب الشرط وكان عليه أنه يقرنه بالفاء لانه  
جمله اسمية وهي لا تصلح مباشرة الاداة وقوله ما فاضل الخ معمول للرد مع كونه على بال  
ومعه قابل كقوله نصف الكتابة أعداده والكثير على المصدر المرد في بعض النسخ  
يزد على أهل الفروض الخ وهو ظاهر وقوله بالنسبة متعلق بالرد أو يرد أي نسبة فروضهم  
إلى مجوعها (قوله وسأني كيفيته) أي الرد (قوله فان لم يكن أحد من أهل الفروض  
الذين يردها لهم) أي بان لم يكن هناك أحد من الورثة أصلا أو كان هناك أحد من أهل  
الفروض الذين لا يردها لهم وقوله فخاله أي جميع مال الميت في الاولى وقوله أو الفاضل  
أي في الثانية وقوله لذوي الارحام أي ولا يختص بالفقر منهم على الاصح كافي للؤلؤة  
(قوله وان انتظم أمر بيت المال) أي وان انتظم حال متوليه وقوله فخاله أي ارنا  
مراعي فيه المصلحة قال السبكي أوردها مخففة أنه لو كان المال له ارنا لم تصح الوصية الثلث  
للفقره والمساكين اذا لم يكن له وارث خاص لانه وصية لو ارث وهي باطلة وأجاب الفاضل  
حسين والقاضي أبو الطيب بأنه لا يمتنع ذلك ويكون حكمه انحالا لحكم الوصية للوارث

فان لم يكن له ورثة من الجمع  
على ارثهم أو كان له أحد  
الزوجين وكان له أحد من  
ذوي الارحام فخاله في الاولى  
أو الفاضل بعد فرض  
الزوجية في الثانية لذوي  
الارحام وسأني تعرفهم  
وعند المالكة اذا لم يخلف  
ورثة من الجمع على ارثهم أو  
خلف ذافر من لا يستغرق  
خاله أو الفاضل بعد  
الفروض لبنت المال سواء  
انتظم أم لا وأما عندنا معاصر  
الشافعية فأصل المذهب  
كذهب المالكة والمفتي به  
من مذهبنا الذي أفتي به  
المتأخرون من الشافعية  
وهو المذهب انه اذا لم  
ينتظم أمر بيت المال لمكون  
الامام غير عادل القول بالرد  
على أهل الفروض غير  
الزوجين ما فاضل عن  
فروضهم الذي متنا فرض  
أحد الزوجين بالنسبة  
وسأني كيفيته فان لم يكن  
أحد من أهل الفروض  
الذين يردها لهم فخاله أو  
الفاضل بعد فرض أحد  
الزوجين لذوي الارحام  
على ملسأني وان انتظم  
أمر بيت المال فخاله  
دون الرد وذوي الارحام

المخاصم ثم قال السبكي ويؤخذ من هذا مسئلة وهي أنه اذا أوصى للقراء وكان الوارث فقرا أو افتقر بعد ذلك يجوز الصرف اليه من الوصية وان كان وارثا لأن الارث بعينه والوصية لبعينه فأفاده العلامة الامير (قوله الفصل الثاني في الرد) أي في بيان كيفية (قوله وهو ضد العول) أي ومن المعلوم أن العول زيادة في السهام وتقص من الانصباة فيكون الرد الذي هو ضد زيادة في الانصباة وتقصا في السهام ولذلك فرعه الشارع حيث قال فهو الخ في بنت برام يراد في انصباة ما يتقص من سهام المسئلة فعد أن كانت من ستة صارت من أربعة (قوله وقدمنا أنه لا يراد على الزوجين) واتخاذ كره هنا قوطعة لما بعده (قوله فان لم يكن هنالك) أي في الورثة (قوله فله) أي لمن يراد عليه الذي هو الشخص الواحد وقوله فرضا ورذا أي بالفرض والرذا ومن جهة الفرض والرد (قوله صنفنا واحدا) أي لكن مع تعدد بخلاف الشخص الواحد فقد علمه (قوله فاصل المسئلة) أي مسئلة الرد وقوله من عددهم فاذا كانوا ثلاثة كانت المسئلة من ثلاثة أو أربعة كانت من أربعة وهكذا وقوله كالوصية أي فان أصل المسئلة من عددهم فاذا خلف خمسة بنين مثلا كانت المسئلة من خمسة (قوله صنفين) أي يكتبن بجدتين وقوله فأكثر أي بان كانوا ثلاثة أصناف فقط كالأب والأم والجدات متفرقات ولا يتجاوزها ولا الفلار ولا تستغرق الفروض الترك مع كونها عايلة كأم وأخت لا وأخت شقيقة وأخت لاب أو أختلة كأم وأختين لا أم وشقيقة وأخت لاب فقصر قوله أو أكثر على الثلاثة فقط وليس على ظاهره من جملة الأكر من ثلاثة أصناف (قوله جعت فروضهم) أي كنصف وسدس وقوله لتلك الفروض مرتبط بقوله أصل المسئلة وقوله فاجتمع أي أي فعند الاجتماع من فروضهم أصل مسئلة الرد ولا يتفرق الباقي فيحصل كالأبم مثلا لو كانت الورثة بنتا وبنت ابن فليبت النصف ثلاثة وليبت الابن السدس واحد فاذا جعت فروضهم من أصل المسئلة لتلك الفروض كانت أربعة فهي أصل مسئلة الرد فتجعل مسئلة الرد من أربعة ويحصل الباقي وهو اثنان هناك أنه لم يكن فاليبت ثلاثة فرضا ورذا وليبت الابن واحد فرضا ورذا (قوله واعلم أن مسائل الرد) أي التي فيها صنفان أو ثلاثة وقوله مقطعة من ستة أي مأخوذة من ستة ولا تبلغها إلا ما زاد على الستة لا بد أن يكون فيه أحد الزوجين وكانت الستة عايلة أو طائلة ولا رد فيها فلا يتابع تلك المسائل الستة وهو معنى الإقطاع كما قاله العلامة الامير (قوله وأعمالها الخ) أي واعلم أنها الخ وقوله قد تحتاج الى تصحيح أي كما في بنت وبنتي ابن فمسئلتهم من أربعة عدد فروضهم وتحتاج الى تصحيح لأن نصيب بنتي الابن غير منقسم عليهما فاضرب اثنان في أربعة وضع من ثمانية فليبت ستة وبنتي الابن اثنان كل واحد واحد (قوله وان كان هناك أحد الزوجين الخ) هذا مقابل أقوله فان لم يكن هنالك أحد الزوجين وقوله فخذله فرضه من مخرج فرض الزوجية وهو نصف أو ربع أو ثمن (قوله فقط) أي لا يخرج فرضه من غير من انصباة الورثة (قوله وهو) أي فرضه أعني أحد الزوجين وقوله واحد من اثنين أي فيما لو كان الموجود زوجا وليس هنالك فرع وارث أو زوجة وليس هنالك فرع وارث وقوله أو ثمانية أي

(الفصل الثاني) في الرد وهو ضد العول فهو زيادة في انصباة الورثة وتقص من السهام وقد قدمنا أنه لا يراد على الزوجين فان لم يكن هنالك أحد الزوجين فان كان من يراد عليه شخصا واحدا كأم أو ولداً فله المال فرضا ورذا أو كان من يراد عليه صنفان واحدا كأم ولداً أو جدات فاصل المسئلة من عددهم كالوصية أو كان من يراد عليه صنفين فأكثر جعت فروضهم من أصل المسئلة لتلك الفروض فاجتمع أصل المسئلة الرد فاقطع النظر عن الباقي من أصل مسئلة تلك الفروض كان لم يكن واعلم أن مسائل الرد التي ليس فيها أحد الزوجين كلها مقطعة من ستة وانها قد تحتاج الى تصحيح وان كان هنالك أحد الزوجين فخذ له فرضه من مخرج فرض الزوجية فقط وهو واحد من اثنين أو أربعة أو ثمانية

فقالوا كان الموجود زوجة وهناك فرع وارث (قوله واقسم الباقي) أى بعد ادخارج  
 فرض أحد الزوجين وقوله على مسألة من يرده على أى التى تخصصت من جمع فروض غير  
 الزوجين من أصل مسألة تلك الفروض (قوله فان كان من يرده على الخ) هذا تفصيل  
 لقوله واقسم الباقي على من يرده عليه وقوله تخصصا واحدا أى كافى زوج وأم وقوله أو  
 صنفًا واحدًا أى وذلك الصنف متعدد كافى زوجة وثلاث جذات وقوله فاصل مسألة  
 الرد يخرج فرض الزوجة فأحد الزوجين يأخذ فرضه والباقي لذلك الشخص أو لذلك  
 الصنف (قوله وان كان من يرده على أكثر من صنف) أى كافى زوجة وأم وولديها (قوله  
 فأخرج على مسئلته) أى مسئلته من يرده على التى تخصصت من جمع فروضه وقوله  
 الباقي أى بعد اخذ فرض الزوجة (قوله فان انقسم) أى الباقي على مسألة من يرده على  
 وقوله فخرج فرض الزوجة أصل مسألة الرد فأحد الزوجين يأخذ فرضه ويقسم الباقي  
 على من يرده عليه (قوله زوجة وأم وولديها) فإذا أخذت فرض الزوجة وهو واحد من  
 أربعة كان الباقي ثلاثة وهي منقسم على مسألة من يرده على وهي ثلاثة عدد فروضهم  
 من أصل مسألة تلك الفروض فلا قسم ولكل من ولديها سهم (قوله وان لم ينقسم) أى  
 الباقي على مسألة من يرده على كافى زوجة وأخت شقيقة وأخت لأب فإذا أخذت فرض  
 الزوجة وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي غير منقسم على مسألة من يرده على  
 وهي أربعة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض وقوله ضربت مسألة من يرده  
 عليه فى مخرج فرض الزوجة أى ففرض فى المثال المذكور أربعة وهي مسألة من يرده  
 عليه فى أربعة وهي مخرج فرض الزوجة ستة عشر (قوله لانه لا يكون الامباينا) أى  
 لان الباقي بعد فرض الزوجة لا يكون الامباينا لمسألة الرد (قوله فما بلغ فهو أصل لمسألة  
 الرد) أى ومن له شئ من مسألة الزوجة أخذ مضر وباقى مسألة الرد ومن له شئ من مسألة  
 الرد أخذ مضر وباقى الباقي بعد فرض الزوجة فالباقي هنا مجزأة سهام المستاتفى فى  
 مسألة المناصفة (قوله وقد يحتاج مسألة الرد التى فيها أحد الزوجين الى تصحيح) أى كافى  
 زوجتين وأم فان فرض الزوجة واحد من أربعة وهو غير منقسم على الزوجتين فيضرب  
 إثنان فى أربعة فثمان فللزوجة ثمان والباقي للأُم فصارودا وقوله أيضا أى كإحدى  
 تحتاج مسألة الرد التى لم يكن فيها أحد الزوجين الى التصحيح (قوله اذا تقررت لك) أى  
 ما ذكر من قوله فان لم يكن هناك أحد الزوجين الى هنا (قوله تجزئة وأخ لام) فأصل  
 مسألة الرد اثنان عدد فروضهما من مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض ستة  
 مخرج السدس فالتجدة واحد وللأخ للأُم كذلك مجموع فروضهما ثمان فهما أصل  
 مسألة الرد وهذه من المسائل التى ليس فيها أحد الزوجين (قوله وكروج وأم) فأصل  
 مسألة الرد اثنان مخرج فرض الزوجة لان من يرده على شخص واحد فلزوج واحد  
 وللام واحد وهذه من المسائل التى فيها أحد الزوجين كام وولديها فأصل مسألة  
 الرد ثلاثة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض  
 ستة مخرج السدس الذى للأُم فلا أم واحد ولولديها اثنان مجموع فروضهم ثلاثة فهى

واقسم الباقي على مسألة  
 من يرده على فان كان من  
 يرده على شخصًا واحدًا أو  
 صنفًا واحدًا فاصل مسألة  
 الرد يخرج فرض  
 الزوجة وان كان من يرده  
 على أكثر من صنف فأخرج  
 على مسئلته الباقي من  
 مخرج فرض الزوجة فان  
 انقسم فخرج فرض الزوجة  
 أصل لمسألة الرد زوجة  
 وأم وولديها وان لم ينقسم  
 ضربت مسألة من يرده على  
 فى مخرج فرض الزوجة  
 لانه لا يكون الامباينا  
 بل هو أصل لمسألة الرد  
 وقد يحتاج مسألة الرد التى  
 فيها أحد الزوجين الى تصحيح  
 أيضا اذا تقررت لك فاصل  
 مسائل الرد سواء كان فيها  
 أحد الزوجين أم لا مسألة  
 أصول اثنان تجزئة وأخ لام  
 وكروج وأم وثلاثة كام

أصل مسألة الرد فللام واحد ولكل من ولدها واحد وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله كبرت وأم) فاصل مسألة الرد أربعة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فإن أصل مسألة الفروض ستة مخرج السدس الذي للام فلينت ثلاثة وللأم واحد ومجموع ذلك أربعة فهي أصل مسألة الرد فلينت ثلاثة وللأم واحد وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله وكزوجة وأم ولديها) فاصل مسألة الرد أربعة لأنك إذا أخذت فرض الزوجة وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي متعجعة على مسألة الرد التي هي ثلاثة عدد فروض من رد عليه فلزوجة واحد وللأم واحد ولكل من ولدها واحد وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين (قوله كأم وشقيقة) أي أو لأب وأصل مسألة الرد خمسة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فإن أصل مسألة الفروض ستة حاصل ضرب مخرج الثلث في مخرج النصف فللام اثنان ولشقيقة أو لأبي لاب ثلاثة ومجموع ذلك خمسة فهي أصل مسألة الرد فللام اثنان ولأخت ثلاثة وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله كزوجة وبنت) فاصل مسألة الرد ثمانية مخرج فرض الزوجة لأن من يرزطه شخص واحد فلزوجة واحد وللبنت سبعة فرضا ورذا (قوله وستة عشر) هي حاصلة من ضرب أربعة الرد في أربعة مخرج فرض الزوجة لما بينه الباقي وهو ثلاثة لمسألة الرد في له شيء من مسألة الزوجة أخذ مضر وبقي مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذ مضر وبقي الباقي فلزوجة واحد من مسألة الزوجة في أربعة بأربعة ولشقيقة ثلاثة من مسألة الرد في ثلاثة تسعة فرضا ورذا والى لأب واحد من مسألة الرد في ثلاثة ثلاثة وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين (قوله واثنان وثلاثون) هي حاصلة من ضرب أربعة مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجة لما بينه الباقي وهو تسعة لمسألة الرد في له شيء من مسألة الزوجة أخذ مضر وبقي مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذ مضر وبقي الباقي فلزوجة واحد من مسألة الزوجة في أربعة بأربعة وللبنت ثلاثة من مسألة الرد في تسعة فرضا ورذا وللبنت الابن واحد من مسألة الرد في تسعة تسعة (قوله وأربعون) هي حاصلة من ضرب خمسة مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجة لما بينه الباقي وهو تسعة لمسألة الرد في له شيء من مسألة الزوجة أخذ مضر وبقي مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذ مضر وبقي الباقي فلزوجة واحد من مسألة الزوجة في الباقي فلزوجة واحد في خمسة بحصة وللبنت ثلاثة في تسعة فرضا ورذا وللبنت الابن واحد في تسعة تسعة وهذه كذلك (قوله الفصل الثالث في ذوى الارحام) أي يسانهم وكيفية أرثهم والارحام جمع رحم وهو القرابة (قوله وهم) أي ذور الارحام اصطلاحا وأما لغة فهم أصحاب القرابات مطلقا (قوله كل قريب غير من تقدم أي بحيث يكون ليس عصية ولا ذافر من قوله من الجميع على أرثهم يسان من تقدم (قوله وهم وإن كثروا) أي من حيث الأفراد (قوله من ينقي إلى الميت) أي من يتنسب إليه لكونه أصله (قوله أولاد البنات) فينزلون منزلة البنات وقوله وأولاد بنات الابن فينزلون منزلة بنات الابن (قوله من ينقي إليهم الميت) أي من يتنسب إليهم الميت

ولديه أو أربعة كبرت  
أم وكزوجة وأم ولديها  
خمس كأم وشقيقة وثمانية  
كزوجة وبنت وستة عشر  
كزوجة وشقيقة وأخت  
لأب واثنان وثلاثون  
كزوجة وبنت وبنت ابن  
وأربعون كزوجة وبنت  
وبنت ابن وجدة

(الفصل الثالث) في ذوى  
الارحام وهم كل قريب  
غير من تقدم من الجميع على  
أرثهم وهم إن كثروا  
يرجعون إلى أربعة أصناف  
الأول من ينقي إلى الميت  
وهو أولاد البنات وأولاد  
بنات الابن وإن نزلوا الثاني  
من ينقي إليهم الميت وهم

لكونهم أصوله (قوله الاجداد) أى كائى الام وأبيه وان علا وقوله والمجدات أى  
 كالجدة العائدة وهى أم أبى الام وأما وان علت وينزلون منزلة الام (قوله الساقطون)  
 صفة للاجداد والمجدات تغلب المذكر وقوله وان علا أصله علوا ففتركت الزاوية وفتح  
 ما قبلها فتألف الفاء حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله من ينقى الى أبوى الميت)  
 أى من ينسب اليه حال كونهما أصلا كما قال ذلك المتنى ولتت وفتح ذلك من ينقى  
 اليه كما كسبت الاخوة الاشقاء ومن ينقى الى أحدهما كالأولاد الاخوة فانهم يدعون  
 بالأم فقط (قوله أولاد الاخوات) أى أشقاء أولاد الأم ولا فرق في الأولاد بين الذكور  
 والإناث ولذا عبر بالشرح هنا بأولاد الاخوات بخلاف ما بعد ذلك فانه عبر ببنات الاخوة  
 ليخرج إنباء الاخوة الاشقاء أولاد وقوله وبنات الاخوة أى الاشقاء أولاد الأم  
 وقوله وبنات الاخوة للأم بخلاف بنات الاخوة الاشقاء أولاد فانهم حصبة ليسوا من ذوى  
 الارحام (قوله ومن يدعى بهم) أى ومن يدعى الى الميت بمن ذكر (قوله من ينقى الى اجداد  
 الميت وجداته) أى من ينسب اليهم لكونهم أصلا كما قال ذلك المتنى ولتت (قوله  
 العمومة) أى ذوى العمومة أو العمومة جمع عم وقوله للأم أى متاعلى تقدر مضاف  
 أى من ينسب إليها بخلاف العمومة للأبوين أولاد فانهم حصبة وارتون (قوله والعصمات  
 مطلقا) أى شقيقات أولاد الأم وقوله وبنات الاعمام مطلقا أى سواء كان الاعمام  
 أشقاء أولاد الأم (قوله والنحولة) أى ذوى النحولة أو النحولة جمع خال وقوله مطلقا  
 سواء كان الأحوال والمخالات أشقاء أولاد الأم (قوله اذا علمت ذلك) أى ما ذكر من انهم  
 أربعة أصناف (قوله ان من انفراد) أى ذكرنا كان أو أنثى وقوله حاز جمع المال ظاهره  
 ارت ذوى الارحام بطريق التعصيب ولعل ذلك عند الانفراد قال بعضهم ارثهم تارة  
 يكون بالفرض وتارة يكون بالتعصيب كما يظهر بالتأمل فى الامثلة الآتية (قوله وفى ذلك  
 مذاهب) أى مذاهب أهل التزويل ومذهب أهل القرابة ومذهب أهل الرحم وقوله  
 هم بعضها ومذهب أهل الرحم فيسبون بين ذوى الارحام لا فرق بين القريب والبعد  
 والذي كرر غيره فاذا وجد بنت بنت وبنت بنت خال فالمال بينهما أسوية عندهم (قوله  
 والمال بجر متبعا) أى من المذاهب (قوله مذهب أهل التزويل) أى ما بذلك لانهم  
 ينزلون كلاً من ذوى الارحام منزلة من يدعى به الأناخوال والمخالات فينزلونهم منزلة  
 الأم والأعمام للأم والعصمات فينزلونهم منزلة الأب (قوله وهو الأتيس) أى الأشد  
 موافقة للقباس وقوله الأصح أى المعتمد وقوله عند الشافعية وكذا عند المالكية  
 حيث وروا ذوى الارحام (قوله انه ينزل كل منهم منزلة من يدعى به) فنزل كل فرع  
 منزلة أصله وينزل أصله منزلة أصله وهكذا درجة درجة الى أن تصل الى أصل  
 وارث وأعلم أن من نزل منزلة شخص ما عندما كان مأخذ ذلك الشخص بفرض موت  
 ذلك الشخص وان هذا المنزل منزلة وارثه (قوله منزلة الأم) أى لا منزلة من أدوا له وهم  
 الاجداد هنا حيث للام من كل المال عند الانفراد أو ثمة أو سدد عند الانفراد  
 ثبت لمن نزل منزلتهما من الأحوال والمخالات وكذا يقال فى الاعمام والعصمات متزان منزلة





الذين من جهة الام وهذا استثناء ثان من الضابط السابق وقوله فيقسم بينهم أي  
 ما أصاب من بئر لا منزله وهو الام وقوله مع أنه لو ماتت الام وخلفتهم أي مع أن الحال  
 والشأن لو ماتت الام وخلفت الحال والمخالة فإراد بعضهم الجمع ما فوق الواحد (قوله  
 وهم من المنزلة) هذا علم مما سبق من قوله وهو مذهب المخالة فلا حاجة له هنا  
 وقوله أيضا أي كان الشافعية من المنزلة وقوله أنه إذا كان الذكرا لا من جهة  
 واحدة الخ أي كولي بنت أحدهما ذكر والاخرى أنثى وقوله لا يفضل ذكر على  
 أنثى كال توضيح لقوله بالسوية (قوله والمذهب الثاني) كان الأنسب بقوله أحدهما أن  
 يقول وثانيهما ذكر أنه فهم أنه قال أولا المذهب الأول (قوله مذهب أهل القرابة) سعى  
 بذلك لأنهم يورثون الأقرب إلى الميت فالأقرب كالعصبات كما قال الشارح وهم يقدمون  
 الأقرب فالأقرب كالعصبات أي يقدمون الأقرب فالأقرب إلى الميت كقديم الأقرب  
 فالأقرب من العصبات (قوله والتظاهر من مذهبهم) أي المحنفية أو أهل القرابة وقوله  
 تقدم الصنف الأول هو من ينتمي إلى الميت وهم أولاد وأولاد البنات وأولاد بنات الأبن وان  
 نزلا وقوله على الثاني هو من ينتمي إليهم الميت وهو الأجداد والمجدات الساقطون  
 (قوله والثاني على الثالث) أي تقدم الثاني وقد علمت على الثالث وهو من ينتمي  
 إلى أبوي الميت وهم أولاد الأخوات وبنات الأخوة وبنو الأخوة للأم ومن ينتمي إليهم  
 نزلا (قوله والثالث على الرابع) أي تقدم الثالث وقد علمت على الرابع وهو من ينتمي  
 إلى أجداد الميت وجداته وهم العمومة للأم والعمات وبنات الأعمام والمخولة وأولادهم  
 (قوله فإدام أحدتهم الخ) تفرع على ما قبله (قوله من الفروع) هم الصنف الأول  
 وقوله من الأصول هم الصنف الثاني (قوله لأولاد الأخوات الخ) هم الصنف الثالث  
 (قوله للأخوال) أي والمخالات وهم الصنف الرابع (قوله وعن أبي حنيفة الخ) مقابل  
 للتظاهر (قوله الصنف الثاني) هو الأصول وقوله على الأول هو الفروع (قوله وقدم أبو  
 يوسف ومحمد) هذا أيضا مقابل للتظاهر (قوله الصنف الثالث) هو أولاد الأخوات وبنات  
 الأخوة وبنو الأخوة للأم (قوله على الثاني هو الأصول كامر) (قوله ومتى كان) أي وجد  
 فكان نائمة وقوله في ذلك تفصيل طويل حاصله أنه ان اختلفت درجاتهم قدم الأقرب  
 فالأقرب إلى الميت فتقدم بنت الميت على بنت بنت الميت وان استورا ورثا جميعا وكيف  
 يرثون اختلف فيه أبو يوسف ومحمد فقال أبو يوسف يعترعون بأنفسهم فان كانوا ذكورا واناثا  
 سوى بينهم وان اختلفوا فإذا كثر مثل هذا الاثنين وقال محمد ينظر في المتوسطين بينهم وبين  
 الميت من ذوى الارحام إلى آخر ما قال فليراجع في البوالاتي (قوله وقد كرت طرقاته الخ)  
 قد علمت بعضه وانظر تفتحه في البوالاتي (قوله الامثلة) أي هذه الامثلة أو الامثلة هذه فهو  
 ما أخبرنا به محذوف أو مبتدأ والمخبر محذوف (قوله على مذهب أهل التزويل) أي لا على  
 مذهب أهل القرابة فمن الامثلة على مذهبهم ابن بنت وبن بنت أنثى وثلاث بنات  
 بنت كذلك فعلى مذهب أهل التزويل لابن الميت الثالث ولبنيت الميت الأخرى كذلك  
 ولثلاث بنات الميت الأخرى أيضا كذلك تفرع بالمثل منزلة من أدنى به وعلى مذهب

المخالة وهم من التزويل  
 أيضا انما إذا كان الذكر  
 والأنثى من جهة واحدة في  
 درجة واحدة فالقسيمة  
 بينهم بالسوية لا يفضل ذكر  
 على أنثى والمذهب الثاني  
 مذهب أهل القرابة وهو  
 مذهب المحنفية وبه قطع  
 البخوي والتولي من  
 أصحابنا وهم يقدمون  
 الأقرب فالأقرب كالعصبات  
 والتظاهر من مذهبهم تقدم  
 الصنف الأول على الثاني  
 والثاني على الثالث والثالث  
 على الرابع فإدام أحد  
 منهم من الفروع فلا شيء  
 لواحد من الأصول وما دام  
 أحد منهم من الأصول فلا  
 شيء لأولاد الأخوات وبنات  
 الأخوة للأم وما دام أحد  
 من هؤلاء فلا شيء للأخوال  
 والعمات والأعمام للأم  
 وبنات الأعمام ومن ينتمي إليهم  
 وعن أبي حنيفة رحمه الله  
 رواية بتقديم الصنف الثاني  
 على الأول وقدم أبو يوسف  
 ومحمد الصنف الثالث على  
 الثاني ومتى كان اثنتان أو أكثر  
 من صنف واحد من الاصناف  
 الاربعة ففي ذلك تفصيل  
 طويل مذكور في كتب  
 المحنفية وقد ذكرنا شرح  
 طرقاته في كتابنا شرح  
 التزويل (الامثلة) على  
 مذهب أهل التزويل

أهل القرابة المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ومن الأمثلة على مذهبه أيضا بنت بنت بنت وبنت ابن بنت فعلى مذهب أهل التنزيل وابن يوسف المال بينهم بالسوية وعند محمد تلك المال للأول وللاول والثانية لاعتباره المتوسطين بينهم وبين البنت من ذوى الارحام كأم ومن الأمثلة على مذهبه أيضا بنت بنت بنت وثلاث بنات ابن بنت أخرى فعلى مذهب أهل التنزيل لبنتي بنت البنت النصف بالسوية وللثلاث بنات ابن البنت الأخرى النصف أثلاثا وعند أبي يوسف المال بين الخمسة بالسوية وعند محمد بقسم المال بين الذكر والأنثى المتوسطين وبقدران ذكر ثلاثة كور بعدد فروعه وتقدر الأنثى اثنين بعدد فروعيها فيكون المال على ثمانية حصص الذي كرسه فهي لبناته بالسوية وحصصه الأنثى سهمان هما لبنتها اه يوافق (قوله بنت بنت ابن وابن بنت بنت) هذا المثال من الصنف الأول وقوله المال للأول أى التى هى بنت بنت الابن وقوله لبقها الوارث أى الذى هو بنت الابن وأما الثاني فيقضى بين الوارث واسطة (قوله أبوام أم وأم أى أم) هذا المثال من الصنف الثاني وقوله المال للأول أى الذى هو أبوام أم وقوله لبقها الوارث أى الذى هو أم الأم وأما الثاني فيقضى بين الوارث واسطة (قوله بنت بنت ابن وابن بنت من بنت ابن آخر) هذا المثال من الصنف الأول (قوله نصف المال للأول ونصفه الآخر) أى تنزيلا لكل منزلة من أدنى به كفى المستمات وخلف الأنثى فنصف الابن الأول يكون ابن أدنى به ونصف الابن الثاني لمن أدنى به أثلاثا لكنه لا يقسم فنضرب ثلاثة فى أصل المسئلة وهو اثنان ستة للبنت الأولى ثلاثة وللان سهمان وللبنت سهم ولذا قال الشارح اثلاثا عندنا لا تافضل الذكر على الأنثى وقوله وأنصافا عندنا المحالبة أى لانهم لا يفضلون الذكر على الأنثى اذا كانا من جهة واحدة فى درجة واحدة كأم عنهم ونصع من أربعة للبنت الأولى اثنان وللان سهم ولا تحسه كذلك (قوله ابن أخ لام وبنت أخ لام) هذا المثال من الصنف الثالث وقوله المال بينهما أنصافا أى لأنه لا تفضل بين الذكر والأنثى فى أولاد ولد الأم كأمولهم كأم (قوله بنت أخ لابن أخ) هذا المثال من الصنف الثالث كالذى قبله وقوله المال للأول والثالثا لأنه ينزل كل منزلة من أدنى به فكان الميت مات وخلف أخا شقيقا وأخا لاب وأخا لام فإلاخ الشقيق خمسة أسداس وللأخ للأم السدس ولأخى للأخ للاب محجب بالاب الشقيق فتعطي بنت الأخ الشقيق الخمسة أسداس وتعطي بنت الأخ للأم السدس ولأخى للبنت الأخ للاب محجب أبيها كما علمت (قوله ثلاثة أخوال) هذا المثال لما جده من الصنف الرابع وقوله منفردان أى أحدهم شقيق والثاني للاب والثالث لام وقوله للاب الأخ فقدران الأم ماتت وخلفت أخا شقيقا وأخا لاب وأخا لام وقوله وصقط الآخر أى يحجبه بالمال الشقيق (قوله ثلاث أخوات منفردات) أصل مسئلتين باعتبار الفروض ستة ومسئلة الرجعة باعتبار مجموع فروضهن لأن الشقيقة لها نصف ثلاثة ولأخى للاب السدس تسكيلة الثلثين ولأخى للأم السدس ومجموع هذه الفروض خمسة فتجعل أصل مسئلة (قوله مئة قرأت) أى أحدها من شقيقة والآخرى لاب والآخرى لام فقدران الأم ماتت وخلفت أخا شقيقا وأخا لاب وأخا لام

بنت بنت ابن وابن بنت بنت المال للأولى لبقها للوارث أبوام أم وأم أى أم المال للأول لبقها للوارث بنت بنت ابن وابن وبنت من بنت ابن آخر نصف المال للأولى ونصفه بين الآخرى أثلاثا عندنا وأنصافا عند المحالبة ابن أخ لام وبنت أخ لام المال بينهما أنصافا عندنا وعند المحالبة بنت أخ لابون وبنت أخ لاب وبنت أخ لام المال للأولى والثالثة على ستة لثالثتهم وللأولى خمسة أسهم ولأخى لثالثته ثلاثة أخوال متفرقين للابن من الأم السدس وللأخ من الابن الباقي وصقط الآخر ثلاث أخوات متفرقات المال بينهم على خمسة للشقيقة ثلاثة ولكل واحدة من الباقيتين واحد

(قوله ثلاثة أحوال متفرقة وثلاث حالات كذلك) أى متفرقات أصل هذا المسئلة من ثلاثة مخرج الثالث ونص من تسعة عندنا ومن ستة عند الحنابلة لا نكسر على ثلاث عندنا وعلى اثنين عندهم (قوله للخال والخال من الام الخ) فقد روى تلك الحنابلة ان الام ماتت وخلفت أخا وأختا لام وأختا لأبوين وأختا لأب ولا يخفى المحكم حينئذ (قوله أمنا عندنا) أى لا نافع للذي ذكر على الاثنى وقوله وانصافا عند الحنابلة أى لانهم لا يفضلون الذي ذكر على الاثنى وقوله كذلك عندنا وعند الحنابلة أى أمنا عندنا وانصافا عند الحنابلة (قوله ولا شئ للخال والخال من الاب) أى محجبا محال الشقيق (قوله ثلاث عمات متفرقات) أى شقيقة لأب ولأم وقوله المال بينهما كالحالات أى فالمال بينهما على خمسة لان مسئلة الرذن خمسة للشقيقة ثلاثة ولكل من الباقيتين واحد وبقدرة ان الاب مات عن أخت شقيقة وأخت لأب وأخت لأم وحكم ما ذكر (قوله ثلاث بنات أعلم متفرقات) أى احدها بن بنت هم شقيق والاخرى بنت عم لأب والاخرى بنت عم لأم وقوله المال لبنت الم شقيق وحدها أى دون بنت الم لأب وبنت الم لأم وقوله للسبعة الموارث أى بالنظر لبنت الم لأم وقوله مع حب الخ بالنظر لبنت الم لأب (قوله بنت أخ أم) هى من الصنف الثالث وقوله مع بنت عم شقيق أولاب هى من الصنف الرابع (قوله للأولى السدس والباقي للثانية) أى تنزىلها بمنزلة من أدلوا به (قوله ثلاث حالات متفرقات وثلاث عمات كذلك) أى متفرقات فتتوزل الثلاث حالات أم وثلاث عمات منزلة الأب ومع ما علم انه اذا جميع الام والأب كان لأم الثلث فيكون للخالات وكان لأب الثلثان فيكونان للعمات (قوله اثنتي عشرة حالات على خمسة) أى نظر المسئلة الرذن قد دركان الام ماتت عن ثلاث أخوات متفرقات وأصل مسئلتين ستة وترجع بالرد الخمسة وبقدرة ان الاب مات عن ثلاث أخوات كذلك وأصل مسئلتين ستة وترجع بالرد خمسة فبين المسئلتين مماثل فتضرب إحدى المسئلتين في أصل المسئلة العامة لمسئلتين ثلاثة يحصل خمسة عشر للخال من الابوين ثلاثة ولتقى من الام هم ولتقى من الاب كذلك ولا حجة الشقيقة ستة ولتقى من الام سهمان ولتقى من الاب كذلك (قوله الماب الثاني في الولاء) أى في بيان سببه وحكمه قبل كان الأولى تقدمه على ذوى الارحام لان الارث بالاولا مقدم على ارث ذوى الارحام وأوجب بانها كافأرت ذوى الارحام مناسبا للرد ذكره مع في الباب الأول (قوله وفيه فصلان) الظرفية في ذلك من ظرفية الفصل في المجل (قوله الفصل الأول في سببه) أى في بيان سببه (قوله وهو زوال الملك) أى ازالته بعق لا يبيع مثلا (قوله من أعق عمدا) هذا ضمير مسألي جوابه بعد في قوله ثبت له الولاء عليه والمراد بالعمد ما يشعل الامة (قوله مغيرا) أى عقلمه فخر أى غير معلق كان قال له انه أنت حر أو أعققتك أو فهو ذلك (قوله أو بصفة) أى أو معلقا بصفة كان قال له انه ان كنت زيدا فانت حر فالتحق معلق بصفة الكلام (قوله أو بدبر) أى العدد كان قال له أنت حر بعد موتى وقوله أو استولدها أى الامن بان احلها وقوله فمتى أى المدبر والمستولدة (قوله أو عتق بالكتابة) بأن أدى النجوم فعتق بسبب الكتابة (قوله أو الخمس من مالك الخ) بأن قال له

ثلاثة أحوال متفرقة بين  
وثلاث حالات كذلك للخال  
والخال من الام أنت أمنا  
عندنا وانصافا عند الحنابلة  
والباقي للخال والخال من  
الابوين كذلك عندنا وعند  
الحنابلة ولا شئ للخال  
والخال من أب ثلاث عمات  
متفرقات المال بينهما  
كالخالات ثلاث بنات أعلم  
متفرقات المال لبنت الشقيق  
وحدها السبعة الموارث مع  
حب الم الشقيق الم لأب  
بنت أخ لأم مع بنت عم شقيق  
أولاب للأولى السدس  
والباقي للثانية ثلاث حالات  
متفرقات وثلاث عمات  
كذلك الثلث للخال على  
خمس والثلثان للعمات  
كذلك وفي كتابنا شرح  
التميز ما فيه كفاية والله  
أعلم  
(الباب الثاني في الولاء)\*  
وفيه فصلان (الفصل  
الأول في سببه وهو زوال  
الملك عن رفق من أعق  
عمدا مغيرا أو بصفة أو بدبر  
أو استولدها فعتق بالموث  
أو عتق عليه بالكتابة أو  
الخمس من مالك عتق عبده

أعتق عبدك عني على كذا فاعل فعتق عن المالك لتضمن ذلك البيع فكانه قال  
بعنه بكذا وأعتقه عني وقد أحابه ويسمى هذا سماعنا وعمل ذلك إذا لم يكن العبد  
أصلا للضابط أو فرعاه والأقلا يمتنع عنه للدور فيكون باقيا على ملك المالك كما في الأثاوة  
ووجه الدور أن عتق الأصل أو الفرع وقف على ملكه وما كره في البيع الضمني مشرقف  
على عتقه بمعنى أنه يضمن أنه حصل قبله وعند المالك يمتنع عتقه ولو كان العبد أصله  
أفرعه كما قاله العلامة الأمل قال فما في الأثاوة لا يوافق مذهبهم اهـ وخرج بالأقسام  
ما لو أعتقه عن غيره بغير إذن كأن قال أعتقت عبدي عن زيد عتق عن المالك وكان الولاء  
له خلافا لما مالئ رضي الله عنه كما قاله الاستاذ المحقق فلا فهو مالئ الأقسام عند  
المالك فلو أن عتق عنه الولاء لم يشعر كما قاله العلامة الأمل (قوله أو أعتق نصيبه الخ)  
كأن يقول أعتقت نصيب من هذا العبد أو نصفه الذي أملاكه أو أعتقت الجميع فعتق  
نصيبه أو لا ثم سري إلى نصيب شركه فان أعتق نصيب شركه لم يبق إلا ملك له فسه ولا  
تبعته وإن أعتق نصف الشريك وأطلق قبل يقع المقتضى على النصف شائنا لأنه لم يخصه  
بملك نفسه أو على ملكه لأن الإنسان إنما يعتق ما أملاكه وجهان ومقتضى كلام الأصحاب  
الثاني كما في الأثاوة (قوله فسري) أي بشرط أن يكون المقتق موسرا بقية حصة شركه  
أو بعضها ففسري إلى ما لم يسره وقت الاتفاق بخلاف ما إذا كان معسرا فلا يسري بل  
يبقى الباقي على ملك الشريك وبشرط أن يكون عتق الشخص باختياره فلو ملك بعض  
أصله وأفرعه بارت عتق على ذلك البعض ولا يسري إلى الباقي وبشرط أن لا يكون العتق  
أمة مستولدة فلو أعتق نصيبه من مستولدة لم يسر العتق إلى باقيه لأن السراية تتضمن  
التنقل والمستولدة لا تنقله وبشرط أن عتق نصيبه كما تقدم فوضعه فشرط السراية  
أربعة كما في الأثاوة (قوله أو ذلك قريه) أي أصله أو فرعاه فالمراد الأقرب خصوص  
الأصل أو الفرع أما يشمل المحواشي وتوحيه كالأخوة فلا فالملك (قوله ثبت له  
الولاء عليه) أي ثبت لمن أعتق عبد الولاء على ذلك العبد وقد تقدم أنه جواب الشرط  
(قوله ونصيبه) فقديره بالوأو يقيدان الولاء يثبت له نصيبه المقتق في حياته وهو كذلك  
والمناشر إنما هو فوائده من ارت وغيره وقد عبر بها شيخ الإسلام في منتهى واعتراض في  
شرحها على أصله في تعبيره بتم لانها تفيد أنه لا يثبت الولاء للعصبة إلا بعد المقتق ويمكن أن  
يحاط عنه بأنه فخر القوائد (قوله المتحصين بأنفسهم) بخلاف المتحصين بغيرهم ومع غيرهم  
(قوله ولو اتخاف دينهما) هذا عند المناشر الشافعية وأما عند المالكية فلا ولا عند  
اختلاف الدين فلو أعتق الكافر مسلما فلا ولأله عليه لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين  
على المؤمنين سبيلا وإنما الولاء للمسلمين نعم إن كان لقت وأرث مسلما فهو أولى وقوله وإن لم  
يكن الخ أي والمحال أنه لم يكن الخ (قوله والولاء كالنسب) فلا ينتقل عن محقة كالنسب  
وقوله لا يباع أي لا يبعه غيره فلو باع الولاء الذي له على زيد بكذا لم يصح وكذا يقال في قوله  
ولا يوهب (قوله ولا يورث) فإذا مات المقتق عن أخ لم يرث الأخ لولا لكان إذا مات العتق  
عنه ورث الولاء الذي له ولذلك قال الشارح لكن يورثه (قوله وكما ثبت الولاء على

على مال فأحابه أو أعتق  
نصيبه من مشرك فسري  
أو ذلك قريه فعتق عليه  
ثبت له الولاء عليه ولعصته  
المتحصين بأنفسهم ولو  
اتخاف دينهما وإن لم يرثه  
في صورة الاختلاف والولاء  
كالنسب لا يباع ولا يوهب  
ولا يورث ولكن يورثه  
وكما ثبت الولاء على

العقيد (أي بطريق المباشرة) وقوله ثبت على أولاد الخ أي بطريق السراية وقوله  
واحفاده بالدال المهملة جمع حفدة جمع حافد والمراد بهم أولاد الأ ولاد ويراد بهم الأسيما  
كما قاله الأستاذ المحقق وبعضهم يجعل الأحفاد غير الأسيما فالحفدان الابن والسط  
ابن البنت وقوله وإنما ثبت على فرع العقيد بشرطين أي لا ثبت الولاء على فرع العقيد  
الأشترطين لكن الشرط الأول عام في ثبوت الولاء لمولى الأب أو لمولى الأم والشرط الثاني  
في ثبوت الولاء لمولى الأم (قوله أحدهما) لأن الرق ذلك الفرع أي لا يصحبه الرق  
بأن كان حر الأصل (قوله فلا وما عتقه) أي لأنه المباشرة لعتقه فهو أولى بالولاء من معتق  
الأصل وقوله وعصيته أي تعالىه وقوله من بعده مقتضاه أنه لا ثبت الولاء لعصية  
المعتق في حياته وأيس كذلك فاعل قوله من بعده بالنظر لغوايته وإن كان بعدا (قوله  
فإن لم يوجد) أي عصية المعتق وقوله فليست المسألة أي فلا ولا وليت المال وقوله  
ولا ولا عليه لمعتق الأصل أي لأنه منعه منه ولا لمعتق الذي مباشرة له كونه أقوى  
(قوله الشرط الثاني) مبتدأ أخبره في ثبوت الولاء لمولى الأم (قوله وهو) أي الشرط الثاني  
وقوله أن لا يكون الأب حر الأصل كان الأولى أن يقول أن يكون رقيقا لأن قوله أن  
لا يكون الأب حر الأصل صادق بكونه رقيقا ويكونه عتقا مع أنه إذا كان عتقا يكون  
الولاء لمولى الأب وأما إذا كان الأب حر الأصل فلا راد على الفرع لاحد والمحال أن الأب  
أن كان رقيقا فالولاء على الفرع لمولى الأم وإن كان عتقا فالولاء على الفرع لمولى الأب  
وإن كان حر الأصل فلا ولا على فرع لاحد (قوله على الصحيح) ومقابلته أهله بشرط ذلك  
بل ثبت لمولى الأم تعالىه (قوله وأما عتقه) أي عكس مفهومه الذي هو كون الأب حر  
الأصل والامعة وعكس ذلك أن يكون الأب عتقا والامعة الأصل كما قال الشارح  
وهو أن يكون الخ فهذا هو عكس المفهوم وأما عكس المنطوق فهو أن تكون الأم  
رقيقة والأب عتقا (قوله فهل يكون عليه الولاء لمولى الأب) أي تعالىه وقوله أولا أي  
أولا يكون عليه الولاء لمولى الأب وقوله فغلب الحرية أي حرية الأم فتكون مانعة من  
ثبوت الولاء عليه لمولى الأب وقوله كذلك أي وهو أن يكون الأب حر الأصل والامعة عتقا  
الذي هو مفهوم الشرط فلا ولا عليه في ذلك تغلب الحرية (قوله الصحيح الأول) هو أن  
يكون الولاء لمولى الأب (قوله قال أمام النور الخ) غرضه بذلك تقوية ما قبله مع بسط  
القيام (قوله من مخر الخ) يعلم من الشوط الأول (قوله سوء وجدوا في الحال) أي حال  
العتق وقوله أم لا أي بأن افترضوا قبل العتق (قوله فالمباشرة لعتقه) الاظهر أنه يفتح  
العتق وقوله أنه اسم مفعول فهو بمعنى العتق لكنه عبر بالمباشرة لعتقه دون العتق إشارة إلى  
أن مباشرة الاعتناق هي المنفعة من ثبوت الولاء لمولى الأب والامعة الأصل (قوله ثم  
لعصيته) تستدعي التمييز بين معتوق فالأولى التمييز لولاءه لأن محاباته بالنظر لغوايته  
(قوله فالأما إذا كان حر الأصل الخ) مقابلته الرق من بعده رقيقا وعقده وأبو عصية أن كان  
ترجع عتقه بعتقه قوله أولاد فهو حر الأصل وهو ما يتفق عليه أبو معتق أي والامعة  
لارقيقة ولا كان الولاء تابع الماتق الرق قد لا يتبعها في صور (قوله وإن كان الابرة قال الخ)

العتق الذكر أو الأنثى ثبت  
على أولاده واحفاده وعلى  
عتقه وعلى عتق عتقه وإنما  
ثبت على فرع العقيد  
بشرطين أحدهما أن لا يمس  
الرق ذلك الفرع فإن كان  
رققا وعتق فلا ولا له لعتقه  
وعصيته من بعده فإن لم  
يوجدوا فليست المسألة ولا  
ولا عليه لمعتق الأصل  
الشرط الثاني في ثبوت  
الولاء لمولى الأم وهو أن  
لا يكون الأب حر الأصل على  
الصحيح وأما عتقه وهو أن  
يكون الأب عتقا والأم  
سرة الأصل فهل يكون عليه  
الولاء لمولى الأب لأنه ينسب  
إليه أو تغلب الحرية كعتقه  
الصحيح الأول قال أمام  
النور رحمه الله تعالى  
في الروضة فرع من مسألة  
رق وعتق فلا ولا عليه لمعتق  
أبيه وأما سائر أسنوله كما  
سبق سواء وجدوا في الحال  
أم لا فالمباشرة لعتقه ولا ولا  
لعتقه ثم لعصيته فأما إذا  
كان حر الأصل وأبو له  
تشتان أو أبو معتق فلا ولا  
لمولى أبيه وإن كان الأب  
رققا والامعة مائة فلا ولا

لمعتقها كان مات والاب رقيق  
بعد موته معتق الام وان  
اعتق الاب في حياة الولد انصر  
الولد من مولى الام الى  
مولى الاب ولومات الاب  
وقد واعتق المخذ انصر من  
مولى الام الى مولى المخذ  
ولو اعتق المخذ والاب رقيق  
ففي انصراره الى مولى المخذ  
وجهان احمه ما ينصرفان  
عتق الاب بعد ذلك انصر من  
مولى المخذ الى مولى الاب  
والثاني لا ينصرف في هذا  
مات الاب بعد اعتق المخذ في  
انصراره الى مولى المخذ  
وجهان احمه ما عند الشيخ  
اثنى على رحمه الله تعالى  
لا يضروكم قطع البعوى بالانصرار  
قلت الانصرار اقوى  
والله اعلم انتم به (الفصل  
الثاني) في حكم الولاد له  
احكام منها الارث وهو  
القصود هنا فاذا مات المتق  
ولا وارث له بنسب ولا نسكاح  
فما لمعتقه فان كان له  
صاحب فرض بنسب يفرق  
فالباقى اعتقه فان لم يكن  
المتعق حيا في الصورتين  
ورث المتق اقرب حصات  
المتعق بالنفس لا بالقبول ولا  
مع القبول ولا وفرض فان لم  
يكن لمتعق حصه في النسب  
فلمعتق المتق فان لم يخذ  
فله حصات متعق المتعق

يؤخذ منه الشرط الثاني (قوله فان مات) أي وأولد الذي هو الأصل وقوله والاب رقيق  
 بعد أي والمحال أن الاب رقيق الا كن نجد بمعنى الآن (قوله وان اعتق الاب في حياة الولد)  
 مقابل لقوله فان مات والاب رقيق وقوله انصر الولد من موالى الام الى موالى الاب أي لان  
 تبعه الاب أقوى من تبعه الام لانه نسب له ولولا انقرض موالى الاب فهو لبيت المال ولا  
 يعود الى الام (قوله ومات الاب رقيقا الخ) مقابل لقوله وان اعتق الاب وقوله انصر  
 من موالى الام الى موالى الحمد أي لقوة تبعه الحمد من تبعه الام (قوله ولو عتق الحمد والاب  
 رقيق الخ) هذا مقابل لقوله ولو مات الاب رقيقا وعتق الحمد وقوله في انصراره الى موالى  
 الحمد أي في انصراره الى موالى الام الى موالى الحمد (قوله اصحهما بغير) لان الاب وان  
 كان حيا لانه كالعدم رقه (قوله فان اعتق الاب الخ) مفقوع على الاصح وقوله بعد ذلك  
 أي لان التبعية للاب أقوى من التبعية للحمد (قوله والثاني) هذا مقابل الاصح وقوله  
 لا ينجر أي لا ينجر الولد من موالى الام الى موالى الحمد لان حيا لانه مانع من انصراره الى موالى  
 الحمد فيستمر الولد الى موالى الام وبه قال أبو حنيفة (قوله فلي هذا) أي الوجه الثاني وهو  
 عدم الانصرار وقوله في انصراره الى موالى الحمد أي في انصراره من موالى الام الى موالى  
 الحمد (قوله اصحهما عندنا شيخ أبي عبيد) أي لا نسلم في بغيره استداه لم ينفرد وما  
 وقوله وقطع البغوي بالانصرار أي يرم به في بحثه خلافا (قوله قلت الخ) هذا من  
 عند النووي وقوله الانصرار أقوى أي لان المسألة على هذا الوجه حياة الاب وقد زالت  
 فما زال المسألة كان الانصرار أقوى (قوله الفصل الثاني في حكم الولد) أي في بيان  
 حكم الولد المعهود وعو الارث فالإضافة للعهد كما بصرح به قوله بعد وهو المقصود هنا  
 (قوله وله احكام) أي الولد احكام أربعة الارث وولاية التزويج وتحميل الدية والتقدم  
 في صلوات المنازاة وفي الغنل والدفن (قوله منها الارث) أي من احكامه الارث واقتصر على  
 بيان لانه المقصود هنا كإثبات وهو المقصود هنا (قوله فاذا مات العتق الخ) تفريع على  
 قوله منها الارث بخلاف ما اذا مات العتق فانه لا يرثه العتق لان الارث بجهة المتعق  
 فقط وقوله فانه أي جسد لان الفرع من ان وارثا له نسب ولا نكاح أصلا وقوله لمعتقه  
 أي الذي استقر له الولد فلما عتق شخص ذمى عبدانم العتق بدار المحرب واسترقى  
 وأعتقه شخص آخر فلاؤه بعتقه الثاني (قوله فان كان له صاحب فرض) مقابل لقوله ولا  
 وارث له ووجه قوله لا يسترق صفة لفرض وقوله فان لم يمتعه أي فان لم يمتع بعد الفرض  
 المذكور بعتقه الذي استقر له الولد عليه كما عتق (قوله فان لم يكن المتعق الخ) هـ  
 هذا مقابل لهذوف تقديره هـ هذا اذا كان المتعق حيا في صورتين (قوله بالنفس) أي  
 كالابن والاخ وقوله لا يمتعه رأى كالميت مع أخيه وقوله ولا منع للغير رأى كالأخت مع  
 الميت وقوله ولا زفرض أي كالميت وعدها وهذا مقابل لفرضه عصمت المتعق وما  
 قبله مقابل لقوله بالنفس ففيه مع ما قبله لفرضه وشبهه وشوش (قوله فان لم يكن  
 للمتق الخ) أي هـ اذا كان للمتق عصبة بالنفس فان لم يكن للمتق الخ فهو مقابل

كذلك فان لم نجدهم فلعنق  
 لعنق الموتى ثم لعنقهم  
 وهكذا ولا يبرأ من لعنق  
 عصاة الموتى الا لعنق  
 ابيه او جده ولا لعنق  
 عصبة الموتى اذا لم يكن  
 عصبة للموتى كما اذا تزوجت  
 امرأة من غير قبلتها وولدت  
 ابنا واعتقت عبدا ثم مات  
 غيبا عن ابن عم ولد لها  
 المذكور فقط فلا يرثه لانه  
 ليس بعصبة لها وان كان  
 عصبة لابنها فقد ذكر الشيخ  
 بطراي الدين سبط المارديني  
 رحمه الله في شرح كشف  
 القوامع انه نازع بعض  
 معاصريه فيها واطال  
 الكلام فيها اذا علمت  
 ذلك فقد ذكر الاصحاب  
 رضي الله عنهم ضابطا لمن  
 يرث من عصبة الموتى اذا لم  
 يكن الموتى حيا فقالوا هو  
 ذكر يكون عصبة وارثا  
 لعنق لومات الموتى يوم  
 موت العنق بصفة العنق  
 وخرجوا على ذلك مسائل  
 منها انه لا يرث امرأة ابنته  
 الغيرة أصلا وانما يرث بالاشارة  
 فلهما على عتقها الولاوة على  
 اولاده واحفاده وعقبة  
 كالرجل وتهدمت الاشارة  
 الى ذلك آخر العصبات  
 ومنها الوأعتق عبدا ومات  
 عن ابنتها مات أحدهما  
 عن ابن ثم مات العتيق وخلف

لهذوف وقوله فلعنق الموتى أي فاورثه لعنق الموتى (قوله كذلك) أي بالنفس (قوله  
 وهكذا) أي فان لم نجدهم فلعنق الموتى ثم لعنقهم وهم جرا (قوله ولا يبرأ من  
 لعنق عصاة الموتى) أي ولا يرث لعنق عصاة الموتى كعقوبته وموتى أخيه وقوله  
 الا لعنق ابيه أو جده أي الا لعنق إلى الموتى ولعنق جده (قوله ولا لعنق عصبة الموتى)  
 أي ولا يبرأ من لعنق عصبة الموتى وقوله اذا لم يكن عصبة للموتى فان كان عصبة له فله  
 ميراث كما اذا تزوجت امرأة من قبلتها كان بينهما فاولاد بينهما فاذا مات عنها بعد  
 موتها وموت ابنتها عن عصبة ابنتها كان ميراثها ميراث لانه عصبة للموتى كما هو عصبة عنه  
 لكن ارثه من جهة كونه عصبة للموتى لان جهة كونه عصبة عنه الموتى (قوله كما  
 اذا تزوجت الخ) مثال لقوله اذا لم يكن عصبة للموتى وقوله من غير قبلتها أي ابنتها  
 تزوجت بأختي ونحو ما اذا تزوجت من قبلتها أي ابنتها كان ميراثها ميراثها (قوله  
 ثم مات عتيقها عن ابن عم له أي بعد موتها وموت ابنتها وكان الاول أن يقول عن ابن  
 عم ابنتها (قوله فلا يرثه) أي فلا يرث ابن عم ابنتها عتيقها وقوله لانه ليس بعصبة لها أي  
 بل راجع منها وقوله وان كان عصبة لابنتها أي والحال انه عصبة لابنتها (قوله فقد ذكر  
 الخ) أي فاقول لك فقد ذكر الخ (قوله هو) أي من يرث من عصبة الموتى بالشروط الذي  
 ذكر وقوله ذكر أي جنبه الصادق بالواحد والمجرد قد قد أول نزع به الاثنى كذا  
 الموتى وأخته وقوله يكون عصبة قد ثاب نوح به الاخ لا لام حيث لم يكن ابن عم فانه  
 وان كان ذكر الكهنة لا يكون عصبة وقوله وارثا للموتى قد ثاب نزع به ابن الموتى  
 مع وجود ابن الموتى فانه وان كان ذكر كذا يكون عصبة لكنه ليس وارثا للموتى لانه محبوب  
 بأمته وقوله لومات الموتى يوم موت العنق مرتبط بقوله وارثا للموتى أي يكون وارثا  
 للموتى يتقدم موت الموتى في الزمن الذي مات فيه الموتى فالمراد باليوم مطلق الزمن ليسلا  
 كان أدناها كما هو أحد اطرافه لا مقابل الليل وقوله بصفة العنق متعلق بمات أي  
 ملتصقة بصفة العنق وهذا قد راجع نزع الابن المسلم في صورة ما لو اعتق مسلم عبدا كافرا  
 ومات الموتى عن ابنته مسلم وكافر ثم مات العتيق عن الابنتين فان الابن المسلم لا يرث لانه  
 وان كان ذكر كذا يكون عصبة وارثا للموتى لومات الموتى يوم الموتى لكن لا بصفة العنق  
 التي هي الكفر بل بصفة أخرى وهي الاسلام ودخل به الابن الكافر في هذه الصورة فانه  
 يرث العتيق لانه ذكر يكون عصبة وارثا للموتى على تقدير موت الموتى يوم الموتى بصفة  
 العتيق فهذا القيد مدخل ويخرج كالتقرير (قوله وخرجوا على ذلك مسائل) أي فخرجوا  
 على ذلك الضابط مسائل (قوله منها) أي تلك المسائل وقوله انه أي المحال والمثلن وقوله  
 لا يرث امرأة ابنته الغيرة أصلا هذا يخرج على مفهوم قولهم ذكر وقوله وانما يرث بالاشارة  
 أي بسبب مباشرتها العتيق ولذلك قال المصنف

وليس في النساء طرأ عليه \* الا التي تمت بعتق الرقة

(قوله فله الخ) تقرير على ما قبله (قوله كالرجل) أي في أن له الولاوة على عتيقه وعلى  
 اولاده واحفاده وعقبة (قوله ومنها) أي من تلك المسائل وقوله لو اعتق عبدا الخ هذا



يخرج على قوله وارثا للعق وقوله ومات عن ابنه أي مات المقتى عن ابنه له وقوله  
 وخلع ابن معتقه وابن ابنه أي وابن ابن معتقه وقوله ورثه ابن المقتى جوابا لقوله  
 دون ابن ابنه أي لانه ليس وارثا للمقتى لومات وقت موت العتيق (قوله ومنها) أي من  
 تلك المسائل وقوله لومات المقتى الخ هذا يخرج على قوله وارثا للمقتى لومات المقتى يوم  
 العتيق فانه لومات المقتى يوم موت العتيق ورثوه اعتبارا بالسوية وهذا اختلاف ما لو ظهر مال  
 للاب في هذه الصورة فاتهم بقتله منه أثلا فافكل ورثه ابن يأخذون نصيبه (قوله ومنها)  
 أي من تلك المسائل وقوله لو أعتق مسلم عبدا كافرا الخ هذا يخرج على قوله بصفة العتيق  
 فانه لومات المقتى يوم موت العتيق بصفة العتيق ورثه الابن الكافر دون الابن المسلم (قوله  
 لانه الذي يرث المقتى بصفة الكفر) أي حال كونه مثلنا بصفة هي الكفر فالإضافة  
 للبيان (قوله ولو أسلم العتيق الخ) هذا اذا لم يسلم العتيق قبل موته وقوله غيراته للابن المسلم  
 أي لانه هو الذي يرث المقتى لومات يوم موت العتيق بصفة العتيق (قوله ولو أسلم الابن  
 الكافر) أي هذا اذا لم يسلم الابن الكافر وقوله فاليراث بينهما أي لانهما يرثان المقتى  
 لومات يوم العتيق بصفة العتيق (قوله وهذه المسائل تخرج بضاعى أن الولاء يورث به ولا  
 يورث) أي كما تخرج على الضابط المتقدم ووجه تخرج المسئلة الاولى وهي انه لا يرث امرأة  
 بولاء الغير أصلا على أن الولاء يورث به ولا يورث أنه لو ورث الولاء لورثته المرأة أضاف كانت  
 ترث بولاء الغير ووجه تخرج المسئلة الثانية وهي انه لو أعتق عبدا ومات عن ابنه فمات  
 أحدهما عن ابن ثم مات العتيق عن ابن معتقه وابن ابنه ورثه ابن المقتى دون ابن ابنه على  
 أن الولاء لا يورث به ولا يورث أنه لو ورث الولاء لورثه ابن المقتى عنه ثم ورث ابن ابن المقتى  
 ما ورثه أبوه فكان يرث مع الابن ووجه تخرج المسئلة الثالثة وهي انه لومات المقتى عن  
 ثلاثة يشين فمات أحدهم عن ابن وآخر عن أربعة وآخر عن خمسة فالومات العتيق ورثوه  
 اعشارا بالسوية على أن الولاء لا يورث وإنما يورث به أنه لو ورث الولاء لورثه أثلا فلا يورث  
 المنفرد ثلثه وللأبناء الاربعه ثلثه وللأولاد الخمسة ثلثه ثم ورث الجميع العتيق بهذا الاعتبار  
 بحيث يكون للابن المنفرد ثلث ميراثه وللاربعه ثلثه وللخمسة ثلثه ووجه تخرج المسئلة  
 الرابعة وهو انه لو أعتق مسلم عبدا كافرا ومات عن ابنه ابن مسلم وكافر ثم مات العتيق غيراته  
 للابن الكافر على أن الولاء يورث به ولا يورث لانه لو ورث الولاء لورثه الابن المسلم فقط ثم  
 يرث به العتيق فزعم يورث المسلم من الكافر (قوله فرعان) أي هذان فرعان وقوله  
 أحدهما أي أحد الفرعين (قوله الذين يرثون بالولاء من عصبة المقتى بترتيب عصبات النجب)  
 أي ترتيبا كترتيب عصبات النسب فمقدم الابن ثم ابنته وان سفل ثم  
 الاب وبه المحذور والآخره عليهم الأعمام ثم نسبهم (قوله لكن الاظهر الخ) مقابله أن المجدد  
 والاخ في مرتبة واحدة وبعدهما الاخ والنسب (قوله أن أخا المقتى وابن أخيه يقدمان  
 على جد) أي لانهما يدلان بالنسبة للاب أما الاخ فان الاب وأما ابن الاخ فان ابنته والمجدد  
 يدل بالاول للاب لانه ابوالاب والنسبة أقوى من الابوة بدليل انه لا عصوبة للاب مع وجود  
 الابن ومقتضى هذا التوجيه أن يقدم الاخ وابنته على المجدد في النسب ايضا لكن صدقنا من

ابن معتقه وابن ابنه ورثه  
 ابن المقتى دون ابن ابنه  
 ومنها لومات المقتى عن ثلاثة  
 يشين فمات أحدهم عن ابن  
 وآخر عن أربعة وآخر عن  
 خمسة فالومات العتيق ورثوه  
 اعشارا بالسوية ومثما لو أعتق  
 مسلم عبدا كافرا ومات عن  
 ابنه ابن مسلم وكافر ثم مات  
 العتيق غيراته للابن الكافر  
 لانه الذي يرث المقتى بصفة  
 الكفر ولو أسلم العتيق  
 ثم مات غيراته للابن المسلم  
 ولو أسلم الابن الكافر ثم مات  
 العتيق مسلما فاليراث بينهما  
 وهذه المسائل تخرج ايضا  
 على أن الولاء يورث به ولا  
 يورث (فرعان أحدهما)  
 الذين يرثون بالولاء من عصبة  
 المقتى بترتيب عصبات النجب  
 لكن  
 الاظهر أن أخا المقتى وابن  
 أخيه يقدمان على جد

ذلك الاجماع وهذا احدا موضعين الذين خالفوا فيها النسب كما نص عليه في شرح  
كشف الغوامض وفانها ما لو كان لميت ابناهم احدهما أخ لام فانه في النسب يكون  
لان الم الذي هو أخ لام المدس فرضا باخوة الاخوة والباقي يقسم بينهما عصوبة واما  
في الولاء فينفرد ابن الم الذي هو أخ لام بجراث العتيق وسد عصوبة على ما نص عليه  
الامام الشافعي في المصوتين والفرق بينهما أن الاخ لا يرث في النسب فأمكن أن  
يعطى فرضه ويجعل الباقي بينهما نصفين لاستواءهما في العصوبة وفي الولاء لا يرث اخوة  
الام فقراءة الام معطلة من الميراث فكانت مقبولة للعصوبة فقرحت بم عصوبة من يدلي به  
فأخذنا جميع مكان الاخ الشقيق وابنه والم الشقيق وابنه ثم جواهرها لكونها معطلة من  
الميراث فكانت مقبولة لعصوبتهم فلذلك قدموا على غير الاشكال لكن هذا خلاف  
ما عليه جمهور المالكية حيث شركوا بين ابني الم في الميراث ولا يرث اخوة الام عندهم كما  
يؤخذ من كلام العلامة الامير (قوله الثاني) أي الفرع الثاني والانسان يقول والاخر  
أو كان يقول أولا الاول (قوله لواشترت امرأة اباهما) أي وحدها في هذه المسئلة بخلاف  
التي بعدها فانها اشترت مع اخيهما كما سيأتي (قوله فعتيق عليها) أي قهرا (قوله ومات عتيقه  
بعده) أي بعدموته (قوله وللعتيق عصبة) أي كابنه (قوله فميراث العتيق له) أي للعصبة  
(قوله عن عصبة النسب) أي عن عصبة العتيق من النسب (قوله وهذه) أي هذه  
الصورة (قوله أخطأ فيها اربعمائة قاض أي حيث قالوا ارب للعتيق للبت لانها معتقة  
العتيق ووجه خطئهم أن ابن المتيق مقدم على متيق العتيق وقوله غير المتفقة أي غير  
المجتهدين (قوله وصور بعضهم مسئلة القضاة بما واشترى ابن وابنة الخ) لعل المحادثة  
تعددت وعلى هذا التصور قول السكي

اذا ما اشترى ابنة وابن اباهما \* وصار له بعدالة تساق موالى  
وأعتقهم ثم المنسة غلقت \* عليه وما قوا بعده بيلالى  
وقد خلفوا ما لا يحكم مالههم \* هل الابن يصوبه وليس بيلالى  
أم الاعتق تبقى مع اخيهما بركة \* وهذا من المذ كورحل سؤالى

وأجاب بقوله

لأن جميع المال اذ هو عاصب \* وليس لفرض البنت ارب موالى  
واعضاؤها تدلى به بعد عاصب \* لدا حيث فافهم حديث سؤالى  
وقد غلطت فيما اواف اربع \* فمن قضاة ما عوه بيلالى

(قوله فعتيق عليها) أي قهرا (قوله لانه عصبة العتيق بالنفس) وفي نسخة بالنسب أي  
وهي معتقة للعتيق شركة مع اخيهما وعتيق العتيق متأخر عن عصبة العتيق بالنفس (قوله  
اربعمائة قاض) أي غير المتفقة بدليل ما سبق (قوله فقالوا الخ) بيان لغلطهم وقوله  
ارث العتيق بينهما أي لكون الولاء ما هو وجه خطئهم أن الابن عصبة للعتيق بالنسب وهو  
مقدم على متيق العتيق (قوله الباب الثالث في فسخ التركات) أي في بيان كيفية  
والفسخ تمييز الاصباغ بعضها عن بعض والتركات جميع تركه وهي بمعنى المتروكة (قوله وهي

(الثاني) لواشترت امرأة  
اباهما فعتيق عليها ثم اعتق  
الاب عبد او مات عتيقه بعده  
وللعتيق عصبة بالنسب  
فميراث العتيق له دون البنت  
لانها معتقة للعتيق فتؤثر  
عن عصبة النسب وهذه  
قبل أخطأ فيها اربعمائة  
قاض غير المتفقة قد جئى  
مسئلة القضاة وصور بعض  
مسئلة القضاة بما واشترى  
ابن وابنة اباهما فعتيق عليها  
ثم اعتق عبد او مات العتيق  
بعدموت الاب منهما فميراثه  
للابن دون البنت لانه عصبة  
العتيق بالنفس وغلط فيها  
اربعمائة قاض فقالوا ارث  
العتيق بينهما وفي الولاء  
مباحث كثيرة ذكرنا كثيرا  
في شرح الترتيب

(الباب الثالث)

في فسخ التركات وهي

الفترة المقصودة بالذات من علم القرائض) أى لان الغرض بذاته من علم القرائض معرفة كيفية القسمة (قوله وما تقدم) أى من بيان الفروض وأصحابها والتأصيل والتبصير ونحو ذلك وقوله فوسيلة لها قرن الخبر بالغاء لشمه المتدا بالشرط في العموم (قوله وهي متباعدة) الضمير راجع لقسمة التركات (قوله الأربعة أعداد) عرف الشارح الجزء الأول دون الثاني وهو خلاف المشهور من تعريف الجزء الثاني أو تعريف الجزأين وأجاز بعضهم ما صنعه الشارح (قوله المتناسبة) أى متناسبة هندسية وهي التي نسميها أولها ثانياً كنسبة ثالثها رابعها كالاربعة والخمسة والستة والعشرة فقسمة الأربعة للأربعة كنسبة النخبة للعشرة فالأول نصف الثاني والثالث نصف الرابع (قوله التي هي أصل كبير في استخراج الجهولات) صفة للأعداد الأربعة وبيان ذلك أن من خواص تلك الأعداد أنه إذا جهل أحد الطرفين ضرب أحد الوسطين في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فانه يخرج المجهول وإن جهل أحد الوسطين ضرب أحد الطرفين في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فانه يخرج المجهول وفي المثال الآخر وهو زوج وأم وأخت شقيقة أولاد لا ينفق أن الزوج ثلثته من مخرج المجهول في المثال الآخر وهو زوج وأم وأخت من التركة بمجهول ونفس التركة أربعة وعشرون ديناراً أو يخرج القيراط الذي هو أربعة وعشرون معلوم فالطرفان منه - أولئك واحد الوسطين بمجهول فاضرب ثلثة الزوج وهي الطرف الأول المعلوم في الأربعة والعشرين وهي الطرف الرابع المعلوم أيضاً فاحصل اثنان وسبعون وأقسم ذلك على الثمانية وهي الوسط المعلوم فخرج تسعة وهي الوسط المجهول وعلى هذا أبداً نقس (قوله وذلك) أى وبأن كونها منته على ذلك وقوله أن نسبة الخ فوهنا أعداد أربعة متناسبة وحاصلها أن نصيب الوارث مما حصلت منه المسئلة عدد أول وما حصلت منه المسئلة عدد ثان وما له من التركة عدد ثالث والتركة أو يخرج القيراط عدد رابع فالطرفان معلومان واحد الوسطين معلوم والآخر بمجهول (قوله من تبصير المسئلة) أى حال كونه من المسئلة الصحيحة فالتجارة والمجور حال من ما واصله التبصير للمسئلة من استضافة الصفة للوصف وقوله إلى تبصير المسئلة متعلق بنسبة والاضافة فيه كالإضافة فصاحبه (قوله إذا تقر ذلك) أى ما ذكر من الأعداد الأربعة المتناسبة (قوله مما لا يمكن فهمه) أى إفرازه بالعدد أو الوزن أو البكل أو الذرع لكونه غير مستوي الأجزاء فالعقار وأما مستوى الأجزاء كالارض الخالية من البناء فيمكن فهمها بالذرع (قوله فيقدر تلك النسبة) أى نسبة ماله من تبصير المسئلة إلى تبصير المسئلة وقوله تكون حصته من ذلك الموروث أى تكون حصته ذلك الوارث من التركة لما عرفت من أن نسبة مال الكل وارث من تبصير المسئلة إلى تبصير المسئلة كنسبة ماله من التركة إلى التركة (قوله ثم تارة يعبر عنها بالقراريط) أى كما ينقول في المثال الآخر في الزوج تسعة قراريط وقوله تارة يعبر عنها بالكسور المشهورة أى من ثلث ومن غيرهما كأن ينقول في المثال الآخر في الزوج ربع الأوبسة والعشرين وغناها (قوله فهو يخرج) أى بين أن يعبر بالقراريط وأن يعبر بالكسور المشهورة (قوله وتارة تكون التركة مما يمكن

الفترة المقصودة بالذات من علم القرائض وما تقدم فوسيلة لها وهي منبئة على الأربعة أعداد المتناسبة التي هي أصل كبير في استخراج الجهولات وهي مذكورة في كتاب المحاسب وذلك أن نسبة مال الكل وارث من تبصير المسئلة إلى تبصير المسئلة كنسبة ماله من التركة إلى التركة إذا تقر ذلك فتارة تكون التركة مما لا يمكن فهمه كالعقارات والمجورانات فيقدر تلك النسبة تكون حصته من ذلك الموروث ثم تارة يعبر عنها بالقراريط وتارة يعبر عنها بالكسور المشهورة فهو يخرج والاولى مراعاة عرف ذلك البلد ولوجع بينهما كأن ينقول مثلاً قلام السدس أربعة قراريط لكان أولى وتارة تكون التركة مما يمكن

قسمته كالنقد أو ما يقدر

بالوزن أو الكيل أو العدد أو

من أو قيمة ما لا يمكن قسمته

أو أريد قيمة ما يمكن قسمته

أو ما لا يمكن بالقراريط

فقد يخرج القرارط وهو

أربعة وعشرون تركة

مقدارها أربعة وعشرون

دينارا مثلاً في هذه الصورة

كأنها كانت التركة مماثلة

للتصحيح فالأمر واضح لا يحتاج

لعمل زوجة وبنت وأوين

والتركة عدماً مثلاً أو أربعة

وعشرون دينارا فتصح

المسئلة من أصلها أربعة

وعشرين للزوجبة وثلاثة

ولبنت اثنا عشر وللأم

أربعة وللأب خمسة ويخرج

القيراط أو التركة مساو

كل منهما للتصحيح فالزوجبة

ثلاثة قرايط من العدد

أو ثلاثة دنانير وللبنت اثنا

عشر قرايط من العدد أو

اثنا عشر ديناراً وللأم أربعة

قرايط من العدد أو أربعة

دنانير وللأب خمسة قرايط

من العدد أو خمسة دنانير

وان كانت التركة غير مساوية

لتصحيح المسئلة ففي قيمة

التركة خمسة أوجه بل أكثر

الوجه الأول وهو المشهور

أن تضرب نصب كل وارث

من التصحيح في التركة أو

تخرج القسرات وتقس

الحاصل على التصحيح يخرج

الذات الوارث في المأهولة

قسمته) مقابل لقوله فتارة تكون التركة الخ وفي الكلام حذف تقديره فيقدر تلك  
النسبة تكون حصته من ذلك الموروث أيضاً هذا إن أريد القيمة بتلك النسبة وحينئذ  
يكون قوله أو أريد خمسة ما يمكن قسمته أو ما لا يمكن بالقراريط قد قاما بالقول بهذا إن أريد  
القيمة بتلك النسبة لكن كان الظاهر أن أريد خمسة الخ ففي هذا يكون تكلم الشارح  
أولاً على القيمة بالنسبة في القسمين أي ما يمكن قسمته وما لا يمكن ثم تكلم على القيمة  
بالقراريط في القسمين وبالمجمل في الشارح هذا الفصل من جزأته (قوله كالنقد) هو في  
الأصل مصدر وقد أتوا به إذا عرف جدها من رديها ثم صار حقيقة عرفية في  
المنقود (قوله وما يقدر الخ) أو بمعنى الواو ويكون من عطف العام على الخاص لأن النقد  
مما يقدر بالوزن وقوله أو العدد أي أو الفرع (قوله أو من أو قيمة ما لا يمكن قسمته)  
الفرق بين الثمن والقيمة أن الثمن ما وقع عليه عقد البيع والقيمة ما قلّم به المقومون وحيث  
كان كل من الثمن والقيمة مما لا يمكن قسمته كان داخل تحت المقدرات المذكورة فلا حاجة  
لأفراده لكن الشارح لاحظ أن المقدرات المذكورة كانت تركة استداء فغابرت ذلك  
(قوله أو أريد خمسة الخ) كان الظاهر أن أريد خمسة ويكون مقابلاً لحذف تقديره هذا  
إن أريد خمسة ذلك بالنسبة كما مر التنبيه عليه (قوله ديناراً مثلاً) أي أو درهما (قوله ففي  
هذه الصورة كلها) أي صور ما يمكن قسمته وما لا يمكن (قوله إن كانت التركة مماثلة  
للتصحيح) أي إن كان المتروك من أقال التصحيح إن كان المتروك أربعة وعشرين وتصح المسئلة  
من أربعة وعشرين وقوله فالأمر واضح أي فالأمر هو قسمتها ظاهر وقوله فلا يحتاج لعمل  
أي لأنه لا يحتاج لعمل فهو تبديل لما قبله (قوله زوجة وبنت وأوين) أصل مسئلتهم من  
أربعة وعشرين لأن فيها ثمانية وأربعون مثلاً للزوجبة ثلثة وللبنت النصف اثنا  
عشر وللأم السدس أربعة وللأب خمسة فرضاً تفصيلاً (قوله عدماً مثلاً) أي أو قرب فيعتبر  
في تصديق يخرج القرايط أربعة وعشرون (قوله ديناراً) أي مثلاً (قوله أربعة وعشرين)  
بدل من أصلها (قوله للزوجبة ثلثة) أي لأن لها الثمن وقوله وللبنت النصف اثنا عشر أي لأن  
لها النصف وقوله وللأم أربعة أي لأن لها السدس وقوله وللأب خمسة أي فرضاً  
وتعديماً فله أربعة فرضاً واحداً تفصيلاً (قوله أو خمسة) بل أكثرها زيادة على ما ذكره  
الشارح أن تقسم التركة أو يخرج القرايط على ما حصلت منه المسئلة ثم تضرب نصب كل  
وارث في جزء السهم في المثال الاتي في قسم الأربعة والعشرين على الثمانية يخرج جزء  
السهم ثمانية ثم تضرب نصب الزوج مثلاً وهو ثلثة في جزء السهم وهو ثلثة يخرج  
تسعة فهي نصيبه من الأربعة والعشرين ومنها غير ذلك مما ذكره في الأثر (قوله وهو  
المشهور) ولذلك بدأ به (قوله أن تضرب نصب كل وارث من التصحيح) أي كصيب  
الزوج في المثال الاتي وهو ثلثة ثمانية وهي تصحيح المسئلة وقوله في التركة أي أن  
كانت أربعة وعشرين ديناراً مثلاً وقوله وأخرج القرايط أي أن كانت عقاراً مثلاً  
(قوله وتقسيم الحاصل) أي الذي يحصل من الضرب المذكور وهو في المثال الاتي اثنا  
وسبعون وقوله يخرج من ذلك الأثر فيخرج من خمسة اثنين وسبعين على التمامية

وهي زوج وأما تحت شقة أولاب كانت التركة تقارأ وأربعة وعشرين ديناراً فأصل المسئلة ستة وتقول لثمانية ومنها مع كما تقدم فأمر بالزوج ٢٨٦ ثلاثة في أربعة وعشرين يخرج القيراط أو تدل الدناير يحصل الإنسان

وسمعون فأقسمها على لثمانية يخرج تسعة في الزوج تسعة قراريط في لعقار أو تسعة دنانير للآخت كذلك وأضرب للام اثنين في الأربعة والعشرين وأقسم المحاصل وهو ثمانية وأربعون على الثمانية فتخرج لثمانية قراريط في القارأ أو ستة دنانير دنانير ومنها وأمر بأصل الأوجه وهو أعماها فاعلمنا فيه لا يمكن قسمته أيضاً أن النسبة تكون حصته من ذلك الموروث وقوله الممتنع ينسب (قوله وان شئت قلت الخ) أي فان شئت جعلت بين التعيين والكسور والتعريف بالقراريط كما ذكرنا وان شئت قلت الخ (قوله ومن أراد معرفة بقية الأوجه) تقدم بعضها (قوله الباب الرابع في الملققات) أي في أبنائها والمراد بالملققات المسماة بأسماء معصومة وان لم تشرع بمدح أو دم كما يعلم من ذكر أسماءها وان كانت الملققات في الأصل معناه المجهول لها القاب بحيث تشبه بالمدح أو بالذم وانما تلحق المسئلة إذا اشتهرت أو خافت القاس أو شغل فيها شخص فأخطأ أو أصاب وهو ذلك (قوله الفروان) هما زوج وأوان أو زوجة وأوان ولا يفي أن للام في مسئلة الزوجة الربع مع أن الزوجة الربع فيكون في المسئلة برهان ولذلك ألغى فيها العلامة الأمير حيث قال

قل لمن أثنى الفرائض فهما \* أعما امرأة الزرع فرض لا يسهول ولا يرد وليست \* زوجة الميت هل بذلك تقضوا ثم قل لي برهان في أي آرت \* ليس فيه عندنا لأمة نقص (قوله ونسيمان بالعمريتين) أي لقضاء عمر رضي الله عنه فيها بالحكم السابق (قوله والنصفان) هما زوج وأخت شقيقة وزوج وأخت لاب (قوله والمباهلة) هي زوج دام وأخت لأبوين أولاب (قوله والمشرقة) هي زوج دام وأخت وعد من أولاد الام وشقيق واحد أو أكثر (قوله والا كدربة) هي زوج دام وأخت شقيقة أولاب (قوله والدنيا برة الصغرى) هي جذتان وثلاث زوجات أو أربع أخوات لا مومنان أخوات لاوين أولاب (قوله وأم الفروج) بالمخاء المحبة أو بالجمي هي زوج وأم وأختان شقيقتان وأختان

وسمعون فأقسمها على لثمانية يخرج تسعة في الزوج تسعة قراريط في لعقار أو تسعة دنانير للآخت كذلك وأضرب للام اثنين في الأربعة والعشرين وأقسم المحاصل وهو ثمانية وأربعون على الثمانية فتخرج لثمانية قراريط في القارأ أو ستة دنانير دنانير ومنها وأمر بأصل الأوجه وهو أعماها فاعلمنا فيه لا يمكن قسمته أيضاً أن النسبة تكون حصته من ذلك الموروث وقوله الممتنع ينسب (قوله وان شئت قلت الخ) أي فان شئت جعلت بين التعيين والكسور والتعريف بالقراريط كما ذكرنا وان شئت قلت الخ (قوله ومن أراد معرفة بقية الأوجه) تقدم بعضها (قوله الباب الرابع في الملققات) أي في أبنائها والمراد بالملققات المسماة بأسماء معصومة وان لم تشرع بمدح أو دم كما يعلم من ذكر أسماءها وان كانت الملققات في الأصل معناه المجهول لها القاب بحيث تشبه بالمدح أو بالذم وانما تلحق المسئلة إذا اشتهرت أو خافت القاس أو شغل فيها شخص فأخطأ أو أصاب وهو ذلك (قوله الفروان) هما زوج وأوان أو زوجة وأوان ولا يفي أن للام في مسئلة الزوجة الربع مع أن الزوجة الربع فيكون في المسئلة برهان ولذلك ألغى فيها العلامة الأمير حيث قال

مع زيادة قطعه يكتبنا شرح الترتيب فقد أتت فيه من ذلك بالعجب العجيب لا والله أعلم \* (الباب الرابع) في المسائل الملققات وهي كثيرة وقد تقدم منها الفروان ونسيمان بالعمريتين أيضاً والنصفان والباهلة والمشرقة والا كدربة والدنيا برة الصغرى وأم الفروج

الام (قوله والفره) هي زوج وأختان لام وأختان شقيقةان وتسمى المروانة نسبة  
 لعبد الملك بن مروان (قوله والمنسرية) هي زوجة وأوان وابنتان (قوله والنجلة)  
 هي كل مسئلة عائلته من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين كزوجة وأوين وبنات ابن ابن  
 فصفها على ما قبلها من عطف العام على الخاص (قوله والامومية) هي أوان وابنتان  
 ماتت إحدى البنين عن فيها قبل فمئة التركة (قوله ومسئلة الامتحان) هي أربع  
 زومات وخمس جذات وسبع بنات وتسعة أعمام (قوله والعمه) هي كل مسئلة عمها  
 الشبان كجدتين وثلاثة أخوة لام وسبعة أعمام فصفها على ما قبلها من عطف العام على  
 الخاص (قوله والمخرقة) هي أم وجد وأخت شقيقة أولاد (قوله والعشيرة) هي جد  
 وشقيقة وأخ لأب (قوله والعشيرة) هي جد وشقيقة وأخت لأب (قوله ومحصرة  
 زيد) هي أم وجد وشقيقة وأخ وأخت لأب (قوله وتسعة زيد) هي أم وجد وشقيقة  
 وأخوان وأخت لأب (قوله ومسئلة القضاء) هي بنت اشترت هي وحدها أو هي  
 وأخوها أباهما فاعتق ثم اعتق الأب عبدا وماتت عتيقه بعده (قوله ومنها الناقضة)  
 بالفساد المهرمة بحيث يترك لام لا تقضت على ابن عباس أحد أصله أحدهما أنه  
 لا يول أصلها تأنيها أنه لا يجب الامن الثلث إلى السدس الاشتراك فأكثر  
 من الأنوة فيلزمه في هذه المسئلة أما العول أن أعطي الام الثلث وأما محبا لام من الثلث  
 إلى السدس بالاثنتين من الأخوة أن أعطاهما السدس ولأن عباس أن يقول كل من الزوج  
 والام محبان من فرض إلى فرض فلا تنقص نصيبهما وأولاد الام محبان من فرض لا إلى  
 شيء أصلا ومن كان كذلك دخل عليه النقص فلولي الام في هذه المسئلة السدس عنده  
 ولا تنقص عليه في أحد الأصلين رضي الله عنه (قوله وهي زوج وأم وولداها) أصلها ستة  
 للزوج النصف ثلاثة للام السدس واحد ولولدها الثلث امتنان (قوله وهي زوجة الخ)  
 أصلها أربعة وعشرون لأن فيها اثنا وسدسا فلزوجة الثلث ثلاثة وللبنين الثلثان ستة  
 عشر وللأم السدس أربعة يبقى واحد لا ينقسم على الاثني عشر أخا وعلى الاثني عشر  
 رؤسهم خمسة وعشرون فنقسم في أربعة وعشرين بسماقة فلزوجة ثلاثة في خمسة  
 وعشرين بخمسة وسبعين وللبنين ستة عشر في خمسة وعشرين بأربعمائة ولأم أربعة في  
 خمسة وعشرين بمائة تبقى خمسة وعشرون لكل أخ اثنان وللأخت واحد (قوله وتسمى  
 بالعامرية) أي لقضاء عامر النبي فيها ذلك وقوله وبالشاكبة وبالركيبة أي لأن الأخت  
 شكت لعل وهي ممككة كركبة فقالت يا أمير المؤمنين إن أخى ترك سماقة دينار فأعطاني  
 منها ربع دينار واحدا فقال على الفور لعل أخاك ترك زوجة وأما ابنتان وأختي عشر أخا  
 وأنت فقالت نعم فقال ذلك حلف فلعلك شريحتي شاكبة سميت بالشاكبة وبالركيبة  
 وبالشركية وبالشركية

إذا فرأتها ماتت إلى بيت عالم \* وقالت أخى أودى فأعطت درهما  
 وخلف نصف الاربع والأوغشرة \* ولم أعط شيئا غيره فتفهما  
 يقول لها أودى وخلف زوجة \* وبنين مع أم لها كان مكرما

والفره والتعيرة والنجلة  
 والامومية ومسئلة الامتحان  
 والصماء والمخرقة والعشيرة  
 والعشيرة ومحصرة زيد  
 وتسعة زيد ومسئلة  
 القضاء ومنها الناقضة  
 وهي زوج وأم وولداها  
 ومنها الدينار والكبرى  
 وهي زوجة وبنات وأم  
 واثنا عشر أخا وأخت كلهم  
 لأب والتركبة فيها سماقة  
 دينار ونصف الاخت دينار  
 لولدها ربع دينار  
 وبالشاكبة وبالركيبة

ومنها المات وهي ثلاث  
زوجات وأربع أخوات  
لام ومثاني أخوات لابوين  
أولاب أصلها اثنا عشر  
وتقول بخمسة عشر ومنها  
الدقانة وساذكرها في  
المعانة ومنها عند المالكة  
مقبات ثلاث وهي المالكة  
وشبه المالكة وعقرب  
تحت طوبة فالألمكة زوج  
وأم وجدواخوة لامواخوة  
لاب فلاشي للأخوة الجميع  
عند المالكة والباقي بعد  
فرض الزوج والأم لا يحد  
وحده وعندنا للزوج  
النصف واللام السدس  
وللعبد السدس لأنه لا حظ  
للأخوة لأب الباقي ولا  
نهي للأخوة للام أمثاقا  
وشبه المالكة هي هذه  
إذا دن بدل الأخوة للأب  
أخوة أشقاء والمحكم فيها  
عندنا وعندهم كالمحكم في  
المالكة فترث للأخوة  
الأشقاء عندنا الباقي بعد  
فرض الزوج والأم والمجد  
ولاشي للأخوة جميعا من  
الصنفين عندنا المالكة  
وعقرب تحت طوبة هي  
زوج وأم وأخت من أم  
وطاصب أقرب الأخت  
للأم بنسبة فهي عند  
المالكة في الإنكار من  
سنة وفي الأقرار من اثني عشر

ومثل شهر العام في العداخوة \* وأنت لم أخت لك الذرهم اثنا  
(قوله ومنها المات) سميت بذلك لأن جميع ورثتها بنات (قوله وهي ثلاث زوجات  
الخ) فلزوجات الثلاث الأربع ثلاثة وللأربع أخوات لام الثلاث أربعة ولأختان أخوات  
لابوين أولاب اثنا عشر غمانية مع أن الباقي من أصل المسئلة خمسة فعال ثلاثة ولذلك قال  
الشارح أصلها اثنا عشر وتقول بخمسة عشر (قوله ومنها الدقانة) سميت بذلك الكثرة  
دقتها أزواجها وقوله وساذكرها في المعانة هي أم أمورت أم أربعة أشقاء بالزوجة  
كباسا في (قوله عند المالكة) أي لا عند الشافعية وقوله وهي المالكة سميت بذلك  
لأن الأم مالكها بما يخصها وقوله ورثه المالكة سميت بذلك لأنها تشبه المسئلة  
التي نص عليها الإمام ما لفت وأما هذه فنص عليها أصحابه وقوله وعقرب تحت طوبة سميت  
بذلك مخافة ما أقربت به للعصبة تكفاه العقرب تحت الطوبة كما سذكره الشارح (قوله  
فالألمكة زوج وأم وجدواخوة لامواخوة لاب) أصلها من ستة فلأزوج النصف ثلاثة  
وللام السدس واحد وعند المالكة الباقي للعبد ولاشي للأخوة الجميع وعندنا معاشر  
الشافعية للعبد السدس يبقى واحد للأخوة لأب ولاشي للأخوة للام أمثاقا (قوله فلاشي  
للأخوة الجميع) أي الأخوة لام والأخوة لأب أما الأخوة لام فلاهم محجوبون بالمجد وأما  
الأخوة لأب فلاهم لم يكن المجد مهم لم يكن لهم شيء لأن الأخوة للام من ذنوب يستحقون  
الثالث ونسبة الأخوة لأب لا يستحقون الفروض التركة فلم يكن حضورهم معهم موجبا  
لهم شي لم يكن (قوله ولاشي للأخوة للام أمثاقا) لأنهم محجوبون بالمجد عندنا وعندهم  
(قوله ورثه المالكة هي هذه إذا كان الخ) فأصلها ستة مثلها للزوج النصف ثلاثة  
وللام السدس واحد وعند المالكة الباقي للعبد ولاشي للأخوة الجميع وعندنا معاشر  
الشافعية للعبد السدس والباقي بعده للأخوة الأشقاء ولاشي للأخوة للام أمثاقا ولذلك  
قال الشارح والمحكم فيها الخ (قوله فترث الأخوة الأشقاء عندنا) أي معاشر الشافعية  
وقوله بعد فرض الزوج أي وهو النصف وقوله والام أي وبعد فرض الأم وهو السدس  
وقوله والمجد أي وبعد فرض المجد وهو السدس الخ (قوله ولاشي للأخوة جميعا من  
الصنفين) أي الأخوة للام والأخوة الأشقاء أما الأخوة للام فلاهم محجوبون بالمجد وأما  
الأخوة الأشقاء فلاهم لا يرون الأمر أجل قربانهم بالأم وقربانهم بالأب أسا فطه والمجد قد  
حجب من كان من جهة الأم فلاشي لهم معه (قوله وعقرب تحت طوبة هي زوج وأم وأخت  
من أم) أي وطاصب بديل ما بعده (قوله فهي عند المالكة) أي وأما عند الشافعية  
فالأقرار باطل لا يكون المقر غير حاضر لكن يجب على الأخت للام حيث كانت صداقة في  
نفس الأمر أن تصيب المات والعاصب بفتحهما على حسب حصتهما (قوله في  
الإنكار من ستة وفي الأقرار من اثني عشر) فقيل مسئلة لأنكاره مسئلة للأقرار فأما  
مسئلة الإنكار فهي من ستة لأن فيها سدسا للأخت للام فلأزوج النصف ثلاثة والام  
الثالث اثنان والأخت للام السدس واحد وأما مسئلة الأقرار فهي من اثني عشر لأن فيها  
ربعا وسدسا فللزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان ولبنت النصف ستة يقي واحد

البنت منها ستة والعاصب  
 واحد والجور سبعة  
 فقدم عليها نصيب الاخت  
 لأم وهو واحد فبقي سبع  
 فتضرب السبعة في السنة  
 تبلغ اثنين وأربعين فالزوج  
 أحد وعشرون وللأم أربعة  
 عشر وللبنات المقرها ستة  
 وللعمية واحد ولا شيء  
 للاخت للام وإنما لقيت  
 بذلك لغيره من تلقا عليه  
 مما أقربت به لعمية قال  
 امام الحرم من رضى الله تعالى  
 عنه في النهاية وقد أكثر  
 الغرضيون من الالتفات  
 ولانها لها ولا حم لأبوابها  
 انتهى والله أعلم  
 «(الباب الخامس)»  
 في متشابه النسب والافاق  
 وهو باب واسع وفيه فصلان  
 (الفصل الاول) في متشابه  
 النسب هن ذلك رجلان  
 كل منهما عم الاخصورتهما  
 رجلان تزوج كل منهما ام  
 الاخوان ولها ما في كل  
 من ابنتيه اعم الاخوان  
 رجلان كل منهما خال الا  
 صورتهما ان يشك كل من  
 رجلين بنت الاخرين ولد  
 لكل منهما ابن فكل من  
 الابن خال الآخر وفي  
 ترتيب الجور شخص قال  
 لشخص يا عيسى يا خالي

له عاصب وبذلك تقسم حصه البنت والعاصب ومجوعه ما سبعة وتقسم عليها نصيب  
 الاخت للام من مسئلة الانكار وهو واحد فلا ينقسم على السبعة فتضرب السبعة في  
 مسئلة الانكار وهي ستة تبلغ اثنين وأربعين فالزوج ثلاثة من مسئلة الانكار في سبعة  
 بواحد وعشرين وللأم اثمان من مسئلة الانكار في سبعة ما ربعة عشر وللبنات المقرها ستة  
 والعاصب واحد ولا شيء للاخت للام (قوله للبنت منها ستة والعاصب واحد) فقد أقربت  
 للبنت وءاصب لكن اقرارها بالبنت بالتصريح والعاصب بالالتزام (قوله والجور) أى  
 مجوع حصص البنات والعاصب (قوله فقدم عليها نصيب الاخت للام) أى من مسئلة  
 الانكار لانه لا شيء لها من مسئلة الاقرار (قوله في السنة) أى مسئلة الانكار (قوله الزوج  
 أحد وعشرون) أى حاصلة من ضرب ثلاثة من مسئلة الانكار في سبعة وقوله وللأم أربعة  
 عشر أى حاصلة من ضرب اثنين من مسئلة الانكار في سبعة (قوله ولا شيء للاخت للام)  
 أى لم يجز اعتقضى اقرارها (قوله وإنما لقيت بذلك) أى وإنما لقيت هذه المسئلة بقرب  
 تحت طوية (قوله لغيره من تلقا عليه) أى أقربت به لعمية أى لأن ما أقربت به لعمية  
 حتى تحت اقرارها بالبنت فأشبهه القرب التي تحت الطوية (قوله ولا حم لأبوابها) أى  
 لا أقدم ولا اضطرر لها بل هي منتشرة كثيرة جدا (قوله الباب الخامس في متشابه النسب  
 والافاق) أى في المشكل منها وما ينجم بهذا الاضطرار لا يعيب كل العيب (قوله  
 وهو باب واسع) لكثرته مماثلة (قوله وفيه فصلان) من ظرفية المفصل في الجمل أو الأجزاء  
 في الكل كما مر نظيره (قوله الفصل الاول في متشابه النسب) أى في شأنه ومن لطيفه  
 رسل جالس مع ستة عشر امرأة افسادات الوحد فأنكر الناس عليه فقالوا لا تكرر وأعلى  
 فأربع بنات وأربع أخوات وأربع عمات وأربع خالات وكلهن من أمرا في هذا رجل  
 تزوج امرأة ثلث بنات وتزوج أوه بنت وجده أو أوه بانى وجده أو أوه بانى  
 فقامت كل واحدة من أربع اثاث فالأربع الاولى الثلاث أنت بهن المرأة التي تزوجها  
 ذلك الرجل بنته والأربع الثانية الثلاث أنت بهن البنات التي تزوجها أو أوه اخوانه من  
 أبيه والأربع الثالثة الثلاث أنت بهن البنات التي تزوجها حدة أو أوه عمات لانهن  
 اخوات أبيه والأربع الرابعة الثلاث أنت بهن البنات التي تزوجها حدة أو أوه خالاته  
 لأنهن أخوات أمه (قوله هن ذلك) أى إذا أردت بيان ذلك فأقول لك من ذلك أى مقتبه  
 النسب (قوله فكل من ابنتيه اعم الاخوان) أى لأن كلا منهما أخوات الاخوان (قوله  
 فكل من الابن خال الاخر) أى لأن كلا منهما ما أخوام الاخوان (قوله صورتهما  
 ان تزيد من أمه الخ) أى ان تزوج شخص امرأة منها من غير موعة بنت من غير  
 فزرق ما يزيد فالابن الذي معها من غيره أخوز زيد من أمه ولبنت التي معها من غيره  
 اخت زيد من أبيه فيجوز ان أخوز زيد من أمه بتزوج باخت زيد من أبيه لكونها جميعية  
 منه وقوله أو بالهكس وان أخوز زيد من أبيه بتزوج باخت زيد من أمه بان تزوج شخص  
 امرأة منها بنت من غيره ودمع ابن من غيره فزرق منها يزيد فالابن الذي معها من غيرها  
 أخوز زيد من أبيه والبنات التي معها من غيرها اخت زيد من أمه فيجوز ان أخوز زيد من أبيه



فزيدعه وخاله انتهى وقيل فيها أنهما ٢٩٠ - يامن بسؤاله يعنى \* قل خالى كيف صار عني \* وقال الشيخ ترك راجعه الله

تعالى في آخر شرح الفصول  
الكبير وجلان كل منهما ابن  
خال الآخر صورة أن يتكلم  
كل من رجلين أخت الآخر  
فولد لكل منهما ابن  
أمرأتان التفسير رجلين  
فقلت أخرجها يا بنيما وزوجته  
وأخى وزوجته مهورهما وعلان  
تزوج كل منهما أم الآخر  
وهي من المسائل التي سألت  
عنها أبو يوسف ومحمد رحمهم  
الله تعالى الشافعي رضي الله  
عنه بما سأل الرشيد فأجابها  
بذلك انتهى والله أعلم  
(الفصل الثاني في الالغاز)  
وهي كثيرة تكاد تخرج عن  
المحصر فن ذلك رجل له  
خال وعم فورثة الخال دون  
الم عم هو أن يكون الخال ابن  
أخ الميت وصورتها أن  
يتكلم امرأة وتزوج ابنه  
أمها فولد لكل منهما ابن  
فابن الابن عم ابن الابن وابن  
الابن خال ابن الأب فلو مات  
ابن الابن عم ابن الابن وعن  
عم أيضا فقد خلف خاله  
الذي هو ابن أخيه وعنه  
فالمال لابن أخيه دون عمه  
ومن ذلك حصل رأيت قوما  
يقسمون مالا فقلت  
لا تقبلوا فاني حبل ان ولدت  
ذكر الميراث وان ولدت أنثى

ورثت فأخبرني زوجة الابن والورثة الظاهر من زوج وأبوان وبنت فلو قالت ان ولدت ذكر اورثت  
وورثت وان ولدت أنثى لم تره ولم أره فهي بنت ابن الميت وزوجة ابن ابن له آخر وهناك يتناصب

الميت

يتزوج بانه زيد من أمه لكونها أجنبية منه (قوله فزيدعه) أي من حيث أنه أخو أبيه  
وقوله وخاله أي من حيث أنه أخو أمه (قوله وقيل فيها أنهما) أي حال كون المقول فيها  
نظاما أي منظوما فاجاروا المجرور نائب فاعل قبل وهو وان كان ليس من الأوزان المشهورة  
لكونه من مجزوءة وبنت وهو من الأوزان المهمة كما قاله العلامة الأمير (قوله يامن  
بسؤاله يعنى) أي يخفى وبشكل وقوله قل خالى كيف صار عني أي قل في سؤالك الذي  
تعنى به خالى كيف صار عني وجوابه ما سبق من الصورة التي ذكرها الشارح وله صورة  
أخرى وهي ان يتزوج أبوا أبيه بأم أمه أو أبوا أمه بأم أبيه فيزويق منها ابن هذا الابن عم الرجل  
وخاله لانه في الأولى أخو أبيه لانه وأخو أمه لانه وفي الثانية أخو أبيه لانه وأخو أمه  
لايها (قوله فولد لكل منهما ابن) فكل من الابن ابن خال الآخر لان كل منهما  
أخو الأم الآخر (قوله وزوجنا) أي حالا وقوله وأخى زوجينا أي سابقا (قوله وهي من  
المسائل التي سألت عنها الخ) أي على صحة اجتماع الامام الشافعي عن ذكره فزع (قوله أبو  
يوسف ومحمد) هما صاحب الامام أبي حنيفة رضي الله عنهم (قوله الفصل الثاني في الالغاز)  
أي في مسائل شتى منها والالغاز جمع لغز وهو الكلام المعنى كما تقدم منه قوله ميراث عن وصية  
الالغاز (قوله وهي كثيرة تكاد تخرج عن المحصر) أي تقرب من المخرج عن حصصها  
في عدد وهذا كناية عن كثرتها (قوله فن ذلك) أي اذا أردت بيان ذلك فأقول لك  
من ذلك أي المذكور من الالغاز (قوله رجل) هو ابن الأب وقوله له خال هو ابن الابن  
وقوله وعم أي أخو الأب (قوله فورثة الخال دون الم عم) وبه الالغاز ام ابن الارث من جهة  
كونه خالا فنعني أن الخال مقدم على العم وليس كذلك لان الارث من جهة كونها من أخ  
ولا يخفى ان ابن الابن مقدم على العم (قوله فابن الاب عم ابن الابن) أي لانه أخو أبيه لانه  
وقوله وابن الابن خال ابن الاب (قوله لانه أخو أمه لانه) (قوله ومن ذلك) أي من المذكور  
من الالغاز وقوله حصل هي زوجة الابن كما ذكره الشارح وقوله رأيت قوما هم زوج  
وأبوان وبنت كما ذكره الشارح أيضا وقوله فقلت لا تهلوا أي على قسم المال (قوله  
فأخبرني زوجة الابن) أي ابن الزوجة الميتة (قوله والورثة الظاهر من) أي وأما الحمل وان  
كان وارثا في بعض التقادير لكنه ليس من الورثة الظاهرين (قوله زوج وأبوان وبنت)  
أصل مسئلتهم من اثني عشر لان فيها ربعا وسدس فلزوج الربع ثلاثة وللأبوين  
السدسان أربعة يبقى خمسة فمما لا يذوق احد لكل لها النصف ستة فان ولدت  
الحملى المذكور ذكر كراما قطلاستغراق الفروض التركة مع كونه صاحبا وان ولدت أنثى  
ورثت السدس تكملة الثلثين ومال لها أيضا اثنتين فعدان عالت المسئلة لثلاثة  
عشر عالت خمسة عشر (قوله فلو قالت) أي الحملى (قوله فهي) أي الحملى وقوله وزوجة  
ابنه الآخر وحازة نكاحها لانها بنت عمه وقوله وهناك يتناصب فأصل المسئلة من  
ثلاثة للثنتين الثلثان سهمان يبقى سهم فان ولدت ههنا الحملى ذكر أعصبها وورثها هذا  
سهمان ثلثا فتصح المسئلة من تسعة وانما أعصبها لانها بنت ابن الميت وهو ابن ابن

ومن ذلك زوجان أخذتا ثلث المال وآتوا ثلثية صورته أبوان وبنت ابن في نكاح ابن آخر ومن ذلك رجل وبنته وورثاها  
 مالا نصفين صورته ماتت عن زوج هو ابن عم وبنت منه ومن ذلك امرأة

واحد بعد واحد فصل  
 لها نصف أموالهم كمال  
 كل واحد منهم الجواب هم  
 أربعة أخوة أشقاء للأول  
 ثمانية وللثاني ستة وللثالث  
 ثلاثة وللرابع درهم واحد  
 فلما مات الأول أصابها منه  
 درهمان ولكل أخ درهمان  
 فصار للثاني ثمانية وللثالث  
 خمسة وللرابع ثلاثة ثمنات  
 الثاني عن ثمانية فأصابها  
 منه درهمان فصار لها أربعة  
 والباقي لأخيه فصار للثالث  
 ثمانية وللرابع ستة ثمنات  
 الثالث عن ثمانية فأصابها  
 درهمان فصار لها ستة  
 والباقي لأخيه فصار له اثنا  
 عشر فلما مات عنها أصابها  
 منه ثلاثة فصار لها تسعة  
 وهي نصف مجموع أموالهم  
 وأصب بد فأنه كما أنشئت إلى  
 ذلك في المقالات لأن المرأة  
 دفعت جميع أزواجها ونظمها  
 بعضهم فقال  
 وورثته بعلاو بعلي درهم  
 وأبواهم ذوا الجناحين درهم  
 فكان لها من قسمة المال نصفه  
 بذلك بقضي الحاكم لم تفكر  
 وأما زوجت في مال بعلاو  
 إذا مات رها في الورثة بزهر  
 ومن ذلك امرأة تزوجت أربعة أزواج فورثت من مال كل منهم نصفه امرأة  
 ورثت هي وأخوها أربعة أعده

الميت ولا شيء لها من الثمنين فقصصها وإن ولدت أنثى لم ترث كلها للاستكمال الثمن  
 للثنتين فإن كان هناك عاصب أخذ سهم الساق والارذعي المتبتن (قوله ومن ذلك)  
 أي المذكور من الألفاظ (قوله زوجان أخذتا ثلث المال) هما الأبوان وهما زوجان لأن  
 أحدهما زوج الآخر وقوله وأكرن ثلثه أي وزوجان آكرن أخذ ثلثه وهما بنت ابن  
 الميت وابن ابنه الآخر وهما زوجان لأن أحدهما زوج الآخر (قوله صورته أبوان وبنت  
 ابن في نكاح ابن آخر) أي معنى أنها زوجة له فالأبوان زوجان ولهما ثلث المال لأن  
 لهم السدسين وبنت الابن وابن الابن زوجان وآكرن ولهما ثلث لأن لهما الباقي وأصل  
 المسئلة من ستة لأن فيها السدسين للأبوين فلهم السدسان إثنان يبقى أربعة على ثلاثة  
 رؤس لا تقسم فمضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر ومنها نص فلابد بين إثنان في ثلاثة ستة  
 يبقى اتعشر لابن الابن ثمانية ولبنات الابن أربعة (قوله ومن ذلك) أي المذكور من  
 الألفاظ (قوله رجل هو زوج) هو ابن عم وقوله وبنته هي بنت الميت فلبنات النصف فرضا  
 ولأولاد الذي هو ابن عم أربع فرضا والباقي نصفها فالمسئلة من أربعة (قوله ومن  
 ذلك) أي المذكور من الألفاظ (قوله امرأة فورثت أربعة أخوة) هي زوجة لهم وهذه الدفنة  
 (قوله فلما مات الأول) أي بنتها وهي زوجته وعن ثلاثة أخوة فله من أربعة للزوجة  
 الربع درهمان وللثلاثة أخوة الباقي وهو ستة دراهم فلكل واحد درهمان (قوله ثم  
 مات الثاني) أي عنها وهي زوجته وعن أخوين فالمسئلة من أربعة أيضا للزوجة الربع  
 درهمان والباقي للأخوين فلكل أخ ثلاثة (قوله ثم مات الثالث) أي عنها وهي زوجته  
 وعن أخ فالمسئلة من أربعة أيضا للزوجة الربع درهمان والباقي وهو ستة لأخيه (قوله  
 فلما مات عنها) أي وهي زوجته وقوله أصابها منه ثلاثة أي لأن الربع ثلاثة والباقي  
 لأعاصبان كان والأفليت المال (قوله وهي نصف مجموع أموالهم) إذ مجموع أموالهم  
 ثمانية عشر (قوله وورثته) أي وورثته وقوله بعلاو زوجا وقوله بعلي بعد أي  
 زوجين بعد الزوج الأول وقوله بعلاو زوجا رابعا وقوله أبواهم من ذوا الجناحين  
 وجهه بدل منه في حال المذكورين كانوا من ذرية سعد جعفر الطيار ابن عم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قطعت يده في الغزو فوضع الله تعالى جناحين يظهر بهما في الجنة كما  
 في الحديث وقوله فكان لها من قسمة المال نصفه أي فكان لها من قسمة أموالهم  
 نصفها وقوله بذلك يقضي الحاكم المتفكر أي يحكم الحاكم المتأمل بهذا الحكم  
 وقوله وما جازت في مال به لسهامها إذا مات وبها أي وما زاد سهمها في مال زوج  
 من الأربعة إذا مات ربع التركة وقوله في الورثة بزهر أي بقضي هذا الحكم في أحكام  
 الورثة فقوله في الورثة متعلق بزهر (قوله ومن ذلك) أي من المذكور من الألفاظ امرأة  
 تزوجت أربعة أزواج الخ وجه الألفاظ أنها بهم أنها ورثت من مال كل منهم نصفه من  
 حيث الزوجة فقط وليس كذلك بل الربع بالزوجة وثلث الباقي بالولاء كما سيذكر

ومن ذلك امرأة تزوجت أربعة أزواج فورثت من مال كل منهم نصفه الجواب هذه امرأة

الشارح (قوله فاعتقاهم) ثبت لهما الولاء انه اذا خلاخ ثلثاهما وثله (قوله وثالث الباقي)  
 هو في الحقيقة ربع وأما ثلث الباقي وهما في الحقيقة ربعان فهما الاخوة بالولاء لان له ثلثه  
 كما علمت (قوله ومادات صبر) أي وأي امرأت ذات صبر وقوله على الثائبات أي المصديات  
 وفي جمع فائمة بمعنى المصدية وقوله تزوجها نفر أربعة أي جماعة أربعة وقوله فحوز من مال  
 كل امرأ أي فجمع من مال كل امرأ وقوله لعمر ك أي لحبانك قسبي وقوله شطر الذي جمعه  
 أي نصف الذي جمعه من المال وقوله تغبرها والنفرة في ظهر النواة وأما القتل فهو الخط  
 الرقيق في بطنها وأما القطمير فهو النشر الرقيق فوقها وبضرب بهذه الثلاثة المثل في  
 القلة وقوله ولا ركبت مقطعه بكسر الميم أي آلة قطع ويروي مطع به معين والمعنى  
 لم تتلمس بالآلة قطع قطع بها شئ ما من ماله لئلا يذوق على حقها أولم تركب مطعها في غير  
 مالها (قوله ومن ذلك) أي المذكور من الألفاظ (قوله صحيح) أي كريد وقوله قال  
 المريض أي كعمرو وقوله أوص أي ن مثلاً وقوله فقال انما رقتي الخ أي فلا حاجة لك  
 لأن تعلب ان أوصي لك وقوله أنت وأخواتك وأبوك وعمك صورتهن أربعة أخوة  
 تزوجت امرأة واحدة منهم فولدت منه ولدا يسمى عمرو تزوجت واحدة آخرتهم  
 فولدت منه ثلاث بن أحدهم يسمى زيد مات أبو عمرو ثم مرض عمرو فدخل عليه زيد  
 فقتل له أوص فقال انما رقتي أنت الخ وقوله فالصحيح أخو المريض لأمه وابن عمه أي  
 فالصحيح الذي هو زيد أخو المريض الذي هو عمرو ولأمه لأن أمهم واحدة تعاقب عليها  
 رجلان أخوان وابن عمه لأنه ابن أخي أبيه وقوله وأخوه أخو المريض لأمه أي لأن  
 أم الجميع واحدة تعاقب عليها الرجلان المذكوران فولدت من أحدهما ولدا ومن الآخر  
 ثلاثة وقوله وأبواه عم المريض وأمه أي لأن أبا الصحيح أخو أبي المريض وأم الصحيح هي  
 أم المريض وقوله وعمه عم المريض أي لأن أخو أبي الصحيح هو أخو أبي المريض  
 لما علمت من أنهم أربعة أخوة (قوله فالأخوة ثلاثة أخوة لأم وأم ثلاثة أعمام) أصل  
 معلميهم من ستة للام السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنان لا ينقسمان وبما ينقسم  
 وللأعمام الثلاثة الباقي فاضرب ثلاثة في ستة تباع ثمانية عشر ومنها تضع فلأعمام واحد  
 في ثلاثة ثلاثة وللأخوة للام اثنان في ثلاثة تسعة لكل واحد اثنان وللأعمام ثلاثة  
 في ثلاثة تسعة لكل واحد ثلاثة (قوله ولو قال) أي المريض للصحيح ما قال له أوص  
 وقوله برقتي زوجتك وبناتك وأختك وعمتك وأختك صورتهن رجل تزوج بامرأتين  
 فولد له من إحداهما بنت تسمى هند وأم من الأخرى ابن يسمى زيد فذات دخلت زيدا لأمه  
 ثم إن الرجل المذكور تزوج بامرأة أخرى معها ابن من غيره يسمى عمر فولد له منها بنتان  
 فهما أختا عمرو من أمه وأختا زيد من أبيه ثم إن عمر تزوج أخت زيدا لأمه وأم زيد بعد  
 مفارقة أبي زيد لها فحصولا قول له منها بنتان فهما أختا زيد من أمه وبنتا عمر وقد  
 تزوج زيد بخاتل عمر وعمته ثم مرض فدخل عليه عمرو فقال له ما ذكر (قوله فزوجنا  
 الصحيح أم المريض وأخته لأمه) أي لما علمت من أن الصحيح الذي هو عمرو تزوج أم  
 المريض الذي هو زيد وأخته لأمه التي هي هند وقوله وبنتا الصحيح أختا المريض لأمه

فاعتقاهم ثم تزوجهم واحد  
 بعد واحد على التعاقب  
 فزادوا جميعا فلها من مال  
 كل واحد ربع المال  
 وثالث الباقي بالولاء فيجتمع  
 لها نصف المال وفيما يقول  
 الشاعر

وما ذات صبر على الثائبات \*  
 تزوجها نفر أربعة \*  
 فحوز من مال كل امرئ \*  
 لعمر ك شطر الذي جمعه \*  
 وما غلبت أحدا منهم \*  
 قسرا ولا ركبت مقطعه \*  
 ومن ذلك صحيح قال المريض  
 أوص فقال انما رقتي أنت  
 وأخواتك وأبوك وعمك  
 فالصحيح أخو المريض لأمه  
 وابن عمه وأخوه أخو المريض  
 لأمه وأبواه عم المريض  
 وأمه وعمه عم المريض  
 فالأصل ثلاثة أخوة لأم  
 وأم وثلاثة أعمام ولو قال  
 برقتي زوجتك وبناتك  
 وأختك وعمتك وأختك  
 فزوجنا الصحيح أم المريض  
 وأخته لأمه وبنتا الصحيح  
 أختا المريض لأمه وأختا  
 الصحيح لأمه أختا المريض  
 لأمه وعمه والصحيح  
 أختا أمه بالاب والآخرى  
 لأم وأختا كذلك وأبوه

أى لم أعلمت من ان بنى عمرو اختار زيد لانه تروج أمه فوله منه ابنتان وقوله واخت  
 الصحيح لانه اختا المريض لايه أى لم أعلمت من ان أبى زيد تروج بأم عمرو فوله منه ابنتان  
 فهاتان البنتان اختا عمرو ولانه واختار زيد لايه وقوله وعمتا الصحيح احدهما الاب  
 والاخرى لأم أى يجوز الجمع بينهما فلو كانتا شقيقتين أولاب أو لأم يجوز الجمع بينهما  
 وقوله وخالته كذلك أى احدهما زبوا والاخرى لأم يجوز الجمع بينهما كما علمت فى الذى  
 قبله وقوله وأربعين أى المذكورة من العسنتين والمخالتين وقوله زوجات المريض  
 أى لم أعلمت من ان زيد تروج بعنى عمرو وخالته (قوله فالمحصل أربع زوجات وأم  
 واختار لأم وثلاث اخوات لاب) أصل مسئلتهم اثنا عشر لان فهار بها وسدسها وتقول لبعده  
 عشرة فلز ربع زوجات الربع ثلاثة وهى لا تنقسم وتبين وللام السدس اثنان وللأختين  
 لأم الثلث أربع وللثلاثة اخوات لاب الثلثان ثمانية لا تنقسم وتبين فقد انكسرت  
 السهام على فريقين وباينتهم ما هو ما هو وبين الرؤس بعضها مع بعض تبين ايضا اذ  
 الاربعة تبين الثلاثة ففرض ب أحد المحدثين فى الآخر يبلغ المحصل اثنى عشر وهى جزء  
 السهم تضرب فى المسئلة بعولها وهى سبعة عشر تبلغ مائتين وأربعة ومن له شئ من أصلها  
 أخذ مضر وباقى جزءه وهو اثنان عشرة وللاربعة زوجات ثلاثة فى اثنى عشر بسنة  
 وثلاثين لكل واحدة تسعة وللام اثنان فى اثنى عشر بأربعة وعشرين وللأختين لأم  
 أربعة فى اثنى عشر بمائة وأربعين لكل واحدة أربعة وعشرون وللأخوات لأم ثمانية  
 فى اثنى عشر بسنة وتسعين لكل واحدة اثنان وثلاثون (قوله والله أعلم) الغرض من  
 ذلك التمرى من دعوى الأعلية وتوقيص ذلك لله تعالى وليس الغرض منه الإشارة الى  
 الانتهاء لان ذلك لا يلى بحال الشارح وان فعل التقصيل على بابها بالنظر للتظاهر وهو ان  
 لغيره تعالى علما بظواهر الامور لا على وجه الاحاطة وعلى غير ما به بالنظر للباطن وهو انه  
 ليس لغيره علم بواطن الاشياء (قوله ومن اراد ان يد من هذا) أى ان زاد من المذكور  
 من الاقارب وقوله مع التبحر أى مع التعق وكثرة الاطلاع وقوله والدوريات فى  
 الاقارب رأى المسائل المتعلقة بالدور فى الاقارب كاقارب الوارث وارث آخر وتقدم الكلام  
 على الدور فى أول الكتاب (قوله يظفر) أى يفر (قوله فى ذلك) أى المذكور من علم  
 الغرائض والوصايا وما يحتاج اليه من المحاجبات الخ (قوله وهذا آخر ما رزنا الخ) اسم  
 الإشارة بورد الكلام الاخير وهو الجملة الاخيرة ويحتمل عوده للباب الاخير أو لفصل  
 الاخير (قوله جعله الله خالصا) أى من الامور التى توقعه عن القول كازد ما هو السبعة  
 وحب الشهرة والمجد وحسنه بصدق مراتب الاخلاص الثلاث المرتبة الاولى ان تعبد  
 الله أنتسرك لى الدنيا لكونك تعلم ان من اطاع الله بسر له أمرها وهى أدنى المراتب  
 والثانية ان تعبد الله بالنواب وهو بان من العقاب وهى أوسطها والثالثة ان تعبد الله لذاته  
 لا لطمع فى جنته ولا لهرب من ناره وهى أصلاها لانها مرتبة الصد يقين (قوله لوجه  
 الكريم) أى لذاته المتفضل المحسن فالمراد من الوجه الثالث على مذهب المخالف وهو  
 التأويل التفصيل ببيان المعنى المراد وأما مذهب السلف فهو وقوفه على المعنى المراد لله مع

زوجات المريض فالمحصل  
 أربع زوجات وأم واختار  
 لأم وثلاث اخوات لاب والله  
 أعلم بالصواب واليه المرجع  
 والمآب انه على ما يشاء  
 قدر وبالأجابه جدرو بعباده  
 لطيف خبير ومن اراد المزيد  
 من هذا مع التبحر فى علم  
 الغرائض والوصايا وما  
 يحتاج اليه من الحساب  
 والدوريات فى الاقارب  
 وغير ذلك فعليه بكتابنا  
 شرح الترتيب نظرياً  
 يريد فانه كتاب نفى عن  
 كتب كثيرة فى ذلك وهذا  
 آخر ما أردت ابراهيم فى هذا  
 الترحيب المبارك بحمد الله  
 خالصاً لوجهه الكريم

تنزيه تعالى عن المجارحة اتفاقا فليس الراد بالوجه المجارحة بالاجماع وهذا هو التأويل  
الاجمالي لانه صرف اللفظ عن ظاهره وهكذا يقال في مثل هذا كما قال الشيخ اللقاني

وكل نص أوهم القسما \* أوله أوفوض ورم تنزها

(قوله وعنه ع) أي حفظني فالمراد بالنعمة مطلق المحفظ لا المحفظ مع استعماله الذنب لأن هذا يختص بالإنساء والملائكة فلا يجوز سؤاله لغرضهم وقوله من الشيطان من شأط إذا استرق أو من شطن إذا بعد وقوله ألجم أي ألجم الناس بالسوسة أو المرجوم بالشوب فهو فعل ما بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول (قوله وأبأله النعمة) أي أبصالي الثواب بسببه لأن النعم أبصالي الخير للغير \* وهذا آخر ما بصره الله تعالى على الفوائد المشهورة

\* جعله الله تعالى خالص الرب البرية \* بحجته سيدنا محمد الربيع على كل مخلوق في الرتبة العلية \* والمترتبة المرضية \* صلى الله عليه وسلم على آله وأصحابه إلى اليوم أجمعه السنة \* وقد وافق الختام صبيحة يوم الاثنين يوم خمس وعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ألف ومائتين وست وثلاثين من الهجرة النبوية \* على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية \* والحمد لله رب العالمين آمين

قدّم بحمد الله تعالى طبع هذه المحاشية الجليله المشتملة على القواعد والقوانين الجليله  
لؤلؤها الاستاذ الشيخ ابراهيم الباجوري ذي التواضع العديده والتأليف  
المقبلة بتعجّل التوسل بالنبي العربي أجدب مصطفى المدعو بالمكتبي  
وذلك بالقطعة الهبسه بالقرب من القباب الدردور بمصر  
الحبيسه اذ اراد محمد افندي مصطفى وشركه بكنه كان الله  
لمساعدونا ومعنا في شهر ذي الحجة المحرم  
سنة ١٣٠٠ من هجرة النبي صلى  
الله عليه وسلم

وصهمني وقاره سن  
 الشيطان الرجيم واسأله  
 النفع به لي ولوالدي  
 ولا ولادي لجميع المسلمين  
 في الدنيا والآخرة آمين قال  
 ذلك مؤلفه سيدنا ومولانا  
 الامام العالم العلامة والابرار  
 القهامة الشيخ عبد الله ابن  
 الشيخ العلامة المرحوم بهاء  
 الدين محمد ابن الشيخ الصالح  
 عبد الله ابن الشيخ الصالح  
 سميدي علي الجعي الشهير  
 نسبة بالشنوري الشافعي  
 الفروفي المخطيب بالحمام  
 الازهر غفر الله له ولوالديه  
 ولولاده ولطف به و  
 آمين انه على ما يشاء قدير  
 وبالله تبحر وعبادة  
 لطيف تبحر والصلاة  
 والسلام على سيدنا محمد  
 وعلى آله وصحبه وسلم  
 تسليما كبيرا دائما  
 الى يوم الدين  
 آمين

3685/51A

